



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل:.....

عنوان الأطروحة

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها

دراسة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية و باتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس
تخصص: علم النفس الاجتماعي

إشراف الأستاذ الدكتور:
نصر الدين جابر

إعداد الطالبة :
زرارة فضيلة

تاريخ المناقشة:

جامعة	رئيسا
جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
جامعة	عضوا مناقشا
جامعة	عضوا مناقشا
جامعة	عضوا مناقشا

أعضاء لجنة المناقشة:

أستاذ التعليم العالي	أ/د نصر الدين جابر
أستاذ التعليم العالي	
أستاذ التعليم العالي	
أستاذ التعليم العالي	
أستاذ التعليم العالي	

السنة الجامعية 2015 - 2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿27﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿28﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿29﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿30﴾﴾

شكر وتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان ، حمدا يليق بجلاله وعظمته وصل اللهم على خاتم الرسل ، من لا نبي بعده ، صلاة تقضي لنا بها الحاجات ، وترفعنا بها أعلى الدرجات ، و تبلعنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات ، في الحياة وبعد الممات . والله الشكر أولا وأخيرا ، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما من وفتح به علي من إنجاز لهذه الأطروحة ، بعد أن يسر العسير، وذل الصعب ، وفرج الهم ، وعلى تفضله علي بوالدين كريمين شقا لي طريق العلم ، وكانا خير سند لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء. أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور جابر نصر الدين الذي منحني الكثير من وقته ، وجهده ، وتوجيهاته ، وإرشاداته ، وآرائه القيمة ومد يد العون لي دون ضجر للسير قدما بالدراسة نحو الأفضل سائلة المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الأجر إن شاء الله.

كما أخص بالشكر والعرفان إلى الأستاذة الدكتورة زارقة فيروز لكل الدعم والتوجيه و المجهودات التي بذلتها معي في إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا مشاق قراءة ونقد وتقييم هذه الدراسة فتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام والشكر والعرفان

كما لا يفوتني أن أشكر المديرية العامة لإدارة السجون على السماح لي بالقيام بالدراسة الميدانية رغم ندرة موافقاتهم لهذا النوع من الدراسات وأيضا لكل من مدراء سجون سطيف باتتة و بجاية والأخصائيين النفسانيين على حسن الاستقبال وتسهيل دراستي.

والى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل.

المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
أ	<u>مقدمة</u>
	<u>الفصل الأول:</u> <u>التعريف بموضوع الدراسة</u>
08	1- تحديد وصياغة الإشكالية
11	2- أهمية و أسباب اختيار الموضوع
11	أ- الأهمية.....
12	ب-أسباب اختيار الموضوع
13	3- أهداف الدراسة.....
13	4 - الدراسات السابقة.....
28	5 - الفرضيات
30	6- تحديد المفاهيم
42	<u>خلاصة الفصل</u>
	القسم الأول: التراث الأدبي للدراسة الفصل الثاني: الجريمة والنظريات المفسرة لها
46	<u>تمهيد</u>
	<u>أولاً: الجريمة</u>
47	1- السلوك الإجرامي و تفسيره.....
47	2- خصائص السلوك الإجرامي.....
48	3- مراحل السلوك الإجرامي.....
49	4- فروع علم الإجرام.....
49	5- أنواع الجرائم
50	6- أشكال الجريمة
51	7- عوامل انتشار الجريمة.....

المحتوى	رقم الصفحة
ثانيا: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة.	57
1- الاتجاه الفردي.....	58
1-1 النظرية الفيزيولوجية(البيولوجية) :نظرية لومبروزو Lombroso.....	58
1-2 نظرية المدرسة النفسية.	62
1-2-1 نظرية مدرسة التحليل النفسي.....	62
1-2-2 النظرية السلوكية.....	69
1-2-3 النظرية المعرفية	70
2- الاتجاه الاجتماعي.....	71
1-2 نظرية العوامل الطبيعية	71
2-2 نظرية التفكك الاجتماعي.....	74
2-3 نظرية العوامل الاقتصادية.....	77
2-4 النظرية اللامعيارية	81
أ- نظرية دوركايم.....	81
ب- نظرية ميرتون.....	84
2-5 نظرية الاختلاط التفاضلي"الارتباط المتغاير".....	86
2-6 نظرية التقليد	90
2-7 نظرية الوصم الاجتماعي.....	92
3-الاتجاه التكامل في تفسير الجريمة.....	97
3-1 نظرية التكوين الإجرامي دي تيليو Di Tullio.....	97
3-2 نظرية الجهاز العصبي والظروف الخارجية بنديPende.....	100
3-3 النظرية النفسية الاجتماعية.....	102
3-4 التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي	102
ثالثا :منهج وأساليب البحث في الظاهرة الإجرامية.....	106
1- أساليب البحث الفرديةEtude individuelle du cas	107
2- أساليب البحث الاجتماعية Etude sociologique du cas.....	113
رابعا : السياسة الجنائية في الجزائر و دورها في التصدي للجريمة.....	117
خلاصة	119

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الثالث	
التغيرات الاجتماعية و الظاهرة الإجرامية عند المرأة الجزائرية	
تمهيد.....	122
أولاً: التغيرات الاجتماعية عند المرأة الجزائرية.....	123
1- المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي.....	123
2- مكانة المرأة في العائلة الجزائرية.....	123
أ- استقبال ولادة البنت في العائلة الجزائرية.....	123
ب- التفرقة بين الذكور و الإناث.....	124
3- مراحل تطور دور المرأة في المجتمع الجزائري.....	125
أ- المرأة الجزائرية قبل الاستقلال.....	125
ب- المرأة الجزائرية بعد الاستقلال.....	125
4- أثر التغير في حياة المرأة.....	126
ثانياً: الظاهرة الإجرامية عند المرأة.....	129
1- النظريات المفسرة لإجرام المرأة.....	131
1-1 النظريات الكلاسيكية الأولى التي فسرت جريمة المرأة.....	132
2-1 النظريات البيولوجية.....	134
3-1 النظريات النفسية.....	135
4-1 النظريات الاجتماعية.....	139
أ- نظرية الإختلاط التفاضلي.....	139
ب- نظرية التعلم الاجتماعي :باندورا (1977).....	139
ت- نظرية انخفاض التحكم في النفس (الضبط الذاتي).....	140
ث- نظرية الضغوط.....	141
5-1 نظريات متعلقة بالجنس.....	143
أ- التنشئة الاجتماعية الفارقة.....	143
ب- المسارات.....	143
ت- النظرية النسوية: La théorie féministe.....	144
2- أنواع الجرائم المرتكبة من قبل المرأة.....	149
3- الأسباب والظروف المحيطة بظهور جرائم العنف لدى النساء.....	156

المحتوى	رقم الصفحة
4- العوامل المهيئة والمساعدة لإجرام المرأة.....	157
1-4 العوامل الموضوعية	158
2-4 العوامل الذاتية الداخلية	165
5- إحصائيات إجرام المرأة في الجزائر	171
خلاصة الفصل	173
الفصل الرابع	
المؤسسات العقابية في الجزائر ودورها في إعادة التأهيل المرأة المجرمة	
تمهيد.....	176
1-التطور التاريخي لنظام السجون.....	177
1-1 السجن في المجتمعات الغربية.....	178
2-1 السجن عند المسلمين.....	184
2-الجدور التاريخية للعقوبة.....	188
3-أشكال المؤسسات العقابية.....	194
1-3 مؤسسات البيئة المغلقة.....	194
2-3 المؤسسات العقابية ذات البيئة المفتوحة.....	195
3-3 المؤسسات العقابية شبه المفتوحة.....	197
4-أساليب إدارة المؤسسات العقابية.....	199
1-4 النظام الجمعي	199
2-4 النظام الانفرادي.....	200
3-4 النظام المختلط.....	201
4-4 النظام التدريجي.....	202
5-التصنيف العقابي.....	204
6-تأهيل وإصلاح نزليات المؤسسات العقابية.....	205
1-6 برامج الرعاية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية.....	205
2-6 الرعاية اللاحقة.....	215
خلاصة الفصل.....	255

المحتوى	رقم الصفحة
القسم الثاني: الجانب التطبيقي الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
1- منهج الدراسة.....	229
2- مجتمع البحث.....	229
1-2 المجال الزمني.....	230
2-2 المجال المكاني.....	230
3-2 وصف خصائص العينة.....	236
3- أدوات جمع البيانات.....	240
4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....	242
5- الصعوبات التي واجهت الدراسة.....	243
خلاصة الفصل	244
الفصل السادس عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	247
أولا : عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية.....	247
ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة.....	341
1- في ضوء الدراسات السابقة.....	341
2- في ضوء الاتجاهات النظرية.....	345
3- في ضوء الفرضيات.....	353
ثالثا : النتائج العامة للدراسة.....	374
الاقتراحات والتوصيات.....	378
خاتمة.....	382
المراجع.....	385
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	توزيع أفراد العينة حسب نوع القضية التي سجنّت من أجلها	236
2.	يبين سن الأفراد المبحوثين	238
3.	يوضح توزيع أفراد العينة حسب دخولهن السجن من قبل	239
4.	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ونوع الجريمة	248
5.	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية للوالدين	250
6.	يبين الحالة المدنية لوالدي المبحوثات	251
7.	توزيع جرائم النساء حسب مكان السكن	252
8.	يبين توزيع جرائم المرأة حسب تصرف الأهل نحو الأخطاء التي ارتكبتها من قبل	255
9.	يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود الضبط الأسري من عدمه	258
10.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب وجود الضبط الأسري من عدمه	261
11.	يبين توزيع أفراد العينة حسب عمر المرأة المتزوجة عينة الدراسة وأعمار أزواجهن وقت الزواج (المرأة المتزوجة+المطلقة+الأرملة)	262
12.	يبين توزيع جرائم المرأة عينة الدراسة حسب إجبارها على الزواج	263
13.	يبين انحرافات أزواج المرأة عينة الدراسة	264
14.	يبين توزيع أفراد العينة حسب طلب أزواجهن القيام بسلوكات منحرفة	265
15.	يبين توزيع أفراد العينة حسب السبب وراء تنفيذ رغبات وطلبات زوجها المنحرفة	265
16.	يبين تعامل الزوج مع الزوجة عينة الدراسة أثناء حدوث المشاكل	266
17.	يبين توزيع أفراد العينة تبعا لاملاكهم أصدقاء	268
18.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب قيام أصدقائهن بسلوكات منحرفة	269
19.	يبين المستوى التعليمي للمسجونات	270
20.	يبين توزيع جرائم المرأة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	272
21.	يبين المستوى التعليمي لوالدي السجينات عينة الدراسة	273
22.	يبين تصنيف عينة الدراسة من ناحية إحساسهن بالعطف والحنان أو الحرمان العاطفي من قبل أسرهن	275
23.	يبين تصنيف جرائم عينة الدراسة حسب إحساسهن بالاستقرار و الأمان النفسي	278

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
24.	يبين توزيع النساء عينة الدراسة حسب الأشخاص الذين تلجأ إليهم عند حدوث المشاكل	281
25.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب شعورها بوجود وقت فراغ طويل لا تستفيد منه في حياتها أم لا	283
26.	يبين توزيع أفراد العينة حسب الشخص أو الأشخاص الذين كانت تقضي معهم وقت الفراغ	286
27.	يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود التوافق الزوجي بين الزوجين	288
28.	يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود الاستقرار والأمان النفسي بين الزوجين	289
29.	يوضح توزيع جرائم أفراد العينة حسب الوظيفة	292
30.	يبين توزيع أفراد العينة حسب وظيفة الوالدين	294
31.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب مصدر دخل الأسرة	295
32.	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن	297
33.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع الحي الذي تسكن فيه	298
34.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب قوة وضعف الوازع الديني لديهن	300
35.	يبين توزيع أفراد العينة حسب مستوى تدين الأصدقاء	303
36.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع البرامج التي تتابعها	304
37.	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب تأثرهن بالإعلام المرئي	306
38.	يبين الأعراض الاكتئابية التي تتعرض لها المرأة المسجونة بعد دخولها السجن	309
39.	يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاعر النقص لديهم وعدم ثقتهم بأنفسهم بعد دخولهم السجن	310
40.	يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أعراض رهابية وشعورها بالاغتراب بعد دخولها إلى السجن	311
41.	يبين رد فعل أسرة المرأة المجرمة لها عقب دخولها إلى السجن.	314
42.	يبين الشيء الذي تضمن المرأة المسجونة عينة الدراسة أنها قد خسرت بعد دخولها إلى السجن	315

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
43.	يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في أي برنامج تأهيلي داخل السجن	318
44.	يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب عدم المشاركة في البرامج التأهيلية	319
45.	يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة استفادتها من البرامج التأهيلية داخل السجن	319
46.	يبين توزيع أفراد العينة حسب البرامج التي يرغبون ويقبلون عليها في السجن	321
47.	يبين توزيع أفراد العينة حسب البرامج التدريبية التي ترغب بالانضمام إليها في السجن من وجهة نظرها	323
48.	يبين توزيع أفراد العينة حسب استفادتهن من تعلم مهنة أو حرفة داخل السجن في حياتهن العملية بعد السجن.	324
49.	يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن النفسي والاجتماعي	325
50.	يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن الثقافي والتعليمي	329
51.	يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن الديني	332
52.	يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن الصحي	335
53.	يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن المهني	338
54.	يبين ترتيب البرامج التأهيلية حسب متوسطاتها الحسابية ترتيباً تنازلياً	340

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

الرقم	عنوان الرسم البياني	الصفحة
01	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع القضية التي سجنّت من أجلها	236
02	يبين سن الأفراد المبحوثين	239
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب دخولهن السجن من قبل	240
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ونوع الجريمة	249
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية للوالدين	250
06	يبين الحالة المدنية لوالدي المبحوثات	251
07	توزيع جرائم النساء حسب مكان السكن	254
08	يبين توزيع جرائم المرأة حسب تصرف الأهل نحو الأخطاء التي ارتكبتها من قبل	256
09	يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود الضبط الأسري من عدمه	259
10	يبين توزيع جرائم المرأة عينة الدراسة حسب إجبارها على الزواج	264
11	يبين تعامل الزوج مع الزوجة عينة الدراسة أثناء حدوث المشاكل	267
12	يبين توزيع أفراد العينة حسب امتلاكهم أصدقاء	268
13	يبين المستوى التعليمي للمسجونات	271
14	يبين المستوى التعليمي لوالدي السجينات عينة الدراسة	274
15	يبين تصنيف عينة الدراسة من ناحية إحساسهن بالعطف والحنان أو الحرمان العاطفي من قبل أسرهن	277
16	يبين تصنيف جرائم عينة الدراسة حسب إحساسهن بالاستقرار و الأمان النفسي	279
17	يبين توزيع النساء عينة الدراسة حسب الأشخاص الذين تلجأ إليهم عند حدوث المشاكل	281
18	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب شعورها بوجود وقت فراغ طويل لا تستفيد منه في حياتها أم لا	284
19	يبين توزيع أفراد العينة حسب الشخص أو الأشخاص الذين كانت تقضي معهم وقت الفراغ	287
20	يوضح توزيع جرائم أفراد العينة حسب الوظيفة	293
21	يبين توزيع أفراد العينة حسب وظيفة الوالدين	294
22	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب مصدر دخل الأسرة	296
23	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن	297

الرقم	عنوان الرسم البياني	الصفحة
24	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع الحي الذي تسكن فيه	299
25	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب قوة وضعف الوازع الديني لديهن	301
26	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع البرامج التي تتابعها	305
27	يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب تأثرهن بالإعلام المرئي	307
28	يبين مدى تقبل أسرة المرأة المجرمة لها عقب دخولها إلى السجن.	312
29	يبين الشيء الذي تظن المرأة المسجونة عينة الدراسة أنها قد خسرت بعد دخولها إلى السجن	314
30	يوضح نتائج إجرام المرأة ودخولها السجن على صعيدها الشخصي	316
31	يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في أي برنامج تأهيلي داخل السجن	318
32	يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة استفادتها من البرامج التأهيلية داخل السجن	320
33	يبين توزيع أفراد العينة حسب البرامج التي يرغبون ويقبلون عليها في السجن	322
34	يبين توزيع أفراد العينة حسب البرامج التدريبية التي ترغب بالانضمام إليها في السجن من وجهة نظرها	323

مقدمة

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراسة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة

مقدمة

الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وعانت منها الإنسانية على مر الزمن، فهي ليست شيئاً مطلقاً، بل نسبية تحددها عوامل كثيرة، منها: الزمان، المكان والثقافة، حيث كانت بعض الأفعال في الماضي لا تعد جرائم، ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث، يؤنب مرتكبوها، ويعاقب عليها القانون، بل إن الجريمة في المجتمع الحاضر قد يختلف معناها من مجتمع لآخر، لاختلاف المجتمعات في عناصر ثقافتها، وحضارتها وتشريعاتها، وقوانينها.

فالجريمة ظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم كما تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية السياسية والثقافية التي يمر بها المجتمع، فهي تتطور وتتغير تبعاً للظروف المتغيرة، فالمجتمعات اليوم أصبحت متداخلة مفتوحة على بعضها بفعل ما فرضته ثورة الاتصالات والنقل... و لا شك أن هاته المتغيرات تؤثر على هذا المجتمع أو ذاك تبعاً لقوة مناعته، فالعولمة أسهمت وتسهم في رسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم تذوب فيه الخصوصيات والهويات الوطنية والحدود تحت دواعي ثورة المعلوماتية وتحرير قوى السوق وتوقف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ما ترتب عنه تفاقم وتفاوت في توزيع الثروات وشيوع البطالة وتفاقم حدة الفقر.

فالتغيرات البنيوية في المجتمعات التي رافقت وترافق عمليات العولمة كان لها أثر واضح في نمو وتضاعف معدلات الجريمة وبروز أنماط مستحدثة من الانحرافات، حيث تشكل الجريمة تهديداً أساسياً للأمن الاجتماعي في كافة المجتمعات الإنسانية وتستهلك نسبة كبيرة من الدخل الوطني للمجتمعات حيث ينفق في مكافحتها وضبطها والتحكم بها مبالغ ضخمة مما يحرم جوانب هامة في المجتمع من التنمية البشرية والاقتصادية، فالجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد الأمن الاجتماعي لأي مجتمع وتنتشر أثارها لتصيب الفرد، الأسرة والمجتمع، فهي بالإضافة لما تحدثه من آثار سلبية تتمثل في الأوصمة الاجتماعية السلبية لعملية الانحراف، ولما يتركه السجن من آثار سلبية لدى الفرد، وبالسمعة السيئة للأسرة وأفرادها، فهي تعيق أداء المؤسسات الاجتماعية لوظائفها وتهدد النمو والتطور الاجتماعي، كما أن غياب الأمن والاستقرار يعثر خطط التنمية ويربك سير الحياة الاجتماعية في المجتمع، فتوافر الأمن في مجتمع ما يحقق سعادته، ويمنحه فرص التقدم، ويجعله قبلة للناس، للعيش فيه أو العمل به، ونقيضه الخوف والجوع، وقد صور لنا القرآن الكريم المقارنة بين الحالتين، في قوله تعالى: "وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما

كانوا يصنعون" (النحل 112) فالآثار التي تتركها الجريمة الواحدة في نفس الضحية، وأسرته وعلى المجتمع ككل أمر يدركه الجميع، فما بالنا إذا تعددت الجرائم وتكررت فالآثار أعم وأخطر.

ولأن الجريمة في مفهومها البسيط عدوان، فإن اهتمام المجتمعات بأمرها وأمر مرتكبيها أمر قديم يرجع إلى التاريخ الذي وجدت فيه هذه المجتمعات، ولم يتخذ هذا الاهتمام بطبيعة الحال شكل الدراسة العلمية الرامية إلى تفسير الظاهرة الإجرامية واستقصاء أسبابها ووسائل مكافحتها وإنما اتخذ شكل الأفكار والإشارات المتناثرة حول ظاهرة الجريمة دون غوص في دراسة الظاهرة نفسها لاستجلاء أسبابها ووسائل مواجهتها.

حيث كانت أولى التفسيرات لهذه الظاهرة تنظر إلى الجريمة على أنها مخالفة لأمر تمليه قدرة مقدسة مجهولة تجعل من صاحبها عاصيا عليه واجب التكفير عن ذنبه وحينما أخذ الفكر البشري استقلاله وتخلص من التأثيرات الدينية بدأ يصطبغ بصبغة اجتماعية انعكست على مفاهيم الجريمة والعقوبة فانحصرت دائرة الجريمة في حدود الأفعال الضارة بالمجتمع وبدأت فكرة مسؤولية المجرم عن أفعاله في الظهور، وكان طبيعيا إزاء ذلك أن يتجه الفكر الإنساني في بحثه عن أسباب الجريمة إلى المجرم وإلى مجتمعه وهذا ما شكل بداية لبروز الدراسات الاجتماعية للظاهرة الإجرامية.

وإن كانت جل الدراسات التي اهتمت بمعالجة هذا الموضوع ترتكز في الغالب على رصد ظاهرة إجرام الرجل فإن ظاهرة إجرام المرأة ظلت من الأمور التي يحيطها ما يحيط بالمرأة أحيانا من غموض أو ما تلقاه من اللامبالاة والإهمال وذلك بسبب ندرة البحوث والدراسات في هذا المجال.

و يرى بعض المختصين في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام أن السبب في قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء يعزى إلى أن عدد النساء اللواتي يقعن تحت طائلة القانون أقل بكثير إذا ما قورن بعدد الرجال ومن هذا المنطلق جاءت فكرة اختيارنا لموضوع هذا البحث والمتعلق بإجرام المرأة، في محاولة منا لرصد حركية إجرام النساء حتى نتمكن من الوقوف عن قرب على مختلف الظروف والعوامل المؤثرة في ظاهرة الإجرام النسوي وذلك بالاعتماد على الإحصائيات الجنائية، حيث جرت العادة أن تكون المرأة هي الضحية في كثير من الجرائم سواء داخل الأسرة أو خارجها، خصوصا في مجتمعنا الجزائري المحافظ على العادات والتقاليد التي تعطي الرجل الأولوية في كل شيء بما في ذلك العنف والإجرام، غير أن جرائم الآونة الأخيرة شهدت بروز نوع جديد من النساء اللواتي اتخذن من الجريمة سلاحا لإثبات خطورتهن وقوتهن، وعلى الرغم أن النسبة لا تزال ضئيلة إلا أن الواقع يكشف تفوق النساء بامتياز في الجريمة، فلم نعد نجد المرأة في جرائم تتعلق بالضرب والسرقة والاعتداء على الأزواج بدافع الحقد والانتقام

فحسب، بل إن النساء- بمختلف أعمارهن- اقتحمن عالم الإجرام من أوسع أبوابه وأصبحن يلعبن دور الزعامة داخل أكبر العصابات في جرائم الاختطاف وقطع الطرقات وتهريب المخدرات والاتجار بالأعضاء البشرية، وغيرها من الجرائم التي كانت في الماضي حكرا على الرجال..

ونظرا إلى أن معالجة الجريمة إثر وقوعها يؤدي إلى تفادي تكرارها مستقبلا، وأن هذا لا يتأتى إلا من خلال تنفيذ الجزاء الجنائي داخل المؤسسات العقابية التي عرفت تطورا في أساليب إشرافها على تنفيذ العقوبة من مجرد تحقيق الردع العام والخاص إلى القيام بدور إصلاح وتأهيل الجانحين بهدف إعادة إدماجهم داخل المجتمع ارتأينا معالجة دور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيل السجينات وتسهيل عملية إعادة إدماجهن في المجتمع، وذلك باتباع المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأنسب لمحاولة التعرف على أهم عوامل إجرام المرأة الجزائرية واستقصاء دور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها .

تحتوي هذه الدراسة على ستة فصول :

الفصل الأول : و قد شمل على التعريف بموضوع الدراسة، حيث تم فيه تحديد مشكلة الدراسة التي تمثلت في التساؤل التالي: ما العوامل التي دفعت المرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة وما أهم النتائج المترتبة على ذلك؟ إلى أي مدى تساهم برامج المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها ؟، و تمثلت أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع في محاولة التعرف على الأوضاع الاجتماعية الثقافية التي تعيشها المرأة والتي قد تكون سببا في ارتكابها للجريمة، وكيف أن الحالة النفسية للمرأة المجرمة باعتبارها أنثى ولها من الخصائص السيكولوجية والفيزيولوجية ما يميزها عن الجنس الآخر، والتي قد تكون دافعا لارتكابها للجريمة، وكذا التعرف على مدى مساهمة وسائل الإعلام لاسيما المرئية منها في ارتكاب المرأة الجزائرية لجرائمها، ومن أهم المفاهيم التي تطرقت إليها الدراسة نذكر: الجريمة، السلوك الإجرامي، التأهيل المؤسسات العقابية كما تناول هذا الفصل أيضا الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع بحثنا، وقد تنوعت هذه الدراسات بين الدراسات العربية والأجنبية.

وقد تناول **الفصل الثاني** الجريمة بصفة عامة من خلال التطرق إلى فروع علم الإجرام، أنواع الجرائم، خصائص السلوك الإجرامي، مراحلها وكيفية تفسيره، أشكال الجريمة وعوامل انتشارها كما شمل هذا الفصل أيضا الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة والتي تنوعت بين ما هو سوسيولوجي وما هو نفسي، كما تطرق هذا الفصل إلى منهج وأساليب البحث في الظاهرة الإجرامية.

في حين اهتم **الفصل الثالث** بموضوع التغيرات الاجتماعية والظاهرة الإجرامية عند المرأة الجزائرية وذلك من خلال التعرف على التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المرأة الجزائرية من خلال التعرف

إلى مكانة المرأة في العائلة الجزائرية، و ذكر المراحل التي تطورت من خلالها وأثر التغير في حياتها، إلى جانب التركيز على السلوك الإجرامي للمرأة من خلال التطرق إلى أهم النظريات المفسرة له، أنواع الجرائم المرتكبة من قبل المرأة مع ذكر الأسباب والظروف المحيطة بظهور جرائم العنف لدى النساء و العوامل المهيئة والمساعدة لإجرامها وفي الأخير محاولة تقديم إحصائيات حول إجرام المرأة في الجزائر.

بينما انفرد **الفصل الرابع** بإلقاء نظرة على المؤسسات العقابية من خلال التطرق إلى التطور التاريخي لنظام السجون، الجذور التاريخية للعقوبة و أشكال المؤسسات العقابية، أساليب إدارة المؤسسات العقابية، التصنيف العقابي، تأهيل وإصلاح نزلاء المؤسسات العقابية

في حين تناول **الفصل الخامس** مجالات الدراسة الميدانية والمنهج المستخدم في الدراسة الميدانية إلى جانب العينة المدروسة و أدوات جمع البيانات

بينما تناول **الفصل السادس** عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال التطرق إلى وصف خصائص العينة، ومحاولة عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، مع تقديم نتائج الدراسة في ضوء كل من الدراسات السابقة، النظريات المفسرة و الفرضيات فالنتائج العامة والتوصيات والاقتراحات فالخاتمة.

الفصل الأول

التعريف بموضوع الدراسة

الفصل الأول:

التعريف بموضوع الدراسة

- 1- تحديد وصياغة الإشكالية
 - 2- أهمية و أسباب اختيار الموضوع
 - أ- الأهمية
 - ب- أسباب اختيار الموضوع
 - 3- أهداف الدراسة
 - 4 - الدراسات السابقة
 - 5- الفرضيات
 - 6- تحديد المفاهيم
- خلاصة الفصل

1- تحديد المشكلة وصياغتها

شهدت الجزائر خلال العقود الأخيرة تغيرات اقتصادية، اجتماعية و سياسية سريعة تركت أثارها على صعيد الأمن الاجتماعي، فالمجتمع الجزائري يواجه تحديات كبيرة وأزمات تهدد أمنه و استقراره، حيث أن التغيرات الاقتصادية السريعة الناجمة عن التصنيع والتحضر والتنمية أدى إلى ما يشبه الفوضى الاجتماعية في أنماط التكيف الاجتماعي مما كان له أثر في انتظام فاعلية آليات الضبط الاجتماعي، يضاف إلى ذلك الفجوة الثقافية الناتجة عن استقدام التكنولوجيا الجاهزة وعدم مواكبة التغيرات في الجوانب المادية لها مع تلك المتعلقة بالجوانب المعنوية، حيث يشكل المجتمع الجزائري في محتواه مجتمعا ناميا يسعى بخطى مستمرة لمسايرة ركب الحضارة والتقدم، فهو مثل باقي المجتمعات العربية الأخرى يعرف منذ عقود مراحل انتقال تدريجية من ثقافة تقليدية لأشكال ثقافية أكثر معاصرة، فالعولمة الزاحفة اليوم، والتداخل مع ثقافات العالم الصناعي أدخلت تغييرات وظواهر جديدة تتسارع تعبيراتها الحالية، حيث نتج عن هذا الاختلاط و تداخل الجديد بالقديم محاولات توفيقية بين مرجعيات متناقضة تتراوح المسافة بين كل منها باختلاف الأفراد و معاييرهم الشخصية و الاجتماعية، فتغدو قيمة الفرد أقل تعلقا بالدور، المكانة الاجتماعية، الجنس و العمر، لكن عملية التثاقف هذه قد تحدث اختلافات يسفر عنها أزمات في النمو و اختلافات في السلوك و المعايير و القيم، تختلف حدتها من بيئة ثقافية لأخرى، فالمعاناة النفسية التي ترافقها قد تكون مؤلمة حيث من تعبيراتها ظواهر العنف و الجرائم المختلفة...و تعد الجريمة كشكل من أشكال العنف هي نتاج الخلل الوظيفي في أداء الأنساق المشكلة للفعل الاجتماعي، فإذا كانت الجريمة في المجتمع مرتبطة بشكل كبير بالفعل الاجتماعي الفردي، فإن هذا الفعل ما هو في نهاية التحليل سوى النتيجة الموضوعية للخلل الذي يصيب نسق الشخصية، والنسق الثقافي الاجتماعي، حيث أن السلوك الإجرامي هو سلوك إنساني يصدر عن إنسان أقل ما يقال عنه بأنه لا اجتماعي لأنه يناقض في سلوكه الإجرامي فطرة الله التي فطر الناس عليها من القيم و المثل العليا التي لا يقوم المجتمع الإنساني إلا بها، و باعتبار الإنسان ابن بيئته وهو كائن اجتماعي بطبعه يتأثر بالمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ويتلقى من بيئته الأعراف والقيم، فالجريمة ليست سوى منتج اجتماعي لمقدمات سلوكية يكتسبها الفرد من الواقع الذي يعيش فيه.

إن التغير الذي عاشه المجتمع الجزائري يمكن وصفه بالفوضوي أو المتناقض، ففي هذا الإطار يؤكد دوركايم في دراسته للانتحار أن كل التغيرات الاجتماعية تتبع وبشكل حتمي بحوادث اجتماعية فوضوية أسماها باللامعيارية، و هي وضعية اجتماعية تتميز بدهور القيم و انعدام المعايير السلوكية

الاجتماعية، حيث أن سرعة التغير تصحبها زيادة في معدلات الجريمة والانحرافات السلوكية، نتيجة لصعوبة التوافق والتكيف مع المواقف والخبرات الجديدة المصاحبة للتغير، كما يضاف إلى ذلك أن الاتجاه نحو التحضر، والتصنيع إذا لم يصاحبه تطور وتغير في الفكر والقيم والاتجاهات فالنتيجة المتوقعة ظهور ما يسمى بالهوة الثقافية، فالتغير الاجتماعي له صلة وثيقة بالتحولات العديدة التي تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية، حيث نلاحظ أن كل تغير في المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة، كما أن مسار هذا التغير قد لا ينطوي على تغير إيجابي يوصف بالتقدم، وإنما يمكن أن يكون تغيرا سلبيا يوصف بالتدهور و الانحراف، وكلا الاتجاهين نسبي في حدوثه بين مجتمع وآخر.

ولعل أحد أبرز أوجه هذا التغير الاجتماعي تعليم المرأة، خروجها واقتحامها الفضاء الرجولي أو الذكوري كحدث تاريخي يحمل ضمنا فكرة إعادة توزيع كامل للأدوار و الوظائف الاجتماعية، و إعادة بلورة السلوك بشكل يساعد على التكيف مع الوضع الجديد في ظل انقسام العائلة الكبيرة التي كانت تعيش بكامل أفرادها تحت سقف واحد، حيث نلاحظ واقعا نوعا من الاهتمام و التوجه السياسي بالمرأة الجزائرية و بقضاياها كونها عنصر فعال في بناء الدولة الجزائرية، و لأنها أثبتت واقعا و في ظل جدلية التغير الاجتماعي قوة إرادتها في تغيير مسارها الاجتماعي التقليدي الأبعاد كما وكيفا.

فالتغيرات السياسية والاجتماعية بما في ذلك تحرر المرأة، وحصولها على حقوقها السياسية و الاجتماعية، ودخولها في السلطة السياسية وفي البرلمان ومشاركتها في سوق العمل، أدت إلى التعامل مع المرأة بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل، فزيادة مشاركة المرأة في غالبية مجالات الحياة لم تقف عند الجوانب الإيجابية و إنما تعدتها إلى المشاركة في الجريمة، إلا أن هذه الأخيرة ارتبطت تاريخيا في أذهان الناس بالذكور، لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة، أما في عصرنا الحاضر فنجد أن المرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك خرق القانون واقتراف الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية ولم يعد السجن للرجال فقط كما يقال على ألسنة العامة وإنما دخلت المرأة السجون، وذلك بفعل تضافر عوامل مختلفة، أوقعت بها في شرك الجريمة، وقد نشأ عن هذا الواقع مصطلح جرائم النساء .

إن موضوع إجرام المرأة يعتبر من المواضيع الحديثة نسبيا، حيث لم يتم التطرق إليه بجدية في ظل نظريات علم الإجرام التي كانت تستند إلى التحيز النوعي، الذي يعبر عن الاختلاف الثقافي، حيث يزخر علم الجريمة والاجتماع بالعديد من الدراسات التي تناولت الجرائم الواقعة على الإناث وخاصة تلك التي تنظر إلى المرأة كضحية إلا أن هناك تجاهلا لجرائم المرأة كمذنبة أو كجان، وبالرغم من أهمية الموضوع

فهناك ندرة في دراسات الجريمة عند المرأة في المجتمعات العربية ما عدا بعض الدراسات والمقالات التي تربط المرأة بشكل غير مباشر كفاعل في الجريمة، فالدراسات حول الجريمة وصلتها بالمرأة تكاد تكون شحيحة، ذلك أن جرائم المرأة قليلة مقارنة بالرجل، فسلوك الأنثى يتنافى والجريمة، إضافة إلى أن المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية تخضع لنوع من الضبط الديني والاجتماعي، حيث أن هناك عوامل ضبط لسلوك الأنثى يقوم بها الأب والإخوة والأقارب والزوج تمنعها من ارتكاب الجريمة، ورغم كل هذا فإن الواقع يقر أن المرأة قادرة على منافسة الرجل في النشاط الإجرامي إذا تغيرت مشاعرهم من الحب إلى الكراهية أو دفعته الحاجة، حيث أصبحت المرأة متميزة في ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم التي كان يحتكرها الرجال، مثل السرقات بأنواعها، والسطو والقتل ورمي الرضخ في الشوارع، متخليات بذلك عن غريزة الأمومة، بجانب جرائم التهديد والنصب والاحتيال، وغيرها من الجرائم التي لا يتوقع أحد أن ترتكبها نساء، فالمرأة لم تعد تكتفي بلعب دور ثانوي في العصابات المشتركة مع الرجال، بل أصبحت تؤدي دورا فاعلا و أساسيا، لكن المتخصص للإحصائيات الجنائية يرى أن إجرام النساء يقل كثيرا عن إجرام الرجال، وفي هذا السياق نجد أن التفسيرات قد اختلفت، حيث أكدت نظريات الإجرام أن ظاهرة انخفاض إجرام النساء ترجع إلى عدة عوامل : بيولوجية، نفسية، اجتماعية، .. فمن الناحية البيولوجية فقد قدر بعض العلماء القوة العضوية للمرأة بنصف القوة عند الرجل وهذا ما يفسر كون إجرام النساء لا ينصب أساسا على حوادث العنف كالضرب والجرح وانتهاك المنازل والسرقة بالإكراه والتخريب و الإلتلاف، أما فيما يتعلق بجرائم القتل فلا يعدها علم النفس الجنائي دوما من جرائم العنف بالنظر إلى تنوع الوسائل التي تستخدم في ارتكابها، فالمرأة قادرة على ارتكاب جرائم القتل ولكن قلما ترتكبها بالسكين أو القبضة الحديدية التي تتطلب قوة جسدية أو تشابكا مع المجني عليه، فهي تفضل ارتكابها عن طريق استخدام السم أو بالسلاح الناري الذي يمكن أن يصيب الهدف عن بعد، بالإضافة إلى دور العوامل العضوية في تغلب الرجال على النساء في الجريمة فسر علماء الاجتماع هذا الاختلاف بعوامل اجتماعية ترجع إلى التنشئة الاجتماعية حيث أنهم يرجعون التطور في الخصائص البيولوجية وفي وظائف الأعضاء إلى عوامل اجتماعية كالتقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية التي لها الدور المهم في انخفاض نسبة الجريمة عند النساء، كما يرى بعض المتخصصين في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام أن السبب في انخفاض الاهتمام بالبحث في إجرام النساء راجع إلى صورتنا الثقافية المجتمعية عن المجرم على أنه ذكر خارج عن القانون وأن البحوث في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام وقعت تحت تأثير القوالب الثقافية في حين يرى البعض الآخر أن قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء يعزى إلى أن عدد

النساء اللواتي يقعن تحت طائلة القانون أقل بكثير إذا ما قورن بعدد الرجال، ومنه فمشكلة المرأة الجزائرية والجريمة لم تتل في اعتقادنا اهتماما كافيا، لدرجة أننا يمكن تصنيفها بالـ"طابو" في مجتمع مثل المجتمع الجزائري، فالجرائم النسوية محاطة بالكثير من الغموض و السرية و ربما الإهمال أيضا، و قد يعود ذلك إلى طبيعة العائلة الجزائرية الأبوية الذكورية المحافظة على عاداتها و تقاليدها و أعرافها، والتي حددت مكانة المرأة تحديدا مسبق الأبعاد في الحياة الاجتماعية، أساسه المحافظة على سمعة و شرف العائلة... ويعتبر البحث في الجرائم المرتكبة من طرف المرأة الجزائرية ضرورة علمية نظرا لأهميته و لخطورة تأثيراته على جميع المستويات، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الثقافية ... والذي يقتضي الغوص في أسبابه والعوامل التي أدت إلى ظهوره، وانعكاساته على المستوى النفسي والاجتماعي والنتائج المترتبة عنه، فما العوامل التي دفعت المرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة و ما هي أهم النتائج المترتبة على ذلك؟ وإلى أي مدى تساهم برامج المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها؟

2- أهمية وأسباب اختيار الموضوع

أ- أهمية الدراسة:

يعتبر إجرام النساء من أخطر الظواهر الاجتماعية لأن المرأة تعتبر عضوا فعالا في المجتمع، وأن أي انحراف في سلوكها من الممكن أن يترك آثاره على المجتمع، و أن عدم الاهتمام بظاهرة إجرام النساء يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمع، فالمرأة نصف المجتمع وإن لم تكن المجتمع بأكمله، فكما يقال حينما تربي رجلا فأنت تربي فردا وحينما تربي امرأة فإنك تربي أسرة بأكملها، و المجتمع الذي يحسن تربية فتياته يقدم لمستقبله أمهات صالحات ينجبن أجيال من الأبناء والبنات الأسوياء بعيدا عن الوقوع في مستنقعات الجريمة و الإجرام فالمجتمع الذي تتمكن الجريمة من نساءه يسير نحو الهاوية و تسقط القيم والمثل العليا فيه.

كما يكتسب موضوع هذه الدراسة أهمية كبيرة كونه يعالج مشكلة اجتماعية تعتبر من أهم المشاكل التي قد يتعرض لها المجتمع الجزائري وهي الجريمة وما يترتب عنها من خسائر وأضرار بشرية وصحية واجتماعية ومادية خطيرة، وتزداد أهمية هذا الموضوع في أن الإجرام كان سابقا صفة ذكورية وما ارتكبه النساء يكاد يعتبر استثناء، إلا أن الجزائر تشهد منعرجا خطيرا يتمثل في إقبال العنصر النسوي على ارتكاب الجرائم على اختلافها، كما لو أن الأمر يتعلق بالعنف المضاد أو عملية انتقام، حيث لم تعد المرأة ضحية العنف و الجريمة فحسب وإنما ممارسة لها، ففي تقرير أعدته مصالح الشرطة القضائية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني فإنه خلال السداسي الأول من سنة 2007 فقد تورطت أكثر من

1594 امرأة في مختلف قضايا الإجرام منها السرقة بجميع أشكالها، سرقة السيارات و ابتزاز الأموال ب 142 متورطة، 33 امرأة متورطة في القتل العمدى، 897 متورطة في الضرب و الجرح العمدى، 61 متورطة في تحريض القصر على الفسق و الدعارة و غيرها .

تجدد الإشارة إلى أن المرأة لم تعد تكتفي بالمشاركة كعضو في جماعة الأشرار أو في تنفيذ الجريمة وإنما أصبحت العقل المدبر واليد المنفذة لجرائم كثيرة والقائد لعدد من العصابات المختصة في الاعتداء والسطو وسرقة السيارات والتخريب والتزوير...

كما أن هناك من وجد أن تطور المجتمعات البشرية وتحولها إلى مجتمعات معاصرة، أمر فرض أنماطا جديدة من المعيشة على الجنسين، حيث أن تورط المرأة في الإجرام هو نتيجة للتحويل من المجتمع القديم المحافظ على القيم والأخلاق إلى مجتمع معاصر يبيع كل شيء بالإضافة لتكاليف الحياة الصعبة خاصة الاقتصادية، كلها ظروف ساعدت على انحراف المرأة عن وظيفتها الطبيعية.

- كما أن أهميتها العلمية تبرز من خلال تناول مشكلة الجريمة وصلتها بالمرأة من جميع جوانبها، سواء القانونية أو الاجتماعية أو الميدانية وسعيها إلى معالجة هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها، وذلك للتقليل من خطورتها والحد من آثارها الضارة.

- تزداد أهمية موضوع هذه الدراسة في ظل قلة الاهتمام بقضايا ومشاكل المرأة الجزائرية، وخاصة مشكلة الجريمة، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، إضافة إلى النظرة السلبية والضيقة تجاه المرأة من قبل المجتمع، وخاصة المرتكبة للجريمة.

ب- أسباب اختيار الموضوع

تأتي هذه المحاولة أي المعالجة العلمية والميدانية لجرائم المرأة لتكشف عن العوامل التي تحيط بالمرأة المجرمة، أي البحث في خصوصيات المجتمع الجزائري بما يشمل من أوضاع اجتماعية واقتصادية وبيئية وكذلك ذاتية تساهم في ارتكاب الجريمة.

- محاولة الكشف عن الدوافع والأسباب الاجتماعية والنفسية التي تدفع بالمرأة لارتكاب الجريمة أي التركيز على مرتكبة الجريمة بهدف التعرف على تنشئتها ونمط شخصيتها والظروف الاقتصادية والثقافية المحيطة بها من فقر وتفكك وتدهور أخلاقي.

- محاولة التعرف على الدور الذي تقوم به إدارة السجون في تأهيل السجينات وكذا المساهمة في الحد من انحراف وإجرام المرأة وذلك من خلال رؤية النزيلات ووجهة نظرهن لهاته البرامج التأهيلية المقدمة لهن وفائدتها عليهن لتجنب العود إلى الجريمة.

3- أهداف الدراسة

لكل بحث أو دراسة أهداف يحاول الباحث الوصول إليها أو التطرق إلى أهم تأثيراتها على الواقع الاجتماعي، ومن أهم أهداف هذه الدراسة نذكر:

- التعرف على الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تعيشها المرأة والتي قد تكون سببا في ارتكابها للجريمة.

- التعرف على الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها المرأة والتي قد تكون سببا في ارتكابها للجريمة.

- محاولة التعرف على الحالة النفسية للمرأة المجرمة باعتبارها أنثى ولها من الخصائص السيكولوجية والفيزيولوجية ما يميزها عن الجنس الآخر، والتي قد تكون دافعا ارتكابها للجريمة، وكذا التعرف على المشكلات السيكولوجية التي قد تواجه المرأة الجزائرية فتدفع بها إلى ارتكاب الجريمة.

- التعرف على مدى مساهمة وسائل الإعلام لاسيما المرئية منها في ارتكاب المرأة الجزائرية لجرائمها.

- محاولة التعرف على المميزات و الصفات الخاصة بالجرائم التي ترتكبها المرأة مقارنة بالرجل، وفي مجتمع مثل المجتمع الجزائري.

- التعرف على النتائج المترتبة عن جرائم المرأة على مستواها الشخصي وكذا على مستوى الأسرة والمحيط الاجتماعي.

- التعرف دور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيل المرأة المجرمة .

4- الدراسات السابقة

إن أي علم من العلوم يتميز بالطابع التراكمي، فالباحث يبدأ من حيث ينتهي الآخرون، وفي هذا الإطار ينبغي على كل باحث الإطلاع على ما كتب وتوصل إليه العلم في مجال بحثه خاصة في التخصصات التي لها علاقة بهذا البحث بصفة عامة.

فالدراسات السابقة تعتبر مرجعية نظرية له، ولذلك تعد الدراسات السابقة من المجالات الفكرية الهامة في نجاح أي دراسة ميدانية، ذلك أنها تعتبر بمثابة المرشد والموجه للبحث، كما تعتبر في بعض الدراسات المنطلق الفكري والمرجع المعرفي للدراسة.

والدراسة الحالية وكغيرها من الدراسات اعتمدت على عدد من الدراسات السابقة التي تساعد في تخطي بعض الصعوبات المنهجية و الإمبريقية.

و لا بد من الإشارة إلى أن الخصوصيات الثقافية والتاريخية لها علاقة كبيرة بنتائج الدراسة، ونحن نورد هذه الدراسات للتدليل على الخصائص والسمات المشتركة بين الظواهر الاجتماعية رغم اختلافها في الزمان والمكان.

الدراسات السابقة

أ- حول موضوع إجرام المرأة :

الدراسات العربية :

الدراسة الأولى : " بعض متغيرات وأبعاد الشخصية المرتبطة بالجريمة لدى المرأة" لنادية

الشرنوبي 1982: (مزوز بركو، 2007، ص ص 33-34)

حاولت الباحثة التعرف على بعض مميزات شخصية المرأة المصرية المجرمة، فاختارت عينة مكونة من ثمانون (80) امرأة منهن ثلاثون (30) ارتكبن جريمة القتل العمدى، ومن أجل جمع البيانات لاختبار فرضياتها استعملت مجموعة المقاييس والاختبارات و هي كالاتي: مقياس ترتيب القيم، مقياس السيكونباتية، مقياس قوة الأنا، مقياس العصابية، اختبار تفهم الموضوع (TAT)

وبعد تحليل البيانات وتفسيرها توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

. أن هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين نسبة القتل لدى النساء و نمط الشخصية العصابية والسيكونباتية.

. أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين نسبة القتل لدى النساء وبين ضعف قوة الأنا لديهن.

. أن هناك علاقة طردية بين الرغبة في العدوان والجنس لدى النساء وبين القتل لديهن.

. أن هناك علاقة طردية بين الانتماء الأسري والزواجي وبين جريمة القتل لدى النساء.

. أن هناك علاقة قوية بين الحاجة إلى الأمن وبين ارتفاع نسبة الجريمة لدى النساء القاتلات.

تقييم وتوظيف الدراسة

إن هذه الدراسة أكدت الأبعاد النفسية للجريمة لدى المرأة حيث تبين أنه كلما كانت المرأة في حالة نفسية مرضية أو في إحباط وتوتر كلما ارتكبت جرائم القتل، وفي نفس الوقت كلما كان تقدير الأنا سلبيا كلما تفشيت الجريمة لدى النساء، أي أن المرأة في وضعها النفسي من خلال ضعف الثقة بالنفس، و النظرة التشاؤمية للحياة وعدم الاطمئنان على نفسها في ظل واقع اجتماعي وثقافي يسلط عليها نظرة احتقار وازدراء وتهكم لجنسها بحكم طبيعتها الأنثوية، جعلها تحاول أن تفرض وجودها بطرق انتقامية من هذا المجتمع، وهو بعد نفسي مهم لمحاولة فهم نفسية المرأة المجرمة في المجتمع الجزائري .

الدراسة الثانية : " خصائص المرأة القاتلة" لجلال عبد العال سنة 1987.

حاول الباحث التعرف على العوامل النفسية التي تدفع المرأة إلى ارتكاب جريمة القتل في المجتمع المصري، وقد اختار عينة مكونة من ثلاثة وثلاثين (33) امرأة ارتكبن جريمة القتل كعينة تجريبية، و ثلاثين (33) امرأة لم يرتكبن أي جريمة، ومن أجل جمع البيانات التي تخدم فرضيات البحث استخدم الباحث مجموعة من الأدوات والاختبارات:

كاختبار تفهم الموضوع (TAT) واختبار وكسلر لذكاء الراشدين، واختبار الشخصية للراشدين، ومقياس قوة الأنثى، والمقابلة الإكلينيكية، وأسلوب دراسة الحالة. وبعد جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- تتميز شخصية النساء المجرمات في المجتمع المصري بالسمات السبع التالية: الشك بمعنى أنها تشك بأن زوجها يخونها، السيطرة بمعنى حبها للسيطرة والتحكم في الرجل، التحرر أي تميل إلى أن تكون أكثر تحررا من قيود المجتمع و سلطة الرجل، الاكتفاء الذاتي، الجمود، شدة التوتر والقلق.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط الشخصية السادية و بين ارتكاب جريمة القتل لدى فئة من عينة الدراسة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قوة الأنثى بين النساء المجرمات وبين النساء غير المجرمات.

تقييم وتوظيف الدراسة

إن هذه الدراسة أكدت بعضا مما أشرنا إليه في الدراسة السابقة في الجانب النفسي لدى المجرمات حيث ضعف قوة الأنثى لدى المجرمات مقابل قوة الأنثى لدى غير المجرمات، كما بينت أن نمط الشخصية لدى المرأة المجرمة في المجتمع المصري خاصة الجرائم ضد الأزواج تغطي عليه صفات الشك في الخيانة وحب التسلط والسيطرة على الرجل وكذا الرغبة في التحرر أكثر، وهي تعبر بشكل واضح عن القيم الاجتماعية والثقافية التي توجه تفكير المجتمعات العربية و الإسلامية خاصة في تشكيل النظرة النمطية اتجاه المرأة وموقعها في المجتمع، وهو ما يفسر التناقض الموجود في مجتمعاتنا بين قيم الأصالة والمعاصرة خاصة بعد الانفجار الإعلامي المتنوع والتطور وكل ذلك انعكس على السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات وعلى ديناميكية الأسرة والمعايير التي تتحكم فيها.

فنتائج هذه الدراسة تضيف إلى سابقتها أهمية مراعاة الأبعاد النفسية والمعرفية في فهم شخصية المرأة ودوافعها للإجرام في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

الدراسة الرابعة: العلاقة بين التوافق الأسري والسلوك الإجرامي لـ "زهوة بنت سعود عبد العزيز 1983"

أجريت هذه الدراسة على عينة تكونت من 30 امرأة من نزيلات السجون في كل من سجن الرياض، جدة والدمام بالمملكة العربية السعودية وعينة ضابطة مكونة من 20 امرأة من النساء من خارج السجون مع مراعاة التماثل بين المجموعتين من خلال :

-العمر: حيث تراوحت أعمارهن ما بين 18-40 سنة

- المستوى الاقتصادي: ما دون المتوسط

- المستوى التعليمي : جميعهن أميات

- الجنسية سعودية

حاولت هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها:

هل هناك حقا زيادة في الميول العدوانية للمنحرفات بالمقارنة بغيرهن من السويات ؟

هل توجد علاقة بين التوافق الأسري أو انعدامه وبين السلوك الإجرامي ؟

استخدمت الباحثة لجمع البيانات الاستبيان وقد قامت بتطبيقه بالطريقة الفردية من خلال المقابلات

الحرّة مع النزيلات واستعانت الباحثة باستبيانين الأول حول التوافق الأسري والثاني يقيس الاتجاهات العدوانية

لتفسير بيانات الدراسة قامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

-معامل الارتباط بيرسون لمعرفة نوع العلاقة بين المتغيرين التوافق الأسري والسلوك الإجرامي

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

-اختبار T لدلالة الفروق

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

-اتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين السجينات وغير السجينات في مقياس الاتجاهات

العدواني وهي تتفق مع الفرض الأول.

- تحقق الفرض الثاني بدلالة إحصائية مما يؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه التوافق الأسري

في الابتعاد عن الجريمة .

- وبالنسبة لوجود فرق بين السجينات وغير السجينات في التوافق بأبعاده المختلفة الذي افترضته

الباحثة فلم يتحقق هذا الفرض بصورة متكاملة لجميع المتغيرات التي يقيسها الاستبيان

- أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى والخاصة بالعلاقة مع الأب والإخوة والأسرة والأهل والمعارف والأصدقاء وتأثيره على فترة الطفولة فلم يتحقق ذلك.

الدراسة الخامسة : العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي:رسالة ماجستير للطالب : محمد إبراهيم الربيدي 2003 (نسخة pdf)

مشكلة الدراسة: انطلق الباحث من إشكالية مفادها أن جرائم النساء السعوديات قليلة، ولكنها ظهرت على الواقع و أصبحت ملموسة في المجتمع السعودي، وهذه هي بداية المشكلة، ويجب سرعة مواجهة هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

أهمية الدراسة: حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بارتكاب المرأة السعودية للجريمة ومحاولة وضع الحلول والبرامج للحد من ظاهرة إجرام المرأة.

أهداف الدراسة: حاول الباحث التعرف على السمات والخصائص الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة، ومدى تأثير تلك السمات في ميلهن للانحراف وارتكاب الجريمة، كما حاول التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بميل النساء السعوديات لارتكاب الجريمة.

تساؤلات الدراسة:

- ماهي الخصائص والسمات الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟

- هل للعوامل الاجتماعية ارتباط بميل النساء السعوديات لارتكاب الجريمة؟

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي، وذلك باعتماده لأسلوب المسح الاجتماعي، كما استخدم الاستبيان لجمع البيانات، وقد بلغت عينة الدراسة 228 امرأة موقوفة في سجون النساء .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- كشفت الدراسة أن غالبية النساء السعوديات المودعات في سجون النساء ومؤسسات رعاية الفتيات جرائمهن أخلاقية، ولم يكن منافس من القضايا الأخرى، كما أن معظمهن في سن الشباب، وأن الأمية وتدني مستوى التعليم ينتشر عندهن، وأن أكثرهن متزوجات أو سبق لهن ذلك، كما أن معظمهن يعشن في أسر متصدعة ماديا او عاطفيا أو أخلاقيا و أنهن يتلقين معاملة أسرية سيئة، وأن معظمهن يفقدن الشعور بالعطف والحنان الأسري، كما أن معظمهن يضعف أو ينعدم عندهن الضبط الأسري ويزداد هذا عند المرتكبات للجرائم الأخلاقية والمركبة.

- تبين أن هناك ضعف في الحالة الاقتصادية لدى العينة كتدني دخل أسرهن، أو السكن في أماكن ضيقة أو الأحياء الشعبية.

- توصل الباحث أيضا أن كثيرا من النساء أفراد العينة يرافقن صديقات السوء من المرتكبات للجرائم واللواتي دخلن أكثر من مرة إلى السجون مما أثر على انحرافهن، وأن مستوى تدينهن ضعيف كما تبين أن وقت الفراغ لديهن طويل ولا يستفدن منه، بالإضافة إلى أن معظمهن لا يقضين وقت فراغهن مع أفراد أسرهن بل في أماكن يقل فيها الضبط الأسري. (محمد إبراهيم الردي، 2003)

- تبين أيضا من خلال هذه الدراسة أن نوعية البرامج التي تتابعها النساء عينة الدراسة عبر وسائل الإعلام المختلفة لها تأثير على ميلهن لارتكاب الجرائم فمعظمهن تتابعن برامج مثيرة وموجبة للعواطف والشهوات الجنسية.

- كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف تدين النساء عينة الدراسة له تأثير قوي في ميلهن لارتكاب الجريمة، حيث رأى الباحث أن مستوى التدين عند المرأة السعودية المرتكبة للجريمة من حيث قوته وضعفه من أهم العوامل التي لها ارتباط في ميل المرأة للانحراف وارتكاب الجريمة، بل هو العامل المؤثر على بقية العوامل الاجتماعية.

- تبين أن معظم النساء السعوديات المتزوجات من أفراد العينة يشعرن بعدم توافق زواجي مع أزواجهن بشكل عام.

تقييم وتوظيف الدراسة

حاولت هذه الدراسة أن تلم بجميع العوامل الاجتماعية التي تجعل المرأة منحرفة وتساهم في إجرامها، لكن نجد أنها ركزت على العوامل الاجتماعية دون التطرق إلى العوامل النفسية التي لا تقل أهمية في الاجرام والانحراف، فالإنسان وحدة متكاملة نفسية اجتماعية اقتصادية ثقافية بيولوجية .

الدراسة السادسة: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار، مزور بركو فوزية رسالة

دكتوراه قسم علم النفس، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 (نسخة pdf)

حيث قامت الباحثة بدراسة جرائم القتل عند المرأة في المجتمع الجزائري بهدف تفسير فعل القتل عند المرأة من جهة و من جهة أخرى البحث عن العوامل التي تدفع المرأة في المجتمع الجزائري إلى هذا الفعل حيث تم الاستعانة بالسجلات القضائية و المقابلة نصف الموجهة، و توصلت الباحثة إلى النقاط التالية:

*خلافا لما هو شائع اجتماعيا من أن المرأة لا يمكنها أن تقترب جريمة القتل و حتى و إن فعلت فنصيبها منها ضئيل مقارنة بالجرائم الأخرى، فقد كانت أعلى نسبة في الارتكاب من قبل المرأة مقارنة بالجرائم الأخرى كالسرقة و التشرد و التزوير..

*أن المرأة في جريمة القتل لا تولي القرابة الدموية أي اهتمام و أن علاقتها بضحاياها هي علاقة صراع دائم من أجل الدفاع تارة و الهجوم تارة أخرى، و ضحاياها كانوا يتراوحون بين الأقل قرابة و الأكثر قرابة.

*أن معظم الجانيات ينتمين إلى أسر مفككة متصدعة، و عشن في ظل محيط وجداني اجتماعي ثقافي مضطرب و من دلائل هذا الاضطراب التفكك العائلي و سوء المعاملة و القسوة و الإهمال العاطفي و المادي.

*أن التعرض للصدمات النفسية (محاولات الاغتصاب) و الأزمات الاجتماعية (التصدع العائلي) جعل المرأة القاتلة تقع فريسة إما لحالات الانفعال الشديدة (الغضب) أو لضغوط اجتماعية ساعدن على فعل القتل حيث يكون هذا الأخير هو الوسيلة أو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة و حلا للصراع الذي تعيشه.

*الشعور بالدونية و انخفاض تقدير الذات لدى القاتلات كان قوي جدا جراء اقتراف جريمة القتل من جهة و من جهة أخرى جراء المؤسسة العقابية التي يقضين فيها مدة العقوبة من جهة أخرى. كما حاولت عبر هذه الدراسة أن تبرز تداعيات السجن على المرأة الجزائرية التي تلج عالم الجريمة وترتكب الجرائم على اختلاف أنواعها؛ ويزج بها في دهاليز هذه البيئة المغلقة، حيث تناولت الموضوع بالتطرق إلى ماهية السجن، ثم أنظمة السجون وإعادة التربية في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، لتواصل الحديث عن المرأة وعالم السجن بشيء من التفصيل .

أما عن مصادر الضغوط لدى السجينات توصلت الباحثة في دراستها إلى أنها مصادر متباينة وتختلف حسب طبيعة الجريمة المقترفة من قبل السجينة، حيث لاحظت أن أعلى نسبة لمصادر الضغوط لدى السجينة كان الوصم الاجتماعي ثم تلتها الحقرة التي يتلقينها من زميلاتهن في السجن، في حين تساوى كل من البرنامج المقدم من قبل إدارة السجن والحرمان من حق رؤية الزائرين لهن، في حين جاء في المرتبة الأخيرة سوء معاملة عاملات المؤسسة العقابية وكذا اللباس النظامي لعمال المؤسسة. وهي مصادر تتفق مع المعاش النفسي للسجينات اللواتي حددن آلامهن في "الوصم الاجتماعي" ونظرة الاحتقار التي ستلاحقهن على مدى العمر، وكذا امتناع أهالي بعض النزيلات من زيارتهن. وكلها مؤشرات تصب في أبعاد مختلفة منها ما هو نفسي ومنها ما هو اجتماعي.

ولقد وجدت الباحثة من خلال نتائج هذا البحث أيضا أن معظم المؤسسات العقابية وطاقمها الإداري والتربوي يحاولون أن يكيّفوا السجن حسب طبيعة المرأة البيولوجية، النفسية و الاجتماعية .

و في نهاية الدراسة أكدت الباحثة أن التغيرات السريعة التي يشهدها العالم عامة، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، ساهم بشكل مباشر في دخول المرأة عالم الجريمة من أبوابه الواسعة، وما إجرامها إلا إفرازا لجملة هذه التغيرات التي استعرضناها من خلال استقراء العوامل الكامنة خلف إجرام النساء، وكذا استقصاء لأنظمة السجون في العالم وفي الجزائر وكان لابد أن تستوقفنا السجون كبيئة عقابية مغلقة ومعاش المرأة المجرمة وكذا الضغوط التي تتعرض لها داخل هذه البيئة المغلقة" السجن، والتي بينت لنا أنماط التفاعل التي تتم بين السجينات وكذا المعاناة التي تشعر بها الكثير منهن نتيجة اقترافهن الجريمة من جهة وجراء دخولهن السجن من جهة أخرى . (مزور بركو فوزية، 2008)

تقييم وتوظيف الدراسة

ركزت هذه الدراسة كثيرا على المعاش النفسي والاجتماعي للمرأة السجينة داخل السجن ومعاناتها في هاته البيئة المغلقة، ونظرتها لحياتها بعد خروجها من السجن ونظرة المجتمع لها بعد انتهاء عقوبتها إلا أنها لم تحدد الدوافع الحقيقية وراء إجرامها.

تساعد هذه الدراسة في بلورة فكرة مدى إسهام المؤسسات العقابية التي تعيش فيها النساء المجرمات في إعادة تأهيلهن.

الدراسة السابعة: الفتاة المنحرفة و عوامل ديناميكية الجريمة، جنادي لمياء: دراسة غير منشورة، قدمت في الملتقى الوطني حول المرأة و الجريمة، قسم علم الاجتماع، جامعة سكيكدة،

2010

قامت الباحثة بدراسة على مجموعة من الحالات لفتيات منحرفات كان عددهن خمس، تبين فيها أن بعض الحالات ارتكبن جنحتين معا كالحالة التي ارتكبت الإدمان على الكحول و المخدرات و الزنا، و الثانية التي ارتكبت الزنا الناتج عن فعل التشرد. وأن طبيعة الجرح لا تعد جرائم كبرى مثل جرائم القتل أو المشاركة في أعمال تخريبية، وهذه الجرائم هي الأكثر انتشارا و ممارسة من طرف المرأة، بالإضافة إلى ممارسة الدعارة و الانخراط في شبكات المتاجرة بالجسد. أما عن العوامل المحفزة للفعل الإجرامي عند المرأة فقد بينتها من خلال خلاصة المقابلات التي أجرتها الباحثة مع حالات الدراسة، حيث اتضح أن كل العوامل التي أعطت حركية و ديناميكية للجريمة عند المرأة هي العوامل البيئية الاجتماعية، وهذه العوامل ساعدت على انحراف هؤلاء النساء، وما قد يتعرضن له في هذه المرحلة من تشرد وفقر وجهل وغياب للقدوة الحسنة ومصاحبة رفقاء السوء، فعندما تصادف هذه العوامل الخارجية ما يصيب الحدث في هذه المرحلة العمرية من اضطرابات نفسية وتغيرات فيزيولوجية مع عدم النضج

الذهني والرغبة الجارفة في الاستمتاع بالحياة، كل ذلك يدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، ولذلك نجدها تبحث عن إشباع نزواتها وغرائزها باللجوء إلى السرقة من منزلها أو من الخارج، كذلك ارتكاب الجريمة الجنسية هو رغبة في إشباع غريزتها الجنسية في هذه المرحلة المضطربة جنسيا، كما لاحظت الباحثة على إحدى الحالات ارتكاب الزنا ليس بدافع إشباع الرغبة الجنسية و إنما بدافع لعب دور الضحية من جديد، لأن هذه الحالة كانت قد تعرضت لحدث صدمي متمثل في الاغتصاب، وبالحديث مع الحالة اكتشفت الباحثة أيضا أنها تعرضت لتحرشات جنسية في الطفولة، كل هذه الأفعال بقيت مكبوتة في اللاوعي، إلى أن تفجرت تحت توظيف ميكانيزم التقمص بالمعتدي في فعل الزنا الذي اتخذت منه الحالة سبيلا للتفيس عن معاناتها بلعب دور الضحية الدائمة، كما أن الحدث قد تلجأ إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص خاصة التشاجر مع الغير وهذا قد يعوض لديها شعورا بالحرمان مما تجده متوافرا لدى الآخرين.

وقد توصلت الباحثة إلى أن الجرائم المرتكبة من طرف الحالات السابقة هي ناتجة عما أسماه " جيفري " **بفقدان الشخصية الاجتماعية** الذي يعكس الاندماج السيئ في المجتمع وعدم شخصية العلاقات الاجتماعية التي تتظاهر في شكل عدم إدماج قيم ثقافة المجتمع بصورة سليمة، فالفتاة أو المرأة المجرمة حملتها البيئة الثقافية والاجتماعية تصورا خاطئا عن ذاتها وعن وجودها، فكل الحالات تعبر عن الشعور بالنقص و الذل الناتج عن طريقة التنشئة الاجتماعية التي كانت تحمل في مجملها دلائل التصدع والتفكك العائلي والصراع الدائم بين أفراد الأسرة، بالإضافة إلى أنه إذا صادف وإن ارتكبت المرأة جرما ما فسيبقى معها مدى حياتها، أي ما يسمى **بالوصم** والذي سيلحقها دائما حتى لو فكرت في الرجوع و التكيف من جديد، فإن هذا الوصم سيمنعها من ذلك، كما سيمنع المجتمع من تقبلها من جديد.

تقييم وتوظيف الدراسة

إن استعراض هذه الأبعاد التي تتعلق بالسلوك الإجرامي للمرأة حسب الباحثة يضعنا أمام حقيقة ألا وهي أنه من الصعب استعارة فكرة السبب الواحد في إجرام المرأة، ولا بد أن نشير هنا إلى أننا حينما نحاول تفسير جرائم المرأة في المجتمع الجزائري نحاول أن نبحت في كيفية أداء عوامل معينة إلى ديناميكية وحركية الجريمة لدى المرأة، وكيف يدفع مثلا سوء المعاملة بالمرأة إلى اقترافها للجريمة، فمن الواضح جدا أن هناك عوامل مشتركة جعلت جريمة المرأة تأخذ مكانها على مسرح الحياة الاجتماعية، فالإجرام عموما يتسم بالتنوع من ناحية وبالتعدد من ناحية أخرى؛ فهي متنوعة أولا لأن منها ما يتصل بالتكوين العضوي أو النفسي للمجرمة، أو بالظروف الطبيعية أو الاجتماعية المتعددة، و ثانيا

لأنه داخل كل مجموعة من هذه الظروف يوجد عدد كبير من العوامل التي تقع كحافز لارتكاب الفعل الإجرامي.

الدراسة الثامنة: أنماط الجريمة في الوسط النسوي دراسة ميدانية بمحاكم كل من: قسنطينة - باتنة - سطيف - عنابة قاسمي صونيا: دراسة غير منشورة قدمت في الملتقى الوطني حول المرأة والجريمة، جامعة سكيكدة، 2010

حاولت الباحثة إلقاء الضوء على أنماط الجريمة في الوسط النسوي من خلال محاولتها الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما هي أنماط الجريمة في الوسط النسوي؟

و يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلان فرعيان:

أ- ما هي الجرائم المرتكبة من طرف النساء في الفترة (1980-2004).

ب- ما هي الجرائم الأكثر انتشارا في الوسط النسوي في الفترة (1980-2004).

التساؤل الثاني: ما هي الخلفية الاجتماعية للنساء الممارسات للجريمة؟

و يتفرع على هذا التساؤل تساؤلات فرعية أخرى هي:

- ما هو المستوى العمري للنساء الممارسات للجريمة؟

- ما هو المستوى التعليمي للنساء الممارسات للجريمة؟

- ما هي الحالة العائلية للنساء الممارسات للجريمة؟

- ما هي الوضعية المهنية للنساء الممارسات للجريمة؟

- ما هي طبيعة المناطق السكنية التي تنتمي إليها المجرمات؟

*** منهج الدراسة**

ضمن هذا السياق فإن تناول موضوع أنماط الجريمة في الوسط النسوي أمر يستلزم إسناد الدراسة إلى إستراتيجية منهجية انطلاقا من ديناميكية الظواهر وتناقضها وتداخلها داخل المجتمع، لهذا حاولت الباحثة تلمس معالم هذه الظاهرة من خلال ما تحمله المحاضر القضائية أو التقارير القضائية من محتوى وبيانات، وهذا بغرض الكشف على أنماط الجريمة عند المرأة، بهدف تحديدها وترتيبها. ولتحقيق هذا المسعى فقد استخدمت منهج تحليل المحتوى لأنه المنهج المناسب

* عينة الدراسة

استخدمت أسلوب الحصر الشامل، أي حاولت حصر لكل الملفات المتاحة والمتوفرة بالمحاكم مجال البحث. أما عن العينة الزمنية، فقد اختارت قضايا كانت قد حكم فيها في سنوات معينة ما بين (1980) إلى غاية أوت (2004) وقد كان عدد القضايا في هذه السنوات نحو (300) ملف قضائي موزع بين أربعة محاكم وهي: محكمة قسنطينة - سطيف - باتنة - عنابة.

* نتائج الدراسة

- تأكد أن أعلى نسبة في الفئات العمرية عند المرأة قد سجل عند سن 32-37 سنة بنسبة 46.66% وتأتي النسبة الأدنى عند فئة 50-55 سنة وذلك بنسبة 5% وتبقى المراحل العمرية الأخرى تتفاوت في النسب.

- وجدت الباحثة أن أغلب المجرمات عازبات بنسبة 40% وتأتي بعدها فئة المطلقات بنسبة 30% ثم فئة المتزوجات بنسبة 16.66% وأخيرا فئة الأرمال بنسبة 13.33%.

- أما فيما يخص المؤشر التعليمي فقد اتضح أن أغلب المجرمات متعلقات بنسبة 66.66%، وكان قد حدد لنا هذه النسب مستويات مختلفة حيث نجد المستوى المتوسط، المستوى الثانوي، المستوى الجامعي وباقي المجرمات هن غير متعلقات بنسبة 18.33%، أما عن توزيع العمليات الإجرامية على المستوى التعليمي، وجدت الباحثة أن جرائم المرأة عند المستوى المتوسط قد احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد الجرائم بمعدل 161 جريمة بنسبة 40.25%.

- وجدت أن المجرمات غير العاملات كن أعلى نسبة ب 60% أما باقي المجرمات فهن عاملات بنسبة 40%. وفي المقابل ظهرت أنماط إجرامية بنسب متفاوتة، كجرائم التزوير والتزييف، الرشوة، الإختلاس عند المجرمات العاملات، وجرائم الضرب عند العاطلات عن العمل.

- لاحظت الباحثة أن نسبة المجرمات الموجودات بالمدينة أكثر من نسبتهن الموجودة في الريف، إذ سجلت نسبة 66.66% من إجمالي النسب المعبرة عن المجرمات اللواتي يقطن بالمدينة، وفي المقابل سجلنا نسبة 33.33% بالنسبة للمجرمات اللواتي يقطن بالريف الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن أنماط الجريمة، وهل تختلف في المدينة عنها في الريف أم لا؟

كما وجدت أن أنماط الجريمة في الوسط النسوي تختلف في المدينة عنها في الريف حيث وجدت مثلا أن أكثر أنماط الجريمة انتشارا في المدينة هي جرائم البغاء بحوالي (90) قضية تليها جرائم

الاختلاس والتزوير والقتل، أما في الريف، فإن أكثر أنماط الجريمة انتشارا هي البغاء أيضا يليها جرائم القتل والإجهاض.

- أما عن أنماط الجريمة في الوسط النسوي فقد حددت الدراسة الميدانية حوالي (10) أنماط إجرامية في الوسط النسوي هي كالتالي:

- فئة جرائم ضد المال: في مقدمتها جرائم السرقة تليها جرائم الاختلاس والتزوير والتزيف.

- فئة الجرائم ضد النفس: وتنقسم إلى جرائم القتل، وجرائم الضرب والجرح

- فئة الجرائم ضد العرض: وتنقسم إلى جرائم البغاء وجرائم الإجهاض

- فئة الجرائم ضد العقل: انحصرت في المخدرات استعمالا و متاجرة والخمر

تقييم وتوظيف الدراسة

لقد حاولت هذه الدراسة استقصاء الجرائم المرتكبة من طرف المرأة الجزائرية في فترة زمنية محددة من خلال دراسة ملفات القضايا في المحاكم دون التطرق إلى العوامل والأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر المرأة المجرمة نفسها حيث نحن نعلم أن الملفات لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل والأسباب بل تأخذ بالنتائج فقط .

نلاحظ أن هذه الدراسة تعتبر مساعدة لنا في دراستنا الحالية حيث ساهمت وبشكل فعال في تحديد بعض الجوانب التي كنا غافلين عن التطرق لها.

الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:دراسة سينج و سينج 1980 :

حيث تناولت الدراسة العلاقة بين التوتر الناتج قبل دورة الطمث مباشرة و جريمة القتل عند المرأة و ذلك على عينة مكونة من عدد من النساء السجينات اللاتي ثبتت إدانتهم بجريمة القتل أو الشروع فيه، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:أن 62% من القاتلات ارتكبن جريمة القتل قبل دورة الطمث و أن 23 % من القاتلات ارتكبن جريمة القتل بعد دورة الطمث كما أن 15% من القاتلات ارتكبن جريمة القتل في منتصف دورة الطمث

الدراسة الثانية- دراسة كيف1997:

أجريت هذه الدراسة في كاليفورنيا، حيث جاءت للمقارنة بين النساء القاتلات لأزواجهن اللاتي تعرضن للضرب و العنف، واللاتي لم يتعرضن لذلك، فكانت النتيجة أن النساء اللواتي تعرضن للضرب والعنف والجرح من طرف أزواجهن يمثلن النسبة الأكبر من بين المتهمات، وأنهن أكثر استقرارا وشعورا

بالرضا على ما أقدمن عليه، حيث وصفن حياتهن مع أزواجهن بالعذاب. (Claire Chamberland, 2003, pp59-60)

الدراسة الرابعة: دراسة كرمير وبلانكر 1963:

والتي أظهرت أن أهم العوامل المؤدية للإدمان على تعاطي المسكرات عند النساء في المراحل المبكرة من العمر هو سوء البيئة الأسرية، كإدمان الأبوين أو تفكك الأسرة أو ضعف الموارد الاقتصادية وفقر الأسرة، أما في مرحلة البلوغ فالوضع مختلف، حيث أن النساء المنتميات للأسر شديدة الفقر أو فاحشة الثراء أكثر عرضة للإدمان على المسكرات من النساء المتوسطات الدخل، كما أن سوء العلاقات الاجتماعية بين الزوجين وأفراد الأسرة من العوامل الهامة التي تدفع بالمرأة إلى الإدمان.

الدراسة الخامسة: دراسة جيمس 1978 (James):

شملت 110 امرأة من الممارسات للبغياء في سياتل الأمريكية، حيث تبين أن متوسط أعمارهن بلغ 14.6 سنة وأن 83% منهن من البيض وأن معظمهن من أسر مفككة، حيث أن 6.4% فقط منهن عشن مع آبائهن الطبيعيين، كما تبين أن 69% منهن لم يتلقوا التعليم.

الدراسة الخامسة: دراسة أوربن 1979 (Orban):

شملت 89 سجين في بريطانيا متهمات بالقتل والتي أشارت إلى أن أكثر الأسباب التي دفعتهن للقتل هي: الخلافات الزوجية، الخلافات مع الأصدقاء، عدم رغبتهم في الأطفال، المشكلات المالية.

الدراسة السادسة: دراسة سيلبرت وباينس 1982 Silbert & Pines:

شملت الدراسة 200 حالة من المتهمات بالبغياء في سان فرانسيسكو، حيث خلص أن سبب انخراطهن في هذا الفعل يعود لرغبتهم في الهروب من المشكلات التي يعانين منها سواء في المنزل أو في العمل أكثر من رغبتهم في ممارسة الجنس.

الدراسة السابعة: دراسة الجميلي 1987 (El-jumailly):

والتي تمت من خلال تحليل ملفات السجينات المتهمات بالبغياء في بعض سجون الولايات المتحدة وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العديد ممن يمارسن الدعارة إنما يقمن بذلك كغطاء للمشكلات النفسية والاجتماعية التي يعانين منها وذلك لكونهن لم يتلقين تنشئة أسرية في صغرهن، فقد كن مهملات ولم يجدن الرعاية اللازمة أو أنهن تعرضن للاغتصاب الجنسي وهن صغيرات .

ب- حول المؤسسات العقابية ودورها في تأهيل السجناء

الدراسة الأولى : دراسة الأحمرى "فاعلية برامج السجون في تغيير اتجاهات النزلاء وسلوكهم"

دراسة ميدانية في سجن الحائر بمدينة الرياض

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المتغيرات الشخصية للسجين ومدى فاعلية برامج السجون وأثرها في تغيير اتجاهات النزلاء وسلوكهم من خلال تحديد العوامل والأسباب الدافعة لممارسة البرامج المتاحة بالسجن وتحديد مدى الاستفادة من البرامج الثقافية والدينية والاجتماعية والرياضية و التأهيلية في تعديل سلوك النزلاء، إلى جانب تحديد المشكلات التي تضعف أثر البرامج الإصلاحية في السجن ودور الاختصاصي الاجتماعي في تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث أي استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع البيانات مع استخدام النتائج العينة العشوائية المنتظمة وبلغ حجم العينة 178 مفردة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- نسبة اقتناع النزلاء بأهمية المشاركة في البرامج لمنفعتهم الشخصية بلغت 90%، وإرضاء المسؤولين للحصول على العفو بنسبة 85 %.

-المشاركة في البرامج التأهيلية تساهم في التخفيف من الضغوط والتوتر بنسبة 82%.

-توثيق العلاقات مع النزلاء الآخرين في السجن الأمر الذي ينعكس على ممارستهم للبرامج بنسبة 72%.

-ساهمت البرامج الدينية على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم بنسبة 81%.

- ساهمت البرامج الثقافية على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم بنسبة 78 %.

- ساهمت البرامج الاجتماعية على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم بنسبة 75%.

- ساهمت برامج التدريب المهني على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم بنسبة 74 %.

-أظهرت النتائج أن تأثير البرامج في السجن على علاقة النزلاء بأسرته بنسبة 87 %.

الدراسة الثانية: دراسة علي بن عبيد الرشيدى تحت عنوان " دور إدارة السجون في تأهيل

السجناء في منطقة المدينة المنورة " 2011

تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : ما دور إدارة السجون في تأهيل السجناء في

منطقة المدينة من وجهة نظر العاملين فيها؟ وقد تكونت عينة الدراسة من 100 عامل في إدارة السجون

بمنطقة المدينة المنورة، كما وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي، كما وقد تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تحرص إدارة السجون على تحسين الخدمات والوجبات خلال شهر رمضان تشجيعاً على الصيام.

- تحرص إدارة السجون على حث النزلاء للالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.

- تحرص إدارة السجون على تقديم الوجبات وفق برنامج زمني محدد.

- تحرص إدارة السجون على منح النزلاء شهادات مهنية في حال مشاركتهم في تدريب مهني داخل السجن وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بشأن التدريب المهني.

- تحرص إدارة السجون على وجود عيادة صحية أو مركز رعاية أولية داخل السجن للكشف عن الحالات الصحية الطارئة للنزلاء وعلاجها، ونقل النزلاء الذين يعانون من مشكلات نفسية حادة إلى المستشفيات المتخصصة. (علي بن عبيد الرشيد، 2011)

الدراسة الثالثة: دراسة العتيبي 1995 بعنوان "أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العودة إلى الجريمة"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التأهيل المهني في الحد من العود إلى الجريمة ومن ثم تحديد نوع العلاقة بين كل من التأهيل المهني والحد من العودة للجريمة، وكذا معرفة المعوقات التي تحول دون نجاح التأهيل المهني داخل السجن ومدى ملاءمتها مع المحيط الخارجي للسجن.

أجريت الدراسة على 1200 نزيل من نزلاء إصلاحية الحائر بالرياض ذوو جرائم مختلفة ومتعددة، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق المجتمع وذلك بتطبيق استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات مع الاستعانة بالملاحظة غير المنظمة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التدريب المهني لم يشمل إلا 26% من العائدون إلى و 60% من المتدربين صرحوا بأنهم لم يستطيعوا الحصول على عمل بموجب ما تعلموا من مهن، كما أجمع معظم العائدين وغير العائدين على أن ما يتعلمونه من تدريب ملائم للواقع أو ملائم بعض الشيء و أن المدربين أكفاء، كما يعتقد العائدين أن عدد المدربين كافٍ حين يعتقد غير العائدين بأن عدد المدربين غير كاف. (العتيبي مناجي صالح، 1995)

توظيف الدراسات:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن كل منهما يناقش موضوع السلوك الإجرامي للمرأة ودور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل والتعرف على الأنشطة والبرامج التأهيلية داخل المؤسسات العقابية وإن اختلفت في مواضيع الدراسة حيث لم نجد أي دراسة تناولت موضوع السلوك الإجرامي للمرأة مع ربطه بدور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها، إلا أن هذا لم يمنع من أن دراستنا الحالية قد استفادت من هذه الدراسات من الناحية النظرية والمنهجية حيث أمدت الدراسة الحالية بإطار نظري يتمثل في التراث المعرفي الخاص بالسلوك الإجرامي وأهم المداخل النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات منطقية ومبررات اجتماعية واقعية لهذه الظاهرة، والدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل، كما ساهمت في تقديم إطار منهجي للدراسة تمثل خاصة في الجانب التطبيقي لها، حيث تمت الاستفادة من هذه البحوث في عملية اختيار المنهج الذي سوف يتبع.

5- فرضيات الدراسة:

تحتل الفرضيات أهمية كبيرة في أي دراسة فهي تزيد من قدرة الباحث على فهم المشكلة أو الظاهرة المدروسة و تساعد في جمع البيانات ذات الصلة بالموضوع أو المشكلة، فالفرض ضروري لتوجيه العمل في اتجاهات منتجة، كما تساهم الفروض في تقديم تفسيرات للأحداث والظروف والظواهر وتمدنا بالأسباب المسؤولة عن هذه الحوادث والظواهر وهكذا تنصهر الحقيقة والخيال بفن ومهارة في فروض تزود الإنسان بأكثر الأدوات نفعا في استكشاف المجهول وتفسيره.

الفرضية الرئيسية الأولى : هناك جملة من العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية لارتكاب

الجريمة مما قد يترتب عليه عدة نتائج

الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى - هناك عوامل اجتماعية وثقافية تدفع بالمرأة الجزائرية إلى ارتكاب

الجريمة

مؤشراتها:

1 - العوامل الاجتماعية

➤ الحالة الاجتماعية

➤ الحالة المدنية

➤ مكان السكن

➤ تصرف الأهل نحو الأخطاء التي ارتكبتها من قبل

➤ الضبط الأسري

➤ سن الزواج بالنسبة للمتزوجات

➤ الإجبار على الزواج

➤ انحرافات الزوج

2- جماعة الأصدقاء وانحرافاتهم

3- العوامل الثقافية : تتمثل في المستوى التعليمي للمرأة عينة الدراسة والوالدين

الفرضية الفرعية الثانية: هناك عوامل سيكولوجية تدفع بالمرأة الجزائرية إلى ارتكاب الجريمة.

مؤشراتها:

➤ جانب العطف والحنان

➤ جانب الشعور بالاستقرار والأمان النفسي

➤ جانب الثقة

➤ وقت الفراغ

➤ التوافق الزوجي

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك عوامل اقتصادية تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة

مؤشراتها:

➤ وظيفة المبحوثات

➤ وظيفة الوالدين

➤ مصدر دخل الأسرة

➤ نوع السكن

➤ نوع الحي

الفرضية الفرعية الرابعة: لضعف الوازع الديني تأثير على ارتكاب المرأة الجزائرية جرائم متنوعة

و خاصة.

مؤشراتها:

➤ قوة وضعف الوازع الديني لدى المبحوثات

➤ مستوى تدين الأصدقاء

الفرضية الفرعية الخامسة: تساهم وسائل الإعلام لاسيما المرئية منها في ارتكاب المرأة الجزائرية لجرائمها.

مؤشراتها:

➤ نوع البرامج التي تتابعها

➤ التأثير بالإعلام المرئي

الفرضية الفرعية السادسة: يترتب عن إجرام المرأة نتائج شخصية أسرية واجتماعية

مؤشراتها

1- نتائج إجرام المرأة على الصعيد الشخصي (النفسي)

2- نتائج إجرام المرأة على الصعيد الأسري المجتمعي

الفرضية الرئيسية الثانية: للمؤسسات العقابية دور في إعادة تأهيل المرأة المجرمة وإدماجها في المجتمع كفرد صالح من خلال عدة برامج.

الفرضية الفرعية الأولى: للمؤسسات العقابية دور كبير في إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي للمرأة المجرمة من وجهة نظرها.

الفرضية الفرعية الثانية: للبرنامج الثقافي داخل المؤسسة العقابية دور في إعادة تأهيل المرأة المجرمة من وجهة نظرها.

الفرضية الفرعية الثالثة: للمؤسسات العقابية دور كبير في إعادة التأهيل الديني للمرأة المجرمة من وجهة نظرها.

الفرضية الفرعية الرابعة: للمؤسسات العقابية دور كبير في إعادة التأهيل الصحي للمرأة المجرمة من وجهة نظرها.

الفرضية الفرعية الخامسة: للمؤسسات العقابية دور كبير في إعادة التأهيل المهني للمرأة المجرمة من وجهة نظرها.

6- تحديد المفاهيم

إن تحديد المفاهيم في العلوم الاجتماعية يعتبر خطوة هامة من خطوات البحث العلمي الدقيق ذلك أن كثيرا من المفاهيم قد تحمل في طياتها العديد من المعاني والتأويلات، ولذلك يلجأ الباحثون إلى تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا، حيث نادى فرنسيس بيكون F. BIKONN بأهمية التحديد الجازم لمعاني الكلمات حتى لا يتيه الباحث في خضم التراكمات اللغوية الكثيرة والمتشعبة وهو ما أسماه بـ "الخلط اللغوي"

أو "أوهام العامة" ولهذا فإننا سوف نحاول تحديد أهم المفاهيم المتداولة في هذه الدراسة. ("محمد علي محمد، 1986، ص 92)

6-1 الجريمة :

لقد استجاب العلماء في مختلف الميادين المعرفية وحتى داخل التخصص الواحد بطرق مختلفة لتعريف الجريمة، ولا شك أن هذا التنوع في وجهات النظر قد أغنى حقل علم الجريمة حيث تتقاطع المعرفة العلمية بين الإنسانيات والطبيعيات والقانون والديانات السماوية، وعلى أية حال لا بد من الإشارة إلى أن الاختلافات التعريفية يمكن تفسيرها بناء على الكثير من العوامل منها:

• **درجة التطور المعرفي الإنساني:** حيث أن الفكر الإنساني قد مر بثلاث مراحل منها الدينية حيث تمت المساواة بين الجريمة و الخطيئة، والمتأفيزيقية أو الفلسفية، وهنا تم اقتراح تعريفات قانونية وفلسفية، والتفسيرات الموضوعية العلمية .

• **الإيديولوجيا والفكر السياسي**

• **حركات التحرر في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية**

• **العوامل الثقافية (عايد عواد الوريكات، 2004، ص ص26-27)**

ومنه نجد أن مفهوم الجريمة مرتبط بأفكار و مفاهيم متعددة و متباينة لعل أبرزها المفهوم القانوني و الاجتماعي و الأخلاقي و الطبيعي(مصطفى عبد المجيد تارة، 1985، ص 14) و مرد هذا التعدد تلك الطبيعة المركبة لعلم الإجرام، فهو علم يعتمد في أبحاثه و دراساته على علوم و معارف أخرى- منهجيا و موضوعيا- مما أثار الجدل حول معنى الجريمة و احتد بين العلماء و الفقهاء و تعددت إجاباتهم حول هذه المسألة .

تدور حول الجريمة أفكار و مفاهيم متعددة و متباينة لعل أبرزها المفهوم القانوني و الاجتماعي و الأخلاقي و الطبيعي(مصطفى عبد المجيد تارة، 1985، ص 14) و مرد هذا التعدد تلك الطبيعة المركبة لعلم الإجرام، فهو علم يعتمد في أبحاثه و دراساته على علوم و معارف أخرى- منهجا و موضوعا- وهذا ما أثار الجدل حول معنى الجريمة و احتد بين العلماء و الفقهاء و تعددت إجاباتهم حول هذه المسألة و يمكن رد وجهات النظر المختلفة إلى أربعة مفاهيم رئيسية هي المفهوم القانوني و الاجتماعي و الأخلاقي و الطبيعي والنفسي:

1- التعريف القانوني: المفهوم القانوني للجريمة:

لا تشير القوانين عادة إلى تعريف الجريمة تاركة ذلك للفقه و قد تعددت محاولات الفقهاء لتعريف الجريمة و التي يمكن حصرها في أحد الاتجاهين: اتجاه شكلي و اتجاه موضوعي. (عوض محمد،

1973، ص 31)

أ-الاتجاه الشكلي:

يربط تعريف الجريمة بالعلاقة الشكلية بين الواقعة المرتكبة و القاعدة القانونية، فتعرف الجريمة على هذا الأساس بأنها "فعل يجرم بنص القانون" أو هي "نشاط أو امتناع يجرمه القانون و يعاقب عليه".

ب-الاتجاه الموضوعي:

يحاول هذا الاتجاه إبراز جوهر الجريمة باعتبارها اعتداء على مصلحة اجتماعية و على هذا الأساس يمكن تعريف الجريمة على النحو التالي: "الجريمة هي الواقعة الضارة بكيان المجتمع و أمنه" (مأمون سلامة، 1979، ص 81).

إن الجريمة هي كل سلوك يمكن إسناده إلى فاعله، يضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي (عبد الله سليمان، 1998، ص 58).

و يتضح من هذا التعريف أن الجريمة سلوك يتسع لأن يكون فعلا ينهي عنه القانون أو امتناعا عن فعل يأمر به القانون، على أن يكون هذا الفعل مما يمكن إسناده إلى فاعله، أي أن يكون هذا الفعل صادرا عن إنسان يمكن الاعتذار بإرادته قانونا، فتكون إرادته سليمة "مدركة و مميزة" و غير مكرهة مع وجود صلة بين الإرادة و الواقعة المرتكبة.

ونشير إلى أن فقهاء القانون الجنائي اجتهدوا أيضا لإعطاء مفهوم للجريمة، فلم يجمعوا على تعريف واحد، و يعود هذا الاختلاف إلى اهتمام كل واحد بجانب أو عنصر من عناصر الجريمة و إهمال الجوانب أو العناصر الأخرى .

فالعالم الفرنسي جaro يبين في تعريفه عنصر العقاب في الجريمة قائلا "بأنها فعل يعرض له القانون عقابا"، و هي لدى محمود مصطفى "فعل أو امتناع يرتب القانون على ارتكابه عقوبة"، و يعرفها محمود نجيب حسني من خلال تحليل عناصرها قائلا بأنها "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا" (عبد الرحمان أبو توتة 2001 ص ص 38، 39)

* وفي اصطلاح علماء القانون عرفت الجريمة بأنها : " مخالفة القانون "(محمد عارف، 1981 ص 2). وقيل : " هي الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررة له " (محمد أبو زهرة، 1998، ص21)

والجريمة في نظر القانون هي مخالفة القانون، وهذه قد تكون درجات تبدأ من المخالفة كمخالفة السير مثلا، أو الجنحة كجنوح الأحداث أو ارتكابهم أعمال عدائية أو كمن يقوم بحادث سير أو الاعتداء أو الإخلال بالآداب العامة، وقد تكون أعلى من مخالفة وجنحة لتصل إلى حد الجريمة كجرائم الاغتصاب والقتل العمد والتزوير والتجارة بالمخدرات. (محمد عبد حسين، 2010، ص48)

تعريف محمد أبو النيل للجريمة: يقول أن الجريمة هي القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي، والذي يقوم به أفراد يحكم عليهم بحكم صادر من المحكمة. (عبد الرحمن محمد العيسوي، 2004، ص 31) و رغم تعدد هذه التعريفات و اختلافها من حيث المضمون، فإن أصحابها يجمعون على أمر واحد و هو إسناد الجريمة للقانون، و أنها هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون، وبمعنى آخر هي " ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تحريمه وما يحول سلوك الشخص إلى فعل مرفوض اجتماعيا هو النص القانوني الذي يحدد عناصر الجريمة والعقوبة المقدرة لها " يقوم تعريف الجريمة على العناصر التالية:

-أولا: تفترض الجريمة ارتكاب فعل يتمثل فيه الجانب المادي لها وتعني بالفعل السلوك الإجرامي أيا كانت صورته فهو يشمل النشاط الإيجابي كما يتسع الامتناع .
-ثانيا: تفترض الجريمة أن الفعل غير مشروع طبقا لقانون العقوبات والقوانين المكملة له فلا تقوم جريمة بفعل مشروع ..

ومنه نصل إلى تعريف الجريمة في القانون بأنها كل عمل أو امتناع يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية.

2- التعريف الاجتماعي :

ينطلق الاجتماعيون من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني والتي أبرزها: إنكار هذا التعريف للأبعاد الاجتماعية للجريمة، وهم يعتبرون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم ليس حكرا على المشرع (القانوني) بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية، ففي اصطلاح علماء الاجتماع عرفت الجريمة بأنها " كل فعل يعود بالضرر على المجتمع، ويعاقب عليه القانون (بدوي أحمد زكي 1977، ص90) وقد جمع هذا التعريف بين كل من البعد الاجتماعي والقانوني للجريمة، فهو

يرى أن الجريمة هي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده، وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها وعانت منها الإنسانية على مر الأجيال، كما أنها ليست فعلاً مطلقاً بل فعلاً نسبياً تحدده عوامل كثيرة كالزمان والمكان والثقافة.

ويعرف إميل دوركايم E. Durkheim الجريمة بأنها موضوع بحث خاص، وهو علم الإجرام على أن يكون مفهوماً لدينا أن الجريمة هي كل فعل معاقب عليه قانوناً. (عبد الرحمن محمد العيسوي، 2004، ص 32)

حيث أكد على ارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباطاً لا مناص منه والذي يعني أن الظروف الاجتماعية هي المسببة للجريمة، فقد كانت بعض الأفعال في الماضي لا تعد من الجرائم ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث، يحقر مرتكبوها ويعاقب عليها القانون، بل إن الجريمة في العصر الحاضر قد يختلف معناها من مجتمع لآخر لاختلاف المجتمعات في عناصر ثقافتها وحضارتها.

فالجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك، التي يضعها المجتمع لأفراده، فالمجتمع إذن هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي و ماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمه ومعاييرهِ. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 16)

3- التعريف النفسي

الجريمة من المنظور النفسي تنشأ عن اتجاهات وميول وعقد نفسية، كما تنشأ عن التأثير بالبيئة الفاسدة أو عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع إلى آخر (بدوي أحمد زكي 1977، ص 90) فهي من وجهة التحليل النفسي حيلة دفاعية للتخفيف من الصراع النفسي، والأزمات الداخلية.

كما أن أدلر Adler يرى أن الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق، والشعور الاجتماعي وهو يرى أن كل إنسان حر وقادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين: الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان، وحياة الأنانية والالتفاف حول الذات وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قد هيا نفسه للإجرام أو المرض النفسي أو الشذوذ الجنسي، (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 1995، ص 9)

فالإتجاه السيکولوجي يركز على حالة الفرد وقت ارتكاب الجريمة لا على نوع السلوك، فإذا ما ارتكبت الجريمة في حالة نفسية شاذة فلا تعتبر جريمة بل ينظر إليه على أنه عمل شاذ ارتكب نتيجة مرض.

4- الجريمة في اصطلاح الشرعيين: لها معنيين

المعنى الأول: معنى عام، ويراد به " إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل مأمور به معاقب على تركه، سواء أكان العقاب دنيويا أم أخرويا"

المعنى الثاني: معنى خاص، ويقصد به ارتكاب معصية رتب عليها الشارع عقوبة دنيوية يحكم بها القاضي، وينفذها الحاكم، وهو ما عبر عنه بعض الفقهاء في تعريفهم للجريمة بأنها: " محظورات شرعية زجر الله، - تعالى - عنها بحد أو تعزير " ؛ تحقيقا لمصلحة الفرد والجماعة. (محمد شحاتة ربيع وآخرون، 1994، ص 571)

ومنه فإن الجريمة تعني ارتكاب محظورات شرعية زجر الله عنها، والمحظورات إما إتيان فعل منهى عنه أو ترك فعل مأمور به

5- المفهوم الأخلاقي للجريمة:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الخلقية، إلا أن أنصار هذا الاتجاه انقسموا على أنفسهم إلى قسمين، فمنهم من يجعل العلاقة بين الجريمة و الأخلاق قاصرة على مخالفة بعض القواعد الخلقية لا كلها، و منهم من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل القواعد الخلقية دون تمييز .

و يتزعم القسم الأول الفقيه الايطالي جاروفا لو Garofallo و هذا أحد أقطاب المدرسة الوضعية الايطالية، ويرى هذا الفقيه أن الجريمة هي "كل فعل أو امتناع اعتبر جريمة في كافة المجتمعات المتمدنة، و التي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار و الرحمة و الأمانة و النزاهة"، أو بعبارة أخرى لتعارضها مع المشاعر الغيرية التي تهدف مباشرة إلى تحقيق مصلحة الغير أو الشعور بالعدالة . (علي عبد القادر القهوجي، 2002، ص 17) .

و بالنظر إلى تعريف الجريمة على هذا النحو، يلاحظ أنها يجب أن تكون واحدة بالنسبة لجميع المجتمعات، و ثابتة لا تتغير بتغير الزمان و المكان و أنها تخالف بعض قواعد الأخلاق لا جميع هذه القواعد. (مأمون سلامة، 1979 ص 64)

و قد تعرض جاروفا لو للنقد الشديد، فالقول بوحدة الجريمة و ثباتها أمر يكذبه الواقع و التجربة، فهما يثبتان أن فعلا معيناً يعد جريمة في ظروف معينة، و لا يعد كذلك إذا ما تغيرت الظروف، و يكفي لتأكيد ذلك النظر في تطور الجرائم الدينية بين التجريم و الإباحة سواء بالنظر لإتلاف المكان أو تغير الزمان في المكان الواحد يضاف إلى ما تقدم أن قصر مفهوم الجريمة على الأفعال التي

تتعارض مع بعض قواعد الأخلاق فيه تضيف لنطاقها إذ تشمل الأفعال التي تسبب ألما نفسية أو جسدية للغير و الأفعال التي تضر بمال الغير و لتفادي الانتقادات السابقة، ذهب أنصار القسم الثاني إلى تعريف الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع.

(فوزية عبد الستار 1982، ص 12)

فالقانون يجرم أفعالا تعد مخالفة لقيم أخلاقية سائدة و في الوقت نفسه هناك أفعال لا تتعارض مع القيم الأخلاقية و يجرمها القانون، يضاف إلى ذلك أن القيم الأخلاقية فكرة مثالية و من ثم فإن التعريف السابق لا يضع تعريفا كما هي في الواقع و إنما لما يجب أن يكون جريمة .

ومن كل ما سبق يمكن القول أنه لا شك في أن التعريفات السابقة للجريمة تبين جوهرها و حقيقتها و لكنها تفتقر إلى التحديد الدقيق لمفهومها، و من أجل هذا كان التعريف القانوني للجريمة أكثر انضباطا لتحديد مفهومها و أكثر وضوحا في جعل أمرها بيد سلطة مهمتها حماية قيم الجماعة و مصالحها عن طريق سن التشريعات اللازمة لهذا الغرض و لذات الأسباب السابقة يأخذ الاتجاه الغالب بالتعريف القانوني للجريمة في مجال علم الإجرام، فالجريمة وفقا لهذا التعريف كما أشرنا من قبل هي الفعل الذي يجرمه القانون و يقرر له جزاء جنائيا.

6- الفرق بين مصطلح الجريمة والانحراف:

يعتبر أغلب العلماء أنه لا وجود لفروق بين الانحراف والجريمة ويقولون بأنهما مصطلحين مترادفين يشيران إلى معنى واحد، غير أن هناك من يقر بوجود فروق بين الجريمة والانحراف وتتمثل هذه الفروق في درجة الإساءة أو حجم الأضرار التي تلحق بالفرد والمجتمع من جراء الأفعال الصادرة عن شخص ما أو جماعة ما وكذلك في موقف المجتمع ومدى تسامحه عن بعض الأفعال الضارة اجتماعيا، فالفعل الذي يصدر عن شخص ما قد يوصف بأنه سلوك انحرافي إذا كان أقل خطرا

على الفرد أو المجتمع أو القانون، ويمكن أن يدخل هذا الفعل الضار اجتماعيا في نطاق حدود التسامح وعندها يوصف بأنه سلوك انحرافي، أما الفعل الإجرامي فهو ذلك الفعل الضار اجتماعيا والذي يتجاوز حدود التسامح وعندها يوصف بأنه جريمة (أحمد الربابعة 1983، ص 14)

يبدو هذا الرأي منطقيا ويتمشى مع الواقع غير أن مفهوم الانحراف الاجتماعي بشكل عام ينصرف للمعايير والقيم التي يعتنقها أغلبية أعضاء الجماعة أو المجتمع ويختلف ما يعتبر انحرافا بنفس القدر الذي تتباين فيه المعايير والقيم التي تميز الثقافات الفرعية المختلفة عن بعضها البعض فما تعتبره جماعة بأنه سلوك انحرافي قد تراه جماعة أخرى أنه سلوك عادي، ولذلك فإن الانحراف الاجتماعي

يتمثل في أي سلوك لا يكون متوافقاً مع التوقعات والمعايير المعروفة داخل النسق الاجتماعي ويشارك فيها الشخص بقية أعضاء المجتمع وقد اهتم علماء الاجتماع بتحديد المعايير والاختلافات والفروق المرتبطة بالتسامح، وأن الانحراف عن هذه المعايير الاجتماعية تواجه بالرفض والمعارضة من قبل المجتمع، غير أن هذه المعارضة والرفض من قبل المجتمع تكون متفاوتة حيث تبدأ بأبسطها وتنتهي بأشدّها حسب رد فعل المجتمع تجاه السلوك الإنحرافي (محمد ياسر خواجه، 2005، ص 23)

التعريف الإجرائي للجريمة:

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن الجريمة هي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده، ويعاقب عليها القانون فالمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك السوي و ماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي، وفق القيم الاجتماعية التي رسمها لنفسه، وفي دراستنا الحالية سنركز على الجريمة التي ترتكبها المرأة والتي أدت بها إلى الإيداع في مؤسسة عقابية(سواء كانت جريمة أخلاقية، قتل، سرقة، مخدرات...).

6-2 تعريف المجرم:

هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الإصرار، أو هو الشخص الذي يرتكب فعلاً غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب جريمة أم لا.(محمد شحاتة ربيع وآخرون، 1994، ص 39) ويشمل هذا المعنى كل من ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.

و يعرف المجرم من وجهة النظر القانونية بأنه الشخص الذي ينتهك القانون الجنائي الذي تقرره السلطة التشريعية التي يعيش في ظلها، فالمجرم في قانون العقوبات هو من أتى فعلاً يعد جريمة في نظر القانون.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 1995، ص 13) حيث نجد أن هذا التعريف ركز على وجود مادة في القانون تعاقب على فعل ما ومنه يسمى صاحب هذا الفعل مجرماً، في حين أنه لا يعتبر المجرم مجرماً إذا أقدم على سلوك لا يقره المجتمع ما دام هذا السلوك لا يوصف قانونياً بأنه جريمة.

التعريف الاصطلاحي للمجرم:

هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما و ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.

والمجرم في دراستنا هنا هو كل أنثى انتهكت القوانين والقواعد الجنائية في المجتمع وانتهكت الأعراف أو تصرفت على نحو يخالف المعايير الاجتماعية مما أدى بها إلى الإيداع في مؤسسة عقابية. 4-6

3-6 السجن في اللغة معناه الحبس، والحبس معناه المنع، ومعناه الشرعي تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه، سواء كان ذلك في بيت أو مسجد أو قبو أو غيره (أبو غدة حسن، 1987، ص ص 40-93)

والسجن مفهوم قديم وردت الإشارة إليه في القرآن الكريم في قصة سيدنا يوسف عليه السلام، بقوله تعالى: "قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين" (يوسف، 33)

وفي مصر نجد القرآن الكريم يحدثنا عن السجون في عهد فرعون وكيف أنه اتخذها كوسيلة عقاب ضد بعض خصومه فنراه يهدد موسى عليه السلام بالسجن عند اتخاذ لآلهة غير فرعون: "لأن اتخذت إلها غيري لأجعلنك من المسجونين." (الشعراء، 96)

أما اصطلاحاً فيقصد بالسجن أو الحبس تلك المؤسسات المعدة خصيصاً لاستقبال المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية (اسحاق إبراهيم منصور، 1989، ص 163) وسالبة لها وهي تشترك في ذلك مع الحكم بالأشغال الشاقة و الاعتقال، حيث يحرم المحكوم عليهم من الخروج أو متابعة الحياة بشكل عادي وفي أجواء طليقة، والحيلولة دون ممارسة أي نشاط ما، وهو ما ذهب إليه ابن القيم في قوله "فإن الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق، وإنما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه، سواء كان في بيت، أو مسجد، أو كان بتوكيل الخصم أو وكيله عليه، وملازمته له" (عبد الكريم بن محمد اللاحم، 2002، ص 73) وعادة ما يرتبط بالسجون عدة مفاهيم وتسميات مثل الإصلاحيات أو مراكز التأديب أو دور الإصلاح والتأديب أو التقويم أو مؤسسات إعادة التربية أو غير ذلك من التسميات (اسحاق إبراهيم منصور، 1989، ص 163)، كما يعرف النظام القانوني الجزائري السجن أو المؤسسة العقابية على أنها "مكان للحبس تنفذ فيه وفقاً للقانون العقوبات السالبة للحرية، والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية، والإكراه البدني عند الاقتضاء" (الجريدة الرسمية، 2005، ص 12)

كما يمكن تعريف المسجون على أنه "الشخص الذي ارتكب جريمة أو أكثر، مخالفاً بذلك نصاً في القانون عمداً، ومودعاً في إحدى المؤسسات العقابية" (محمد حسن غانم، 1994، ص 75)، وهذا التعريف له الخصائص الآتية:

- ركز على الفرد المرتكب لجريمة أو أكثر.
 - من المحتمل أن يرتكب الفرد جريمة أو أكثر.
 - أن ارتكاب الجريمة يكون بصورة عمدية وليست عفوية.
 - أن المسجون لابد وأن يودع في إحدى المؤسسات العقابية.
- بالإضافة إلى ذلك فقد وردت تعاريف للسجن في المدارس والنظريات المختلفة فعلى سبيل المثال تعرف المدرسة الوظيفية السجن بأنه "بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم" ومنه فالسجن على أساس تعريف المدرسة الوظيفية يقوم بمهمتين مزدوجتين في ذات الوقت، الحجز المؤقت والتنفيذ النهائي للعقوبة السالبة للحرية .
- أما المدرسة القانونية فقد اتجهت إلى تعريف السجن اعتبارا لسببين:

1- انطلاقا من وضعيته القانونية : أي وجوده كمؤسسة أوجدها المشرع لتنفيذ قراراته الصادرة ضد المجرمين.

2- مرده إلى تنفيذ العقوبات غير السالبة للحرية ولا يتطلب وجود أماكن تعد خصيصا لذلك واستنادا إلى هذين السببين فقد عرفت المدرسة القانونية السجن بالتعريف التالي: "إن المؤسسات العقابية هي المكان المخصص لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية وإعداد الشخص المنحرف للتكيف والاندماج في الحياة العامة داخل المجتمع" (أحمد البقالي، 1989، ص ص 61-62)

6-4 المؤسسات العقابية:

1- المفهوم الموسع للمؤسسة العقابية :

يشمل المفهوم الموسع للمؤسسة العقابية، كل الأنظمة العقابية المطبقة على المحكوم عليهم بعقوبات جزائية، فالمؤسسة هنا ترد بمعنى النظام système في حين تعادل كلمة مؤسسة بالفرنسية أو الانجليزية كلمة institution (مصطفى العوجي، د ت، ص 28)

تخضع المؤسسة لنظام أساسي يرفع تركيبتها و يحدد وسائلها و أهدافها ووظائف كل حلقة من حلقاتها مع ما تفرضه من تكامل و تنسيق في أدائها، و بغية التعرف على النظام المؤسسي ولد في عالمنا الحالي علم تحليل الأنظمة، فساعد كثيرا في فهم العمل المؤسسي و في تقدير أهمية التنظيم الداخلي في المؤسسات و تقييم الأداء و الإنتاج و تحقيق الأهداف ضمنها، كما ساهم بشكل فعال في تحديد مواقع السلطة ضمن المؤسسة و صناعة القرار من قبل المسؤولين فيها و العلاقة البشرية و المادية القائمة بينهم و بين تابعيهم.

- و بناء على هذا المفهوم فإن جل التدابير العقابية التي تتخذها المحاكم الجزائية بحق المذنبين و بكافة أنواعها حلقات مرتبطة بالمؤسسة العقابية .

- وإذا كان السجن يمثل الصورة الأكثر بروزا ضمن المؤسسات العقابية، إلا أنه ليس الحلقة الوحيدة ضمنها، فالمراكز المخصصة للنساء و الأحداث و مؤسسات البيئة المفتوحة و شبه المفتوحة و الورشات الخارجية و بدائل العقوبة و طرق العلاج العقابي كل واحدة منها تشكل حلقة من حلقات المؤسسة العقابية التي هي بدورها خاضعة لفلسفة و لوجه نظام العدالة الجنائية في دولة معينة.

2- المفهوم الضيق للمؤسسة العقابية:

تتمتع المؤسسة العقابية بكيان مؤسسي لها نظامها كما لها بنيته و هيكلتها و عناصرها المادية و البشرية ووظائفها و أساليب أدائها لهذه الوظائف، كما لها مجتمعها الداخلي الذي يضم موظفيها و نزلائها، و لكل منهم نظرته إلى هذه المؤسسة و نظرته لنفسه ضمن هذه المؤسسة و لتفاعله معها كنسق حياتي مفروض بحكم نظامها . (مصطفى العوجي، دت، ص 28)

- ما يسجل على هذا المفهوم أنه عرف المؤسسة العقابية من خلال عناصرها ووظائفها، و عرفها العرب و المسلمون على أنها مكان لحجز من تحوم حوله الشبهات بأنه ارتكب جرما ريثما يحاكم و يعاقب بإنزال العقوبة الجسدية به . (أحمد بهنسي، 1961 ص 192).

- و بالرجوع إلى تعريف المؤسسة العقابية الذي أورده المشرع في الأمر 02/72 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة تربية المساجين في مادته الرابعة والتي تنص على أن «مؤسسة السجون هي مركز للاعتقال تابع لإدارة العدل يوضع فيه الأشخاص المعتقلون طبقا للقانون.» و بمقارنته مع التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المستحدث يمكن القول أنه حسن ما فعل المشرع عندما تخطى عن التعريف السابق، الذي يوحي من خلال كلمات الاعتقال والمعتقلين بالقهر وأساليب المعاملة القاسية واستبعاد الجانب الإنساني في تنفيذ العقوبة، وهو الجانب المنافي للتوجيهات العامة لحقوق الإنسان بينما التعريف الوارد في القانون المستحدث مستمد أساسا من أن المؤسسة العقابية ليست مكانا قابلا للاعتقال، بل هو مكان لتأهيل المحكوم عليه وإعادة إدماجه في المجتمع.

التعريف الإجرائي للمؤسسات العقابية

المؤسسة العقابية هي مكان لتأهيل المحكوم عليهم وإدماجهم داخل المجتمع، هدفها هو محاولة تكوين أفراد فعالين في المجتمع.

5-6 التأهيل : يقصد بالتأهيل تقويم النزول وإصلاحه وردعه وتهينته وإعادته إلى الجماعة من جديد، كما أنه يحقق الهدف الرئيسي في السياسات العقابية الحديثة، وإعادة النظر إلى النزول بأنه شخص مريض يجب علاجه وقد يكون المرض نفسيا أو اجتماعيا وهو السبب الذي أودى به إلى السلوك الانحرافي، وأنه عند تتبع السلوك الانحرافي نحدد العلاج اللازم لتأهيل النزول من خلال برامج التأهيل. (غانم عبد الله عبد الغني، 1999، ص2)

من خلال هذا التعريف نجد أنه ينظر إلى التأهيل على أنه الطريقة التي يتحقق بها الهدف الرئيسي للسياسات العقابية على عدم النظر إلى المذنب على أنه شخص سيء أو مجرم، وأنه شخص مريض يجب علاجه، من خلال تحديد سبب سلوكه الانحرافي والإجرامي ومنه تحديد العلاج اللازم لتأهيله وذلك بإحداث تغييرات جذرية في النزول من خلال البرامج والأنشطة الخاصة بالتأهيل.

التعريف الإجرائي للتأهيل :

في دراستنا يمكن القول أن إعادة التأهيل هي مجموع البرامج الإصلاحية التي تقوم بها إدارة المؤسسات العقابية الجزائرية لإصلاح النساء المجرمات عينة الدراسة ومساعدتهن على التكيف والعودة إلى المجتمع لعيش حياة سوية .

6-6 العوامل النفسية :

هي العوامل التي على إثرها يقوم الفرد بسلوكات مختلفة وهي مجموعة من القوى تتجلى واضحا في سلوك الإنسان سواء كان في الجماعة أو في مسلكه كفرد وهي العوامل المرتبطة بتكوين شخصية الفرد وأجهزته النفسية المختلفة (غريب عبد الفتاح غريب، 1987، ص 55)

التعريف الإجرائي للعوامل النفسية

نقصد بالعوامل النفسية في هذه الدراسة تلك العوامل المنبثقة من المرأة نفسها وسماتها العقلية والانفعالية.

6-7 العوامل الاجتماعية والثقافية:

هي العوامل التي تؤثر على الفرد و سلوكاته من خلال الجماعة وعلاقته بالآخرين، فالسلوك الاجتماعي ما هو إلا نتاج العلاقات الدينامكية الصادرة عن تفاعل الفرد بكل قدراته، استعداداته ميوله ورغباته ونزعاته واتجاهاته ومعتقداته مع الإمكانيات التي حوله في البيئة سواء كانت مادية أو اجتماعية أو معنوية أو ثقافية (يوسف مراد، 1966، ص 76)

التعريف الإجرائي للعوامل الاجتماعية والثقافية:

نقصد بالعوامل الاجتماعية الثقافية في هذه الدراسة كل ما يتعلق بالبيئة العائلية والوسط الاجتماعي المفروض على المرأة منذ ولادتها (الأسرة)، ومنها ما يرجع إلى المحيط الاجتماعي كالوسط المدرسي و المهني، ووسط العمل والأصدقاء، أما العوامل الثقافية فنقصد بها كل ما تعلق بالمستوى التعليمي سواء على صعيدها الشخصي أو والديها.

خلاصة الفصل

لقد تم ومن خلال هذا الفصل تحديد الإشكالية وكذا التطرق إلى أهمية وأهداف الدراسة الحالية وعرض بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع دراستنا، إضافة إلى ضبط وتحديد الفرضيات وضبط المصطلحات .

القسم الأول

التراث الأدبي للدراسة

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراستة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة

الفصل الثاني

الجريمة والنظريات المفسرة لها

الفصل الثاني:

الجريمة والنظريات المفسرة لها

تمهيد

أولاً: الجريمة

1- السلوك الإجرامي وتفسيره

2- خصائص السلوك الإجرامي

3- مراحل السلوك الإجرامي

4- فروع علم الإجرام

5- أنواع الجرائم

6- أشكال الجريمة

7- عوامل انتشار الجريمة

ثانياً: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة

1- الاتجاه الفردي

1-1 النظرية الفيزيولوجية (البيولوجية) :

نظرية لومبروزو Lombroso

2-1 نظرية المدرسة النفسية

1-2-1 نظرية مدرسة التحليل النفسي

2-2-1 النظرية السلوكية

3-2-1 النظرية المعرفية

2- الاتجاه الاجتماعي

1-2 نظرية العوامل الطبيعية

2-2 نظرية التفكك الاجتماعي

3-2 نظرية العوامل الاقتصادية

4-2 النظرية اللامعيارية

أ- نظرية دوركايم

ب- نظرية ميرتون

2-5 نظرية الاختلاط التفاضلي "الارتباط

المتغاير"

2-6 نظرية التقليد

2-7 نظرية الوصم الاجتماعي

3-الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة

3-1 نظرية التكوين الإجرامي دي تيليو

:Di Tullio

3-2 نظرية الجهاز العصبي والظروف الخارجية

بندي Pende

3-3 النظرية النفسية الاجتماعية

3-4 التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي

ثالثاً: منهج وأساليب البحث في الظاهرة الإجرامية

1- أساليب البحث الفردية Etude individuelle

du cas

2- أساليب البحث الاجتماعية

Etude sociologique du cas

رابعاً : السياسة الجنائية في الجزائر و دورها في

التصدي للجريمة

خلاصة

تمهيد:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات، فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحيانا، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلا لتحقيق أهدافه الخاصة، فالجريمة قديمة قدم الوجود الإنساني، ولعل أول جريمة حدثت في التاريخ البشري هي جريمة قتل قابيل لأخيه هابيل.

وتحظى أسباب الجريمة والرغبة في السيطرة عليها بأوفر قدر من الاهتمام والقلق لدى المسؤولين والعلماء، وقد ظهر العديد من الدراسات الفلسفية والفكرية التي تدعو إلى الاهتمام بشخص المجرم، ودوافعه لارتكاب الجريمة، بل والأهم من ذلك التفكير فيما يجب عمله نحو المجرم حتى يتحقق صلاحه وعدم عودته للجريمة مرة أخرى.

وهناك كثير من النظريات حاول أصحابها تفسير السلوك الإجرامي، وإبراز الدوافع المختلفة التي تكمن وراء هذا السلوك، سنلقي الضوء على بعضها وقد يكون في إلقاء الضوء على تلك الدوافع والنظريات كشف عن الأسباب الحقيقية وراء ارتكاب بعض أفراد المجتمع للجرائم، غير أن الملاحظ مبدئيا أن كل تلك النظريات التي جاء بها الفلاسفة وعلماء الاجتماع والتربية الغربيون انطلقوا فيها من منطلقات مادية تتوافق مع ثقافتهم التي تتخذ من المادة منهجا للبحث العلمي وتغفل أي أثر للروح أو القيم التي جاء بها الدين.

ونحن كوننا مسلمين نمتلك من الشجاعة ما يجعلنا قادرين على تقبل الفكر الإنساني أيا كان مصدره ثم ننتقده ونخضعه لمعايير ديننا السمح فما وجدنا فيه اتفاقا مع شريعتنا وقيمنا قبلناه وما وجدناه غير ذلك رددناه.

والأسباب الداعية لارتكاب الجريمة لا علاقة لها بالدين ولكن معرفتها قد تساعد على التوصل إلى الأساليب التي يمكن من خلالها إزالة هذه الأسباب، وهذا ما يسمى بسياسة تجفيف المنابع، حيث يتم التغلب على المشكلة بإزالة أسبابها.

أولاً: الجريمة

تعتبر الجريمة ظاهرة قديمة، ظلت تشغل أذهان الفلاسفة منذ أقدم العصور، واختلفت الآراء التي حاولت أن تجد لها معياراً لتحديد السلوك الإجرامي، كذلك اختلفت المدارس والنظريات التي حاولت أن تفسر ذلك السلوك أو تجد الأسباب التي تبعث عليه.

كما يمكن القول أن الجريمة ليست شيئاً مطلقاً بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أو صاف محددة، ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة، منها الزمان والمكان والثقافة، فقد كانت بعض الأفعال في الماضي لا تعد من الجرائم، ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث، يحقر مرتكبوها ويعاقب عليها القانون، ومن ثم فإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل ذاته ولذاته بل نظرة المجتمع إليه.

فالجريمة تتأثر وفقاً لاختلاف الزمان في المجتمع نفسه، ووفقاً لاختلاف المكان بين مجتمعات مختلفة في الزمن الواحد فهو ليس مطلقاً في كل زمان ومكان، كما تختلف الجريمة تبعاً لاختلاف الثقافات في الزمان نفسه، وهي ليست نسبية إلى الثقافات فحسب بل إنها نسبية أيضاً بالنسبة للثقافات الفرعية داخل المجتمع.

1- السلوك الإجرامي و تفسيره

اهتم رجال الفكر والعلم بمحاولة تفسير الجريمة منذ زمن بعيد، إلا أن هذا الاهتمام لم يأخذ الطابع العلمي إلا منذ عهد قريب، فقد تميزت التفسيرات القديمة للسلوك الإجرامي بأنها ذات طابع ميتافيزيقي غيبي، فقد كان الاعتقاد السائد يقول بوجود قوى سحرية غيبية أو أرواح شريرة تؤثر على الفرد وتجعله يسلك سلوكاً إجرامياً، وبالتالي فإن هذه التفسيرات تميزت باللاموضوعية والبعد عن الأسلوب العلمي.

(السيد رمضان، 1985، ص 63.)

وكان بعض القدامى أيضاً يعتقدون أن الجريمة قدر محتوم من قبل الآلهة ولذا لا ينبغي أن نبحث عن أسبابها في الفرد أو المجتمع، وهي تعبر عن غضب الآلهة، كما ذكر بعض الفلاسفة أن الجريمة ظاهرة تنشأ عن إهمال التربية والتهديب الروحي (علي عبدالقادر القهوجي، دون سنة ص 37) ومن أقدم النظريات الفلسفية في تفسير الجريمة قول سقراط بأن السلوك الإجرامي والجريمة يرجعان إلى الجهل، وأن السلوك السوي والفضيلة يرجعان إلى العلم. وقال أفلاطون في كتابه (القوانين) "إن سبب الجريمة طبيعي في الفرد، ويساعده عليه شيطان يحمله الإنسان معه أينما سار"، في حين يرى أرسطو أن السبب وراء السلوك الإجرامي ليس غيبياً ولكنه يرجع إلى الجشع والحسد وحب الثروة والطموح. (السيد

رمضان، 1985، ص 63)

وترجع الدراسة المنظمة لأسباب الجريمة والسلوك الإجرامي إلى قرنين فقط من الزمان تقريبا حيث كان المعتقد أن السبب وراء ارتكاب الجرائم هو الانحطاط الفطري الذي يغرسه الشيطان في الفرد، بمعنى أن هناك شيئا ما خارجا عن الفرد والمجتمع هو المسئول عن الجريمة فكانت فكرة إمكانية القضاء على الجريمة أو تخفيض معدلاتها بتعديل الظروف التي تنتجها أمرا بعيدا تماما (James William Coleman and Donald R. Cressy p. 406).

ومع بداية العصر الحديث بدأت مجموعة من الدراسات المتعلقة بالبحث في أسباب الجريمة في الظهور، ولكن هذه الدراسات افترقت الطابع العلمي، ولم يأخذ البحث في أسباب الجريمة الطابع العلمي إلا بعد الثورة العلمية التي ظهرت في العلوم الاجتماعية، والتي كانت تابعة للثورة العلمية في مجال العلوم الطبيعية، وقد تعددت الدراسات بتعدد العلوم التي تهتم بالسلوك الإجرامي، وعليه فقد تعددت اتجاهات تحديد عوامل وأسباب هذا السلوك (علي عبدالقادر القهوجي، دون سنة ص37)

وقد ظهرت مجموعة من المراكز المتخصصة في مجال الجريمة عالميا وعربيا منها على سبيل المثال "المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية" في القاهرة و"المركز العربي للدراسات الأمنية" في الرياض.

2- خصائص السلوك الإجرامي

أوضح هول T- HALL أن هناك سبع خصائص لابد من توافرها للحكم على السلوك بأنه إجرامي وهي:

- 1- الضرر: هو المظهر الخارجي للسلوك، فالسلوك الإجرامي يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا، وهذا هو الركن المادي للجريمة، فلا يكفي القصد أو النية.
- 2- يجب أن يكون هذا السلوك الضار محرما قانونا ومنصوصا عليه في قانون العقوبات.
- 3- لابد من وجود تصرف يؤدي إلى وقوع الضرر، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، عمديا أو غير عمدي، ويقصد بذلك توافر عنصر الإكراه.
- 4- توافر القصد الجنائي: أي وعي الفرد بما أقدم عليه من سلوك إجرامي ومسئوليته عنه، فالجريمة التي يرتكبها الإنسان العاقل عن قصد ورغبة وتصميم تختلف عن تلك التي يكره الإنسان عليها أو التي يرتكبها الطفل أو المجنون.

5- التوافق بين التصرف والقصد الجنائي: ومثالا على ذلك أن رجل الشرطة عندما يدخل منزلا ليقبض على شخص ما بأمر من القاضي أو المسئول ثم يرتكب جريمة أثناء وجوده في المنزل بعد تنفيذ

أمر القبض لا توجه إليه تهمه دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة لأن القصد الجنائي والتصرف فيها لم يلتقيا معا .

6- يجب توافر العلاقة الفعلية بين الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف أو السلوك حتى يمكن تجريمه.

7- يجب النص على عقوبة للفعل المحرم قانونا وهذا هو مبدأ الشريعة الذي ينص أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وقد كانت الشريعة الإسلامية هي أول من أرست هذا المبدأ. (محمد شحاتة ربيع وآخرون، 1994، ص ص 44-45)

3- مراحل السلوك الإجرامي: حسب قاموس علم النفس، يمر السلوك الإجرامي بأربعة مراحل هي:
1- مرحلة الموافقة المخففة: هنا تولد الفكرة الإجرامية وتنمو بغموض أحيانا وبوضوح أحيانا أخرى.

2- مرحلة الموافقة المبينة والموضحة: فيها يتأرجح الفرد بين الرغبة بالفعل وبين الخوف من الفعل.

3- مرحلة الأزمة: تتم فيها الموافقة على التنفيذ.

4- مرحلة التنفيذ: حيث يقدم على فعلته مع كل ما تحمل من شناعة وقبح. (NORBERT SILLAMY OP.CIT.P299)

ويتم التنفيذ بعد تحقيق المراحل النفسية على التوالي : مرحلة الأنانية، مرحلة السقوط، مرحلة العدوانية ومرحلة اللامبالاة العاطفية، وحينئذ وبعد أن تترسخ هذه الحالة، يصبح تكرار الجريمة أمرا سهلا.
4- فروع علم الإجرام.

يعنى علم الإجرام بدراسة الجريمة كظاهرة فردية و اجتماعية بهدف الكشف عن أسبابها و لأجل هذا يستعين علم الإجرام بكافة العلوم و المعارف الإنسانية التي تعني بالإنسان و سلوكه، لذا يصف الباحثون علم الإجرام بأنه علم تركيبى تكاملي قوامه علوم أساسية أخرى و من أهم العلوم التي يعتمد عليها علم الإجرام في بحوثه و دراساته نجد " علم الطبائع الإجرامية "أو ما يسمى علم الأنثروبولوجية الجنائية "وعلم الاجتماع الجنائي، علم النفس الجنائي.

أ- علم الطبائع الإجرامية :

يعنى هذا العلم بدراسة الجريمة كظاهرة فردية من خلال ذات المجرم بوصفه إنسانا له كيان بدني معقد التركيب و الأداء فهذا العلم يسعى لتقديم إجابات علمية حول دوافع ارتكاب إنسان معين جريمة

معينة و لا شك أن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إخضاع الإنسان المنعوت بالجريمة لفحوص مخبرية و معلمية و تشريحية.

فقد أثبتت البحوث العلمية أن لإفرازات الغددية تأثيرا مباشرا على سلوك الإنسان، من جانب آخر فإن علم الطبائع الإجرامية يهتم أيضا بدراسة الجوانب المختلفة لنفسية المجرم و شخصيته، كعواطفه و غرائزه و أخلاقه و مدى استجابته للمؤثرات الخارجية(علي عبد القادر القهوجي 2002، ص ص 21-22).

ب- علم الاجتماع الجنائي:

و يرى العالم الإيطالي فيري أن هذا الفرع من علم الإجرام يشمل كافة الأنظمة الجنائية بما في ذلك القانون الجنائي، فهو في نظره علم يدرس الإجرام و الدفاع الاجتماعي ضد هذه الظاهرة أي أنه مهتم بدراسة الجريمة كظاهرة فردية و اجتماعية بهدف الوصول إلى غاية الوقاية و العلاج منها . كما يدخل في إطار هذا العلم علم السياسة الجنائية التي تمد المشرع بأحسن الوسائل لمكافحة الجريمة ليتولى صياغتها في المنظومة القانونية الجنائية(عبد الرحمان أبو توتة، 2001، ص 26) .

ت- علم النفس الجنائي: وهو يهتم بدراسة الأحوال النفسية للمجرمين كمستوى ذكائهم و غرائزهم و انفعالاتهم، و مدى تأثيرها على أنواع السلوك الإجرامي الذي يرتكبونه .(إسحاق إبراهيم منصور، 1991، ص 13)

5- أنواع الجرائم هناك عدة تصنيفات للجرائم تختلف باختلاف الهدف من التصنيف وفيما يلي عرض لأهم التصنيفات:

1-2 التصنيفات القانونية:

أ- تصنيف الجرائم وفق جسامتها: تقسم الجرائم من خلال هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع وهي: الجنايات، الجنح والمخالفات، وذلك وفقا للعقوبة المقررة لكل نوع منها

ب- تقسيم الجرائم وفق إيجابيتها: تقسم الجرائم إلى إيجابية وسلبية وفقا للتعريف القانوني الذي يعرف الجريمة بأنها " الفعل أو الامتناع " فالقتل والسرقة والضرب والاعتصاب هي جرائم إيجابية، أما الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على شخص هي جرائم سلبية.

ت- تقسيم الجرائم وفق درجة استمرارها: تقسم إلى جرائم وقتية كالتزوير والقتل حيث أن الفعل يحدث في وقت معين، وجرائم مستمرة التي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل جريمة خطف الأطفال.

ث- **تقسيم الجرائم وفق تعمدها:** تقسم إلى جرائم عمدية التي يتعمد فيها الجاني ارتكابها أي تتوفر على القصد الجنائي، وجرائم غير عمدية لا تتوفر فيها القصد كالقتل الخطأ.

ج- **تقسيم الجرائم وفق موضوع ضررها:** تقسم إلى جرائم ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة، وجرائم ضارة بالأفراد كالقتل والسرقة. (حسين عبد الحميد رشوان، 1995، ص ص 22-23)

2-2 **التصنيفات الاجتماعية:** تهتم التصنيفات الاجتماعية للجريمة بحياة الناس ومصالحهم ومؤسساتهم الاجتماعية التي يقع عليها الضرر، كما تضع في بؤرة اهتمامها أيضا دوافع المجرم في ارتكاب الجريمة، وتقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية إلى سبعة أنواع:

أ- **جرائم ضد الممتلكات:** كالسرقة الحريق العمد.

ب- **جرائم ضد الأفراد كالقتل والضرب.**

ت- **جرائم ضد النظام العام:** كجرائم أمن الدولة، والتخريب

ث- **جرائم ضد الأسرة:** كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.

ج- **جرائم ضد الدين:** كالاعتداء على أماكن العبادة

د- **جرائم ضد الأخلاق:** كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة

ح- **جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع:** مثل الصيد في غير موسمه، أو تبديد ثروات

المجتمع (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص ص 25-26)

6- أشكال الجريمة

الجريمة ليست فقط الفعل الدامي إنما كل فعل يatal الفرد أو المجتمع بالتخريب والتدمير وأكثرها شيوعا أعمال القتل والسطو والتعدي على حريات الآخرين وعلى ممتلكاتهم إضافة إلى تفشي المواد المخدرة تهريبا واتجارا وتعاطيا، وكذلك جرائم التزوير وتهريب الآثار وجرائم الرشوة والخطف والإرهاب والاعتصاب الموجهة ضد القاصرات أو الأطفال أو النساء المسنات وتشغيل الأطفال واستغلالهم كأداة رخيصة في الكثير من المشاريع

وهناك أشكال مستحدثة في العالم للجريمة التي تأخذ مظاهر مختلفة ومتنوعة كبعض المكاتب السياحية التي تأخذ في الظاهر شكلا حضاريا، لكن في الخفاء تمارس عملا جنسيا بحيث تروج ممارسة الجنس للمنحرفين من الراشدين وقد يكون الأولاد هم الضحية أو كنتلك الجريمة غير المنصوص عنها في القانون والمتمثلة بالحمل المأجور والمدفوع تكاليفه طيلة فترة الحمل ثم بيع الطفل الوليد.

كل ذلك لا ينسبنا شكلاً آخر من أشكال الجريمة الذي يكثر في مجتمعاتنا الشرقية وهو جريمة الشرف التي قالت فيها الباحثة **ليلي شيخاني** : في رسالة الدكتوراه **جريمة الشرف في لبنان** وعلى لسان المفكر الفرنسي " الإنسان ليس مجرماً ... بل المجتمع " وأضافت " أن القاتل هو الأداة الظاهرة التي تخفي وراءها مفاهيم اجتماعية فاسدة "، ووصفت وضع الفتاة الشرقية على أنه يدعو للشفقة والرتاء فهي على حد قولها إن أحببت يغضب شقيقها وإن تزوجت الشاب الذي تحب تبراً والدها منها وفي حال استغل شقي طبيعتها عقدت العائلة اجتماعاً خاصاً لتمسح بالدم العار الذي لحق بشرفها، وانتهت إلى أن الفرق واضح بين جريمة الشرف (يكون القتل من أنساب الضحية أب، أخ، ابن عم ... أو من يسمون بأنساب الدم) والجريمة العاطفية التي غالباً ما يكون الزوج هو القاتل أو قد يكون العشيق، ولابد من التذكير بالجرائم التي يكون أبطالها أو ضحاياها من الأطفال كأعمال النشل و اللصوصية وتآليف العصابات وممارسة الأفعال الخارجة على قيم المجتمع مما دفع إلى إقامة مؤتمر مكافحة الجرائم الواقعة على الأولاد، ومع العلم أن الجرائم الواقعة على الأطفال والأولاد هي الأوسع في سجل الجرائم التي سجلها تاريخ البشرية وليس ذلك لأنهم أبرياء بل لأنهم ضعفاء لا يملكون إمكانيات الدفاع عن النفس (**جليل وديع شكور، 1997، ص ص 29-30**)

وحول ظاهرة العنف يقول الدكتور **مصطفى حجازي** : العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمه والعنف هو الوسيلة الأكثر شيوعاً لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة، ومن خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري وكلما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي، وهكذا فالعنف قد يكون عشوائياً مدمراً يذهب في كل اتجاه أو يكون بناءً يوظف في أغراض تغيير الواقع ولكنه موجوداً أبداً ولو اتخذ ألف وجه واتجاه، مادام هناك مأزق وجودي يمس القيمة الذاتية، (**مصطفى حجازي، 1976، ص 253**)

7- عوامل انتشار الجريمة

الجريمة سلوك إنساني يتأثر به العالم الخارجي، و يتميز عن غيره من المسالك الإنسانية بأنه إجرامي، فقد قيل أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية و سلوك فردي، لذى وجب الأخذ بعين الاعتبار عند البحث في العوامل الدافعة للجريمة في الوضع المركب للسلوك الإجرامي، فمنها ما نجده في المجتمع الذي تأثر بهذا السلوك و ما يتوافر لدى الفرد الذي صدر عنه هذا السلوك. إذن فدوافع السلوك الإجرامي و عوامله مزدوجة، فبعضها عام يتعلق بالإجرام كظاهرة اجتماعية و هي العوامل الخارجية البيئية للسلوك

الإجرامي و بعضها خاص بالمجرمين كأفراد و هذه هي العوامل الذاتية الفردية أو الداخلية للسلوك الإجرامي وسنتعرض خلال هذا المبحث إلى هذه العوامل البيئية و الفردية الدافعة للجريمة و الآثار المترتبة عنها.

1- العوامل البيئية الخارجية.

العوامل البيئية هي مجموعة الظروف الخارجية المتعلقة بالنواحي الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية... و بيئة الشخص هي مجموعة الظروف الخارجية التي تحيط به و تؤثر في توجيه سلوكه.

و البيئة بهذا المعنى نسبية ليس واحدة بالنسبة لجميع الأشخاص بل تختلف من شخص لآخر حسب مدى اتصاله بالظروف الخارجية و مدى تأثره بها كما تتميز كذلك بكونها متكاملة فهي وحدة لا تتجزأ، فتأثير البيئة يتحقق نتيجة تضافر الظروف الخارجية و تكاتفها، فمقتضيات الدراسة تتطلب دراسة كل عامل بيئي على حدة.

2- العوامل الاقتصادية.

ذكرنا أن الظاهرة الاقتصادية، مثل كل ظاهرة اجتماعية، تتميز بالحركة. وحركتها قد تكون تدريجية بطيئة، و قد تكون فجائية و سريعة، و يتوافر في الصورة الأولى حالة التطور الاقتصادي، بينما تتحقق في الصورة الثانية حالة التقلبات الاقتصادية، و قد يكون لكل من هاتين الحالتين أثر على الظاهرة الإجرامية (علي عبد القادر القهوجي، 2002، ص 112).

أ- علاقة التطور الاقتصادي بالظاهرة الإجرامية:

ففي مجتمع الاقتصاد الزراعي يتميز الإجرام فيه بأنه قليل نسبيا نظرا لطابع الهدوء الذي يسود في هذا المجتمع، و بسبب بساطة و قلة العلاقات بين أفراد.

ويتخذ الإجرام في مجتمع الاقتصاد الزراعي طابع العنف بسبب ظروف الحياة الصعبة و القاسية فيه، فتكثر جرائم القتل و الجرح و الضرب و الحريق العمد و الإلتاف و السرقة، أما في مجتمع الاقتصاد الصناعي فتزداد فيه نسبة الإجرام بسبب كثرة النشاط و الحركة، و التي يترتب عليها تعقد الحياة و تشابك العلاقات بين أفراد. و يأخذ الإجرام في هذا المجتمع طابع الحيلة و الدهاء فتكثر فيه جرائم النصب و خيانة الأمانة و السرقة و التزوير و الرشوة و الغش و التهريب (المرجع السابق ص 113).

و للوهلة الأولى يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى المعيشة بسبب التطور الاقتصادي و بين حجم الظاهرة الإجرامية، و ارتفاع مستوى الدخل الفردي، و هذه النتائج و غيرها

يصاحبها ظهور عدة مشاكل منها عدم التكيف الاجتماعي بين المقيمين في المناطق الصناعية، مما قد يدفع ببعضهم إلى إنتاج السلوك الإجرامي، فتكثر جرائم الاعتداء على الأشخاص و جرائم الشرف، كما يؤدي التبادل التجاري إلى ظهور فئة تسعى إلى الكسب بأي ثمن، فتكثر جرائم إساءة الائتمان (خيانة الأمانة) و التزوير، و الاحتيال (النصب) و المنافسة غير المشروعة و الغش التجاري، والرشوة. كما أن ارتفاع مستوى المعيشة يسهل ارتياد أماكن اللهو و التسلية، مما يزيد من استهلاك المواد المخدرة و المسكرة، و ما ينجم عن ذلك من زيادة الجرائم الجنسية بصفة خاصة. يتضح مما سبق أن التطور الاقتصادي أسفر عن نتائج متعددة، لازمتها ظروف جديدة ساهمت في ارتفاع عدد الجرائم.

ب- أثر الوضع الاقتصادي الثابت على الظاهرة الإجرامية:

فإذا كان دخل الفرد مرتفعاً أو متناسباً مع مستوى الأسعار، فإن إشباع الحاجات الفردية يكون ميسراً و سهلاً، و من ثم تقل جرائم السرقة. إلا أنه من الناحية الأخرى، قد تغرى هذه الظروف بعض الأفراد على زيادة ثرواتهم بالطريق غير المشروع فتكثر بذلك جرائم الاحتيال و إساءة الائتمان و الرشوة. أما إذا كان دخل الفرد منخفضاً أو منعدماً بسبب قلة موارده أو بطالته، فإن هذا الفرد يوصف بأنه فقير أو معوز، و حالة العوز أو الفقر تطلق على الشخص الذي يعجز عن إشباع الحد الأدنى من متطلبات الحياة، فمن يكون فقيراً في بلد، قد ينظر إليه كذلك في بلد آخر، كما أن الفقر في الماضي ليس له ذات المفهوم في الوقت الحاضر في المكان الواحد (علي عبد القادر القهوجي، 2002، ص 118).

3- العوامل الاجتماعية.

أ- الأسرة:

تتضمن العوامل الاجتماعية الوسط الاجتماعي كمحيط بالشخص منذ ميلاده و حتى لحظة ارتكاب الجريمة سواء كان الوسط بشرياً أو سكانياً. فالوسط الاجتماعي يكون مفروضاً حيث لا يكون لإرادة دور في الموافقة عليه أو رفضه، كأسرة الإنسان الذي ولد فيها و السكن أو الحي الذي تقيم فيه تلك الأسرة يعتبران وسطاً مفروضاً لا دخل لإرادة الأبناء في اختياره.

فالأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود و التفاهم بين الوالدين، و بينهما و بين البناء، يخرج منها شخصية سوية لا تنساق وراء النزعات الشريرة، و تقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة. أما الأسرة المفككة أياً كان سبب تفككها (الصراع المشاجرة المستمرة بين الوالدين، أو غياب

أحدهما بسبب الموت أو الطلاق أو العمل بعيدا عن الأسرة، أو عدم التكيف الاجتماعي الناشئ عن التطور الصناعي...الخ) يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل، و عدم استقرار قد يدفع به إلى الإجرام.

ب-المسكن

يتأثر اختيار مسكن الأسرة إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي و الاقتصادي للوالدين.فوجود المسكن في مستواه رفيع، و احتوائه على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة و توافر شروط الإضاءة و التهوية اللازمة، كل هذا له تأثير طيب على الحالة الصحية و النفسية لكل أفراد الأسرة.

و بطبيعة الحال فإن توافر مسكن بهذه الشروط يرتبط بالدخل المرتفع للأسرة، أما حيث يكون الدخل منخفضا، تضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع، و مسكن يتناسب و هذا الدخل المنخفض، و غالبا ما يكون هذا المسكن ضيق المساحة، رديء الإضاءة و التهوية، و يتكدس فيه كل أفراد الأسرة، يضاف إلى ذلك حالة اشتراك أكثر من أسرة في الإقامة في شقة واحدة، أو في غرف متجاورة، و تكون دورات المياه و الحمامات مشتركة بين أفراد هذه الأسر.

و لا شك أن ظروف مثل هذا المسكن يتولد عنها، بالإضافة إلى الاحتكاك و المنازعات مع الجيران، سوء الحالة الصحية و النفسية للقاطنين فيه، وما يصحب ذلك من الاعتقاد على الهرب منه، أو قضاء اغلب الوقت خارجه، و الانخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الانزلاق نحو الجرائم الخلقية أو جرائم العنف بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي. و قد دلت الإحصائيات على أن نسبة مرتفعة من المجرمين كانوا يقطنون في أحياء فقيرة و مكتظة بالسكان(علي

عبد القادر القهوجي، 2002، ص 118)

4- العوامل الثقافية.

الثقافة هي ما يميز الشعوب من أفكار وعادات وتقاليد، وليس من الممكن حصر مضامين الثقافة فهي تتعدد وتتنوع على نحو يتعذر حصره ابتداء من العقيدة الدينية والفلسفات السائدة حتى طريقة الملبس.

تتنوع العوامل الثقافية تنوعا كبيرا، إذا هي تشمل التعليم من خلال كافة المؤسسات والأشكال التي تضطلع بهذا الدور ابتداء من المدرسة، كما تشمل أيضا وسائل الإعلام المختلفة في العصر الحديث، وهي كما ذكرنا الإذاعة والتلفزيون ودور السينما والصحف، بل إنها تضم أيضا في تقدير البعض الدين، ومدى الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة ويتسق هذا التعداد مع ما يطلق عليه البعض تعبير "عناصر البيئة الثقافية" التي تتسع لكل عامل يسهم في تكوين الخبرة الإنسانية العامة، وفي تحديد معنويات المجتمع،

وهذه الخبرة والمعنويات ذات جوانب متعددة، بحيث لا يستطيع حصرها، و أهم عوامل الثقافة في المجتمع الحديث هي التعليم، و التقدم العلمي والدين، ووسائل الإعلام المختلفة. و نبين الآن علاقة كل عامل من العوامل الثلاثة بالظاهرة الإجرامية.

أ- أثر التعليم على حجم الظاهرة الإجرامية:

في معرض بيان العلاقة بين التعليم و حجم الظاهرة الإجرامية، تعددت الأبحاث و تضاربت نتائجها، فهناك دراسات انتهت إلى وجود علاقة عكسية بين التعليم و الظاهرة الإجرامية، فكلما انتشر التعليم انخفضت نسبة الإجرام، و قد عبر " فيكتور هيجو " و " فيري " عن هذا المعنى بالقول "إن فتح مدرسة يعادل غلق سجن" (فوزية عبد الستار، 1982، ص 170).

و هناك دراسات أخرى خلصت إلى عدم وجود أية علاقة بين التعليم و الظاهرة الإجرامية، فانتشار التعليم لم يؤد إلى انخفاض نسبة الإجرام التي ظلت ثابتة لم تتغير، فمن الثابت أن الجهل ليس معناه الشر المطلق و إعدام الأخلاق، كما أن العلم ليس معناه الفضيلة و حسن الخلق و حميد الخصال، فيوجد بين المتعلمين مجرمون، كما بين الجهلاء فضلاء. فالتعليم يهيئ للفرد مركزا مناسباً في المجتمع يكون عاصماً له من سلوك الطريق غير المشروع، و في المقابلة، فإن التعليم قد يساعد على الإجرام، و خاصة إذا صادف لدى الفرد ميولاً أو استعدادات إجرامية.

ب- أثر التعليم على شكل الظاهرة الإجرامية:

فمع انتشار التعليم تغير وجه الجريمة فقلت جرائم العنف و القسوة، و زادت جرائم الذكاء و الحيلة، فالأميون يغلب على إجرامهم العنف فيرتكبون الحريق العمد و القتل، و الضرب والجرح، أما المتعلمون فيغلب على إجرامهم عدم اللجوء إلى القوة العضلية، فيرتكبون جرائم الاحتيال و إساءة الائتمان و السرقة و جرائم الشيك و التزوير و التزيف.

ج- ضعف الوازع الديني و الظاهرة الإجرامية:

يمثل الدين قوام الحياة الإنسانية، فهو الذي يربط الإنسان بخالقه عز وجل وهو القاسم المشترك في أموره الحياتية كلها، فالدين-بمعناه العام-مجموعة من القيم و المبادئ السامية التي تحض على الخير و تنهي عن الشر. و لهذا فإن للدين أثر لا ينكر على الظاهرة الإجرامية و ذلك عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية لمخالفتها لمبادئ الدين الجرائم (فتوح عبد الله الشاذلي، 1991، ص 115)

ثانيا: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة.

منذ أن عرفت ظاهرة الجريمة في المجتمعات البشرية، وهي موضع تأمل ودراسة، وقد بدأ التفكير فيها على مستوى التفسير الميتافيزيقي الغيبي، ذلك التفسير الذي لا يستند على أسس موضوعية ولا يعرف طرق البحث العلمي، حيث نجد أنه يفسر وجودها على أساس تأثير قوى سحرية غيبية، وأرواح شريرة تسيطر على الفرد على نحو ما وتجعله يسلك السلوك الإجرامي.

و تلى ذلك محاولات أولية من الفلاسفة القدماء، نلمس فيها آثار النظرة الغيبية في تفسير الجريمة، وتعتبر نظرة سقراط للجريمة وأسباب السلوك الإجرامي من أقدم هذه النظرات، فنجد أنه تعرض لسبب السلوك المنحرف في حديثه عن الفضيلة والرذيلة وربط بينها وبين الجهل والعلم، فالفرد فينظره يسلك طريق الشر عن جهل لا عن قصد وتعمد، ولكنه لو عرف طريق الفضيلة أو العمل الخيري لاتجه إليه، ومن ثم فإنه يرى أن الجهل هو أساس الرذيلة و أساس السلوك الإجرامي والعلم هو أساس الفضيلة والسلوك السوي.

أما أرسطو فقد تعرض للجريمة فيبحثه لعلم الفراسة ورأى أنهم من الممكن التعرف على الكثير من أخلاق الفرد عن طريق دراسة سماته الجسمية وعلاماته المميزة التي تظهر فيلون الشعر ونوعه ولون البشرة وطول القامة وجفن العين إلى غير ذلك، وأن هذه السمات الجسمية تدلنا على الكثير من أخلاق الفرد ومزاجه و نفسيته. (محمد محمود مصطفى، 2001، ص ص 363-364)

إلا أن هذه النظرة الغيبية في تفسير السلوك الإجرامي، لم تمنع من اهتمام العديد من النظريات العلمية بدراسة و تفسير السلوك الإجرامي لدى الفرد، حيث حاول العلماء على اختلاف تخصصاتهم، وحقول معارفهم في محاولة للإجابة عن تساولين رئيسيين ألا وهما: "لماذا يرتكب هذا الشخص الجريمة ويسلك السلوك المنحرف دون الشخص الآخر؟، وماهي الدوافع والأسباب التي تدفعه نحو ارتكاب الجريمة؟

إن الإجابة عن هاته التساؤلات أبرزت العديد من النظريات في بعض العلوم الإنسانية ولاسيما في علم النفس وعلم الاجتماع لتفسير السلوك الإجرامي، وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات وتنوع العلوم التي قامت بتفسير الظاهرة إلا أنه يمكن حصر تلك النظريات في ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يرى أن السلوك الإجرامي يحدث نتيجة لأسباب ذاتية وعضوية كامنة

في الفرد، وذلك بحدوث خلل عضوي أو نفسي أو عقلي يدفع الفرد نحو ارتكاب الجريمة، بمعنى أن

الجريمة نتاج عوامل داخلية في ذات الإنسان ولا علاقة للعوامل الخارجية والبيئة المحيطة بها وهذا الاتجاه هو ما يسمى بمدرسة العوامل الفردية (الذاتية) ومن أنصارها: المدرسة البيولوجية، المدرسة السيكلوجية. **الاتجاه الثاني:** ويرى أن السلوك الإجرامي يحدث نتيجة لأسباب خارجية وبيئية بحتة: كالتعليم والمستوى الاقتصادي، جماعة الرفاق والمناخ وكل هذه العوامل هي التي تدفع الفرد نحو الجريمة، ولا علاقة للفرد بما يحمله من صفات وسمات وخصائص داخلية، بمعنى أن هذا الاتجاه يحاول ربط تفسير السلوك الإجرامي بالمتغيرات والعوامل الخارجية، وهذا الاتجاه هو ما يسمى بمدرسة العوامل الاجتماعية ومن أنصارها مدرسة العوامل الطبيعية، نظرية التفكك الاجتماعي، مدرسة العوامل الاقتصادية، النظرية اللامعيارية، نظرية الاختلاط التفاضلي، نظرية التقليد.

الاتجاه الثالث: يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الاجرامي ناتج عن التفاعل بين العوامل الذاتية والخارجية، وأن الجريمة ليست نتاج لعامل معين واحد فقط بل هي نتيجة لمجموعة العوامل الخارجية البيئية والعوامل الداخلية الفردية، فالسلوك الإجرامي يظهر نتيجة التفاعل بينهما، والتي تحت ضغطها يأتي سلوك الفرد المنحرف، وهذا الاتجاه هو ما يعرف بالمدرسة التكاملية، ومن أنصارها، فيري وجلولد، دي تيليو، ولتر كلكس

ويمكن تقسيم الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة حسب هاته الاتجاهات الثلاث إلى ما يلي:

1- **الاتجاه الفردي:** تنطوي تحت هذه الفئة عدة نظريات من بينها

1-1 **النظرية الفيزيولوجية (البيولوجية):** نظرية لومبروزو **Lombroso:**

يعتبر لومبروزو - أستاذ الطب الشرعي والعقلي في الجامعات الإيطالية - الرائد في النظريات الفردية وبحكم امتلاك لومبروزو الروح التأملية فقد ساعده ذلك كثيرا في تفسير ما يدور حوله من الظواهر وخصوصاً السلوك الإجرامي لدى الأفراد.

لقد لاحظ لومبروزو من خلال عمله الإضافي في الجيش الإيطالي بأن الجنود المشاكسين ينفردون بخصائص لم تكن متوافرة في الجنود الطيعين، فالمشاكسين اعتادوا وشم أجزاء من أجسامهم بصور فاحشة وكتابات ماجنة، وكان عند تشريح جثث المجرمين منهم يجد عيوباً ملحوظة في تكوينهم الجثثاني خاصة في جماجمهم التي كان بها شذوذ في حجم الجبهة وشكلها الخارجي وكذلك في الأسنان وقد خلص لومبروزو من دراسته لتلك الحالات إلى أن للمجرم صفات تشريحية ونفسية ومظاهر قسوة تشبه التي كانت توجد لدى الإنسان البدائي والحيوانات المتوحشة، تدفعه إلى الجريمة على نحو حتمي بحكم تكوينه البيولوجي والعضوي، فالمجرم هو نوع من البشر يتميز بمظاهر جسمانية شاذة وسمات

نفسية معيبة يرتد بها إلى الأصول الأولى للإنسان في العصور الغابرة.(سامية حسن الساعاتي، 1983، ص ص 92-93)

وقد عدد لومبروزو مظاهر هذا الارتداد أو الرجعة الإجرامية، فذكر منها:

عدم انتظام شكل الجمجمة، ضيق و انحدار الجبهة مع عدم انتظام وتشابه نصفي الوجه، كثافة الحاجبين وشعر الجسم مع نمو اللحية، زيادة في بروز حجم الوجه وعظام الوجنتين، زيادة أو نقص في حجم الأذنين مع بروزهما للخارج بما يشبه أذن القردة، طول زائد في الأطراف مع وجود أصابع زائدة في اليدين أو القدمين، امتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما وشذوذ في تركيب سقف الحلق.(محمد حسن غانم، 2008، ص ص 125-126)

وقد فسر لومبروزو في كتابه الانسان الجانح المنشور عام 1897 أسباب السلوك الإجرامي على أساس الحتمية البيولوجية، كما أنه حصر السبب الأساسي المباشر للفعل الجنائي فيما أسماه بالاندفاع الخلفي (congenital impulsiveness) الذي يولد المجرمون وهو متأصل في تكوينهم وأن هناك عدد من الصفات النفسية والملامح السلوكية الخاصة التي تميز المجرم عن غيره من الأفراد. من تلك الصفات ضعف الإحساس بالألم - الذي كشف عنه كثرة وجود الوشم على أجسام المجرمين - الغرور، انعدام الشعور بالشفقة، سهولة الاستثارة والاندفاع، الكسل واللامبالاة، الشعور بعدم الاستقرار، ضعف الوازع الأخلاقي، عدم الشعور بالذنب.(سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 93)

وقد كان لومبروزو مثال الباحث المثابر علما والمرن فكرا، ذلك أنه لم يقتنع بما انتهى إليه من تنظير، و إنما كان دائب الملاحظة والتسجيل لما يصادفه من حالات ومن الحالات التي شدت انتباهه حالة الجندي ميسديا Misdea الذي كان مريضا بالصرع، فقد حدث في عام 1884 أن طارد هذا الجندي فجأة - بعد عدة سنوات قضاها في الجيش وكان مسلكه منضبطا - ثمانية من رؤسائه وزملائه وقتلهم، ثم سقط فاقد الوعي اثني عشر ساعة لمجرد أن أحدهم سخر من مقاطعة كلابريا التي ينتمي إليها، ولما أفاق من جريمته لم يتذكر شيئا مما حدث، وخلص لومبروزو من ذلك إلى أن هناك صلة بين الإجرام وبين التشنجات العصبية المصاحبة للصرع، التي من شأنها أن تدفع المجرم إلى ارتكاب أفعال تتسم بالعنف ربما دون أن يدري عنها شيئا.(المرجع السابق ص94)

* تصنيف المجرمين عند لومبروزو :

لقد تعرضت أفكار لومبروزو أبان ظهورها لنقد شديد خاصة فيما يتعلق بفكرة الارتداد، وتمسكه بالمجرم بالميلاد أو بالفطرة كنمط إجرامي وحيد بين المجرمين، إذ من الصعب جمع كافة المجرمين تحت

نموذج واحد. وقد دفع هذا النقد لومبروزو إلى أن يطور من نظريته، فقام باستبعاد المجرم بالميلاد وأضاف طوائف أخرى من المجرمين، وانتهى إلى اعتماد تصنيف سداسي للمجرمين يضم الفئات الآتية :

أ- المجرم المجنون: *Criminel aliéne*

وهو الشخص الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير المرض العقلي، فيفقد ملكة التمييز بين الخير والشر، و هو ما يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة وقد أدخل لومبروزو في هذه الطائفة المجرم الهستيري *Criminel hystérique* ومدمن الخمر والمخدرات.

ب- المجرم الصرعي *Criminel épileptique* :

هذا النمط يضم من يرتكب الجريمة تحت تأثير الصرع الوراثي، الذي ينتقل عادة عند الولادة، ويؤدي إلى ضمور في بعض العضلات ويؤثر على الأعصاب ويحد من الوظائف النفسية. وقد تتطور حالة المريض بالصرع فتؤثر على حالته العقلية بسبب استعداده الخاص للاضطرابات العقلية فينقلب إلى مجرم مجنون.

ت- المجرم السيكوباتي (المجنون خلقيا) *Criminel psychopathique*

وهو الشخص الذي ينعدم لديه القدرة على التكيف مع المجتمع، فيبدأ بالتصادم معه في صورة خرق القوانين وارتكاب الجرائم.

ث - المجرم بالعاطفة *Criminel par passion* :

وهو مجرم يتصف بحدة المزاج وبالحساسية المفرطة وسرعة الانفعال وجموح العاطفة، يندفع إلى تيار الجريمة تحت تأثير حب شديد أو حقد أو غيرة أو استقزاز... الخ. و غالبا ما تكون جرائمه من نوع الجرائم السياسية وجرائم الاعتداء على الأشخاص، وسرعان ما يندم عقب ارتكاب جريمته، لذا غالبا ما يسارع إلى تعويض الضرر الناتج عن الجريمة، أو تغيير محل إقامته كي يبتعد عن مكان الجريمة أو الاتصال بالمجني عليه، وقد يقدم على الانتحار عقب جريمته.

د- المجرم المعتاد (بالعادة) *Criminel d'habitude* :

وهو نمط من المجرمين يولد دون أن تتوافر لديه علامات الارتداد أو صفات وخصائص المجرم المجنون أو بالميلاد، إلا أنه يندفع إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير ظروف بيئية واجتماعية معينة، كإدمان الخمر، البطالة، الفقر، أو اختلاطه بمحترفي الإجرام منذ الصغر، فهو مجرم بالاكْتِسَاب وليس بالميلاد، ويغلب أن تكون جرائمه بسيطة من نوع جرائم الاعتداء على الأموال، وكثيرا ما ينجح السجن في تهذيبه وتقويمه ويدفعه إلى الإقلاع عنها

- المجرم بالصدفة Criminel d'occasion :

وهو شخص لا يتوافر فيه الاستعداد الإجرامي وليس لديه صفات المجرم بالميلاد، ولكنه غالبا ما يرتكب الجريمة تحت ضغط عدد من المؤثرات الخارجية الطارئة التي تؤثر في قدرته على ضبط النفس كإدمان الكحوليات، أو الحاجة الملحة، أو حب التقليد وحب الظهور، أو تحت ضغط الإغراء الشديد، وكثيرا ما يرتكب هذا النمط من المجرمين طائفة الجرائم الشكلية المحضة التي يعتبرها القانون كذلك وإن تجرد سلوك الفاعل من الخطورة الإجرامية (المجرم حكما أو أشباه المجرمين عند لومبروزو). و سرعان ما يقلع المجرم من هذه الطائفة عن إجرامه شريطة ألا يتعرض لعقوبة قاسية قد تفسده وتضيق منه مجرما بالعادة، لذا يستحسن إتباع بدائل عقابية تباعد بينهم وبين الاختلاط بالمجرمين المحترفين في المؤسسات العقابية بإرسالهم إلى مستعمرة زراعية أو صناعية. (محمد شفيق، د س، ص ص 44-46)

نقد نظرية لومبروزو:

لقد تعرضت نظرية لومبروزو إلى الكثير من الانتقادات القاتلة وتلك التي اضطرتته في النهاية إلى إجراء تعديل عليها فأدخل تأثير العامل العصبي في تفسير السلوك الإجرامي.

ومن الانتقادات التي وجهت لنظرية لومبروزو نذكر:

* من حيث أسلوب البحث:

أسرفت في تمييز المجرمين بصفات جسدية ونفسية معينة نتيجة اقتصار لومبروزو على دراسة وتشريح جثث المجرمين دون سواهم، حيث ركز و جهوده على حالات لم يكن أصحابها من الكثرة بحيث يمكن استخلاص قانون عام يمكن تطبيقه على جميع الحالات الإجرامية، وهذا من الأخطاء الفظيعة التي وقع فيها لومبروزو في صياغة نظريته.

* من حيث نطاق البحث:

- تركيزه على الجانب العضوي والمبالغة فيه كعامل للسلوك الإجرامي، وإهماله بل إنكاره تأثير العوامل الأخرى - بيئية، واجتماعية، وغيرها - في سلوك المجرم.

- اعتبار بعض المظاهر التي يحدثها أي إنسان فضلا عن الإنسان المجرم علامة على كون محدثها مجرما، وذلك من قبيل إحداث الوشم وتحمل الألم لأجله، فهذا دليل - حسب قول لومبروزو - على عدم الإحساس بالألم، وبالتالي فإن عدم الإحساس بالألم من صفات المجرمين، وكذلك مسألة استخدام اليد اليسرى كعلامة على السلوك الإجرامي.

* من حيث صحتها إلى حد بعيد: فتشبيه المجرم بالإنسان البدائي هو تشبيه في غير موضعه، إذ لم يثبت علمياً قيام لومبروزو بدراسة تاريخ الجنس البشري حتى يستطيع تكوين فكرة صحيحة عن الإنسان البدائي الذي تملكته السرعة في تشبيه المجرم الحديث به.

- كما أن فكرة المجرم بالميلاد بدورها فكرة غير صائبة على الإطلاق لأن الشخص لا يكون مجرماً إلا بارتكابه سلوكاً يؤثمه الشارع الوضعي عليه، لا بواقع ميلاده كإنسان مشوه الجسم أو مختل النفس، وهذا ما يجعل المجرم مسيراً وغير مسؤول جنائياً (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص ص

196-197)

لكن ومع الانتقادات الكثيرة التي وجهت لنظرية لومبروزو فسوف يظل لومبروزو "المؤسس الأول لعلم الأنثروبولوجيا الجنائية أو الإنسان المجرم كعلم مستقل تجاه العلوم الاجتماعية... أما نظريته البيولوجية في عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية فيكفيها أنها الدراسة الأولى التي استخدمت المنهج العلمي في تفسير الظاهرة الإجرامية"

1-2-1 نظرية المدرسة النفسية

تحتل التفسيرات النفسية للسلوك الإنساني مكانة مميزة في العلوم الاجتماعية وبالذات في علم الجريمة، وتشترك النظريات النفسية في مجموعة من الافتراضات وهي كما يلي :

- 1- يعتبر الفرد وحدة التحليل الأولية.
- 2- تعتبر الشخصية الجزء الرئيسي للدافعية في الشخص فالشخصية هي موطن النزاعات والدوافع.
- 3- الجريمة هي نتيجة لسلوك شرطي غير مناسبة في الشخصية.
- 4- العمليات العقلية غير الطبيعية نتيجة لأسباب متعددة غالباً ما تحدث في الطفولة المبكرة وتشمل أي من الأسباب التالية : العقل المريض والتعلم غير المناسب أو الاشراف غير المناسب.

1-2-1 نظرية مدرسة التحليل النفسي

يبدأ العالم سيجموند فرويد بتحليل المراحل التي يمر بها الجهاز النفسي، وهي تنقسم عنده إلى ثلاث مراحل : النفس والذات والعاقلة والضمير .

المرتبة الأولى: النفس ذات الشهوة (الذات الدنيا) ويرمز لها بالرمز (ID) والذي يعني (الهو) وتحوي هذه المرتبة من النفس الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة، ويتركز اهتمام هذه المرتبة من النفس على الانسياق وراء الشهوات، وإرضاء الغرائز بأية طريقة ممكنة بغض النظر عن اعتبارات المثل والقيم والمبادئ النبيلة.

المرتبة الثانية: الذات الشعورية أو الحسية (الذات العاقلة) ويرمز لها بالرمز (ego) وتعني (الأنا) وتتمثل وظيفتها في السعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة من جهة، وبين متطلبات البيئة الخارجية من المثل العليا، والقيم، والأخلاق، والعادات والتقاليد، إذن فهي بمثابة الكابح بالنسبة إلى المرتبة الأولى، لحملها على التعبير عن نزعاتها بالشكل الذي ينسجم مع مقتضيات البيئة، ولا يتعارض مع ما يسود المجتمع من قيم ومبادئ وأعراف (عدلي السمرى، 1996، ص 78)

المرتبة الثالثة: فيشتمل على الجانب المثالي للنفس البشرية حيث تتوافر المبادئ السامية المستقاة من تعاليم الدين والأخلاق والقانون، والتي تراقب تحركات العقل نحو إشباع نزعات النفس مراقبة تصعد صاحبها إلى مرتبة الإشباع المشروع لكل رغباته وهي التي أطلق عليها فرويد تعبير **الأنا العليا (الضمير)** ويرمز لها بالرمز (super - ego)

حيث يرجع فرويد تفسير السلوك الإنساني عامة و السلوك الإجرامي خاصة إلى أن هناك صراعا عقليا يدور بين عوامل الإبداع المتمثلة في النزعات الغريزية للإنسان، خاصة الغريزة الجنسية **Libido**، وعوامل الهدم، المتمثلة في معاقبة المجتمع كل من يخرج على قيمه الأدبية والخلقي، بمعنى آخر أن هناك صراع بين الذات الدنيا بما تمثله من غرائز ونزعات وميول فطرية، والذات المثالية **"الأنا العليا"** أو الضمير بما يمثلها من قيم مكتسبة ومبادئ سائدة في المجتمع، فلصراع الذات الشعورية **"الأنا"** دور يتمثل في محاولة التوفيق بين الرغبات الصادرة عن شهوات الذات الدنيا وبين أوامر الذات المثالية وقيم المجتمع.

فإذا استطاعت الذات الشعورية **"الأنا"** التوفيق بين رغبات النفس الدنيا وبين قيم الضمير الدينية والخلقية جاء سلوك الإنسان متكيفا ومنسجما مع ما تتطلبه الحياة الاجتماعية، وإن أخفقت في إقامة الانسجام بينهما، فإن الأمر يأخذ أحد مسارين : إما أن يسعى الإنسان إلى كبت رغباته وميوله وغرائزه في منطقة اللاشعور وعدم التعبير عنها إلا من خلال قنوات غير مباشرة كالأحلام مثلا، أو من خلال التسامي بالرغبات والشهوات والميول الفطرية، والإعلاء منها وتصعيدها بحيث تتحول إلى أنماط سلوكية مقبولة، فالفرد الذي لا يستطيع إشباع رغبته الجنسية بالزواج يمكن أن يفرغ طاقته العضلية في ممارسة الرياضة.

إن الإنسان بطبعة عدواني Agressif، لكن عدم ظهور هذا الطبع يرجع إلى التدريب الذاتي والاجتماعي منذ الطفولة على التحكم في نزواتنا ورغباتنا وكبتها وعدم الكشف عنها إلا في قالب الذي

يرتضيه المجتمع، وهذا أمر يتشكل منذ الطفولة إذ يتعود الطفل بالتدريج على أن البعض من طلباته هي التي يمكن إجابتها، وأنه يجب أن يتقبل إرجاء إشباع الجزء الباقي من الرغبات لوجود قيود مختلفة تحيط بها.

فإذا ما حدث خلل في عملية التدريب على الكبت، أي أخفقت الذات الشعورية "الأنا" عن التوفيق بين نزعات الذات الدنيا وأوامر الضمير أو الذات المثالية وإخماد تلك النزعات في اللاشعور، فإن الشخص قد يسلك سلوكا إجراميا من أجل التعبير عن ميوله الغريزية ورغباته الفطرية، أو على الأقل يصبح فردا عصابيا كإحساسه غير المبرر بالخوف أو بالاضطهاد أو قد يصبح مهوسا، فهنا تكون الذات المثالية "الأنا العليا" إما منعدمة الوجود وإما ضعيفة عاجزة عن ممارسة وظيفتها في السمو بالنزعات والميول الفطرية والحرص على إشباع تلك الأخيرة بشكل مشروع يتفق وقيم المجتمع الدينية والخلقية وقواعده القانونية، وكلا الأمرين هو تعبير عن انفلات الذات الدنيا من كل رقابة أو قيد والانطلاق برغباتها ونزواتها من منطقة اللاشعور إلى العالم المحسوس في صورة السلوك الإجرامي.

ولقد كشف فرويد عن وجود مناطق اختلال متعددة في النفس، تفرز كل واحدة منها نمط مستقل من أنماط الشخصية الإنسانية، وهكذا ظهرت لنا نماذج مرضية منها الشخصية القلقة، والمكتئبة، وهوائية المزاج، والخيالية، والمتشككة، والمصابة ببرود عاطفي، وضعيفة الإرادة، والمتخوفة... الخ. (مأمون سلامة، 1975، ص193)

كما يرى فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة للنفس الإنسانية، فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية (النفس ذات الشهوة)، فإن السلوك يكون منحرفا، وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة، أما إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة، وتحكم الضمير والعقل (الأنا العليا) كان السلوك قويا وكانت شخصية صاحبه ناضجة.

ويعتقد سيجموند فرويد بغريزتين أساسيتين توجهان الفرد وتمدانه بالطاقة الحيوية هما غريزة الموت "THANATOS" التي تعبر عن مظاهر الإيذاء، العدوان، والتدمير. وتأخذ طابع مشاعر الإثم وإدانة الذات والقسوة عليها، والتشدد معها، وغريزة الحياة "EROS" التي منبعها الطاقة الجنسية وتهدف إلى حماية النفس والمحافظة على الحياة. (مصباح عامر، 2003، ص267) كما اعتبر فرويد أن النزوات الكامنة في اللاوعي هي أهم قوة محركة للسلوك الإنساني وهي تخضع لسلطة الأنا الأعلى الذي يفحص مطابقتها مع قوانين الجماعة (إسحاق إبراهيم منصور، 1991، ص 03)

فعند إحساس الفرد بخطر الموت وبأن حياته مهددة يختل لديه توازنه النفسي -الجسدي- الاجتماعي ويتلاشى التزامه بمبادئ المجتمع وتقاليده المتعارضة مع نزواته التي يريد إشباعها قبل أن يدهمه الموت فيسوخ لنفسه ما يحلو لها من أعمال الرذيلة والإدمان والفجور فتتمو تاليا مشاعر الانتقام وفعل الجريمة. (جليل وديع شكور، 1970، ص46)

وينتقل فرويد بعد ذلك إلى تفسير السلوك الإجرامي بأحد الأمرين، إما إخفاق الذات في تطويع وتهذيب النفس أي عجزه عن تحقيق التكيف بين الميول الغريزية والنزعات الفطرية من ناحية والقيم والمبادئ السائدة في المجتمع من ناحية أخرى، وإما انعدام وجود الضمير أو عجزه عن ممارسة وظيفته في النمو بالنزعات والميول الفطرية المتقدمة إلى مرحلة الإشباع الهادئ والمشروع الذي يفصح عن الاحترام الكامل لقواعد الدين والقانون، وفي كلتا الحالتين تنطلق النزعات الغريزية أي من مرحلة اللاشعور لتحقيق إشباع جزئيا أو كليا إلى مرحلة الشعور. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص198)

وقد استنتج فرويد من خبرته في علاج المرضى العصبيين، وجود مستويين من النشاط العقلي، أحدهما شعوري والآخر لاشعوري، أما الشعوري من النشاط العقلي فهو معرفة النفس ما تخبره في أية لحظة وربطه بواسطة عملية عقلية خاطفة، بما سبق لها أن خبرته واحتفظت به في الذاكرة، وهذا ما يميز حياة الفرد الشعورية (العقل الظاهر)، التي يمكن تصورها على أنها مجموعة الإجراءات العقلية التي يحس بها وقت حدوثها ويدرك ماهيتها وكيفيةها وقد يعرف سببها، كحالات التفكير والتصور والفهم، وانفعالات السرور والغضب واللذة والألم، والإحساس بالرغبة والصد والحرمان، وب عاطفتي الحب والكره، أما المستوى اللاشعوري من النشاط العقلي فخفي لا يفتن إلى وجوده عادة، وإن كان يشغله ويؤثر فيه تأثيرا يظهر في ألوان من السلوك والمظاهر، يستعصي فهمها على حقيقتها دون الاستعانة بعملية نفسية جد تخصصية: هي التحليل النفسي، فالنسيان، والتذكر التلقائي، هفوات اللسان وزلات القلم، الأحلام والأعراض النفسية والعناد والعدوان والإجرام، من وجهة التحليل النفسي تدل على وجود خبرات في حياة الأفراد اللاشعورية، أو في جانب من الذهن يسمى اصطلاحا العقل الباطن، الذي لا يكف عن النشاط لا في اليقظة ولا في النوم، بل يتيح الفرص باستمرار لمغاولة الضمير، الرقيب الكابت لكل الأفكار والمشاعر والرغبات والنزعات، لأن ظهورها في الحياة الشعورية يؤدي إلى صراعات مؤلمة. (سامية حسن الساعاتي، 1983 ص 102)

فبولاك في تفسيره للجريمة والعنف لدى المرأة وارتكابها لجرائم العنف متأثرا بالتحليل الفرويدي أبرز دور الطمث الشهري والحمل وسن اليأس مبرزا ما تحدثه هذه من اضطرابات سيكولوجية تخل بالتوازن

وتضعف مقاومة المرأة الداخلية والقوى الضابطة لسلوكها، ومن ذلك رأى أن المرأة حينما ترتكب الجريمة أثناء الطمث فهو نوع من الفعل الانتقامي تقوم به النساء بسبب المكانة الدنيا اللاتي يجبرن على احتلالها بينما يرتبط سن اليأس بفقدان الأنوثة فتعرضها للإحباط وسرعة التهيج والانفعال والقابلية للاستثناء (عبدالله عبد الغني غانم، 2004، ص 93)

وتميل مدرسة التحليل النفسي أو النظرية التحليلية في تفسير الجريمة إلى القول بوقوعها نتيجة للأسباب الثلاث الآتية:

1- العجز عن التحكم في الدافع الإجرامي (الذات الدنيا) بسبب وجود ضعف أو عجز في الذات الوسطى أو العليا ووقوفهم دون النمو المطلوب و يقال أن المجرم لديه قدرة قليلة للكبت *repressing* حيث أن فرويد يرى أنه لقوة الكبت هذه ابلغ الأثر في سلوك الإنسان، يفوق في قوته وتأثيره قوة وتأثير الشعور على الإنسان، فهي تحوي ذكريات الطفولة، والحوادث النفسية المكبوتة، فإذا كانت تربية الإنسان حيث كان طفلاً قائمة على أسس متوازنة توفق بين الرغبات والميول وبين أصول التربية النفسية السليمة، فإن من شأن ذلك تصعيد الرغبات المكبوتة تصعيداً متسامياً صحيحاً، وإلا أصبح الكبت مرضياً، وكان الفرد معرضاً في مستقبل حياته للأمراض العصبية، والاضطرابات النفسية والتي قد تؤدي إلى نشأة العقد النفسية.

2- قد ينتج لتكوين الخلق المضاد للمجتمع من حدوث اضطراب في نمو الذات الوسطى، ويحدث هذا أثناء السنوات الثلاث من الحياة.

3- قد يؤدي النمو الزائد عن الحد في الذات العليا إلى تكوين ما يسمى بالمجرم العصبي، ذلك لأن الضمير الحاد جداً لا يوفر أي إشباع لمطالب الذات الدنيا، ومنه مؤدى هذه النظرية أن المبالغة في إهمال تكوين ذات الإنسان أو التشدد الزائد في تكوين الذات العليا قد يؤدي إلى حدوث الجريمة.

فالمدرسة الفرويدية وكذلك الفرويدية الجديدة وغيرها من النزعات التحليلية تعزو النزعة الإجرامية لنوع من الصراع الداخلي أو الصراعات الداخلية والمشكلات الانفعالية والدوافع اللاشعورية بعدم الإجابة وكذلك عدم المواجهة ومشاعر النقص والدونية، ولذلك يعتبرون السلوك الإجرامي عرض ناتج عن مشاكل انفعالية. (عبد الرحمن محمد العيسوي، 2004، ص ص 81-82)

ومن أنصار الاتجاه القائل بأن الإجرام نتيجة الصراع النفسي والاضطرابات العاطفية الدكتور "كيت فريد لاندر" *Kate Friedlander* ذات الخبرة الطويلة في التحليل النفسي للصغار حيث لا تعتقد

فحسب بأن الاضطرابات النفسية أساس الإجرام بين الأحداث، بل تؤمن بإمكان علاجهم بالتحليل النفسي. (سامية حسن الساعاتي، 1983ص104)

تعتبر الدوافع الكامنة في اللاشعور من أهم القوى المحركة للصراع بين جنبات النفس، ويذكر فرويد العديد من هذه الدوافع كعقدة النقص، عقدة الذنب، عقدة الأوديب، عقدة إكثرا وعقدة التقمص .

فعقدة أوديب التي تفسر الإجرام في شكلين من أخطر أشكاله:

زنا المحارم : وهو تعدي جنسي غير قانوني يرتكبه ولي أو بديله على طفله، ومن وجهة النظر الأنثروبولوجية كل المجتمعات تحرم حالات زواج الأقارب و يعد **كلود ليفي ستروس** من أهم العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة و توصل إلى أن كل المجتمعات المعروفة تتوفر على قاعدة سارية تحرم على الرجل اتخاذ بعض النساء كأزواج.

قتل الولي: حيث يفسر بعض أنواع الأخرى من الإجرام أين يقتل الطفل أباه و قد يكون القتل رمزياً فالشعور بالذنب و عقدة أوديب حسب فرويد من أهم الدوافع نحو ارتكاب الجريمة و الإحساس يسبقها و ليس كما يعتقد أنه يتبعها، فحسبه الشاعر بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام و هذا ما يعرف بالعقاب الذاتي. (مزوز بركو، مقالة منشورة، ص 3)

فوفقاً للنظرية التحليلية فإن عقدة أوديب تؤدي إلى النزعة الإجرامية ما لم تحل حلاً ناجحاً، حيث يرى بعض علماء المدرسة التحليلية أن عقدة أوديب تمثل المحتوى الرئيسي اللاشعوري والسيكولوجي في الأعراض العصابية أي المرضية ولقد تبين لهم أن الأمور التي يكتبها الشخص الراشد ترتبط عاطفياً مع الموقف الأوديبي الخاص بالطفولة المبكرة. (عبد الرحمن محمد العيسوي، 2004، ص 86)

1-2-2 اتجاه الإحساس بالنقص لآدلر : يرى **آدلر Adler** أن القوة الدافعة في الإنسان هي الرغبة في القوة، وهي نوع من التعويض عن مشاعر النقص التي تبدأ من الطفولة عندما يرى الطفل أنه أضعف من الكبار المحيطين به جسمياً وعقلياً، ويدفع به هذا الشعور إلى الكفاح من أجل التفوق والسمو، وما ارتكاب الجريمة إلا محاولة سيئة من الإنسان لتحرير النفس من الشعور بالنقص (**يوسف جمعة سيد، 2001، ص 55**)

والخلاصة أن السلوك الإجرامي عند فرويد إنما يفسر على أساس الصراع القائم في النفس الشعورية إما بسبب غلبة الذات الدنيا على الذات العليا، وإما بسبب عقدة من العقد الكامنة في اللاشعور، فينجم من ذلك كله انطلاق الدوافع والنزعات والميول الكامنة منذ الطفولة بغير قيود

ويحدث الاضطراب النفسي الذي يؤدي إلى خلل عصابي أو سلوك إجرامي. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص200)

أما بندورا BANDURA فيرى أن معتقدات الشخص وطريقة تفكيره تؤثر كثيرا على تصرفاته وأفعاله، فكلما " كانت للشخص معتقدات سلبية عن نفسه فكثيرا ما تكون سلوكاته سلبية، والعكس إذا كانت لديه معتقدات ايجابية، حيث يؤدي ذلك إلى القيام بسلوكات فعالة وإيجابية"

(Bandura Albert ; traduit par : rondal ; 1976 ; p 245)

فالشعور بالاغتراب والانعزال عن الآخرين غالبا ما يتضمن مجموعة من الصراعات الداخلية في ذات الفرد لأنه لا يدرك ما يريد ويحكم على نفسه بالسلبية وينطوي وينعزل عن الآخرين، فمثل هذا الشعور والصراع الداخلي هو الذي يؤدي إلى تكوين مشاعر العدوانية، ومنه إمكانية إقبال هذا الشخص على السلوكات الانحرافية و الجانحة.

نقد نظرية التحليل النفسي

لا شك في أن هذه النظرية قد نبهت على التركيز على الجانب النفسي، وركزت الأضواء عليه بما ينطوي على إضافة علمية غير مسبوقة في مجال الدراسة الإجرامية، بعد أن كان البحث قاصرا بصفة رئيسية على الجانب العضوي فقط، فلا يمكن لأحد أن ينكر فضل مذهب التحليل النفسي في إبرازه أهمية الجانب اللاشعوري في بناء الشخصية الإجرامية، فهذه المنطقة تختزن فيها كل الدوافع الإجرامية، الأمر الذي كان له أثره في الكشف عن أسباب الكثير من الجرائم، كما كان له أثره في علاج بعض طوائف المجرمين من المرضى النفسانيين والعقليين.

- لكن على الرغم من التطور الكبير الذي أحرزته البحوث النفسية في هذا المجال إلا أن تفسيراتها للجريمة ظل تفسيراً جزئياً غير متكامل، فما يعاب على تلك النظرية سقوطها في الخطأ المنهجي، حيث أن جميع المتغيرات والمفاهيم التي قالت بها يصعب دراستها علمياً والتحقق من فروضها بطريق الملاحظة أو التجربة، فكيف يمكن قياس مفاهيم الأنا والأنا العليا واللاشعور.

- أضف إلى ذلك كون علماء النفس كثيرا ما يعتمدون عند تفسيرهم للظواهر إلى الاتكال على مرضاهم وتعميم نتائج هؤلاء المرضى على الأسوياء، ففي ربطهم الأعراض المرضية بالسلوك الإجرامي وجهت لهم انتقادات حادة مؤداها عدم وجود صلة حتمية بين الخلل النفسي و الجريمة، فكثيرا ما يكون الشخص مريضا نفسيا ؛ لكنه لا يرتكب أي فعل إجرامي، إضافة إلى كون ما أتت به مدرسة التحليل النفسي غير مبني على العلمية، حيث وقعت هذه النظرية في خطأ التركيز على العامل الواحد في تفسير

ظاهرة السلوك الإجرامي، كما أن النظرية التحليلية النفسية قد أعلنت من قيمة الغريزة الجنسية خاصة ما يتصل بفترات الطفولة الأولى وأثرها في السلوك الإنساني عامة والإجرامي خاصة.

كما أنه ليس صحيحاً أن الوقوع في الجريمة يكون دائماً تبعاً للصراع الذي يتم في الجانب اللاشعوري من النفس البشرية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: أنه ليس صحيحاً أن ضعف الضمير أو الأنا العليا يقود دائماً إلى طريق الجريمة فمن الناس من يضعف صوت الضمير لديهم ومع ذلك لا يقدمون على الإجرام، كما أن انعدام أو ضعف الضمير لا يصلح تفسيراً للجرائم العاطفية التي كثيراً ما يحتل فاعلها مكانة عليا. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص ص 200-201)

ما يمكن قوله بعد استعراضنا للاتجاه النفسي في تفسير السلوك الانحرافي، هو تجاهله للعامل الاجتماعي- الحضاري، في تشكيل السلوك البشري وتكوين شخصية الإنسان، ذلك أن معظم السلوكات الإنسانية تتشكل خلال مراحل التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد في حياته، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، وهذا ما يفسر وجود أنماط سلوكية مقبولة اجتماعياً في بعض المجتمعات في حين تكون نفس هذه السلوكات مرفوضة ومحرمة لدى البعض الآخر، فيعاب على تلك النظرية أيضاً إغفالها دور العوامل الاجتماعية والظروف البيئية في الدفع نحو الإجرام، فمهما بلغت قوة الخلل النفسي فإنه من المتعذر التسليم باعتباره وحده المخلق للسلوك الإجرامي.

1-2-2 النظرية السلوكية : المدرسة السلوكية كمدرسة وضعية رفضت التفسيرات اللاعلمية والتي لا يمكن قياسها والتثبت من صحتها، فاقترحت أن الشخصية الإنسانية والسلوك الإنساني بشكل عام سلوك متعلم من خلال عمليات التفاعل مع الآخرين، معتمدة على دراسات العالم الروسي بافلوف، لكنها اعتمدت بشكل أساسي على أبحاث واطسون Watson والعالم سكينر Skinner، حيث يعتقد هذا الأخير أن الشخص يتعلم من خلال ملاحظة رد فعل الآخرين على سلوكه، فالسلوك عادة ما ينشأ أو يقع تحت تأثير مثير أو تغير في البيئة، وإذا كان رد الفعل إيجابياً ومعزراً فإن هذا السلوك سيستمر ويتم تعلمه، أما إذا تم عقاب هذا السلوك فإنه لن يتكرر أو يتم تعلمه وبالتالي سوف ينتهي. (عايد عواد الوريكات، 2004، ص ص 123-124)

كما يذهب سكينر إلى القول أن السلوك التلقائي لا يشترط فيه وجود المثير إذ أنهم الممكن أن تتم الاستجابة دون وجود المثيرات، وفي هذه الحالة تقاس قوة الاستجابات التلقائية بدرجة الاستجابة نفسها لا بقوة المثيرات، كما أن الكائن الحي يميل إلى تكرار نفس العمل الذي قام به وقت التعزيز أو التدعيم، حيث

يرى سكينر أن أهمية التعزيز في السلوك التلقائي إنما تتوقف على ارتباطه بالاستجابة لا بالمشير، فالرابطة التي يؤكد سكينر هي الرابطة بين الاستجابة و الإثابة لعدم وجود المشير.

ويقسم سكينر التدعيم أو التعزيز إلى نوعين تبعا لأثر كل منهما :**التدعيم الإيجابي، و التدعيم السلبي**، حيث يمكن تحديد دور التدعيم أو التعزيز في التخفيف من حدة التوتر التي تكون ناتجة عن الحرمان، كما يرى سكينر أن العقاب لا يعمل كمعزز سلبي، فهو قد يخفض من معدل الاستجابة، ولكن هذا أثر مؤقت سرعان ما يزول ويعود معدل الاستجابة إلى حالته الأولى، أي أن العقاب ليس له أهمية تذكر على المجموع الكلي للاستجابات اللازمة لحدوث الانطفاء، ويؤكد سكينر أن العقاب لا يعادل أثر الثواب، حيث أن العقاب لا يؤثر في عملية اكتساب العادة . (عدلي السمري، 1996، ص ص 265-266)

1-2-3 النظرية المعرفية : يرى العالم **فلين والترز وتوماس وايت** أن علم الجريمة قد أهمل الجانب أو البعد الإدراكي والمعرفي في الشخص، فهما يريان أن الجريمة والانحراف ينتجان عن التفكير غير العقلاني وليس للعوامل الاجتماعية والاقتصادية دور مهم سوى الحد من الخيارات الفردية المتاحة، وقد ضربا مثالين على ذلك فالمجرمون الذين يتخذون من الجريمة مهنة يتميزون بعدم الحس بالمسؤولية والانغماس الذاتي والسعي وراء السلوكات المنحرفة بينما يتميز المجرمون الذين يتخذون من الجريمة أسلوبا حياتيا بتشابه سلوكهم مع سلوكات المراهقين وبالتالي ليس لديهم الحس بالمسؤولية والضبط الذاتي، ووجدوا أن العمليات الإدراكية لهؤلاء الأشخاص بغض النظر عن البيئة أو التكوين، ولقد وجد العالمان أن هناك ثماني صفات إدراكية بدائية للمجرمين الذين يتخذون من الجريمة أسلوبا حياتيا ونمطا معاشا، فهؤلاء الأشخاص ومنذ نعومة أظفارهم يتميزون بسوء الإدارة فتكثر لديهم المشاكل ولأنهم أقرب إلى المراهقين في سلوكياتهم فسوف يسعون وراء الملذات والمنافع ذات الأمد القصير بدلا من القدرة على تأجيل تلك المنافع والملذات لتحقيق أهداف ذات أمد أبعد ونتيجة لذلك نجدهم يدمرون حياتهم المستقبلية نتيجة لارتكابهم الجرائم و السلوكات المنحرفة. (عايدعواد الوريكات، 2004، ص ص 116-117)

فتبعا لهذه النظرية، السلوك الإجرامي ينتج من خلال الطريقة التي ينظم بها الأفراد أفكارهم حول الأخلاق والقوانين.

ففي سنة 1958 صاغ لورانس كوهلبرغ Lawrence Kohlberg (متخصص في علم النفس النمو) نظرية تركز على تطور التفكير الأخلاقي، حيث افترض أن هناك ثلاث مستويات من التفكير الأخلاقي ويتألف كل منها من مستويين.

المستوى الأول: مستوى ما قبل التقاليد (العرف) The Pre-Conventional Level

فخلال مرحلة الطفولة المتوسطة الأطفال يكونون في المستوى الأول للتطور الفكري، وفي هذا المستوى ترتبط فيه أحكام الفرد الأخلاقية بالالتزام بالقواعد الاجتماعية المحددة لما هو مقبول أو مرفوض، و ذلك من خلال القوة الخارجية التي تفرضها هذه القواعد و النتائج المادية السارة أو غير السارة، حيث يستند على الطاعة وتجنب العقوبة.

المستوى الثاني : المستوى العرفي أو التقليدي Conventional Level

يستمر حتى نهاية الطفولة المتوسطة، حيث يستند المنطق الأخلاقي للأفراد في هذا المستوى على توقعات أسرهم والآخرين لأفعالهم، وقد وجد كوهلبرغ، أن الانتقال إلى المستوى الثالث والذي سماه مستوى ما بعد التقاليد للنمو الأخلاقي والذي عادة ما يحدث خلال البلوغ المبكر، ففي هذا المستوى يكون الأفراد قادرين على تجاوز الأعراف الاجتماعية وقد يصبحون أفرادا جانحين.

2-الاتجاه الاجتماعي

على الطرف النقيض من الاتجاه الفردي يقف الاتجاه الاجتماعي على تفسير الجريمة بعوامل اجتماعية بحتة، فالجريمة في نظر أنصار هذا الاتجاه مخلوق اجتماعي ساهمت في تكوينه عوامل ثقافية واقتصادية ودينية وأسرية وغيرها، وقد نشأ هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية على أيدي علماء الاجتماع، وهذا الاتجاه يقوم على اعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية معينة، ولذلك فإن هذه التفسيرات الاجتماعية هي تحديد هذه الأبعاد وتشخيص تلك العوامل المختلفة التي تشكل تلك الأرضية أو الخلفية لتكوين السلوك الإجرامي.

2-1 نظرية العوامل الطبيعية

مما لا شك فيه أن سلوك الإنسان بوجه عام يتأثر بفعل الظواهر الطبيعية، والجريمة ليست إلا صورة من صور السلوك الإنساني، ولهذا فإن العلاقة وثيقة بين قوى الطبيعة والسلوك الإجرامي، إلى حد أن ذهب البعض إلى القول بأنه على المدى الطويل تصبح البيئة الطبيعية هي العامل الوحيد في تحديد سلوك الإنسان لأنها تتحكم في النمو والتطور العضوي للإنسان الذي يترتب عليه تقسيم البشر إلى أجناس مختلفة، كما أنها تحدد التطور الثقافي والحضاري الذي تتميز به المجتمعات الإنسانية.

وتأثير البيئة الطبيعية على الإنسان قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر، فنجد أن المناخ وحالة الطقس واختلاف الفصول له أثر على النفس والأعصاب وبالتالي على السلوك الإنساني عموماً وعلى السلوك الإجرامي تبعاً. (إسحاق إبراهيم منصور، 1991، ص 64)

أولاً: العلاقة بين المناخ والجريمة:

أكدت الإحصائيات أنه توجد علاقة بين حرارة الجو أو برودته وبين الجرائم المرتكبة من حيث الكم والنوع وذلك من خلال ما أثبتته الإحصاءات الفرنسية أن جرائم الأشخاص تزيد في الجنوب عنها في الشمال بينما جرائم الأموال يزيد عددها في الشمال بالنسبة للجنوب وعلى هذا الأساس انشأ العالم الفرنسي **Guerry** ما اسماءه بالقانون الحراري للظاهرة الإجرامية (فوزية عبد الستار، 1985، ص 165)، وكذلك أشار **منتسكيو** في مؤلفه روح القوانين أن عدد الجرائم يزداد بالتدرج كلما اقتربنا من خط الاستواء كما يتزايد حالات السكر كلما اقتربنا من القطبين (عبد الرحمن أبوتوتة، 1998، ص 227) وقد تأكدت الإحصاءات التي قام بها العالم **Guerry** من خلال الإحصاءات المختلفة التي أجريت في دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وحتى في مصر، حيث تشير الإحصاءات أن فصل الصيف يغلب فيه وقوع جرائم الاعتداء على الأشخاص كالقتل العمد والضرب والجرح المفضي إلى الوفاة في حين ينقص ارتكاب هذه الجرائم في فصل الشتاء كما أكدت الإحصاءات أن جرائم الاعتداء على العرض يكثر وقوعها في فصل الربيع ويتناقص في فصل الشتاء (سليمان عبد المنعم سليمان، 2001، ص 389)

إن أنصار هذا الاتجاه يرون أن المناخ يؤثر تأثير مباشر في الظاهرة الإجرامية ولا يقتصر هذا التأثير على درجة الحرارة فقط بل يمتد إلى الرياح والأمطار والرطوبة و فيما يتعلق بتفسير علاقة درجة الحرارة بالظاهرة الإجرامية فإنهم يرون أن درجة الحرارة تزيد من حيوية الإنسان مما يؤدي به أن يكون أكثر قابلية للإثارة والاندفاع وكذلك فإن الحر يلهب العواطف ويوقظ الغريزة الجنسية مما يؤدي به إلى الاندفاع نحو الجريمة فعندها يريد الفرد إشباع هذه الغرائز بطرق غير مشروعة وبهذا تزيد جرائم الاعتداء على الأشخاص كجرائم الاعتداء على العرض (فتوح عبدالله الشاذلي، 2007، ص 195)

أما نتيجة انخفاض درجة الحرارة فإنها تؤدي إلى الجرائم ضد الممتلكات (مكي دردوس، 2006،

ص 137)

أما فيما يتعلق بتأثير الضوء يرى أنصار هذه النظرية أن الظلام من العوامل التي تسهل ارتكاب بعض الجرائم وبصفة خاصة جرائم السرقة بحيث أن فترة الظلام أطول في أيام الشتاء منها في أيام الصيف

ولهذا فإنه تزيد ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال في الشتاء أكثر من الصيف (فوزية عبد الستار، 1985، ص 195)

إلا أنه في جرائم السرقة الأخرى التي ترتكب في النهار كالسرقة باستعمال السلاح والعنف لا يمكن أن يعزز القول بأنه هناك علاقة طردية بين طول فترة الظلام وارتفاع معدلات الجريمة (عبد الرحمن أبوتوتة، المرجع السابق، ص 232)

ثانياً: العوامل الجغرافية (المتعلقة بالموقع)

وتعني مدى تأثير الموقع الجغرافي للمكان الذي يقيم فيه المجتمع على انتشار الظاهرة الإجرامية بين أفرادها.

فالعامل الجغرافي له أثر غير مباشر على الظاهرة الإجرامية بخلاف العوامل المناخية، فإذا فرقنا بين مكانين جغرافيين هما: **المدينة والقرية**، حيث اهتم علماء الإجرام بإجراء مقارنات بين المدينة والقرية من حيث ارتفاع أو انخفاض نسب الجرائم فيكل منهما والأسباب الكامنة وراءها، حيث أثبتت الإحصائيات التي أجريت في فرنسا أن سكان المدن وهم يكونون 30% من مجموع السكان يرتكبون عددا مساويا للجرائم مع سكان القرية الذين يمثلون 70%، كما أن الإحصائيات التي أجريت في ألمانيا أثبتت أن نسبة الإجمام في القرية والأحياء الريفية لا تتجاوز 9% في حين أن نسبة الإجمام تمثل 13% في المدن التي يزيد عدد السكان فيها عن 20000 نسمة.

كما دلت الإحصائيات التي أجريت في جمهورية مصر، على أن الجرائم ترتفع نسبتها بوجه عام في المدن عن القرى إلا أن نوعية الجرائم وأساليب ارتكابها تختلف في الحالتين، حيث ترتكب جرائم القتل في الريف باستخدام الأسلحة البيضاء أو العصي أو بنادق الصيد، بينما ترتكب في المدن بالأسلحة النارية، وأن جرائم قتل الأطفال تكثر في الريف عن المدن لعدم توفر وسائل الإجهاض الطبية والعلمية المتقدمة. (إسحاق إبراهيم منصور، 1991، ص ص 72-73)

ويمكن تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة الجرائم في المدن عنه في الأرياف إلى الأسباب التالية:

1- تعدد مشاكل الحياة في المدينة:

لأن كثافة السكان يترتب عليها زيادة الحاجيات التي يتطلع إلى إشباعها كل فرد في المجتمع وطريقة كل فرد في إشباع حاجاته العديدة تتعارض مع مصالح باقي الأفراد فتقع المخالفات للقانون، وتقع الأفعال المجرمة في المدينة بنسبة أكبر من القرية التي يقل فيها التركيز العمراني، وتكون فيها المنازل

متباعدة ومستقلة، أين يقل الاحتكاك بين الأفراد كما و أن الحاجات المراد إشباعها تكون قليلة مقارنة بالمدينة فينخفض عدد الجرائم لقلة المشاكل الاجتماعية في المجتمع الريفي.

2- **حب التقليد والمحاكاة:** ومرد ذلك أن وسائل الإعلام المرئية المكتوبة متوافرة في المدينة عنها في الأرياف، فما يراه ساكن المدينة من أمثلة حية و أنماط إجرامية، وما يشاهد على شاشات السينما والإذاعة المرئية، وما يقرأه في الصحف والمجلات يكون له الأثر السيئ في ضعف النفوس الذين يعتبرون الجريمة ضرباً من ضروب الإقدام والشجاعة أو البطولة فيميلون إلى تقليد ما وقع تحت حواسهم وينحدرون إلى طريق الجريمة.

3- **طبيعة الحياة في القرية وتقاليد المجتمع الريفي :** المجتمع الريفي مجتمع شبه مغلق، بمعنى أن الأفراد يعرفون بعضهم معرفة جيدة، حيث يسهل التعرف بينهم، كما أنهم يرتبطون فيما بينهم بروابط القرابة أو المصاهرة، بل ويتعاونون فيما بينهم كذلك في شؤون الزراعات المتجاورة ويتشاركون في التجارة، أما جرائم السرقة فتقع في الريف ولكن يندر وقوع جرائم النشل التي تحتاج إلى تكديس بشري.

4- **صعوبة إحصاء الجرائم في الريف:** فالجرائم البسيطة مثل السب والقذف والضرب الذي لا ينشأ عنها أذى جسيم والسرقات البسيطة التي تقع على الثمار في الحقول لا تصل إلى سجلات إحصاءات الجريمة فغالبا ما يتم التنازل عنها صلحا بين المجني عليه والمتهم، كما أن رجال الشرطة لا ينتشرون في الريف بنفس النسبة في المدن.

5- **صعوبة تخفي المجرمين في الريف:** حيث أن المجرمين في المدينة يجدون الفرصة للتكر والاختفاء عن الأعين، أما في الريف فيصعب ذلك. (إسحاق إبراهيم منصور، 1991 ص ص 76-79) **نقد النظرية الطبيعية:**

لكن هذه النظرية تعرضت للنقد وذلك بأنها عجزت عن إيجاد تفسير منطقي لارتفاع معدلات بعض الجرائم الأخرى كجرائم النصب والاحتيال كذلك فإن الإحصاءات أكدت إن جرائم العرض تسجل أعلى نسبة لها في فصل الربيع وتنخفض في فصل الصيف كذلك أثبتت الإحصائيات أن جرائم السرقة بالكسر أقل أنواع السرقة تغيرا بتغير فصول السنة (فوزية عبد الستار، 1985، ص 160)

2- 2 نظرية التفكك الاجتماعي

يرى إلبوت أن المقصود بالتفكك الاجتماعي هو أي اضطراب أو انشقاق أو صراع أو افتقار إلى الإجماع يحدث في نطاق جماعة من الجماعات أوفي مجتمع ما، ويؤثر على العادات والتقاليد

الاجتماعية السلوكية المقررة أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفيا منسجما. (المرجع السابق، ص 203)

و يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي **ثورستن سيلين** رائد هذه النظرية، وصاحبها، فقد استوحى سيلين نظريته هذه من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الاجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في حجم الظواهر الاجرامية قياسا إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الاجرامية ارتفاعا كبيرا في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضا كبيرا في المجتمعات الريفية، فالمجتمعات البدائية أو الريفية، تتميز بالرقابة والانسجام بين أعضائها، فهم يحيون حياة مشتركة تتضاءل فيها النزاعات الفردية ويعمل الكل لخدمة الجماعة، ومن ثم كان وقوع الجريمة بعيد الاحتمال، ومرد ذلك إلى وجود نوع من الترابط الاجتماعي **social Organization** يجمع بين أفراد هذا المجتمع مما ترتب عليه انكماش ظاهرة الجريمة، في حين في المجتمعات الحديثة أو ما يسمى بالمدن فالأمر مختلف نتيجة لما أصابه من تعقيد وتصارع بين أفرادها، وتقشي الروح الفردية فالإنسان على مختلف مراحل حياته يعيش بين أسرته، وكثيرا ما يجد في تصرفات أحد والديه أو كليهما، ما ينأى عن سبيل الفضيلة خاصة إن دب الشجار بينهما، وإذا فرضنا وكان أبواه صالحين فتلقى منهما الأسوة الحسنة فإنه يفاجأ في مجتمع المدرسة بطوائف مختلفة من الزملاء قد يسلك بعضهم صورا من السلوك لم يألفها في المنزل، ونفس الأمر يجده في مجتمع الأصدقاء، ومجتمع العمل، عندئذ عليه الاختيار أن يبقى على ما ألفه وتلقاه أو أن يستجيب لأي من التصرفات التي تصدر من هذه الجماعات.

ويخلص **سيلين** بذلك إلى تفسير السلوك الإجرامي إلى ما يفنقر إليه المجتمع من انسجام ورتابة كان يتمتع بهما في الماضي، أي إلى **التفكك الاجتماعي social disorganization** الذي يتخذ صور تصارع القيم في الجماعات المختلفة وذلك حين يستجيب الفرد لتعاليم مجموعة لا ترى مشكلة في انتهاج السلوك الإجرامي. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص 203-204)

وقد تفرعت عن نظرية التفكك الاجتماعي نظرية أخرى تفسر الجريمة مركزة على الصراع الثقافي في المجتمع أي أنها تقتصر في تفسيرها للجريمة على الجانب الثقافي دون غيره، عكس نظرية التفكك الاجتماعي التي تفسر السلوك الإجرامي بما يعانيه المجتمع من صراع اجتماعي في مختلف جوانبه، ويتخذ الصراع الثقافي وفقا لهذه النظرية أحد المظهرين:

● **الصراع الخارجي:** يقصد به ذلك التعارض الذي يحدث بين ثقافات مجتمعين حضاريين مختلفين، وهو يتحقق بثلاث طرق وهي:

- الاتصال الذي يقع على مناطق الحدود بين حضارتي دولتين متجاورتين، وما يصاحب ذلك من تعارض فيسلوك الأفراد الذين ينتمون إلى كليهما.

- الهجرة وما يعقب ذلك من قيام تعارض بين سلوكهم الذي ألفوه في البلد الأصل، والسلوك الشائع في البلد المهاجر إليها.

- الاستعمار الذي يعتمد إلى فرض مبادئه وقوانينه على أفراد الشعب الخاضع لسيطرته مما يترتب عليه صيرورة بعض التصرفات التي كان التي كان يأتيها هؤلاء الأفراد غير مشروعة في نظر قوانين الدولة المستعمرة.

● **الصراع الداخلي:** يتحقق عند نشوء التعارض بين المجموعات الوطنية داخل المجتمع الواحد: كجماعة الدراسة، والعمل أين قد تسود فيكل منها قيم ومبادئ تخالف تماما تلك التي تشيع في الأخرى، وأهم مظهر من مظاهر الصراع الداخلي ما قد تتمسك به جماعة معينة من تقاليد وقيم تختلف عن تلك التي تحكم المجتمع، كجريمة الثأر في صعيد مصر التي ترتكب استجابة لقيم اجتماعية معينة لا يرضى عنها القانون أو الشعور الاجتماعي العام.

وحصيلة القول عند أنصار هذه النظرية في جانبها، أن السبب الوحيد للجريمة يكمن في ما ينتاب المجتمع من تفكك نتيجة ما أصاب الحياة العصرية من تعقيد.

نقد نظرية التفكك الاجتماعي

إن هذه المميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الاجرام، فهناك من يتفق مع منطق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معانٍ سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه، وقد حث رسول الله (ص) على اشاعة هذا الخير من خلال الربط بينه وبين الإيمان بقوله: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" (حديث شريف).

وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة، إلا أنها لم تسلم - مع كل هذا - من الانتقادات، فمن هذه الانتقادات نورد:

1- على الرغم من اتسام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المتحضر إن لم نقل الكل بسمات التفكك وضعف الروابط الاجتماعية فإن من يقترب الجريمة من هؤلاء هو البعض وليس الجميع ممن يتسم بالتفكك، ولو صح ارجاع السلوك الإجرامي إلى التفكك الاجتماعي للزم أن يكون كل من يتسم بالتفكك من المجرمين وليس البعض فقط.

2- سبق أن قلنا بأن ثورستن سيلين - صاحب هذه النظرية - كان قد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي، وما يتميز به من ظروف خاصة به، فعلى تقدير التسليم بصحة ودقة نتائج هذه النظرية فإن مجال تطبيقها هو المجتمع الذي نشأت وفق ظروفه لا غير، أي أنها لا تصلح للتطبيق إلا في المجتمع الأمريكي، وذلك لأن غيره من المجتمعات قد لا يتسم بهذه السمات لذا لا يمكن قياسها على المجتمع الأمريكي الذي أجريت هذه الدراسة عليه، حيث أنه لم يحاول تفسير كافة الجرائم وجرائم الطبقات الوسطى والعليا أي أن تفسيراته كانت عرقية عنصرية .

3- مفهوم التفكك الاجتماعي غائي (عايد عواد الوريكات، 2004، ص 133)

2-3 نظرية العوامل الاقتصادية

يذهب أنصار المدرسة الاقتصادية إلى القول بأن الجريمة وليدة بعض الظروف الاقتصادية وفي مقدمتها العوز والبطالة وسوء الأحوال الاقتصادية، (محمد محمود مصطفى، 2001، ص 369) حيث تبرز أهمية العامل الاقتصادي في مجال الانحراف والجريمة، باعتباره دافعا قويا لارتكاب الأفعال المنافية للقانون، وذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية، ولقد كشفت عدة دراسات، مدى تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على ظاهرة جنوح الأحداث والانحراف، منها دراسة عدلي السمرى التي توصلت إلى أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة هي السبب الرئيسي في السلوك العدواني للأبناء. (عدلي السمرى، 1996، ص 222)

وقد استند أنصار هذه المدرسة إلى بعض الإحصائيات التي قام بها الباحثون الاجتماعيون لبيان العلاقة بين الفقر والجريمة لدى المذنبين وخاصة الأحداث، كما اعتمدوا على البيانات التي تشير إلى كثرة حوادث الإجرام إبان الأزمات الاقتصادية، حيث بينت الدراسة التي أجريت على الواقع الأسري والثقافي لمجموعة من المنحرفين، أن مستوى دخل الأسرة، أو أن المهن التي يعمل بها الأولياء قليلة الدخل، لا يفي عائدها متطلبات الأسرة كثيرة الحجم، الشيء الذي يؤدي إلى إصابة أفرادها بالعوز أو المرض مما يضطر أحد أفرادها إلى ارتكاب بعض المخالفات، كما تظهر أيضا أهمية العوامل الاقتصادية في مجال المال والاختلاسات والسرقة والتزوير، وقد يكون ذلك بسبب الفقر أو لإشباع حاجة في نفس المنحرف

(الطمع مثلاً)، فانخفاض مستوى المعيشة والحرمان قد يؤدي إلى صعوبة العيش مما يدفع بالأفراد إلى انتهاج أساليب غير مشروعة للحصول على القوت.

إضافة إلى أنه قد يكون حب السلطة والنفوذ والقوة الاقتصادية، سببا في دفع بعض الأفراد إلى سلوك طرق ملتوية وغير سليمة في الحصول عليها، حتى وإن تطلب الأمر الاعتداء على ممتلكات الغير وسلب أموالهم.

ومن هنا يتضح أن الوضع الاقتصادي للأسرة ينعكس على نوعية شخصية أفرادها في قدرتهم على تحمل الفقر والعوز ومقاومته، أو عدم التمكن من ذلك، مما يؤدي بهم إلى ارتكاب المخالفات والجناح، وهذا ما ذهب إليه الاشتراكيون من أنصار هذه المدرسة إلى أن الجريمة في جوهرها نتيجة حتمية لاستغلال الطبقات الكادحة، حيث يرى الماركسيون أن الانحراف نتاج فساد النظام الرأسمالي المملوء بالتناقضات والمظالم بسبب ما يسوده من نظام طبقي بغيض، وما يترتب على الاختلاف الطبقي من تفاوت هائل في توزيع الثروات ودخل أفراد كل طبقة وهذا بدوره يساعد في تبني السلوك الانحرافي فهو لا يرمي إلا إلى المحافظة على مصالح الطبقة البرجوازية ومن ثم فإنهم يرون أن الإصلاحات الاشتراكية وحدها كفيلة بوضع حد لتلك الجرائم الكثيرة. (إسحاق إبراهيم مذكور: 1991، ص 38)

وترجع النظرية الاقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي إلى النظرية الماركسية منذ عام 1850 التي ترى أن مرجع الجريمة والشروع والآثام التي يعانيتها البشر أساسها النظام الرأسمالي الفاسد بما يحتويه من منافسة حرة وصراع طبقي وبطالة ويؤكد هذا كارل ماركس K. MARX بقوله "أن القضاء على المشكلات الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة، إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي" (يسري أنور علي و آمال عبد الرحيم عثمان: 1970، ص 19) حيث نجد أنهم ربطوا الظاهرة الإجرامية بالظروف الاقتصادية معتبرين أن الجريمة و السلوك الانحرافي حصيلة نوعية للظروف الاقتصادية، فعدم المساواة الاقتصادية عامل أساسي في الجريمة التي تمثل رد فعل طبيعي لانعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي.

وقد بسط هذه النظرية العالم الهولندي: وليم بونجر من خلال محاولته إثبات أن النظام الرأسمالي بما يصاحبه من منافسة حرة وصراع طبقي هو المسؤول عن جرائم المال بل وعن الجرائم الأخرى بما يثيره من جو خلقي مبناه الأنانية، فحسب بونجر الجريمة ما هي إلا سلوك أناني يتوصل به فاعلها لإشباع رغبة فردية معينة، وأن هذه الأخيرة تتكون لديه حين لا تجد الغرائز الاجتماعية التي اكتسبها الشخص عبر حياته الظروف الملائمة التي تساهم في تنميتها وتوجيهها صوب الوجهة الصحيحة، فحينئذ

تبرز النزعات الأنانية وتطيح بالنزعات الاجتماعية ويقدم على الجريمة التي تعتبر من أوضح الصور التي تتجلى فيها الروح الفردية (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص ص 209-210)

كما يؤكد بونجر أنه لو توضع مصادر الإنتاج في يد الحكومة وألغي مبدأ الربح فإن الجريمة تتكشم إلى حد كبير إذ يحصل كل إنسان على حقه ويعمل للمصلحة العامة لا لمصلحتها لفردية فحسب. (محمد محمود مصطفى، 2001، ص 371)

كما بين شو Chaw في أبحاثه عن الجريمة وجناح الأحداث في مدينة شيكاغو أن نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين إنما يرجع سلوكهم المضاد للمجتمع إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وإلى ظروفهم المعيشية.

إلا أن بعض العلماء من يعترض على الربط بين الفقر والإجرام و معتبرين أن الفقر مفهوم نسبي، وأنه ليس كل فقير لابد أن يكون مجرماً أو منحرفاً، وأنه إذا أظهرت الإحصاءات زيادة نسبة الفقراء بين المجرمين، فقد بدأت تظهر جرائم أخرى بين الطبقات الغنية .

نقد وتقييم نظرية العوامل الاقتصادية

إن العامل الاقتصادي هو نقطة اهتمام هذا التيار في تفسير و علاج الكثير من الظواهر التي تتعلق بالحياة الإنسانية، فنظرتهم هذه جاءت انطلاقاً من نظرتهم للإنسان الذي أوجدته الظروف الاقتصادية، وهذا ما يؤثر على سلوك الفرد وتكوينه، وهو يتعدى ذلك إلى- التأثير في تكوين الطبقات الاجتماعية، وهذا التأثير لا يكون على الأفراد الراشدين فحسب، بل يتعداه إلى الصغار من حيث الإشباع والحرمان والرعاية والشعور بالأمن أو فقدانه.

لكن لابد من الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي متفاعل مع بقية العوامل الأخرى، يؤثر فيها ويتأثر بها سواء كانت عوامل داخلية خاصة بالفرد، أو خارجية خاصة بالبيئة الاجتماعية، و السؤال المطروح هنا ليس متعلقاً بمدى أهمية هذا العامل في التأثير على شخصية الفرد، و إنما يتعلق بمدى مساهمته في التأثير على توجيه الشخصية نحو السواء أو الانحراف، وهذه النقطة تقودنا إلى حقيقة مفادها أن دخل الفرد مسألة كمية فقط فقد يكون الدخل كافياً لإشباع حاجات الإنسان الأساسية، ولكنه مع ذلك لا يتمكن من تحقيق الراحة النفسية ولا يحقق سعادته" (سعد المغربي: 1960، ص 87) وكنتيجة لذلك فقد يصاب الفرد بالإحباط أو الصراع بين نزعاته الفردية العدوانية وبين واقعه الاجتماعي، وإن كان من الناحية الاقتصادية المادية مكتفياً، فإنه قد يلجأ إلى أشكال مختلفة من السلوك المنحرف لإشباع نزعاته

ونزواته، خاصة منها حب التملك والسيطرة، كما يظهر ذلك في الأعمال غير المشروعة والملتوية التي يقوم بها رجال الأعمال وأصحاب المال للحصول على أكبر قدر من الربح.

وهذه النظرية كغيرها من النظريات تعرضت لمجموعة من الانتقادات منها:

(1) إن هذه النظرية وقعت في ما أخذ على غيرها من نظريات تفسير الظاهرة الاجرامية، وهو التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وانكار أو اهمال دور غيره من العوامل الأخرى الذاتية منها وغيرها.

(2) اعتماد أصحابها في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلا، أو الكسب غير المشروع كما عند بونجيه، ومن ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى، (ولكن إذا كانت هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، فإنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلا قليلا بالتقلبات الاقتصادية كما أثبتت ذلك الدراسات الإحصائية. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص210)

(3) إن هذه النظرية تؤكد على أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملا أساسيا مباشرا في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي.

كما إنها "اعتبرت الفقر ممثلا لهذه الظروف باعتباره ظرفا اقتصاديا سيئ" حيث أكدت أن الفقر الذي يصيب الفرد يكون سبباً مباشراً في دفعه نحو اقتراف الجريمة، وهذا يعني أن هذه النظرية ربطت ربطا مباشرا بين السلوك الإجرامي وبين الفقر.

إن مثل هذا الربط وما يترتب عليه من إبراز لأهمية الفقر، وتأثيره لا يمكن قبوله لسببين:

الأول: إن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعا لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائل اشباعها لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد لأنه لا توجد وسائل ثابتة يمكن بموجبها اعتبار شخص ما فقيرا، لاختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر (محمد محمود مصطفى، 2001، ص 374).

الثاني: لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام - للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي بأن الجريمة كما تقترب من الفقراء يمكن أن تقترب أيضا من غير الفقراء... من أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة فيه وهم رجال الاعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة، والمستثمرون.

2-4 النظرية اللامعيارية :

تعني كلمة اللامعيارية المشتقة من الكلمة اللاتينية "Anomie" ، انعدام القانون أو انعدام الخطة، أو انعدام الثقة أو تعني الشك وقد أوردت بعض القواميس الكلمة على شكل "Anomie" لتعني حالة من الاضطراب، أو اختلال النظام، أو الشك، أو عدم اليقين، أو الحياة دون قانون . وعندما يستعملها المتخصصون في العلوم الاجتماعية فإنهم يشيرون إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي، أو في أحد الأنظمة الاجتماعية التي يتركب منها، وليست لحالة ذهنية، فهي تعبير عن انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك، كما تعبر أيضا عن ضعف التماسك الاجتماعي، وعندما تنتشر حالة اللامعيارية بشكل واسع بين أعضاء مجتمع من المجتمعات، تفقد القواعد التي تحكم السلوك فيه مفعولها أو قوتها (Clinard B.M , 1971 ;p 226).

ويري بعض الباحثين أن اللامعيارية تعني انعدام أو انعدام أو ضعف المعيار (إسكندر نبيل رمزي، 1988، ص ص 296-297) والمعيار شرط ضروري لتنسيق قيم المجتمع وبيان علاقتها ببعضها من حيث أهميتها التراتبية، وقد يضعف المعيار أو يزول لأي سبب من الأسباب، فالتغير التكنولوجي السريع يضع ضغوطات على الثقافة، لتطوير قيم جديدة، يستخدمها الأفراد في عملية التوافق مع منتجات التكنولوجيا التي سيستخدمونها . وكلما فاقت سرعة التغير التكنولوجي سرعة تطوير قيم ثقافية جديدة كلما ظهرت حالة من حالات ضعف أو زوال المعيار.

ويقارن البعض بين حالة فقدان المعايير، وحالة التماسك الاجتماعي، حيث تعتبران على طرفي نقيض، فالتماسك الاجتماعي يعتبر حالة من التكامل الأيديولوجي الجماعي، بينما حالة فقدان المعايير هي حالة من الخلط واللبس، وانعدام الأمن، وحينئذ تكون التصورات الجماعية في حالة انحلال وتدهور (سامية محمد جابر، 1990، ص 53) .

أ- نظرية دوركايم :

يعتبر دوركايم من أهم علماء الاجتماع، الذين وظفوا هذا المفهوم وروجوا له في أدبيات العلوم الاجتماعية، فمفهوم الأنومي لديه مر بمرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى: في دراسته عن تقسيم العمل والمرحلة الثانية في دراسته عن الانتحار.

استخدمه أول مرة في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" الذي صدر عام 1893، ليشير للنتائج السيئة لتقسيم العمل، وأثرها على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي، وما يسود المجتمع من اضطراب وتفكك، حيث وضع دوركايم تفرقة بين الاحتياجات الفيزيائية والمعنوية ففي كتاباته عن تقسيم العمل

تحدث عن العلاقة بين الفرد والمجتمع وتحدث عن نوعان من التضامن النوع الأول أسماه التضامن الآلي وهو الذي يقوم على مبدأ التماثل بين أعضاء المجتمع حيث يتماثل الأفراد في هذا النمط من المجتمعات ويتشابهون في الكثير من الخصائص الاجتماعية. أما النوع الثاني فهو التضامن العضوي الذي يقوم على التمايز بين أعضاء المجتمع، والظاهرة الأساسية عند دوركايم هي ظاهرة تقسيم العمل وذلك لأنها ترتبط بالبناء الاجتماعي وتعبّر عن طبيعته في اتساق الدين والأخلاق والاقتصاد وظاهرة تقسيم العمل كما يراها دوركايم لا تخلقها الإرادة الفردية ولكن يفسرها دوركايم بحجم وكثافة السكان، حيث يرى دوركايم أنه عندما يزداد المجتمع نمواً وتطوراً تزداد درجة تقسيم العمل وتزداد النظم تعقيداً فتتسبب حالة من الافتقار إلى التكامل والتلاؤم المتبادل بين الطوائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز واللاتجانس بين أعضاء المجتمع وينقص من قدراتهم على تحقيق التضامن وعلى خلق اتصالات إيجابية بينهم. كما يضعف القوى الاجتماعية ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الناس وهذه الحالة تدعى حالة الأنومي وهي تعني الافتقار إلى القواعد والقوانين. (عدلي السمري، محمود صادق سليمان، 1994، ص ص 70-71) فاللامعيارية حسب "دوركايم" تعني "انهيار المعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض في إطار النظام الاجتماعي الواحد" فاللامعيارية تعبر عن غياب القيم و المعايير الاجتماعية المتحكمة في السلوك الاجتماعي للأفراد، بحيث لا يستطيعون التفريق بين المشروع وغير المشروع، والجائز وغير الجائز، و بذلك ينحرف الأفراد نحو الانحراف، وإشباع الحاجات دون ضبط أو قيد أخلاقي. (مصباح عامر 2003، ص 270).

أما المرحلة الأخرى فقد برزت في كتاباته حول الانتماء حيث يرى أن "الانتماء هو ظاهرة اجتماعية يجب تفسيرها بظاهرة اجتماعية أخرى"، وقد فسر ظاهرة الانتحار بأنها مرتبطة بقضية التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث يرى أن الانتحار في واقع الأمر لا يخرج عن ثلاثة أنماط تفسر في مجملها بظواهر مرتبطة بشدة أو ضعف الترابط الاجتماعي داخل بناء وثقافة المجتمع محل الظاهرة المدروسة، ويصنف دوركايم أنماط الانتحار وأشكاله إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1- الانتحار الأناني:

يحدث هذا الانتحار بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن المجتمع حيث لا يجد الفرد من يسانده عندما تحل به أي مشكلة فيصبح المقرر الوحيد لشؤونه الخاصة وتصبح قضية الخطأ والصواب من القضايا التي يحددها الفرد نفسه ولذلك سمي هذا النوع بالانتحار الأناني وهو انعكاس لضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع ...

2- الانتحار الإيثاري:

هذا النوع من الانتحار يحدث عندما يكون الفرد مرتبطاً بالجماعة ارتباطاً وثيقاً وقوياً ومن ثم يكون هذا الفرد مندمجاً ومتضامناً مع الجماعة وتصبح قواعد الجماعة وقيمها بمثابة قيم الفرد الخاصة. فالانتحار الإيثاري يعد نتيجة مباشرة للتضامن الاجتماعي على العكس من الانتحار الأناني حيث تنفصل إرادة الفرد عن إرادة الجماعة أما في الانتحار الإيثاري فنجد أن الفرد مندمج مع إرادة الجماعة وينفذ أوامر الجماعة وتعليماتها وهي الجماعة التي ينتمي إليها ويكون على استعداد بأن يضحي بنفسه في سبيل مصلحة الجماعة.

3- الانتحار الأنومي أو الانتحار الناتج عن فقدان المعايير:

وهذا النوع من الانتحار يحدث عندما ينحل البناء الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للمجتمع ويظهر هذا النوع من الانتحار عادة عندما تكون هناك أزمة اقتصادية بجميع أشكالها كذلك عندما يحدث انهيار للنظام السياسي كما توجد حالات الانتحار عندما يكون الاقتصادي مزدهراً. وعندما يحدث أي خلل في توازن البناء الاجتماعي. كما يحدث عندما تكون هناك هوة كبيرة بين ما هو مرغوب وما هو حادث وهذا متعلق بطموح الشخص عندما تتسم مستويات الطموح بعدم التحديد وتحدث هوة كبيرة أو فراغ بين ما يطمح إليه الإنسان وبين ما يستطيع تحقيقه بالفعل (العفيفي عبد الحكيم، 1982، ص ص 52-54) وقد درس "دوركايم" الجريمة من خلال المجتمع، فتوصل إلى أنها ظاهرة طبيعية ترتبط في وجودها بنظام المجتمع و الثقافة السائدة فيه، أي أن الجريمة جزء لا يتجزأ من نظام المجتمع والثقافة، حيث أوضح "دوركايم" أن المجتمع الذي ينتشر فيه روح التضامن وذو مستوى عالي من الثقافة فإنه مجتمع يقل فيه الإجرام، عكس المجتمع الذي تسود فيه الأزمات الاقتصادية مثلاً فإنه تكثر فيه الجرائم. (عبد الرحمن أبو توتة، 1998 ص 24)

ويرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع، ويصعب القضاء عليها، فهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع، لذا فهي جزء من وظائفه، والجريمة ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه وذلك بانتقاده لبعض قواعد السلوك الشاذة ويعدّها جريمة، ومن ثم يسلك هذا المسلك مجرماً، وعندما يقوم أي مجتمع بالقضاء على ظاهرة الجريمة نهائياً فإن المعيار الذي يفصل بين العمل الممنوع والعمل المشروع ينعدم أي أن الضبط الاجتماعي ينعدم، وهذا يستحيل تحقيقه إلا في مجتمع مثالي (إبراهيم الطخيس: 1985، ص ص 81-82)

فدوركايم ينظر إلى الإجرام باعتباره ظاهرة حتمية في كل مجتمع، أزلية وأبدية في الوقت ذاته، وكون الجريمة في نظره عامل من عوامل الصحة العامة للمجتمع، يعني أن الجريمة تكشف عن مواطن الشذوذ في شخصيات بعض الأفراد أو تظهر مواضع الخلل في المجتمع، حتى يمكن الوقاية منها بإصلاح الشذوذ أو الخلل، وشأن الجريمة شأن الألم الذي يشعر به الإنسان عندما يصاب عضو من أعضائه، فلولا الشعور بالألم الذي يدفع بالإنسان إلى البحث عن أسبابه لظل الداء يسري في جسد الإنسان حتى يقضي عليه، ففي هذه الحدود يكون الألم من عوامل الصحة الفردية وتكون الجريمة من عوامل الصحة العامة للمجتمع (محمد محي الدين عوض، 1971، ص 21)

نقد نظرية دوركايم:

عيب على نظرية دوركايم أنها اهتمت فقط بربط الظاهرة الإجرامية بالتركيب أو التنظيم الاجتماعي وأنها لم تفلح في بيان الكيفية التي بها يصبح الفرد مجرماً، كما أن هذه النظرية لم تفسر لنا علة تباين ردود أفعال الأفراد في الفروض التي يجمعهم فيها تنظيم اجتماعي واحد. كما يؤخذ على هذه النظرية إعطاؤها العقل الجمعي دوراً كبيراً على غرار بعض الضوابط الأخرى الموجودة داخل المجتمع، وكذلك يؤخذ عليها تهميشها للفرد وتعظيمها لدور المجتمع على الرغم من أن الفرد هو أساس المجتمع وأداة التغيير فيه.

ب- نظرية ميرتون:

في الحقيقة أن أفكار دوركايم في تفسير ظاهرة الانتحار قد فتحت آفاقاً علمية جديدة لظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع لدراسة الانحراف والسلوك الانحرافي حيث تبنى أفكار دوركايم بعض علماء الاجتماع المعاصرين: فعلى سبيل المثال قام ميرتون بتناول فكرة دوركايم في الانتحار وأكسبها طابعاً نظرياً جديداً في مجال تفسير السلوك الجانح وخرج بنظرية متوسطة المدى لتفسير السلوك المنحرف، حيث يرى أن السلوك المنحرف في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي ولكنها على العكس من ذلك تشكل انحرافاً اجتماعياً هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع التي تشجع على نشوئه وتطويرة. (عدلي السمري، محمود صادق سليمان،

1994، ص ص 75-76)

ويشرح ميرتون فكرته بالقول بأن هناك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع ونظمه الاجتماعية

هما:

1- الأهداف التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع حيث يشترك في هذه الأهداف جميع أفراد المجتمع ويطمحون في تحقيقها.

2- الوسائل الاجتماعية المشروعة التي تتيح للأفراد تحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة. وتبرز المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الانحراف عن السلوك السوي عندما يختل التوازن بين هذه الأهداف وبين وسائل تحقيقها في أي مجتمع من المجتمعات مما يعرض المجتمع إلى حالة اضطراب وعدم استقرار وعدم تنظيم ويزور الانحرافات.

وقد أعطى ميرتون مثالا بالمجتمع الأمريكي المعاصر لتفسير حدوث مثل هذا الاختلال. فالمجتمع يصنع لأفراده أهدافاً كبيرة ولا يتيح لهم من الجهة الأخرى الفرص المتساوية لتحقيق تلك الأهداف وبطبيعة الحال فإن الأفراد عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة فإنهم سوف يبحثون عن وسائل جديدة لتحقيق أهدافهم بشكل غير مشروع مما يشكل خلفية معينة لنشوء السلوك الانحرافي على نطاق واسع.

ولوصف تأقلم الأفراد مع ما وضعه المجتمع من أهداف وما حدده من وسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف فقد حدد ميرتون خمسة أنماط لذلك التأقلم وهي على النحو التالي:

1- **التوافق:** ويعني قبول الفرد للأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وقبول الوسائل المشروعة اجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف. إن هذا النمط هو الشكل السلوكي الأكثر انتشاراً في معظم المجتمعات الإنسانية والقوة الكامنة وراء استقرار تلك المجتمعات وغياب الظاهرة الانحرافية فيها.

هذا ومع غياب التوافق بين الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع يشعر الأفراد بالضغط الأنومي وللتخلص من هذا الضغط فإنهم يلجأون إلى أحد الطرق الأربعة الآتية التي ينتج عنها أربعة أشكال رئيسية للانحراف الاجتماعي هي: (نبيل السمالوطي، 1983، ص254)

2- **عملية الابتكار** والتي تعني قبول الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع ورفض الوسائل المشروعة لتحقيقها.

3- **التعلق بالطبوس** وتتمثل في قبول الأفراد للوسائل المشروعة في تحقيق الهدف ولكن دون وجود أي نوع من الأهداف.

4- **الانسحابية** وهي تقوم على أساس رفض الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع ومثل لهذه الفئة مدمنو المخدرات.

5- **العصيان والتمرد** وهو رفض الأهداف والوسائل المشروعة والسعي لابتكار أهداف ووسائل مشروعة جديدة مختلفة عن أهداف ووسائل المجتمع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلوك الإجرامي وفقا لهذه النظرية يختلف باختلاف نمط الأنومي نفسها ففي حين تنتشر جرائم السرقة بين الابتكاريين يلاحظ انتشار إدمان المخدرات والخمور لدى الانسحابيين بينما تشيع جرائم تخريب الممتلكات ونشر الفوضى الاجتماعية لدى الثوار و العصاة

نقد نظرية ميرتون

رغم محاولة ميرتون الجادة في إظهار الميكانيزم الذي تتولد به الجريمة في إطار تركيب اجتماعي معين، وعلة تباين سلوك الأفراد في الوسط البيئي الواحد، إلا أنها قد تعرضت للنقد في أكثر من جانب (أحمد عوض بلال، د ت، ص 107):

- حيث قيل بأن هذه النظرية قاصرة عن تفسير بعض الأفعال الإجرامية فهي لا تصلح لتفسير الجرائم التي تقع لغرض غير نفعي، كتلك التي تقع لمجرد المرح مثلا، كما أنها لا تفسر الجريمة في المجتمعات التي لا تقوم على اعتبار المكانة أو المركز هدفا مفتوحا للجميع.

- وقد عيب عليها أيضا طابعها النظري المحض، إذ لم تقتن النظرية بإجراء أبحاث تجريبية تثبت صحة افتراضاتها.

- كما أن موقف التجديد الذي يفسر لدى ميرتون إجرام أفراد الطبقات الدنيا يوجد ولا شك أيضا بين أفراد الطبقتين الوسطى والعليا.

- وأخيرا فإن نظرية ميرتون لا تقيم وزنا لا للمتغيرات الاجتماعية النفسية ولا لعناصر التركيب الاجتماعي التي قد تقف وراء ترجيح أحد الاحتمالات الخمسة على ما سواه لدى فرد بعينه.

2-5 نظرية الاختلاط التفاضلي "الارتباط المتغاير": تشكل تطورا منهجيا آخر لشرح كيفية انتقال

السلوك الإجرامي بطرق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمة وقد ظهرت أولى فرضيات هذه النظرية في كتاب مبادئ علم الإجرام للأستاذ الأمريكي "سوذرلاند" منذ عام 1939 والتدريب على السلوك الإجرامي في نظر "سوذرلاند" يتطلب ما يلي:

1- التدريب على فن ارتكاب الجريمة أي الطرق والوسائل التي يحتاجها الفرد لكي يمارس وينفذ

الجريمة وهذا ما يسميه سوذرلاند "التفسير الميكانيكي".

2- التدريب على فن التصرفات وتوجيه الدوافع والميول لارتكاب السلوك الإجرامي واستعداد الشخص لتعلمها كما يتعلم فن ارتكابها، فإذا كان الأشخاص الذين يحيطون بالفرد يحترمون القوانين فإنهم بذلك يوجهون الشخص إلى الطريق السوي وإذا كان المحيطون بالشخص لا يحترمون القوانين المحيطة بهم فإنهم يوجهون ميول ودوافع الشخص إلى طرق تخالف القوانين وهذا ما يسميه **سوذرلاند** التفسير التاريخي أو التكويني.

ويمكن إيجاز الخطوات التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي حسب نظرية **ايدوين سوذرلاند** **E.Sutherland** فيما يلي:

- أن السلوك الإجرامي غير موروث وإنما مكتسب، وهذا ينفي فكرة وراثته السلوك الإجرامي
- يتعلم السلوك الإجرامي من خلال الاختلاط بأشخاص آخرين من خلال عملية اتصال ويتضمن الاتصال بالآخرين
- عملية تعلم السلوك الانحرافي تتم عبر العلاقات الشخصية الحميمة بين الأفراد.
- إن انتقال السلوك الانحرافي يتم حين ترجحه كفة التعريفات الاجتماعية المشجعة على مخالفة القانون، على تلك التي تدعو لاحترام القانون. (مصباح عامر 2003، ص 271).
- يتم تعلم الجزء الأساسي للسلوك الإجرامي داخل الجماعات الأولية ذات العلاقة الحميمة وهذا يقلل من أثر وسائل الاتصال العامة مثل السينما والصحافة والتلفزيون وغيرها.
- عندما يتم تعلم السلوك الإجرامي نجد أن عملية التعلم تتضمن شقين هما:
 - أ- تعلم فن ارتكاب الجريمة الذي قد يكون بسيطاً وقد يكون معقداً.
 - ب- تعلم الاتجاهات و الدوافع والميول وتعلم تبرير التصرف العدواني والسلوك الجانح.
- عملية التعلم للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد، فإذا كانوا معادين للأنظمة كان التأثير سلبياً وإذا كانوا غير معادين للأنظمة كان التأثير إيجابياً.
- ينحرف الشخص حين تترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ الالتزام بها.

- الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق وتعني الأسبقية أن الاتصال في المراحل الأولى من حياة الطفل يكون تأثيره أقوى وأدوم من الاتصال في المراحل المتقدمة حيث تبدو أهمية الأسبقية في حياة الشخص عندما يقف موقف الاختيار بين السلوك السوي والسلوك المنحرف.

أما عمق العلاقة فيقصد به عمق العلاقة التي تحتلها الجماعة المؤيدة للإجرام أو المخالفة له عند الشخص المتعلم لهذا السلوك المنحرف.

- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية كل الآليات التي يتضمنها أي نوع ن أنواع التعلم، و هذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد مجرد المحاكاة أو التقليد وإنما يتضمن تكوين الاتجاهات والدوافع والأساليب وفن ارتكاب الجريمة.

- السلوك الإجرامي يعبر عن الحاجات أو القيم ولكن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يفسر بهذه القيم أو الحاجات لأن القيم أو الحاجات تصلح لتفسير أصل السلوك لا صفته وكل سلوك سوي أو غير سوي يعبر عن حاجة أو قيمة عامة فالرجل الشريف الذي يعمل لإشباع حاجاته المادية يشبه في ذلك الرجل الغير شريف الذي يسرق لكي يشبع حاجاته المادية أيضا (Siegel and Senna, 1988, p215) ويرى سودرلاند " أن الجريمة متأصلة في التنظيم الاجتماعي، وهي تعبر عن هذا التنظيم" وأن الجريمة بالنسبة له تحدث عندما "يتعرض الشخص لمعايير جماعة جانحة، تجذبه بشكل تتغلب فيه على كل معايير الجماعة المتكيفة ويتدرب من خلال الاتصال الشخصي على فنون الانحراف، ويتمثل نمط الوجود الجانح السائد في تلك الجماعة حتى تتبناه بشكل نهائي". (ناصر ميزاب، 2005، ص ص 150-151)

نقد نظرية الاختلاط التفاضلي :

على الرغم من نجاح سودرلاند في إبراز أهمية العلاقات الشخصية في الدفع نحو السلوك الإجرامي، إلا أنه قد أخذ على نظريته بعض المآخذ نذكر من بينها الآتي :

- إن الفرد في كثير من الأحيان لا يكون مجبرا على الانتماء إلى جماعات منحرفة، إن لم يكن هو شخص منحرف، كما أنه لم يأخذ بعني الاعتبار الاختلافات داخل المجموعة الواحدة ودور الفرد في هذا الاختلاف ففي الوقت الذي يتبنى البعض موقفا إجراميا ينجح آخرون في احترام القانون ويكون العنصر من المجموعة قادرا على التأثير والاختيار بين أحد الجانحين وتركيز "سودرلاند" على التعلم واستبعاد العامل الشخصي الداخلي اصطدم بطروحات تقول عكس ذلك، لأن الفرد قد لا يكون في حاجة لمن يعلمه السلوك المنحرف بقدر ما يكون في حاجة إلى تعلم السلوك السوي فالطفل مثلا بطبيعته ميال إلى الكذب والخداع وإذا ترك بغير تربية ولا تهذيب فإنه يكبر نازعا إلى الإجرام.

- فقد قيل أن هذه النظرية لا تفسر كل صور السلوك الإجرامي، فهي تعجز عن تفسير إجرام المنتمين إلى الطبقة العليا في المجتمع، والفرص أن هؤلاء لا يختلطون مع المجرمين على النحو الذي

يفترضه سودرلاند، وقد حاول **كريسي Cressey** الرد على هذا النقد بقوله أن بعض الأفراد قد يرتكبون جرائم دون اختلاطهم بمجرمين نتيجة تعرضهم لمواقف إجرامية يخلقها لهم أفراد غير مجرمين.

- كما عيب عليها عجزها عن تفسير الجرائم التي ترتكب في ثورة انفعال أو الجرائم التي تقع في فترات الطفولة المبكرة قبل أن يخالط الطفل غيره مدة كافية لتعلم السلوك الإجرامي.

- كما أن الأخذ بمنطق هذه النظرية يدفعنا إلى التساؤل : إذا ما كان اختلاط الشخص بغيره من المجرمين هو المفسر للسلوك الإجرامي، فبما نفس إجماع المجرم الأول ؟ أي من الذي علم هذا الأخير فن ارتكاب الجريمة ؟ ولماذا لا يندفع البعض نحو الجريمة رغم اختلاطهم بأفراد من المجرمين؟ ولماذا لا يتطابق سلوك بعض الأفراد مع القانون رغم اختلاطهم مع أناس من دعاة الفضيلة والحرص على احترام القانون ؟

- كما أن تلك النظرية قد غفلت عن أن تأثير اختلاط الفرد بمجموعة إجرامية يختلف تبعاً لمراحله العمرية، وقد يأتي متأثراً بالمزاج الفردي للشخص وحالته البدنية... الخ، أي أن التأثير لا يرجع إلى الاختلاط فحسب بقدر ما يرجع إلى عوامل أخرى كثيرة، ولو كان الاختلاط وحده سبباً للجريمة لكان مؤدي ذلك أن يكون كل المجرمين في العالم من الباحثين في علم الإجرام وحراس السجون والعاملين في السجون، وذلك بحكم اختلاطهم بنزلاء السجون من المجرمين.

- كما قيل أن السلوك الإجرامي هو نتاج النزعات الفطرية والميول الغريزية ولا يحتاج إلى تعلم، فالنفس بطبيعتها أمارة بالسوء. فالإنسان - وعلى نحو طبيعي ومبكر - يميل إلى الكذب والعنف. ويظل الإنسان هكذا بحاجة إلى تعلم السلوك القويم وتهذيب النفس، دون تعلم الإجرام.

- أن تلك النظرية لم تبين لنا العوامل التي تدفع الشخص نحو الاختلاط بجماعة بعينها، فاسدة أو غير فاسدة، فلا شك أن هذا الأمر لا بد وأنه يتوقف على عوامل تتصل بالتكوين الداخلي للفرد، وقد حاول سودرلاند الرد على هذا النقد قائلاً أن الفرد لا يختار جماعة دون أخرى، بل أن تأثير جماعة معينة يغلب عنده ويعلو على تأثير جماعة أخرى، ولا يمكن القول بتوقف هذا الاختيار على العوامل الداخلية والتكوينية للفرد إلا إذا افترضنا أن تأثير الجماعات المحيطة كان على درجة واحدة، وهو افتراض غير صائب لأن تأثير المخالطة يتفاوت - كما سبق القول - بحسب أسبقيتها ومدتها ونظرة الفرد لمن يخالطهم.

والواقع أن هذا الرد من جانب سودرلاند لا يفلح في إنقاذ نظريته من النقد، حيث أن المخالطة - ومع توافر الأمور الثلاث الأخيرة - لا تعني حتمية اكتساب السلوك الإجرامي.

تعتبر هذه النظرية بحق أول نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح وفرضيات علمية محددة في مجال تفسير السلوكين الإجرامي والمنحرف كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأبي سلوك اجتماعي آخر، والحقيقة أن موضوع تعلم السلوك الاجتماعي بوجه عام والسلوك الإجرامي بوجه خاص سبق أن تناوله الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي "تارد" من خلال نظريته التقليد حيث يرى تارد أن جميع أنماط السلوك تتكون بتأثير مثال يحتذى وفعل يندفع الناس إلى النسخ على منواله والتقليد عند تارد يتم وفق قوانين ثابتة وهذه القوانين الثلاثة هي:

1- يقلد الناس بعضهم بعضا كلما كانت صلاتهم أكثر عمقا.

2- ينتقل التقليد من الأعلى إلى الأسفل ومن الأدنى إلى الأعلى أي يقلد الصغير الكبير و الفقير الغني.

3- قانون الاندماج أو قانون تداخل الموضات والعادات وتزاحمها وحلول بعضها محل البعض الآخر فالقتل بالسكين كان عادة عرفها أكثر الشعوب وحين ظهرت موضة القتل بالمسدس زاحمتها وصارت أكثر انتشارا منها.

ويعتقد "تارد" أن السلوك الإجرامي لا يشكل سمة أو مرضا ينتقل إلى الإنسان بالوراثة بل هو مهنة يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم وذلك حين يختار لنفسه مثلاً معيناً يحذو حذوه. والسلوك الإجرامي بهذا المعنى يشكل مهنة قد لا تختلف عن أية مهنة أخرى إلا من حيث محتواها الإجرامي فحسب.

2-6 نظرية التقليد Théorie d'imitation

تجنب "غابرييل تارد" Gabriel Tarde التكوين العضوي للمجرم معتبرا أهمية المحيط الاجتماعي في ظهور السلوك الإجرامي مركزا على عوامل نفسية واجتماعية هي "التقليد" و"التنشئة الاجتماعية" و"المعتقدات الثقافية" فعوامل انحراف الفرد وخروجه عن أنماط السلوك الاجتماعي إنما ترجع أساسا إلى عوامل يغلب عليها الطابع الاجتماعي، بل الإمكانات والاختيارات الممنوحة والمنحة للأفراد وحيثهم في التفضيل بين المنهج السوي والمنهج غير السوي تبقى هي المؤشر على استعداد بعض الأفراد وميولهم لاختيار طريق الجريمة.

هكذا يكون احتراف الجريمة في نظر "تارد" خلاصة تمرين وتدريب وظروف تنشئة مثلها مثل غيرها من الحرف والمهن مع فارق بسيط هو أن المجرم ينشأ ويتربى في بيئة إجرامية ساعدت على انخراطه في الجريمة (فتوح عبد الله الشاذلي، 1991، ص128).

ويؤكد تارد على أن الفرد لا يولد مجرماً - على النقيض مما قال به أنصار النظريات البيولوجية - وإنما يندفع إلى تيار الجريمة بفعل العوامل الاجتماعية، وعلى الأخص التأثير بالمثل الاجتماعي، أي التوجه إلى سلوك معين تحت تأثير المثل الذي يضره بعض الأفراد في المجتمع للآخرين، وهكذا يرى تارد أن التقليد Imitation هو الذي يفسر ارتكاب الجريمة، فالفرد لا يأتي سلوكاً إجرامياً إلا لأنه يقلد في ذلك غيره (علي عبد القادر القهوجي. فتوح الشاذلي، 2002، ص ص 70-71)

ولدى تارد ثلاثة مبادئ تحكم فكرة التقليد :

المبدأ الأول: أنه كلما زادت درجة تماسك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد كلما ازداد مستوى تقليد بين بعضهم البعض.

المبدأ الثاني: مؤداه أن الأدنى درجة في المجتمع يقلد من هو أعلى منه درجة، فأهل الريف والفلاحون يقلدون أهل الحضر أو ملاك الأراضي الزراعية، وسكان القرى أو المدن الصغرى يقلدون سكان المدن الكبرى.

المبدأ الثالث : يتعلق بقانون الإدماج، والذي يعني أنه إذا تواجدت عادتان متضاربتان في ذات الوقت فإن الأحدث تتفوق على الأقدم، ومثال ذلك أن استعمال السكين كأداة للقتل كان شائعاً قبل ظهور الأسلحة النارية، وبعد شيوع تلك الأخيرة ظلت السكين كأداة للقتل ولكن الوسيلة الحديثة (الأسلحة النارية) زاحمتها وكانت لها الغلبة عليها.

و يلاحظ على "تارد" أنه بقي متشبثاً بقانونه الأخلاقي الذي ربطه بالجريمة واعتبر أن مستوى الإجرام هو مؤشر حقيقي للأخلاق في المجتمع مما يعكس تلازم وتماسك دائرة الأخلاق ودائرة القانون، في حين أن هذا التلازم لا يصدق إلى على جانب ضئيل من الجرائم التي تمس الشعور العام بالعطف والاستقامة، لتبقى الجرائم الاعتبارية والاصطناعية التي تكون من وضع المشرع في ظرف ومكان معينين بعيدة عن هذا التحديد.

نقد نظرية التقليد:

مما لا شك فيه أن تلك النظرية قد أصابت قدر من الحقيقة التي تتصل بالظاهرة الإجرامية، فالواقع يكشف على أن بعض الجرائم ارتكبت لأن الفرد قد تمثل نموذجاً اجتماعياً سيئاً في محيط بيئته الاجتماعية.

غير أنه عيب على تلك النظرية أنها أغفلت تماماً دور العوامل العضوية والنفسية في الدفع نحو السلوك الإجرامي.

2-7 نظرية الوصم الاجتماعي

و يعرف الوصم بأنه تلك العملية التي تنسب الأخطاء أو الآثام التي تدل على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في مجتمع فتصفهم بصفات بغیضة وسمات تجلب العار وتثير حولهم الشائعات وتتمثل هذه الصفات بخصائص جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية (سامية محمد جابر، 1989، ص 187) حيث نلاحظ وجود علامة ازدراء تلصق بفرد معين عن طريق أفراد آخرين أو جماعة اجتماعية ويشير هذا المصطلح إلى أي إجراء سلبي أو تعبير عن استهجان لعدم الامتثال أو أي اختلاف غير مرغوب يتميز به فرد معين يحرمه من التأييد الاجتماعي أو القبول الاجتماعي لاختلافه عن بقية الأشخاص في خاصية من خصائصه الجسمية أو العقلية أو الاجتماعية أو النفسية.

ويعرف الوصم النفسي بأنه كل ما يمارس من ردود أو أفعال أو مسميات تمنح بقصد أو بغير قصد تعبر عن الاستهجان والتحقير وأحيانا الشفقة المبالغ فيها وتُشعر المريض بالدونية وبأنه يحمل صفة سلبية تميزه عن الآخرين وتؤثر على ذاته وتحد من تفاعله الاجتماعي وتشعره بالنز والبعثرة.

ظهرت هذه النظرية نتيجة للنقد الذي وجهه أتباع الاتجاه الصراعى النقدي للنظريات التي كانت سائدة قبل عقد الستينيات في أوائل السبعينيات الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تعتبر الجريمة والانحراف خروجاً ظاهراً على القيم المشتركة السائدة في ثقافة المجتمع مما يسبب خللاً في التوازن القائم، كما تقول النظرية الوظيفية، وغالباً ما يتركز الاهتمام في هذه الحالة على كيفية حدوث الفعل، ولم تُعن الدراسات بردود فعل المجتمع نحو الفرد وأثرها في السلوك الذي يوصف بالانحراف، وقد تزامن هذا النقد مع الاحتجاجات التي ارتفعت في أمريكا ضد حرب فيتنام والتي شهدت ارتفاع معدلات الجريمة بشكل لم يسبق له مثيل، وارتفعت الأصوات حينئذ مطالبة بإعادة النظر في تراث اللامعيارية الثقافية ككل. (عدنان الدوري، 1973، ص 262)

ويمكن اعتبار نظرية الوصم قد انبثقت من مدرسة شيكاغو خاصة في أعمال ميد Mead وتوماس Thomas وكولي Cooley وكذلك طلاب تلك المدرسة في الأربعينيات والخمسينيات وبالذات بيكر Becker وكذلك أعمال ليمرت Lemert ومفهوم ميرتون "Merton خدعة الرضا الذاتي" حيث ركز هؤلاء على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأثر ذلك على الذات ورؤية الآخرين وردود أفعالهم نحو الأشخاص ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل، أي أن الشخص يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه، وهذا ما تؤكد عليه نظرية كولي المعروفة بمראה الذات التي يؤكد بها على أننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين، حيث يتم تركيز الفرد على الذات وكيفية ظهورها والكيفية التي ندرك بها أفعال الآخرين

لهذه الذات .(عايد عواد الوريكات، 2004، ص192) وقد ساعدت هذه الدراسات النقدية على ظهور الحاجة إلى دراسة الانحراف من زاوية رد فعل المجتمع لهذه الأفعال، ومن ناحية أخرى تدور نظرية الوصم حول فكرة أساسية وهي أن سبب الانحراف والجريمة لا يوجد في الفرد الذي يرتكبه بل في أجهزة المجتمع التشريعية والتنفيذية التي تصمه بالانحراف فيتصرف طبقا لما وصمه به المجتمع (الخليفة عبد الله حسين، 2002، ص96).

ترجع جذور نظرية الوصم في مجال النظرية الاجتماعية إلى ما أدركه " إميل دوركايم " منذ فترة طويلة قبل ظهور هذه النظرية حيث أدرك أن كثيرا من الأفراد يتجهون إلى الانحراف لا بسبب سمات متأصلة في ذاتهم تدفعهم إلى الجريمة والانحراف ولكن بسبب تلك النظرة والانطباع الاجتماعي الذي تكون ضدهم من قبل المجتمع الذي ألصق بهم (وصمة) معينة نتيجة لسلوكهم الانحرافي وأن هذه الوصمة تظل عالقة في تاريخهم الاجتماعي ومن خلال الرؤى المتعددة والمتباينة لكل من يتعامل معهم، حيث أن هناك ارتباطا قويا بين السلوكيات غير السوية والكثير من الجماعات والأفراد وبين تواجدهم في أحياء فقيرة منحل اجتماعيا وسلوكيا وأن هذا الانحلال ناتج عن انعدام أصول التنشئة الاجتماعية السليمة، وأن نظرة المجتمع لهؤلاء الأفراد تنسم بالازدراء والاحتقار مما يؤدي إلى إحساسهم بالعزلة والكراهية لكل أفراد المجتمع السوي، لأن الفرد الذي يتعرض للوصم الرسمي يعيش حالة من العزلة والرفض الاجتماعي وعدم الاستقرار يدفعه إلى تبني ثقافة فرعية تمنحه التبرير للانحراف في العمل الإجرامي هروبا من حياة العزلة التي فرضت عليه بسبب هذه الوصمة (محمد الجوهري وآخرون، 1998، ص 287).

ومن أشهر رواد هذا الاتجاه في دراسة الانحراف والجريمة : فرانك تاننباوم(Tannenbaum)

أدوين ليمرت 1951، Edwin Lemert، هوارد بيكر Howard Becker

فما يؤدي إلى تكوين المجرم من وجهة نظر تاننباوم هو الكيفية التي يعامل بها الآخرون، وذلك بأن أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلزمها من تأثير وتأثر متبادل مشترك تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم أو المبالغة في تصويرها، فالأفراد يرتكبون السلوك الإجرامي نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم سواء على المستوى غير الرسمي أو الرسمي حيث تساهم الجهات الرسمية متمثلة في وسائل الضبط الاجتماعي، والجنائي في تكريس هذا التوصيم حيث نجد أن ما تقوم به تلك الجهات من حصر للأساليب الإجرامية وتصنيفها ما هو إلا عملية تصنيف للسلوكيات التي يمكن اعتبارها سلوك منحرف.

أما من وجهة نظر ليمرت فإن هذه العوامل لا تمثل أهمية بالنسبة للعوامل التي تؤدي إلى إلصاق صفة الوصم بالفرد المجرم والتي تتضح من ردود الفعل الاجتماعي، ويرى ليمرت أن الانحراف الأولي لا يمكن التنبؤ به ولا يتم النظر إليه من قبل أفراد المجتمع بكونه انحرافاً ويتميز المنحرف الأولي بعدم تكيف سلوكياته مع ردود الفعل المجتمعية. أما الانحراف الثانوي Secondary Deviance فيشير إلى السلوك المنحرف الذي تم ارتكابه نتيجة لمفهوم المرء لذاته ومن خلال نظرة الآخرين له والتي تتسم بعدم القبول الاجتماعي لهذا الفرد ونتيجة لمشاكل التفاعل الاجتماعي التي نتجت وتولدت عن تلك النظرة المجتمعية للفرد باعتباره منحرفاً وما ينتج عن معاملة لهذا الفرد من قبل أفراد المجتمع (E. Lemert , 1975, P P 171-173)

إن الطابع المميز لمنظور رد الفعل المجتمعي في أنه يبتعد عن المشاكل الاجتماعية والسيكولوجية التي أشار إليها بعض الباحثين باعتبارها عوامل نسبية للسلوك الإجرامي ويتجه إلى اعتبار أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين بخصائص يوصمهم بها الآخرون وأن هذه السمات هي تسميات Labels وأوصاف تعمل على إثارة وتحري أنساق الضبط الاجتماعي بالإضافة إلى أن أنشطة وأساليب الضبط التي تمارسها هذه الأنساق تأخذ طابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل ردود فعل حادة مضادة لأسلوب الانحراف (سامية محمد جابر، 1989، ص 186)

ويتسم هذا المنظور الاجتماعي أيضاً بعدم اهتمامه بالخصائص الاجتماعية والشخصية لمن يقوم بارتكاب السلوك المنحرف إلا من خلال تأثير السلوك على الآخرين. وبناء على ذلك يستخلص ليمرت أن الانحراف في النهاية حصيلة صراع ثقافي تتجسد آثاره في التنظيم الاجتماعي للمجتمع ويتم من خلال ثلاث مستويات :

- 1- الانحراف الفردي : وهو ما يمكن إرجاع أسبابه إلى ذات الفرد.
- 2- الانحراف الظرفي : وهو ما يحدث تحت ظروف ومواقف لا يمكن للفرد معها تجنب الانحراف
- 3- الانحراف الاجتماعي : وهو الذي يقع على مستوى التنظيم الاجتماعي ويتكون من خلال تبلور تنظيم قيمي أو تنظيم ثقافي بحيث يصبح السلوك المنحرف أسلوباً من أساليب العيش ومقبولاً لدى الناس (عدنان الدوري، ، ص ص 264-265)

تمر عملية إلصاق الوصمة بعدد من المراحل التدريجية التي يلحق الواحد منها الآخر خلال تفاعل الجماعة أو أثناء قيامها بمختلف أنشطتها الحياتية وتتصف هذه المراحل بأنها متداخلة ومتبادلة ومشاركة

تعتمد في كيفية انتقالها على ما تحويه الظروف من رموز ومعان وثقافية وقد حددها ليمرت من خلال المراحل التالية :

- 1- **مرحلة الجنوح الأولية:** (أو الاشتباه والاتهام) المعتمد أحيانا على الشائعات والأقويل، حيث يرتكب الفرد جريمته الأولية لقياس ردود فعل المجتمع نحو ما يقترفه
- 2- **مرحلة قيام ردود فعل سلبية من قبل المجتمع :** من باب الاستهجان والاستنكار قد تشتمل على عقوبات معنوية فقط، حيث يرد المجتمع على سلوك الفرد بأنواع العقاب المقررة في العرف أو النظام .
- 3- **مرحلة تكرار الانحراف الأولي** وزيادة نسبته أو كميته أحيانا كرد فعل لما يواجهه الفرد من ردود فعل سلبية ناتجة عن اشتباه أو اتهام أو ترويج شائعات أو أقويل، وتكون نسبة أو عدد مرات التكرار أكبر من المرة الأولى.
- 4- **مرحلة قيام ردود فعل اجتماعية أكثر عنفا وأشد قسوة:** توجي للفرد بأنه مرفوض من قبل الشخص أو الأشخاص الذين يتعامل في العادة معهم.
- 5- **مرحلة ازدياد الانحراف والأفعال المعادية:** وهي موجهة نحو من يقومون بردود الأفعال السلبية أو تطبيق العقاب .
- 6- **مرحلة قيام المجتمع باتخاذ ردود فعل رسمية :** أين تتخذ الإجراءات الرسمية ضده والذي يعني إصاق التهمة أو الوصمة به وهذا ما يسمى بالمرحلة الثانوية أو اللاحقة
- 7- **مرحلة استخدام الانحراف كنوع من أنواع التحدي والعقاب للمجتمع :** وذلك بزيادة الانحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد والمنحرف ومواجهة وصمة المجتمع بالانتقام منه بزيادة الانحراف والجريمة، ونتيجة لذلك يزداد الوصم وتزداد ردود الفعل المجتمعة
- 8- **المرحلة الأخيرة:** أين يقبل الفرد المنحرف بمركزه الاجتماعي الجديد كشخص مجرم أو منحرف ويحاول التأقلم والتوافق مع شخصيته الجديدة ودوره الجديد كشخص مجرم (موصوم) (ابراهيم الطخيس، 1982، ص ص 100-101)

وقد أضاف هوارد بيكر إلى نظرية ليمرت موضحا أن العلاقة بين الانحراف و ردود الفعل تجاهه ليست علاقة ثابتة واحدة في جميع الظروف والأحوال وإنما تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف من يصدر عنهم رد الفعل لأن عملية وصم الفرد بالانحراف وفقا لبيكر لا تحتاج إلى أكثر من قيام الفرد بارتكاب جرم واحد فالرجل الذي قبض عليه في جريمة سرقة عادة ما ينظر إليه من قبل المجتمع على أنه سوف يقوم بنفس السلوك مرات أخرى ويدعم هذا الافتراض ما تقوم به الأجهزة التنفيذية ممثلة في الشرطة

بعد وقوع جرم ما في مكان ما بالتحقيق مع من سبق لهم ارتكاب مثل هذا الجرم وينظر إليه أنه رجل لا يحترم القانون واعتباره منحرفاً إلى الأبد والتعامل معه أولاً على هذا الأساس قبل أي شيء آخر.

نقد و تقييم

بناء على ما سبق عرضه فإن ردة الفعل الاجتماعي تجاه معاملة المنحرفين وما يصاحبها من مواقف واتجاهات و تحيزات سلبية ضدهم من قبل أفراد المجتمع والمؤسسات الرسمية تمنعهم من الحصول على الأعمال التي تساعدتهم بالتمكن من القيام بأي نشاط يومي متاح لغيرهم، ونتيجة لرد الفعل هذا وما ينتج عنه من رفض المنحرف اجتماعياً فإنه لا يجد مناصاً من أن يطور أساليب غير مشروعه تدور حولها أنشطته الحياتية اليومية، الأمر الذي ينتهي به إلى امتحان الإجرام واعتباره وسيلة من وسائل العيش وأسلوباً من أساليب الحياة، لأنه يكون فاقداً للأمل في تلاشي تبعات الوصمة عنه، وعندئذ قد يتبنى ثقافة فرعية تجمعهم مع غيره وتتمثل في مجموعة من وجهات النظر والأفكار والتبريرات والمفاهيم المتعلقة بكراهية المجتمع من حوله ومجموعة من الأنشطة اليومية التي يتعلمها الفرد الملتحق بالجماعة المهمشة نتيجة للعزل الذي ينتج من الوصم أو لجماعة فرعية من السابقين له، ويجد من خلال هذه الجماعات المساندة والتأييد والتشجيع لتساعده على مزاوله أنشطته اليومية أو قبوله بخصائصه الانحرافية التي عملت الوصمة في مراحلها الأخيرة على قبوله لذاته مع عودته إلى الانحراف والجريمة وهذه هي حلقة الوصل بين الوصمة والعود إلى الجريمة كخيار معيشي.

وعلى الرغم من وجود هذه الجوانب الإيجابية إلا أن هناك عدة انتقادات وجهت إلى هذه النظرية نذكر منها :

➤ لم تفسر كيفية السلوك الإجرامي وكيف كانت بدايته إنما ركزت على ردة فعل المجتمع بعد ارتكاب السلوك الإجرامي، فضلاً على أنها لا تستطيع أن توضح سبب ارتكاب شخص معين للانحراف أكثر من شخص

➤ بالغت في تأثير ردود الفعل المجتمعية على سلوك الفرد ودور ذلك في تأصيل هوية الانحراف لديه دون العوامل الذاتية لدى الفرد في قبوله أو رفضه لعملية الوصم.

➤ تجاهلت الحديث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية بشكل واضح وصريح (عايد عواد

الوريكات، 2004، ص 203)

3-الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة

يتبين من العرض المتقدم لأسس المذهبين الفردي والاجتماعي في تفسير كل منهما للسلوك الإجرامي عدم صلاحيتهما منفصلتين لكفالة ذلك التفسير، إذ اعتبر كلاهما أن السلوك الإجرامي يعود لطائفة واحدة من العوامل وأغفل أي تأثير لأي طائفة أخرى من العوامل، حيث بات من الضروري تطوير كلا من المذهبين لآرائهما، فظهر ما سمي بالمذهب التكاملي والذي يرى أن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب لا يمكن أن يخضع للتجزئة، أي لعوامل ذات صبغة اجتماعية أو عضوية أو نفسية خالصة، بل إن مزيجا مشتركا من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، ولذلك نجد أن المذهب الفردي تطور على يد "فيري"، الذي تنبه إلى الأخطاء التي وقع فيها "لومبروزو"، فذهب إلى أن الجريمة ترتد إلى ثلاثة من العوامل : شخصية، جغرافية واجتماعية، وبذلك يكون قد أضاف إلى العامل الشخصي الذي لم يعترف "لومبروزو" بسواه، وكذلك الأمر بالنسبة للمذهب الاجتماعي، إذ لاحظ دعائه ما ينطوي عليه من غلو وتطرف حمل بعضهم إلى تفسير الخلل العضوي والنفسي للإنسان بما يشوب المجتمع من تفكك وانحلال، وكان ذلك نتيجة لما أحرزته دراسات علم النفس الاجتماعي من تقدم ملحوظ، وصل إلى رفض الفكرة القديمة التي كان ينهض عليها علم النفس الفردي، والتي كانت تدرس الإنسان بطريقة نظرية مجردة مما يحيط بها من ملابسات وظروف اجتماعية .

ومن ثم يمكن القول أنه من الصعب رد ظاهرة الجريمة إلى عامل واحد، ولذلك يرى أصحاب النظريات التكاملية أن الجريمة ما هي إلا محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص ص 211-212)، ومن بين هذه النظريات ما يلي:

3-1 نظرية التكوين الإجرامي دي تيليو Di Tullio: جاءت نظرية دي تيليو كرد فعل على نظرية لومبروزو التي ركزت - كما تقدم - على وجود (المجرم بالتكوين) ودي تيليو وإن اتفق مع لومبروزو على وجود المجرم بالتكوين إلا أنه أنكر كونه عاملا وحيدا للسلوك الإجرامي، وإنما يشكل مع غيره من العوامل الاجتماعية عاملا مركبا للسلوك الإجرامي.

1- اعتبر دي تيليو الشخصية كمصدر للسلوك الإجرامي، ووافق من حيث المبدأ لومبروزو بوجود "المجرم بالميلاد" ولكنه اعتبرها وحدها غير كافية لارتكاب السلوك الإجرامي حيث نادى في مؤلفه عام 1945 بنظرية الاستعداد أو "التكوين الإجرامي"، والتي تقول بأن المجرمين لديهم استعداد أو تكوين إجرامي يظل كامنا حتى توقظه مؤثرات بيئية اجتماعية وتتفاعل معه، فيترتب على ذلك حدوث خلل واضطراب نفسي يؤدي بالشخص إلى ارتكاب الجريمة، وهذا الاستعداد لا يوجد لدى جميع الناس، والدليل

على ذلك أن العوامل الاجتماعية التي تدفعهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لا تحدث نفس الأثر للأفراد الآخرين. (عدلي السمرة، محمد الجوهري، 1996، ص ص 80-81)

ويميز دي تيليو بين نوعين من الاستعداد الإجرامي:

الأول: استعداد إجرامي أصيل

يتميز بالثبات والاستمرار، ويرجع إلى التكوين العضوي والنفسي للفرد، وهذا ما يسميه أيضا دي تيليو الاستعداد الأصيل للإجرام المنبعث عن شخصية الجاني والذي يمثل مصدرا للجرائم الخطيرة، ويسمي دي تيليو المجرمين الذين يتوافر لديهم الاستعداد الإجرامي الأصيل "بالمجرمين بحكم التكوين"

الثاني: استعداد إجرامي عارض

يرجع إلى عوامل داخلية وأخرى بيئية تعترض الفرد فتضعف من قدرته على التحكم في رغباته، فيندفع إلى ارتكاب الجريمة كنك الجرائم التي تحدث في حالة الانفعال الحاد، ويذول هذا الاستعداد بزوال الانفعال، ويسمى المجرمون الذين يتوافر لديهم هذا الاستعداد العارض "بالمجرمين العاطفيين"

كما ذهب دي تيليو إلى وجود ما يسمى بالمجرمين المجانين، وقد ميز بين نوعين من المجرمين: **● المجرم المجنون:** هو الذي يرجع سبب إجرامه إلى تكوين كامن فيه وسابق على إصابته بالجنون، و أن الجنون هو الذي زاد كم وقوة هذا التكوين الإجرامي، ولذلك فإن شفاء مثل هذا المجرم من الجنون لا يمنعه من العودة إلى الإجرام مرة أخرى.

● المجرمون المجنون: هو الشخص الذي يرجع إجرامه إلى جنونه دون أن يكون لديه أي استعداد أو تكوين إجرامي سابق على إصابته بالجنون، وعليه فإذا شفي هذا المجرم من مرضه العقلي زال سبب إجرامه.

يرى دي تيليو أن التكوين أو الاستعداد الإجرامي يستخلص وجوده لدى فرد ما بدراسة شخصيته، وتكون دراسة الشخصية من ثلاث جوانب:

● الجانب الأول: يكون من خلال دراسة أعضاء الجسم الخارجية لمعرفة ما إذا كانت عادية أم شاذة، وقد لاحظ دي تيليو من خلال دراساته أن المجرم بحكم التكوين يكون مصابا بعيوب عضوية تزيد نسبتها لديه عنها لدى الشخص العادي.

● الجانب الثاني: وذلك عن طريق دراسة وظائف الأعضاء الداخلية كالجهاز الهضمي، والجهاز التنفسي، والجهاز التناسلي، والجهاز العصبي، حيث اعتبر أنه لإفرازات الغدد أثرها الكبير على سير

أجهزة الجسم، والتي لها انعكاساتها في الوقت ذاته على مظاهر الحياة النفسية للإنسان، وبالتالي على معالم شخصيته، وقد خلص دي تيليو في النهاية إلى وجود نموذج بشري غددى إجرامى.

● **الجانب الثالث:** من خلال دراسة الحالة النفسية، وبصفة خاصة درجة نشاط الغرائز والحاجات التي تتولد عنها وقد لاحظ دي تيليو من خلال دراساته لهذا الجانب تميز المجرمين بشذوذ غريزي لا يتوافر لدى الأفراد العاديين . (فوزية عبد الستار، 1975، ص ص 64-68)

وقد حلل دي تيليو العوامل المتفاعلة المؤدية بالشخص إلى السلوك الإجرامى، فيمثل عامل الاستعداد أو التكوين الإجرامى النواة الأولى التي تتفاعل معها باقي العوامل، ثم العوامل المساعدة منها ما هو داخلي وما هو خارجي التي تساعد على تقبل الجريمة وارتكابها، وأخيرا العوامل المحركة للسلوك الإجرامى وهي التي تخرج الفعل الإجرامى حيز التنفيذ، حيث يظل هذا الاستعداد كامنا في داخله إلى أن توظفه مؤثرات خارجية معينة تتفاعل معه إلى الحد الذي يصيب بالخلل كلا من الجهازين العضوي والنفسي، نتيجة لثورة النزعات الفطرية وعجز أو ضعف السيطرة النفسية عليها فيقدم على إتيان السلوك الإجرامى . (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص 213)

نقد و تقييم نظرية التكوين الإجرامى:

يمكن القول أن للعالم دي تيليو دورا كبيرا في الاعتراف بدور التكوين النفسى للفرد في إنتاج سلوكه الإجرامى فضلا عن هذا فقد أولى دي تيليو العوامل الاجتماعية أهمية خارجية وجعلها أساسا في تفسيره لإجرام المجرم العرضي ورغم ذلك فثمة انتقادات توجه إلى هاته النظرية نظرا لقصورها في مضمونها فيما يتصل بمفهومها عن دور العوامل الاجتماعية في ظاهرة الجريمة، فهي تقول إنها لا تصلح بمفردها لإحداثها إلا إذا تمكنت من إيقاظ الاستعداد الإجرامى الكامن في دخيلة الجاني، وهو أمر ليس بمؤكد، فقد نجد بعض الجرائم تتحقق نتيجة لتغلب أو انفراد العوامل الخارجية على العوامل الداخلية كما هو الحال بالنسبة لجريمة قتل الزوج زوجته عند مشاهدته إياها متلبسة بالزنا هي ومن يزني بها، إذ يقدم الزوج على قتلها بفعل عوامل خارجية بحتة دون سبق استعداد إجرامى لديه وهو أمر يكفي لدحض هذه النظرية .

(المرجع السابق ص 214)

إن نظرية دي تيليو وإن لم تسلم من النقد كذلك إلا أنها تعتبر بالنسبة لعلم الإجرام أكثر النظريات قبولا، ومن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية نذكر:

1) لقد بالغت النظرية في اعتبار تأثير الجانب العاطفي المختل في سلوك المجرم، وهذا يعني أن نظرية دي تيليو كانت كغيرها تقريبا في التركيز على الجانب الواحد.

(2) إن دي تيليو وقع فيما وقع فيه لومبروزو في استخلاصه قانونا عاما من حالات قليلة أخضعت للتجارب لا ترقى إلى مستوى استخلاص القانون العام.

(3) إهماله جانب المقارنة بين المجرمين والأسوياء والذي يعد على جانب كبير من الأهمية.

3-2 نظرية الجهاز العصبي والظروف الخارجية (بندي Pende)

يقول بهذه النظرية العالم الإيطالي " نيكولا بندي Pende أحد أنصار المدرسة الطبيعية الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، وواحد من كبار المتخصصين في علم وظائف الغدد بحكم وظيفته كمدير لمعهد علم النماذج الحيوية الإنسانية بروما، ومضمونها أن شخصية الإنسان تتمثل في تكوين غير قابل للتجزئة من كافة النواحي العضوية والروحية والمزاجية، وأن ثمة نوعين من العوامل يتفاعلان في إحداث السلوك الإجرامي هما:

أ- عوامل ذات صفة محددة Determinan: تشمل العوامل الفطرية الموروثة كالتكوين العضوي مع التركيز بصفة خاصة على التكوين العصبي الخاضع لسيطرة المخ مباشرة، كما يشمل العوامل المكتسبة من البيئة التي يعيش الفرد فيها.

ب- عوامل ذات صفة شرطية Conditionant: ويشمل عددا من العوامل لا تقوى على التحرك التلقائي وإنما تستلزم توافر شروط بيئية معينة، وينبغي عند دراسة شخصية المجرم الجمع بين هاتين الطائفتين من العوامل. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص212)

وتجمل هذه النظرية في القول بأن الجهاز العصبي وخاصة المخ هو الذي يقف وراء كل سلوك إنساني، كما يساهم في تحديد طباعه وصفاته؛ وطالما أن الجريمة صورة من صور ذاك السلوك فهي بدورها تتأثر بحسن سير الجهاز العصبي، حتى إذا ما أصيب بخلل أو اضطراب وتصادف حدوث احتكاك بينه وبين الظروف الخارجية فإن السلوك الإجرامي يتحقق، وقد استعان بندي في تدعيم وجهة نظره بنوعين من الأبحاث:

النوع الأول: أجراه على عدد كبير من المجرمين فلاحظ وجود التهابات سحائية و التهابات في أغشية المخ كشفت عنها الأشعة حول الجمجمة، وحتى في محيط غير المجرمين فقد لاحظ أن الأشخاص المصابين بتلك الالتهابات يعانون من الاضطرابات قدرا كبيرا ينعكس على تصرفاتهم وأخلاقهم، كسرعة الغضب والاندفاع والتصرفات الأنانية واللاأخلاقية.

النوع الثاني: تناول فيه دراسة تفصيلية لأجزاء المخ فوصل إلى المنطقة الزرقاء المتواجدة على جانبه والتي ينحصر فيها مركز "الأنا" أو العقل، أي مركز الاستجابة للنزعات النفسية والغريزية الكامنة

في النفس أو اللاشعور وعليه فإن أي اضطراب يصيب تلك المنطقة يمتد إلى العقل ويصيبه بالعجز عن كبح جماح النفس.

نقد و تقييم النظرية:

يمكننا أن نؤكد على فضل هذه النظرية في محاولة الربط بين العالم النفسي والعالم العضوي للإنسان، مؤكدة على أن فهم السلوك الإنساني عموماً والإجرامي خاصة لا يتأتى إلا بالوقوف على العوامل الداخلية في تكوين العالمين النفسي والعضوي في دفع الفرد إلى السلوك الإجرامي، حيث تجنبت التطرف الذي وقعت فيه كل النظريات الفردية والاجتماعية حين اعترفت بأثر كل هذه العوامل في أحداث الجريمة، وقد حاولت التوغل في أعماق النفس البشرية للكشف عن حقيقة العوامل التي تربط بينها وبين الجريمة كسلوك إنساني ذي حقيقة مادية ملموسة، فأقامت بذلك رابطة وثيقة بين العالمين النفسي والعضوي للإنسان، وخلصت إلى مساهمة العوامل الداخلة في تكوين كل منهما إحداث السلوك الإجرامي. ومع ذلك فإن هذه النظرية قد شابها قصور من عدة نواح :

- قيل بأن هذه النظرية تعجز عن أن تفسر لنا السبب الذي من أجله لا يرتكب البعض ممن يعانون من التهابات في أغشية المخ أو خلل في وظائف الغدد سلوكاً إجرامياً، فالربطة بين هذه الأشكال من الاضطرابات والجريمة ليس حتمياً.

- كما عيب على هذه النظرية تجاهلها أن تبحث الغدد ووظائفها مازال أمراً يكتفه الغموض وليس لدينا المعلومات العلمية الكافية عن العلاقة القائمة بين إفرازات الغدد المختلفة وتأثير تلك الإفرازات على السلوك الإنساني.

- فضلاً عن أن بنداً لم يتأكد حال قيامه ببحوثه على المجرمين ما إذا كان الخلل الملاحظ لدى المجرمين في وظائف الغدد ليس أمراً لاحقاً على ارتكابهم للجريمة وناشئ عن طول المدة التي قضوها في المؤسسات العقابية أو ناجم عن خلل عصبي أو عقلي أدى بدوره إلى وجود اضطرابات غددية.

- كما أن القول بنسبة السلوك الإجرامي إلى وجود خلل عضوي يجعل من المجرمين مرضى يستوجبون العلاج لا العقاب وفي ذلك هدم للمفاهيم التي يقوم عليها القانون الجنائي حول المسؤولية الجنائية.

اعتمدت النظرية على دراسة الجانب النفسي بطريقة موضوعية تتفق مع الكيفية التي يدرس بها الجانب العضوي للإنسان، وهو خطأ منهجي كبير، وتفصيل ذلك: أن النظرية محل الدراسة قد أرجعت الجريمة إلى خلل في التكوين النفسي نتيجة لخلل سابق عليه في التكوين العضوي، ثم أقامت العلاقة بين

هذا الأخير وبين السلوك الإجرامي كما لو كانت علاقة سبب بنتيجة، مع أن الجانب النفسي ذو طبيعة معنوية ينبغي لدراسته البحث في أسباب معنوية مثل تحسس البواعث والدوافع التي تكمن وراءه، وهي أمور لا يتأتى الوقوف عليها إلا عن طريق التحليل النفسي لشخصية صاحبها، وهو ما لم يتبعه صاحب النظرية قط.

3-3 النظرية النفسية الاجتماعية: هي النظرية التي يندرج تحتها مجموعة مركبة من العوامل المختلفة حيث أنها تضم في تفسيرها العوامل الذاتية والبيئية، ولذلك فإننا نعتبر الإطار المرجعي لهذه النظريات التكاملية هو الذي يحوي في نطاقه تآلفا بين النظرية النفسية التي تركز اهتمامها على الفرد في علاقته بجوانب الشخصية المختلفة، والنظريات الاجتماعية التي تهتم بالبيئة الداخلية كانت أم خارجية.

وقد أوضح "فرانك هافنج F, Hafung" افتراضات النظرية النفسية الاجتماعية كما يلي:

- 1- أن المجرم إنسان عادي من حيث تكوينه الجسماني والعقلي ونمط الشخصية، وأن لديه نفس الدوافع التي تؤثر على سلوك الشخص غير المجرم من حيث فكرته عن الخطأ والصواب في سلوكه.
- 2- أن المجرم إنسان عادي يعيش في مجتمع مفكك يميل إلى خلق الانحلال لدى أعضائه من الأفراد.

ولذلك تعتبر النظرية النفسية الاجتماعية الجريمة سلوك ناشئ عن فشل الضوابط الشخصية الداخلية والخارجية في إيجاد اتساق بين السلوك والمعايير الاجتماعية، وهو ما يسمى بنظرية الضوابط الاجتماعية الداخلية والخارجية.

كما أن "ركلس W, Reckless" يرى أن فهم أنواع السلوك الإجرامي يتطلب من الباحث أن يفسر العلاقة القائمة بين الفرد والموقف الاجتماعي المباشر الذي يوجد فيه وذلك كله في إطار النظام العام للمجتمع، ويؤكد "ركلس" على أهمية الضوابط الداخلية بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الدينامية الصناعية الحديثة، نظرا لأن الأفراد في هذه المجتمعات يقضون وقتا كبيرا خارج الأسرة وغيرها من الجماعات التي تباشر الضبط الاجتماعي الخارجي عليهم، ولهذا فإن المعول الأساسي على اتساق سلوكهم مع المعايير الاجتماعية هو قوة الضوابط الداخلية لهم. (محمد سلامة غباري، 2004، ص

ص53-54)

3-4 التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي:

إن في شرع الله تعالى خروج عن الفطرة السوية، وضرر يشمل الفرد والجماعة فهي تقصد نقاء المجتمع وتعكر صفو أمنه.

والنزاعات الطائشة التي يتولد عنها الإجرام موجودة غريزيا قال تعالى: "نفس وما سواها، فآلهمها فجورها وتقواها" (الشمس 7- 9) أي أن الإنسان لديه نزعتان: نزعة الخير والرحمة، ونزعة الشر والظلم. والإسلام لم يكتف في مواجهة الإخلال بالأمن وارتكاب الجرائم بخط دفاع واحد، وإنما أحاط الفرد بسياجات متعددة تتضافر كلها على تحصين الفرد ضد الانحرافات والجريمة، فقد بدأ بما يمكن أن يسمى بالسياج الذاتي: أو سلطة الأمن الذاتية المتمثلة في مراقبة الله في السر والعلانية، ثم السياج الحكومي: ممثلا في السلطة التنفيذية التي تعمل على وقاية الفرد من الوقوع في الجريمة وهناك السياج الاجتماعي والرأي العام الذي يمقت الجريمة ويساعد على تقديم مرتكبيها للعدالة وفق منهج يتضمن عنصر الوقاية والعلاج.

والناظر في المناهج والدراسات الغربية يجد أن غالبها ترد الجريمة إلى عوامل 3 دثرت:

1- العامل البيولوجي أو النفسي.

2- العامل الاجتماعي.

3- عوامل متعددة تسمى العوامل التكاملية.

أما في الشريعة الإسلامية فإن العامل البيولوجي كعامل فريد ومسبب مباشر للجريمة مستبعد لأن كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه. (علي بن فايز الجحني، 2000، ص ص 127-131)

لا تقتصر النظرية الإسلامية في تفسير أسباب ظاهرتي الجريمة والانحراف، بل تحاول تقديم الحلول والعلاج لهذه المشكلة، حيث أرجعتهما إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

● **العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد:** لقد جاء الإسلام لبناء مجتمع إنساني يقوم على العدالة والمساواة، ووضع في ذلك مجموعة من القواعد والطرق لضبط سلوكات الأفراد والحفاظ عليها من الانحراف، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لتقليص الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع، كفرض الزكاة على الأغنياء وفي ذلك يقول المولى سبحانه وتعالى في محكم تنزيله "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" (سورة التوبة، الآية 103)، ودفع الضريبة على الأموال والمحاصيل والمعادن، لتدفع للفقراء بغية سد حاجاتهم الضرورية، وغيرها من الأمور الحياتية التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

● **العقاب ضد كل من يخالف أحكام الشريعة:** فقد أوجب الإسلام القصاص والجزاء في جرائم القتل والاعتداء وهتك الأعراض والزنا وشرب المسكرات، والقذف والسرقة وغيرها، وقد صنف الإسلام الانحراف في هذا المجال إلى أربعة أصناف هي (نبيل السمالوطي 1983، ص 117):

- جرائم الحدود السبع وهي: الزنا، القذف، شرب الخمر، السرقة، الحراة، البغي والردة.
- جرائم القصاص: وتشمل كل جرائم الاعتداء على الأشخاص بالقتل أو الجرح سواء بطريق العمد أو الخطأ، وجرائم العمد فيها القصاص، أما جرائم غير العمد ففيها الدية.
- جرائم التعزير: وهي كل الجرائم التي لا تدخل ضمن الحدود والقصاص والدية وهنا توسع الشريعة الإسلامية من سلطة القاضي، حيث لم تحدد عقوبات التعزير وللقاضي أن يختار العقوبة المناسبة لطبيعة الجرم وشخصية الجاني وظروف ارتكاب الجريمة.

ويظهر من خلال هذه الأحكام، ردع وتأديب المنحرف بشخصه، أي إنزال الأذى المماثل بالجاني وليس عقوبة السجن فحسب، كما هو معمول به في النظام العقابي الغربي الرأسمالي، مثل أن السارق في الشريعة الإسلامية لا يسجن، وإنما تقطع يده والزاني أيضا لا يسجن، ولكنه يجلد حسب تقدير الشريعة الإسلامية له ولظروفه، إلخ.

● **المساواة في العقوبة والتعويض بين الأفراد:** وتعني تساوي الجميع أمام الشريعة والقانون، فالأغنياء والفقراء سواسية في مثلهم أمام القاضي وإنزال العقوبة بالجاني فالسارق مع توفر الشروط تقطع يده، بغض النظر عن مكانته الاجتماعية والطبقية بينما نجده في النظام الغربي يودع في السجن، وبمجرد خروجه منه يعود مرة أخرى للانحراف والسرقة، فالعقاب في الإسلام يردع المنحرف والمخالف له، ولذلك لا تستثني الشريعة الإسلامية أي مخالف لأحكامها لسبب طبقي أو اقتصادي أو سياسي ولكنه تراعي ظروف المنحرف، كعدم البلوغ والاضطراب العقلي، كما ميزت بين القتل المتعمد وقتل الخطأ، وأقرت لكل منهما أحكاما خاصة، كما أن الشريعة الإسلامية قد تكفلت بالأطفال المنحرفين (الأحداث) بعلاج انحرافهم بدلا من إنزال العقاب بهم، وهذا عكس ما كان يقوم به النظام الغربي.

● **المشاركة الجماعية في دفع الانحراف:** ومعناها اشتراك كل الأطراف التي تقع عليها مسؤولية انحراف الأفراد، حيث يعد ولي الأمر مسئول شرعا عن كل المخالفات التي قد يرتكبها من يتولاه، وتعد الأسرة الشريك الاجتماعي الأساسي في عملية التعاون وإعادة تربية وإصلاح الفرد المنحرف فيها، ذلك أن الفرد في الشريعة الإسلامية لا يعيش منعزلا عن الرابطة الاجتماعية، حيث أن الأفراد ملزمون بالتعاون فيما بينهم لمحاربة الانحراف الاجتماعي.

تقييم

لقد أعطى لنا هذا الاتجاه تحليلاً متكاملًا ودقيقاً عن دوافع الانحراف والجريمة في المجتمع وهذا يدل على تكامل الدين الإسلامي وشموليته وعدالته في معالجة الانحرافات الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها، وقد حدد النظام الإسلامي من أجل مكافحة والقضاء على الانحراف والجريمة من جذورها، عقوبات متنوعة حسب نوع الانحراف والجريمة، ولذلك نجده يقسم هذه العقوبات إلى قسمين:

- عقوبات أدبية: وهي تشمل جانبين، الأول خاص بالحدود والثاني خاص بالتعزير حيث يشمل الأول كل العقوبات التي أقرها القرآن الكريم وأكدها السنة الشريفة، ولم يسمح للمشرع التصرف فيها وتقديرها كالعقوبات في جرائم القتل والزنا وشرب المسكرات...إلخ.

أما الثاني فيشمل العقوبات التي يقرها ويحددها القاضي، بسبب الجناية على النفس أو دونها كالدية للنفس، والديات التي فوض أمر تقديرها إلى الحكومة أو الخبراء.

ومن كل ما سبق يمكن القول أن الانحرافات التي فصلت فيها الشريعة الإسلامية لا تخرج عن هذين الإطارين:

- يتمثل الإطار الأول كل ما يخص الاعتداء عن حقوق الله عز وجل والتي نهى عنها في محكم تنزيله.

- والإطار الثاني يخص الاعتداء على حقوق الله والفرد معا.

ويمكننا تصنيف الانحرافات التي يتعامل معها الإسلام وقدم لها علاجه الشرعي إلى:

- جرائم الاعتداء على النفس وغيره.
- جرائم ضد ممتلكات الآخرين
- جرائم الاعتداء على الأخلاق والضوابط الاجتماعية.
- جرائم ضد المجتمع.

وقفة مع النظريات التي فسرت السلوك الإجرامي

تعتبر هذه النظريات من أشهر النظريات التي أسست في مجال علم الإجرام وتفسير السلوك الإجرامي، حيث أن هناك الكثير من النظريات التي أسست في هذا المجال والتي أعرضنا عن ذكرها، للاختصار الذي يفرضه المقام.

وفي تقييم عام لجميع النظريات المتقدمة، والتي كل يدعي صحتها، نقول أن النظريات المتقدمة ليست على قدر مطلق من الخطأ، وإنما فيها من الصحة، ومن الخطأ، والخطأ الذي تشترك فيه جميع النظريات المتقدمة هو أنها ركزت على عامل واحد كل حسب ما تبنت، واعتبرته العامل الوحيد لتفسير ظاهرة السلوك الإجرامي لدى الأفراد، في حين أنكرت أهمية العوامل الأخرى، ما عدا النوع الثالث من النظريات وهي نظريات الاتجاه التكاملي التي عملت نوعاً من الموازنة.

ثالثاً: منهج وأساليب البحث في الظاهرة الإجرامية

لما كانت الظاهرة الإجرامية ليست إلا حدث عارض في حياة الفرد، في حين أنها ظاهرة حتمية وثابتة في حياة الجماعة، كان لابد لطرق البحث في هذه الظاهرة أن تتنوع بين أساليب بحث فردية، تتصل بشخصية المجرم، وأخرى اجتماعية، تتصل بالجريمة ذاتها.

ويجب أن نشير إلى أن منهج البحث في هذا النمط من الدراسات يتبع في الغالب من الأحيان منهجاً علمياً استقرائياً يعتمد على الملاحظة Observation والتجربة Expérimentation بغية التوصل للقواعد والقوانين العامة التي تحكم الظاهرة الإجرامية غير أن هذا المنهج يواجه مشاكل كثيرة تتبع من كونه يتصل عموماً بالشخصية الإنسانية، تلك التي تتأثر بجملة من العوامل المتغيرة، الأمر الذي يعطي للتجربة وللملاحظة في نطاق الدراسات الإجرامية مدلولاً مغايراً عنها في العلوم الطبيعية

(د. أحمد عوض بلال، دس، ص 19). فالجريمة والمجرم مثلاً لا يمكن أن يخضعا للتجربة، وكل ما يمكن تجربته هو تطبيق نظام عقابي معين ودراسة نتائجه بل وحتى في هذا النطاق الضيق لا يمكن القول بأن في الأمر تجربة. ذلك أنه لا يمكن المقارنة بين نتائج هذا النظام ونتائج نظام آخر على ذات المجرم . (محمد زكي أبو عامر، 1987، ص 58) وحتى لو أمكن إجراء التجربة من الناحية النظرية فيمكن أن يشكل الأمر مساس بالحرية الشخصية، ففحص الجريمة كظاهرة لا بد أن يختلف عند بحثها كحالة فردية، ويختلف الأمر في الحالتين عن فحص المجرم ذاته. فكل من هذه المستويات الثلاث

– الظاهرة الإجرامية، الجريمة، المجرم – طرق وأساليب بحث مختلفة

1- أساليب البحث الفردية Etude individuelle du cas

هي جملة من الوسائل تهدف إلى دراسة مختلف جوانب شخصية المجرم بغية تقصي الأسباب التي دفعته إلى الجريمة، ويمكن أن نذكر من بين تلك الوسائل الفحص العضوي والنفسي للمجرم، ودراسة تاريخ المجرم عن طريق الملاحظة والاستبيان والمقابلة وأخيرا دراسة الحالة.

1-1 الفحص:

يقصد به الفحص البيولوجي أو الجسماني للمجرم، وكذا فحصه النفسي والعقلي بهدف الربط بين سماته العضوية والنفسانية من جهة وبين سلوكه الإجرامي من جهة أخرى، بهدف الخروج من هذا الفحص الفردي بقاعدة يمكن تعميمها على الحالات الأخرى (أحمد عوض بلال، دس، ص 29). وعلى ذلك يمكننا أن نميز بين نوعين من الفحص، أحدهما بيولوجي والآخر نفسي وعقلي.

1-1-1: الفحص البيولوجي :

قد يتصل الفحص البيولوجي بأعضاء الجسم الظاهرية فيسمى فحصا خارجيا، وقد يكون داخليا إذا ما اتصل بوظائف أجهزة الجسم.

أ - الفحص البيولوجي الخارجي :

يهدف هذا النوع من الفحص إلى محاولة الربط بين بعض السمات الخلقية للفرد وبين سلوكه الإجرامي (محمد زكي أبو عامر، 1987، ص 78-79). ويعتبر العالم الإيطالي لومبروزو هو أول من أثار الانتباه للفحص العضوي للمجرم وما يترتب على هذا الفحص لأعضاء الجسم الظاهرية من نتائج خاصة بالنزعات الإجرامية. وتبع لومبروزو عدد آخر من العلماء ممن حاولوا إيجاد صلة بين الإجرام والعيوب الخلقية. فوجود عاهة عضوية خارجية كانهدام السمع أو البصر أو النطق أو فقدان ذراع أو ساق قد تترك أثرها على نزعات وسلوكيات الفرد الإجرامية.

والواقع أنه يصعب تعميم نتائج الفحص البيولوجي الخارجي على كافة الأفراد في تفسير نزعاتهم ومسلكتهم الإجرامية، خاصة وأن التفسير البيولوجي للجريمة قد تم تجاوزه بتفسيرات أخرى أكثر انضباطا من الناحية العلمية.

ب - الفحص البيولوجي الداخلي:

يلي مرحلة الفحص الخارجي مرحلة الكشف عن الخلل الذي قد يظهر في وظائف الأعضاء الداخلية للمجرم. ويشمل هذا النوع من الفحص الأجهزة الداخلية للجسم كالجهاز التناسلي والجهاز البولي والجهاز العصبي والجهاز الهضمي والجهاز التنفسي. فما من شك أن اختلال عمل هذه الأجهزة قد يؤثر

2-1-1 : الفحص النفسي والعقلي :

هناك نوعين من الاختبارات التي يمكن اللجوء إليها في مجال الفحص النفسي للمجرم:

108

الثاني يسمى اختبار موري **Mory**: أو ما يسمى اختبار فهم الموضوع، فيتمثل في عرض ثلاثين صورة مهتزة Images floues على الفرد محل الفحص مختارة بطريقة عفوية من الحياة العامة قد تنصب على أشخاص أو أحداث أو أشياء، ويطلب من الشخص أن يروي للطبيب رواية قصة عما يراه في كل صورة من الصور الثلاثين، ويتم تسجيل روايات الفرد محل الفحص وانفعالاته، ثم يتولى الطبيب المحلل من خلالها الكشف عن ما قد يعتل بداخل المجرم من خلل نفسي (يسر أنور علي، 1970، ص116)

وعادة ما يعود الخلل النفسي إلى اضطراب في الشعور لدى المجرم بشقيه الغريزي والعاطفي ينعكس بالضرورة على ميوله ودوافعه وقد ينشأ السلوك الإجرامي كنتيجة لخلل كمي في هذه الغرائز، زيادة أو نقصا، أو لشذوذ كفي في صورة إشباع الغريزة بطريقة غير عادية، فقد يؤدي الخلل الكمي في غريزة الاقتناء إلى ارتكاب جرائم الأموال كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة، وقد تؤدي مظاهر الخلل الكمي في الغريزة الجنسية إلى ارتكاب جرائم الاغتصاب والفعل الفاضح وهتك العرض، كما أن الشذوذ الكيفي لنفس الغريزة (الغريزة الجنسية) قد يقف وراء ارتكاب جرائم هتك عرض الصغار أو اللواط و المساحقة (العلاقات الجنسية بين بني الجنس الواحد)، كما أن الإفراط في غريزة البقاء قد تدفع صاحبها إلى ارتكاب جرائم العنف كالقتل والجرح. كما أن ضعف تلك الغريزة قد يدفع الفرد إلى الانتحار، زهدا أو كرها في الدنيا (أحمد شوقي أبو خطوة، 2002، ص75)

ولا يقتصر البحث على الجانب النفسي فقط بل يمتد إلى بحث الجوانب العقلية، الأمر الذي يمكن من فهم بعض المظاهر السلوكية الصادرة عن الشخص المجرم، فقد لوحظ أن الملكات الذهنية لدى المجرمين تقل عن المتوسط الذي يتوافر لدى الرجل العادي، فقد يصاب الخيال أو التصور - كأحد الملكات العقلية - بخلل لدى المجرم يؤدي به إلى المبالغة في بعض الأمور الواقعية (الشعور الزائد بالكيان الذاتي) أو بالإنشاء الخيالي لأمر لا وجود لها (كاعتقاد المرء خطأ بأنه مضطهد)، الأمر الذي قد يدفع من يصاب بمثل هذا الخلل إلى الوقوع في بؤرة الإجرام، الذي عادة ما يتصل باستخدام وسائل احتيالية كجرائم النصب (رمسيس بهنام، 1993، ص85)

1-2 دراسة تاريخ المجرم :

عادة لا يفي الفحص البيولوجي والنفسي في الكشف عن ما يقف وراء الجريمة من دوافع وعوامل، لذا كثيرا ما يلجأ إلى دراسة تاريخ حياة المجرم منذ بدء تكوينه وميلاده إلى اللحظة التي ارتكب فيها الجريمة، بهدف الإلمام بكافة الظروف الاجتماعية التي أحاطت به في محيط الأسرة والمدرسة والعمل والخبرات التي اكتسبها والعادات التي ألفها، وكذا الأمراض التي ظهرت لديه أو لدى أقرانه... الخ. فماضي المجرم بكل ما فيه لا شك يقف وراء جريمته التي أخضعته للدراسة.

و الواقع أن الكشف عن الماضي الذي يغلف حياة المجرم عادة ما يتم بأساليب الملاحظة والاستبيان والمقابلة ودراسة الحالة.

أ - الملاحظة L'observation :

تمثل الملاحظة أولى مراحل المنهج العلمي، وهي أحد أدوات المنهج الاستقرائي، كما أنها تسبق التجربة، وهي في مجملها تقوم على رصد ومراقبة ظاهرة من الظواهر بهدف استخلاص القاعدة العامة التي تحكمها، ويمكن أن تحكم باقي الظواهر المشابهة لها.

وتجري الملاحظة في مجال الدراسات الإجرامية عن طريق الدراسة الميدانية، أي المراقبة المباشرة للمجرم ودراسته المجرم في الوسط الحر، سواء أكان مجرماً بالغاً أو حدثاً صغيراً، عاقلاً أو مجنوناً، مريضاً أو معافى، بهدف استخلاص القوانين العامة التي تحكم تفسير السلوك الإجرامي. وللملاحظة ضمانات يجب توافرها حتى تؤتي ثمارها ولاعتمادها طريق بحث في مجال الدراسات الإجرامية، أهمها خبرة وموضوعية القائم بالملاحظة، فبدون الخبرة لا تضمن سلامة التقدير والاستنتاج، وبدون الموضوعية قد يحتكم الباحث إلى نزعاته الشخصية ويعتمد في استخلاص نتائجه على الأحكام والانطباعات المسبقة بشأن المجرم محل الملاحظة.

وللملاحظة نوعين : أحدهما ملاحظة بسيطة، والأخرى مركبة (فوزية عبد الستار، 1985، ص26). وتكون الملاحظة بسيطة إذا ما اقتصر على مشاهدة المجرم أو الاستماع إليه فقط، ويتم ذلك دون اللجوء إلى أية طرق فنية أخرى للتأكد من صدق المعلومات التي يتوصل إليها الباحث، فهي إذن تعتمد على قدرة هذا الأخير الذاتية على الرصد والتسجيل.

وقد تتم الملاحظة البسيطة بالمشاركة Avec participation أو دون مشاركة Sans participation (حسن محمد ربيع، 1991، ص ص71-72) وتستوجب الملاحظة بالمشاركة من القائم بالدراسة النزول إلى الميدان مخفياً شخصيته بهدف الاندماج وسط الجماعة الإجرامية موضوع

الدراسة حتى يبدو وكأنه فرد منهم ولا شك أن هذا الأسلوب قد ينطوي عدم الموضوعية نتيجة تأثر الباحث بالوسط الذي اندمج فيه ومشاركته لعواطف وانفعالات أفراد، ورغم ذلك فقد يمكن هذا النوع من الملاحظة من التحقق من صدق أو زيف الإقرارات الصادرة عن أفراد الجماعة محل الملاحظة.

وعلى العكس من ذلك تجري الملاحظة دون مشاركة، إذ يكشف الباحث عن حقيقة مهمته ويكون اندماجه بينهم قائماً على رضائهم، وعادة ما يتم هذا الاندماج بصورة جزئية، ولا يخفى ما يكتنف هذا الأسلوب من صعوبات تنشأ غالباً نتيجة عزوف الأفراد عن التعاون مع القائم بالملاحظة خوفاً من افتضاح أمرهم، خاصة إذا ما تعلق الأمر بدراسة نشاط العصابات الإجرامية المنظمة.

وتكون الملاحظة مركبة أو منظمة إذا ما استعان الباحث ببعض الأدوات التي تسهل له عملية جمع المعلومات مثل الاستمارات أو الاختبارات أو أجهزة قياس الملامح وأجهزة التسجيل والتصوير، ولا شك أن الاستعانة بهذه الأدوات يضيف الدقة على المعلومات التي يتحصل عليها القائم بالملاحظة، كما أنها تضمن حياد الباحث وابتعاده عن التأثير بأحكامه المسبقة على الأفراد محل الدراسة والتخلص حال الملاحظة من نزعاته الذاتية وانطباعاته الخاصة (أحمد شوقي أبو خطوة، 2002، ص 76).

ب - الاستبيان: Questionnaire

الاستبيان طريقة من طرق دراسة الجانب الاجتماعي لحياة المجرم، يستهدف جمع البيانات اللازمة لقياس عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية (محمد إبراهيم زيد، 1978، ص 57-58)، ويتم الاستبيان في شكل استمارة تتضمن عدد من الأسئلة، توجه إلى الأفراد محل البحث ويطلب إليهم تسجيل إجاباتهم في غير حضور الباحث الذي تولى صياغة الأسئلة، وتنصب هذه الأسئلة غالباً على أسباب ارتكاب الجريمة، وهي تدور حول سبعة أسئلة صاغها عالم الدراسات الإجرامية "سيلج Seelig" في شكل أدوات الاستفهام : من وماذا وأين وبماذا ولماذا وكيف ومتى، وتتصل تلك الأدوات بالمجني عليه والمحل والمكان والوسيلة والباعث وظروف ووقت ارتكاب الجريمة (جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، 1972، ص 39).

ولا شك أن للاستبيان كأحد أساليب دراسة الفرد المجرم - إذا ما أحسن صياغة أسئلته - دور هام في الحصول على بيانات من الفرد موضوع البحث مباشرة حول الظاهرة الإجرامية، دون تدخل من جانب الباحث بما قد يؤثر عليه أثناء الإجابة، ومن المؤكد أن عدم حضور الباحث عملية الإجابة عن الأسئلة المقدمة في استمارة الاستبيان يشجع الفرد محل البحث على الإجابة عن كافة أنواع الأسئلة دون حرج، خاصة إذا ما اتصلت الأسئلة بنوعية الجرائم ذات الطابع الجنسي (يسر أنور علي، 1970، ص 108)

ورغم تلك المزايا فإن الاستبيان لا يخلو من بعض المساوئ، لعل أهمها قصره على من يعرف القراءة والكتابة مما يجعل عينة البحث غير ممثلة تمثيلاً صحيحاً، وبالتالي لا يعطي هذا الأسلوب نتائج دقيقة حول السلوك الإجرامي للأفراد في المجتمعات التي تزيد فيها نسبة الأمية، وعلاوة على ذلك فإن الإجابات المقدمة من الأفراد موضوع البحث قد تكون خادعة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن بعض الأسئلة قد تتصف بالعمومية بما لا يمكن من الوقوف على بعض التفاصيل المتصلة بالجريمة، وأن بعض الأفراد قد يمتنعون عن الإجابة عن بعض الأسئلة لعدم اهتمامهم بالموضوع، ومنهم من يفهم السؤال على غير المدلول المباشر له، أو يعطي إجابات مبالغ فيها أو غير صحيحة.

ج - المقابلة Interview:

-إذا ما كان الاستبيان وسيلة بحث تجري في غياب الباحث، فإن المقابلة تتميز بأنها وسيلة مباشرة تمكن من الاتصال بين الباحث والفرد محل الدراسة، ففيها يتقابل الباحث وجهاً لوجه مع الفرد ويقوم بنوع من الاستجواب يمكنه من تجميع كافة المعلومات والبيانات حول وقائع معينة وعن الحالة النفسية والاجتماعية للمجرم (محمد زكي أبو عامر، 1987، ص84)

وللمقابلة مزايا متعددة، جعلت منها أكثر سبل البحث في علم الإجرام استخداماً، فتلك الوسيلة تشمل كافة المستويات التطبيقية من الأفراد وأياً كان مستوى تعليمهم، كما أن حضور الباحث يساعده على الحصول على معلومات أكثر دقة بعيداً عن الإجابات أو الانفعالات المزيفة، وقد توحى إجابات الأفراد للباحث بطرح أسئلة إضافية لم تكن في ذهنه من قبل، بل إن في حضور هذا الأخير يمكنه من إقامة علاقة ثقة وتقاهم مع المجرم محل البحث، وهو ما يساعده على فهم دوافعه والوقوف على حقيقة العوامل التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة.

د -دراسة الحالة Etude du cas :

يقصد بدراسة الحالة في مجال الدراسات الإجرامية تلك الوسيلة العلمية لجمع البيانات الخاصة بوحدة اجتماعية بأكملها سواء أكانت مجرم واحد أو مجموعة من المجرمين (عصابة مثلاً)، بهدف تحليل نفسياتهم وفحص حالتهم العضوية والكشف عن ظروفهم الاجتماعية. ويشمل ذلك البحث ماضي الفرد وحاضره والتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بشخصيته. ومن ذلك رصد مختلف الظروف الاجتماعية التي مرت بالمجرم والحوادث التي صادفته والخبرات التي اكتسبها، وطرق تنشئته الاجتماعية وعاداته وتقاليد وعلاقاته مع الآخرين (P. Bouzat et J. Pinatel, 1975, p.62)

ويعود إلى العالم الأمريكي **وليام هيلي Healy** فضل في استخدام هذا الأسلوب في مجال دراسات جناح الأحداث منذ عام 1915، حينما أجرى دراسات حول النواحي النفسية والعضوية والاجتماعية التي قد تدفع الحدث للانحراف (حسن محمد ربيع، 1991، ص75)

إلا أن لدراسة الحالة كأسلوب بحث في نطاق الدراسات الإجرامية تطبيقات أخرى متعددة (محمد زكي أبو عامر، 1987، ص74)، ويتصف أسلوب دراسة الحالة في مجال دراسة المجرم بصفة الشمول، لكونه لا يعتمد على طريقة معينة في تجميع المعلومات، بل يقوم على الجمع بين طرق مختلفة كالملاحظة أو المقابلة أو الاستبيان. وقد يشمل فضلا عن الشخص المجرم مجموعة من الأشخاص المحيطين به كالأقارب والأصدقاء، كل ذلك يساعد على التوغل في تفسير السلوك الإجرامي لدى فرد معين أو طائفة من الأفراد.

غير أنه يعيب عن هذا الأسلوب أنه قد يحمل شائبة تأثر الباحث بأفكاره الخاصة وقناعاته المسبقة عن الظاهرة الإجرامية، مما قد يجرّد البحث والباحث من صفات الموضوعية والحياد والتعميم، ولا شك أن ذلك يكون أكثر انطباقا إذا كان الباحث من بين الأشخاص المكلفين من جهات رسمية بالقيام بتلك الدراسات، حيث يكون الباحث عادة أسير متطلبات وظيفته، ووجهات نظر رؤسائه، الأمر الذي يباعد بين هذا النوع من الدراسات وبين وصف الدراسة العلمية (أحمد عوض بلال، د س، ص25).

2- أساليب البحث الاجتماعية Etude sociologique du cas

تهدف أساليب البحث الاجتماعية إلى تقصي حقائق الظاهرة الإجرامية باعتبارها ظاهرة حتمية وثابتة في حياة المجتمع، وتكاد تنحصر هذه الأساليب في طريقتين هما أسلوب الدراسة الإحصائية وأسلوب المسح الاجتماعي.

2-1 : الدراسة الإحصائية Etude statistique :

2-1-1 مفهوم الأسلوب الإحصائي :

الإحصاء أحد الأساليب العلمية التي تتضمن جمع المادة عن ظاهرة معينة، وله أيضا معنى خاص يقصد به مجموعة من الوقائع العددية حول ظاهرة من الظواهر، أي التعبير عن ظاهرة معينة بالأرقام، وهذا المعنى الأخير هو الذي يؤخذ به في مجال الدراسات الإجرامية (عباس أبوشامة عبد المحمود، 2010، ص36) ومثال ذلك بيان عدد الجرائم التي وقعت في سنة معينة أو في إقليم معين، أو عدد الأحكام الصادرة في هذه الجرائم، أو عدد المحكوم عليهم المودعين في سجن

معين، ويكشف هذا الأسلوب عن مدى ارتباط عدد معين من الجرائم بوجود ظروف معينة كال فقر والجنس والمهنة والطبقة والحالة الأسرية والدين والطرف الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقد ظهرت الإحصاءات الجنائية Statistiques criminelles لأول مرة في فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما أصدرت وزارة العدل أول إحصاء عن الجرائم في عام 1826، وتبعها بلجيكا في عام 1840، وكان العالم البلجيكي أدولف كتيليه Qutelet أول من استخدم الإحصاء كوسيلة بحث في مجال الدراسات الإجرامية - ومن ثم صار مؤسس علم الإحصاء الجنائي - وقد تبعه العالم الفرنسي أندريه جيرى Guerry الذي بدء في عام 1833 بتحليل الإحصاءات الجنائية الفرنسية وفي عام 1864 أجرى مقارنة بين الإحصاءات الجنائية الفرنسية ومثيلتها الإنجليزية (رؤوف عبيد، 1977، ص ص 20-21)

ولا شك أن لهذا الأسلوب الإحصائي مزايا متعددة في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية ومن أهم مزاياه دوره في توجيه السياسة الجنائية لمواجهة الظاهرة الإجرامية، فعلى ضوء التحديد الذي يقدمه للظاهرة الإجرامية كما أو نوعا يمكن إجراء المقارنات بين حجم الجرائم في إقليم وحجمها في إقليم آخر، أو بين زيادة عدد المجرمين في فترة معينة وانخفاض عددهم في فترة أخرى، ومما لا شك فيه أن هذه البيانات الإحصائية تفيد كثيرا في تفسير الجريمة بحسب المكان أو الزمان، واقتراح وسائل المعاملة الأمنية معها من قبل رجال الأمن (المرجع السابق ص 37).

والواقع أنه يلزم حتى تكتسب المادة الإحصائية والنتائج التي تسفر عنها قيمة علمية وتنجح في تفسير الكثير من جوانب السلوك الإجرامي، أن تكون العينة محل البحث ممثلة تمثيلا جيدا، وأن يكون عددها كافيا (محمد زكي أبو عامر، 1987، ص ص 63-64).

2-1-2 أنظمة الإحصاءات الجنائية :

يمكننا أن نقسم أنظمة الإحصاءات الجنائية إلى نوعين من الإحصاءات:

أ - الإحصاءات الجنائية المتصلة بالجرائم :

تهدف إلى جمع المادة العددية وتصنيفها بقصد بيان عوامل الارتباط بين عدد من قبض عليهم أو حكم عليهم من جهة، وبين بعض المتغيرات الخاصة الفردية أو الاجتماعية، ومنها تلك الإحصاءات التي أجريت لبيان الرابطة بين الظاهرة الإجرامية وبين مختلف التقلبات الاقتصادية والسياسية، أو الصلة بين الإجرام وظاهرة البطالة أو مستوى التعليم أو المهنة... الخ.

وتتبع الدراسات الإحصائية في بيان الصلة بين الإجرام وبعض العوامل الفردية أو الاجتماعية أحد أسلوبين: إما أن يكون الأسلوب كمياً لرصد كافة الجرائم دون تمييز بينها من حيث النوع وإما أن يكون نوعياً ينصب على رصد طائفة معينة من الجرائم، كجرائم الدم أو الجرائم المتعلقة بالأموال أو الجرائم المتصلة بأمن الدولة وما إلى ذلك.

أما في سبيل إجراء الدراسة الإحصائية ذاتها للجرائم فقد يتبع ما يعرف بالإحصاء الثابت Statique أو المكاني ينصب على دراسة الجريمة في فترة زمنية معينة في عدة دول أو في مناطق متعددة داخل الدولة الواحدة، وقد يتبع ما يسمى بالإحصاء المتحرك Dynamique أو الزماني (الديناميكي) يهتم بدراسة الجريمة في منطقة جغرافية واحدة أو خلال فترة زمنية محددة، لبيان تحرك الظاهرة الإجرامية في تلك المنطقة خلال فترة ما وبيان الصلة بين ارتفاع أو انخفاض عدد الجرائم وبين المتغيرات التي طرأت على المنطقة خلال تلك الفترة (أزمة اقتصادية - حرب - ثورة)، ومن ذلك أيضاً الربط الإحصائي بين معدلات الجريمة في منطقة ما خلال شهور معينة في السنة (كارتفاع معدلات جرائم الأشخاص خلال شهور الصيف). (عوض محمد عوض، 1980، ص 65).

ب- الإحصاءات الجنائية المتصلة بالمجرمين :

تعتمد على جمع المادة العددية بغية بيان الصلة بين حركة الإجرام وبين بعض الظروف اللصيقة بشخص المجرم كالسن، والجنس، والمهنة، ومستوى التعليم، ومحيط الأسرة والأصدقاء وبيئة العمل، كما يهدف هذا النوع من الإحصاء إلى تقصي انتشار خصائص فردية أو اجتماعية معينة بين المجرمين ومقارنة نسبها لدى غيرهم من الأفراد، ومثال ذلك الربط بين الإجرام وتفشى مشاكل الفقر والبطالة والتفكك الأسري الراجع للطلاق أو وفاة أحد الأبوين أو كليهما أو سفرهما للعمل بالخارج، ومقارنة نسب الإجرام لدى الأسر التي تعاني مما سبق بغيرها من الأسر التي لا تعاني من ذات الظروف (سليمان عبد المنعم سليمان، 2001، ص ص 192-193)

2-2- المسح الاجتماعي Social Survey:

2-2-1 مفهوم المسح الاجتماعي : هو أحد طرق البحث الاجتماعي تهدف إلى جمع الحقائق عن ظاهرة اجتماعية معينة سواء أكانت متعلقة بالوقائع أو الأفراد، ويتم ذلك عن طريق استخدام بعض الأدوات البحثية الأخرى كالمقابلة أو الاستبيان أو دراسة الحالة (رؤوف عبيد، 1977، ص 40)

وهو يقتصر في مجال الدراسات الإجرامية على قطاع معين في المجتمع وهو قطاع الإجرام، فهو بالتالي ليس مسحاً اجتماعياً عاماً، فقد يشمل الأفراد الذين خالفوا القانون، كما قد يكون المسح شاملاً

لقطاع من الأفراد بأكمله، مثال ذلك فئة المدمنين أو المشردين من المجرمين، أو فئة مرتكبي جرائم السرقة خلال فترة زمنية معينة، وقد يكون شاملا لعينة فقط من هذه الفئة. وقد ينصب المسح على إجرام بيئة معينة، كحي شعبي أو قرية من القرى.

و الهدف من المسح الاجتماعي في علم الإجرام هو تغطية الظاهرة الإجرامية من جميع جوانبها وذلك بالكشف عن عوامل تكوين تلك الظاهرة، شخصية كانت أو اجتماعية، وصياغتها في قواعد عامة حيث تساعد على جمع أكبر عدد من البيانات المتعلقة بشخصية المجرمين، كبيانات السن والمهنة والتعليم والديانة، أو المتعلقة بالصفات النفسية والبيئية لهم.

2-2-2 أساليب المسح الاجتماعي:

أ- المسح الاجتماعي الاستجابي :

يعتمد هذا الأسلوب من أساليب المسح على نماذج أسئلة معدة سلفا تتضمن أسئلة حول مجمل الظروف التي تحيط بالفرد، سواء أكانت ظروف شخصية، كالحالة النفسية والمالية والصحية، أو اجتماعية، وتوزع هذه النماذج على أفراد منطقة معينة تتميز بطابع إجرامي معين، ومن تلك الإجابات يمكن استخلاص القواعد التي تربط بين أنواع الإجرام في تلك المنطقة وبين الظروف التي تحيط بمجموع سكانها. (أحمد شوقي أبو خطوة، 2002، ص87).

ويعاب على هذا الأسلوب كونه لا يتضمن نتائج مؤكدة، فقد تتصف إجابات أهالي المنطقة بالكذب حول ظروفهم أو المبالغة في تصويرها، وربما تعد النماذج وفقا لتصور شخصي سابق يفقد الباحث الموضوعية والتجرد العلمي.

ب- المسح الاجتماعي البيئي :

يتلخص في قيام الباحث القائم بالمسح على تقسيم إقليم محدود إلى بعض المجتمعات الصغيرة تقسيما جغرافيا تتماثل وتتجانس ظروف أفرادها من الناحية الحضرية والاجتماعية والاقتصادية، ثم يتولى الباحث بعد ذلك رصد حركة الإجرام في كل منطقة ومقارنتها بالمنطقة الأخرى، بهدف استخلاص الرابط بين السلوك الإجرامي في منطقة وبين الظروف التي تسودها، والتأكد مما إذا كان معيار التقسيم (المستوى الحضاري أو الاقتصادي أو الاجتماعي...الخ) هو الذي يقف وراء اختلاف نسبة الإجرام من منطقة إلى أخرى (سليمان عبد المنعم سليمان، 2001، ص 202)

ومن بين النماذج الشهيرة للمسح الاجتماعي البيئي في مجال الدراسات الإجرامية ما قام به العالم الأمريكي الإيطالي دي توليو لدراسة السلوك الإجرامي في المناطق المتخلفة في إيطاليا واستظهاره ارتفاع

نسبة الإجرام في تلك المناطق، وإذا أردنا أن نقيم هذا الأسلوب فإننا لا شك ندرك مدى فائدته في مجال تجميع المعلومات عن الظاهرة الإجرامية ومحاولة رد بيانات هذه الظاهرة إلى جملة من الأسباب ترتبط بواقع الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية.

إلا أنه يعيب هذا الأسلوب اتسامه أحيانا بعدم الموضوعية، ومن ثم عدم دقة النتائج التي يتم التوصل إليها، ويعود ذلك ولا شك إلى تعدد الباحثين القائمين بالمسح وإمكانية تأثر كل منهم بأفكاره الخاصة بما ينعكس على الأسئلة المطروحة والملاحظات التي يدونها كل منهم عن الحالة محل الدراسة، وبما يؤدي أحيانا إلى تضارب النتائج التي يتوصل إليها كل باحث على حده (المرجع السابق ص 203)

رابعا : السياسة الجنائية في الجزائر و دورها في التصدي للجريمة

لقد شكلت بلادنا وحدات لأداء خدمات المراقبة و التأمين بلغت نسبتها 81 % من الحجم الإجمالي للمهام (تعليمية توجيهية للنشاط الأمن العمومي العام ص 3)، و حتى تتجح هذه الوحدات في مهامها فإنها تتطلب مساعدات الإدارات و الجماعات المحلية و كذا تجنيد الموارد و الوسائل، من أجل ضمان حضور ردعي للمنحرفين و حفظ النظام و السلم العمومي و كذلك الحفاظ على الإحساس بالأمن الوطني. إن المراقبة المستمرة و القمعية تهدف إلى احتلال الميدان و تطبيق القانون والبحث عن الاستعلامات عن كل فعل أو حدث من شأنه الإخلال بالنظام و السكينة العمومية والحفاظ على الممتلكات و الأشخاص و تبقى فعالية هذه المراقبة العامة مرهونة باستمراريتها في الزمان و المكان و بكيفيات تأديتها.

و تتمثل الأهداف المسطرة للحد من هذه الجرائم فيما يلي:

- ✓ الاهتمام بانشغالات المواطنين خاصة الانشغالات الاجتماعية و الاقتصادية نذكر على سبيل الحصر السكن و الوظيفة.
- ✓ تحقيق الأمن الجوّاري عن طريق الزيارات الدورية للأماكن الأكثر عزلة، هذه الأماكن التي هي في أغلب الأحيان المأوى الذي يتجه إليه الشباب.
- ✓ تكييف الوسائل و طرق التعامل مع أشكال العنف الإجرامي السائد في كل إقليم.
- ✓ تنظيم التخطيط و الاستخدام و التوظيف المنتظم للوسائل التقنية.
- ✓ إعادة تقييم الإجراءات القضائية عن طريق التصحيح و الرقابة المستمرة من طرف المستويات التصاعدية.

✓ حماية النظام العام و الحفاظ عليه و ذلك بإعطاء الأهمية لكل معلومة من شأنها أن تؤدي إلى المساس بالنظام العام.

✓ الإحاطة بالأسباب الحقيقية وراء كل الأحداث و التصرف حسب الحالة حيث يجب البحث عن العوامل الدافعة للأجرام من خلال دراسة كافة الظروف المحيطة بها من أجل رسم سياسة وقائية لمكافحتها.

و قد خضعت شخصية المجرم و ظروف ارتكابه الجريمة إلى دراسات و أبحاث مكثفة ساهمت في وضع المناهج العقابية و الإصلاحية في سياسة مكافحة الجرائم، كما أفادت دول عديدة أن إتاحة فرص التوظيف أمام العاطلين عن العمل و هو جزء من سياسة منع الجريمة و كذا دمج المجرمين و توظيفهم في المؤسسات التجارية الخاصة لإعادة تأهيلهم.

و تبقى الوقاية هي خير دواء لكل داء، حيث أن توعية المواطنين و اتخاذ الاحتياطات اللازمة للابتعاد عن السلوكات العدوانية.

كما يجب القيام بتقديم برامج و حملات توعية كبيرة فيما يخص تنظيم الأسرة، حيث التقليل من إنجاب الأولاد من شأنه الحد من النمو الديموغرافي و بالتالي الحد من الأزمات ومن هنا الحد من الجرائم.

خلاصة الفصل

لقد تناول هذا الفصل الجريمة من خلال محاولة البحث في تفسير السلوك الإجرامي مع تحديد أهم خصائصه و مراحل و معرفة أهم فروع علم الإجرام و أنواع الجرائم ، كما تطرقنا إلى أشكال الجريمة مع محاولة تحديد عوامل انتشارها، و الاتجاهات النظرية التي عالجت موضوع الجريمة والسلوك الإجرامي، حيث رأينا أن كل منها حاول معالجة الجريمة انطلاقاً من معطيات واقعية وأخرى فكرية وقد اخترنا من بين الاتجاهات النظرية الاتجاه السوسيولوجي وذلك على اعتبار أنه قدم إسهاماً كبيراً في تفسير ظاهرة الانحراف، وخاصة فكرة اللامعيارية التي تشير إلى أن من أهم أسباب الوقوع في شرك الجريمة فقدان المعايير والضوابط، كما حاول الاتجاه السيكولوجي تفسير الجريمة بالرجوع إلى الحالة النفسية للفرد، حيث يعتبر السلوك المجرم ناتج عن وجود صراع بين قوى النفس الداخلية، أو أنه ناتج عن تعلم خاطئ حدث في محيط اجتماعي محدد، أما الاتجاه البيولوجي فقد أرجع سبب الجريمة إلى وجود تشوهات فيزيولوجية، يعاني منها المجرم أو المنحرف إلى جانب أن الإجرام ظاهرة تنتقل بالوراثة بين أفراد الأسرة، ويرجع الاتجاه الاقتصادي الظاهرة المدروسة إلى عوامل مادية تتمثل على وجه التحديد في الفقر والحرمان، بينما شدد الاتجاه الإسلامي على ضرورة معاقبة الانحراف و الجريمة، وقدم في ذلك القصاص لكل مجرم.

الفصل الثالث

التغيرات الاجتماعية والظاهرة الإجرامية عند المرأة الجزائرية

الفصل الثالث:

التغيرات الاجتماعية والظاهرة الإجرامية عند المرأة الجزائرية

تمهيد

أولاً: التغيرات الاجتماعية عند المرأة الجزائرية

1- المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي

2- مكانة المرأة في العائلة الجزائرية

أ- استقبال ولادة البنت في العائلة الجزائرية

ب- التفرقة بين الذكور و الإناث

3- مراحل تطور دور المرأة في المجتمع الجزائري

أ- المرأة الجزائرية قبل الاستقلال

ب- المرأة الجزائرية بعد الاستقلال

4- أثر التغير الاجتماعي في حياة المرأة الجزائرية

ثانياً: الظاهرة الإجرامية عند المرأة

1- النظريات المفسرة لإجرام المرأة

1-1 النظريات الكلاسيكية الأولى التي فسرت جريمة المرأة

2-1 النظريات البيولوجية

3-1 النظريات النفسية

4-1 النظريات الاجتماعية

5-1 نظريات متعلقة بالنوع

2- أنواع الجرائم المرتكبة من قبل المرأة

3- الأسباب والظروف المحيطة بظهور جرائم العنف لدى النساء

4- العوامل المهيئة والمساعدة لإجرام المرأة

4-1 العوامل الموضوعية

4-2 العوامل الذاتية الداخلية

5- إحصائيات إجرام المرأة في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

تلعب المرأة دورا مهما في الحياة الاجتماعية، فهي تعتبر أهم الركائز الأساسية لبناء الأسرة وقد اعتبرت من المجتمعات نصف المجتمع، وأيا كان وضع المرأة فلا يمكن إنكار مكانتها الاجتماعية الهامة في بناء الحياة ومن هذا المنطلق وهذه المكانة التي تحظى بها المرأة فلا شك من وجود ظاهرة الإجرام في حياة المرأة كما هي في حياة المجتمع ككل ومثلما يرتكب الرجل الجريمة ترتكبها المرأة كذلك، حيث لم يعد الإجرام في الجزائر حكرا على الرجال فقط، بل إن المرأة الجزائرية أضحت تشكل عنصرا مهما في هذا الميدان، وهذا ما لاحظناه من خلال مختلف القضايا التي تم معالجتها من قبل المحاكم الجزائرية، فلا يكاد يمر يوم واحد إلا و تكون فيه المرأة حاضرة من بين المتهمين الموقوفين، و أصبح ولوج المرأة إلى مختلف أنواع الجريمة ظاهرا بقوة في السنوات الأخيرة ولم تعد مجرد مجرمة فحسب أو وسيلة في يد الرجل لارتكاب الجرائم، بل أضحت هي المسيرة والقائدة التي تتحكم في شبكات إجرامية تشغل العديد من الشباب والمراهقين وقد اقتحمت المرأة كل أنواع الجرائم من أصغرها إلى أكبرها.

أولاً: التغيرات الاجتماعية عند المرأة الجزائرية

1- المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي

يعتبر المجتمع التقليدي مجتمع رجالي يهيمن عليه النظام الأبوي، أما المرأة فهي عنصر ثانوي ومنذ الصغر تترعرع البنت في وسط يحيط بها التعسف والقهر، ولكي تظل المرأة محل احترام وتقدير من طرف الجميع يجب عليها أن تبقى حبيسة بين والديها أو زوجها ولا يحق لها المعارضة أو إبداء الرأي، فدورها هامشي خاضع لسلطة الرجل "وبالتالي فإن وضعية المرأة كانت تتميز بموقف انعزالي بالنسبة للرجل ومن خلال وضعيتها النسوية المتميزة بالتحفظ اتجاه الرجل، أما من الناحية الاجتماعية فدورها الإنجاب كي تضمن بقاء اسم العائلة وتربية الأبناء. (مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص 281)

ومن هنا يمكن القول أن مكانة المرأة في المجتمع التقليدي تبقى دونية لسيطرة الرجل عليها فهو يقرر مصيرها ويحدد تصرفاتها وسلوكياتها، حيث أن الاعتبار الأكبر يكون بالنسبة للمرأة التي تجتمع فيها أكثر الصفات الايجابية من نسب أصيل وحسب ودين وشرف بالإضافة إلى إبدائها لكفاءتها وقيمتها وخصوصياتها الأنثوية.

2- مكانة المرأة في العائلة الجزائرية:

تشير الدراسات التي أجريت حول الأسرة الجزائرية، أنها تلك الأسرة الكبيرة الواسعة التي تتضمن عدة أسر في دار واحدة، يكون فيها الأب أو الجد الحاكم لتلك الجماعة والمسير لشؤونها، والمرأة في ظل هذا النظام تبقى عنصرا مستقبلا للأوامر والنواهي والتسلط.

أ- استقبال ولادة البنت في العائلة الجزائرية:

نظرا لمكانة المرأة الدونية في المجتمع التقليدي الجزائري فإن " ميلاد البنت يستقبل بمشاعر الإحباط وخيبة الأمل رغم أن الإسلام قد نهى عن ذلك، فكثيرا ما يكون إنجاب أكثر من بنت نذير شؤم للأُم وتكون المرأة هي المسؤولة عن ذلك وليس من المستبعد أن تستبدل بزوجة أخرى تتجب الصبيان، وفي بعض الأحيان يتزوج الرجل أكثر من امرأتين إذا لم يولد عنده ولد" (سعدو حورية، 1995، ص 31)

فالبنات وهي تولد لأول مرة تستقبل في عالمها الجديد بالحزن والسكوت، على أنها اللعنة التي حلت بالبيت والعار الذي سيطارد الأهل مدى الحياة وبالتالي فإن ولادة البنت غير المرغوب فيها يجعلها تعيش موقع احتقار وذلك من طرف العائلة الراضة لها، والمفضلة لأخيها الرجل في المعاملة والمكانة.

ب- التفرقة بين الذكور و الإناث:

لقد قوبلت المرأة في مراحل تاريخية عديدة بمقولة مشهورة "من العسير تغيير أي شيء في وضع المرأة وفي شروط حياتها فهذه الشروط تحددها خصائص جنسها، فالمرأة تتمتع بخصائص وهبها لها الله والتي هي مختلفة جد الاختلاف عن خصائص الذكورة" و يترتب هذه المقولة كثير من النتائج منها: أنها أضعف جسمانيا من الرجل، أقل منه في القدرة على التحمل، كما أنها عاطفية وليست عقلانية... وفي مقابل هذه الصيحات تظهر قضية في غاية الأهمية وفي قضية المساواة في الحقوق بين الجنسين.

وبالطبع في مواجهة هذا تظهر بعض الحجج البالية القائلة:

"أن غياب حقوق المرأة وعدم مساواتها مع الرجل أمور يعللها التاريخ وهي بالتالي غير قابلة للزوال وانصياها للرجل قديما قدم الزمن لذا لا أمل في تغيير وضع المرأة وهكذا عاش أجدادنا وهكذا سيعيش أبناؤنا ومن بعدهم أحفادنا. (سهير كامل محمد، 1998، ص 102)

إن هذه التفرقة بين الجنسين تبدأ من الولادة، حيث تتعامل العائلة مع البنت بطريقة تؤكد لها أن وجودها غير مرغوب فيه، أما بالنسبة للذكر فإن ولادته تشيد مشاعر البهجة ويستقبل بالزغاريد، أما الأنثى فكانت تبعث الذعر والأسف حين ولادتها على البيت ومن فيه ولعل السبب هو أن الولد سيعمر المنزل وسيورث ممتلكاته وهو الذي سيصبح قوة العائلة وعمادها في المستقبل، ولهذا فالذكر عندما يكون صغيرا يعتنى به كثيرا وتلبى كل نزواته. (زهير حطب، 1976، ص 190)

حيث يعمل الأولياء كلما في وسعهم من أجل تكريس مبدأ تفوق الذكر على الأنثى والترسيخ في ذهنه حقوق وواجبات مع الإلحاح على أن الإسلام قد منحه هذه الحقوق لأنه أرقى من النساء مهما كن. (جمال معتوق، 1993-1994، ص 78) وأمام كل هذه الامتيازات للرجل فإن البنت تكون محل احتقار وتذليل وتصغير من قيمتها، إذ تعمل الأسرة على تدريبها على الخضوع والامتثال و منعها من القيام بأي سلوك خارج الإطار القيمي للعائلة كمنعها من الخروج إذا لم تكون هناك مبررات، على عكس الذكر الذي تكون تصرفاته و سلوكاته غير محددة أو مراقبة.

ومن ثم فإن مبدأ التمييز بين الذكر والأنثى يرجع إلى كون المجتمع الجزائري هو "مجتمع رجالي"، وعلى هذا الأساس تكون الأسرة منطق تقديس للذكر و تدنيس للأنثى، كما يرجع للتقاليد المفروضة على المرأة دون الرجل، وفي ظل المجتمع التقليدي يجب على البنت أن تحافظ على القيم المتصلة في بنية النسق القيمي من خلال إعطائها أهمية لقيمة العفة والشرف لارتباطهما ببعضهما إذ "أن مفهوم العفة كقيمة له جانبين: (علياء شكري وآخرون، 1998، ص 253)

الأول: يتعلق بمقتضيات القيم و هو التزام المرأة بمجموعة من قواعد السلوك والتي من خلالها تحافظ على القيم.

الثاني: جانب ضبط النفس عن الشهوات لأن المرأة يجب أن تظل عذراء حتى تتزوج وإن تزوجت عليها الاستمرار في صون شرفها وشرف زوجها. (زهير حطب، 1976، ص190)

3- مراحل تطور دور المرأة في المجتمع الجزائري:

أ - المرأة الجزائرية قبل الاستقلال:

عاشت المرأة الجزائرية في وسط تسوده مجموعة من العادات والأعراف محاطة بقيم وضوابط اجتماعية صارمة تحدد وتوجه سلوكياتها ودورها في الوسط الاجتماعي لا يمكن الخروج منها، لكن بمجيء الثورة التحريرية التي كانت بمثابة الأمل المرتجى الذي هيا ظروف ملائمة لتغيير وضعية المرأة، وعلى الرغم من أن المرأة لم تستعمل الثورة التحريرية في حد ذاتها للتخلص من النظام الأبوي لأن غرضهن لم يكن الثورة من أجل التغيير الاجتماعي على قدر ما كان التحرر من الاستعمار والحفاظ على الشخصية الوطنية، وإذا كانت النساء قد شاركن في الحرب التحريرية فإن قرار مشاركتهن لم يكن بالشيء السهل نظرا للعادات والتقاليد التي تمنع المرأة من الخروج دون سبب، وبهذه المشاركة تحولت المرأة الجزائرية من عنصر منعزل اجتماعيا إلى عنصر يؤدي دورا اجتماعيا هاما، ومع التصاعد الثوري أظهرت المرأة الجزائرية وعيا لم يكن منتظرا منها لحالة التأخر والجهل والتقاليد التي كانت متفشية آنذاك في المجتمع النسائي، ومن ثم نمت حركة نسائية عبر أوسع مشاركة في الثورة واحتلت حدود قيادة نسائية لتجمعات قتالية ضد المستعمر، ونشأت أول منظمة نسائية مع بدأ التحرير تابعة لجبهة التحرير الوطني تحولت فيما بعد إلى "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" (سعدو حورية، 1995، ص 54)

ب - المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

لقد واجهت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال نوعا آخر من الكفاح وهو الكفاح من أجل تأكيد الذات في المجتمع، فالمجتمع الجزائري بعد الاستقلال لم يعد يقبل فكرة التصرف الحر للمرأة مثلما كان يقبله إبان الثورة، لأن تصرفها الحر كان للصالح العام ولصالح الثورة، حيث وجدت معارضة كبيرة في البداية خاصة المرأة الريفية (براش تموشث فوزية، 1983، ص 24)

و بحكم التغيرات الاقتصادية التي مست النظام الاجتماعي و القيمي مهما كانت نسبته قد أثرت على الأسرة، حيث تغيرت المكانة الدونية للمرأة، و أصبحت تحس باستقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع

بها من قبل، "مما هيأ لها الفرصة لتتعلم و تعمل و تختار شريك حياتها، و تتعرف عليه قبل الزواج، و هذا يختلف تماما باختلاف المدن و الأرياف، إلا أنه مرتبط فقط بممارسة عمل المرأة المأجور. إن تطور مكانة المرأة مرهون "بخروجها للعمل و حصولها على أجرة خاصة بها يجعلها تملك و تكسب وعيا أكثر بذاتها (BENATIA, FROUK sans date, PP 41-50) " و ذلك حسب فاروق بن عطية، حيث أن عمل المرأة هيأ لها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار و المساواة في السلطة إلى جانب زوجها (إبراهيم عبد الفتاح كاميليا، 1994، ص 99) فهذا العمل الاقتصادي يساهم على تغيير و إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية لكلا الزوجين، فنجد أن الزوج أصبح يشارك زوجته في الأعمال المنزلية التي تقوم بها كمساعدته لها في الطبخ، الغسيل، تربية الأطفال و كذا مساعدة الزوجة له في الأعمال خارج المنزل، إذ كانت تخص الزوج لوحده من قبل، كعملية الشراء، و الإنفاق... إلخ. فلم تعد المرأة إذن ذلك المخلوق الضعيف الذي يشكل عبئا اجتماعيا، و على العكس من هذا تماما أصبحت المرأة تمارس أدوارا اجتماعية أكثر أهمية على مستوى كبير و مهم داخل الأسرة، و أكثر فعالية في الحياة الاجتماعية.

حيث أصبحت المرأة تحتل مكانة متميزة و تقوم بأدوار مهمة كانت من قبل من اختصاص الرجل فقط، أما اليوم فهي تقوم بالتكفل بالأبناء عند المرض، و تأخذهم إلى الطبيب، و تتكفل بهم عند دخولهم إلى المدرسة بمرافقتهم إليها و الاتصال بالمعلم في حالة حدوث مشكل في المدرسة و تقوم بمرافقتهم عادة للتنزه... إلخ.

وعلى هذا الأساس " فالمرأة العاملة أصبحت تشارك زوجها في كثير من الأدوار التي كان يقوم بها

من قبل " (MICHEL ANDREE, Sans date, P 96)

4- أثر التغير في حياة المرأة الجزائرية : إن التحولات التي عرفت البيئة الاجتماعية للمجتمع

الجزائري، منها التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، أثرت بشكل واسع على الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية، التي كان لهذه الأخيرة (المرأة) انعكاسات كبيرة على الأسرة عامة، و عملت على تغيير وجهة نظر المجتمع و الزوج تجاهها.

هذا التحول أفرز " ديناميكية واسعة في آليات الأدوار و تعددها، إذ أصبحت المرأة تمارس أدوارا إضافية عن الدور الموجه لها سابقا و كذا مساهمتها في النشاط الاقتصادي الداخلي، حيث عرفت نشاطات أخرى خارج البيت (MENDRAS Henri, 1983, P9) جعلت منها عضوا مهما في الحياة العامة و الخاصة، و ذلك داخل المجتمع و الأسرة، فوجود المرأة اليوم " في سوق العمل بأجرة كان من

ورائه دافع مادي تتحقق منه استقلاليته المالية، تتضمن تحررها من سيطرة الرجل و هيمنته" (هبة رؤوف عزت، ص 183)

فهذا العامل ساعدها على تعزيز سلطتها أمام ضعف سلطة الأب، و ذلك بتدخلها الواضح في مشاركتها في اتخاذ القرارات المهمة كعملية الاستهلاك، الضروري و الكمالي منه.

وهكذا فالسلطة الأبوية لم تعد نفسها أو غاية في حد ذاتها بازدياد سلطة الأم في مشاريع الحياة اليومية و المستقبلية للأسرة، و هذا يعطي صفحة جديدة للدور الاجتماعي للمرأة لم تعرفه من قبل.

فعملية التغير جعلت المرأة تكتسب أدوارا اجتماعية إضافية معترفة لدى أفراد الأسرة و يرجع هذا إلى انتشار التعليم لدى الجنسين بعدما اعترف الآباء بأهمية تعليم المرأة وخروجها للعمل وبرز هذا الاهتمام، أكثر بظهور جمعيات ونوادي تنادي بحقوق المرأة والتساوي في الوضعية مع الرجل والعمل على ترقية مكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ومشاركتها في الإنتاج العام الذي يهدف إلى رفع المستوى الثقافي ودرجة وعيها وهذا يفيدها أكثر في حياتها الأسرية، بعدما تكتسب لنفسها ثقافة واسعة منها اجتماعية وصحية، اقتصادية وسياسية... الخ، تساعدها على التحكم في آليات التسيير المنزلي وهو ما يجعل الزوج ينظر إلى زوجته بتحفظ لأنه على يقين ببراعتها تجاه تسيير الأسرة وهو ما يدفعه إلى مشاركتها كعنصر ذو فعالية اجتماعية داخل الأسرة فالتغير النسبي الذي عرفته المرأة مكنها من إعادة اعتبار للدور الاجتماعي الذي تلعبه داخل و خارج الأسرة.

حيث يرى السيد عبد الفتاح عفيفي أنه يجب دراسة دور المرأة داخل الأسرة و خارجه كعضو متكامل مع باقي أفراد الأسرة، و أن التعمق في أدوارها يكون من خلال إلقاء نظرة آلية شاملة داخل سياقها الطبيعي المتكامل و المتساند وظيفيا.

ولقد صنف دور المرأة حسب ما يرى فيه علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا في المراحل المختلفة التالية:

أ- الجانب البنائي:

يهتم هذا المدخل بدراسة أدوار المرأة في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية و البنائية مثل نمط الإنتاج و المكانة الاجتماعية، حيث نتج عن ذلك تغير في الأدوار مما انعكس على مكانة المرأة في المجتمع نتيجة لعملية التحديث المصاحبة لهذا المدخل "إن أدوار المرأة المختلفة ترتبط بعملية التحديث كالتعليم و التحضر و الهجرة و التصنيع و التجديدات الاجتماعية والثقافية المصاحبة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل و المشاركة للمرأة و هو كذلك الانتقال من مرحلة الاقتصاد المعيشي إلى مرحلة

اقتصاديات السوق و التأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية المصاحبة لعملية التحضر (السيد عبد الفتاح عفيفي، 1996، ص25)

لقد تغيرت الوظائف و الأدوار التي كانت تقوم بها المرأة و الرجل على السواء إذ يمارسان أدوارا اجتماعية أخرى، و أصبحت سلطة الأسرة المشتركة بين الزوجين و في بعض الأحيان تكون الزوجة في مقدمتها تصنع القرار داخل الأسرة إلى جانب زوجها "فالتغير الذي حدث للنظام البنائي القائم في الأسرة الممتدة التي تربطها القيم و المعايير التي توجه الفرد طبقا لهذا النظام الاجتماعي الذي تفرضه الثقافة التقليدية تقلص و تغير نتيجة للعوامل المؤثرة في إحداث هذا التغير (Henri mendras, sans) (date, P47

ب- الجانب الثقافي:

يفسر هذا العنصر مكانة المرأة و ما تقوم به من أدوار متعددة في المجتمع من خلال ثقافة المجتمع و ما تضيفه من قيمة اقتصادية، اجتماعية على الأدوار التي تقوم بها المرأة، إذ أن الثقافة على حد تعريف **آلكهون** هي جميع مخططات الحياة التي تكون على مدى التاريخ كموجهات محتملة لسلوك الأفراد وتضم مخططات الحياة الصريحة و الضمنية (السيد عبد الفتاح عفيفي، 1996، ص26). و هذا الشكل يطابق الحياة المشتركة القائمة بين الزوجين في التعاون و النقاش والعمل على أخذ أنجع الأساليب، التي يمكن أن توفر أحسن شيء يساعد كل أفراد الأسرة و يؤدي إلى الفهم الواضح لكيفية تسيير الأسرة وفقا لما تطلبه متغيرات الحياة العصرية، فنجد المستوى التعليمي للزوجة يلعب دورا كبيرا في حياتها حيث مكنها من معرفة تسيير حياتها الزوجية و تقديم أحسن تربية يتلقاها أبنائها فتزودهم بمعارف و خبرات تعليمية تفيدهم في مستقبلهم.

ت- الجانب المادي:

يفسر هذا المدخل أدوار المرأة و مكانتها في المجتمع " في ضوء حجم مشاركتها في الإنتاج" ضمن الوضع الاقتصادي الجديد الذي أصبح يحتم مشاركتها للزوج في حل الأزمة المالية، والأمر الذي يتطلب تحولها من الدور الطبيعي إلى دور أوسع بكثير (غساسبي فوزية، 1997، ص32) والذي يتمثل في حسن تسيير الميزانية الأسرية و مشاركة الزوجة لزوجها في العمل الاقتصادي و الكسب المادي، فلم يعد الزوج الشخص الوحيد في العائلة الذي يكسب موارد العيش و الرزق، فالزوجة تشاركه هذه المهمة و هذا يضيف إلى احترامها و تقديرها.

ث - الجانب المعنوي:

و الذي يدخل في تربية الأولاد و توجيههم ويعتبر ركيزة مهمة داخل الأسرة للحفاظ على هويتها و خصائصها، فالتربية هي تنشئة الأبناء حتى يبلغوا حد التمام و الكمال و تشمل تربية مادية، جسمية، نفسية، روحية، وجدانية، عقلية و سلوكية و اجتماعية.

فالتربية الاجتماعية " تتمثل في التكيف مع الوسط الاجتماعي المحيط بالإنسان سواء صغار أو كبار أو الأصدقاء أو الجيران، فيكون لدى الطفل الجرأة الأدبية لإثبات الذات دون خجل أو تردد، يتم ذلك بمؤانسة الطفل و رعايته إذا مرض و التعرف على أسس اختيار الرفاق و الأصدقاء و المزاح معهم...الخ.

أما التربية العقلية فتتمثل في العناية بتنمية المدارك و الأفكار و قوة العقل وسعته وهي موازية لتربية الجسم بل أهم منها.

لقد تزايد الاهتمام بدور المرأة ودرجة مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خصوصا عندما رصدت مشاركة فعالة، حيث أنها برهنت على كفاءة لا تقل أهمية عن الرجل وهذه الكفاءة النسوية ولدت قناعة راسخة للاهتمام بها كعنصر فاعل في المجتمع وتمكينها من الحقوق التي تخولها لها الشريعة والقانون الوضعي وقد سن الإسلام للمرأة تشريعا مفصلا في الإرث والزواج والطلاق مبينا ما لها وما عليها، فالإسلام لم يهضم حقوقها ولم ينقص من مكانتها ويجعلها ذات حظ أدنى من الرجل.

ثانيا - الظاهرة الإجرامية عند المرأة:

لقد انقسم المفكرون في نظرتهم للمرأة إلى اتجاهين :

- * اتجاه يرى أن من طبيعة المرأة اللبونة والهدوء الذي قلما يصل إلى حد ارتكاب الجريمة .
- * واتجاه آخر يرى أن ما يشاع عن المرأة من رقي وعفوية وكراهية للقسوة ونفور من العنف يختفي وراءه عنف وقسوة تظهر في كل مرة سنحت لهن الفرصة أين يبدن من القسوة ما تفوق الرجال، ولنا في التاريخ ما يبرر هذه النظرة، ولكن هذا الأمر يرجع إلى ظروفهم التي تسمح لهن باستعراض قدراتهم .

والملاحظ أن جل المجتمع يتوفر على نظرة جد ضيقة حول طبيعة الجرائم التي ترتكبها المرأة فأغلب الناس يرون أن المرأة متخصصة في الجرائم الأخلاقية من فساد وخيانة زوجية، والحقيقة أن دراسة حجم ونوعية الجرائم التي ترتكبها النساء يجب أن تراعى فيها عوامل متعددة من شأنها أن تؤثر بدرجة ملحوظة على الفعل الاجرامي لدى المرأة .

يمكن القول إن المرأة مخلوق بشري ضعيف وجد حساس، لكنها تكره أن تكون في نظر الآخرين ضعيفة، فتحاول بكل الطرق أن تبين للعالم أنها قوية مثل الرجل، وهذا يعد أهم سبب لكنه خفي، فهاته الأخيرة وجدت نفسها مضطرة للعمل ومجابهة الرجل في كل الميادين، ولا يخفى على أحد أن مجال الإجرام واحد، فالظروف الاجتماعية القاهرة ونقص المادة يؤدي بالمرأة إلى ولوج عالم الجريمة، ويساعدها في ذلك نفسيتها التي تجعلها مصرة على أن تكون في مركز قوة على الدوام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الدافع للانتقام يشكل جزءا أساسيا من شخصية المرأة على العموم، إذ يجعلها تفكر في ارتكاب الجرائم دون أي تفكير في العواقب خاصة إذا أحست بأنها مظلومة أو تعلق الأمر بخيانة الرجل، ويمكن القول إن البيئة الاجتماعية والنفسية التي تتربى فيها الفتاة يمكن أن تشكل نوعا من شخصيتها الإجرامية، فهناك فرق بين من تنشأ في أسرة تسودها المحبة و المودة، وبين من تنشأ في جو من الكراهية والاضطهاد منذ الصغر، فالجريمة عند المرأة لها أسباب ودوافع مرتبطة بالماضي الذي يبقى دوما له دور في تكوين شخصية الفرد، حيث تتأثر المرأة بالمحيط العائلي الذي تستمد منه مجموعة من الأحاسيس والأفعال تنمو معها وتتعكس على تصرفاتها سواء بالإيجاب أو السلب، فالجريمة عند المرأة هي رد فعل طبيعي على المحيط الذي عايشته، كما يمكن أن تكون بدافع الإغراء، فالمرأة تتساق وراء عواطفها لاغية بذلك عقلها، أما عند الأمهات فغريزة الأمومة تدفعها لارتكاب الجريمة كدفاعها عن أبنائها من أي خطر قد يهدد حياتهم، فيما يذهب علماء الاجتماع إلى الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وفي ذات السياق كان أهم الأسباب التي تدفع المرأة إلى اللجوء للعنف واعتمادها أساليب الجريمة بمختلف أنواعها هو عدم ممارسة حقوقها، حيث تتمرد في هذه الحالة على المجتمع ساعية في الوقت ذاته إلى تقليد الرجل، كما أن المجتمع عند تحليل تشكيلته يظهر أنه عبارة عن جملة من المعايير، القيم والمبادئ وأي تغير يحدث على مستواها يؤدي إلى اختلال التوازن، فعندما تصبح المعايير وظيفية فإنها لن تتماشى مع طموحات الأفراد سواء كان رجلا أو امرأة، وعليه يظهر ما يعرف بخرق القواعد، وبالتالي تتجلى أنواع مختلفة من الانحرافات على المجتمع الذي يمكن أن يقمعها أو العكس، كما أن جريمة المرأة تنقش عندما تعزل اجتماعيا، فمثلا المرأة السجينة في المجتمع الجزائري وصمة عار بالنسبة لعائلتها مهما كان نوع الخطأ الذي اقترفته، لذلك مسألة الإدماج الاجتماعي بالنسبة لها صعبة مقارنة بالرجل، وبناء على ذلك تجد نفسها منبوذة اجتماعيا وهو ما يجعلها تسلك درب الانحراف ودخول عالم الجريمة من باب الواسع.

على الرغم من ازدياد الاهتمام بالمرأة في القرن العشرين، إلا أن مشكلة المرأة والجريمة لم تتل مثل هذا الاهتمام، ففيما عدا بعض البحوث التي يمكن عدها على أصابع اليد الواحدة، والتي أجري معظمها

في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن جرائم النساء ظلت من الأمور التي يحيطها ما يحيط بالمرأة أحيانا من غموض أو ما تلقاه من اللامبالاة والإهمال .

وكانت البداية الحقيقية للاهتمام بجرائم النساء سنة 1906 بصدر كتابين أحدهما للعالم الفرنسي **جرانييه Grannier** بعنوان "المرأة المجرمة" والآخر للعالم الايطالي الطبيب **لمبروزو Lombroso** بعنوان "المرأة المجرمة والعاهرة" ولم تنشر مؤلفات في هذا الموضوع فيما عدا دراسة العالم الأمريكي **بولاك Pollak** عن إجرام النساء وبعض المقالات والبحوث المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة، أو المقدمة للمؤتمرات المنعقدة لمناقشة الظاهرة الاجرامية بصفة عامة.(أحمد علي المجذوب، 1976، ص ص14-15)

ويعد إجرام النساء أحد أبعاد الإجرام المعاصر في العالم وقد ازداد في الآونة الأخيرة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجيا في دائرة نشاط أكثر اتساعا في ميادين العمل ومنافسة الرجال وقد جاء في دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد في **جنيف 1975م** أنه بمجرد توافر الفرص للنساء التي كانت مقتصرة بحكم العادة على الرجال فإنهن يسعين للحصول على مركز متساو مع الرجال سواء في فرص العمل المشروع أو فرص العمل الإجرامي.

1- النظريات المفسرة لإجرام المرأة:

بعدما تطرقنا في الفصل الثاني إلى نظريات الجريمة بصفة عامة، ارتأينا في هذا الفصل أن نتطرق إلى النظريات التي تحدثت عن إجرام المرأة بصفة خاصة حيث يعد مجال إجرام النساء مجالا مهما من مجالات البحث علي الرغم من ازدياد الاهتمام بالمرأة في القرن العشرين (سامية الساعاتي، 2005، ص174)، ومن أسباب إهمال الجرائم النسائية، أن النساء - كما تشير الإحصائيات الجنائية - أقل تورطا في الجريمة من الرجال، كما أن جرائم النساء غالبا ما تكون تافهة، وأقل خطورة، هذا بالإضافة إلى أن جرائم المرأة، غالبا ما تنحصر في البغاء والإجهاض وقتل المواليد، إلا أنه منذ السبعينيات من القرن العشرين ارتفعت معدلات الجرائم التي ترتكبها المرأة الأمر الذي دفع عددا كبيرا من الباحثين إلى دراستها . (سامية إبراهيم، 1996 ص ص 88-89).

كما وقد وجدنا أن بعض النظريات تتجاهل تماما المرأة وأخرى توقفت لتشرح لماذا النساء أقل ارتكابا للجرائم، وأخرى حاولت تفسير ظهور السلوك المنحرف لدى الأنثى، ولكن ما كتب حول هذا الموضوع يبقى فقيرا وحظي بقليل من التحقق التجريبي.

1-1 النظريات الكلاسيكية الأولى التي فسرت جريمة المرأة

ركز المنظرون الوضعيون الأوائل أن المجرم مختلف اختلافا جوهريا عن غير المجرم، حيث كانوا أول من ركز البحث على أسباب الجريمة، ووفقا لومبروزو وفيريرو (1895)، المرأة مختلفة عن الرجل بيولوجيا ونفسيا، وهو ما يفسر انخفاض تمثيلها في مجتمع الإجرام و لقد لاحظ لومبروزو أن المرأة أقل تطورا مقارنة بالرجل، وأقرب في سلوكها للأطفال، وأقل حساسية و ذكاء، أما المرأة المجرمة فرأى أنه يمكن تمييزها عن المرأة الطبيعية من خلال بعض الصفات الجسدية، وهي : أنها كثيفة الشعر، مع وجود التجاعيد واعوجاج القدمين والجمجمة غير الطبيعية، وباختصار يرى لومبروزو أن المرأة المجرمة أقرب إلى الرجال المجرمين و الأسوياء منها إلى المرأة.

بناء على ما سبق نرى أن لومبروزو قد استخدم مفهوم الارتداد أو البدائية لتفسير الجريمة عند كل من النساء والرجال ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف نفسر تباين معدلات الجريمة عند الطرفين؟ وقد أجاب لومبروزو على ذلك من خلال القول بأن معظم النساء لا يرتكبن الجريمة بسبب وجود بعض الصفات لديهن، تلك الصفات التي تعيد عملية التوازن ومن تلك الصفات : الطاعة والولاء للأسرة والأمومة، الحاجة إلى العطف والبرود الجنسي والضعف والذكاء غير المتطور وبالتالي فإن المرأة تشبه الطفل في سلوكياتها، وعلاوة على ذلك اعتقد لومبروزو أن جرائم المرأة سرية.(عايد عواد الوريكات، 2004، ص ص 259-260)

وقد فسر لمبروزو في كتابه الانسان الجامع (L'umo delinquente) عام 1800 أسباب السلوك الإجرامي على أساس الحتمية البيولوجية، كما أنه حصر السبب الأساسي المباشر للفعل الجنائي فيما أسماه بالاندفاع الخلقي (Congenital impluse) الذي يولد المجرمين وهو متأصل في تكوينهم، ولذلك فهم يستعصون على التغير عما هم عليه، مهما كانت الظروف البيئية التي تحيط بهم، ويرى لومبروزو أن مرادف الجانح بين الرجال، البغي بين النساء، حيث يرى أن الناحية النفسية للإناث تعتمد على تكوينهم البيولوجي بدرجة أكبر مما لدى الذكور، ولذلك ينخفض معدل إجرامهن كما أضاف تفسيرات كثيرة لانخفاض عدد الإناث المجرمات عن عدد الذكور المجرمين على النحو التالي:

- التكوين البيولوجي للأنثى :يجعلها هدفا للذكر، لذا فهي تتخذ موقف الترقب والانتظار بعكس الذكر الذي يتخذ موقف السعي والتحرك نحوها.

-الدور الجالس للأنثى : وهو يرتبط بتكوينها البيولوجي الذي يفرض عليها كثرة الجلوس وملازمة البيت وتوجيهها اهتمامها لأولادها.

- عامل الاختيار أو الانتقاء: حيث يبحث الذكر عن المرأة الجميلة السليمة للزواج بها. كذلك لاحظ لومبروزو أن التطور الفيسيولوجي للمرأة (أي تطور وظائف أعضائها) يؤثر بلا شك في جرائمها، فالبلوغ والطمث والحيض وانقطاع الطمث في سن اليأس تؤثر في إجرامها. وألقى الضوء على حقيقة أن إجرام الاناث يبلغ أقصى ارتفاع في السن المتقدمة وفي مرحلة الطفولة وهي المرحلة التي لا تكون الخصائص الجنسية قد نمت تماما، في حين أنه في المرحلة الأخرى تكون هذه الخصائص على وشك الذبول. (سامية حسن الساعاتي، 1986، ص 44)

لقد ترك لومبروزو أثرا كبيرا على الكثير من العلماء و خاصة أوائل القرن العشرين، نذكر منهم على سبيل المثال بيرت Burt سنة 1926، الذي ربط بين انحراف الإناث وفترة الطمث، وقد حذا حذوه مدلتون Midelton سنة 1933 وكذلك العالمين هيلي و برونر Healy & Bronner سنة 1926، حيث أن هذان الأخيران كان لهما الفضل في تطوير فرضيات الذكور **Masculinity Hypothesis**، أي أن النساء المجرمات أقرب إلى الرجال منهن إلى النساء فيما يتعلق بالصفات الجسدية، كما أوردت ذلك كامبل Campbell سنة 1981. (عايد عواد الوريكات، 2004، ص 260)

كما نجد أن بولاك Pollak يرى أنه مهما تطورت جريمة المرأة يبقى الحجم الحقيقي ليس بالصورة التي تعكسها الإحصائيات الرسمية حيث أن النساء أكثر إجراما مما هو على الجداول بحكم أن للمرأة من القدرة و البراعة ما يجعلها تخفي جرائمها أو تتخلص منها بطريقة أو بأخرى، لأن الأدوار التي تقوم بها النساء تسمح لهن بأن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة: كالتسميم البطيء للزوج والمعاملة السيئة للطفل، قتل المولود، السرقة من المحلات العامة أو من منازل مخدميه، إخفاء المسروق، الجرائم الجنسية... (سامية حسن الساعاتي، 1986، ص 15) كما يفسر بولاك لتفسير ضعف مشاركة المرأة في الجريمة بمسألة المعالجة التمييزية للمرأة لدى القضاء الجزائي. (**Le traitement différentiel des femmes au niveau de la justice pénale**) حيث أن أغلب ضباط الشرطة و كذلك رجال القضاء و المحلفين يكونون أكثر مرونة ورقة نحو النساء منه نحو الرجال، و قد قادت كل هذه الاعتبارات بولاك وغيره من المتخصصين إلى ملاحظة أن إجرام النساء إنما هو "إجرام خفي" (*invisible déviance*) أو "مقنع" (*masqué*) إلى درجة كبيرة.

يضيف بولاك بأن الإجرام الخفي يتعلق خاصة بالجرائم البسيطة و بما أن المرأة ترتكب عادة هذا النوع من الجرائم فإن نسبة تمثيلها في ظاهرة الإجرام تكون ضعيفة. (**La criminalité des**

(femmes ,1986, p p 38-40)

نقد النظريات الكلاسيكية : ما يجب أن نتذكره أن النظريات الأولى اعتبرت الرجال والنساء مختلفين اختلافا جوهريا عن بعضهما البعض في مختلف الاحتياجات و الدوافع، فالنقاش حول الخصائص والعوامل المشتركة لجريمة الرجال والنساء اليومية لا يزال، على الرغم من وجود الكثير من الباحثين الذين توصلوا إلى تبيان وجود أوجه الشبه والاختلاف بينهما. (Dans J. Barker pp 175-199)

1-2 النظريات البيولوجية

يقصد بالعامل البيولوجي التكوين العضوي للمرأة والذي يحتوي على الصفات الخلقية المتعلقة بشكل أعضاء جسمها الخارجية ووظيفة أجهزة الجسم الداخلية، و لقد عني العلماء من القدم بفحص المرأة جسمانيا والمقارنة بينهما وبين الرجل فما تناوله الفحص في إيطاليا، لهيكل جسدها ودماعها وملامح وجهها ودمها وإفرازها وقوتها وأمراضها و شيوختها وكذلك أطرافها، حيث كان هدف الباحثين الأوائل في المدرسة الإيطالية إيجاد صلة ترابط واقتزان بين الخصائص الجسمانية للمرأة ونفسيته بوجه خاص، وفي هذا الصدد صرح الأديب "Gulemichelet" أن المرأة لا تفعل أي شيء مثلنا وأنها تفكر وتتكلم وتتصرف بطريقة مغايرة لطريقتنا، وإن حركاتها تختلف عن حركاتنا وليست لدمها ذات الدورة الدموية لدننا ولا تتنفس بنفس الطريقة التي نتنفس نحن بها (سامية حسن الساعاتي، 1986، ص 44) إضافة إلى ذلك فإن المرأة تتعرض بحكم تكوينها البيولوجي إلى تغيرات فيزيولوجية تؤدي إلى اضطرابات تؤثر على حالتها النفسية والعصبية مثال على ذلك: حالة الحيض وانقطاعها عند بلوغها سن اليأس، وحالة الحمل، وحالة الوضع، وحالة الرضاعة فهي في هذه المراحل التي تمر بها تكون أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها أكثر قابلية للإثارة وسهولة الاستجابة للمؤثرات الخارجية وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة إلى ارتكاب الجرائم وفي هذا الصدد يقول "michelet" إن المرأة مريضة تعاني كل شهر جروحا : ولحالة الحيض تأثير في صورة السلوك المنحرف الذي يبلغ أحيانا حد الإجرام أو الانتحار (رمسيس بهنام، 1970، ص 40)

ويقرر الأطباء الشرعيون والنفسيون أنه من خلال حالة الحيض تتأثر لدى المرأة القوة البصرية حتى أنه يضطرب لديها التمييز بين الألوان، وتكثر لديها آلام الرأس وفي بعض المواضع بالجسم، وتقل مقاومتها العضلية وتزداد قابليتها للانفعال والقلق وعدم الثبات، ويسود الانقباض من نشاطها الذهني وتتخذ شهيتها الجنسية صورة غير عادية، وعلى أية حال فإنه لا شك بأن حالة الحيض عامل مساعد لإجرام المرأة، كما أن الخلل أو الاضطرابات التي تصيب إفرازات الغدد عند المرأة من حيث زيادتها أو نقصانها

عن العدد المؤلف قد يدفعها إلى الوقوع في مستنقع الجريمة خاصة الغدة الدرقية، إذ عند زيادة إفرازاتها تؤدي إلى الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية التي تعتبر عاملا مؤديا إلى ارتكاب الجريمة، كما أن زيادة إفرازات الغدة الكظرية يؤدي إلى تكوين شخصية ذات مزاج عنفواني تميل إلى الشراسة و الحدة في الطبع وإلى العدوان و التهور، ونتيجة لذلك قد تقع المرأة في هاوية الجريمة، وإلى جانب ذلك فإن الخل الذي قد يصيب إفرازات الغدة التناسلية عند المرأة يؤثر إلى حد كبير في غريزتها الجنسية فزيادة إفرازاتها وخاصة في مرحلة المراهقة والشباب قد يدفع المرأة إلى تلبية رغباتها الجنسية بطرق غير مشروعة وذلك تحت تأثير قوة غريزتها الجنسية، في ظل وجود عوامل اجتماعية مهيئة مثل البيئة الأسرية السيئة و العنوسة .. وبالتالي تنشأ عن ذلك الجرائم الأخلاقية.

نقد وتقييم:

لقد تعرضت هذه النظرية للنقد لا من حيث الأساس الذي تم بناؤها عليه ولكن لكونها لا تكفي لتفسير كل أوجه الاختلاف بين إجرام المرأة وإجرام الرجل، حيث انتقد بعض الباحثين القول بأن المرأة أضعف بدنيا من الرجل مستنديين في ذلك إلى أن متوسط العمر لدى المرأة أطول منه لدى الرجل، كما أنها أكثر مقاومة للأمراض عن الرجل وأكثر تحملا للألم الجسدي . فضلا أن نسبة الوفاة بين المواليد الإناث أقل منها لدى الذكور . وقد استخلصوا من ذلك أن المرأة أكثر قوة وتحملا من الرجل وليست أضعف منه بل أنه هو الجنس الضعيف.

كما أنه وإذا سلمنا حسب هذه النظرة التي تصر على أن التكوين البيولوجي للمرأة هو العامل الحاسم في تحديد سلوكها الإجرامي فإننا لا بد أن نتوقع نسبة إجرام عالية للمرأة مقارنة بنسبة إجرام الرجل، بحكم أن التقلبات الفيزيولوجية أكثر بالنسبة للمرأة وهو ما يتعارض مع الإحصائيات المتحصل عليها في مختلف الدراسات وفي مختلف الأزمنة، حيث يلاحظ أن نسبة إجرام المرأة أقل بكثير من إجرام الرجل، وبالتالي فلا يمكن اعتبار العامل البيولوجي وحده العامل الحاسم لتحديد السلوك الإجرامي للمرأة، فلا بد من البحث عن عوامل أخرى.

1-3 النظريات النفسية :

يرد أنصار الاتجاه النفسي الإجرام إلى عامل نفسي رئيسي يكون من فعل النفس التي تختل أو تتأثر بذاتها، وليس باختلال وظائف بعض أعضاء الجسم كالمخ أو الغدد أو العاهات التي يولد بها بعض الناس أو تكون مكتسبة نتيجة حوادث تترك آثارها فيها، فهم يرون أن المرأة من الناحية النفسية تتعرض لظروف خاصة بها، تؤثر على نفسياتها وتدفعها إلى ارتكاب بعض الجرائم، من ذلك حالات

الحمل والوضع والرضاعة والحيض، ولاشك أن التفسيرات السابقة قد احتوت على جانب كبير من الحقيقة خاصة وأنها تتفق على ما تؤكد الإحصاءات من أن المرأة لا تميل إلى الجرائم الجسمية عادة والتي تحتاج إلى قوة بدنية ونفسية خاصة، كما أن عددا كبيرا من جرائمها ترتكبه في فترة الحيض وفي فترة الحمل، كما يبدو أن نفسية المرأة تلقي ضوءا على قابلية إجرامها قياسا بالرجل ولا يرجع ذلك فحسب إلى نقص قوتها العضلية، وعدم اشتراكها في الحياة خارج البيت، وإنما مصدره أن وظيفة الأمومة التي أعدتها الطبيعة لها والتي هي خصالا نفسية خاصة من شأنها أن تحد من ميلها إلى الإجرام كالحنان البالغ والبذل والإيثار فضلا عن النزعة إلى المحافظة أي إلى المسايرة والتجانس مع أوضاعها القانونية.(رمسيس بهنام، 1970، ص 37).

ولعل هذا ما يلاحظ بوضوح في اهتمامهن بإخفاء أعمارهن الحقيقية ومبالغتهن في التزين وإبراز مفاتهن والتركيز على وضع ما قد لا يرضى المجتمع بالكشف عنه ولكنها تعتبره في نظرها مجالا طبيعيا للمناقشة مع الأخريات، ووسيلة فعالة في الاستحواذ على الاهتمام من جانب النساء قبل الرجال، ومع ذلك لا تخلو المرأة من نوازع نفسية قد تهيج لصور خاصة من الإجرام مثل الغرور والشغف والميل إلى الكذب وعدم القدرة على تقدير الأمور بمعيار خلقي والنصيب الضئيل من الشرود العقلي ومن ملكة النقد.

وفي هذا السياق يجب التكم عن النظرية الفرويدية، فعلى الرغم من تعرضها للنقد، إلا أنها لها ثقلها في تراث علم الجريمة فهي تمثل الأساس التفسيري لمعظم الكتابات قبل 1920، حيث تقوم نظرية فرويد في تفسيرها للسلوك الإجرامي للمرأة على مفهوم أساسي هو انعدام التكامل Mala-adjustement فالمرأة إن لم تكن متقبلة لأدوارها كأم وزوجة، وليس لديها قدر من الاستقرار، فهي تعاني من حالة عدم التكيف (سامية مصطفى الخشاب، 1983، ص 12)، ، وطبقا لهذا الافتراض فسر فرويد ظهور الانحراف في سلوك المرأة سواء اتخذ مظهر رغبتها في أن يكون لها نشاط مهني خارج المنزل أو فتور في رغبتها في الزواج أو ارتكابها أفعالا إجرامية إلى عدم وجود العضو الذكري عندهن، أي أنها تعاني من عقدة الذكورة Masculinity Complex، ومن أعراض هذه العقدة تظهر لدى المرأة على شكل رغبتها في تحقيق ما يتطلع إليه الرجال من نجاح و شهرة في المحيط المهني ومن ناحية القوة والمال (E.leonard;1982;p02)، فمن وجهة نظرهن عدم وجود العضو الذكري يعتبر بمثابة عقوبة، كما يرى أيضا أن الذكور وبسبب خوفهم من قطع العضو الذكري لهم يخافون من النساء، ومن هذا الصراع يظهر ما يسميه فرويد "حسد القضيب" Penis Envy " حيث تتمنى الإناث أن يصبحن ذكورا، وهذا الحسد من قبل الإناث يولد لديهن عقدة نقص، وبناء على عقدة النقص تلك تحاول الفتيات

تعويض ذلك النقص من خلال لعب دور الأمومة، ومن جهة أخرى يمكن أن يصبح لديهم الشخصية النرجسية بمحاولة تعويض ذلك النقص باللباس الأنيق والمباهاة بالجمال.

ويتساءل فرويد : ماذا يحدث للإناث لو لم يتغلبن على مسألة الحسد القضيبى؟

يرى فرويد أن هناك نوعين من الاستجابات :

1- قد تمر الأنثى بنوبات عصابية ويمكن ان تصبح شاذة جنسيا.

2- قد تصبح ذات شخصية رجولية، فتختار مثلاً مهن تختص بالرجال.

علاوة على ذلك يرى فرويد أن الفروق الجنسية والبنائية تبين لنا الفروق بين الذكور والإناث من حيث الغرائز والسلوك العدوانى...فطبيعة الأنثى مترافقة دائماً مع حاجتها للعطف والرعاية وهذا ما يفسر لنا تدني إجرام النساء.

لكن في الواقع فإن أفكار فرويد قد تعرضت للعديد من الانتقادات أبرزها ما تعرضت إليه كارين هورني من أن رغبة البنت في أن تصبح ذكراً ليس لأنها تتشد العضو الذكري كما يعتقد فرويد بقدر ما يرجع إلى تطلعها للحصول على الامتيازات الاجتماعية التي يتمتع بها الذكر. (carol smart;1977;p33) لكن على الرغم من الانتقادات التي تعرض لها اتجاه فرويد الفكري إلا أن تأثيره كان كبيراً على العديد من الدراسات التي اهتمت بالسلوك الإجرامي للمرأة في حقبة الستينيات وهو ما يبدو جلياً وواضحاً من خلال التفسيرات التالية

- يمكن أن تعزى جرائم القتل التي ترتكبها النساء إلى معاناتهن من انعدام التكيف

-يمكن أن يكون ارتكاب النساء للجريمة شكلاً من أشكال الاحتجاج ضد الدور النسائي الطبيعي، بسبب أنهن لم يخلقن ذكوراً، فلم يستطعن التكيف إضافة إلى شعورهن بالدونية فأصبحن حاسدات باحثات عن الانتقام المتمثل في بعض نماذج السلوك اللاجتماعي والإجرامي .

ومن الدراسات التي تأثرت بتحليل فرويد دراسة كونوبكا G.KONOPKA صراع الفتاة المراهقة حيث توصلت هاته الدراسة إلى أن انحراف الفتيات يرجع إلى عامل نفسي يتمثل في الشعور بالوحدة وعدم القدرة على التكيف، حيث فسرت كونوبكا انحراف الفتيات وجنوحهن من خلال التسليم بالتصورات الخاصة بجنس المرأة دون محاولة مناقشتها في إطار البناء الاجتماعي ولهذا لم ينجح تحليلها في إزاحة النقاب عن انحراف المرأة وسلوكها الإجرامي.

يرى بلوص **Blos** وهو أحد علماء النفس التحليلين، أن هناك ربط بين الجرائم الأنثوية والجنس، ويضيف برومبرغ **Bromberg** أن الصراع الجنسي موجود عند كل أنثى وقد يعزى ذلك الصراع المغلف للمتع الجنسية . (عايد عواد الوريكات، 2004، ص ص 261-262)

وفي الأخير يمكن إجمال وجهة نظر علم النفس التحليلي فيما يتعلق بجرائم النساء أنه يحدث نتيجة للنمو الجنسي النفسي عند الإناث .

علم النفس الاجتماعي:

قلل أنصار هذا الاتجاه المهتمين بدراسة انحراف المرأة وسلوكها الإجرامي من دور العوامل الفسيولوجية والبيولوجية لانحرافها، حيث نجدهم حاولوا دراسته في إطار سمات الشخصية التي تعتبر بمثابة عوامل هامة في تحديد السلوك البشري، حيث أن الشخصية تتشكل بصفة أساسية في البيئة الأسرية خلال فترة الطفولة المبكرة حيث أجريت العديد من الدراسات لعزل السمات الشخصية التي تفرق المنحرفات والبغايا عن غيرهن من النساء وقد تمثلت السمات الشخصية التي دارت عليها محاور هذه الدراسات في الاستقرار الانفعالي والميول الجنسية ومستويات الذكاء، فضلا عن التعرف على الأصول الأسرية للمنحرفات، ولقد أظهرت هذه الدراسات اتسام المنحرفات ببعض السمات الشخصية السلبية كانهخفاض مستوى الذكاء وعدم الاستقرار الانفعالي، فضلا عن اتسام البيئة الأسرية لهن بالتفكك مما أدى إلى معاناتهن من خبرة الطفولة التعيسة في أسرهن.

ولقد قام (شلدن جلوك وزوجته الينور) بدراسة لهما عن الانحرافات في الولايات المتحدة تناولت خمسمائة من نزليات الإصلاحات في ماساشوستس، وقرر الباحثان أن نسبة كبيرة من النساء اللواتي يشتغلن بأعمال غير مشروعة يندفعن إلى ذلك الأمر إما لضعف عقلمن أو لاتسام شخصياتهن بالطابع السيكوباتي أو لظهور ملامح واضحة من انعدام الاستقرار الانفعالي لديهن ومن هنا يتعذر عليهن كسب الحياة بالوسائل المشروعة .

نلاحظ مما سبق أن الاتجاه النفسي يستند في تفسيره إجرام المرأة إلى قضية أساسية تتمثل في أن انحراف المرأة يرجع إلى نقص أصيل في تكوينها النفسي أو تعرضها لخبرات ذات أثر مرضي على النفس وإذا ما حللنا هذه القضية التي يستند إليها الاتجاه النفسي، يتضح لنا أنها تقلل من أهمية البيئة الاجتماعية في تشكيل هذا النمط من السلوك أو تكاد تحصره في الوسط المباشر دون أن تصل إلى أبعادها الأكثر اتساعا كما تبدو في التكوين الاجتماعي كله .

فلقد أوضحت العديد من البحوث الاجتماعية أهمية التكوين الاجتماعي في تحديد طبيعة السلوك وتشكيله سواء في صورته السوية أو في خلق العوامل التي تعمل على اعتلال شخصية الإنسان بالمرض النفسي والاضطراب ذلك أن شخصية الإنسان لا يتم نموها وتطورها في فراغ مستقل، وإنما يتدخل التكوين الاجتماعي كله في تشكيلها، فالشخصية الإنسانية نتاج لتاريخها الاجتماعي، فهي لا تتشكل تبعا لقوانين سيكولوجية وبيولوجية ولكن تبعا لقوانين التطور الاجتماعي.

1-4 النظريات الاجتماعية : ويمكن تقسيمها إلى عدة نظريات :

أ- نظرية الاختلاط التفاضلي

يرى ساذرلاند أن السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي، بحسب درجة التقارب بين الفرد ومحيط المخالطة الطبيعية، فكلما زاد هذا التقارب زادت إمكانية التعلم، فالفرد إما أن يحاط بقوى معادية للجريمة، أو محبذة لها، ونتيجة للمخالطة يحصل التدريب و التعلم، فإذا كان الرأي المعادي للجريمة هو الغالب لدى الجماعة المختلط بها، يتعلم الفرد هذا الرأي ويصبح معاديا للجريمة، بينما العكس صحيح فعندما يكون محيط المخالطة محبذا للجريمة فإن الفرد بدوره سيرتكب الفعل الاجرامي عندما يكون في موقف مناسب لذلك.

ونجد أن نظرية الاختلاط التفاضلي تشكل تطورا منهجيا آخر لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي بطرق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمة، فنجد أن ساذرلاند (1947) قد حاول تفسير زيادة أو نقصان الجريمة بين النساء، حيث رأى أن تفاعل المرأة مع وسط منحرف في وقت مبكر سيزيد فرص أن تصبح من الجانحين، ونظرا لتغير دور المرأة في المجتمع حيث أصبح أقل مكوّنا في منازلهم ومع أسرهم مقارنة بالماضي أين كان دور المرأة يقتصر على وجودها في البيت ومع أسرته، لذا فقد أصبحت المرأة أكثر عرضة إلى دوائر جنائية وأشخاص عنيفين.

ب- نظرية التعلم الاجتماعي :باندورا (1977)

ركز باندورا في هذه النظرية على التقليد وهو : ملاحظة نموذج معين ثم تقليد سلوكه وبصعب حصر هذا النموذج في شخص معين.

وتستخدم نظرية التعلم الاجتماعي المصطلحات السلوكية والإنسانية لكي تشرح الوظائف السيكولوجية على أساس من التفاعل المتبادل المستمر بين محددات الشخصية والمحددات البيئية وتأثير

البيئة في السلوك، لكن سلوك الفرد بدوره يحدد جزئيا بيئته فالناس لا يستجيبون ببساطة للمثيرات كما هي وذلك لأنهم يستجيبون لها كما يفسرونها.

ويرى باندورا ان عملية التعلم الاجتماعي تتكون من جزأين هما:

1- وجود قدوة وملاحظتها وتقليد سلوكها.

2- النظام النفسي للفرد (مفهوم الفرد عن قدراته) ومن هنا نجد أن نظرية باندورا تركز أساسا على التقليد والتعلم بالملاحظة لنموذج معين وكذلك إحساس الفرد وقدرته على الإنجاز. (J Pinatel; 1987, P62)

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات استخداما لشرح السبب في أن النساء أقل عنفا من الرجال، فوفقا لهذه النظرية الذكور غالبا ما يكونون أكثر اتصال مع الأفراد المعادين للمجتمع أما الفتيات فأكثر تأثرا بنماذج الأمهات، وغالبا ما يكافأ الأولاد لسلوكاتهم العدوانية بينما تعاقب الفتيات على مثل هذه السلوكات، و وفقا لهذا التفسير فإنه سيكون من غير المقبول اجتماعيا تقبل أن تكون الفتاة عدوانية أو عنيفة لأن الفتيات يتعلمن في وقت مبكر جدا منع وقمع الدوافع العدوانية و تحويلها إلى عدوانية سلبية تتمثل في الاعتداء اللفظي، التلاعب أو الرفض... وهذا النوع من العدوانية السلبية لا يعاقب عليه القانون وهذا ما يبرر التمثيل المنخفض للمرأة العنيفة في الإحصاءات الرسمية. (2007 , pp485- Harratis Sonia ، 490)

ت- نظرية انخفاض التحكم في النفس (الضبط الذاتي) (Gottfredson and Hirschi 1990)

وفقا لـ غوتفريدسون و هيرشي (1990) يرتبط التحكم في النفس ارتباطا ضمنيا بالجريمة، فهذه الأخيرة تقع بغرض الإشباع الفوري لرغبة ما، وهذه الرغبة تكون بسيطة و لا تتطلب الكثير من التخطيط أو المهارات، وعادة ما يتم تعلم ضبط النفس في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال التنشئة الاجتماعية، حيث أنه لتربية الأبناء بشكل فعال ينبغي على الآباء أن يرصدوا ويراقبوا سلوكهم ويحاولوا معرفة متى يكون السلوك ذو طبيعة منحرفة لقمعه منذ البداية.

ومنه يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية قد تكون غير فعالة لأربعة أسباب هي :

1- قد لا يهتم الآباء اهتماما كافيا بالأبناء.

2- إذا كان الآباء حرصين على مراقبة سلوك الأبناء فهذا لا يعني قدرتهم على معرفة متى يكون

السلوك ذو طبيعة منحرفة .

3- إذا كان الآباء متخوفين و حرصين على أبنائهم، ولكنهم غير قادرين على تحديد السلوك المنحرف.

4- يمكن أن يقوم الآباء بكل العناصر السابقة، لكن إذا لم تتوفر لديهم الرغبة والوسائل لمعاقبة الأبناء تصبح التنشئة الاجتماعية مضطربة وغير فعالة.

وباختصار، إذا كانت كل ممارسات التنشئة الاجتماعية فعالة وسليمة، فإن الطفل يكون قادرا على الضبط الذاتي للنفس، فوفقا لهيرشي وغونفروسن، يعتبر الذكور أقل قدرة على الضبط الذاتي للنفس من الإناث، وهذا ما يفسر زيادة مشاركة الذكور في عالم الجريمة.

وقد حاولت بلاكويل وبيكروا (2005) التحقق من صحة نظرية انخفاض الضبط الذاتي للنفس تجريبيا عن طريق استخدام مقابلات على عينات عشوائية من البالغين (ن = 350).

وقد أظهرت نتائجها أن هناك ارتباطا سلبيا بين تحكم الوالدين و الجريمة، سواء بالنسبة للنساء أو الرجال، ووجدوا أن تحكم الوالدين له تأثير على الضبط الذاتي للنفس في كلتا الحالتين، خصوصا بالنسبة للمرأة التي نشأت في أسرة يطبق فيها الأب الانضباط، لقد ارتبط انخفاض الضبط الذاتي للنفس بالجريمة، حيث أنه عموما ثبت أن هذه النظرية قد تفسر جريمة المرأة مثل تفسيرها لجريمة الرجال. (Blackwell, B.S. & Piquero; 2005, p33)

كما أنه في المناطق التي حصلت فيها المرأة على قدر كبير من الحرية و المساواة بالرجل، اتجه معدل الجرائم التي ترتكبها الإناث إلى الاقتراب من المعدل الخاص بالذكور، مثلما هو الحال في دول غرب أوروبا و أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بينما يقل هذا المعدل كثيرا عن المعدل الخاص بالذكور في المناطق التي تقل فيها حرية المرأة و مساواتها بالرجل، فحسب نشرية مكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية إن معدل الجريمة بين النساء ارتفع ارتفاعا شديدا مع نمو حركات التحرر النسائية، فقد زادت الاعتقالات بين النساء بنسبة 95 بالمائة منذ 1965، بينما زادت الجرائم بينهن بنسبة 52% (أحمد مجدوب، 1976، ص77) .

ث- نظرية الضغوط:

يرى أصحاب نظرية الضغوط مثل "ميرتون" و "كلوارد وأوهلين" أن انحراف الإناث يكون نتيجة لشيوع حالة الأنومي Anomie "الاغتراب الاجتماعي" في المجتمع وتولد الضغوط لدى الأفراد عندما يفشل المجتمع في تقديم الفرصة للأفراد لتحقيق أهدافهم مما يؤدي إلى الإحباط وبالتالي الانحراف، وتشكل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عوامل ضاغطة تؤدي إلى دفع الأفراد

(الإناث) إلى الانحراف عندما تكسر العلاقة بين الطموح الاجتماعي والطرق المقبولة اجتماعيا في تحقيق الأهداف الاجتماعية. وتكثر الضغوط لدى الشباب والمراهقين خاصة عندما يمرون بخبرات تعارض بين طموحاتهم وفرصهم في الإنجاز وأن أكثر الطبقات معاناة هم أبناء الطبقات الدنيا.

وفقا لنظرية الضغوط (ميرتون، 1938)، تحدث الجريمة عندما يرى الفرد أن الوصول إلى أهدافه الشخصية معرض للخطر، فإذا أخذنا على سبيل المثال هدف الفرد للحصول على الدعم المالي لاحتياجاته وكذا لأقاربه، فإن الغالبية ترى أن الوسائل القانونية والتقليدية تحقق الهدف كالعامل على سبيل المثال.

وفقا لنظرية ميرتون، فالذين لم تكن لديهم الوسائل لتحقيق أهدافهم (ليس لديهم مستوى تعليمي أو قدرة جسدية للحصول على عمل بأجر كافي) يتجهون مباشرة إلى الجريمة، ومن بين الذين أخذوا بتطبيق هذه النظرية على المرأة **كوهين (1955)** حيث أكد أن أهداف المرأة في الزواج و إنجاب الأطفال هي الأسهل للتحقق، وبالتالي لا تعاني من الضغوط المرتبطة بالوصول إلى هاته الأهداف.

وفقا لموريس (1964)، الرجال يتجهون إلى الجريمة عندما يعانون من الضغوط الاقتصادية، في حين أن النساء تستخدمن الجريمة والانحراف عندما تكون لديهن ضغوطات نفسية مرتبطة بالعلاقات، فإذا كانت افتراضات موريس صحيحة فإن النساء يقمن بارتكاب المزيد من الجرائم ضد الأشخاص، لكن الملاحظ في الحقيقة أنهن يرتكبن في كثير من الأحيان الجرائم ضد الممتلكات (: **J Barker;2009**)
(p24)

اختبر **سميث (1979)** نظرية الضغط على عينة مختلطة باستخدام عبارات كمحاولة لتقييم كيف يمكن للأفراد تقييم الفرص المتاحة لهم لتحقيق أهداف مختلفة، فتوصل إلى نتائج بينت أن الضغط له تأثير مماثل على الرجال و النساء، لكن رغم هذا تبقى نسبة الجريمة لدى الرجال أعلى منه عند النساء، حيث أن نتائج هذا البحث ستسمح لنا أن نفترض أن الضغط يمكن أن يكون عاملا مشتركا في الجريمة للرجال والنساء في حين لا يمكن لهذه النظرية وحدها تفسير ظهور السلوك الإجرامي.

وفقا لـ **غرايفز (2007) Gravers**، نظرية الضغط صالحة لتفسير عنف النساء، حيث أنه بعد الانتهاء من البحث الدقيق حول هذه الظاهرة، استخلص أن هذه النظرية يمكن أن تفسر كيف أن تاريخ الإساءة يعتبر أفضل عامل للتنبؤ بانحراف النساء منه في أوساط الرجال، و أنه من الممكن للمرأة العنيفة التعبير عن الضائقة الشخصية التي تراكمت خلال الإيذاء النفسي والاعتداء الجسدي والجنسي

الذي عايشته و تشعر بالضغط المتصل عن عدم قدرتها على العيش ضمن علاقات صحية ومنه تلجأ إلى التحول إلى العنف.

1-5 نظريات متعلقة بالجنس Les théories sexo-spécifiques

أ- التنشئة الاجتماعية الفارقة

تستند أولى النظريات المتعلقة بالنوع على مفهوم نمطي عن الرجل والمرأة و التي نجد من خلالها أن الرجال هم الطبقة المهيمنة، النشطة و المستقلة، وأن النساء هن الطبقة الدافئة، السلبية و المتقانية التي تركز نفسها لخدمة الرجل .

هذه الخصائص والمواقف الاجتماعية المتوقعة لكلا الجنسين جعلهم يتجهون لاعتماد بعض المهن و المواقف، وهكذا يتم تعليم النساء للحصول على الخبرات اللازمة للحفاظ على العلاقات الاجتماعية فالتنشئة الاجتماعية التفاضلية تكون أيضا من خلال زيادة سيطرة المجتمع، وزيادة المراقبة من الآباء والأمهات على الفتيات .

هايمر (1996) Heimer اختبر النظرية على عينة مختلطة من المراهقين (ن = 1636) تراوحت أعمارهم بين 11 - 17 عاما ووفقا لتحليله، الصفات التي تطورت على أساس نوع الجنس تندمج بسرعة في مرحلة الطفولة مما يجعل المرأة حساسة جدا نحو ردود أفعال المحيطين بها وتشعر بالخل والنفور من السلوك العنيف، و هكذا تميل الإناث لرؤية السلوك الجانح على أنه سلوك غير ملائم لنوع جنسهم، ولكنه سلوك ملائم للذكور.

نظرية التنشئة الاجتماعية التفاضلية هي واحدة من أقدم نظريات المرأة المجرمة (1960-1970). حيث أنها لا تزال تستخدم اليوم في الكتب حول جرائم النساء العنيفة و غيرها، فنظرية التنشئة الاجتماعية الفارقة هي الأطروحة الأكثر تركيزا على أن النساء أقل عنفا من الرجال. كما أن هناك بعض من الكتاب يشيرون إلى أنها تشرح سبب زيادة العنف بين النساء، فوفقا لهم مثلما تطورت الأدوار الاجتماعية وتغيرت، تشجعت النساء الشابات اليوم على أن تكن أكثر نشاطا وعدائية (ظهور الصفات الذكورية) وبالتالي فهن أكثر ميلا لاستخدام السلوك العنيف (سلوك الذكر) لتحقيق غاياتهم.

(V. J. Pinatel, 1975, p 229)

ب- المسارات

وفقا لدالي (1994)، هناك أربعة مسارات رئيسية تقود المرأة إلى ارتكاب الجريمة.

المسار الأول : الإصابات المؤذية Blessées qui blessent

يشمل النساء اللواتي تعرضن لإيذاء كبير في فترة الطفولة، و اللواتي لديهن مشاكل نفسية، عاطفية واضطرابات السلوك.

المسار الثاني : الارتباط بالمخدرات Connectées à la toxicomanie

ويشمل النساء اللواتي يتاجرن و / أو يستخدمن المخدرات، حيث أن هاته الفئة من النساء غالبا ما تتجه إلى الفعل مع الشريك أو الزوج، كما أن جرائم العنف المرتكبة من قبل هذه الفئة تعتبر قليلة وعندما نجد بعض من الجرائم فإنها تكون مرتبطة بالاستهلاك للمخدر.

المسار الثالث : هو مسار النساء المغفلات أو النساء ضحايا العنف المنزلي Femmes

Battues: حيث تعتبر جرائمهم من النوع العنيف

المسار الرابع: الفئة الرابعة تشمل النساء الذين يرتكبون جرائم من أجل الحصول على مستوى معيشي أكثر راحة، حيث تشمل هذه الفئة جميع الأنواع الأخرى من الإجرام، مثل الأغلبية التي ترتكب جرائم ضد الممتلكات (السرقه والسطو)، لكن المسارات لم تدرس كثيرا بعد دالي **Daly** فقد كانت هناك محاولات كل من سيمبسون، ياهنار **Yahner**، ودوغان (2008) لاختبار عدم تجانس المسارات التي تؤدي إلى انحراف في عينة من النساء السجينات في ولاية ماريلاند (ن = 351)، و النتائج التي حصلوا عليها تؤكد موقف دالي ولكن يمكن أيضا إضافة مسار خامس الذي سمي بنساء الشوارع **les Femmes des rue** حيث يشمل هذا المسار النساء اللواتي لديهن أسلوب حياة معادي للمجتمع، حيث يرتكبن أكبر عدد من الجرائم مقارنة بالنساء من المسارات الأخرى، هذه النتائج تشير إلى وجود مجموعة من النساء تختلف عن نموذج الأنثى المنحرفة الجانية وبالتالي فهي تشبه المنحرفين من الذكور.

ت- النظرية النسوية: La théorie féministe

انتقد أنصار علم الإجرام النسوى نظريات علم الإجرام التقليدي، حيث إنها على مر التاريخ لم تظهر أي اهتمام بالتباين النوعي بين الرجل والمرأة، بسبب النوع، وظهرت حركتهم خلال القرن العشرين في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد أيدها كثير من علماء الجريمة، وهناك خمسة عناصر في نظرية الحركة النسائية تميزها عن الأشكال الأخرى من النظرية الاجتماعية هي كما يلي (عدلي السمرى، 2002، ص ص 365 - 366) :

1. لا يعد النوع (Gender) حقيقة طبيعية فقط، ولكنه نتاج اجتماعي وتاريخي وثقافي معقد، وبالرغم من ارتباطه بالتباين البيولوجي فإنه لا يستند عليه ببساطة .
2. يؤدي النوع دورا أساسيا وحيويا في تنظيم الحياة الاجتماعية .
3. على الرغم من تباين علاقات النوع وأبنية الرجولة (الذكورة) والأنوثة، فإنها تركز على تدعيم مبدأ أساسي هو تفوق الرجل على المرأة، وسيطرته عليها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا .
4. تذهب أنساق المعرفة، التي تعكس وجهات نظر الرجل عن العالم الطبيعي والاجتماعي، إلى أن إنتاج المعرفة أمر مرتبط بالنوع .
5. يجب أن تكون النساء محور البحث الفكري ، وألا يكون وضعهن هامشيا وغير منظور بالنسبة للرجال.

ركزت النظرية النسوية في تفسير جرائم النساء على السلوك الاجتماعي للمرأة المرتبط بفيزيولوجيتها، وإلى الاعتقاد بأن النساء أقل ارتكابا للجرائم مقارنة بالرجال، لذا فقد تركزت الدراسات على الطريقة التي تظهر فيها المرأة بصفات ذكورية.

ويمكن حصر تفسيرات هذه النظرية لجرائم النساء من خلال:

أ- الاتجاه النسوي الليبرالي Liberal Feminist (التنشئة الاجتماعية) :

ترجع جذور الاتجاه النسوي الليبرالي إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية والمساواة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت الحرية تعني التحرر من تدخل الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية، ويركز أنصار هذه الاتجاه علي ضرورة إعادة تنظيم الدولة، حتى تحصل المرأة على نفس حقوق الرجل، فإنكار حقوقها يترتب عليه خضوعها واستعبادها .

ويرى أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي أن أحد أسباب التحيز النوعي ضد المرأة، هو التنشئة الاجتماعية القائمة علي أساس النوع، فالإناث حتى في المجتمعات الغربية المتقدمة صناعيا تفرض عليهن رقابة حازمة أكثر من الذكور، الأمر الذي يتيح مزيدا من الحرية للذكور، فضلا عن تلقيهم التشجيع علي الطموح والنضال خارج المنزل، إلا أن الإناث يتعلمن السلبية والحياة المنزلية العائلية، ومن هنا فإن المرأة غالبا ما تكون غير فعالة للعنف لعدم اكتسابها الاستعداد والخبرة، وإن كانت تتعلم مهارات الدفاع عن النفس، ويرجع انخفاض معدلات جرائم النساء من وجهة نظرهم إلي أن نمط ومعدل الجرائم التي يرتكبها كل جنس تعبر عن نمط شخصيته، والدور الاجتماعي الذي يقوم به، حيث يدعم هذا الاتجاه انخفاض معدلات جرائم العنف عند الإناث، وأن غالبية الجرائم التي تعتقل فيها الإناث ذات طبيعة نسوية

كالدعارة و النشل، وهذه مرتبطة بالتوقعات الاجتماعية المختلفة المرتبطة بأدوار الإناث، فالنشل مرتبط بدور المرأة كمزود للعائلة .

فالجريمة من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه، تعد من سمات ومحددات الذكورة، ومن ثم فإن ذلك يساعد في تفسير انخفاض معدلات جرائم النساء . ويرى بعضهم الآخر أن الحركة النسائية أدت إلى المساواة بين الجنسين في الحقوق، وتضاءلت بعض الفروق بين الأدوار القائمة على التباين النوعي، وأصبح انحراف الذكور والإناث أكثر تماثلا.

وقد أشارت إلى هذه النقطة " فريدا أدلر " (Adler, 1975) في كتابها " أخوات في الجريمة" حيث ترى أن حركة تحرير المرأة أدت إلى زيادة معدلات الجرائم التي ترتكبها المرأة، كما أدت إلى ميل المرأة إلى تناول المخدرات، والخمور، وتدخين السجائر، بل والشجار، والانضمام إلى عصابات إجرامية، وأن مثل هذه السلوكيات تسائر طبيعة الأدوار الذكورية.

كما تشير " ريتا سيمون " R.simon، إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مشاركة المرأة في العمل على اختلاف مستوياته وبين ارتكابها للجرائم في مجال العمل، خاصة ما يعرف بجرائم نوبي الباقات البيضاء، كجرائم التزوير، والتزيف والاحتيال، والاختلاس . كما ترى أيضا أنه كلما زادت فرص العمل المهني للمرأة، زادت بالضرورة جرائمها في المستقبل وتورطها في اتخاذ الجريمة كمهنة Crime as Career، وسيصاحب ذلك تغير في أنماط الجرائم التي ترتكبها، والأدوار التي تقوم بها في زمرة الجماعات الإجرامية .

ب- الاتجاه النسوي الماركسي Marxist Feminist (الوضع الطبقي) .

يركز أيضا هذا الاتجاه على نقد المجتمع الرأسمالي الذي ينحاز دائما إلى الرجل نتيجة أيديولوجية العلاقات الرأسمالية، فالملكية الخاصة التي تعد محور الإنتاج الرأسمالي ينتج عنها سيطرة الذكور، أي عدم المساواة بين الرجال والنساء، وأيضا بين الطبقات، ولذا يعد تحكم الذكور من سمات المجتمع الطبقي، فالمجتمع الرأسمالي يتطلب إعادة إنتاج قوة العمل، ولذا يرتبط وضع المرأة بالأسرة والمنزل، ومن ثم فإن جرائم المرأة لا تتسم بالعنف مثل السرقة من المحلات والبغاء، وفي حالة تورط المرأة في جرائم عنيفة، فإن طريقة مشاركتها تظهر انعكاسا لدورها النوعي ووضعها الاجتماعي، فهي أقل استخداما للأسلحة النارية، وإذا قتلت فإنها تقتل الزوج أو العشيق باستخدام السكين، وهكذا تعكس جرائم المرأة وضعها السيئ والمتدني في النظام الرأسمالي، ويظهر هذا الاتجاه من خلال الضبط الاجتماعي الصارم للإناث: حيث يفرض الذكور ضغوطا تتعلق بانصياع الأنثى للقوانين والأعراف الاجتماعية في عدة مجالات:

* **البيت:** نجد أن هناك من يرى أن الأسرة النووية هي سجن المرأة، وهذا ناتج عن الاعتقاد بأن مكان المرأة هو المنزل ورعاية الأطفال، كما أن الإناث اللواتي يفشلن في أداء هذه الأدوار غالبا ما يعانون من أوصمة اجتماعية سلبية.

* **المجتمع:** تعمم الطريقة التي يتحكم بها الإناث في المنزل على المجتمع عامة، ومن الضغوطات التي تواجهها الإناث في السيادة الذكورية للعنف، كما أن التنشئة الاجتماعية للذكور فتعزز العنف عكس التنشئة الاجتماعية للإناث التي تعزز الرعاية و الحنان، فالعنف عند الرجال أسلوب مقبول لحل المشكلات، في حين يتوقع من الأنثى أن تكون أكثر سلبية **Passive**، والتي تتجاوز ذلك تعتبر سيئة السمعة في المجتمع.

* إن عالم الإناث هو عالم خاص (المنزل، والأمكنة العامة المرتبطة به مثل البقالات، والمحلات التجارية المكملة للمنزل)، أما عالم الرجال فهو عالم عام مثل مكان العمل، الشارع في الليل، لذا فإن غالبية الأماكن خارج المنزل هي عالم خطير جدا على الأنثى.

* **الفرص القليلة لارتكاب المرأة للجريمة:** نتيجة الضبط الاجتماعي الصارم تقل فرص الاناث في الانغماس في السلوك الإجرامي ففي مرحلة المراهقة والتي تمثل أخطر المراحل لارتكاب الجرائم عند كلا الجنسين نجد أن الضبط الأسري للإناث أكثر صرامة منه عند الذكور، وبالتالي فإن الإناث تطور ما وصفه ماك روبي و غاربير **McRobbie & Garber** : بثقافة غرفة النوم والمقصود بها ثقافة المنزل التي تشمل الزيارات المتبادلة بين الإناث واللعب أو التدريب على الرق، أما في مرحلة الشباب فإن الإناث تضبط من خلال كثرة المتطلبات الزوجية المتمثلة في رعاية الصغار والمنزل و الزوج، فهذه المتطلبات تأخذ معظم الطاقة والوقت عند الأنثى، وبالتالي لا يوجد وقت للنشاطات الأخرى.

(Moore;1991;pp99–101)

* **عدم الرغبة في المجازفة بخرق القانون :** يتحكم الرجال بالنساء بطرق مختلفة، ولذلك فإن هناك احتمالية عالية لوصم الإناث بالانحراف عندما يقمن بسلوكات تتعارض وأدوارهن في المجتمع، وكذلك فإن معايير الاستقامة والانحراف في المجتمع قد وضعت من قبل الرجال، ففي المجتمعات الذكورية يبرر الرجال حاجتهم للجنس بسبب وجود دافع جنسي قوي لديهم، بينما تترج الإناث في سلوكات الدعارة بسبب العامل الاقتصادي، ولذلك فإن السلوك السوي في المجتمع هو سلوك الرجل، وهذا المعيار يطبق على الأنثى وتوصم من خلاله. (Moore;1991;p13) وهذا يتطابق مع ما قاله بيكير **Becker** في أن الرجال يصنعون القوانين للنساء.

ت- الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminist (الحتمية أو الطبيعية البيولوجية)

يركز بعض أنصار الاتجاه الراديكالي على الحتمية البيولوجية أو الطبيعة البيولوجية عند مناقشة الجريمة، فعلى سبيل المثال بالنسبة لجريمة الاغتصاب، يعد الرجل بحكم الطبيعة هو المفترس، وتعد المرأة بحكم الطبيعة أيضا هي الفريسة، ولذا فإن أسباب خضوع النساء، وأسباب سيطرة الرجال تكمن في الطبيعة البيولوجية. ويذهب بعضهم الآخر إلى أن أوضاع النساء الاجتماعية من أسباب وقوعهن ضحايا على أيدي الرجال، فالصورة الطبيعية للذكر هو الذكر العدوانى، والصورة الطبيعية للأنثى هي الأنثى التي تعاني وتقاسي هذا العدوان، فالعنف ضد النساء يعد سلوكا شائعا في كل زمان ومكان، فعنف الذكر هو انعكاس لعالمية سيطرة الذكر، وثانوية مكانة المرأة . (عدلي السمرى، 2002، ص ص 379، 390)

ث - الاتجاه النسوي الاشتراكي Socialist Feminist (التفاعل بين النوع والطبقة)

يرى أنصار هذا الاتجاه، أن القوة الناتجة عن التباين النوعي والطبقي تعد أمرا حيويا في فهم ودراسة الجريمة، ونظر لأن الرجال، ورجال الإدارة العليا، وأعضاء الطبقات الرأسمالية يمتلكون معظم القوة، فإنهم يمتلكون أيضا الغالبية العظمى من الفرص المتاحة لارتكاب الجريمة، ولهذا فإن الذكور في معظم الطبقات الاجتماعية يرتكبون معدلات جرائم أعلى من الإناث، ويختلف نمط الجريمة تبعا لاختلاف الوضع الطبقي للذكور، فذكور الطبقات الدنيا والعاملة تختلف جرائمهم عن جرائم ذكور الطبقات العليا والمديرين، وكذلك فقد أدى تدني وضع النساء في أمريكا إلى انخفاض معدلات جرائمهن، لذا يذهب أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي إلى أن كم الجريمة وأنماطها يرتبط بالفرص التي يتيحها وضع الفرد تبعا للنوع والطبقة التي ينتمي إليهما . وعلى الرغم من أن الاتجاهات السابقة لم تسلم من النقد، فإن لها شرف السبق في إبراز عوامل اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل، من خلال علم الإجرام النسوي (ماجدة فؤاد، 2009، ص ص 109- 113) .

ج- نظرية التحرر Théorie de la libération

اقترح أدلر (1975) Adler هذه النظرية التي ركزت على الحركة التحررية التي شهدتها المرأة في السبعينات، والتي كانت متجهة نحو اعتماد مواقف تعتبر تقليديا ذكورية كالعدوان وروح المنافسة، فالمرأة تذوقت طعم إثارة المغامرة، فلما لا يمكنها المشاركة حتى في الأنشطة الإجرامية. يعتبر أدلر أول من وضع نظرية تتعلق بتحرر المرأة والإجرام على الرغم من الانتقادات التي شنتها الحركات النسوية على أن الجريمة "عمل ذكوري" affaire d'hommes «

2- أنواع الجرائم المرتكبة من قبل المرأة

إن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هي بمعنى آخر "جرائمهن الرئيسية"، كما يمكن أن نطلق عليها "جرائمهن الشائعة أو الغالبة" (سامية حين الساعاتي، 1986، ص 29)

1-2 جرائم النساء ضد الأشخاص (Les crimes contre les personnes) :

جرائم الدم التي ترتكبها النساء هي أقل بكثير من تلك التي يرتكبها الرجال، حيث نجد أن جرائم القتل عند المرأة أقل، لكنها عندما تقتل، نجدها تقتل بأبشع الصور.

ويتفق معظم المتخصصين في جرائم النساء على أن النساء يستخدمن الخداع و المكر في اقتراف الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال فيرى (بيريس سميث) : أنه بالرغم من أن النساء يلعبن دور ثانوي في جرائم النصب و الاحتيال مقارنة بالدور الرئيسي الذي يلعبه الرجال إلا أنهم يستخدمن الدهاء و الحيلة في هذه الجرائم ، وذلك في صورتين ، الصورة الأولى هي القيام بإغراء الرجل حتى يجد نفسه منغمس معهن في وضع مذل بالشرف فيظهر شريكها وهو عادة الزوج أو الأخ المزعوم فيهدده بالقتل أو بالتشهير به بين الناس إذا لم يدفع مبلغ من المال يتناسب مع درجة ثرائه .

وأما الصورة الثانية فهي التي نجد فيها المرأة تقوم بدور الزوجة المهدبة أو الأخت الرقيقة اللطيفة التي تقتصر مهمتها على إطفاء جو من الثقة على الموقف الذي يتم به الاحتيال على المجني عليه .

أما فيما يخص طريقة الارتكاب لهذه الجرائم فتظهر أنها متشابهة مع الطرق التي ينتهجها الرجل في ارتكاب الجرائم، لكن نجد أن هناك أسلوبين يميزان المرأة على الرجل في طريقة ارتكابهما للجرائم و يستخدمان خاصة في الجرائم العاطفية (les crimes passionnels) يتمثلان في القتل بالسم أو عن طريق حمض الكبريت المركز، فنجد أن التسميم هو واحد من طرق ارتكاب النساء للجرائم حيث نجد أن "سبعة من أصل عشرة" جرائم التسميم هو من اقتراف المرأة، في حين أن الهجوم على الأشخاص لا يمثل سوى نسبة 20% مما ترتكبه المرأة .

بالنسبة لـ شاربونتيه Charpentier السم هو السلاح المفضل للقاتل الهستيرى، لذا نجد أنه في غالب حالات المرأة المسممة هناك حاجة إلى الفحص العقلي فمن خلال هذه الخبرة فقط يمكن تحديد مسؤولية المتهم، وهذه المرأة المسممة الهيستيرية يجب أن تكون رهن الاعتقال داخل السجون أو في

أحد المصحات النفسية تحت إشراف أطباء نفسانيين، وتعتبر المرأة المسممة "قاتلة" بكل ما للكلمة من معنى.

(Martine.Kaluszynski; 2012; p288) كما أن الجرائم التي تقتربها النساء تعد من الجرائم الخفية مما يتفق مع الطبيعة المقنعة لجرائمهن، ففي الماضي القريب كان عدد من الأطفال الصغار الذين يوضعون تحت رعاية النساء يتعرضون للقتل نتيجة الإهمال الاجرامي أو التجويع دون أن يكون اكتشاف ذلك ممكنا، كما نجد أن هناك أطفال ماتوا بطريقة غامضة وهم تحت رعاية المربيات أو النساء اللواتي أنجبن دون زواج (الساعاتي، 1986، ص 31) وتتميز جرائم القتل التي تقوم بها النساء بالكراهية الشديدة للمجني عليه ، فقد لا تكتفي المرأة بقتل زوجها الخائن بل تقوم بتشويه جثته .

2- جرائم النساء ضد الممتلكات Les crimes des femmes contre les propriétés

تتمثل جرائم النساء ضد الممتلكات عموما في السرقة والسطو، حيث يوجد نموذجين مستخلصان من الكتابات الإجرامية في هذا الموضوع : السرقة في مكان خاص كالسرقة في مكان العمل وهو حال الخادمة التي تسرق من المنزل الذي تعمل فيه و السرقة في مكان عام حيث يكون السارق من كل الطبقات الاجتماعية وغير معروف مثل سرقة المحلات التجارية الكبرى

أ- السرقة في الأماكن العامة le vol dans un espace public: فيما يتعلق بجرائم السطو والسرقة في الأماكن العامة فإنه على الرغم من اعتبارها جرائم ذكرية، إلا أن الواقع كشف عن بعض القضايا وذلك أن النساء يتدخلن أحيانا في ارتكابها سواء بالتحريض عليها أو بالمساندة في ارتكابها كأن تقدم المعلومات الضرورية عن المجني عليه أو عن المكان الذي سترتكب فيه الجريمة أو أن تقوم بالمراقبة أثناء التنفيذ أو أن تضلل رجال الشرطة حتى لا يتمكنوا من القبض على الجناة، ومهما يكن فإن الأدوار الاجتماعية العديدة للمرأة تقدم لها فرصا غير عادية للسرقة وتمنحها حصانة كبيرة ضد القبض والمحاكمة فالنساء النشاطات يستفدن من قيمة أنهن إناثا.

ومن الملاحظ أن عدد جرائم السرقة من المتاجر الكبرى قد زاد مع زيادة هذا النوع من المتاجر، والتوسع في طريقة حصول المشتريين على السلع بأنفسهم، حتى انغمس في عملية السرقة من المتاجر الكبرى النساء المحترفات والسارقات المحترفات والمصابات بجنون السرقة، ولعل سرقة النساء من المتاجر تعد الدليل الواضح على مدى افتقار الاحصاءات الجنائية إلى الدقة، وعدم تعبيرها عن

الواقع، فمن المعروف أن آلاف النساء يرتكبن جرائم السرقة من المحلات الكبرى كل عام، ولكن القليل منها هو الذي يكشف عنه وبعضها يتم التصالح بشأنه إذا انكشف أمره، والشيء القليل من هاته الجرائم يصل إلى علم الشرطة. (الساعاتي، 1986، ص ص 32-33)

ب- جرائم السرقة في الأماكن الخاصة **le vol dans un espace privé**: تتمثل أساسا في ارتكاب السرقة في مكان العمل كارتكاب الخادمت لسرقات بأعداد كبيرة سواء من مخدمهن أو من الغير، وقد فسر "لومبروزو" ذلك بأن الدور الذي تقوم به الخادمة يعرضها لإغراء شديد فترتكب السرقة، ولكن نظرا لأن معظم السرقات التي ترتكبها الخادمت تقع على أشياء قليلة القيمة كالمأكولات والملابس فإنها لا تبلغ إلى الشرطة بسبب تسامح المخدمين. (المرجع السابق ص 34)

ويركز ديريكار **R. de Ryckère** المختص في هذا النوع من الجرائم المنزلية، على العلاقة بين المهنة وطبيعة الجريمة و الجاني، كما أن تصور تارد **TARDE** حول الجريمة المهنية استأنف لوجود ارتباط وثيق بين إمكانية الإجرام أثناء الممارسة الطبيعية لأي عمل. (Martine.Kaluszynski; 2012; p28)

2-3 جرائم المرأة ضد الطبيعة

أ - الوأد (قتل الرضع) **L'infanticide**

يعد الوأد والإجهاض جريمة، فبالنسبة لـ **Lacaze** الوأد هو "انحراف عن مشاعر الأمومة"، كما أن الخوف من الفقر، العار، واحتمال فقدان المكانة، اعتقادها بأنها لن تكون قادرة على تربية ذلك الطفل، هذه هي على الأرجح أسباب قتل الرضع، ولكن هذه الأسباب غير كافية للحد من الرعب الذي يربطها بالجريمة ضد مخلوقات صغيرة عاجزة لا يمكنها إلا البكاء "فبالنسبة له، وغالبا ما تكون الأم التي تقتل طفلها تحركها دوافع أخرى تأخذ على محمل الجد حيث أنها تقتل للتخلص من اعباء مزعجة، لتجنب فرض الرضاعة الطبيعية أو جهد الرعاية، للحفاظ على شبابها ومفاتها، لمواصلة حياتها المغامرة، وأحيانا وأخيرا، فإنها تقتل لاسترضاء الكراهية المكرسة لوالده ضد المخلوق الصغير.

ب-الإجهاض:

يرى فريق من المتخصصين في علم الإجرام أن الإجهاض هو أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع، والتقديرات بالنسبة لهذا النوع من الجرائم تجاوزت 200000 جريمة إجهاض سنويا في الولايات المتحدة، والموقف أسوأ من ذلك في فرنسا مما يجعل معدلات الجرائم التي ترتكبها الإناث، حين نضيف إليه ما يقع من جرائم الإجهاض وحدها، حيث

احتلت جريمة الإجهاض مركز الصدارة في الجرائم التي ترتكب من قبل المرأة، فانتشار تلك الجريمة كان نتاج لتحرر المرأة الاقتصادي، وخروجها إلى العمل وشعورها باستقلاليتها مما أدى إلى تحررها من الروابط والقيود التي كانت مفروضة عليها من قبل، ومن ثم اكتسبت الحياة الجنسية لديها معنى جديدا مرادفا لمفهوم حرية التصرف بجسدها واستقلالها في حياتها الخاصة مما أدى إلى ارتفاع في نسبة الحمل غير المشروع وبالتالي إلى الإجهاض تخلصا من عبء لا تريده، أيضا من أهم أسباب الإجهاض تدني المستوى المادي للعائلات متوسطة الدخل فضلا عن ارتفاع تكاليف الحياة والبطالة وسوء الأحوال الأمنية وقلة الوازع الديني والأخلاقي، فضلا عن قيام معظم الدول المتخلفة اقتصاديا بشن حملات توعية تهدف إلى الحد من الإنجاب بسبب الانفجار السكاني الذي أصبح قنبلة موقوتة تهدد البشرية بكارثة مجاعة وفقر لم تعرفها من قبل، كل هذا أدى ببعض الدول إلى سن تشريعات تبيح الإجهاض حتى مرحلة معينة من الحمل مثل قانون ولاية نيويورك الصادر في شهر جويلية 1970، ولكن معظم البلدان تجرم قوانينها الإجهاض مثل الجزائر، سويسرا التي رفض شعبها في 1977 قانونا يبيح الإجهاض في حالات معينة. (مصطفى العوجي، 1980، ص470)

2-4 الجرائم الجنسية: (الزنا والدعارة البغاء)

أ- التفسير النفسي

ترى بعض النظريات النفسية أن السلوك الجنسي المنحرف يتشكل أساسا نتيجة عوامل ترجع للخصائص النفسية للفرد والتي ترتبط أساسا بسمات الشخصية وتكوينها دون تجاهل للجانب المتعلق بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان وما تتضمنه هذه البيئة من معطيات الحرمان النفسي والعاطفي وما توفره من إثارة وعدم مراقبة وتوجيه، ويرجع جيبينز وريد (Gibbens & red) أسباب ارتكاب الأنماط السلوكية المنحرفة إلى الميل إلى العدوانية وعدم النضج العاطفي والخوف والشعور بعدم الأمن العاطفي (توفيق عبد المنعم، 1993، ص8)

وفي سياق استعراض وجهة النظر النفسية في تفسير الجرائم الجنسية يمكن تحديد وجهة نظر التحليل النفسي في ارتكاب الجرائم الجنسية على النحو التالي:

- إن الكثير من الجرائم الجنسية التي ترتكب تكون من قبل أشخاص يعانون من نوع من الصراع النفسي والأزمات الداخلية وهنا تعبر الجريمة الجنسية عن نوع من مظاهر العصاب والذهان من خلال ما يظهر على مرتكبي الجرائم الجنسية من اضطراب انفعالي.

• تعتبر الجريمة الجنسية عن خلفيات مضطربة مر بها الإنسان في طفولته حيث يمثل السلوك الإجرامي امتدادا مباشرا للاستعداد الإجرامي المكتسب في الطفولة المبكرة وهذا الاستعداد يجعل الفرد أشد تأثرا بالإثارة الجنسية وأكثر اندفاعا في السعي للإشباع الجنسي.

• إن الجرائم الجنسية قد تمارس من قبل أشخاص يعانون من مظاهر العصاب أو من غيرها وهي قد تحل محله أو ترتكب لتلاقيه أو تجنبه.

• قد يكون ارتكاب الجرائم الجنسية تعبيراً عن حاجات نفسية غير مشبعة.

• السلوك الإجرامي عموماً والجنس على وجه الخصوص يمثل نوعاً من التعبير عن الدوافع اللاواعية والمكبوتة وقد يكون أيضاً مبرراً لظهور هذه الدوافع اللاواعية.

ومن أهم النظريات النفسية التي طورت تفسيرات السلوك الجنسي والجرائم الجنسية نظرية "فرويد"، حيث أنه يعتقد أن كل العمليات الفكرية التي يقوم بها الإنسان ترتبط بأجهزة عقلية هي:

➤ **الهو:** وهو الجزء الرئيس الذي تبنى عليه الأجهزة الأخرى، وهو مصدر كل الطاقة النفسية وناشئ عن الغرائز البيولوجية عند الإنسان ومنها الغريزة الجنسية مع التأكيد على أن غريزتي الجنس والعدوان هما المسؤولان عن توجيه معظم سلوك الإنسان **فالهو** في نظرية التحليل النفسي يمثل كل ما هو غريزي، فطري أي أنه يمثل الجانب غير العقلاني في حياة الإنسان وهو أيضاً مكن الدوافع اللاشعورية.

➤ **الأنا:** وتمثل الأنا تلك العمليات الفكرية ذات الطبيعة المنطقية التي تسهل توافق الإنسان مع الوسط الذي يعيش فيه فالأنا من هذه الزاوية يسعى دائماً للسيطرة على النزعات الغريزية للإنسان، كما أن التعبير المفرط عن الحوافز الغريزية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة، فالمجتمع لا يقر بالاغتصاب أو الاعتداء أو الدعارة والزنا أو غير ذلك من الجرائم القائمة على نزعات التهور، لذلك يقوم "الأنا" بتعطيل قوى "الهو" والسيطرة عليها أثناء قيامه بتوجيه تفاعلات الفرد مع بيئته.

➤ **الأنا الأعلى:** يمثل ما يعرف بالضمير والشعور بالذنب وهو يمثل درجة عالية من إدراك القيم الإيجابية وحيث أن قوى "الهو" في بعدها الغريزي الفطري غالباً ما تتعارض مع الأنا، والأنا الأعلى في بعدها العقلاني والقيم الإيجابية، فالإنسان الذي يحاول التعبير عن غرائزه الجنسية بشكل متهور أو مندفع أو غير مقيد أو منظم يتصادم مع المحرمات والضوابط التي يضعها الأنا الأعلى، كما يستمدّها من المجتمع وبالتالي تكون النتيجة غير مرضية للشخص و منه فإن قيام ذلك الشخص بسلوكيات غير منظبطة إشباعاً لنزعاته الجنسية، قد يتعرض لنوعين من المواقف **النوع الأول ذاتي** وفيه تظهر مشاعر الإثم وعدم الرضا عن النفس و **النوع الثاني اجتماعي** ويتمثل في مقاومة المجتمع لهذه السلوكات .

ويشير "فرويد" أن هناك من الأشخاص لا يقدرّون دائما على قمع غرائزهم، لأن التعبير عن الغرائز أمر تقتضيه الطبيعة البشرية وطبيعة (أحمد عبد العزيز سلامة، 1984، ص 47)

يوضح شوزي أن أصل الانحراف الجنسي يعود في الأساس إلى شيء من نقص الحب من جانب الأب لابنته، وهؤلاء البنات المحبّطات يلجأن إلى ميكانيزم دفاعي رئيسي، يطلق عليه شوزي **Choisy** "الدفاع بالابتعاد" وهو ما تعبر عنه البغايا على أنه تلبّد انفعالي (بمعنى أن تجربة هؤلاء البغايا في مضمار الحب من خلال مرحلة الطفولة كانت الإحباط الشديد، مما يجعلهن يؤثرن الابتعاد ويدفعن بعواطفهن في اتجاه التلبّد و لا يتقنن للحب مرة أخرى)، وتحت هذه اللامبالاة الزائفة يغلي حقد قديم وعدوانية مكبوتة وتكون أشكال العدوانية هذه متممة بعضها البعض، فكيفما تنتقم البنت من أبيها، فإنها تسعى إلى الحط من قدر ابنته أي من قدر نفسها... وهكذا فإن تحقير النفس وتحقير الآخر يلتقيان في جماع سادي هو البغاء بعينه. (Maryse Choisy; 1960 p 60)

وعلى هذا يمكن تلخيص الجوانب الأساسية لتفسير شوزي **Choisy** في عدة نقاط هي :

- أ- قلق شديد ناشئ عن نقص الحب في مرحلة الطفولة .
- ب- يستتبع هذا من جانب الابنة الطفلة شعورها بأنها أخفقت في أن تسحر لب أبيها، مما يفرض عليها أحاسيس الإحباط .
- ت- ولكن نتيجة لفقدانها المبكر لقيمة ذاتها عند أبيها، فإنها تستشعر انعدام القيمة وانحطاط الذات، لأن الطفل ينظر إلى نفسه كما ينظر أبواه إليه.
- ث- ومن هنا تكون ثورتها ورغبتها في الانتقام لنفسها من أبيها، وتمضي بهذه العدوانية المتأججة للانتقام من الأب في صورة بدلائه من العملاء وهو ما ينتج في رأي الباحثة وبالضرورة عن نوع من التعميم تجاه كل الرجال ابتداء من أبيها الرجل الأول في حياتها، وفي نفس الوقت وعلى مستوى أعمق تكون بممارستها هذه قد بلغت أقصى صور الانمحاق لقيمة ذاتها، وتلك هي صورة العدوانية المقلوبة ضد الذات. (نجية اسحاق عبد الله محمد، ، 1984، ص ص 51-52)

ب - التفسير الاجتماعي للجرائم الجنسية

اهتم علماء الاجتماع بدراسة وتفسير الجريمة والانحرافات الجنسية داخل المجتمع باعتبارها تمثل تهديدا لأمن المجتمع واستقراره، وتشكل خطرا على إيجابية الأدوار فيه، ويركز علماء الاجتماع في تفسيرهم للانحرافات أو الجرائم الجنسية على أهمية العوامل الاجتماعية الكامنة وراء ارتكاب مثل هذه السلوكيات المضادة للمجتمع، والتي من بينها تفكك الأسرة، ضعف الرقابة على الصغار، سوء التنشئة

الاجتماعية وانحطاط القيم والمعايير الأخلاقية السائدة وفسادها، إلى جانب فساد البيئة الاجتماعية المباشرة كالحى والجيران.(حسن الساعاتي، 1986، ص31)

وقد أضاف بنجامين إلى العوامل السابقة، أثر التسامح في العلاقات الجنسية في ممارسة البغاء ويؤيد هذا الرأي الدكتور نيازي حتاتة، حين يشير إلى ضرورة التمسك بالقيم المستمدة من الدين والأخلاق، والاحتفاظ بقدر كاف من القيود على العلاقات بين الجنسين، حيث أن ذلك يحفظ المجتمع من الانحلال و التدهور.(محمد نيازي حتاتة، 1961، ص 34)

كما أنه من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى الجرائم الجنسية :

- فشل المجتمع في ترويض النزعات الغريزية البدائية لدى الإنسان في طفولته بحيث تظل سلوكياته قوية وفي صورتها الأولية دونما ترويض أو تطويع .
- فشل المجتمع في تمكين الطفل من تكوين ذات أو أنا اجتماعية سوية يكون بمقدورها السيطرة على النزعات البدائية والغريزية وتوجيهها بحيث تتلاءم ومتطلبات ونظم الحياة الاجتماعية.
- فشل المجتمع في جعل الطفل قادرا على استيعاب القيم والمعايير الاجتماعية والمبادئ الخلقية السامية لتكون جزءا من تكوينه الذاتي.

وهكذا فإن فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة يعتبر عاملا مسؤولا وبدرجة كبيرة عن انحراف الأفراد عموما والانحرافات الجنسية على وجه الخصوص.

بالإضافة إلى فشل عمليات التنشئة الاجتماعية في تكوين الشخصية السوية هناك عوامل أخرى لانتشار السلوكيات الجنسية المنحرفة مثل التحضر والتصنيع والتفكك الاجتماعي والتفكك العائلي والظروف المعيشية المتدنية والبطالة وتأخر سن الزواج سن الزواج وتعاطي و إدمان المخدرات والمسكرات وغيرها.

ت-التفسير الاقتصادي

يركز في تفسير حوادث الجرائم الجنسية على أثر العوامل الاقتصادية في دفع الأفراد إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهنا تجدر الإشارة إلى العلاقة بين مستوى الدخل وارتكاب الجرائم الجنسية، فالمرأة التي تعاني من الفقر والحرمان الاقتصادي قد تجد نفسها مدفوعة لممارسة البغاء، فالفقر يعد من الأسباب الجوهرية التي تدفع بالمرأة لممارسة البغاء.(سلام خياط، 1992، ص57)

3- الأسباب والظروف المحيطة بظهور جرائم العنف لدى النساء

اتجهت النظريات المعاصرة ل تحديد الأسباب التي تدفع بالمرأة لارتكاب جرائم العنف، و التي من شأنها، أن تكون وسيلة للنجاة من القمع و الاعتداء، وتشير الأدلة التجريبية الجديدة أن هناك أسبابا أخرى قد تختلف عن تلك التي تميز مرتكبي جرائم العنف.

في هذا القسم، سوف نركز على تلك الجوانب التي تكون فيها المرأة هي المحرض الرئيسي للعنف، وهذا يعني أنهم لا يلجأون إلى العنف كشكل من أشكال الانتقام أو الدفاع عن النفس ضد العدوان أو التهديد بالعدوان، بل يلجأون إلى العنف نتيجة الوضع الاقتصادي المتدني، الفقر، تجارب مؤلمة في وقت مبكر، وعدم القدرة على التعامل مع الضغوطات، كما أن أنماط الشخصية الشاذة تشكل كل السياق الذي يجعلها أكثر عرضة لخطر اللجوء إلى العنف .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدلة حتى الآن تشير بوضوح الى أن النساء، والعنف غالبا ما يحدث في سياق العلاقات الشخصية ويرتبط عادة بالإدمان، كما أن انخراط المرأة في جماعات سيئة يخلق بيئة مواتية للسلوك العنيف، فمن جهة تظهر النساء المنخرطات في عصابات عوامل خطر متعددة للعنف، و من جهة أخرى لأن العنف يشكل استراتيجية للتكيف من أجل الحفاظ على الذات

إن دوافع و أسباب النساء إلى اللجوء للعنف عديدة ويمكن أن تختلف عن تلك التي تدفع بالرجال إلى ارتكاب جرائم العنف، فالرجل يتجه نحو جرائم العنف أكثر من النساء نتيجة لأسباب اقتصادية أو للبقاء على قيد الحياة، وفي ظل هذه الظروف، يمكن للعنف أن يساعد على البقاء على قيد الحياة في الشارع، والمساهمة في الوضع المالي للأسرة أو مساعدة المرأة للحصول على مساعدة الآخرين عن طريق اقتناء السلع المادية.

تصبح المرأة عنيفة في كثير من الأحيان نتيجة تعرضها للإيذاء في الماضي أو نتيجة للعنف الذي عايشوه داخل أسرهم الأصلية حيث تختلف ردود أفعال المرأة على العنف الموجه ضدها وغالبا ما يتخذ رد الفعل شكلا سلبيا، يتمثل في إزعانها واستمرارها في الحياة الزوجية بسبب مجمل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و أن نسبة كبيرة من حالات العنف التي وصلت إلى القضاء تم الصلح والتنازل فيها من قبل المرأة لأن الأحكام لاتتمثل عامل ردع للرجل الذي يمارس العنف فضلا عن صعوبة إثباتها للضرر الذي يقع عليه عند إساءة معاملتها من طرف زوجها، كل هذا لا يشجع النساء على اللجوء إلى القضاء لطلب الحماية، مما قد يدفع ببعضهن إلى استخدام العنف المضاد الذي يصل إلى حد

ارتكابهن الجريمة للتخلص مما يتعرضن له(ليلي عبد الوهاب، 1994، ص ص 81-89)

العنف المضاد: هو العنف الذي تمارسه المرأة ضد الآخرين بقيامها بجرائم متنوعة أو ضد ذاتها بالانتحار، فكثيرا ما نجد أن المرأة ترتكب جريمتها كرد فعل للعنف الذي وقع عليها، وفي بعض الأحيان تكون في حالة الدفاع عن النفس، وفي أحيان أخرى ترتكب ما ترتكبه كرد فعل عن الأفكار والأعراف والتقاليد المسيطرة اجتماعيا، والتي تعطي من وضع الرجل، وتحط من قدر المرأة ... وهكذا تمارس الزوجة العنف ضد زوجها بعد تعرضها للضرب المبرح من قبله، وللايذاعات المستمرة والمعاملة السيئة والمشاجرات العنيفة أمام الأطفال، والتشهير بسوء سلوكها للضغط عليها كي ينال منها شيئا يريده أو لزواجه من أخرى ورفضه تطليقها، وذلك في ظل رفض الأسرة مساندتها بحجة أن من حق الزوج ضرب زوجته، ومن حقه أن يتزوج من أخرى، وأن طلاقها منه عار عليها وعليهم.

وهكذا تقوم بضرب زوجها أو تحاول قتله أو تقتله، أو تدمر ذاتها بالانتحار أو تحاول الانتحار يأسا من تغيير أوضاعها...، كما يمكن أن تحدث جرائم قتل الأزواج بسبب علاقة الزوجة برجل آخر، وتصورها أن بإمكانها ممارسة هذه العلاقة لو مات زوجها، ذلك لأنها تتصور أن طلاقها منه أمر مستبعد سواء لإدانتها اجتماعيا أو لصعوبة الحصول عليه، كما أن المرأة تخطف الأطفال الذكور، لحماية نفسها من زوجها الذي يهددها بالطلاق إن لم تتجب له طفلا ذكرا، أو لأنها تريد لبناتها أبا "يحميهم من أهوال الزمن".

وتقوم البنت بقتل إخوتها الذكور نتيجة للغيرة الشديدة من تدليل الوالد الزائد لهم... وهكذا حتى عندما تكون من وجهة نظر القانون جناية تستحق العقاب، تكون في حقيقة الأمر ضحية إما للعنف ضدها أو للأفكار السائدة في المجتمع. (أميرة بهي الدين، 1993، ص ص 9-20)

4- العوامل المهيئة و المساعدة لإجرام المرأة

سوف نتحدث عن الظروف والوقائع التي لا تتصل بشخص المرأة - بتكوينها العضوي أو النفسي - وإنما ترجع إلى الوسط الذي تعيش فيه أو البيئة الاجتماعية التي تحيط بها.

فالإنسان ليس مخلوقا منضوبا على نفسه يعيش في عزلة عن المحيط الاجتماعي الذي يحيط به، وإنما هو خاضع لتأثير كل ما يحيط به من عوامل موضوعية يطلق على مجموعها لفظ الوسط أو المحيط الاجتماعي، فالوسط أو المحيط قد يكون عاملا عابرا وقد يكون عاملا ثابتا، لذا يمكن التمييز بين ما هو في الجريمة عاملا مهيأ مساعدا، وبين ما هو مجرد طرف عرضي عابر يكون بمثابة العامل الطارئ المحرك .

فالعامل الطارئ هو ابن لحظة ولا يمكن التكهن به، أما العامل المهيأ المساعد فيتميز بقدر من الدوام والثبات .

4-1 العوامل الموضوعية

4-1-1 العوامل السوسولوجية:

تتعلق بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد مثل الزيادة في كثافة السكان ومستوى النمو الاقتصادي، الظروف العائلية وبصفة عامة كل الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على حياة الفرد فتوجه سلوكه الاجتماعي في هذا الاتجاه أو ذاك ، كما أن أن الجريمة ليست حسب مقدمة لنتائج وإنما هي في ذاتها نتيجة لمقدمات، بمعنى أن المجرم بالنسبة للجريمة يعد مسيرا لا مخيلا .

وإذا كان السلوك الإجرامي هو إفرازات اجتماعية ينسجم مع مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المخالفة بدلا من المتغيرات البيولوجية والسيكولوجية الخاصة، لفهم طبيعة إجرام المرأة يقتضي منا دراسة العلاقة بين سلوك المرأة الإجرامي والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع.

أ- الأسرة : هي النواة و الجماعة الأولى التي ينشأ فيها الأفراد، باعتبارها مجتمع مصغر ومنها تتكون مبادئ العلاقات الاجتماعية و الطابع، وفيها تنشأ أسس العلاقات بين الأفراد، فهي الوسط الاجتماعي الأكثر أهمية في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، باعتبارها المصدر الأساسي لكل فعل أو سلوك يقوم به الأبناء، والمتهم الأول في كل عملية خروج عن قيم ومعايير المجتمع، فهي المجال الأول الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية للفرد والتي يتلقى فيها الطفل طريقة إدراك الحياة و أيضا كيفية التوجيه والتوافق والتفاعل مع المجتمع و الآخرين"(عفاف محمد عبد المنعم، 2003، ص 49-50) فالأسرة إذن تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في التكوين النفسي للفرد لكونها المدرسة الأولى التي يبدأ فيها تعليمه الأول فور أن يرى نور الحياة فمصير الفرد يظل رهينا بنوعية التربية التي يتلقاها داخل محيطه الأسري، فإما أن توجهه نحو الطريق السوي و السليم، وإما أن تدفع به إلى السلوك المنحرف.

فتفكك الأسرة وعدم تماسك أعضائها بعدم وجود الأبوين في نطاق الأسرة إما بغيبابهما معا و /أو بغيباب أحدهما بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة أو قضاء العقوبة في السجن وإما لانحراف أحد الوالدين إلى علاقة عشق تلهيه عن الآخر وعن مقتضيات الرعاية والحنان اللازمين، كما قد يكون أفراد الأسرة أحيانا قدرة سيئة في سلوك جامح سواء تمثل في عادات سيئة كالإدمان على المخدرات،

أو الاعتقاد على القمار، أو في نشاط منافع للأخلاق، أو متسما بالطابع الإجرامي كالتحريض على الجريمة بالإكراه أو التهديد.

فقد كشفت بعض الدراسات أن المنحرفين ينحدرون في الغالب من أسر مفككة يغيب عنها أحد الوالدين سواء للوفاة أو الطلاق أو الهجرة، وأن هذه الأسر غالبا ما يشاع بداخلها انحراف من نوع ما كأن يكون الأب سكيراً أو مدمناً على المخدرات، هذا فضلا عن عجز الأسر الممتدة عادة من تعليم أبنائها والسهل على تنشئتهم الاجتماعية فهذه العوامل كثيرا ما تكون سببا للهروب من الوسط العائلي سعيا وراء البحث عن العطف والرعاية خارجها أو التسول أو السرقة أو أعمال العنف التحلل من قيود النظام الأسري، وأهم دور للأسرة في تنشئة الفرد إنما تلعبه المرأة إذ يتوقف على سلوكها كزوجة وأم فما بالك إذا كانت هذه المرأة ضحية الأسرة؟ (مصطفى العوجي، 1980، ص 366)

فالأسرة تلعب دورا هاما وحيويا وأساسيا في تكوين شخصية الفرد ذكرا كان أو أنثى، حيث أن الفرد يميل في طفولته إلى التقليد، وأول صور السلوك الذي تصادفه وتثير فيه النزعة إلى التقليد هو ما يحدث في نطاق أسرته، ومن ثم كانت للأسرة أهميتها البالغة في علم الإجرام نظرا لما لها من دور خطير في تكوين الشخصية الإجرامية للطفل، وقد صدق الإمام الغزالي حين قال : "إن الطفل أمانة عند والديه في قلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة من كل نقش وصورة وهو قابل لكل ما ينقش ومائل لكل ما يمال إليه"، فأول صورة يراها الرضيع عندما يفتح عينيه على الدنيا هي منزل أسرته، وفي منزل الأسرة يبدأ الأبوين في بناء شخصية طفلهما، وعماد شخصية الطفل هو تكوين الضمير الأخلاقي لديه عن طريق غرس القيم الدينية والخلقية والاجتماعية في نفس الطفل فضلا عن تطوير وتنمية ملكات الجانب العاطفي لديه (فتوح عبدالله الشاذلي، 1993، ص 289)

كما أن احتياج الطفلة لأمها يفوق احتياجها للماء والهواء، فالأم هي المدرسة والمعلم الأول لطفلها حيث تساهم بنسبة كبيرة في تكوين شخصية طفلها ومن ثم نستطيع أن نقول أنه إذا كانت الأم مجرمة أو منحرفة فمن البديهي أن ينتقل سلوكها الإجرامي هذا إلى طفلها بالمعاشرة والمخالطة خاصة إذا كانت أنثى لما هو معروف من أن الطفلة تكون دائما شديدة الصلة بأمها، ترى في والدتها القدوة فتقلدها في التصرفات وتقلدها في الملبس والمأكل والحديث، وبمرور الوقت تصبح الطفلة صورة مصغرة لأمها، ولكننا لا نستطيع التأكيد على أن انحراف الأم يتبعه انحراف الابنة، وأن مثالية الأم تتبعها مثالية الابنة فكثيرا ما نجد فتاة فاضلة لأم ساقطة أو فتاة ساقطة لأم فاضلة لكن كل هذا مرتبط في كيفية معاملة الأم لابنتها حيث أن كثرة تعلق البنت بأمها تولد لديها عقدة نفسية تكون من آثارها حاجة الابنة الدائمة إلى العطف

وخوفها من الابتعاد عن الآخرين وتأثرها الشديد بما توحى إليها به أمها، أما ابتعاد الأم عن ابنتها أو وفاتها يولد لدى الابنة فراغا عاطفيا يكون من شأنه تجمد عاطفة الابنة نحو الآخرين وعدم تأثرها أو انفعالها بما يصيب الغير وطمس شعور الرأفة والحنان لديها مما يجعلها إنسانة حادة يمكن أن ترتكب الأفعال القاسية دون رادع ودون أن يؤثر فيها بكاء أو توسل وكأن في قيامها بتعذيب الآخرين تعويض لها عن عذابها وشفاء لها من أمراضها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ضعف شخصية الأم في معاملتها مع ابنتها يجعلها تشب على هواها لا تعرف حدودا لتصرفاتها ولا حرمة لمن يكبرها في العمر ولا طاعة لأهلها، مستهترة لا تقدر عواقب الأمور، أما إذا كانت الأم قوية الشخصية شديدة المراس عنيقة في معاملتها مع ابنتها بدرجة كبيرة نشأت الابنة محرومة من الشعور بالعطف، سهلة الانقياد لأي شخص يغمرها بالحنان والعطف، منكشحة على نفسها، تعاني من كبت في شخصيتها وميولها، وفي كل الحالات لا تنشأ الابنة نشأة طبيعية بل نشأة يعتريها خلل جوهري يؤثر في تكوين شخصية الابنة وحاستها الاجتماعية .

كما وأنه من أسباب جنوح المرأة هو الاعتداءات الجنسية في البيت من المحارم، ولهذا ترتئي الهرب من البيت وتجد نفسها في الشارع، وترغم على ممارسة الدعارة والسرقة من اجل البقاء على قيد الحياة، كما أن العنف الاسري يعتبر من العوامل الرئيسية التي تدفع النساء الى الهرب من ذويهم والوقوع في الرذيلة ومن ثم الجنوح، ولقد ذكر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2008 أن كل امرأة من ثلاث نساء تتعرض للعنف ليصل عدد المعنفات في العالم الى مليار امرأة، رقم مفرع، والعنف الذي تتعرض له المرأة بدءا من الأزواج و الآباء و الإخوة و الأولاد، و هناك من في الشارع و الأماكن العامة والساحات من يتناول ويتحرش بالمرأة جنسيا ويضربها ويسرق حقيبتها ويضربها إن قاومتها... (المركز العربي للمصادر والمعلومات) و جميع هذه الضغوطات التي تتعرض لها المرأة من العنف الممارس ضدها قد يكون سببا في جنوحها. كذلك الضغط الممارس من قبل الال وتقييد حرية المرأة سيما أن المرأة في يومنا هذا متطلعة على الانفتاح الفكري وتعدد الثقافات التي تؤدي بالمرأة إلى الرغبة بالتجربة وممارسة حريتها الشخصية ولكنها تصطدم برغبة الال في كتم حريتها ومصادرتها مما يجعل المرأة في حالة صراع نفسي بين حريتها الشخصية كحق من حقوقها المشروعة بممارستها وبين رغبة أهلها مما يولد انفجار ولهذا نجد أن المرأة إما أن تختار الزواج لكي تتحرر من هذه القيود أو تتمرد ولكن المحزن هو وصول المرأة إلى طريق مغلق يدفعها الى الهروب من أسرتها وفي الغالب نجد أنها لا تمتلك أي مقومات الاكتفاء المادي فتتلقفها الأيدي الآثمة ومصيرها إما ممارسة البغاء أو الانخراط مع صحبة السوء والجنوح نحو الجريمة.

ب- المسكن يراد بالمسكن مجموع العوامل والمؤثرات المحيطة بالفرد في المأوى الذي يأوي إليه سواء تعلقت بقدر التهوية أو بقدر الضوء أو بقدر أشعة الشمس أو بدرجة النظافة ومراعاة الشروط الصحية، فلا شك أن كل هذا له تأثير في التكوين الجسماني والنفساني للفرد، وقد أثبتت أبحاث بعض العلماء والدارسين مدى تأثير الوسط العائلي في الظاهرة الإجرامية كما توصلت مجموعة من الأبحاث إلى أن أغلب المجرمين نشأوا داخل أحياء شعبية هامشية (رمسيس بهنام، 1970، ص 144)، فمسكن الأسرة له تأثيره الخاص على تكوين شخصية الفرد فهو يحدد مدى استجابته للمؤثرات الخارجية، فضيق مسكن الأسرة ينعكس على سلوك الأبناء ويؤثر على صحتهم ويقلل من قدرتهم على التركيز وأداء الواجبات مما يجعلهم يكرهون البقاء في المنزل ويفرون إلى الشوارع ومنازل الأصدقاء مما يسهل انحرافهم.

وقد دلت العديد من الدراسات المتعلقة بإجرام الريف والمدن على أن التكس السكاني في ضواحي المدن هو الذي يؤثر على معدل الإجرام حيث دلت دراسات عديدة أجريت في فرنسا إلى أن الأحداث الذين ينزلون إلى طريق الإجرام يأتي معظمهم من العمارات السكنية الجماعية . ولكن لا يمكن الجزم بأن وجود مسكن الأسرة في التجمعات السكنية الشعبية هو الذي يساهم في تكوين الشخصية الإجرامية (فتوح عبدالله الشاذلي، 1993، ص 291) .

ج- الوازع الديني : عندما نصف المنهج الإسلامي بالعنصرية، إنما ننطلق من حقائق تقع على رأسها ما يتمتع به الإنسان في ظل المنهج الإسلامي من حرية ثم ذلك الإشباع الروحي والأمن النفسي، وإحدى القوى العامة التي تحول دون خلق الظواهر السلوكية غير السوية، فالدين الإسلامي سياسة ومنهج يمكن أن يكون له دور مباشر وإيجابي بالنسبة لظاهرة الانحراف عن القواعد القانونية، وذلك من خلال التنقذ في الشريعة الإسلامية وجعلها المصدر الأول للتشريع وذلك إيماناً بعدالة الإسلام، وإن كان الدين أحد الوسائل الهامة للضبط الاجتماعي تحقيقاً لنظام اجتماعي داخل المجتمع (عاطف أحمد فؤاد، 1983، ص 160). فإنه من المؤكد أن سيادة القيم الدينية كمنهج أو إطار فكري عام سوف يدرأ عن المجتمع في الكثير من الحالات الخطيرة من حدوث عدد كبير من الانحرافات الخلقية كالسرقة أو الدعارة أو الاختلاس .. حيث تؤكد الأبحاث والدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين اتجاهات السلوك المنحرف والافتقار إلى القدرة الدينية التي توجه وترشد وتقود بحكمة واستشارة الشباب ليتلقوا حولها ويسترشدون بها وهذا ما جعل المجتمعات الإسلامية عاجزة عن تحقيق التوازن بين الأخذ بأسباب القيم الدينية وتحقيق ما يسمى بالإشباع الروحي أو البدني، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتم في غيبة الصفوة المستتيرة من رجال

الدين الذين يقع عليهم عبء التوجيه والقيادة والإرشاد، أما بالنسبة للنساء المنحرفات فمن المؤكد أن حاجتهن إلى الإرشاد والتوجيه الديني أمر لا شك فيه وهو دور يمكن أن تؤديه مجموعة من النساء المتطوعات من الجمعيات الدينية النسائية شريطة أن يكن على مستوى عال من الكفاءة والقدرة على التعامل مع هذه النوعية من النساء غير السويات .

فالدين عبارة عن "مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله سبحانه وتعالى.

وعليه فإن ضعف الوازع الديني عند المرأة يعني غياب أو ضعف قيمها الدينية والأخلاقية ومبادئها السامية، فتمسك المرأة بتعاليم دينها يعتبر مانعا حصينا يبعدها كل البعد عن ارتكاب الجريمة، حيث أن الدين يمثل جزء من المقاومة النفسية التي تعترض الدوافع الإجرامية لدى الشخص فتحد من تأثيرها .

4-1-2 العوامل الثقافية (الوسط الثقافي)

عرفت عملية تحرير المرأة الجزائرية من آفة الجهل تطورا ملحوظا منذ بداية الاستقلال والحرية فتتقيد عقل المرأة يؤكد شخصيتها الحضارية ويفتح أمامها طريق المعرفة والإدراك بحيث تبحث وتفكر إلى جانب الرجل في سبيل تطوير أوضاع الفكر والمجتمع إلى ما هو أفضل، فبفصل تثقيف المرأة وتعليمها، عرفت صيغ جديدة للتعامل معها، لا وفق النظرية الأنثوية السائدة عند الرجال وإنما وفق منطق سلوكي جديد يعترف بالمرأة ككائن حضاري له قدراته وكفاءته ودور تدبير سير المجتمع بحسب ما تقرره أنساق التغير الاجتماعي في المجتمعات المتحضرة والواعية، وعليه سنتطرق في هذا الصدد إلى أهم العوامل المؤثرة أو التي لها صلة بالإجرام وهي المدرسة، ووسائل الإعلام، والعادات والتقاليد.

أ- المدرسة : قال فيكتور هيجو Victor Hugo وفيري : "إن فتح مدرسة يعادل غلق سجن" (عبود السراج، 1986، ص310) ذلك أن التعليم يهذب النفوس ويغرس فيها قيم ومبادئ تقع حاجزا بينها وبين ارتكاب الجريمة فالتعليم يوسع المدارك ويفتح ذهن الشخص ويجعله أكثر دقة في اختيار سلوكه وأكثر تقديرا لعواقب أفعاله، فأول احتكاك للطفل بالعالم الخارجي يبدأ من خلال المدرسة حيث يبدأ في تكوين علاقات صداقة مع أقرانه ويبدأ في التعامل مع أساتذته، إذ يتلقى المعلومات ويدرب على الحياة الاجتماعية المشتركة وعلى القيم الدينية والأخلاقية، ففي هذه المرحلة تبدأ شخصية الطفل أو الطفلة في التكوين والنمو فيظهر حينئذ استعداد الشخص للتكيف والانسجام مع الحياة الاجتماعية، فضلا عن بروز مواهبه الخاصة ودرجة ذكائه واستيعابه لما يتلقاه من دروس ومعلومات . فالطفل يقضي في مدرسته ساعات يوميا يكون خلالها بعيدا عن أسرته تماما .

فالمدرسة لا تقوم فقط بدور تعليمي وتثقيفي تجاه طلابها بل تقوم أيضا بدور تربوي وتهذيبي، فالمدرسة في رأينا سلاح ذو حدين فلو استطاعت القيام بدورها التربوي والتعليمي على أكمل وجه لكانت حينئذ عاملا فعالا يقي الطفل من الانحراف والإجرام، والعكس صحيح فإذا أخلت المدرسة ولو بصورة بسيطة في أداء دورها التعليمي أو التربوي لأصبحت عاملا من عوامل انحراف الطالب وإجرامه . وتشير الإحصاءات الجنائية إلى أن المتهمين في الجرائم الخطيرة معظمهم من الأميين أو من الذين تلقوا مبادئ القراءة والكتابة . وفي مصر توضح الإحصاءات الجنائية أهمية الدور الوقائي للتعليم في مكافحة الجريمة (فتوح عبدالله الشاذلي، 1993، ص293)، فالمدرسة تربية وتعليم وبالأخص في فترة المراهقة حيث لا يقتصر دور المدرسة على التعليم وتلقين المعلومات فقط، بل تهذيب وتعليم القيم الاخلاقية والاجتماعية وفشل المدرسة في مهمتها يؤثر سلبا على شخصية الطالبة في المستقبل وتبدأ الطالبة بإهمال دراستها والتسكع في الشوارع والالتقاء بنساء قد يكن أكبر منها سنا وتحترف معهن في التسول او السرقات البسيطة أو ممارسة الدعارة مما يحذو بها الى الالتقاء بشباب ممتهني الإجرام وبالتالي الجنوح المحتمل.

ب- وسائل الإعلام

المقصود بوسائل الإعلام مجموع الوسائل الفنية التي تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء والأفكار وتشمل هذه الوسائل الصحافة والمسرح والسينما و الاذاعة المسموعة والمرئية، وعن أثر وسائل الإعلام في تكوين السلوك الإجرامي كان هناك خلاف كبير بين الباحثين فهناك من يدعي أن وسائل الإعلام هي وسائل مشبوهة تؤدي إلى زيادة الإجرام لاسيما في السنوات الأخيرة في حين ذهب آخرون إلى القول بأن هذه الوسائل ليست سوى انعكاس للحالة التي عليها المجتمع، ومن ثم لا يمكن أن يكون لها تأثير باعتبارها من عوامل الإجرام، وهذا الخلاف لازال قائما بل زادت حدته لاسيما مع التطور الحديث لوسائل الإعلام وظهور الانترنت والكمبيوتر .

فلوسائل الإعلام المختلفة تأثير معين على إجرام المرأة، فهي تلقن الأفراد أو تنقل لهم من خلال الأفلام والتمثيلات الأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون في ارتكاب الجريمة والقرار بعد تنفيذها وكيفية تضليل العدالة، وهذا يشجع على الفساد وخاصة القاصرات منهن ومن لديهن ضعف عقلي أو استعداد إجرامي على تقليد المجرمين أو المجرمات وارتكاب الجرائم المختلفة، كما أن لوسائل الإعلام وخاصة القنوات الفضائية في ظل انتشارها وعدم وجود رقابة توعوية وتثقيفية عليها، تعمل على تحريك وإثارة الغزيرة الجنسية عند بعض النساء، وخاصة المراهقات والشابات منهن عن طريق ما يعرض من

قصص رومانسية وأفلام غرامية فاضحة مما يكرس لدى البعض بأنها سلوكيات مقبولة ويدفع بهن إلى إرضاء غرائهن الجنسية بطرق غير مشروعة تنشأ عنها الجرائم الأخلاقية كالزنا وهتك العرض والسحاق وخاصة في ظل ضعف تبني التربية ونشر القيم والأخلاق في تلك الوسائل .

ج- العادات والتقاليد: إن للعادات والتقاليد دورا مهما في الوقوع في قفص الجريمة، وهذا يبدو واضحا من خلال جرائم معينة مثل الإجهاض وقتل المولود الجديد وذلك حفاظا على العار والشرف وسمعة الأسرة أو العشيرة أو مثل تحريض المرأة لأحد أقربائها للأخذ بالتأثر عن طريق القتل أو قيامها بنفسها بذلك من خلال ممارسة بعض النساء، كما أن للعادات والتقاليد دورا في ارتكاب الجريمة من خلال التنشئة الاجتماعية التي تذهب بعيدا في مراقبة سلوك وتحركات المرأة مما يشعرها بدونيته وعدم أهليتها، وبالتالي اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب الجريمة .

4-1-3 العوامل الاقتصادية

قديمًا قال أرسطو "الفقر هو أبو الثروة و الجريمة" (Ramsy clark; 1970; p 36)، و سار الاعتقاد بذلك أمرا شائعا منذ القدم ولذا نادى الكثيرون بالقضاء على الفقر لكي تزول الجريمة بزواله، حيث تشكل العوامل الاقتصادية أحد دوافع ارتكاب المرأة للجريمة بغض النظر عن الهدف منها سواء كان بدافع الحاجة والعوز أو بهدف المزيد من الرخاء ومتع الحياة، فللمرأة تأثير كبير على المجتمع فمن خلال نزولها إلى سوق العمل، تشعر المرأة أن باستطاعتها تأكيد ذاتها و شخصيتها، وبإمكانها نيل حقوقها بالكامل ككائن بشري وفي نفس الوقت تحقيق رضاها عاطفيا، وإبرازا لمواهبها خارج البيت ولذلك في الآونة الأخيرة نرى أن هناك غزوا كاسحا من قبل المرأة لجل المهن والوظائف المختلفة، وكان لها آثارها الإيجابية و السلبية، ففي المقام الأول اكتسبت بنفسها واستطاعت أن تعبر عن نفسها بصوت مرتفع بكل قوة وجسارة، أما من الناحية السلبية فاشتغال المرأة جلب لها الكثير من المشاكل منها المنافسة مع الرجل وفقد الكثير من العطف الذي كانت تحظى به من قبل، إلا أنه بالنظر إلى هذه السلبيات فليس أكثر واقعا من سلبيات البطالة وآثارها على الفرد بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، فالبطالة ظاهرة تحول كما ومضمونا مع تحولات المجتمعات بحيث يعكس مضمونها في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي بمختلف جوانب هذا التطور .

و طبقا لما ذكره بعض الباحثين الجنائيين فإن هناك بعض المهن التي يكون من شأنها تطوير الاستعداد الإجرامي الكامن لدى بعض الأشخاص، حيث ذكر تقرير لمكتب المخدرات في الولايات المتحدة (Marshol clinard, 1968, p310) أن ممارسة مهنة التمريض أو بيع الأدوية تساعد على

تعاطي المورفين أو تسهيل تعاطيه و ذكر بعض الباحثين أيضا أن احتراف مهنة الخياطة من قبل الفتيات الحديثات العهد بالحياة الاجتماعية يعرضهن للانحراف حيث أن أغلب الفتيات يأتين من مستويات اجتماعية ضحلة فينبهرن بمظاهر الثراء التي ترافق حياة زبائن المحلات فيتولد لديهن شعور بالغيرة وعند محاولتهن التقليد يجدن أنفسهن قد سلكن طريق الإجرام، مثل انضمامهن إلى شبكات الرقيق الأبيض أو التهريب أو بيع المخدرات سرا، ومما سبق يتضح لنا أن المهنة يمكن أن تشكل عاملا مساعدا على الانحراف بما توفره من أجواء وظروف تمكن الممارسين لها من الإقدام على ارتكاب بعض الجرائم (مصطفى العوجي، 1987، ص 572) .

4-2 العوامل الذاتية الداخلية

إن السلوك هو نشاط إنساني له أساس بيولوجي وثيق الصلة بالمجموعة العصبية والأجهزة المهيمنة على كيان الإنسان . والعدل يقتضي عند دراسة السلوك الإنساني أن نعود إلى الإنسان نفسه كي نتبين كنه سلوكه، فالعامل الأساسي في دراسة السلوك المنحرف هو التكوين العضوي للإنسان ومن ثم قدرته على التكيف الاجتماعي والتوافق مع متطلبات البيئة الاجتماعية التي يعيش ضمنها، و هذا مايجعل الباحث في العلم الجنائي يرتد نحو تكوين الإنسان البيولوجي للوقوف على ماهيته وأثره في عملية تكوين السلوك المنحرف (مصطفى العوجي، ص406)، ومن ثم آثرنا أن نتناول بالدراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة في إجرام النساء ومن أهم هذه العوامل الداخلية ما يلي:

4-2-1- السلوك الإجرامي

كان مضمون ما قاله واطسن (1878-1958) وهو من مؤسسي المدرسة السلوكية أن الإنسان يسعى لتحقيق التكيف مع بيئته من خلال الاستعدادات الوراثية والعادات المكتسبة، حيث أن القدرة الوراثية والعادات التي يتعلمها الفرد تعد بمثابة السلاح الذي يساعد الفرد على التكيف مع ظروف البيئة المادية والاجتماعية التي يعيش فيها، ويجب على الفرد أن يتمتع بالمقدرة العضوية حتى يتفاعل مع محيطه، كما يجب أن تكون لديه المقدرة الذهنية على التعلم والتحليل والاختيار والتقرير، و هذه المقدرة تقتض أصلا محلا وراثيا مقوماته التكوين العضوي والجسدي والفيزيولوجي، هذا الحمل الوراثي لا بد للإنسان في تحديد معالمه وماهيته ومقدرته على التفاعل والتعلم . فالإنسان المتأخر عقليا بسبب عاهة موروثية أو لتوقف في نمو خلاياه الدماغية يكون غير قادر على التعلم والتكيف مع بيئته وذلك لأن تكوينه العضوي عاجز عن تلبية متطلبات التكيف والتعلم حيث أن هناك ارتباط وثيق بين مقدرة الإنسان على التعلم والتكيف وبين

سلوكه، فالسلوك دائما يكون عاكسا لمدى قدرة الشخص على الاكتساب، كما يكون عاكسا للخلل الذي يعترض تلك المقدرة . (عبدالرحمن عيسوي، 1979، ص72)

فالسلوك الاجتماعي الذي تفرضه البيئة على الفرد يقوم على مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية والثقافية والاجتماعية والدينية و بمرور الوقت أصبح الفرد مطالب بالتكيف معها ومراعاتها، فإذا كان الاستعداد الفردي ملائما لهذا التكيف كان التوافق والسلوك القويم للفرد، أما إذا تخلف الاستعداد الفردي عن التكيف لأسباب عضوية أو نفسية أو بيئية كان التناقض بين سلوك الفرد وسلوك الجماعة فالانحراف ثم الإجرام .

4-2-2 الوراثة:

نظرا للأهمية البالغة للوراثة فقد احتل علم الوراثة المركز الأول في دراسة العوامل الشخصية التي تؤثر في تكوين الشخص، ومدى أثر الوراثة على الاستعداد الإجرامي للشخص، حيث أنه مهما تطور الإنسان ومهما ابتعد عن والديه واختلف عن نهجهما فإنه يحمل دائما الطابع الذي منحه إياه الوالدان ويشمل هذا الطابع الناحية الطبيعية والفيزيولوجية وأحيانا النفسية، ومهما حاول الإنسان ونجح في تطوير وتعديل نواحي كثيرة من شخصيته فإن هذا التعديل لا يمثل سوى تحسين مقصود لحالة وجد فيها نتيجة لما ورثه عن والديه .

وتنقسم الوراثة إلى نوعين : وراثه حقيقية ووراثه غير حقيقية .

الوراثة الحقيقية : هي التي تنتج من التقاء الخلايا الحياتية الصادرة عن الرجل والمرأة والتي تحمل في طياتها ميزات الكائنين اللذين صدراتها، هذه الميزات أيضا هي حصيلة ما يحمله كل منهما عن أصوله والتي تنتقل من آبائه وأجداده وتسدل عليه طابعه الخاص .

الوراثة غير الحقيقية : هي التي تنتج عن عوامل طارئة على الجنين وتدمغه بطابع خاص أو عرض معين، ويكون مصدر تلك العوامل الطارئة الوالدان، حيث يكون أحدهما قد تعرض لمرض طارئ أو لحالة خاصة مثل تعاطي أحد الوالدين الكحول بإسراف مما يؤثر في تكوين الخلايا الحياتية ويسبب فيها بعض الانحلال، فالوراثة غير الحقيقية إذن لاتحمل صفات الوالدين الرئيسية بل هي عبارة عن نتيجة للأحداث الطارئة التي رافقت تكوين الجنين ونموه أثناء الحمل .

تلعب الوراثة و الانحلالات المكتسبة دورا رئيسيا في تحول الإنسان إلى مجرم بل وإلى مجرم معتاد، حيث أثبتت الدراسات البيولوجية انتقال بعض السمات الخطرة، في داخل تكوين الإنسان من أصوله، ولكن ليس معنى ذلك أن نكتفي ببحث أثر عامل الوراثة بين الأصول والفروع فقط وإنما يجب أن

يتسع نطاق الدراسة ليشمل الآباء والأجداد والأجناس، بل "والحواش" (عبدالرحيم صدقي، 1985، ص ص 138-139) .

وعناصر الوراثة هي :

* **وراثة عميقة الجذور** : والمقصود بها أن يكون آباء معتادي الإجرام وأجدادهم قد أدينوا بأحكام عقابية نفذت عليهم، والتاريخ زاخر بقصص أسر المجرمين الخطيرين في الكثير من بلدان العالم، ولصدى تاريخ الأسرة الإجرامي أثره في انحراف الأولاد وفي اعتيادهم على الإجرام.

* **وراثة باثولوجية** : حيث أثبتت الدراسات الباثولوجية أن 60% على الأقل من المجرمين المعتادين يكونون في حالات خطرة مؤذية منذ لحظة ميلادهم، أي أن المجرم المعتاد في أغلب الأحوال يكون مريضا بمرض عصبي وراثي مثل (النرفزة العصبية، حالة النورستانيا وهي الوهن أو الضعف العصبي، الصرع) حيث يكون إجرامه ماهو إلا تنفيس أو رد فعل عكسي لحالات مرضية تستوجب العلاج الطبي لا العقاب أو الإيلاء .

والجدير بالذكر أن من بين معتادي الإجرام يوجد نسبة كبيرة وإن كانت أقل من نسبة 60% لأفراد مصابين بالزهري (مرض جنسي خطير) أو السل، ولايفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى تأثير الإدمان (خمور، مخدرات) وراثيا على الإنسان المعتاد الإجرام.

* **وراثة فردية أو ذاتية** : حيث اتضح عند دراسة بعض حالات معتادي الإجرام عدم وجود العنصرين السابقين حيث تكون أسرة معتاد الجريمة في بعض الحالات شريفة حسنة السمعة لم يتعرض الوالدين لأي عقوبة جنائية، ومن ناحية أخرى تكون الحالة الصحية العامة جيدة داخل الأسرة

3- الانحلالات المكتسبة :

قد تلاحظ عند بعض معتادي الإجرام أنه لا يوجد أي خلل باثولوجي وراثي أو ذاتي خلف انحرافهم، حيث أشارت بعض الدراسات العلمية أنه قد تحدث اضطرابات في "الأجنة" بسبب إصابة في الرحم ناجمة من عدوى أو نتيجة تأثير إشعاعات معينة كأشعة اكس، مع ملاحظة أن هذه الانحلالات المكتسبة قد تظهر في مرحلة لاحقة على الإنجاب أي في مرحلة "الطفولة" وهنا يحدث الانحلال المكتسب، وبالتالي الانحراف بفعل إصابة في الجمجمة، أو التهاب سحائي معدي، أو إصابات أخرى من هذا القبيل.

4-2-3- الشخصية الإجرامية:

استخلص بينتال عناصر نظريته (نظرية بينتال في نواة الشخصية الإجرامية) من المحاولات العلمية المختلفة التي ألفت الضوء على شخصية المجرم، حيث تبين أن هناك أربعة أوصاف تميز الشخصية الإجرامية: .

أولا - الجمود العاطفي :

ينمو الجمود العاطفي مع الإنسان نتيجة لاختبارات سلبية تؤدي به إلى جفاف العاطفة لديه، والجمود العاطفي يجعل الإنسان لا يشعر بما يصيب أقرانه والمحيطين به من ظروف قاسية ومؤلمة، بل إنه ينظر لمن حوله وكأن لا وجود لهم ولا إحساس لديهم وكأنهم جماد .

ثانيا - الأنانية :

تتميز الشخصية الإجرامية بالأنانية حيث يتحول اهتمام الإنسان كله نحو نفسه ونحو إشباع شهواته، حتى أنه ينظر إلى جميع الأشياء الخارجية من خلال إرضاء مصلحته منها، فالإنسان الأناني لا يأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين، والأنانية كثيرا ما تدفع الإنسان إلى ارتكاب أي عمل من شأنه تحقيق مصلحته الشخصية دون النظر لشرعية هذا العمل أو قانونيته أو مخالفته للناحية الأخلاقية والاجتماعية من عدمه .

ثالثا - عدم الاستقرار :

تتميز الشخصية الإجرامية بعدم الاستقرار وسهولة انقياد الشخص وتنقله من فكرة إلى أخرى دون التركيز على هدف معين، ودون اتباع منهج معين في الحياة يؤدي به إلى مثل عليا يسعى للوصول إليها، حيث يكون كل همه إرضاء حاجة آنية دون النظر إلى المستقبل .

رابعا - الهجومية :

يتميز الفرد ذو الشخصية الإجرامية بالتعدي على الآخرين وتلك هي أهم ميزة تتميز بها الأعمال الإجرامية.

4-2-4- دور الغدد الصماء والهرمونات

الغدد الصماء هي ما يستر الجسم البشري فهي المدير والمنظم والموجه لأجهزة الإنسان العضوية، فعلى الرغم من التقدم العلمي بكل ما وصل إليه لازل حائرا ومندهشا أمام هذه الكائنات الحية في جسم الإنسان وما تقوم به من عمل فائق الدقة حيث أن جميع التفاعلات الوظيفية تتم بواسطتها سواء بصورة مباشرة أو نتيجة لتأثيرها على باقي الأعضاء، ولعل أكثر غدد الإنسان أهمية هما الغدة النخامية والغدة

الدرقية، نظرا لما تقوم به من دور رئيسي في تنظيم فيزيولوجيا الإنسان، ولذلك آثرنا أن نتناول كل منهما بالتفصيل .

أولا : الغدة النخامية :

تقوم الغدة النخامية بدور حيوي وهام جدا في جسم الإنسان، مما حدا بالعلماء بأن يطلقوا عليها "الغدة الموجهة أو الغدة السيدة" وذلك لأن سائر الغدد تخضع لمؤثراتها .

وقد أوضح العلماء أن أي زيادة في إفراز الغدة النخامية أو سائر الغدد يكون من شأنه زيادة غير طبيعية في نشاط الفرد ونموه حيث يزداد حجم الوجه واليدين والرجلين وتزداد قوة العضلات، ومن ثم يتسم طابع مثل هذا الشخص بكثرة الحركة والحماس وشدة الانفعال، والأنانية في التفكير والتصرفات، مستعدا دوما للمشاجرة والتعدي، وإذا نقص الإفراز حصل كسل في عمل سائر الأعضاء وأصبح الإنسان يشكو الكسل والبطء في الحركة والتفكير وتسيطر عليه حالة من الخمول المرضي .

وقد قام بعض الأطباء باستئصال الغدة النخامية من كلاب معروفة بشراستها فتبين لهم أنها أصبحت وديعة بعد عملية الاستئصال، ثم عادت إلى شراستها بعد حقنها بهرمونات النخامية مرة ثانية . وقد ظهر من دراسة إحصائية أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر عام 1959 على فئة من النسوة اللواتي يمارسن البغاء كمهنة لهن حيث ظهر من هذه الدراسة أن 85% منهن كن مصابات باضطرابات في إفرازاتهن الهرمونية .

وقد تأكدت تلك النتيجة بما توصل إليه الطبيب الانجليزي د/غيبينز (مصطفى العوجي، ص343) في دراساته للنساء السارقات من المحلات الكبرى حيث ذكر في تقريره عنهن المقدم للمؤتمر الجنائي الرابع الذي عقد في لاهاي سنة 1960 أن أغلب السارقات كن يشكين أثناء ارتكابهن الجرم أو قبله بفترة قصيرة اضطرابات هرمونية ناتجة عن وجودهن في فترة الحيض أو دخولهن سن اليأس أو أثناء الحمل .

ثانيا : الغدة الدرقية :

نفس ما قيل عن الغدة النخامية ينطبق على الغدة الدرقية، إذ أن كثرة إفرازاتها تجعل الإنسان سريع الانفعال، عصبي المزاج، أما إذا قل إفراز تلك الغدة أقل مما يجب أصبح الإنسان خاملا وفاقد للنشاط العقلي .

4-2-5- السن

يقسم الباحثون مراحل العمر إلى أربعة مراحل الطفولة، المراهقة، النضج، الشيخوخة والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يوجد سن معين يتعرض فيه الإنسان ذكرا كان أو أنثى للإجرام؟ أو هل للسن تأثير على السلوك الإجرامي؟

مما لا شك فيه أن السن يعد مؤشرا لنمو الإنسان ونضوجه الجسدي والعقلي حيث أنه كلما تقدم في السن كلما اكتسب خبرة وأصبح أكثر سيطرة على ردود أفعاله الفطرية وأكثر تحكما في تصرفاته . ولكن تجدر الإشارة إلى أن النمو العمري لا يعد قرينة على النمو العقلي، فقد يتعرض الإنسان لكبوات صحية أو عقلية من شأنها التأثير على نموه العقلي مما يؤثر في إرادته وقوة تحكمه في نزعاته فينعكس بالتالي بالسلب على سلوكه الاجتماعي .

ونحن نؤيد الرأي القائل بأن الإنسان معرض في كل مرحلة من مراحل حياته لخطر انحراف معين، وطبقا لما توصلت إليه الإحصاءات في بعض البلدان أن الإنسان يكون أكثر تعرضا لخطر الانحراف بين سن الحادية والعشرين والخامسة والعشرين من عمره (21-25)، بينما تفيد بعض الإحصاءات الأخرى أن الإنسان يكون أكثر تعرضا لخطر الانحراف بين سن الرابعة عشرة والسابعة عشرة من عمره (14-17)، كما أن ذروة الإجرام تكون عند المرأة بين الخامسة والعشرين والثلاثين من عمرها، بينما الإحصاءات الألمانية تقول أن ذروة الإجرام عند النساء والرجال بين 20-25 سنة، وأن المرأة بعد أن تصل إلى قمة إجرامها في الثلاثين تعود إلى المستوى الطبيعي ثم تقفز أحيانا وفجأة في سن الأربعين أو الخامسة والأربعين وذلك بتأثير فيزيولوجي عائد إلى تكوينها الجسماني ودخولها سن اليأس .

(مصطفى العوجي، 1987، ص ص 481 - 482)

4-2-6- الأمراض النفسية وتأثيرها على السلوك

أولا : الصدمات النفسية :

الصدمة النفسية هي : اصطدام آمال الشخص وأمنيته التي يسعى إلى تحقيقها بالواقع الفعلي المعاكس لتلك الآمال والأمنيات بصورة يصعب ويستحيل معها تحقيق تلك الآمال، ومن طبيعة هذا الاصطدام التأثير على شخصية الإنسان وثقته بنفسه إلى درجة التدهور وضياح السيطرة على النفس. كما أن أنواع الصدمات متباينة على حسب الشخص والظروف المحيطة به والتي يتعرض لها.(مصطفى العوجي، 1987، ص 482) وتجدر الإشارة إلى أن ليس كل اصطدام أمل معين مع الواقع الفعلي ينتج معه استحالة تحقيقه من شأنه أن يولد مركب نقص، حيث أن الصدمة النفسية التي تولد مركب النقص

يجب أن تكون ذات تأثير على شخصية الإنسان ونفسيته وأن تتحدّر به إلى مستوى دون المستوى الطبيعي من الثقة بالنفس ومواجهة الصعاب، فالعوامل النفسية لها تأثير فعال على السلوك الإنساني لا يمكن تهمله أو تجاهله، فالسلوك دائما ما هو إلا تعبير يختلج في نفس الإنسان من شعور وتفكير.

ثانيا : الأمراض النفسية :

يصاب الفرد أحيانا ببعض الأمراض النفسية التي من شأنها أن تحدث خلا في ذكائه أو إرادته أو تفكيره حيث يسيطر المرض على شخصيته وسلوكه بصورة قد تؤدي به أحيانا إلى الإجرام . وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين الأمراض النفسية والأمراض العقلية، الأمراض النفسية تنتج عن خلل عضوي أو نفسي، أما الأمراض العقلية فتنتج غالبا عن إصابة الدماغ بعوارض عضوية ناجمة عن خلل أو مرض يعترى الخلايا الدماغية فيشل حركتها وفعاليتها بصورة جزئية أو كاملة مما يؤدي إلى توقف المواهب الإنسانية وانهلال الشخصية وفقدان السيطرة على النزعات العضوية والغريزية، فتتطلق دون وازع أو رقيب تحقق غاياتها بصورة حيوانية، حيث يصبح رد الفعل نتيجة لمعادلة ميكانيكية قوامها : مثير واستجابة لهذا المثير دون المرور بالمحول الذهني الذي يتحكم بالاستجابة المذكورة .

ومن الأمثلة على العوارض المرضية مرض الصرع ومرض انفصام الشخصية(عدنان الدوري، 1973، ص 184) .

ومنه يمكن القول أن الأمراض النفسية والعقلية لها تأثير هام على السلوك الإجرامي، وتندرج تلك الأمراض تحت علم النفس الجنائي الذي بدراسته نستطيع أن نفهم شخصية المجرم وتحليلها التحليل العلمي الدقيق للوقوف على ماتسببه الأمراض النفسية والعقلية من اضطرابات ونتائج .

5- إحصائيات إجرام المرأة في الجزائر : أحصت مصالح الدرك الوطني 1585 امرأة و فتاة

متورطة في جرائم مختلفة في الفترة الممتدة بين جانفي إلى غاية أوت 2008 كما يلي :

201 موقوفة في جرائم تكوين والانضمام لجماعة أشرار .

191موقوفة في جرائم الضرب والجرح العمدي.

141موقوفة لتورطها في جرائم الهجرة السرية اللاشرعية.

40موقوفة في قضايا تزوير وثائق إدارية.

26موقوفة في قضايا قتل عمدي.

26موقوفة في قضايا مخدرات.

كما سجلت ذات المصالح تورط 648 امرأة في جرائم أخرى مختلفة، هذا وكشفت مصادر قضائية عن تورط أكثر من 644 امرأة في حوالي 119 نوع من الجريمة وذلك منذ بداية العام الجاري، فيما أوقفت وحدات الدرك الوطني في سنة 2008 عبر كامل التراب الوطني، 2169 امرأة مجرمة، اقترفت مختلف أنواع وأصناف الجريمة ولعل أبرز ما يثير في هذا الملف هو تورط المرأة في أخطر وأكبر 10 جرائم، كانت في السابق من اختصاص الرجل دون غيره، وقد أبرزت دراسة أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني حول الجريمة المرتكبة من طرف المرأة في الجزائر خلال سنة، 2008 تحت عنوان: "المرأة تواصل ارتكاب الجريمة"، من خلال تحليلها للإحصائيات حول تورط النساء في مختلف الجرائم هذه السنة. وأهم الجرائم التي سجل فيها أكبر عدد من النساء، جريمة التهريب التي تصدرت قائمة الإجرام المنظم من طرف المرأة، بتسجيل وحدات الدرك الوطني 307 امرأة مهربة لمختلف أنواع السلع، وذلك من أصل 2941 شخص مهرب موقوف عبر كل من الشريطيين الحدوديين الشرقي والغربي للبلاد والأخطر هنا هو إقحام المرأة في شبكات التهريب، كمحاولة من الشبكات المهربة لمخادعة أفراد الدرك، الذين بفطنتهم وخبرتهم تمكنوا من إجهاض محاولات التهريب، باستغلال المرأة من طرف شبكات التهريب وسجلت الدراسة أن جرائم الضرب والجرح العمدى احتلت المرتبة الثانية من مجموع الجرائم وأحصت وحدات الدرك الوطني سنة 2007، 241 امرأة مجرمة، اقترفن جريمة الضرب والجرح العمدى، مما أصبح يعني أن المرأة ليست دائما جنسا لطيفا، نظرا لاقترافها الفعل الإجرامي العنيف وبخصوص الهجرة غير الشرعية فقد تم توقيف 192 امرأة.

ومن جهة ثانية، ذكرت الدراسة أنه في ما يتعلق بجريمة السرقة، تم توقيف 77 امرأة متورطة في مختلف أصناف وأنواع السرقات بنسبة 1,25 % من أصل 6168 شخص متورطين في مختلف السرقات K ولا تزال جريمة الدعارة منتشرة في مختلف مناطق الوطن رغم تفاوتها من ولاية لأخرى، وأصبحت تتخذ مهنة ودخلا فرديا، وأحيانا تمارس بشكل جماعي في مجموعة تديرها امرأة أو رجل، وقد أوقفت 57 امرأة تمارس جريمة الدعارة، وهذا من أصل 122 شخص متورطين في ذات الجريمة، أي نسبة النساء بـ 46,72 % وقد ذكرت الدراسة أبرز قضية سجلتها فصيلة الأبحاث للمجموعة الولائية للدرك الوطني بتيبازة سنة 2008 تتعلق بالدعارة الجماعية لمجموعة من النساء يديرها رجل، تعود إلى تاريخ 8 مارس 2008 بمخيم السلام بشنوة، حيث ألقى القبض على 30 شخصا من بينهم 15 رجل و15 امرأة معهم مسير المخيم وقاصرة لم تتجاوز سن الـ 19 صاحبها لا يراقب الوثائق الشخصية للزبائن أو تسجيلهم بالسجل الذي هو منعدم تماما، إضافة إلى ضبط المسير وهو في حالة تلبس مع القاصرة، ثم

تلى هذه الجريمة جريمة التحريض على ممارسة الدعارة في مكان عمومي على قارعة الطريق، وقد أوقفت بهذا الخصوص 52 امرأة.

وأصبح تزوير الوثائق الإدارية وجها جديدا للإجرام المنظم الذي تمارسه المرأة، حيث أوقفت 50 امرأة من مجموع 930 شخص، وقد مارست المرأة أيضا القتل العمدى بكثرة وسجلت 47 حالة قتل عمدي من طرفها، ولم يتوقف إجرام المرأة عند هذا الحد، بل انتقل إلى أبشع وأخطر جريمة هي الاختطاف ويكون ضحاياها غالبا من الأطفال القصر، وهنا أوقفت 22 امرأة خاطفة من مجموع 275 شخص متورطين في هذه الجريمة، وقد أشارت الدراسة إلى أن المرأة الجزائرية في سنة 2008 اقترفت أكبر وأخطر 10 جرائم من اختصاص الرجال في السابق، إلا أن قائمة جرائمها طويلة .(نسيمة أحمد الصيد، إجرام المرأة: الدلالات والأبعاد.)

أما خلال السنوات الأخيرة فقد ازدادت نسبة الجرائم التي ترتكبها المرأة الجزائرية، حيث تشير مديرية الأمن الوطني إلى تورط 2109 امرأة في الضرب العمد، من بينهن 90 قاصرة، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي(2014)، بالإضافة إلى إحصاء 306 نساء تورطن في قضايا دعارة، كذلك تشير إحصائيات الشرطة إلى تورط 427 قاصرة في قضايا سرقة متنوعة، من بينها 93 قضية سرقة هواتف نقالة، بالإضافة إلى اتهام 14 امرأة في قضايا رشوة، كما يضاف إلى ذلك تورط 48 امرأة في قضايا حيازة واستهلاك مخدرات، وتورط 33 امرأة في تجارة المخدرات .

وتؤكد إحصائيات مديرية الأمن الوطني تورط 34 امرأة، بينهن قاصرتان، في جرائم القتل العمد والضرب العمد الذي أدى إلى الوفاة.(جازية سليمان، 2015، جزائريات يرتكبن الجريمة)

خلاصة الفصل

لقد تم ومن خلال هذا الفصل التعرف على مكانة المرأة في العائلة الجزائرية و تطورها إبان الثورة التحريرية وبعد الاستقلال وكيف أثر التغير في حياتها، ثم انتقلنا إلى التعرف على الظاهرة الاجرامية عند المرأة من خلال النظريات المفسرة و أنواع الجرائم المرتكبة من طرفها مع ذكر الأسباب والظروف المحيطة بظهور جرائم العنف لدى النساء وكذا التطرق إلى العوامل المهيئة والمساعدة لإجرام المرأة وذكر بعض الإحصاءات عن إجرام المرأة الجزائرية.

الفصل الرابع المؤسسات العقابية في الجزائر ودورها في إعادة تأهيل المرأة المجرمة

الفصل الرابع:

المؤسسات العقابية في الجزائر ودورها في إعادة تأهيل المرأة المجرمة

تمهيد

1- التطور التاريخي لنظام السجون

1-1 السجن في المجتمعات الغربية

2-1 السجن عند المسلمين

2-2 الجذور التاريخية للعقوبة

3- أشكال المؤسسات العقابية

1-3 مؤسسات البيئة المغلقة

2-3 المؤسسات العقابية ذات البيئة المفتوحة

3-3 المؤسسات العقابية شبه المفتوحة

4- أساليب إدارة المؤسسات العقابية

1-4 النظام الجمعي

2-4 النظام الانفرادي

3-4 النظام المختلط

4-4 النظام التدريجي

5- التصنيف العقابي

6- تأهيل وإصلاح نزيلات المؤسسات العقابية

1-6 برامج الرعاية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية

2-6 الرعاية اللاحقة

خلاصة الفصل

تمهيد

السجن مؤسسة اجتماعية لمواجهة الجريمة كخطر اجتماعي يهدد كيان المجتمع وتسيير وإدارة السجون أهم من بنائها و تشييدها، إذا ما نظرنا لها بمفهوم النجاح والفشل في مهامها الاجتماعية، فاختلاف أهداف ووظائف السجن، كانت وما زالت مقترنة بفلسفة العقوبة وهدفها في المجتمع، فإذا كانت العقوبة سابقا تهدف بالدرجة الأولى إلى الاقتصاص التطهيري والانتقام أو الزجر في الجاني ثم تطورت هذه الأخيرة تدريجيا، حيث أن تطور المجتمعات وتقدم العلم نتج عنه تطور في النظرة إلى الجاني في نفسه (حيث أصبح في نظر المجتمع مريضا اجتماعيا وأخلاقيا) يتطلب العلاج بدل العقاب، وأصبح الهدف الأساسي من العقوبة هو الإصلاح و التهذيب والعمل على إعادة احتواء الجاني في المجتمع بالتأهيل والرعاية الاجتماعية الاحترافية المناسبة، وهو ما يؤكد أن صالح المجتمع وصالح الفرد الجاني متلازمان، وهو ما يعني أيضا أن الحرب ضد الجريمة لا تعني أبدا الحرب على شخص الجاني لأن الجريمة ليست المجرم أو الجاني وأن حماية المجتمع من الجريمة تتطلب حماية الجاني من نفسه، وحماية المجرم من العود للجريمة.

و السجن كمؤسسة اجتماعية هو الذي يحول فلسفة و أهداف ووظائف العقوبة إلى واقع تنفيذي، وأن الطرق المتبعة في إدارة المؤسسات الإصلاحية والسجون هي التي تنجح أو تفشل فلسفة و أهداف المجتمع من العقوبة.

لذا سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى التطور التاريخي لنظام السجون، أشكال المؤسسات العقابية، إلى جانب التطرق إلى أساليب إدارة المؤسسات العقابية، التصنيف العقابي وكذا تأهيل وإصلاح نزلاء المؤسسات العقابية

7- التطور التاريخي لنظام السجون:

عند الحديث عن التطور التاريخي لنظم السجون لابد من أن نقرنه بتطور أغراض العقوبة وتتبع مسارها ابتداءً من تفكير المجتمعات القديمة والاعتقادات السائدة آنذاك وصولاً إلى المجتمعات الحالية، التي حولت نظرها من تفريد العقوبة بغرض الانتقام إلى إلزامية عقاب الجناة بغرض الإصلاح والتأهيل.

لم يكن يحظى تنفيذ الجزاء الجنائي بتطبيق عقوبة السجن أو الحبس بهذا الاهتمام والبحث الذي يوليه له الكثير من الدارسين والمختصين في وقتنا الحاضر، بقدر ما كان الاهتمام فقط لتوقيع العقوبة، والتأكد من إجراء الحكم، وفرض العدالة التي يعتقد بها المجتمع حسب طبيعته الخاصة، والحديث عن تطور مفهوم السجون عبر العصور المختلفة مرتبط بوظيفتها، وتطور وظيفة السجن اجتاز مراحل من العمل الشاق والمضني، من خلال عمل وجهود المهتمين الذين حاولوا جعل السجن كمؤسسة للتأهيل والإصلاح وتجاوز فكرة العقاب والانتقام القديمة، وهو ما قيل عندما "كانت النظرة إلى السجن تشير إلى أنه تنظيم عقابي يراد به عزل الجاني عن المجتمع وجعله يدفع ثمن جرمه عن طريق العقاب، أما اليوم فقد أصبح ينظر إلى السجن بأنه مكان لإصلاح النزول وتهذيبه وإعادة إدماجه في المجتمع(مصطفى دحام، 2002، ص 43)، فبعد أن كان السجن في المجتمعات القديمة وسيلة لردع الجاني، بوضعه في أماكن بمثابة بيئة مغلقة تعزله عن المجتمع دون مراعاة لشروط الإيداع، يضاف إلى ذلك القسوة المطبقة والشدة في التنفيذ، واليوم تغيرت النظرة لتصبح عملية الإيداع بغرض إصلاح الجناة ومحاولة علاجهم وتكييفهم وفق معايير الحياة السوية.

ففي العصور البدائية الأولى كان الإنسان يعيش في شبه عزلة عن بقية أقرانه من بين البشر وكان أي اعتداء يقع عليه يحرك غريزة البقاء لديه ويدفعه إلى الثأر لنفسه بنفسهم المعتدين دون قيود تحدد له نوع العقاب ومقداره ولهذا كانت العقوبة رد فعل غريزي يتمثل في انتقام المجني عليه من الجاني. وحين خرج الإنسان من عزلته وتكون مجتمع الأسرة استمر الانتقام الفردي في علاقة الأسرة ببعضها، أما في داخل الأسرة الواحدة فكان رب الأسرة هو الذي يتولى تأديب أفرادها إذا اعتدى أحدهم على غيره من أفراد الأسرة وكانت سلطة رب الأسرة تمتد إلى الطرد أو القتل، وظهر بعد ذلك التقارب بين الأسر على أساس الاعتقاد بأنهم ينحدرون من أصل واحد (توتيم Totem) فتكونت العشائر وتحولت إلى قبائل وكان على رأس كل عشيرة أو قبيلة رئيس أو شيخ يتولى إدارة شئونها الخاصة وخاصة توقيع العقوبات عن الجرائم التي يرتكبها أحد أفرادها وتحول الانتقام الفردي إلى انتقام جماعي (حسين نجيب

محمود، 1996، ص ص 44-45) واستمر الوضع على هذا الحال من خلال سيطرة فكرة التكفير لطرد الأرواح الشريرة من نفس المجرم وإرضاء الآلهة واستمرت العقوبات على قوتها بعد ظهور المدن كمدينة روما وأثينا وظلت العقوبة تهدف إلى الانتقام الاجتماعي الذي يستند في الظاهر إلى الدين، وإن كان يخفي في الحقيقة هدفا سياسيا، وقد دفعت العقوبات القاسية كثيرا من مفكري القرن الثامن عشر إلى المناداة بالحد من القسوة ومهاجمتها لتعارضها مع آدمية الإنسان المجرم وحقوقه الأساسية التي لا يمكن أن تختلف عن حقوق غير المجرمين، وكان على رأس هؤلاء المفكرين نخبة من فلاسفة الثورة الفرنسية ومفكرها أمثال مونتكيه، فولتير وجون جاك روسو (عبد الفتاح الصيفي، 1982، ص 35) ولقد مهدت أفكار هؤلاء الفلاسفة لإلغاء العقوبات البدنية التي كانت تتصف بالوحشية وعدم الانسانية والتي فشلت في مكافحة الجريمة، وكنتيجة لهذا الفشل تم استبدالها بعقوبات سالبة للحرية متمثلة في السجن كعقوبة جزائية علة الكثير من الجرائم المقترفة، بالإضافة إلى ذلك فقد مهدت أفكار فلاسفة الثورة الفرنسية ومفكرها لظهور المدارس العلمية التي تهتم بدراسة مشكلة الجريمة وبصفة خاصة سياسة العقاب من حيث أساسه وأغراضه، وقد ساعد على ظهور هذه المدارس فشل السياسات الجنائية السابقة في مكافحة الجريمة علاوة على السلطات المطلقة التي كان يتمتع بها القضاة في حل الجرائم والعقوبات وبصفة خاصة القسوة التي كانت عليها تلك العقوبات، و في هذا الصدد سوف نتناول المدارس المختلفة التي جاءت كرد فعل على السياسة الجنائية التي كانت تطبق والتي كانت تنظر إلى المجرم على أنه شخص تتحكم فيه قوى خفية شريرة تدفعه إلى السلوك الإجرامي، بالإضافة إلى استعراض أغراض العقوبة في كل مدرسة من المدارس المختلفة.

1-1 السجن في المجتمعات الغربية:

يتفق مؤرخو العقاب على أن المجتمعات التاريخية القديمة لم تعرف الحبس كعقوبة أساسية إلا في بعض الحالات الاستثنائية، ولعل هذا يرجع إلى طغيان مبدأ القصاص أو مطلب الثأر و الانتقام من المجرم فوق كل مطلب آخر، الأمر الذي لم يترك لتلك المجتمعات مجالا آخر لاستعمال أية عقوبة سالبة للحرية كأسلوب من أساليب العقاب، ومع ذلك فإن تاريخ العقاب أشار إلى بعض الأماكن التي أنشئت لحفظ المجرمين أو لحبسهم أو لسبب آخر، فعلى سبيل المثال اقترح الفيلسوف الإغريقي أفلاطون في كتابه "القوانين" عقوبة الحبس لجرائم السرقة المقترفة بالإكراه وجرائم الإيذاء العمدية وجريمة عدم التقوى وجريمة العقوق (Herbert et al, 1970, pp448-451)

و قد كان الملوك والحكام والأمراء وكبار الإقطاعيين يبنون سجوناً صغيرة داخل قصورهم وقلاعهم لأهداف وأغراض مختلفة، وقد بنيت السجون في روما و أينا القديمتين وفي بعض الدول الأوروبية الأخرى خلال عهود الإقطاع وكان الهدف منها هو حفظ بعض المجرمين لفترات قصيرة لا تتعدى بضعة أشهر، كما وقد بنيت بعض الزنانات الانفرادية في الكنائس لتكون أماكن مخصصة للدراسة الدينية والتفكير. (عدنان الدوري، 1989، ص ص 199-200) وهذا يوضح أن وظيفة السجن القديمة كانت وظيفة ثانوية غير عقابية إذ لم تتعد الحجز الاحتياطي أو الحفظ المؤقت وهذا ما يتفق مع سياسة الكثير من العلماء في القرن الثالث الميلادي حيث يقول "أولبيان Olpian" أن السجون ينبغي أن تكون أماكن للحجز الاحتياطي أو التوقيف فحسب دون العقاب (Paul Tappan :1960 ;p590)

وكان القرن السابع عشر ميلادي بالذات مرحلة انتقالية ذات أهمية كبيرة في تاريخ العقاب فقد شهد هذا القرن بداية استخدام عقوبة الحبس كعقوبة جنائية أصلية، حيث شرعت بعض أقطار أوروبا وأمريكا بناء بعض السجون ودور الإصلاح وذلك في مراحل عمرانية وفي أهداف إصلاحية أولية، وكان ذلك نتيجة إدراك ووعي بفشل غالبية الوسائل والممارسات التقليدية التي استخدمت في مواجهة الجريمة والتصدي للمجرمين، لقد كان ظهور السجن كعقوبة جنائية رد فعل ضد عدم جدوى المطالب التقليدية التي استخدمت في عقاب المجرمين واستئصالهم بصورة نهائية. (عدنان الدوري، 1989، ص ص 200-201)

ويمكننا القول أن فكرة الحبس ذاتها ولدت من خلال اعتبارات واقعية، عملية وليست نتيجة أسس نظرية أو علمية، أما الحركة الإنسانية الكبرى التي أفرزتها حضارة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فهي التي أمدت الفكر الإنساني بطاقت فكرية جدية للتعامل مع الإنسان بأسلوب إنساني يعيد الثقة بآدميته و يثمن حق الإنسان في العيش الحر والحياة الكريمة ويجنبه الألم الناشئ عن العقاب إلى الحد الأدنى من المعاناة .

لقد أفرزت هذه الأفكار الإطار النظري والفهمي الذي تمثل في ظهور اتجاهات ومدارس نذكر منها:

1-1-1 المدرسة التقليدية القديمة:

ظهرت هذه المدرسة من خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر على يد مجموعة من المفكرين أمثال: "بكاريا" و"ينثام"، حيث كانت هذه المدرسة بمثابة رد فعل مضاد لقسوة العقوبات وأساليب التعذيب التي كان يلقاها المنحرفون في العصور الوسطى وضد تسلط القضاة في الحكم دون التقيد بنصوص واضحة.

وقد طبق "بكاريا" أساسيات الاتجاه النفعي عند تفسير السلوك الإجرامي، فالمجرم يقدم على ممارسة سلوكه الانحرافي بعد موازنة يجريها بين اللذة التي يحصل عليها والألم الذي قد يتعرض له بتوقيع العقاب عليه، و محصلة هذه المعادلة إما الإقدام على السلوك الانحرافي أو العدول عنه حسب تقدير الشخص، ولهذا فإن يجب أن يراعى عند تحديد العقوبة أن يتجاوز ألمها ما يمكن أن يحصل عليه من لذة نتيجة إقدامه على السلوك الانحرافي، وهذا ما يحقق وظيفة الردع والتخويف من الانحراف. غير أن هذا لا يعني المبالغة في التعذيب والقسوة المفرطة في العقوبة وإلا خرجت عن أهدافها الحقيقية وانقلبت إلى تتكيل ليس له ما يبرره، ويمكن إيجاز أهم مبادئ المدرسة التقليدية القديمة من المنظور العقابي فيما يلي:

- ✓ أن العقوبة أمر ضروري تحقيقا للردع العام والردع الخاص.
- ✓ أن العقوبة وظيفتها الحيلولة دون إقدام الجاني على الجريمة ورد فعل المجتمع ضد كل ما يهدد الأمن والاستقرار، ويجب أن تبقى في هذا الإطار وإلا تتطرق نحو القسوة والتعذيب.
- ✓ يجب تقييد سلطة القاضي في اختيار العقوبة تجنباً لاستبداد القضاة.
- ✓ ضرورة النص على الجرائم والعقوبات قبل تطبيقها حتى تكون عاملاً مانعاً من إقدام البعض على السلوك الانحرافي وحتى يتقيد بها القضاة.
- ✓ ضرورة المساواة بين مرتكبي الجرائم في المسؤولية والعقاب.
- ✓ عدم التأثر بشخصية الجاني أو ظروفه عند فرض العقوبة.
- ✓ شخصية العقوبة : فلا تطبق العقوبة إلا على مرتكبي الجريمة فقط .(نبيل السمالوطي،

1983، ص ص 39-43)

1-1-2 المدرسة التقليدية الحديثة :

لقد نادى أنصار هذه المدرسة بإلغاء العقوبات القاسية وغير المفيدة وإحلال بدل منها العقوبات المعتدلة التي تتناسب مع ظروف الجاني وشخصيته ومن أبرز رواد هذه المدرسة الفرنسي **جوفري**، **أوتولان**، **الايطالي روسي** و**جارو وجارسون**، **دودند وفايتر**، حيث تحتفظ هذه المدرسة بجوهر المبادئ التي نادت بها المدرسة التقليدية القديمة لكن مع إقرار عناصر جديدة وهي أن الأفراد لا يتمتعون بقدر واحد متساو من حرية الاختيار، وإنما تتفاوت مقاومتهم للدوافع التي تدفع إلى الإجرام والمتمثلة في حرية الإرادة ومدى مقدرة كل منهم على الإدراك والتميز.

وبناء على ذلك فإن أنصار هذه المدرسة يسلمون باختلاف المسؤولية الجنائية وتنوعها حسب درجة تمتع كل فرد بالحرية والإدراك والتمييز، حيث أخذت المدرسة التقليدية الحديثة المناداة بمبدأ المسؤولية المخففة لأنه بين كامل الإرادة وفاقدتها توجد فئة أخرى من الأفراد تتوسط هذين الطرفين حسب القدر الذي يوجد لديها من الإرادة والتمييز، لذلك فهي ترفض مبدأ العقوبة الموحدة على جميع الجناة، كما يرى أصحاب هذه المدرسة أنه يجب أن تتناسب العقوبة مع درجة المسؤولية الجزائية وتتفاوت بين حد أدنى وحد أقصى.

أما فيما يتعلق بالهدف من العقوبة فقد رأى أنصار المدرسة التقليدية الجديدة أن يجمعوا بين الردع العام والعدالة المطلقة، لأن الجريمة شر والعدالة تقتضي أن يقابل الشر بشر مثله، لهذا كانت العقوبة عدلا، كما أن للعقوبة وظيفة أخرى هي منع وقوع الجرائم في المستقبل بما يحقق مصلحة المجتمع ومنفعته. (محمد صبحي نجم، 1988، ص ص 85-86)

1-1-3 المدرسة الوضعية:

من أهم أقطاب هذه المدرسة لومبروزو، فيري، رافايل جاروفالو، حيث رفضت مبدأ حرية الاختيار وقالت بحتمية الظاهرة الإجرامية فهي عندها نتاج لازم لعوامل إجرامية لا يملك الجاني إزاءها حرية، وهذه العوامل نوعان:

داخلية: ترجع إلى التكوين البدني والعضوي والنفسي للجاني.

خارجية: ترد إلى ظروف البيئة المحيطة.

وهذه المدرسة تؤمن بمبدأ الحتمية الذي يقود إلى القول بأن المجرم منقاد إلى الجريمة، أي أنها مقدرة عليه وليست له الحرية في ارتكابها أو عدم ارتكابها، ومنه فلا مجال لإسناد مسؤوليته إلى أسس أخلاقية وإنما يسأل المجرم مسؤولية اجتماعية باعتباره مصدر خطورة إجرامية على المجتمع وينتفع من ذلك أمران:

الأمر الأول: أن يتجرد التدبير الذي يتخذ نحو المجرم من معاني اللوم والجزاء ليغدو مجرد وسيلة

دفاع اجتماعي تهدف إلى توقي الخطورة الإجرامية : أي مجرد تدبير احترازي إزاء هذه الخطورة.

الأمر الثاني: أن لا يكون لموانع المسؤولية: كالجنون أو صغر السن محل، فكل مجرم و لو كان

مجنونا هو مصدر خطورة ولا بد من تدبير يتخذ في مواجهتها.

ومنه فالمدرسة الوضعية تتجه على المستقبل لتضع المجرم في وضع لا يستطيع فيه الإضرار

بالمجتمع، وهو الغرض الحقيقي الذي تهدف إليه التدابير الاحترازية، ويتحقق هذا الغرض باستئصال

العوامل الإجرامية لدى الجاني بالعلاج والتأهيل أو استئصال الجاني نفسه إن كان استئصال العوامل الإجرامية غير ممكن، وقد اقترن ذلك بإغفال شأن العدالة والردع العام كأثر لمبدأ حتمية الظاهرة الإجرامية. (حسين محمود، د ت، ص ص 230-232)

1-1-4 مدرسة الدفاع الاجتماعي:

استعمل بعض الفقهاء والمحدثون تعبير الدفاع الاجتماعي في معنى جديد أكثر اتساعا وشمولا من معناه القديم ففيما كان الدفاع الاجتماعي القديم يهدف إلى حماية المجتمع من المجرم، فإن الدفاع الاجتماعي بمفهومه الحديث ينطوي على معاني إنسانية نبيلة، يرمي إلى حماية المجرم والمجتمع من ظاهرة الإجرام وقد اختلفت أساليب تحقيق الدفاع ضد الجريمة اختلافا يرجع إلى اتجاهين تزعم الأول الإيطالي جراماتيكا، وتزعم الثاني: الفرنسي مارك أنسل (فوزية عبد الستار، 1985، ص ص 301-302)

أ- الدفاع الاجتماعي عند جراماتيكا: انطلق جراماتيكا من فكرة تحقيق الدفاع الاجتماعي عن طريق التزام المجتمع بتأهيل المنحرفين ومنشأ هذا الالتزام أن الشخص المنحرف يكون ضحية ظروف اجتماعية معينة دفعت به إلى طريق الانحراف، وقد رسم جراماتيكا بعد ذلك السبيل الذي يتحقق به الدفاع الاجتماعي فيما يلي:

- قرر إلغاء فكرة الجريمة باعتبارها ظاهرة قانونية دالة على شخصية إجرامية.
- أنكر فكرة المسؤولية الجنائية المترتبة على ارتكاب الجريمة، وأحل محلها كل ما من شأنه الدلالة على عدم التكيف مع المجتمع حتى ولو لم يتخذ سورة الفعل الإجرامي.
- أن الإجراءات التي تتخذ في حق الشخص غير الاجتماعي لا تكون عقوبة وإنما تدابير غير محددة المدة تتناسب مع شخصية الفرد وتهدف إلى إصلاحه وتأهيله.
- أن لا تزيد القيود المفروضة عليه عن تلك التي يخضع لها شخص مريض يخشى ضرره، على أنه يجوز توقيع التدابير سواء بعد ارتكاب الفعل الذي يدل على الشخصية غير الاجتماعية أو قبل صدوره. (فوزية عبد الستار، 1985، ص 302)

ويمكن القول أن نظرية الدفاع الاجتماعي عند جراماتيكا تنكر حق الدولة في توقيع العقاب على المذنبين ويمكن إيجاز أهم عناصر هذه النظرية فيما يلي:

➤ يجب على الدولة أن تساعد أعضائها على التخلص من القلق و أن تساعد على التكيف الاجتماعي السوي والفعال.

- ليس من حق الدولة معاقبة المنحرفين، ولكنها يجب أن تساعد على العودة إلى الحياة السوية من خلال برامج إعادة التأهيل ومساعدتهم على استعادة توافقهم مع المجتمع.
- لا يجوز أن تساعد الدولة المنحرفين على التكيف عن طريق الجزاءات ولكن عن طريق مختلف الإجراءات الوقائية والتربوية والعلاجية.
- يجب أن يقوم رد الفعل العلاجي والإصلاحي على أساس حالة كل منحرف على حدة، وظروفه (تفريد العلاج) وليس على أساس طبيعة العمل الانحرافي ونتائجه.
- يجب إحلال فكرة المناهضة الاجتماعية، أو عدم التوافق الاجتماعي محل فكرة المسؤولية الجنائية. (نبيل السمالوطي، 1983، ص ص 303-304)

نقد و تقييم:

من خلال هاته الأفكار يتبين أن **جرامتيكا** قد غالى حين طالب بإلغاء قانون العقوبات، و المسؤولية، وبصفة خاصة إهداره لمبدأ شرعية الجرائم و العقوبات، علاوة على أن تجريده للجزاءات الجنائية من أي إيلاام معناه إلغاء وظيفة العدالة و الردع العام و الخاص .

ب- الدفاع الاجتماعي عند مارك أنسل:

يبدأ مارك أنسل من النقطة التي بدأ منها **جراماتيكا** وهي مكافحة الإجرام عن طريق حماية المجتمع ضد الجريمة، وذلك بمكافحة الظروف التي تدفع إلى ارتكابها وعن طريق حماية المجرم بإصلاحه وتأهيله حتى لا يعود إلى ارتكاب الجريمة، و بالنسبة للسياسة التي اعتمدها "مارك أنسل" فإنه يلتقي مع **جراماتيكا** في أغراض التدابير الجنائية المتمثلة في تهذيب و إصلاح المجرم و مراعاة أدمية المجرم و كرامته هو الطابع المميز لهذه التدابير، و رغم ذلك فإن مارك أنسل لا يتفق مع **جراماتيكا** في إلغاء قانون العقوبات و المجرم و العقوبة و المسؤولية الجنائية و غيرها من المصطلحات القانونية المسلم بها في التشريعات الجنائية المعاصرة، فمارك أنسل يبقى على قانون العقوبات و المجرم و الجريمة، علاوة على أن أساس المسؤولية لديه هو حرية الاختيار المدعمة بالعناصر الشخصية، و يقول مارك أنسل أن المجتمع عليه واجب محاربة الإجرام بوسائل عامة تقلل من فرص الوقوع فيه :كمحاربة الكحول و المخدرات ووضع سياسة للرعاية و المساعدة الاجتماعية للأفراد .

و أن اتخاذ التدابير الاحترازية يراعى فيه العوامل العضوية و النفسية و الاجتماعية التي دفعت المجرم إلى الجريمة، و يجب أن تخضع هذه التدابير لمبدأ الشرعية وحماية الحقوق و ضمان الحريات الفردية، لأن هدف التدابير الاحترازية التأهيل و الإصلاح، و يتم تأهيل المجرم

و إصلاحه بإحدى المهن أو تثقيفه أو علاجه إذا اقتضى الأمر ذلك، و كذلك جمع هذا الاتجاه بين العقوبات والتدابير الاحترازية في نظام واحد يشملها معا بحيث تتحدد التدابير فيستطيع القاضي أن يجد فيها التدابير المناسبة لكل مجرم. (فوزية عبد الستار، 1985، ص ص 303-304)

1-2 السجن عند المسلمين:

تهدف العقوبات في النظام الجنائي الإسلامي إلى حماية المصالح الأساسية المعتبرة وذلك عن طريق زجر الجاني وردع غيره، وتحقيق العدالة المطلقة بالحدود والقصاص و التعازير التي تترك لولي الأمر، كما تهدف العقوبات المقدرة إلى تحقيق هدف لا نظير له في أي تشريع جنائي وضعي، وهو شفاء غيظ المجني عليه أو ذويه، فبالقصاص يتم شفاء الصدور.

وقد عرف الإسلام سلب الحرية في صورة واحدة وهي الحبس أو السجن وهو نوعان:

أ- **الحبس كعقوبة:** يوقع على الشخص على سبيل التعزير على المعاصي، أو في حالات درء الحدود بالشبهات أو استيفاء للحق العام عند التنازل عن الحق الخاص.

ب- **الحبس كاستظهار:** يكون عندما يحبس الشخص على ذمة قضية معينة على سبيل الاحتياط. (عبد الفتاح خضر، 1984، ص ص 16-17)

ومع ثبوت مشروعية الحبس في الإسلام فإن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأبا بكر رضي الله عنه، لم يتخذوا مكانا للحبس، وإنما كان السجين يوضع في البيوت والدهاليز والمساجد والخيمة.

ففي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تم حبس أبو لبابة رفاعه بن المنذر الذي مكث محبوسا ست ليال، وآخرون حبسوا أنفسهم وربطوها بالأعمدة لتخلفهم عن الغزو مع الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن المحبوسين أيضا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمامة ابن أثال الحنفي، حيث بقي محبوسا ثلاثة أيام، ويبدو أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بحبس ثمامة في المسجد أن يجعله فيما يسمى فيعصرنا هذا بدار الإصلاح والتقويم ويعرفه على نظام المسلمين العام وعبادتهم وأخلاقهم الاجتماعية لأن المسجد كان مجتمع الناس وملتقاهم، خاصة وأن ثمامة زعيم في قومه، وفي إسلامه كسب كبير للمسلمين، وكان ذلك فبعد ثلاث ليال تحول ثمامة عن دينه وأعلن إسلامه (حسن أبوغدة، 1987، ص 281)

ومع اتساع رقعة البلاد الإسلامية وزيادة عدد الرعية رأى عمر بن الخطاب ضرورة إعداد مكان لحبس المجرمين، وتنفيذا لذلك فقد ابتاع رضي الله عنه دارا في مكة من صفوان بن أمية وجعلها حبسا، كما أقام علي بن أبي طالب سجنا في الكوفة، وهو أول من لفت الأنظار في الإسلام إلى وجوب

العناية بالمسجونين، ثم فعل ذلك معاوية في الشام ثم توالى الجهود من بعدهم من جانب التابعين. (عبد الفتاح خضر، 1984، ص ص 28-29).

أما بالنسبة للنظام العقابي وأساليب تحقيق الدفاع الاجتماعي في الشريعة الإسلامية فإنها منظمة نظاما محكما وناجحا لمكافحة الانحراف أصلا ولمواجهته بشكل فعال إذا ما وقع فعلا، ومن أبرز ملامح النظام العقابي الإسلامي:

1- لا جريمة ولا عقوبة إلا إذا نصت الشريعة، فإن لم تنص الشريعة على عقوبة أو تحريم في حالة الفعل أو الترك فلا جريمة.

2- الهدف من العقوبة في الشرع هو زجر الجاني وردع لغيره، وذلك لأن عدم إنزال عقوبة بالجاني يعرض المجتمع كله للانحيار والدمار والتفكك، والتسيب يقضي على أساسيات التنظيم كما رسمه الإسلام. 3- تتفاوت العقوبات المقدرة و التعزيرية في الإسلام تبعا لمعايير بالغة الدقة، تنصب كلها على نوعية الأذى الذي أحدثته الجريمة وتتمثل هذه المعايير في ثلاثة:

• مقدار الأذى الذي ينزل بالمجني عليه.

• مقدار الترويع والإفزاع العام الذي تحدثه الجريمة.

• مقدار ما في الجريمة من هتك للفضائل و القيم الإسلامية.

4- تنقسم الجرائم في الإسلام إلى ثلاثة أنواع تختلف على أساسها العقوبات وسلطات القاضي وهي كما يلي:

• **جرائم الحدود:** وهي عقوبات الجرائم المحددة بنص الكتاب والسنة، وهذه الجرائم إذا ثبتت وتوافرت أركان الجريمة العامة والخاصة فإن القاضي لا يملك الحق في العفو عن الجاني، ولا يملك كذلك المجني عليه حق العفو، وجرائم الحدود سبع هي: الزنا، القذف، شرب الخمر، السرقة، الحراية، البغي والردة .

• **جرائم القصاص:** وتشمل كل جرائم الاعتداء على الأشخاص بالقتل أو الجرح سواء بطريق العمد أو الخطأ، وجرائم العمد فيها القصاص، أما الجرائم غير العمدية ففيها الدية، و إذا كانت العقوبة مقدرة إلا أنها تختلف عن الحدود في أن الله تعالى منح المجني عليه أولوية حق العفو عن القصاص واستبداله بالدية أو العفو عنهما معا لحكمة دينية واجتماعية.

• **جرائم التعزير:** وهي كل الجرائم التي لا تدخل ضمن الحدود والقصاص والدية، وهنا توسع الشريعة من سلطة القاضي حيث لم تحدد عقوبات التعزير وللقاضي أن يختار العقوبة المناسبة لطبيعة

الجرم وشخصية الجاني وظروف ارتكاب الجريمة بما يحقق مصلحة المجتمع وما يحقق إصلاح شأن المنحرف ويمنعه من العودة للانحراف.

5- اتضح الصراع في نظريات العقاب الحديثة بين أنصار تفريد العقاب أو استبداله بالإجراءات والتدابير العلاجية والإصلاحية وبين أنصار توحيد العقاب والعقوبات، فالناظر إلى الشريعة الإسلامية أو النظام العقابي في الإسلام يرى أنه عالج هذا الأمر بمنتهى الإحكام والدقة، فهناك العقوبات المحددة بنص شرعي، وتتمثل في جرائم الحدود والقصاص وهنا يأخذ الإسلام بعمومية العقاب وتحديده استنادا إلى طبيعة الجريمة لما لها من آثار مدمرة على بناء المجتمع ونظمه وقيمه، أما فيما يخص التعزير فيأخذ هنا الإسلام نظام تفريد العقوبة.

6- عالجت الشريعة الإسلامية موضوع العود للجريمة أو تكرار السلوك الانحرافي من خلال تشديد العقوبة على المجرم إذا عاود سلوكه الإجرامي.

7- هناك مجموعة من الأركان العامة التي يجب توافرها قبل إطلاق مصطلح الجريمة على أي فعل وهي:

• **ركن شرعي:** يتمثل في وجود نص شرعي يحرم الفعل، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

• **ركن مادي:** يتمثل في الإتيان بالسلوك الإجرامي بالفعل وهذا يختلف عن مجرد الشروع فيه.

• **ركن إنساني:** ويتمثل في عدم محاسبة أي إنسان إلا إذا كان مكلفا ومختارا مسؤولا.

8- هناك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في العقوبة وتتمثل فيما يلي:

• **شخصية العقوبة:** أي أنه لا يجوز أن يتحمل إنسان جريمة لم يرتكبها هو وارتكبها غيره.

• **موضوعية العقوبة:** أي التجرد من الهوى والأحكام المسبقة عند إصدار الأحكام على المنحرفين.

أن تكون جميع الأحكام مستمدة من الشريعة الإسلامية (نبيل السمالوطي، 1983،

ص ص 115-133)

* **معاملة السجناء حسب النظرة الإسلامية :**

تهدف العقوبات حسب تصور النظرية الإسلامية إلى حماية المصالح الأساسية المعتمدة، ولما كان السجن كما رأينا في الشريعة الإسلامية هو لتعويق الشخص ومنعه من التصرف في نفسه، فإن معاملة السجناء داخل السجن وفق الشريعة الإسلامية هو منهج إنساني، يتبع الكثير من الأساليب الحسنة والتي منها:

أ- القدوة الصالحة وأثرها على النزلاء: وهذا مصداقا لقوله تعالى "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا"(سورة الأحزاب، الآية 21)، وهنا يكمن دور مؤسسات السجن في تمكين النزلاء من الاقتداء بمن كانوا خيرا لهذا المجتمع، سواء من رجال دين أو رجال علم...، وذلك لمحاكاة تجاربهم والاقتداء بتفكيرهم وسلوكهم وطرقهم المنتهجة في الحياة.

ت- إشغال أوقات فراغ النزلاء بالنافع المفيد: وهذا مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ" (رواه ابن عباس رضي الله عنه)، وهنا يجب على المؤسسات الإيوائية أن تستثمر أوقات تواجد النزلاء بالسجن في تدبير الأعمال الخيرة وتأهيله بما يفيد به نفسه والآخرين كالقراءة والتدريب والرياضة...

ث- أسلوب الحوار: وهذا مصداقا لقوله تعالى "وجادلهم بالتتي هي أحسن..." (سورة النحل، الآية 125)، ويقصد هنا بالحوار الهادف، والبناء، الذي يعتمد على الحجة والإقناع، وهنا يبرز دور المؤسسات الإيوائية في تنوير فكر النزلاء وتبين لهم الفكر السليم من الخاطئ، ومشاركتهم في المشكلات التي تعترضهم بطريقة تشجعهم على كيفية إيجاد الحلول، وتوجيه طاقاتهم إلى التفكير الحسن، وصرفهم عما يضرهم، ويضر المجتمع، واستثمار طاقاتهم في ما يعود عليهم وعلى المجتمع بالخير والمنفعة.(سعيد بن مسفر الوادعي، 2004، ص118)

يتضح مما تم عرضه أن أنظمة السجون قد سارت في تطورها عبر مراحل عديدة تم فيها الكثير من الانجازات من حيث أدوار ووظائف مؤسسات السجون، وأهدافها، وأساليب تعاملها مع المحكوم عليهم الذين يودعون فيها، وأن هذا التغير الذي حدث على مستوى أنظمة السجون مرتبط أشد الارتباط بطبيعة المجتمعات المتواجدة بها، وذلك لاعتبار أنظمة العقاب ظاهرة اجتماعية وقانونية تطبق في المجتمع، وترتبط بالنظم الاجتماعية السائدة فيه، لكنه يبقى في الأخير التأكيد على أن النظرة الإسلامية لآلية التعامل مع المحكوم عليهم والمسجونين بالمؤسسات العقابية قدمت نظاما أكثر دقة، وأكثر فعالية، وأكثر تكاملا، وبالتالي فالنظرة الإسلامية هي نظرة لا تضاهيها آراء أي مدرسة أو نظرية قدمتها محاولات الدارسين لقضايا السجن و السجناء، لأن منابع هذه النظرة هي مستمدة من عقيدة تعطي في أولى أولوياتها الحفاظ على كرامة الإنسان، والتأكيد على قيمته كإنسان قبل كل شيء وهذا إن دل إنما يدل على شمولية رسالة الإسلام وبعد أحكامها، والتي تحرص في أثناء تنفيذها على حق الفرد في السلامة و الطمأنينة، وتضمن للمجتمع الأمن والاستقرار، بما يحقق المصلحة العامة في المجتمع.

8- الجذور التاريخية للعقوبة:

إذا أردنا التقصي عن الجذور التاريخية للعقوبة، فبإمكاننا القول أنها وجدت منذ أن خلق الله تعالى الكون والملائكة وبث الروح فيها قبل البشر، و أول من عصى الله كان إبليس استكبارا لخلقه آدم أبي وأنكر السجود والانقياد لأوامره مستكبرا، وقد أمهله الله تعالى على فعله فأخر العقوبة والعذاب الى يوم يبعثون، إذ قال في كتابه الكريم " فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم، قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين " (سورة ص، الآيات 80 و 83 .)

وأول من غواه إبليس كان آدم عليه السلام إذ جعله يتذوق ما حرم عليه وقد حذر الله تعالى من قبل فقال تعالى " فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى " (سورة طه، أية 117) وحين فعل انكشفت عورته وانحطت درجته، ولولا سبقت كلمة من ربه تفضلا منه عليه ورحمة به لكان لزاما عليه العقوبة وعلى كل من عصى من ذريته كان يتعجل بالعقوبة من ساعته لكنه أمهل إلى وقت ما، فلما تاب وندم استحق الغفران والعفو "قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين " (سورة الأعراف، أية 23) فغفر الله له وخفف عنه العقوبة ومع ذلك أنزل الله تعالى آدم (ع) من الجنة الى الأرض .

قال تعالى " قال اهبطا منها جميعا لبعضكم لبعض عدو " (سورة طه، أية 123).

وفي الأرض ولدت عند الإنسان (أبناء آدم) الغيرة الظالمة، والحسد المفسد في طبيعة الإنسان (أبو زهرة، محمد، 1963، ص 79). وخير شاهد على ذلك قتل قابيل لأخيه هابيل من أجل قربان قدمه كل واحد منهما، إذ كان أحدهما يرجو ما عند الله في حين أن الآخر قدم قربانه إخلاص فقال تعالى ((واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق، إذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر، قال لأقتلنك، قال إنما يتقبل الله من المتقين، لنن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك، إني أخاف الله رب العالمين إني أريد أن تبوأ بإثمي وإثمك، فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين، فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله، فأصبح من الخاسرين فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه، قال ياويلتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين، من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا. " (سورة المائدة، الآيات 27 - 32 .)

يتضح من النص الكريم أنه لا شيء يردع الأشرار إلا القصاص العادل، وبذلك يحيا الناس حياة

طيبة في الجملة في هذه الأرض، والجزاء الأوفى عند الله العليم الحكيم. (أبو زهرة، 1963، ص 79)

وقد شهدت العقوبة نوعاً من التطور في المجتمعات البدائية والتقليدية إذ اتجهت نحو التخصص بشكل قليل وأصبح إنزالها بالمجرمين من قبل المجتمع وأفراده وليس من الله تعالى مباشرة، فالمجتمع البدائي هو مجتمع عرقي تقليدي يقوم فيه وجود القانون المكتوب وتغيب فيه أية صيغة قانونية جامدة تنظم العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وجماعاته، فهو مجتمع تقليدي يعتمد كلياً على قواعد العرف العامة والتقاليد المتوارثة التي تشكل في مجموعها الأرضية الواحدة لكافة المعايير التنظيمية الضابطة لسلوك الأفراد والجماعات (عدنان الدوري، 1989، ص 40) وفي مثل هذه المجتمعات تكون الجريمة وعقوبتها حقيقتان نسبيتان ترتبطان عضويًا بالتركيب الاجتماعي الكلي للمجتمع البدائي .

لذا فإن العقوبة في هذا المجتمع ذات صفة غيبية لأنها تصدر عن قوى روحية غير منظورة تتحكم في مصير المجتمع وتطارد الفرد، وتظل بمنظورهم تبحث عن المجرم حتى تجده . وتقال منه بالانتقام الشديد فضلاً عن المعتقد الغيبي لمصدرها فهي في المجتمع البدائي أداة اجتماعية تحقق تماسك أفراده، وتحفظ توازنه وتعمل على تكامله وتكاتفه فهي إذن تحقق وظيفة اجتماعية سامية (المرجع السابق، ص 41)

ولمنظور العقوبة وظيفة ثانوية، فيما يتعلق بالجاني نفسه وبأسلوب التعامل معه، إذ تحقق مطلبين أساسيين معاً هما القصاص والردع . ويمكن القول أن العقوبات في المجتمعات البدائية ذات طبيعة نسبية، غير متشابهة بسبب خضوعها لمجموعة من العناصر الحضارية والظروف الاجتماعية، كنوع الفعل ذاته، وكمية الضرر الناتج عنه، ومنزلة الجاني بين أفراد مجتمعه، ومدى العلاقة التي تربط بين جماعة الجاني وجماعة المجني عليه، وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية وهكذا نجد أن أسلوب وطرق تنفيذ العقوبة للاقتصاص من الجاني قد تنوع تبعاً للظروف المحيطة بالجاني أو الجماعة التي ينتمي إليها.

ومن هذا المنطلق فإن المجتمع البدائي لا يعرف مبدأ فردية العقاب فالقصاص على سبيل المثال لا يقتصر على شخص الجاني وحده بل يشمل غيره من أفراد عشيرته أو جماعته (أبو زيد أحمد، 1963). لذا فإن المجتمعات البدائية لم تعرف العقاب بالمعنى المتعارف عليه، لأن العقاب لديها إجراء لم يقصد به إيقاع الألم بالجاني أو فرض الضرر العمدي من قبل الجماعة كهدف أساسي للعقاب (عدنان الدوري، 1989، ص 43).

يتضح مما سبق أن فكرة العقوبة في المجتمع البدائي تختلط ببعض التصورات الغيبية وتمتزج بطقوس سحرية معقدة سواء كان ذلك بإجراءات التحقيق في التهمة أو في أسلوب تنفيذ العقوبة بحق الجاني .

وهكذا نجد ان المجتمعات البدائية مارست نوعين من العقوبات أحدهما عقوبات مادية ملموسة تلحق بالمجرم ذاته وهذه تتدرج بين التوبيخ والتعزير والمقاطعة والنفي والإعدام وذلك عن بعض الجرائم الشخصية والداخلية، الأخر عقوبات ذات صفة روحية غيبية هدفها التخلص من الجاني ترضية للرب والقوى الغيبية والتضحية للفاعل طلبا لمغفرة هذه القوى ولا سيما في الجرائم التي تتصف بالقدسية او المجتمعية .

أن المطلب الأساسي للعقوبة في المجتمعات البدائية لم يكن إيقاع الألم أو الضرر المتعمد فحسب بل التخلص من الجاني والتضحية به من أجل إرضاء الآلهة ودرء نقمة القوى الروحية فصلا عن توبيخ الفرد والخط من منزلته الاجتماعية او الوقاية المجتمعية بإعدام الجاني أو التأثير منه أحيانا في بعض الجرائم الشخصية .

لذا فإن نظرة سريعة في تاريخ الحياة الاجتماعية بوجه عام تظهر لنا كيف أن المجتمعات البشرية على اختلاف درجة تطورها الثقافي استفادت من بعض ردود الفعل الاجتماعية ذات الطبيعة العقابية ضد بعض الأفراد الذين يخرجون عن طاعتها ويسبئون الى أعرافها وتقاليدها أو يدنسون مقدساتها أو ينحرفون عن معاييرها الاجتماعية او الأخلاقية او الدينية .

هذه صفة العقوبة بالنسبة للمجتمعات البدائية والقديمة، ألا أن المختصين بهذا الموضوع يرون بان تاريخ العقوبات في اكثر الشرائع والقوانين القديمة، تتشابه فيما بينها سواء من ناحية مبادئها ونظمها او من ناحية الأدوار التي مرت بها وكذلك العوامل التي أدت الى تطورها . ولا يمكن وضع أسس ثابتة حول المرحلة التي نشأ فيها القانون عند الشعوب القديمة (جعفر علي محمد، ، ص14)

وبقدر ما تعلق الأمر بالجانب العقابي فإن كل السبل التي سلكتها المجتمعات القديمة، والمراحل التي مرت بها العقوبة خلال حقبة تطورها سارت وفق مراحل ثلاثة(بدر محمد عبد المنعم وآخرون، ص ص 486-489) التي تعد مراحل انتقالية من الابتدائية الى مراحل اكثر تطورا وتنظيما داخل المجتمع الواحد ونوجز هذه المراحل بما يلي :

المرحلة الأولى : حق الانتقام أو الثار

في العصر القديم كان حق الانتقام الفردي أساسا للعقوبة، إذ يترك للمجني عليه الخيار في اللجوء الى استعمال هذا الحق بالكيفية التي ترضيه، إذ لم يكن هناك قانون منظم يتناول تفسير أو تحديد هذا الحق (مدكور محمد سلام، ، ص 272)

أما بالنسبة إلى الحالة القانونية في المجتمعات القديمة فإنها كانت تستند على فكرتين :

• أولهما : سيادة رب الأسرة على أفرادها وتسمى بالسلطة الأبوية .

• والثانية : هي السلطة الجماعية أو حكم القانون، إذ يخضع المنتسبون لأسرة واحدة، سواء كان ذلك الانتساب حقيقيا أو بالانتماء، جميعهم خضوعا تاما في حقوقهم الخاصة لسلطات رب الأسرة، فكلتمته تمثل القانون الداخلي، ويمثلون لإرادته ويطيعونه طاعة عمياء، وتصل سلطاته غير المحدودة إلى أرواحهم وحررياتهم وأموالهم، سواء حكم بينهم بالعدل أم لا، ودون أن يكون لهم حق في التظلم والالتماس (أحمد أبو الوفا، 1979، ص 14)

وهكذا ظهرت سلطتان لتوجيه العقوبة هما سلطة رب العائلة ومن ثم سلطة القبيلة، اللتان توحدتا في تنظيم الانتقام بالجاني نتيجة الأذى الذي يوقعه بالمجني عليه وللتين تقرران نوع هذه العقوبة أو القصاص، وإلى جانب القصاص يظل الانتقام المطلق هو الوسيلة لمقابلة الاعتداء الموجه من أحد أفراد أسرة أو قبيلة معينة الى فرد ثان ينتمي الى أسرة أو قبيلة أخرى وكثيرا ما كان هذا الانتقام الفردي يتطور الى انتقام جماعي (نشأت أكرم، 1988، ص 17).

أما طبيعة العقوبة في العصور القديمة فكانت عقوبة بدنية إلا أنها كانت صارمة للغاية توقع بحق مرتكب الجريمة للتخلص من جرائمه مثل بتر أحد أعضاء جسمه أو تشويهه أو تجريده من حق الانتماء إلى القبيلة وذلك عن طريق النفي أو الطرد ووضعه تحت رحمة الحيوانات المفترسة، أو في العراء تحت طائلة رجال القبائل للتصرف به كيفما يشاؤون (عبد الستار فوزية، 1985، ص 212) .، بمعنى آخر خلعه من العائلة أو القبيلة ونفيه أو تسليمه إلى القبيلة المتضررة، ولهذه القبيلة الحق في الانتقام منه أو جعله مملوكا أو محكم عليه بتنفيذ بعض الأعمال الإجبارية لفائدتهما أو تقتله، إلا أن هذا النوع من العقوبات أصبح نوعا من إشباع الأهواء الشخصية من قبل المتنفذين بالمجرم، إذ لعب الظلم دوره في الانتقام البشع وارتكاب الجرائم ونشر الفوضى وروح الخصومة بين الأطراف .

وحسب هذا النظام كان الجاني يسلم إلى المجني عليه لينتقم منه بنفسه وبشكل مباشر و بمقدار الضرر الذي لحقه من جراء جريمته، فكان القاتل يعاقب بالقتل، والضارب بالضرب وشاهد الزور بقطع

لسانه والسارق بقطع يده، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه المرحلة تميزت بعدم وجود فكرة المسؤولية بشكل تام، فالفرد كان ينتقم من الذي أوقع به الاعتداء حتى ولو صدر هذا الاعتداء من حيوان أو طفل غير راشد. (بدر محمد عبد المنعم وآخرون، ، ص 486)

لقد استمر تنفيذ العقوبات على هذا النحو حتى ظهور نظام (الصلح والتعويض) (الدية) وهي تمثل المرحلة الثانية من تطور نظام العقوبة حيث يمكن تعريف هذا النظام بأنه: "مبلغ من المال يدفعه الجاني أو عشيرته إلى المجني عليه مقابل تنازلهم عن الأضرار بالثأر وذلك تقاديا لمخاطر الحرب" (أحمد أبو الوفا، 1979، ص 47) .

المرحلة الثانية : الصلح والتعويض (الدية) وجاءت هذه المرحلة نتيجة تزايد عدد الجماعات الإنسانية وتكتلها وتعدد حاجات الأفراد وإدراكهم أهمية الجانب الاقتصادي في حياتهم ولغرض التقليل من الأضرار الناتجة عن الجريمة والعقوبة الذي ساد مدة طويلة، تبنت بعض الجماعات مبدأ التعويض المالي ذا المردود الأكثر فائدة بالنسبة للمجني عليه وذويه أو حتى قبيلته وأصبح بديلا عن الانتقام العيني المطلق أو المحدود بعقوبة القصاص المضاعف للضرر الحاصل بضرر آخر أو ضرر أكثر وهكذا تم إقرار الدية (نشأت أكرم، 1988، ص 18).

إذ أنها تدفع بالاتفاق بين الجاني والمجني عليه أو بين أفراد أسرته أو عشيرته في أغلب الأحيان، ويتم عن طريق تنازل المجني عليه أو ذويه من الثأر مقابل دية يدفعها الجاني (أحمد أبو الوفا، 1979، ص 14)، ولم يكن مقدار الدية محددا أول الأمر، وكما كانت تدفع أما بعدد من الماشية أو ما كان يتعامل به أصحاب تلك الجماعة، أو كان ذلك قبل ظهور العملة النقدية، وبعد اكتشاف النحاس صارت الدية تدفع بشكل سبائك من النحاس .

وبعد ظهور العملة النقدية أصبحت الدية تقدر نقدا، ولا يقصد بدفع المال من قبل الجاني للتعويض عن الضرر الذي سببه للمجني عليه فحسب كما هو ظاهر في معنى العقوبة، ولذلك فإن التعويض أو الدية تفوق أحيانا مستوى الضرر الذي الحق بالشخص، فهو ممن يدفعه الجاني ليشترى به حياته (بدر محمد عبد المنعم وآخرون، ، ص 488).

كانت الدية في العصور الأولى اختيارية، فقد قبلها عشيرة الجاني أو المجني عليه أو ترفضها ويعتمد ذلك على نفوذها وقوتها، وقد يرفض الجاني أحيانا الدية التي يطلبها منه المجني عليه إذا كان ذا قوة، وكذلك يستطيع المجني عليه رفض الصلح ويصر على الأخذ بالثأر، وعلى هذا الأساس حل نظام

التعويض المادي أو الدية على الانتقام والثأر، واستمر على ما هو عليه حتى بدأت سلطات الدولة بالظهور والاستقرار عندها نشأت فكرة العقوبة العامة ضمن الانتقام العام.

المرحلة الثالثة : العقوبة بعد نشوء الدولة :

حين تطورت المجتمعات البشرية وازداد تركيبها السكاني تعقيدا وبرزت ظاهرة الطبقات وظاهرة الملكية العامة والخاصة والسلطة العامة المركزية من جانب بدأ مفهوم الجريمة هو الآخر يتبلور من خلال مفهوم اجتماعي جديد إذ صار الفعل الخاطئ جريمة موجهة ضد الدولة وضد المجني عليه معا (عدنان الدوري، 1989، ص 44). ولذلك اعترفت الدولة بالعقوبة وعنيت بتنظيم قواعدها، وأقرت الدية، واهتمت بتحديد مبالغها فتبلورت بذلك العقوبات للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص (محمد محي الدين عوض، 1963، ص 12) وهكذا انتقل العقاب من الحق الشخصي الخاص بالمجني عليه أو المتضرر من الجريمة إلى حق الدولة في معاقبة كل من يرتكب فعلا يشكل جريمة .

ومع استقرار عبادة الأسلاف في هذه المرحلة وظهور رئيس الجماعة كوسيط بين أفراد جماعته والآلهة، والذي كان يمثل في الوقت نفسه رئيساً للدين أيضا . وبذلك حل الدين محل القوة في تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة أو بين أفراد الجماعات المختلفة (أبو طالب صوفي، 1963، ص 81) .

ورغم ذلك فلم يكن العقاب في تلك المرحلة يستند على أية قاعدة فقهية أو مبررات فلسفية محددة فاستعمل العقاب البدني مثلا كرد فعل رسمي أو إجراء واقعي للتصدي للجريمة دونما هدف معين أو أرضية فلسفية يستند عليها. (عدنان الدوري، 1989، ص 44)

ولكن بمرور الزمن وفي مرحلة لاحقة اتخذت الأحكام الإلهية صفة العمومية لا سيما وأن المنازعات والوقائع المتشابهة أخذت تتكرر بعد زيادة التكتلات البشرية وتكوين العلاقات الاجتماعية والارتباطات الوثيقة في مجال الاقتصاد مما أدى بالقضاة الى إصدار أحكام متشابهة بصدد المنازعات والوقائع التي تصدر عن المسيئين ولأسباب أهمها سلطة التشريع والتنفيذ والقضاء ولاعتقادهم أن الآلهة هي مصدر ما ينطقون به من أحكام فوجب عليهم مراعاة ما سبق وأن يحكموا به خشية غضب الآلهة عليهم أي نشأت عادة دينية ذات طبيعة قضائية مقتضاها أن الأحكام القضائية المتشابهة أصبحت سوابق قضائية تتحكم في المستقبل في المنازعات المماثلة، ومع التطور الذي صاحب وجود تنظيم للدولة أو التطور الاقتصادي أصبحت حالات اللجوء إلى الانتقام الفردي أقل بكثير عن السابق في حين ازدادت حالات اللجوء الى رئيس الجماعة والاحتكام إليه فيما يحدث من منازعات بين الأفراد، وكان رئيس

الجماعة بدوره يشاور رجال الدين الذين كانوا يمثلون إرادة الآلهة من أجل إيجاد الحكم المناسب من خلال العادات والتقاليد السائدة، وبذلك أصبح التقارب والاتفاق بين الدولة والسلطة الدينية يسد الفجوة بين الحكم الوضعي والروحي لتوحيد مبدأ العقوبة وإرضاء جميع الأطراف وتثبيت القانون لمصلحة المجتمع ككل، وفي ظل هذه التقاليد العرفية لم يعد الحاكم يحكم باسم الآلهة، وإنما أصبحت السيادة للشعب وذلك بعد أن أصبح الشعب مصدر السلطات (جعفر علي محمد، ص ص 17 - 18)

واستمرت الأعراف والتقاليد معمولاً بها بمثابة قوانين حين درج الناس على اتباعها في معاملاتهم جيلاً بعد جيل التي لا بد لهم من احترامها خشية العقوبة التي تنزل بهم عند مخالفتها .
لم تستقل المرحلة الجديدة التي نشأت وعرفت بمرحلة التدوين عن مراحل تكوين الشرائع بسبب أن القاعدة القانونية اكتملت خصائصها منذ عصر التقاليد الدينية ومرحلة التقاليد العرفية وبدأت القاعدة القانونية تتفصل عن الدين واتسمت بكيانها المستقل (أبو طالب صوفي، ص 102) .

غلب على العقوبات في هذه المرحلة طابع القسوة والشدة وعدم المساواة في العقاب، إذ كانت تختلف باختلاف الطبقات التي ينتمي إليها كل من المتهم والمجني عليه، فالأبعاد الاجتماعية للعقوبة ومبرراتها الاجتماعية المختلفة كالردع أو الإصلاح أو تقويم شخصية المجرم أو تعديله أو رد اعتباره أو تأهيله أو علاجه، وهي أبعاد ظهرت في مراحل متأخرة من تاريخ المجتمعات البشرية .

اتصلت الجذور التاريخية العميقة للعقوبة ببداية الخلق واستمرت إلى وقتنا الحاضر مع تعدد أشكالها وأسلوب تنفيذها كلا حسب واقعها الاجتماعي وتأثيرها، على الأفراد والجماعات ولا سيما بعد تكوين التجمعات السكانية وتأسيس المجتمعات والحكومات والأنظمة والقوانين العرفية منها والمكتوبة، الإلهية والوضعية .

وقد خضع مفهوم العقوبة للتغير من وقت لآخر، ومن مجتمع لآخر، ومن حضارة لأخرى تبعاً لمتانة الحضارة والدولة وقوتها في السيطرة والحد من الجرائم لتحقيق الاستقرار والأمن في تلك الحضارات من خلال تطبيق العقوبات على المخالفين لقوانينها .

3- أشكال المؤسسات العقابية:

3-1 مؤسسات البيئة المغلقة:

وهي الصورة الأولى التي عرفت بها المؤسسات العقابية في العالم التي هي الصورة الأقدم تاريخياً وتقام عادة في ضواحي المدن الكبرى، حيث أنها مباني مرتفعة الأسوار تقام بجانبها أبراج من أجل الحراسة، وعليها حراسة مشددة في الداخل والخارج، يعامل فيها المساجين معاملة قاسية (دردوس مكي،

2010، ص ص 116-117)، ويختص هذا النوع من المؤسسات العقابية بالمجرمين الذين لهم ميول إجرامية واضحة ضد المجتمع والذين يمثلون ويشكلون خطرا على موظفي المؤسسة، وكبار كبار المجرمين وأخطرهم المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة، ويتميز النظام الداخلي للمؤسسة المغلقة بالصرامة والحزم حيث توقع عقوبات تأديبية على كل سجين يخالف قواعد هذا النظام.

أ- مميزات مؤسسات البيئة المغلقة:

إن هذا النوع من المؤسسات العقابية يعد الأكثر انتشارا في العالم، فهي تمثل الصورة التقليدية للسجون، يتم فيها عزل المساجين عن العالم الخارجي داخل مبنى له أسوار عالية وقضبان حديدية وحراسة ورقابة مشددة، وتبنى هذه المؤسسات بعيدة عن العمران، وتخصص للأشخاص ذوي الميول الإجرامية، والذين يمثلون خطرا على المجتمع.(خوري عمر 2009، ص 224)

كما أن هذه المؤسسات تصلح في الحالات التي يكون فيها الهدف من العقاب هو الردع والزجر قبل أن يكون الهدف هو الإصلاح، ويلجأ إلى هذا النوع من المؤسسات عندما تكون العقوبة طويلة المدة، ولكل من يتطلب إتباع أسلوب حازم للردع و الإيلام.(ثروت جلال، ص 122)

ب- سلبيات المؤسسات العقابية المغلقة:

يعاب على هذا النوع من المؤسسات العقابية التكاليف الباهظة في إنشائها، بالإضافة إلى النفقات التي تستلزمها الحراسة المشددة، كما أن المحكوم عليهم داخل هذا النوع من المؤسسات يتعرضون إلى اضطرابات نفسية، ما يؤدي إلى إعاقة إعادة تكييفهم مع المجتمع بعد انقضاء مدة عقوبتهم (محمد عبد الله الوريكات، 2009، ص 399)، كما ينتج عنه فقدان الثقة بالمسجونين وفقدان المسجونين الثقة بأنفسهم مما يصعب في عملية إصلاحهم، ومنه فإن هذا النوع من المؤسسات لا يصلح ولا يسهم في التأهيل وإعادة دمج المجرمين في المجتمع.(عماد محمد ربيع وآخرون، 2010، ص 198)

3-2 المؤسسات العقابية ذات البيئة المفتوحة: هي مؤسسات عادية في شكلها ومظهرها الخارجي، فهي تتجرد من مظاهر الحيطه والحذر، فهي بناية كغيرها من البنائيات العادية، يهدف هذا النوع من المؤسسات العقابية إلى غرس الثقة في نفوس المحكوم عليهم وبث الطمأنينة فيهم لإعدادهم إلى العودة للمجتمع وهي عادة ما تكون مشيدة في الأرياف وضواحي المدينة، حيث توجه المحكوم عليهم نحو الأعمال الزراعية والنشاطات الريفية، كما تشيد بالقرب من المناطق الصناعية لتسمح للمسجونين القيام ببعض النشاطات، ونجد هذا النوع من المؤسسات مخصص للمحكوم عليهم بالعقوبات قصيرة المدة.(Abdul-Aziz el yousef Abdullah;1999,p85)

وترجع النشأة الأولى لهذا النوع من المؤسسات العقابية إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما أنشأ "كلر هالس" مستعمرة زراعية في "فيترزفل" بسويسرا، ومن ثم انتقلت هذه الفكرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا و الدانمرك. (محمد عبد الله الوريكات، 2009، ص 400)

أ- مميزات المؤسسات العقابية المفتوحة:

يعتبر نظام البيئة المفتوحة من أنجح و أفضل الأنظمة بالنسبة للمحكوم عليهم بالحبس لمدة قصيرة، فهو يوفر لهم كل الوسائل لمراجعة أنفسهم بعيدا عن الضغوطات والمضايقات وهو كذلك أصلح نظام يوصي به علم العقاب بتطبيقه على المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية لمدة طويلة إذا تحسن سلوكهم خلال تواجدهم بالبيئة المغلقة، والحياة بهذا النظام هي شبيهة إلى حد كبير بالحياة العادية في المجتمع (دردوس مكي، 2010، ص 118)، وأن الحياة داخل هذه المؤسسات تصون صحة المحكوم عليهم البدنية والعقلية والنفسية عكس المؤسسات المغلقة، هذا بالإضافة إلى أنها تمتاز بقلّة نفقاتها وبمساحتها الواسعة غير المكتظة بالنزلاء مما يدرأ أضرار الاختلاط. (Abdul-Aziz el yousef, 1999, p85)

ب- سلبيات المؤسسات العقابية المفتوحة:

يعاب على هذا النوع من المؤسسات العقابية أنها لا تحقق لا الردع العام ولا الردع الخاص نظرا لما يجد فيه المحكوم عليهم من معاملة سهلة من جهة، ومن جهة أخرى فهي تسهل الهروب نظرا لفتور الحراسة فيها، وقلة وسائل الحراسة (Abdul-Aziz el yousef Abdullah ; OP cit; p85)، هذا بالإضافة إلى أنها لا تناسب إلا فئة معينة من النزلاء يكون مستواهم الشخصي والاجتماعي أعلى من مستوى النزلاء في السجن، وتعلو لديهم قيمة الحرية على كل قيمة، وهو أمر لا يتحقق إلا في المجتمعات المتقدمة، وبالنسبة لأشخاص على درجة معينة من الثقافة والتهذيب (ثروت جلال، د س، ص 126)

ت- العوامل المساعدة على نجاح المؤسسات العقابية المفتوحة:

لأداء هذا النوع من المؤسسات دورها كاملا، لابد من توفر الشروط التالية:

- يجب أن يكون مقرها في الريف أو في ضواحي المدينة، وهذا حتى يتوفر لها الاتساع في المساحة والنقاء في الجو، ولكي يوجه نزلاؤها إلى الأعمال الزراعية بصفة أساسية وبعض الأعمال الحرفية الأخرى.

- تحري الدقة في اختيار موظفيها، وهذا نظرا للعلاقة التي تربطهم بالنزلاء.

• يتعين العناية في اختيار نزلاء المؤسسات العقابية المفتوحة، فلا يستفيد كلهم من هذه المؤسسات، ولا بد أن يستبعد كل نزير يتضح عدم جدارته.

• ينبغي أن يكون عدد النزلاء محدودا كي تاح العلم بظروف كل منهم، وإمداده بالعناية التي يحتاجها. (حسني محمود نجيب، 1973، ص ص 197-198)

ث- معيار الإيداع في المؤسسات العقابية المفتوحة:

لقد تضاربت الآراء في تحديد المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه في إيداع المساجين في هذا النوع من المؤسسات العقابية.

ف نجد الرأي الأول ذهب إلى تطبيق المعيار الزمني، وفيه ينتقل المحكوم عليه قبل انتهاء مدة عقوبته لفترة كافية من المؤسسات العقابية المغلقة إلى المفتوحة، أي لا بد أن تمضي مدة معينة في المؤسسة المغلقة، ثم ينفل لإكمال ما تبقى من مدة عقوبته في المؤسسة المفتوحة، لكي تكون هذه الفترة بمثابة تدريب له على مواجهة الحرية.

وقد انتقد هذا الرأي، وقيل أنه من الأصح أن يوضع المحكوم عليهم منذ البداية في المؤسسات المفتوحة لاجتناب التحكم في المساجين.

وذهب الرأي الثاني إلى الأخذ بالمعيار المادي، وهو النظر إلى مدة العقوبة المحكوم بها، فهم يرون أنه إذا كانت مدة العقوبة طويلة فلا بد أن يودع المسجون في المؤسسة المغلقة، أما إذا كانت مدة العقوبة قصيرة فلا بد أن يودع المسجون في المؤسسة المفتوحة

لكن يعاب على هذا الرأي لاعتباره طول المدة أو قصرها قرينة لوضع المحكوم عليه في المؤسسة العقابية المغلقة أو المفتوحة، لأن هذه القرينة غير مطلقة ويمكن أن يكون عكسها صحيح.

وهناك رأي ثالث والذي يعتبر رأي وسط وهو الأخذ بالمعيار الشخصي أين يجب دراسة شخصية المحكوم عليه، فإذا تبين أنه موقع ثقة فيجب وضعه في المؤسسة العقابية المفتوحة أيأ كانت مدة عقوبته (محمد أحمد المشهداني، 2008، ص ص 179-180)

3-3 المؤسسات العقابية شبه المفتوحة:

هي مؤسسات تتبنى في نظامها إجراءات لا تصل في شدتها إلى ما هو متبع في المؤسسات العقابية المغلقة، ولا تبلغ في مرونتها المؤسسات المفتوحة، فلا تكون فيها الحراسة مشددة، كما يقترب نظام العلاج فيها من العلاج في البيئة الحرة (جعفر علي محمد، 1993، ص 175)، ويتمتع المساجين وفق هذا النظام بقدر من الحرية، حيث يسمح لهم الخروج من المؤسسة العقابية دون رقابة مستمرة، إما

لممارسة أعمال حرة، وإما لتلقي تعليم في إحدى المؤسسات التعليمية، وإما أن يتدرب على تعلم إحدى المهن أو الخضوع لبرنامج علاجي، وبعد الانتهاء يعود إلى السجن، كما يتمتع بحرية شبه كاملة خارج السجن حيث نجده لا يضع ملابس السجن الخاصة، كما يحتفظ بقدر من المال للطعام والمواصلات.

لكن تفرض عليه بعض الالتزامات أهمها :

- العودة إلى السجن بعد انقضاء العمل .
 - لا يتسلم أجره بل تستلمه إدارة المؤسسة العقابية.
 - يخضع لنظام تأديب المسجونين.
 - كما لا يمكنه الارتياح إلى أماكن معينة كأماكن اللهو.
- ولهذا النظام صورتين:

1- الصورة الأولى: تعتبر مرحلة انتقالية في نظام تدريجي بين الوسط المغلق والحر الذي يسبق الإفراج الشرطي، ذلك بالنسبة للمحكوم عليهم الذين تكشف شخصياتهم وسلوكهم الحسن داخل السجن عن جدارتهم بثقة تتيح لهم الاستفادة من مزايا هذا النظام.

2- الصورة الثانية: تتمثل في اعتباره نظاما مستقلا بالنسبة لأشخاص معينين وخاصة بالنسبة للعقوبات القصيرة المدة، وهذا لتفادي تأثير السجون المغلقة على شخصياتهم. (علي عبد القادر القهوجي وآخرون، 1999، ص ص 130-131)

تقام المؤسسات العقابية شبه المفتوحة في الغالب في المناطق الزراعية لكي يعمل المحكوم عليهم بالزراعة والصناعة، وقد تقام الورش المختلفة داخل المؤسسات لتدريب النزلاء على الأعمال المناسبة لهم، وتتفق مع ميولهم ويرغبون مزاولتها بعد انتهاء مدة عقوبتهم، وقد انتشرت هذه المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، إيطاليا، إنجلترا، السويد ومصر. (محمد أحمد المشهداني، 2008، ص 181)

أ- تقييم المؤسسات العقابية شبه المفتوحة:

- يعتبر هذا النوع من المؤسسات قليل التكاليف.
- يسمح بتنظيم أفضل للعمل و يتيح للمحكوم عليه حفظ توازنه البدني والنفسي بحكم عمله في وسط قريب من الحياة العادية، وكل ذلك يساعد على تأهيله وإصلاحه. (فتوح عبد الله الشاذلي، 2007، ص 525)

4- أساليب إدارة المؤسسات العقابية:

إن أساليب إدارة المؤسسات العقابية هي الكيفية التي يعيش بها السجناء من حيث عزلتهم أو اتصالهم بعضهم ببعض، وأسلوب تطبيق البرامج الإصلاحية عليهم، والنظم التي تتبعها الدول في هذا الموضوع هي خمسة نظم كالتالي:

4-1 النظام الجمعي:

يعيش المسجونون في هذا النظام مع بعضهم البعض نهارا وليلا حيث يلتقون في أماكن العمل والطعام والفسحة والتعليم والتهديب، و ينامون جماعات في أماكن تتسع لعدد قليل أو كثير من النزلاء (عبود السراج، 1990، ص ص 431-438)، ويمكن أن تقسم أفراد المحكوم عليهم إلى فئات حيث يجمع بين أفراد كل فئة تشابه الظروف مثل الفصل بين الكبار والصغار أو بين الرجال و النساء، ويعتبر من أقدم السجون، وقد استمر تطبيقه حتى لأوائل القرن التاسع عشر حتى ظهر النظام الانفرادي الذي طبق لأول مرة في بنسلفانيا(بكار حاتم، 2001، ص 310) .

أ- أهم مزايا النظام الجمعي:

- أنه قليل التكاليف سواء من حيث نفقات إنشاء السجن وإدارته.
- يكفل بتنظيم جيد للعمل العقابي.
- يعتبر أقل الأنظمة إضرارا بالصحة البدنية والعقلية والنفسية للمحكوم عليهم، كما يساعد على إعادة التأهيل في المستقبل.

ب- أهم أهداف النظام الجمعي:

- ✓ حماية المجتمع بتجميع الخارجين عن قواعد الضبط الاجتماعي في المؤسسات العقابية لوقاية أفراد المجتمع من سلوكياتهم الإجرامية المضادة للشعور العام وللضبط الاجتماعي مع مراعاة إنسانية العقوبة من خلال تجنب عزل النزلاء(أحسن طالب، 2002، ص 65)
- ✓ إصلاح المجرم وإعادة تأهيله لدمجه في المجتمع من جديد كعضو فعال وصالح من خلال تدريبه على العمل في مجموعات.(غانم عبد الله عبد الغني، 1999، ص 30)

ت- إيجابيات النظام الجمعي:

- ✓ إعداد النزلاء فنيا ومهنيا بتعليمهم حرفة يكتسبون بها ويحسنون معيشتهم بعد الخروج من السجن، عن طريق برامج الرعاية الاجتماعية التي توفر للنزلاء حد أدنى من التعليم الفني والتدريب المهني لإتقان حرفة.

✓ منع اختلاط الرجال بالنساء.

✓ قلة نفقات إنشاء السجون

✓ يتيح التعود على العيش في الجماعة، ما يهيئ المحكوم عليهم العيش في المجتمع الخارجي بعد

الإفراج. (Jean Languier, 2001; p158)

✓ أقل الأنظمة إضرارا بالصحة البدنية والعقلية والنفسية للمحكوم عليهم، فهو أقربها إلى طبيعة

البشر.

✓ مساعدة النزير على الاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني من خلال العمل

الجماعي الذي يساعد على سرعة تأهيلهم و إعدادهم مستقبلا. (عبد الله بن عبد العزيز اليوسف،

2003، ص167)

ث- عيوب النظام الجماعي:

✓ يتيح الاختلاط بين المحكوم عليهم فيتأثر الأقل إجراما بالأكثر خطورة فيتحول السجن بذلك

إلى مدرسة إجرامية.

✓ كما أن هذا الاختلاط يؤدي إلى نشوء رأي عام معاد للقائمين على إدارة السجن، كما

أن التعارف بين المسجونين نواة تكوين عصابات إجرامية يتأثر نشاطها بعد انقضاء مدة العقوبة (حسين

محمود، د س، ص ص255-260)

✓ تفشي الأمراض الخلقية نتيجة ممارسة بعض النزلاء لممارسات شاذة يترتب عليها أمراض

خطيرة مثل الإيدز.

✓ صعوبة تفريد العقوبة في ظل اكتظاظ المؤسسات العقابية بالنزلاء.

4-2 النظام الانفرادي:

إن للنظام الانفرادي أصول تاريخية قديمة في النظم العقابية الكنسية، وله أسسه المستمدة من فكر

التوبة الدينية، وقد ساد خلال القرن 19 كرد فعل لمساوئ النظام الجماعي وما يحمله من أخطار على

المساجين، ما أدى إلى المناداة إلى ضرورة التخلي عن النظام الجماعي والأخذ بالنظام الانفرادي الذي

يطبق نظام العزلة، وهو بالفعل ما أدى إلى إنشاء سجن بنسلفانيا الغربي بالولايات المتحدة الأمريكية

سنة 1821 متضمنا عددا وفيرا من الزنانات الكبيرة بحيث يستطيع كل محكوم عليه أن يمارس فيها

عمله، ومن هذا السجن استمد اسمه الحديث وهو "النظام البنسلفاني" (حسني محمود نجيب، 1973،

ص 162)

ومن خصائص هذا النظام فرض عزلة على كل سجين بحيث يفصل بينه وبين السجناء الآخرين، ويوضع في زنزانه لا يفارقها إلا حين تنقضي مدة عقوبته، ومن خصائص هذا النظام كذلك هو عدم الاختلاط بين السجناء (سالم الكسواني، 1986، ص1156)، ولا يستقبل في زنزانه إلا موظفي السجن ومعلميه ومهذبيه، كما يسمح له بممارسة بعض الأعمال اليدوية والقراءة و المطالعة، كما يسمح له بالخروج من زنزانه لممارسة الرياضة في مكان منعزل مرة أو مرتين يوميا(عبود السراج، 1990، ص 431-437)

أ- مميزات النظام الانفرادي:

✓ استبعاد الاختلاط بين المحكوم عليهم، بمعنى تلافي الآثار السلبية الناتجة عن الاختلاط بمجرمين ذوي أنماط وخطورة إجرامية متباينة.

✓ إتاحة الفرصة للمحكوم عليه التأمل في عواقب ارتكابه للجريمة (عمر خوري، 2009، 217)

ب- عيوب النظام الانفرادي

✓ ارتفاع تكاليفه.

✓ اصطدامه بطبيعة البشر لما له من آثار على الصحة النفسية والبدنية لمسجونين وهذا ما يؤدي إلى عرقلة تأهيلهم الشيء الذي أدى بالعديد من الدول إلى هجره، وحتى أنه لم يعد يطبق في بنسلفانيا. لكن بالرغم من هذه العيوب، يمكن اللجوء إليه كجزء تأديبي في حالة إصابة المحكوم عليه بمرض معد أو كان مصدرا للخطر على بقية النزلاء أو على إدارة السجن، كما يمكن اللجوء إلى هذا النظام كإجراء مؤقت تمهيدا لتصنيف المحكوم عليهم، ويعتبر مناسبا أيضا في حالة تنفيذ العقوبات قصيرة المدة لتجنب الاختلاط وما يحمله من أضرار.(علي عبد القادر القهوجي، 1999، ص 378-379)

3-4 النظام المختلط:

يجمع النظام المختلط بين "النظام الجمعي" و "النظام الانفرادي" وهو الأكثر استعمالا وشيوعا في الأنظمة الإصلاحية والعقابية على مستوى العالم، حيث يتاح الاختلاط في فترات ممارسة النشاطات المختلفة داخل السجن نهارا، بينما يتم فصل النزلاء ليلا، أو يتم تجميعهم معا في بعض الأنشطة، وفصلهم في بعض الأنشطة الأخرى.(أحسن طالب، 1997، ص130)

وتمتد أصول هذا النظام إلى السجون الهولندية الحديثة التي انشئت منذ نهاية القرن 16 لكن أصوله المباشرة ترجع إلى سنة 1821 حيث قرر الشارع في ولاية نيويورك تطبيق نظام تصنيف جديد في سجن مدينة أوبرن الذي يقوم على أساس تقسيم المحكوم عليهم إلى ثلاثة أنواع لكل نوع نظام

يميزه، فقد وضع في الفئة الأولى أخطر المجرمين، أين تفرض عليهم العزلة في الليل و النهار، وأوسطهم خطرا تفرض عليهم العزلة أساسا لكن يسمح لهم الاجتماع خلال أوقات قليلة، أما الفئة الثالثة فتفرض عليها العزلة في الليل دون النهار، وهو النظام الذي تنبأه الشارع وأخذ يفرضه على جميع المساجين داخل سجن أوبرن ولهذا أنسب إليه وأصبح يسمى "النظام الأوبرني" (حسني محمود نجيب، 1973، ص ص 168-169)

أ- مزايا النظام المختلط:

- ✓ أقل تكلفة من النظام الانفرادي.
- ✓ يكفل تنظيم العمل وفق أساليبه الآلية الحالية.
- ✓ لا يصطدم مع الطبيعة البشرية مثل النظام الانفرادي، لأن الاختلاط له فائده في النهار بين النزلاء لأنه يحافظ على التوازن النفسي والجسدي ويمهد لتأهيلهم، كما يوفر للسجناء خلال جمعهم فرصة التهذيب والتعليم والعمل. (نجم محمد صبحي، 2006، ص 139)

ب- عيوب النظام المختلط

صعوبة العمل بقاعدة الصمت التي يفرضها هذا النظام لأن فيه مخالفة للطبيعة البشرية أين يميل الإنسان للحديث مع الآخرين ومن الصعب مقاومة هذه الميول (عبود السراج، 1990، ص 438)

4-4 النظام التدريجي:

إذا كان سلب الحرية في الأنظمة السابقة غاية فإن سلب الحرية في النظام التدريجي لم يعد غاية بل أصبح وسيلة تهدف إلى عودة المحكوم عليه تدريجيا على مراحل إلى الحياة العادية إذ يقوم النظام التدريجي على أساس تقسيم مدة عقوبة سلب الحرية إلى عدة مراحل (من ثلاثة إلى خمسة) تتدرج من التشدد في العزل إلى التخفيف فيه، ففي المرحلة الأولى يطبق على السجين نظام السجن الانفرادي نهارا وليلا وفي المراحل التالية يبعزل السجين ليلا ويختلط بالمسجونين الآخرين نهارا، ثم يسمح له بالزيارات والمراسلات ويمكن أن يشترك في إدارة السجن تطبيقا لمبدأ "الإدارة الذاتية للسجن" كما يسمح له بالعمل خارج السجن نهارا والعودة إليه ليلا، وفي المرحلة الأخرى يطبق على المحكوم عليه نظام الإفراج الشرطي لكن انتقال المحكوم عليه من مرحلة إلى أخرى مرهون بسلوكه وبالدرجات التي يحصل عليها فهذه الدرجات تكشف عن مدى قدرته على استيعاب البرامج الإصلاحية.

وترجع النشأة الأولى لهذا النظام إلى عام 1840 أين طبق في سجن جزيرة "تورفولك" بأستراليا من طرف اسكندر ماکونتي ثم عمم تطبيقه ليشمل إيرلندا، الدانمارك، فنلندا، النرويج، اليونان وإيطاليا وهو على صورتين قديمة وحديثة:

● **الصورة القديمة:** هي عبارة عن تقسيم مدة العقوبة السالبة للحرية إلى عدة أقسام بحيث كل قسم منها يتضمن مزايا معينة، وأن هذه المزايا تكون بمثابة الدافع الذي يشجع المحكوم عليه والانتقال إلى المرحلة التالية أين يستفيد من مزايا هذه المرحلة وهكذا.

● **الصورة الحديثة:** ركزت على منح مزايا معنوية للمحكوم عليه تمنحه الثقة في نفسه وتنمي لديه روح الحياة الطبيعية وذلك من خلال إضافة مرحلة إلى جانب المراحل الأخرى أيت يسمح للمحكوم عليه بالعمل خارج أسوار السجن، واستفادته كذلك بمرحلة أخرى تكاد تزول فيها كل وسائل الحراسة، وكل هذه المراحل التي يمر بها المحكوم عليه تسمح بتدريبه على الحرية.

ولهذه الصورة الحديثة في النظام التدريجي إيجابيات تتمثل في تنمية ثقة المحكوم عليه في نفسه وقدرته على التجاوب مع نظام الحياة الطبيعي، ما يجعل حياة المحكوم عليه داخل السجن قريبة من الحياة العادية ما يساعد على تأهيله وإصلاحه. (علي عبد القادر القهوجي، 1999، ص ص 381-383)

أ - مزايا النظام التدريجي:

من أهم مزايا النظام التدريجي هو تمتعه بقيمة تهييبية لا توجد في أي نظام آخر، حيث أن الانتقال من مرحلة دنيا إلى مرحلة عليا يزرع الثقة في نفس المحكوم عليه ويديره على قواعد التهذيب المختلفة وعلى حياة الحرية والاتصال بالناس داخل المجتمع، كما أنه يخلق الحوافز لكي يبذل مجهودا أكبر في التعلم والتهذيب والعمل ليصل إلى وضع أفضل.

ب - عيوب النظام التدريجي:

يؤخذ على هذا النظام التناقض في مراحل له لأن المزايا التي تحققها مرحلة قد تمحوها مرحلة أخرى، كما يؤخذ عليه أنه يحرم السجين في المراحل الأولى من بعض المزايا ذات القيمة التهييبية دون وجود مبرر لحرمانه منها. (عبود السراج، 1990، ص ص 431-438)

5- التصنيف العقابي:

التصنيف هو توزيع المحكوم عليهم على المؤسسات العقابية، ثم تقسيمهم داخل المؤسسة الواحدة إلى فئات تتشابه ظروف أفرادها بهدف إخضاع كل فئة للمعاملة العلاجية والعقابية الملائمة (طه أحمد حسني أحمد، 2007، ص 98).

وقد تطرق المؤتمر الجنائي الدولي الثاني عشر الذي عقد في لاهاي عام 1955 إلى تعريف التصنيف العقابي بأنه " عملية تقسيم المحكوم عليهم إلى فئات معينة طبقا للسن والجنس والعود والحالة الاجتماعية كي تقوم بإجراء بحوث أخرى فرعية يتحدد على أساسها أسلوب المعاملة العقابية الملائم للتأهيل الاجتماعي (ثروت جلال، د س، ص ص 128-129)

نجد أن للتصنيف أهمية كبيرة كخطوة أولى على التأهيل لأن أي خطأ في التصنيف يؤدي إلى فشل سياسة التأهيل أو تكون له نتائج سلبية (اسحاق ابراهيم منصور، 2006، ص 186)، كما أن للتصنيف أهمية تكمن في وضع برنامج تشخيصي علاجي للمحكوم عليه يراعى فيه وضعه في المؤسسة حتى يكون أكثر مناسبة لحالته، كما يؤدي التصنيف إلى زيادة الإنتاج العقابي في المؤسسة العقابية، لأن اختيار العمل الملائم لكل نزيل يمكنه من زيادة الإنتاج، كما أنه يقوي من التعامل بين النزير والقائمين على إدارة المؤسسة العقابية، إذ يدرك النزير المجهود الذي يبذل لمصلحته فتقوى لديه الرغبة في تحسين سلوكه. (الألفي أحمد، 1962، ص 333)

والتصنيف العقابي قد يكون أفقيا أو رأسيا، حيث يكون أفقيا إذا تم توزيع المحكوم عليهم على المؤسسات العقابية المختلفة وفقا لتخصص كل منها، ويكون رأسيا حين يتم توزيعهم داخل المؤسسة الواحدة وفقا للظروف الخاصة لكل منهم. (السيد رمضان، د س، ص 95)

أ- أسس التصنيف:

- ✓ يجب أن يراعى الفصل بين الأحداث و البالغين وحتى فيما بين البالغين.
- ✓ يجب الفصل بين الرجال والنساء ومنع الاختلاط بينهم.
- ✓ يكون الفصل بين السجناء على أساس نوع الجرائم التي ارتكبوها ومدى خطورة الجاني الإجرامية.

- ✓ الفصل بين السجناء تبعا لمدة العقوبة المحكوم بها عليهم، حيث يفصل بين الذين يحكم عليهم لمدة طويلة عن المحكوم عليهم مدة قصيرة.

✓ الفصل بين المرضى الذين يعانون من علل نفسية أو من أمراض جسدية عن السجناء الأصحاء
منعا لانتشار الأمراض .

✓ الفصل بين المحكوم عليهم المبتدئين والمحكوم عليهم العائدين.(جعفر علي محمد، 1997،
ص ص 150-151)

6-تأهيل وإصلاح نزيلات المؤسسات العقابية:

إن إصلاح نزيلات المؤسسات العقابية وتأهيلهن لإعادة اندماجهن في المجتمع يتطلب إمكانيات وجهود مادية وبشرية لا حصر لها لتفريد العقاب و العلاج، وهو ما جعل البعض يشكك في هذه المقاربة إلى درجة أن البعض أصبح يصفها بمثالية العلاج و الإصلاح، ومع ذلك فإنه مراعاة لخصوصيات ومتطلبات نزيلات المؤسسات العقابية فإننا نأمل أن تحقق مختلف الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين والمهتمين -رسميين وغير رسميين- قدرا من التقدم والعناية أملا في الحفاظ على آدمية السجين الذي أجبرته مختلف العوامل للسقوط في متاهة الجريمة والجنوح (عبد المجيد مصطفى كاره، 1987، ص79).

وعلى الرغم من الخطط المسطرة تشريعيا لتحقيق هدف إعادة التأهيل فإن أكبر عائق لتحقيق هذه الغاية هو وصم "المجرم" الذي يواكب السجين بعد مغادرته للمؤسسة العقابية والذي يعتبر في حد ذاته عقوبة إضافية لمنع من الاندماج في المجتمع يكرسه الإقصاء من ولوج العديد من الوظائف واقتحام عالم العمل، مما يسد أبواب الأمل أمام هؤلاء، ويكون السبب في العودة إلى الجريمة باعتبارها الفعل الوحيد الذي لا يشترط عليهم القانون أي شرط للقيام به، لذا يتعين أن يندثر مع السجين ماضيه الإجرامي إذا كنا نرغب في إدماجه في المجتمع حقيقة، وهذا لن يتحقق إلا بعدم تضمين السجل العدلي للسوابق القضائية لمن يثبت حسن سلوكه خلال إقامته بالسجن (بلقاسم الفضل، 2004، ص466)، وفي نفس الوقت تدعيم الرعاية اللاحقة بشكل جدي من خلال إسناد هذا الدور إلى المؤسسات العامة بمقتضى نصوص قانونية واجبة التطبيق وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتوفره على الإمكانيات اللازمة لذلك ومن بين البرامج التي تساعد على إعادة تأهيل وإصلاح المحكوم عليهم في المؤسسات العقابية ما يلي:

6-1 برامج الرعاية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية

يقع السجين أثناء دخوله المؤسسة العقابية فريسة للصراع النفسي والتوتر والقلق والإحساس بالخوف والاعترا ب، وتكون هذه المرحلة بالنسبة له مرحلة مقاومة للنظام والبرامج ولعمليات الإصلاح والعلاج،

ولهذا يوجد داخل كل مؤسسة عقابية أخصائيون يقدمون لهم يد العون، يستقبلونهم ويعملون على إعدادهم لتقبل الواقع والعالم الجديد وهذا يكون عن طريق إزالة التوترات النفسية والمشاعر السلبية التي تسيطر عليهم (السيد رمضان، 1995، ص ص 174-176)، حيث تتولى المؤسسات العقابية إسداء جملة من الخدمات وعدد من البرامج التي ترمي إلى معالجة الهزات والأزمات التي تعرض لها النزلاء بسبب فشل أجهزة التنشئة الاجتماعية في أداء مهامها، سواء كانت الأسرة أو البيئة أو التعليم وغيرها من مؤسسات التنشئة ذات الصلة سواء كانت دينية أو ثقافية أو ترفيهية...

ويمكن تقسيم أوجه الرعاية التي تقدمها المؤسسات العقابية إلى:

أولاً: الرعاية الصحية

تبدأ الرعاية الصحية منذ دخول النزيل، حيث يجري عليه فحص طبي لتشخيص الأمراض التي قد يكون مصاباً بها ثم معالجتها بالسرعة المطلوبة، ولهذا الغرض فإنه غالباً ما توجد بالمؤسسات العقابية مراكز صحية أو عيادات تتوافر فيها الأدوية والمواد الصيدلانية، أما إذا كانت الحالة الصحية مستعصية على عيادة المؤسسة العقابية فيتم نقل النزيل إلى أحد المستشفيات. (دحام مصطفى، 2004، ص ص 29-30)

وفي مجال الرعاية الصحية أيضاً تسهر المؤسسات العقابية عن طريق الإطار الطبي على الصحة العامة للنزلاء من خلال نظافة فضاءات المؤسسة وحفظ الصحة فيها والكشف عن الحالات المرضية أو الوبائية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلافيها ومعالجتها.

ولقد كفل المشرع الجزائري الرعاية الصحية لكل محبوس منذ دخوله للمؤسسة العقابية إلى غاية الإفراج عنه خاصة متى كان المرض هو العامل الذي كان له اثر في انحراف المجرم، إذ تنص المادة 61 من قانون 04/05 (قانون تنظيم السجون إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين) على وضع المحبوس المحكوم عليه الذي ثبتت حالة مرضه العقلي أو الذي ثبت إيمانه على المخدرات أو المدمن الذي يرغب في إزالة التسمم بهيكل استشفائي متخصص لتلقيه العلاج، و إذا كان المحبوس امرأة حامل فإن رعايتها الصحية تتطلب اهتماماً من نوع خاص لاسيما من حيث التغذية المتوازنة و الرعاية الطبية المستمرة، فلا تكلف بأعمال شاقة ترهقها أو تضعف مقومات تكوين الجنين تكويناً سليماً، و في حالة الوضع تسهر إدارة المؤسسة العقابية على إيجاد جهة تتكفل بالمولود و تربيته بالتنسيق مع المصالح المختصة بالشؤون الاجتماعية، و في حالة تعذر ذلك يسمح للمرأة بالاحتفاظ بمولودها معها إلى غاية بلوغه ثلاث سنوات مع إحاطتها بظروف احتباس ملائمة (المادتين 50 و 51).

ونجد أنه للرعاية الصحية داخل المؤسسات العقابية أغراضا عديدة، فهي تهدف إلى إصلاح وتهذيب المحكوم عليهم، وهذا الهدف يعتبر الهدف الأول والأصلي لهذا النوع من الرعاية، كما نجد أغراض أخرى لها، فعندما يكون الإجراء على علاقة وطيدة بالمرض (كالإدمان مثلا) فهنا يمكن أن تعمل الرعاية الصحية بمثابة علاج واستئصال للعوامل الاجرامية لديه، بالإضافة إلى أن سلب الحرية يترك آثارا سلبية على نفسية المحكوم ما يستدعي الرعاية الصحية التي تزيل تلك الآثار الضارة أو التخفيف من حدتها (أبو عامر محمد زكي وآخرون، 2002، ص 90)

ثانيا: الرعاية النفسية

هناك مجموعة أمراض نفسية تصيب الفرد في قواه النفسية كالغرائز و العواطف و تؤدي الى انحراف نشاطها على نحو غير طبيعي يصل الى حد ارتكاب الجرائم. و حسب علماء علم الإجرام، فحالات الشذوذ النفسي التي لها صلة وثيقة بالإجرام تجعل من الفرد غير قادر على التحكم في غرائزه و يتميز بسلوك اجتماعي منحرف، بحيث يرتكب أعمالا عدائية للمجتمع (إسحاق إبراهيم منصور، 1991، ص 49).

و في داخل السجن تنشأ علاقات إنسانية عميقة بين المساجين انفسهم، أو بينهم و بين الأعداء، و بذلك يلعب السجن دورا هاما في إعادة بعث المهارات النفسية في نفوس المساجين و منها مهارة الاتصال التي تساعد على حل أو تجنب المشكلات النفسية الناجمة عن الجو المغلق الذي تفرضه ظروف الاحتباس، مما يساعد على تنمية قدرات السجناء العقلية التي تساعد في إعادة الاندماج مستقبلا في المجتمع.

فالسجين يتخذ في السجن عدة مظاهر للتعبير عما يختلج في نفسه سواء باللفظ كالثرثرة و النميمة و التلفيق، أو بالكتابة أين يجد السجين مخرجا للتنفيس عن حياته الماضية أو معاناته الحالية و عواطفه فيسلمها إلى الأخصائي النفسي قصد الإطلاع عليها أو يحتفظ بها لنفسه، و قد يعبر السجين بالكتابة شاكيا لمدير السجن أو لأي موظف مختص و حتى للمنظمات الوطنية و الدولية الصعوبات التي يعاني منها داخل السجن، و في حالات أخرى يقوم بالخرشة على الطاولات و الكراسي و المراحيض و الفناءات لتمرير رسائل معينة كالوشاية بمسجون أو بأحد الحراس أو لتحديد مواعيد مشفرة و إشارات غرامية.

كما قد يتخذ السجين وسائل أخرى للتعبير كالإضراب عن الطعام محاولاً جلب أنظار مسؤولي السجن و السلطات القضائية لمشاكله و التأثير عليهم للإسراع في اتخاذ إجراء معين لصالحه، و قد يلجأ الى تشويه جسمه و محاولة الانتحار كرسالة إنذار لحالة اليأس التي يعيشها.

إضافة الى كل ما سبق، هناك أنماط اتصال أخرى تصدر عن السجين تساعد الأخصائي النفسي على مراقبة و معرفة مرجعية سلوكه كالتعبير و الارتسامات الوجهية مثل الضحك و الحزن، و حركات اليد كالرفض و الوداع و استعمال الحيز المكاني كالمكوث في مكان واحد مدة طويلة و حتى انخفاض و ارتفاع الصوت و الاهتمام بالنظافة أو التفريط فيها، فهي كلها دلالات لحالات نفسية يريد السجين من ورائها الحصول على العلاج المناسب.

و الأخصائي النفسي لنجاح مهمته يعتمد على مجموعة مهارات من خلال اتصاله بالمساجين و المتمثلة في:

➤ **مهارات الاتصال اللفظي:** و يتم بمكتب الفحص و العلاج حيث تكون للمسجون كامل الحرية في التعبير عن مشاعره و أفكاره و تطلعاته، أين يقوم الأخصائي النفسي بالاستماع إليه باهتمام و إعطائه الاعتبار اللازم من خلال التشجيع أحيانا و التوجيه أحيانا أخرى، و تزويده بصورة عن التصرفات الواجب التقيد بها اتجاه المجتمع محاولاً بذلك تغيير فكرة شخصية المجرم التي يحملها عن نفسه و التي نمت لديه داخل السجن، مما يبعث ثقة لديه تؤهله للتأقلم دون مشاكل و لا عقد نقص اتجاه الآخرين و تساهم في إعادة اندماجه في المجتمع.

➤ **مهارات الاتصال الجسدي:** و تقوم على وضع السجين في حالة استرخاء تام فوق أريكة و دعوته للتخلي عن الأفكار المزعجة والمقلقة حتى يتم إدخال أفكار سارة في تفكير المسجون بالاستعانة بالصور الجميلة و الموسيقى المريحة مع قيام الأخصائي بتمرير يده من حين لآخر على جبهته أو يديه لتحسس الحرارة المتدفقة إليها.

➤ **مهارة الاتصال الجماعي:** حيث يقوم الأخصائي النفسي باصطحاب سجين أو أكثر لحضور الخطب و الدروس الدينية التي يلقيها إمام منتدب من طرف مديرية الشؤون الدينية داخل السجن بما يساعدهم على تحسين سلوكهم و الالتزام بتعاليم دينهم في السجن، كما يقوم بزيارات إلى مختلف أجنحة السجن للوقوف على المشاكل الشخصية و الاجتماعية للمساجين من خلال محاورتهم و مشاركتهم بعض الألعاب و الجلوس معهم في الفناء و في أوقات تناول الوجبات الغذائية فيحاول خلق جو من التآخي و التفاهم بينهم، و بالنسبة للمساجين الطلبة و الممتهين، يعمل الأخصائي على تزويدهم بنصائح تخص

كيفية مراجعة الدروس و الاستفادة منها و التحضير للامتحانات دون خوف، كما يقوم بالاتصال بأهالي المساجين خلال محادثتهم فيتعرف على طرق التعبير لدى المساجين من محيطهم الأصلي و كذا سلوكهم أمام أوليائهم فيقدم لهم بعض التوجيهات اللازمة التي تخدم المسجون أثناء تأدية عقوبته.

➤ **مهارات الاتصال عن بعد:** حيث يتم إصدار مجلة تحت إشراف الأخصائي النفسي تسمح للمساجين المساهمة فيها بكتاباتهم، كما يعمل الأخصائي على تنشيط حصص تثبت عبر الإذاعة الداخلية للمؤسسة العقابية أين يقدم خطابات مباشرة أو مسجلة توجه للمساجين الذين يمكنهم متابعتها على شاشة التلفاز أو الراديو مباشرة من السجن، و من بين الاحكام الجديدة التي تضمنها قانون 04/05 النص على وجوب استفادة المحبوسين من الفحص النفسي عند الدخول و الخروج من المؤسسة (المادة 58). (أمزيان وناس، 2005، ص28)

ثالثا: الرعاية الاجتماعية

تعتبر الرعاية الاجتماعية وسيلة مساعدة للسجين على التكيف مع الحياة داخل المؤسسة العقابية ومحاولة توجيهه لحل مشاكله، فالسجين عند دخوله السجن يتعرض للإصابة بما يعرف **بصدمة السجن**، أو يترتب لديه ما يعرف **بالمعاش النفسي للسجين** الذي يتمثل في تلك الحالة النفسية التي يترتب عليها دخول الفرد إلى السجن، وأول رد فعل يصدر عنه هو رفض الوسط العقابي، حيث يرى أنه مكان غير آمن مما يشعره بالنقص والقلق والتوتر والانفعال كما يشعر بأنه منبوذ من طرف المجتمع ما يسمح بتكوين ذات سلبية وشعور بالسخط، وكل هذا يؤدي إلى تدهور حالته النفسية وقد يصل حتى ان يصاب بالذهان نتيجة القلق والكآبة والاضطرابات السلوكية كفقدان الشهية والانزواء والعزلة مع عدم النوم، ولهذه الأسباب يوجد داخل المؤسسة العقابية أخصائيون اجتماعيون مهمتهم تقديم المساعدة للنزلاء قصد إزالة الآثار النفسية والاجتماعية لسلب الحرية (فرج نظير مينا، 1993، ص204)

تهدف الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسات العقابية إلى إزالة الآثار النفسية والاجتماعية وكذلك تهدف إلى إبقاء المحكوم عليه على اتصال مع المجتمع مما يسهل في تحقيق التكيف والإصلاح والإدماج في الحياة الاجتماعية الحرة (عمر خوري، 2009، 348)، ويكون دور الأخصائي الاجتماعي هو الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسة العقابية ورعاية المنحرفين من خلال دوره في خدمة الرد ومن خلال دوره في خدمة الجماعة كما أنه قد يمثل دور المنظم الاجتماعي.

إن الأداء الاجتماعي هو محصلة التفاعل بين القوى النفسية والاجتماعية لذا فخدمة الفرد تهتم بدراسة القوى الداخلية والخارجية، كما تهتم بمساعدة الفرد على إيجاد أو استخدام الوسائل المتاحة، مادية

نفسية واجتماعية للقضاء على الضرر اللاحق بالآداء أو التخفيف من هذا الضرر وتحسين قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية (محمد سلامة محمد غباري، 2004، ص ص 291-292)

ويتجلى دور الأخصائي الاجتماعي في خدمة الجماعة بتكوين الجماعات المختلفة في المؤسسة العقابية من خلال إشراك أكبر عدد من النزلاء في البرامج والأنشطة وبراعي من خلالها التجانس والانسجام في الجماعات و أعضائها، ومحاولة غرس القيم الاجتماعية لدى النزلاء من خلال العمل الجماعي وتوفير فرص التعاون بين أعضاء الجماعة وتوعيدهم على تحمل المسؤولية وتعليمهم كيفية اتخاذ القرار السليم. (عبد الرحمن أحمد البار، 2000، ص ص 46-47)

كما يعمل الأخصائيون الاجتماعيون على تنظيم اوقات الفراغ للمحبوسين حتى لا يسقطون في فخ الاستسلام لماضيهم الأسود، و بالتالي اليأس من التغيير في حالتهم و التفكير في إيذاء أنفسهم أو المحيطين بهم.

على أن الرعاية الاجتماعية تعتمد على وسيلة أخرى لها من الفعالية ما يساعد على تأهيل المسجونين تتمثل في كفالة الاتصال الخارجي بين المحبوس من جهة، و أفراد أسرته و أصدقائه و بالمجتمع ككل من جهة أخرى نظرا لما له من تأثير ايجابي على نفسية المحبوس و يتم ذلك بـ:

➤ إبقاء الصلة بين المسجون والعالم الخارجي :

ويتم تنظيم الصلة بين المسجون والعالم الخارجي عن طريق الزيارات أو المراسلات و المحادثة، أو التصريح للنزول بالخروج المؤقت من المؤسسة العقابية (السيد أحمد لطفي، د س، ص ص 190-191) لأن هذا الاتجاه في الأنظمة العقابية الحديثة يهدف إلى القضاء على آثار الانغلاق والانعزال على العائلة والعالم الخارجي، ويساعد السجين على الاندماج الاجتماعي كما يحضره على العودة إلى الحياة الطبيعية، لأن سلب الحرية ينتج عنه انقطاع في العلاقات مع العائلة، وهذا الانقطاع قد يكون مؤلما للمحكوم عليه كما يساعد هذا النظام على حفظ الأمن داخل المؤسسة العقابية (Pierre Darbida;1998; p591)

حيث تمنح تراخيص للآخرين لزيارة المحبوسين المحكوم عليهم نهائيا أو مؤقتا داخل المؤسسة العقابية و قد جاء القانون 04/05 بأحكام جديدة في هذا المجال دعما لحقوق المحبوسين و أنسنة المعاملة و ذلك بـ :

• توسيع قائمة الأشخاص المستفيدين من الترخيص بالزيارة إلى غاية الدرجة الرابعة للأصول و الفروع، و الدرجة الثالثة للأصهار.

- الترخيص للجمعيات الإنسانية و الخيرية و رجال الدين بزيارة المحبوسين متى تبين أن في زيارتهم فائدة لإعادة إدماجهم (المادة 2/66، 3).
- إجراء المحادثة بين المحبوس و زائريه دون فاصل من أجل توطيد أواصر العلاقات العائلية للمحبوس من جهة، و إعادة إدماجه اجتماعيا أو تربويا من جهة أخرى (المواد 50، 69، 119).
- الترخيص للمحبوسين بالاتصال بعائلاتهم بمناسبة التحويل أو المرض أو البعد و ذلك باستعمال وسائل الاتصال عن بعد (المادتين 72، 119).
- تمكين المحبوس من الممارسة الكاملة لحقوقه الشخصية و العينية في حدود أهليته القانونية و ذلك بتلقيه زيارة الأشخاص المؤهلين و استيفاء الإجراءات الإدارية التي يفرضها القانون (المادة 67).
- كما تضمن القانون الجديد أحكاما أكثر مرونة للتكفل بفئتي الأحداث و النساء في مجال الرعاية الاجتماعية فإلى جانب اعتماد نظام الزيارات دون فاصل (50، 119) نص في المادة 125 منه على صلاحية مدير مركز إعادة تربية و إدماج الأحداث أو مدير المؤسسة العقابية في منح الحدث المحبوس أثناء فصل الصيف إجازة لمدة ثلاثين (30) يوما، يقضيها عند عائلته أو بإحدى المخيمات الصيفية أو مراكز الترفيه و اشترط فقط إخطار لجنة إعادة التربية دون أخذ رأيها كما كان في ظل الأمر الملغى، كما رفع مجموع مدد العطل الاستثنائية إلى 10 أيام بدلا من 07 في كل ثلاثة أشهر التي كانت سابقا، و في هذا الإطار نظمت عطلة صيفية لفائدة عدد من المحبوسين الأحداث لمدة 09 أيام خلال صيف 2005 بغابة مسيلة بوهران أشرفت عليه الكشافة الإسلامية الجزائرية، في حين نصت المادة 50 على جعل المحبوسة الحامل تستفيد من ظروف احتباس ملائمة و حال وضعها لحملها تسهر إدارة المؤسسة العقابية بالتنسيق مع المصالح المختصة بالشؤون الاجتماعية على إيجاد جهة تتكفل بالمولود و تربيته (المادة 51).

➤ **اعتماد نظام المراسلات :** تعتبر من بين طرق الحفاظ على الصلة بين المسجون والعالم الخارجي، حيث يسمح للسجناء بتبادل الرسائل بين المحبوسين و أقاربهم أو أي شخص آخر و العكس شريطة ألا يخل ذلك بأمن المؤسسة العقابية أو بإعادة تربية المساجين و إدماجهم في المجتمع (المادة 73)، و الهدف من كل ذلك الحفاظ على روابط الاتصال بين المحبوس و محيطه الخارجي فلا يحس بالوحدة و انقطاعه عن أخبار أقرب الناس إليه خاصة و أن نظام الزيارات مقتصر على فئة معينة لا تشمل كل معارف المحبوس و أصدقائه، و يدخل في هذا النظام الحق في تلقي الحوالات البريدية

أو المصرفية و الطرود و الأشياء التي ينتفع بها المحبوس في حدود النظام الداخلي للمؤسسة العقابية و تحت رقابة إدارتها (المادة 76).

و في المقابل قد يتم الحد من حق مراسلة المحبوس لعائلته لمدة لا تتجاوز شهرين على الأكثر أو الحد من الاستفادة من المحادثة دون فاصل و من الاتصال عن بعد لمدة تتجاوز شهرا واحدا أو المنع من الزيارة لمدة لا تتجاوز شهر واحد فيما عدا زيارة المحامي، متى أخل المحبوس بالقواعد المتعلقة بسير المؤسسة العقابية و نظامها الداخلي و أمنها و سلامتها أو اخل بقواعد النظافة و الانضباط داخلها (المادة 83).

بالإضافة إلى ذلك نجد أنه من بين الوسائل التي تبقى الصلة بين المحبوس والعالم الخارجي، هو تمكينه من الاطلاع على المستجدات التي يعرفها مجتمعه وذلك بتزويد القاعات الخاصة بالاحتباس بأجهزة تلفزيون وأجهزة الراديو والجرائد اليومية و المجلات.(عثمانية لخميسي، 2008، ص ص210-213)

رابعا: الرعاية التعليمية والتأهيل المهني

1- التعليم: حرصت المؤسسات العقابية على الاهتمام بتعليم نزلائها للقضاء على عامل الجهل الذي يقود إلى الجريمة أو يهيء لها في بعض الأحوال(أنور علي يسر وآخرون، 1999، ص280)وقد كشفت بعض الدراسات في علم الإجرام عن وجود علاقة بين الإجرام والجهل واعتبرت الأمية من العوامل المساعدة على ظهور الإجرام وتفشيهِ داخل المجتمع.(الطاهر بريك، 2009، ص46)

فالتعليم يسمح باستئصال عوامل الإجرام لدى المساجين، ويوسع لديهم المدارك وينمي القدرات و يساعد على التفكير الهادئ السليم، كما يساعد على إمكانية الحصول على عمل بعد الإفراج، وكل هذا ينعكس على السجين بالتكيف الاجتماعي داخل السجن وخارجه.(علي عبد القادر القهوجي، 1999، ص ص298-299)

ومن وسائل التعليم المتوفرة في المؤسسات العقابية نجد:

- المكتبات: حيث يتعين وجود مكتبة في كل مؤسسة عقابية والتي بدورها تحتوي على شتى الكتب العلمية والأدبية والفنية والقانونية التي تتيح فرص اطلاع السجناء المباشر عليها والذي من شأنه القضاء على المشاكل النفسية ومساعدتهم على تكوين أنفسهم وتنمية إبداعاتهم، مع مراعاة أنه يجب انتقاء الكتب جيدا من طرف المؤسسة العقابية.

-توزيع الصحف والمجلات على السجناء: حيث تعتبر الصحف والمجلات من أهم وسائل الاتصال بالعالم الخارجي إذ يقفون على أهم أحداثه ويتابعون مشاكله، ومن شأن ذلك أن يشعرهم بأنهم ما لا زالوا أعضاء فيه و إن سلبت حريتهم، كما يمكن أن تسمح المؤسسة العقابية بإصدار صحيفة خاصة تعبر عن آرائهم وتعالج مشاكلهم مع السماح لمن يدفع الإشتراك منهم في تحريرها تعويذا له على مثل هذا العمل الكبير، أو الاستفادة من خبرته إذا كان يمارسها من قبل.

-إلقاء الدروس و المحاضرات: حيث يقوم بهذه المهمة عدد من المدرسين الذين تعينهم إدارة المؤسسات العقابية لهذا الغرض، والذين يجب أن يكونوا على قدر كبير من الإلمام بأصول التربية الحديثة وأن يتوخوا في عملهم الوضوح التام الذي يتفق مع عقلية المحكوم عليهم، وثمة شرط ينبغي توافره في نوعية هذا التعليم يتعلق بوجوب تطابقه مع التعليم العام السائد خارج المؤسسة العقابية، حتى يتمكن المحكوم عليه من متابعة دراسته إن أراد عقب الإفراج عنه. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص ص 234-236)

والتعليم في المؤسسة العقابية نوعان:

-تعليم عام :ويشمل المرحلة الأولى والتي تتمثل في التعليم الأولي الذي يهدف إلى القضاء على الأمية داخل المؤسسات العقابية، وتعليم القراءة والكتابة وبعض المعلومات الأساسية، ويكون التعليم في هذه المرحلة إجباريا على كل المساجين المحكوم عليهم، وإلى جانب هذا توجد مراحل أخرى للتعليم العام التي تصل حتى الدراسة في الجامعة كلما كان ذلك ممكنا، ولا بد على إدارة المؤسسة العقابية أن توفر هذه المراحل من التعليم كما يمكن الاستعانة بنظام التعليم بالمراسلة.(القهوجي عبد القادر، 1999، ص ص 415-416)

-التعليم التقني(التأهيل المهني):يتمثل في التدريب على مهنة بالنسبة للسجناء المحكوم عليهم والذين ينقصهم التأهيل المهني، وهذا بمراعاة ميولاتهم واستعداداتهم ورغبتهم حيث توفر المؤسسة العقابية هذا النوع من التعليم حسب إمكانياتها لأنه تتطلب وجود آلات و أدوات للتدريب والتطبيق العملي، وحتى يحقق التعليم المهني أو التقني هدفه المتمثل في التأهيل يجب أن يكون لهذه المهن والحرف التي توفرها إدارة المؤسسات العقابية مثيلا في الحياة المهنية الحرة.(خوري عمر، 2009، ص 325)

ويعتبر التعليم بنوعيه العام والمهني في القانون الجزائري من أهم أساليب الرعاية والمعاملة داخل المؤسسات العقابية، وهو كذلك من أهم أساليب إعادة تربية المحبوسين والغرض منه خلق وتنمية الإرادة والإمكانات والقدرات العقلية والذهنية التي تساعد السجناء المحكوم عليهم على العيش في احترام القانون

والاعتماد على النفس وهذا من خلال تمكين النزلاء الأميين منهم بمزاولة برامج محو الأمية أو الذين يرغبون في مواصلة الدراسة.

خامسا: التهذيب

لا يعتبر التعليم لوحده كاف لإعادة تأهيل المحكوم عليهم بل لا بد من رعاية تهييبية للنزلاء وذلك من خلال تعديل القيم الاجتماعية غير السوية لدى السجناء المحكوم عليهم، و التهذيب لا يقتصر فقط على تقويم السلوك الظاهري للمحكوم عليهم بل يتعداه ليصل إلى نفسياتهم، ويمكن تقسيم التهذيب إلى نوعين هما:

- التهذيب الديني:

لقد كان الاهتمام بالتربية الدينية أمرا ملازما لنشأة السجون، وقد بدأ التعليم في السجون تعليمًا دينيًا، حيث كان التهذيب الديني الوسيلة الأولى في تحقيق توبة السجناء المحكوم عليهم الهادف إلى غرس المبادئ والقيم الدينية المتصلة بالأخلاق الاجتماعية، فعن طريق الدين يتيقظ ضمير السجين وتتعدل أفكاره وطباعه وأنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئة وتنمي فيه الرغبة لأن يعيش بعد الإفراج عنه في ظل القانون، كما يكون أيضا من شأن التهذيب الديني استئصال عامل من عوامل الإجرام، حيث نلاحظ أن كثيرا من المحكوم عليهم يرجع إجرامهم إلى نقص الوازع الديني والخلق. (الضحيان سعود بن الضحيان، 2001، ص ص 33-34)

ويشرف على التهذيب الديني رجل دين تتوافر فيه بعض الشروط كالعلم بقواعد الدين وشرط الكفاءة في معاملة المحكوم عليهم من حيث مخاطبتهم والتأثير على مشاعرهم ليكون القدوة الحسنة للمحكوم عليهم في القول والفعل وفي سبيل كفالة هذا النوع من التهذيب تعتمد إدارة المؤسسة العقابية إلى اتخاذ الوسائل الآتية:

✓ تنظيم المحاضرات والدروس الدينية: يقوم بتلك المهمة عدد من الرجال ذوي الكفاءة العالية والخبرة بأساليب المعاملة العقابية.

✓ إقامة الشعائر الدينية: فيجب أن يخصص داخل كل مؤسسة عقابية مكان لإقامة الشعائر الدينية دون تفرقة بين الأديان، ويرتبط ذلك بوجود إقامة الاحتفالات أثناء حلول الأعياد الدينية.

✓ إقامة المسابقات الدينية. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص ص 236-237)

- التهذيب الخلقي أو السلوكي:

يقود التهذيب الديني آليا إلى التهذيب السلوكي أو الخلقي، والذي يقصد به غرس وتنمية القيم الخلقية في نفس المحكوم عليه إلى الحد الذي يجعله يحجم عن سلوك سبيل الجريمة، ويتفاعل هذا النوع من التهذيب مع التهذيب الديني في كفالة التأهيل المأمول، ومع ذلك فقد يقوم بدور أكثر فاعلية منه بالنسبة لمن لا يمثل الدين في نفوسهم مكانة كبرى، فالتهذيب الخلقي ينطوي على تنمية القيم المعنوية في نفس المحكوم عليه مما من شأنه أن يباعد بينه وبين السلوك الخاطئ فهو خطوة في طريق التأهيل تمهيدا لاستئناف الحياة الحرة بعد الإفراج عنه، ويتم التهذيب الخلقي من خلال البدء في دراسة شخصية المحكوم عليه لتحديد نوع القيم السلوكية والاجتماعية لديه و أسباب تخلفها ثم رسم برنامج تهيبي يخضع له السجناء. (الضحيان سعود بن الضحيان، 2001، ص36)

ويقوم بهذا الدور التهيبي فريق من الأخصائيين في شؤون التهذيب الخلقي، ونظرا لتعدد جوانب هذا التهذيب واختلاف شخصيات من يوجه إليهم، فقد وجب أن يكون المهذب على درجة كافية من علوم الأخلاق والنفس والتربية و العقاب، حتى يكون دوره في التأهيل مثمرا.

يبدأ المهذب عملية الاتصال بالمحكوم عليه على حدى ليتعرف على جوانب الخلل في شخصيته عن طريق استقراء ماضيه وما اعترض مسيرة حياته من مشاكل أوصلته إلى جذران السجون ثم يشرع بعد ذلك في اختيار أنسب الطرق لتوعيته وغرس القيم الخلقية في نفسيته وتعميق مفهومها عنده، حتى يتخذها أساسا لسلوكه في المستقبل، ومع ذلك فليس هناك ما يحول دون عقد مناقشات جماعية ذات مضمون أخلاقي سواء بين المهذب والمحكوم عليهم أو بين الآخرين فيما بينهم تحت إشراف المهذب تعويدا لهم على الحوار المنتج وما يرتبط به من تنمية قدراتهم على البحث والتفكير و التصرف. (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص ص 237-238)

6-2 الرعاية اللاحقة:

إن الاهتمام بالمعاملة داخل المؤسسة العقابية ظل محورا أساسيا للدراسات العقابية وكأن مهمة الإصلاح والمعاملة التأهيلية تنتهي عندما يغادر النزير المؤسسة، غير أن هذه النظرة تحمل في طياتها نوعا من التناقض، فإذا كانت الأساليب الإصلاحية داخل السجن تهدف إلى إعادة تأهيل النزير وإعداده للاندماج في المجتمع من جديد، عضوا صالحا لا يعود إلى ارتكاب الجريمة، فإن هذه المسؤولية يجب أن تستمر حيال نزير المؤسسة العقابية حتى بعد الإفراج عنه حتى يتمكن من التغلب على كافة العقبات التي تواجهه، وهو ما يصطلح عليه لدى علماء العقاب "بصدمة الإفراج" (رمضان الألفي، د س، ص127)،

ولتجاوز هذه الأزمة عن طريق تيسير اندماج النزيل في المجتمع بشكل تدريجي ظهر نظام الرعاية اللاحقة كامتداد لما يبذل من جهود لتهديب وتأهيل نزلاء المؤسسات العقابية أثناء التنفيذ.

إن الرعاية اللاحقة تعتبر التنمية الطبيعية لجهود إعادة التأهيل والتهديب أثناء التنفيذ العقابي السالب للحرية، فهي تؤدي دوران: الأول هو تكميلي والثاني هو صيانة الجهود كي لا تفسدها العوامل الاجتماعية.

وقد ظهر مفهوم الرعاية اللاحقة في نهاية القرن التاسع عشر، وكان يقتصر آنذاك على زيارة المرضى الذين هم في فترة نقاهة بهدف توفير الإمكانات الكافية لهم لمتابعة برامج العلاج و الحيلولة دون تعرضهم لعوامل من شأنها أن تؤدي بهم إلى المرض مرة أخرى، إلا أنه بعد ظهور الرعاية الاجتماعية كخدمة وانتقالها إلى كافة المجالات بما في ذلك مجال الجريمة والانحراف ارتبطت الرعاية اللاحقة بالتأهيل الاجتماعي للمنحرفين، حيث أنه لم يكن من الصواب ترك المفرج عنه الذي قضى مدة داخل المؤسسة العقابية يواجه صعوبات حياة قد لا تمت بصلة للحياة التي ترك عليها المجتمع قبل سلب حريته ولعل أخطرها هو النظرة الدونية التي يستقبل بها الناس المفرج عنه والتي تتم عن عدم الترحيب بالإضافة إلى صعوبة إيجاد وسائل للعيش بالطرق المشروعة وتحقيق مطالبه بشكل يشجعه على احترام القيم الاجتماعية و القانونية، وكل هذا أدى إلى ضرورة الوقوف بجانبه لتذليل الصعاب مع افتراض أن النزيل يكون قد استفاد من البرامج الإصلاحية المعتمدة داخل المؤسسة وعلى ذلك تهدف الرعاية اللاحقة إلى تدعيم وإتمام النتائج التي تم تحقيقها باتباع إجراءات من شأنها أن تحول دون ارتكاب المفرج عنه للجريمة مرة أخرى، ومن هذا المنطلق تعتبر الرعاية اللاحقة أهم أساليب المعاملة العقابية على الإطلاق لكونها هي التي يتوقف عليها بشكل كبير تحقيق العقوبة لأهدافها (محمود نجيب حسني، 2008، ص 651).

ولم يكن المجتمع الدولي جاهلا لهذا الأمر إذ أقرت القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء أن يوضع في الاعتبار منذ بداية تنفيذ الحكم، مستقبل السجين بعد إطلاق سراحه ويشجع ويساعد على أن يواصل أو يقيم من العلاقات مع الأشخاص أو الهيئات خارج السجن كل ما من شأنه خدمة أسرته وتيسير إعادة تأهيله الاجتماعي .

وقد أثارت الرعاية اللاحقة جدالا واسعا في أوساط المهتمين بحقوق نزلاء المؤسسات العقابية و كذا الباحثين فيما يتعلق بتحديد مدلولها إذ يرى البعض بأن الرعاية اللاحقة تبدأ منذ صدور الحكم بالإدانة والعقوبة السالبة للحرية فتكون في هذا المعنى الواسع جدا لاحقة مباشرة للحكم بالإدانة وتمتد إلى

ما بعد مغادرة المعتقل للمؤسسة العقابية حتى ولو كان ذلك أثناء مرحلة اختيارية عند تطبيق نظام الاختبار القضائي المعروف في الدول الأنجلوسكسونية وفي حالة الإفراج الشرطي المعروف في تشريعنا وحتى في إطار إيقاف التنفيذ، وعلى عكس هذا هناك من يقول أن الرعاية اللاحقة تقتصر على مغادرة المعتقل للمؤسسة العقابية على إثر انتهاء تنفيذ العقوبة كاملة (محمد عياض، 1996، ص24) وهذا هو المدلول الضيق.

6-2-1 أبرز المشكلات التي تواجه السجين المفرج عنه :

هناك العديد من المشكلات التي تواجه المفرج عنهم، وبعض هذه المشكلات بالإمكان منع وقوعها لو تعاملنا مع مفهوم الرعاية اللاحقة وفق النظرة المتكاملة للرعاية اللاحقة التي تغطي السجين نفسه وأسرته، أما أبرز المشكلات التي قد تواجه السجين فهي :

➤ **تششت الأسرة :** كثيرا ما يعيش المسجون صعوبات أسرية تبدأ بدخوله السجن، فقد تطالب بعض الزوجات بالطلاق من أزواجهن، وبغياب ذلك الأب السجين يبدأ أفراد الأسرة بالتشتت وهجران الدراسة، إما لعدم وجود المصاريف اللازمة، أو الفقر، أو لعدم وجود الرقيب، وقد يتطور الأمر إلى انحراف بعض الأبناء، وتتنامي هذه المشكلات لتصل إلى الذروة بانحراف الأسرة بكاملها، وهذا الوضع السيئ للأسرة هو أول ما يقابل السجين بعد خروجه من المؤسسة العقابية، وهذا الموقف كفيل بمفرده بهدم معظم الجهود الإصلاحية التي قدمت للسجين خلال وجوده في المؤسسة العقابية، فضلا عما يسببه من انعكاسات نفسية على السجين قبل خروجه وخلال إقامته بالمؤسسة العقابية مما يحول دون كثير من النجاح للعمليات الإصلاحية بسبب القلق النفسي الذي يعيشه السجين .

➤ **عدم تقبل المجتمع للمفرج عنه :**

ونقصد بالمجتمع هنا المجتمع العام والمجتمع الخاص، فمجتمعه الخاص الذي يبدأ بأسرته وينتهي بأفراد الحي الذي يقطنه قد لا يجد منه القبول، بل قد يتطور الأمر منهم إلى النفور والتحذير منه نتيجة ما قام به ضد أسرته أو مجتمعه، أما المجتمع العام فهو سائر عموم الناس ويتمثل ذلك في طبيعة التعامل الذي يواجهه منهم حين معرفتهم عنه بأنه خريج سجن، وهذه المعاملة تنعكس بآثارها السلبية على نفسية المفرج عنه، وتوضح تلك المشكلة بشكل أكبر في المجتمعات الصغيرة، أو في القرى، وتقل أثارها في المجتمعات المدنية الكبرى، ومما يؤسف له أن ذلك النفور اتجاه المفرج عنه سواء من المجتمع العام أو الخاص غالبا ما يوجد بغض النظر عن صلاح المفرج عنه من عدمه، فهي تبدأ بمجرد إطلاق سراحه، وقبل التأكد من عدم صلاحه، وهذه النظرة للمفرج عنه غالبا ما تكون مستمدة من ثقافة المجتمع

و تقاليده، وبعيدة عن التعامل الشرعي مع المفرج عنه .

➤ **عدم العمل (البطالة) أو عدم إمكانية العثور على العمل :** إن عدم تشغيل المفرج عنه متولدة من عدم تقبل المجتمع له والنظرة الدونية للمفرج عنه، بالإضافة إلى شهادة السوابق المسجلة عليه في الدوائر الأمنية والتي غالبا تكون عقبة في وجهه ومانعا له أحيانا في سلوك طريق الاستقامة، فيجد الأبواب قد سدت أمامه ولم يبق له طريق سوى الانتكاس والعودة للانحراف مرة أخرى، أو قد يكون عدم تأهيله أو تدريبه على صنعة ما خلال فترة سجنه سببا من الأسباب المانعة لحصوله على عمل شريف يتكف به، ويكون مانعا له من العودة للجريمة مرة أخرى .

➤ **الصعوبات المادية :**

يحتاج السجين إلى كثير من المستلزمات لإصلاح أحواله التي تهدمت خلال إقامته في المؤسسة العقابية وعصب تلك المستلزمات المال، إلا أنه نتيجة لانقطاع أو فصل السجين عن عمله، إضافة إلى عدم العناية بأسرته خلال وجوده بالمؤسسة العقابية، فإن ذلك يعد من أبرز المشكلات الرئيسية التي تواجه المفرج عنه، بل قد تكون دافعة له للعودة للانحراف مرة أخرى، وتزداد هذه المشكلة حدة عندما يخرج المفرج عنه وهو لم يؤهل لعمل ما داخل السجن وبخاصة إذا تصورنا وجود هذه الاحتياجات بجوار المشكلة السابق ذكرها .

➤ **تأثير العناصر الإجرامية :**

وهذه العناصر الإجرامية قد يكون المفرج عنه تعرف عليها وارتبط بها إجراميا قبل دخوله السجن، فيجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك العلاقة السابقة وخاصة عندما يكون ذلك المفرج عنه عضوا في عصابة من العصابات الإجرامية ذات النشاط المستمر، وقد تكون تلك العناصر الإجرامية ممن تعرف عليها المفرج عنه خلال سجنه، وارتبط بعلاقات حميمة فرضتها الظروف السيئة التي كان يعيشها السجين داخل المؤسسات العقابية، فبمجرد خروج المفرج عنه من المؤسسة العقابية تتلقفه تلك العناصر الإجرامية أو قد يبحث هو عنها، وينتج عنها عودة المفرج عنه للانحراف والجريمة مرة أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في جرائم الدعارة و المخدرات. (عبد الله بن ناصر السدحان، 2006، ص

ص11-13)

6-2-2 أهمية الرعاية اللاحقة :

نستطيع أن نتبين أهمية الرعاية اللاحقة من خلال استعراض المقدمات التالية :

1 (العزلة التي عاشها السجين خلال فترة بقاءه في المؤسسة العقابية، وتطبعه في الغالب بخصائص

مجتمعه الخاص في السجن أو ما يسمى مجتمع السجن بكل ما يحمله ذلك المجتمع الجديد من معتقدات وأفكار وقيم جديدة .

(2) المتغيرات التي حدثت في بيئة السجين الخارجية خلال فترة بقاءه في المؤسسة العقابية، ومدي قدرته على التكليف معها، بعد خروجه من المؤسسة العقابية، فالسجين خلال فترة بقاءه في المؤسسة العقابية لا شك أنه قد اكتسب العديد من القيم والسلوك الجديدة بغض النظر عن سلبية أو إيجابية ما اكتسبه، إلا أن عملية المواءمة بين هاذين المتغيرين اللذين حدثا في حياته وهي : متغيرات في بيئته، ومتغيرات في سلوكه تبرز أهمية الرعاية اللاحقة.

(3) مرور المفرج عنه بما يسمى بصدمة الإفراج وهي الحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المفرج عنه خلال الأشهر الأولى لخروجه من المؤسسة العقابية، وخاصة وأن هناك العديد من الدراسات أثبتت أن أغلب الجرائم التي يرتكبها العائدون للجريمة إنما تقع في الأشهر الستة التالية للإفراج عنهم .

(4) تزايد نسبة العائدين لارتكاب الجريمة مما يدل على أن العملية الإصلاحية التي قدمت لهم داخل المؤسسات الإصلاحية لم تكن ذات فاعلية، مما يؤكد ضرورة وجود روافد تقاوم اندفاع التزايد في الجريمة، ومن تلك الروافد، الرعاية اللاحقة للمحكوم عليه وأسرته .

(5) انحراف العديد من أسر المسجونين والسقوط في وكر الرذيلة والسرقة عند سجن عائلها أو كبيرها.

إن كل ما ذكر من نقاط سابقة تؤكد على أهمية وجود برامج للرعاية اللاحقة لا تغطي السجين فحسب بل تشمل أسرته، وفي خط متوازي مع ما يقدم له من برامج وجهود لإصلاحه داخل المؤسسة الإصلاحية.(عبد الله بن ناصر السدحان، 2006، ص ص17-20)

6-2-3 أهداف الرعاية اللاحقة:

✓ تعمل على الحد من ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة.

✓ مكافحة الجريمة

✓ تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي .

✓ احترام القانون وعدم اختراقه.

✓ تنمية الطاقات البشرية دون إهدارها.

✓ حل استباقي لبعض المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الجريمة كالتفكك الأسري والجريمة المنظمة والاحتراف الإجرامي والتشرد وجنوح الأحداث.

✓ متابعة المفرج عنه وإشعاره بأنه مواطن صالح له حقوق على الدولة كتلما عليه واجبات نحوها.

✓ تقديم العون على مواجهة مشاكل ما بعد الإفراج تمكينا للمفرج عنه من التأقلم مع المجتمع الحر وحماية لجهود التأهيل والتهذيب من الضياع. (العمر معن خليل، 2006، ص ص 41-42)

✓ تهدف الرعاية اللاحقة إلى إقناع المفرج عنه بإمكانية عودته إلى الطريق الصواب ومساعدته على تحقيق التوبة الصادقة والالتزام بالسلوك الحسن.

✓ كما تهدف الرعاية اللاحقة إلى توفير فرص العمل الشريف للمفرج عنهم.

✓ تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة للمفرج عنهم عن الامكانيات الموجودة في المجتمع وكيفية الاستفادة منها بهدف مساعدتهم على الاستفادة من الامكانيات المتاحة. (خوري عمر، 2009، ص 447)

6-2-4 أنماط الرعاية اللاحقة:

أولاً: النمط التقليدي (البدائي)

تسند مهمة الرعاية اللاحقة فيه إلى أفراد متطوعين أو جمعيات وهيئات خيرية تطوعية، وقد بدأت الرعاية اللاحقة في صورة مساعدات حثت عليها التعاليم الدينية، ولم تكن للرعاية عندئذ صفة عقابية إذ اعتبر المفرج عنهم صنفاً من بؤساء الناس يقدم إليهم العون كما يقدم إلى سائر البؤساء، ويعني ذلك أن هذا النمط تولته جمعيات الخير ولم تتحمل الدولة في شأنه أية مسؤولية، وقد أكدت النظريات الجنائية التي سادت في بداية القرن التاسع عشر هذا الطابع حيث وصفت العقوبة بأنها محض إيلام تستهدف الردع العام والعدالة، وإن واجب الدولة ينحصر في مجرد إنزال الإيلام بتنفيذ العقوبة، فإذا انقضى التنفيذ انقضى كذلك واجب الدولة ولم تعد ملتزمة بشيء اتجاه المفرج عنه.

ثانياً : النمط شبه الرسمي

وفيه تقوم الدولة بتفويض منظمات تطوعية للقيام بالنيابة عنها بخدمات الرعاية اللاحقة بعد أن تكون تلك المنظمات قد حددت أغراضها ووظائفها تحديداً واضحاً وتعهدت رسمياً بالقيام بالتزاماتها تحت رقابة الدولة.

ثالثاً: النمط الرسمي

وهو النمط الذي يعتبر أرقى أنماط الرعاية اللاحقة و أكثرها فاعلية ... ويتضمن إنشاء إدارة للرعاية اللاحقة و إنما يعني أن الدولة أصبحت مسئولة مسؤولية أساسية عن الرعاية اللاحقة، ولا يمنع

ذلك من وجود أجهزة أهلية تدعم الأجهزة الحكومية على أن تكون تحت إشراف الأجهزة الحكومية مع التأكيد على أهمية تنسيق الجهود حتى لا تحدث عملية الازدواج والتضارب في تقديم الخدمات. (أحمد فوزي الصادي، 1988، ص ص 105-106)

6-3 الرعاية اللاحقة في الشريعة الإسلامية

تصنف الرعاية اللاحقة للمساكين في الإسلام - إلى أربعة أشكال رئيسية، وتتعدد ممارسة تلك الجوانب من الرعاية بحسب الجرم، و حال المفرج عنه.

6-3-1 رعاية لاحقة تتمثل في حث المجتمع على تقبل المفرج عنه.

يحرص الإسلام على أن يتقبل المجتمع من عوقب وأقيم عليه الحد، ويؤكد على عدم نبذه، بل وإشعاره بمظاهر الود والرحمة بالدعاء له بالمغفرة، فشعور المعاقب بنبذ المجتمع له يرسخ الانحراف و الجريمة لديه و قد يدعوه ذلك إلى معاودة الانحراف مرة أخرى بعد أن زال ذلك الحاجز بينه وبين مجتمعه والمتمثل في الاستحياء الذي يردعه من ارتكاب أي جرم.

ولتحقيق مزيدا من التقبل بين المفرج عنه و بيئته الخاصة والعامة فقد نص الفقهاء على عدم منع السجين من تلقي الزيارات من أهله و أصدقائه، وتمكينه من إرسال واستقبال الرسائل منهم، و ذهب آخرون إلى السماح للسجين بالخروج لصلاة الجنازة على من توفي من أقربائه، و ذلك تحقيقا لمقاصد الشريعة في إصلاح ذلك السجين، كلها تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الارتباط بين المسجون و محيطه الاجتماعي خارج السجن، كما تؤدي إلى استمرار العلاقة السابقة بينهم بعد دخوله السجن و العمل على استمرارها بعد خروجه وبالتالي تقبل المسجون بعد الإفراج عنه من المجتمع.

6-3-2 رعاية لاحقة تتمثل في الإعانة الاقتصادية للمفرج عنهم:

استنبط الفقهاء من وحي الإسلام و السيرة النبوية وجوب إعطاء السجين إذا أفرج عنه كسوة ونفقة تعينه على الوصول إلى أهله أن كان محتاجا إلى أهله، وقد ذكرت كتب التاريخ أن المسلمين كانوا يجعلون أوقافا خاصة يعطى ريعها لتحسين أحوال المساكين الاقتصادية وأسرههم.

6-3-3 رعاية لاحقة تتمثل في إبعاد المعاقب عن بيئته التي ارتكب فيها الجريمة الأولى:

يحرص الإسلام على إبعاد مرتكبي بعض الجرائم بعد انقضاء مدة العقوبة عن البيئة التي ارتكب فيها انحرافه و التي غالبا ما يكون لها دور في ارتكابه ذلك الجرم وذلك لتحقيق عدة فوائد كالابتعاد عن رفاق السوء السابقين، نجد مثل هذا الإجراء في بعض العقوبات الشرعية مثل عقوبة التغريب التي تطبق

بحق الزاني البكر، حيث يبعد مرتكب جريمة الزنا إن كان بكرا بعد جلده إلى بلد آخر لمدة عام كاملا ويقوم مع أفراد صالحين.

6-3-4 رعاية لاحقة تتمثل في الدعم النفسي المفرج عنه.

حرص الإسلام على تقديم الدعم النفسي للمفرج عنه وجعل نظرتة لنفسه ايجابية قدر الإمكان حتى يظهر و يصبح فردا فعالا في مجتمعه، وذلك من خلال إصلاح العلاقة الروحية بين المفرج عنه و ربه بدعوته للتوبة و الندم على ما فات والتصريح بذلك في جمع من الناس، ومن ذلك ما ورد في الشرع من حث على التوبة بشكل عام، وعدم القنوط من رحمة ومغفرة الله مما يسهل عليه فتح صفحة جديدة بينه وبين ربه بعد انتهاء العقوبة، ومن ذلك نجد أن بعض كتب الفقه الإسلامي أشارت إلى تهنئة المفرج عنه بخروجه من السجن و هذه المواساة تكون ببذل المال أو تدبير عمل، أو مورد مالي له وتقبله في المجتمع، وعدم تذكره بماضيه السيئ فجميع جوانب الرعاية اللاحقة تتحقق في تلك المواساة. (عبد الله بن ناصر السدحان، 2006، ص ص 57-69)

6-4 الرعاية اللاحقة دوليا:

لقد تبنت دول عديدة سياسة الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم، غير أن قوانين أنظمة السجون تختلف من دولة لأخرى، ومن بين الدول الغربية التي تبنت مبادئ الرعاية اللاحقة نذكر مايلي:

6-4-1 الرعاية اللاحقة في بعض الدول الغربية:

➤ **المملكة المتحدة :** حيث اعترف البرلمان الانجليزي منذ عام 1792 بمبدأ مساعدة المفرج عنه لاستعادة مكانته في المجتمع، و منذ ذلك الحين و جهود الدولة تزيد و تدعم، وتشكل في سنة 1932 الاتحاد القومي لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم.

و في سنة 1949 أنشأت الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة حيث حافظت على النمط التقليدي للهيكل التنظيمي الذي قام عليه تنظيم الاتحاد القومي لجمعيات مساعدة المفرج عنهم من حيث التمويل والإدارة.

➤ **الولايات المتحدة:**

إن برامج الرعاية اللاحقة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بها هيئات و منظمات حكومية و أهلية متخصصة و متعاونة مع إدارات السجون لها عدة أسماء كنظام البارول، وهيئات إصلاح البالغين و جمعيات مساعدة المحبوسين المفرج عنهم، بالإضافة إلى جمعيات دينية.

ولقد اهتمت المؤتمرات الدولية اهتماما بالغا بالرعاية اللاحقة، فنجد قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين التي اقرها المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجريمة و معاملة المذنبين جنيف (1955))، تفرض ثلاثة قواعد أساسية كحد أدنى لبرنامج الرعاية اللاحقة وهي القواعد "79، 80، 81 تحت عنوان " الصلات الاجتماعية والرعاية اللاحقة" (نجوى عبد الوهاب، 2003، ص ص 19-23)

➤ الرعاية اللاحقة للمحبوسين في فرنسا:

لقد كانت لفرنسا تجربة رائدة في مجال الرعاية اللاحقة للمحبوسين، فقد أشارت إلى أن مصالح الإدماج والاختبار العقابي المحبوسين (les services d'insertion et de probation) " SPIP (pénitenciaire) نشأت من المرسوم رقم 99 - 276 بتاريخ 13 ابريل 1999 حيث حلت محل مجالس الاختبار ومساعدة المفرج عنهم والمصالح الاجتماعية التربوية للمؤسسات العقابية، تحدد مهامها المادة 13 من القانون العقابي ل 24 تشرين الأول 2009 و نصها "كل موظفي المصالح العقابية للإدماج والاختبار مكلفون بتنفيذ قرارات السلطات القضائية المتعلقة بإدماج واختبار الاشخاص الموضوعين بيد العدالة، متهمين أو محكوم عليهم"، و لهذا يضعون سياسات الإدماج و الوقاية من العود، يضمنون متابعة ومراقبة الأشخاص المائلون أمام العدالة و يحضرون خروج المساجين، بمعنى أنه تتدخل على مستوى الوسط المغلق و المفتوح على حد سواء، وتعتمد هذه المصالح على شبكة من الشراكة المؤسساتية والجمعية للقيام بمهامها على أكمل وجه (Beziz. A, Boesel. A. 2010. p33).

6-4-2 الرعاية اللاحقة في بعض الدول العربية:

➤ العراق : تعد تجربة العراق في الرعاية اللاحقة تجربة جديدة تجدر الإشارة إليها حيث ألغيت مصلحة السجون و استحدثت محلها " المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي" و ذلك بمقتضى القانون رقم 104 لسنة 1981 يتولى جهاز الرعاية اللاحقة بالعراق دراسة أحوال النزير و تحديد نوع الرعاية التي يحتاجها قبل الإفراج عنه، وتأمين إنجاز المعاملات و الأمور الخاصة به، ومساعدته على تجاوز المعوقات التي قد تعترض طريقه بعد الإفراج.

وقد وضع برنامج للرعاية اللاحقة بالعراق وتم تنفيذه على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى : و تبدأ خلال فترة الحبس حيث يدرس المحبوس نفسيا واجتماعيا وكذلك احتياجاته، ويتم تدريبه على المهنة التي تتفق مع رغباته وإمكاناته.

المرحلة الثانية : تبدأ قبل الإفراج بستة أشهر، حيث يتم نقل المحبوس إلى الإفراج المشروط إذا توفرت فيه الشروط القانونية و تهيئه للخروج إلى المجتمع و توثيق علاقته بأسرته.

المرحلة الثالثة : يتم فيها إعادته فور الإفراج عنه إلى عمله ولا يوجد أي معوقات أو موانع لذلك.

➤ **سوريا :** تأسست سنة 1967 جمعية رعاية المحبوسين وأسره في دمشق على يد فريق من المهتمين برعاية المحبوسين و رعاية أسرههم، ولقد كانت المؤسسات الحكومية أسبق في الظهور من المؤسسات الأهلية المتخصصة في رعاية المحبوسين قبل وبعد الإفراج ومن أهداف تلك الجمعيات:

✓ توفير وسائل العلاج للمحبوسين.

✓ رفع المستوى الأخلاقي والاجتماعي لعائلاتهم ولأولادهم.

✓ مساعدتهم بعد الخروج من السجن.

✓ تهيئة السبل لجعلهم مواطنين صالحين.

✓ العمل على دراسة أحوال المحبوسين التربوية والنفسية ومحاولة علاجها.

حيث أنشأت مكاتب الخدمة الاجتماعية تقوم بدراسة أحوال المحبوسين وتقدم تقارير للمحاكم المختصة عن حالة المحبوس الاجتماعية والصحية والعقلية، وإنشاء مصانع ومكاتب تتولى تشغيلهم بعد الإفراج عنهم.

➤ **تونس :** تقوم بالرعاية اللاحقة في تونس " مصلحة الرعاية اللاحقة " التي من أهم أعمالها إعطاء ضمان لأصحاب الأعمال و المؤسسات للموافقة على تشغيل المفرج عنهم، حيث يجري بحث اجتماعي حول المحبوس فور دخوله السجن مباشرة وتقوم المصلحة بالاتصال بأصحاب المؤسسات و الأعمال قبل الإفراج عنه حتى يتمكن من الحصول على عمل، وبعد التحاق المفرج عنه بالعمل تقوم المصلحة بمتابعة سلوكه في مكان عمله وإعداد تقرير عنه، وإذا جاء التقرير عنه سلبيا يعاد إلى السجن مرة أخرى.

➤ **الجزائر :** أن مراجعة السياسة العقابية بالجزائر تميزت بإصدار القانون الذي يجمع قانون التنظيم العقابي وإعادة إدماج المساجين، أنسنة ظروف الحبس، منح مساعدة مالية و اجتماعية للمحبوسين المحتاجين عند الخروج من السجن، إنشاء لجنة تطبيق العقوبات على مستوى جميع المؤسسات العقابية و خلق المجلس بين الوزارات لتنسيق الأنشطة ولإعادة تربية و إعادة إدماج المحبوسين، حيث شرعت وزارة العدل في توظيف 4630 موظف، كما خضع مقر جديد ENAP 16000 موظف للتكوين، و أصبح للمدرسة الوطنية لإدارة السجون بالقليعة بقدرة استيعاب 800 مقعد بيداغوجية، ومن سنة 2005 إلى سنة 2009 تم إنشاء 81 مؤسسة عقابية تتجاوب مع المعايير الدولية و تقضي على مشكلة اكتظاظ المؤسسات العقابية (Hamoud. A. 2010. p 132)).

خلاصة الفصل

و لكن بصورة إجمالية يمكن القول أن الحركة الإصلاحية عمت دولا كثيرة، فعمدت إلى بناء سجون حديثة، متكيفة مع متطلبات برامج التأهيل الاجتماعي و المهني ضمنها. و طبقت نظما جديدة و متطورة داخلها و أعيد للسجين اعتباره تحت رقابة قضائية و إدارية تؤمن الحد الأدنى لحقوق الإنسان المحروم من حريته و بصورة تتوافق مع أنظمة السجون و متطلبات حفظ النظام و الانضباط، فورد في القاعدة الأولى من مقدمة القواعد العقابية الأوروبية التي أقرها مجلس أوروبا، أن حرمان الحرية يجب أن يتم ضمن ظروف مادية و معنوية تقدم فيها الكرامة الإنسانية كما ورد أن الغاية من القواعد العقابية الأوروبية هو وضع مجموعة من النظم التي تتناول الإدارة العقابية و التي تشكل أساسا لتوفير الظروف الإنسانية لحجز الحرية و علاجا إيجابيا ضمن نظام حديث و متطور، و بالفعل سعت الدول إلى تطوير السجون بما يتوافق مع القواعد التي أقرها مجلس أوروبا، و لكن السجن يبقى سجنا و حرمان الحرية لا يعادله تعويض، ذلك أن للسجن وظيفة عقابية قبل الوظيفة الإصلاحية.

القسم الثاني الجانب التطبيقي

عوامل إجرام المرأة الجرائم الجسدية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراسة ميدانية على عينة من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة

الفصل الخامس الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

عوامل إجرام المرأة الجزائية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراسة ميدانية على عينة من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

- 1- منهج الدراسة
 - 2- مجتمع البحث
 - 1-2 المجال الزمني
 - 2-2 المجال المكاني
 - 2-3 وصف خصائص العينة
 - 3- أدوات جمع البيانات
 - 4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
 - 5- الصعوبات التي واجهت الدراسة
- #### خلاصة الفصل

تمهيد

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة، مجالات الدراسة، ويحدد مجتمعها وعينتها وطريقة اختيارها، ثم يستعرض هذا الفصل أيضا أداة الدراسة التي تم استخدامها في جمع المعلومات اللازمة للدراسة، وفي الأخير نتناولنا الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

1- منهج الدراسة

المنهج عبارة عن مجموعة من الخطوات المنظمة التي يستخدمها الباحث لفهم الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا يعني أن المنهج يجيب عن سؤال مؤداه كيف يمكن حل مشكلة البحث والكشف عن جوهر الحقيقة والوصول إلى قضايا يقينية" (حسن أحمد، 1982، ص 142).

وتتدرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الاستكشافية الوصفية التي تحاول تشخيص واقع معين أو ظاهرة ما، حيث تهدف الدراسة الوصفية إلى تحديد الوظائف الواقعية من خلال موضوع بحث معين، ولهذا تبدو الضرورة لإقامة هذه الدراسات باعتبارها تهدف إلى جمع وتحديد مثل هذه الوقائع الاجتماعية الملموسة، كالمشاكل الاجتماعية التي تظهر بصورة جلية داخل المحيط الاجتماعي. (بوذراع أحمد: 1994، ص 133)

وعليه فالمنهج الوصفي يهتم بعملية جمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة وبوضع جماعة معينة من الناس، فهو أكثر المناهج انتشارا واستخداما لما يتضمنه من دراسة للحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث والأوضاع والأشخاص حيث وبالنسبة لاستخداماته في هذه الدراسة فهو يهتم بتحديد أهم العوامل التي تساهم في اتجاه المرأة نحو الإجرام، ويمكن أن نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي لجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالاتها وإصدار اقتراحات وتفسيرات بصدد الظاهرة المدروسة، والتي تتمثل في عوامل المرأة نحو الإجرام ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها .

2- مجتمع البحث :

طبقت الدراسة على عدد من النساء الجزائريات المرتكبات للجريمة واللاتي صدر بحقهن حكم نهائي، والموقوفات بكل من سجن سطيف، باتنة وبجاية واللاتي قدر عددهن بـ 65 مفردة. ومنه فالعينة الإجمالية بلغت 65 امرأة مسجونة ببعض السجون الجزائرية وقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، وهذا هو العدد الأقصى الذي سمحت لنا المديرية العامة لإدارة السجون بدراسته.

عدد السجلات اللائي أجريت عليهن الدراسة	المؤسسة العقابية
23 سجينة	سطيف
17 سجينة	بجاية
25 سجينة	باتنة
65 سجينة	المجموع

2-1 المجال الزمني: طبقت الدراسة على الموقوفات في المؤسسات العقابية الثلاث السابقة في

الفترة من 2013 /04/28 إلى 2013/06/20

2-2 المجال المكاني: طبقت الدراسة في كل من

1- المؤسسة العقابية بيلير سطيف: تقع بحي الهواء الجميل ببلير سطيف، يحدها شرقا مركز الأحداث، غربا الإقامة الجامعية بوخريصة السعيد جنوبا تعاضية عقارية، و شمالا حي 200 مسكن.

- بداية انجازها عام 1972 م .

- بداية استقبال النزلاء سنة 1983 م .

- مساحتها الاجمالية 28397 م²، المبنية منها 5150 م²، الغير مبنية 23247 م²

و مؤسسة إعادة التربية سطيف كباقي المؤسسات العقابية من حيث نوع و عدد المصالح و تتمثل

في:

1- مصلحة كتابة الضبط القضائية

2- مصلحة كتابة الضبط المحاسبة

3- مصلحة المقتصد

4- مصلحة الاحتباس و تكلف بما يأتي

5- مصلحة الأمن

6- مصلحة الصحة و المساعدة الاجتماعية

7- مصلحة الادارة العامة

8- مصلحة إعادة الإدماج

أ -التكوين المهني :

نظرا لأهمية التكوين والتعليم في صفوف الأحداث فإن المركز يسخر جميع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لصالح سياسة إعادة التربية نظرا لما تلعبه هذه العملية من دور كبير في تنفيذ سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين وانطلاقا من هذا المبدأ فإن المركز يتوفر على عدة اختصاصات متعددة في التكوين المهني :

- 1 -اختصاص النجارة العامة عدد المسجلين في بداية الدورة 11 حدث
- 2- اختصاص البناء العام عدد المسجلين في بداية الدورة 18 أحداث
- 3 - اختصاص الكهرباء المعمارية عدد المسجلين في بداية الدورة 10 أحداث
- 4 - اختصاص الطبخ الجماعي عدد المسجلين في بداية الدورة 20 حدث
- 5 - اختصاص البستنة عدد المسجلين في بداية الدورة 10 أحداث
- 6 - اختصاص الحلاقة رجال عدد المسجلين في بداية الدورة 10 أحداث
- 7 - اختصاص الطلاء وتركيب الزجاج عدد المسجلين في بداية الدورة 24 حدث
- 8 - اختصاص التصوير المحترف عدد المسجلين في بداية الدورة 10 أحداث
- 9 - اختصاص إصلاح الآلات الكهرومنزلية عدد المسجلين في بداية الدورة 17 حدث
- 10 -مبادئ في الاعلام الآلي إلزامي لجميع الأحداث النزلاء (متهمين او محكوم عليهم)

ب -التعليم :

نظرا لأهمية التعليم في صفوف المساجين الأحداث وخاصة الذين غادروا مقاعد الدراسة في سن مبكر أو الذين انقطعوا عن الدراسة لسبب من الأسباب فإن المركز يتيح لهم الفرصة من أجل استدراك ما فاتهم وخاصة أنهم في سن الطفولة و هذا يتمثل فيما يلي :

قسم محو الأمية :

في اطار الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج والديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار وبالتنسيق مع ملحقة سطيف تم فتح قسم لمحو الأمية بالمركز تحت إشراف الديوان المذكور وبتأطير منه حيث استفاد عدد هائل من الأحداث النزلاء من هذه السياسة بمختلف مستوياتها نذكر من بينها السنة الدراسية 2007-2008 كان في حدود 15 حدث في كل الأطوار (الأول - الثاني- الثالث)

• قسم التعليم بالمراسلة :

تم اعتماد هذا النظام من التعليم بالمركز منذ سنوات طويلة مع مركز التكوين و التعليم عن بعد لولاية سطيف حيث تم تسجيل في بداية الموسم الدراسي ما يقارب 28 حدث من مختلف المستويات وتم بالمناسبة تنظيم امتحانات إثبات المستوى بالمركز عند نهاية كل موسم دراسي حيث تم تسجيل العدد الهائل من المساجين الناجحين في هذا الفرع من التعليم في كل موسم دراسي .

• قسم التعليم الداخلي :

يوفر المركز جميع الإمكانيات المادية والبشرية للمساجين الأحداث من اجل مواصلة التعليم داخل المركز بالنسبة للأحداث النزلاء الذين هم في فترة التعليم الخارجي ومن اجل عدم قطع الدروس يتكفل المركز باستكمال تعليمهم وذلك وفقا لبرامج بيداغوجية المطبقة في المؤسسات.

ج -النشاطات الثقافية والرياضية :

نظرا لأهمية ممارسة النشاطات الثقافية والرياضية في الوسط العقابي ونظرا لتوفر المركز على إمكانيات مادية وبشرية في هذا الجانب فان إدارة المركز تسطر سنويا برنامج لممارسة هذه النشاطات سواء فيما بين الأحداث أو بينهم وبين عناصر الكشافة الإسلامية) النشاط الداخلي والنشاط المزدوج (و كذلك إحياء المناسبات والأعياد الدينية، الأعياد الوطنية و المناسبات الثقافية مع الإشارة الى أنه عادة ما تتضمن هذه الاحتفالات، أنشطة مختلفة تتمثل في مسابقات فكرية عروض مسرحية، أداء أناشيد دينية و وطنية...الخ و يتوفر المركز على ملعب (Matico) متعدد الرياضات بمؤطر في الرياضة و ممارسة الرياضة تتم دوريا لجميع الأحداث كما تنظم دورات رياضية في الرياضات الجماعية بالمناسبات الوطنية أو الدينية، وغالبا ما تختتم بتوزيع جوائز تشجيعية على الفائزين بالدورة.

بالمركز مكتبة تحوي عدد هائل من الكتب القيمة توضع في متناول الأحداث للمطالعة ويقبل عليها جل الأحداث لاكتساب المعارف وتنمية الجانب الفكري لهم .

د -التغطية الصحية بالمركز :

نظرا للدور الفعال والهام الذي يوليه الجانب الطبي بالمركز فإن المركز به مرافق طبية ونفسية تسهر على الرعاية التامة للأحداث النزلاء وذلك من خلال إجراء الفحوصات الطبية التي يقوم بها أطباء المركز و التي هي إلزامية عند دخول الحدث وخروجه من المركز زيادة على الفحوصات الدورية بالإضافة إلى علاج جراحة الأسنان بحيث يتوفر المركز على كرسي به كل المستلزمات مع وجود قاعة للعلاج بها ثلاث ممرضين مؤهلين مع الإشارة إلى أن الفريق الطبي يضمن المناوبة 24 سا / 24

ونظرا لأهمية المتابعة النفسية للأحداث والتكفل بهم من هذا الجانب فإن المركز يسخر ثلاث أخصائيين نفسانيين لمتابعة الحالة النفسية لجميع الأحداث حالة بحالة وإعداد تقارير تسلم إلى إدارة المركز عن كل النشاط الذي يقوم به الأخصائيين النفسانيين مع وجود مساعدة اجتماعية تلعب دور كبير في الحفاظ على الروابط الأسرية بين الحدث وأسرته بمعنى آخر تعتبر همزة وصل بين الحدث و العالم الخارجي. (مجلس قضاء سطيف)

2- المؤسسة العقابية بمنطقة الخميس بجاية: تقع هذه المؤسسة بشارع الحرية وسط مدينة بجاية تبعد عن مقر المجلس بحوالي 02 كلم و هي مخصصة لاستقبال المساجين من فئة المتهمين.

1- لجنة تطبيق العقوبات: منشأة على مستوى كل مؤسسة و يترأسها قاضي تطبيق العقوبات.

مهامها:

- ترتيب و توزيع المحبوسين داخل المؤسسة العقابية.
- متابعة طلبات التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة
- البث في طلبات الإفراج المشروط و إجازات الخروج.
- دراسة طلبات الوضع في الوسط المفتوح، الحرية النصفية، و الورشات الخارجية.
- متابعة تطبيق برامج إعادة التربية و تفعيلها.

نشاط لجان تطبيق العقوبات

- في مجال الإفراج المشروط لسنة 2012: عدد المستفيدين: 02.
 - في مجال إجازات الخروج لسنة 2012: عدد المستفيدين: 20.
 - في مجال الحرية النصفية لسنة 2012 : عدد المستفيدين: 00
- 2- المصلحة الخارجية لإعادة الإدماج: وهي مكلفة بتطبيق برامج إعادة الإدماج بالتنسيق مع مصالح و الهيئات العمومية و مؤسسات المجتمع المدني للتكفل بالمحبوسين المفرج عنهم و الموضوعين تحت يد القضاء .

مهامها:

- * متابعة وضعية الأشخاص الخاضعين لمختلف الأنظمة و لا سيما الإفراج المشروط و الحرية النصفية و التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة.
- * السهر على استمرارية برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المفرج عنهم بناء على طلبهم.

* اتخاذ الإجراءات الخاصة لتسهيل عملية الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين تتوي التكفل بهم.
*تنسيق التعاون مع السلطات القضائية و المصالح الأخرى المختصة للدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية.(مجلس قضاء بجاية)

-3 المؤسسة العقابية باتنة: تقع هذه المؤسسة بشارع الإخوة بوعبسة تبعد عن مقر المجلس بحوالي 03 كلم وهي مخصصة لاستقبال المساجين من فئة المتهمين والمحكوم عليهم نهائيا بعقوبة تساوي أو تقل عن 05 سنوات.

المصلحة الخارجية لإعادة الإدماج: تقع بالعنوان التالي حي 742 مسكن بوعقال الثالث باتنة وهي مكلفة بتطبيق برامج اعادة الادماج بالتنسيق مع المصالح والهيئات العمومية ومؤسسات المجتمع المدني للتكفل بالمحبوسين المفرج عنهم والموضوعين تحت يد القضاء.

مهامها:

- متابعة وضعية الاشخاص الخاضعين لمختلف الانظمة ولاسيما الافراج المشروط و الحرية النصفية التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة.
- السهر على استمرارية برامج إعادة الإدماج الاجتماعي بالنسبة للأشخاص المفرج عنهم بناء على طلبهم.
- إتخاذ الإجراءات الخاصة لتسهيل عملية الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين تتوي التكفل بهم.
- تنسيق التعاون مع السلطات القضائية و المصالح الأخرى المختصة للدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية.

برامج إعادة الإدماج:

1- التعليم العام: تم تسجيل 101 محبوسا في التعليم بالمراسلة و هم حسب المستويات التالية:

المستوى	أولى متوسط	ثانية متوسط	ثالثة متوسط	رابعة متوسط	أولى ثانوي	ثانية ثانوي	ثالثة ثانوي	المجموع
عدد المسجلين	49	21	08	13	05	01	04	101

- عدد المسجلين لاجتياز امتحان التعليم المتوسط :09 لدورة: جوان 2012

- عدد المسجلين لاجتياز امتحان شهادة البكالوريا 03 لدورة: جوان 2012

2- التكوين المهني: تم تسجيل 115 محبوسا في مختلف فروع التكوين في إطار التكوين الداخلي وهم موزعين حسب فروع التكوين كالتالي: خبازة وفطائر، حلاقة، كهرباء معمارية، تدفئة مركزية، طبخ الجماعات، الرسم على القماش

3- النشاطات التربوية:

• الرياضة: نظرا لضيق المؤسسة وانعدام الفضاءات المخصصة للرياضة فان النشاط الرياضي منعدم.

• الترفيه: توفر المؤسسة لصالح النزلاء وسائل الترفيه كلعبة الدومينو، تنس الطاولة، الشطرنج، الرسم كما فتحت المجال أمام الأشغال اليدوية أين أبدعت أنامل السجناء بأعمال فنية.

• الثقافة:

تسهر المؤسسة على احياء جميع الاعياد الدينية والوطنية بالتنسيق مع منظمة الكشفة الاسلامية عن طريق تنظيم مسابقات فكرية بين القاعات وعروض مسرحية وأعمال شعرية.

4- النشاطات الدينية:

• الوعظ و الإرشاد: يتولى إماما تقديم دروس الوعظ و الإرشاد لفائدة المحبوسين لمدة مرة في الأسبوع، اما فئة النساء فتتكفل مرشدة دينية بتقديم دروس الوعظ والارشاد لهن مرة في الاسبوع كذلك.

- أحكام خاصة بفئة النساء (م 50):

- تستفيد المحبوسة الحامل من:

- ظروف إحتباس ملائمة.

- وجبة غذائية متوازنة.

- رعاية طبية مستمرة.

تحتفظ بوليدها الى بلوغه سن الثالثة من عمره (م 51). (مجلس قضاء باتنة)

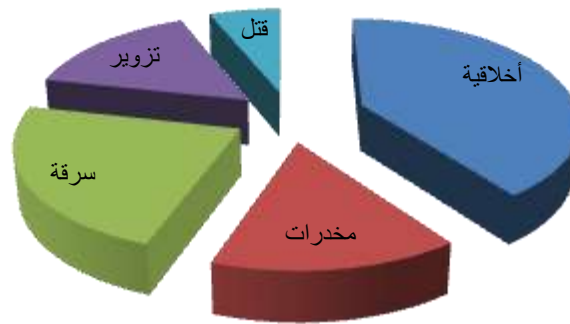
3-2 وصف خصائص العينة

جدول رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع القضية التي سجنّت من أجلها

نوع القضية	التكرار	النسبة المئوية
أخلاقية	26	40%
مخدرات	10	15.38%
سرقة	15	23.08%
تزوير	10	15.38%
قتل	04	6.16%
المجموع	65	100%

يبين الجدول رقم 01: أن الجرائم الأخلاقية هي الغالبة في ارتكاب المرأة الجزائرية للجريمة حيث كانت نسبتها 40% من مجموع النساء عينة الدراسة، في حين جاءت جريمة السرقة في المرتبة الثانية بنسبة 23.08%، تلتها جرائم التزوير والمخدرات والتي كانت نسبة كل منهما 15.38%، في حين احتلت جرائم القتل نسبة 6.16% فقط من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف المرأة الجزائرية عينة الدراسة .

رسم بياني رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة التي سجنّت من أجلها



ويلاحظ أن الجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة) من الجرائم الأولى للمرأة فهي تعتبر من الجرائم المرتبطة ارتباطا كبيرا بالمرأة، لما للمرأة يد في الضلوع في هذا النوع من الجرائم فلا يخفى على الكثير أن العالم اليوم يعيش كارثة من ضمن عدد كبير من الكوارث وهي كارثة تمس العرض والدين والخلق و الحياء،

يهبط بها الإنسان لمراتع الحيوانية والهمجية والرذيلة وهي مشكلة البغاء أو الدعارة أو بشكل أدق امتهان الزنا حيث أن هناك من النساء من يمتهن الدعارة كعمل قار لهن لكسب الأموال، وهناك من تلجأ لهذا النوع من الجرائم لإشباع غرائزها، فأغلب الدراسات تشير إلى أن النساء اللواتي يمارسن هذا النوع من الجرائم كانت لهن حياة عائلية مضطربة في طفولتهن ومشحونة بالكراهية مما يؤدي إلى العديد من الاضطرابات النفسية والجنسية لديهن و هذا ما قد يفسر أن الغالبية منهن يعانين من كراهية جنس الرجال و بالتالي يمارسن البغاء كتفيس عن هذه الكراهية باستغلال الرجال جنسيا خاصة.

كما نلاحظ أيضا انتشار ظاهرة السرقة التي أصبحت مهنة النساء أكثر من الرجال، من مختلف الفئات الاجتماعية الصغرى و الكبرى، الفقيرة و الغنية، وذلك ناتج لجهل النساء بالقوانين الجزية لأفعال السرقة، كما أن السرقة لدى النساء تعطي مؤشرا على بعض الحالات التي تعيش في وضعيات الهشاشة والتفكك الأسري، وأن الدافعية للسرقة قد تترجم مهارات النصب والاحتيال لدى فئة من النساء اللواتي نشأن في محيط موبوء بالأمراض الاجتماعية المختلفة، مثل الدعارة والتسول والإدمان والفساد الأخلاقي، وهذه إحدى الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة السرقة لدى النساء، ونجد أيضا أن هناك دافع آخر للسرقة... منها الأعراض النفسية، وهذا ما تفسره الدراسات النفسية بعوامل داخلية مرضية مشحونة باضطرابات في مراحل الطفولة، وأزمة في البنية العاطفية، حيث تكشف عن ضعف إرادة الشخصية اتجاه قوة العرض، وتبين أن أغلبية النساء يمتلكن رغبة في الحصول على السلع المنزلية، والمعروضات الخاصة بهن، ومن هنا فإن معظم النساء يحاولن تحقيق رغبات مكبوتة في طفولتهن المبكرة مما يجعل ضعف ذات اليد تدفع بعض النساء إلى إيجاد مخرج عن طريق السرقة ومبرر معظمهن تحسين الظروف الاقتصادية لخلق الاستقرار الأسري.

في حين كانت جرائم التزوير والمخدرات في المرتبة الثالثة ومرد ذلك أن هاتين الجريمتين مرتبطتين بخروج المرأة إلى خارج المنزل، تنتم مرتكبات جرائم المخدرات بعدم الاستقرار العاطفي، كما إن غالبيةتهن ينتمون لأسر تضم أفراد لهم ماضي إجرامي، وتتفوق في ذلك الإناث على الذكور حيث يمكن القول أنه إذا كانت العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب الذكور لجرائم المخدرات، فإن العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب الإناث لجرائم المخدرات، حيث نجد أن بعض النساء يتورطن في ارتكاب جرائم المخدرات دون أن يكون لديهن أية معرفة بالمخدرات، وذلك للتستر على نشاط أحد أفراد الأسرة، كما أن العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم المخدرات الأكثر تكرارا في إجابات الإناث هي أصدقاء السوء، والمعيشة في أسر تشجع على الجريمة، وأن أية مهنة شريفة لن تحقق المستوى

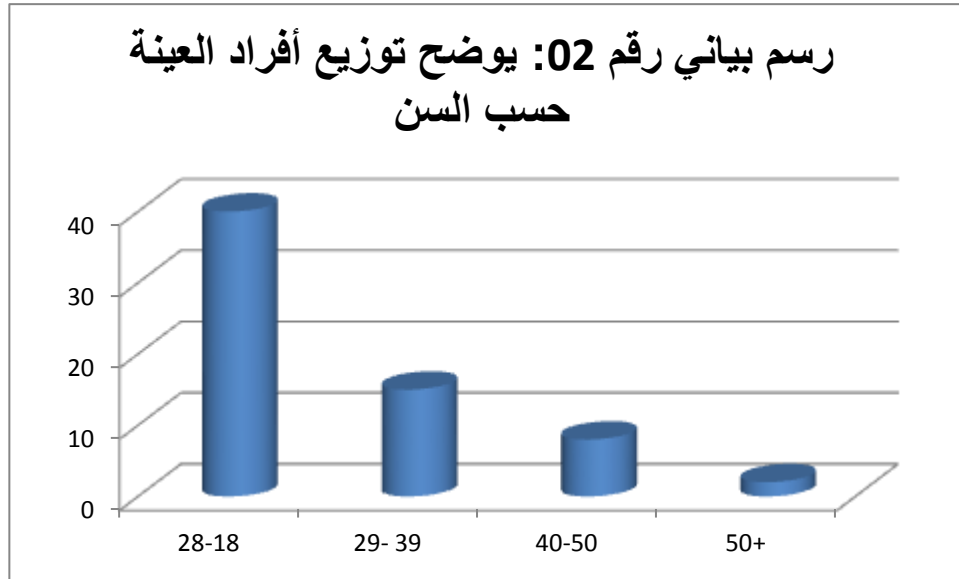
المعيشي الملائم، وأن المخدرات هي المصدر الوحيد للعيش، وأن العائد من الجريمة يفوق العقوبة عليها، والمعيشة في أسر مفككة.

أما فيما يخص جرائم التزوير فهي من الجرائم المستحدثة التي انخرطت فيها النساء نتيجة خروجها إلى العمل ونتيجة لجهلها بالقوانين الرادعة لهذا النوع من الجرائم فمعظم حالات النساء اللواتي تورطن في هذا النوع من الجرائم قلن أنهن انخرطن فيه دون قصد، وأنهن لم يكونوا واعون بأن هذا سيؤدي بهن إلى السجن .

جدول رقم 02: يبين سن الأفراد المبحوثين

السن	التكرار	النسبة المئوية
28-18	40	63,1%
39 -29	15	21,5%
50-40	8	10,8%
50+	2	4,6%
المجموع	65	100%

يتضح من الجدول رقم 02 أن سن المبحوثات قد تراوح بين 18 و أكثر من 50 سنة، حيث نجد أن أعلى نسبة تركزت في سن ما بين 18 سنة و 28 سنة بنسبة 63.1% أي أنها تمثل فئة الشباب، تليها نسبة 21.5% من النساء المجرمات اللاتي هن في سن النضج، في حين سجلت العينة التي تجاوز سنها 50 سنة نسبة 4.6% والتي تمثل فئة كبار السن وكل هذا يدل على أن عمر النساء اللاتي ارتكبن الجرائم يتركز في عمر الشباب حيث أن نسبة 63% من مجموع أفراد العينة أقل من سن 30، وأن نسبة 21.5% من مجموع أفراد العينة أعمارهم بين 29 و 39 سنة وبشير ذلك إلى أن عمر النساء المرتكبات للجريمة يتركز في سن الشباب و سن النضج، حيث أن نسبة 84% من مجموع عينة الدراسة أعمارهن بين 19 و 39 سنة وهذا يدل على مؤشر خطير في كيان المجتمع الجزائري، حيث أن هذا السن هو سن العطاء والإنتاجية عند المرأة، فعند هذا السن تتجب المرأة وتربي الأبناء ولكنه أهدر و ضيع في الانحراف والجريمة والذي يكون ضرره ليس على المرأة وحدها بل يتعدى ضرره على المجتمع بأكمله من ناحية القوى العاملة ومن ناحية العطاء الزواجي ومن ناحية الإنجاب وتربية الأبناء.



ومنه يمكن القول أن الجريمة النسوية تقل مع تقدم العمر حيث أن نسبة 4.60 % من مجموع أفراد عينة الدراسة أعمارهن فوق الخمسين سنة وهذا مؤشر يدل على قلة نسبة جرائم النساء المسنات مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وهذه النسبة القليلة ترجع لعدة عوامل منها الاحترام والتقدير التي تتلقاها المرأة المسنة في المجتمع ويتعاطف معها ويساعدها بكل ما تريد مما يحد من انحرافها وارتكابها للجريمة، وتزيد نسبة إجرامها في مرحلة الشباب أين تتميز بصفات وخصائص معينة، وذلك من خلال ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها، وزيادة غريزتها الجنسية، مما يجعلها عرضة للاغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، وكل هذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا والبغاء والدعارة، خاصة في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي، بالإضافة إلى اتسام المرأة في هذه المرحلة العمرية بنوع من التهور وعدم المبالاة وحب المغامرة وتقلب المزاج وقلة خبرتها في الحياة.

جدول رقم: 03 يوضح ظاهرة العود إلى الجريمة عند النساء عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الدخول إلى السجن من قبل
21.5%	14	العائدات
78.5%	51	غير العائدات
100%	65	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن أغلب أفراد العينة كان دخولهن إلى السجن لأول مرة بنسبة

78.5% أما النساء اللواتي كان دخولهن متكرر فكانت نسبته 21.5%



يجدر بالذكر أن المرأة عند ارتكابها للجريمة تجد ابتعاد ونفور وعدم اتصال من قبل الصديقات السويات وفي نفس الوقت قبول وطلب من صديقات السوء، كما أن هناك نوع من عدم تقبل المجتمع للمرأة التي سبق وأن دخلت السجن، وبالأخص أهلها، فنجدها تشعر بالنبذ واللوم المتكرر وشدة المراقبة ونظرات الريبة و الشك، وكل هذا يجعلها تهرب من هذا الواقع إلى أماكن أخرى مشبوهة وصديقات السوء.

3- أدوات جمع البيانات :

يعتمد نجاح البحوث على حسن اختيار الأدوات الملائمة للحصول على المعلومات المطلوبة، ولكل موضوع يراد بحثه أدوات خاصة به توصله إلى النتائج المرجوة، فهناك أدوات تصلح في بعض الأبحاث دون غيرها والعكس صحيح، ولقد تم اختيار في هذا البحث الأدوات التالية:

3-1 الاستبيان: قمنا بتصميم استمارة (الاستبيان) كأداة من أدوات جمع البيانات، حيث يعتبر الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين (عبيدات، 1999، ص125)

وعند تصميم أداة جمع البيانات تم اتباع الإجراءات التالية للتأكد من صدقها الظاهري:

- تمت مراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة والاستفادة منها كثيرا، ومن أدوات جمع بياناتها، والتي من خلالها تم التوصل إلى المسودة الأولى لأداة الدراسة.
- تم عرض المسودة الأولى لأداة الدراسة على عدد من المحكمين من تخصصات مختلفة (علم النفس، علم الاجتماع وحقوق)، حيث استفدنا كثيرا من ملاحظاتهم ومنه تم إجراء بعض التعديلات على الاستبيان بإضافة أو حذف بعض الأسئلة.

• تم إرسال نسخة من الاستبيان إلى المديرية العامة لإدارة السجون بالجزائر العاصمة (الأبيار) والتي بدورها اطلعت على محتوى الاستبيان وأمدتنا بالموافقة للزيارة الميدانية.

تم توزيع استبيانين على كل حالة:

الاستبيان الأول: وكان يمثل الأسئلة المتعلقة بالعوامل المؤدية لإجرام المرأة، حيث تمثلت محاور

الاستمارة في:

1- عوامل اجتماعية

2- عوامل اقتصادية

3- عوامل ثقافية

4- عوامل التنشئة الاجتماعية

5- عوامل نفسية

6- عوامل دينية

7- أسئلة حول الإعلام المرئي

الاستبيان الثاني : وكان يمثل الأسئلة المتعلقة بدور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيل المرأة

المجرمة حيث قسمت أسئلة الاستبيان كما يلي:

- مشاركة المرأة من عدمها في برامج إعادة التأهيل (الأسباب)

- محاولة معرفة أهم البرامج الموجودة في السجون

- العبارات من 1-8 تخص محور دور الأخصائي في إعادة تأهيل المرأة المجرمة من وجهة

نظرها.

- العبارات من 9-18 تخص محور البرنامج الثقافي داخل المؤسسة العقابية ودوره في إعادة

تأهيلها.

- العبارات من 19-25 تخص برنامج التأهيل المهني.

العبارات من 26-33 تخص برنامج التأهيل الصحي.

العبارات من 34-39 تخص دور المرشد الديني في إعادة تأهيل النزليات.

وقد تم تقسيم الإجابات على النحو التالي:

دائما = 3 درجات، أحيانا = 2 درجات، أبدا = 1 درجة واحدة

كما تم تصنيف تلك الإجابات إلى ثلاث مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية :

طول الفئة = (أكبر قيمة - أقل قيمة) ÷ عدد بدائل المقياس

طول الفئة = $(1-3) \div 3$

طول الفئة = 0.66

لنحصل على التصنيف التالي :

مدى المتوسطات	الوصف	تدرج المقياس
[2.35-3.00]	درجة كبيرة	دائما
[1.67 -2.34]	درجة متوسطة	أحيانا
[1.02-1.68]	درجة منخفضة جدا	أبدا

2-3 المقابلة:

تستخدم المقابلة في جمع البيانات مباشرة من المبحوث، حيث تسمح بالحصول على معلومات دقيقة عن الظاهرة أو المشكلة المدروسة، بمعنى أن المقابلة هي أسلوب للحصول على بيانات مفصلة عن أنماط من السلوك الاجتماعي أو تفسيرات معينة لهذه الأنماط من السلوك" (محمد الجوهري و عبد الله الخريجي، 1982، ص 107).

للأسف لم تستخدم المقابلة في هذه الدراسة لهذا الغرض بل استخدمت مع الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين الذين يعملون داخل المؤسسات العقابية لشرح المقياسين والخطوات التي يجب اتباعها لملاءمة الاستبيانين، وذلك نظرا لعدم السماح لنا بمقابلة النزليات داخل المؤسسات العقابية، حيث أجبرت على توقيع تعهد بعدم مقابلة السجينات، لذا ارتأيت أن أقوم بالمقابلة مع الأخصائيين الذين سيشفرون على القيام بالمقابلات مع النزليات للإجابة على الاستبيانين.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

استعنا بالأساليب الإحصائية البسيطة كاستخراج النسب المئوية وبعض العمليات الكمية التي تكون أكثر عمقا وأدق تعبيراً عن الظاهرة المدروسة، كما أنها تكون صورة صادقة لتدعيم بعض الآراء والاستنتاجات النظرية المحضة، ومن أهم العمليات الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في الدراسة الراهنة

برنامج (spss) الذي هو اختصار للحزم الإحصائية الاجتماعية **Statistical Package for**

social sciences وهو عبارة عن برنامج يسمح بتسيير الملف، تجهيزه و تحليل بياناته إحصائياً، مع

إعداد الرسوم البيانية ووضع التقارير. (Louis Martin.1986 ;p3)

واستخدمنا اختبار (كا²) لقياس الارتباط بين المتغيرات المستقلة (العوامل الاجتماعية، العوامل النفسية) والمتغير التابع (الجريمة بجميع أشكالها)

كما تم استخدام المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك محمد بهجت، 1996، ص 89)

وأيضا تم استخدام الانحراف المعياري **Standard deviation** للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانة علما بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط المرجح (حسن امتثال محمد وآخرون 2002، ص 115)

5- الصعوبات التي واجهت الدراسة

واجهتنا مجموعة من المشاكل تمثلت أساسا في طول الإجراءات وكثرة الانتظار للقيام بالدراسة الميدانية والحصول على رخصة للقيام بالزيارة الميدانية للمؤسسات العقابية أو الحصول على الإحصائيات المتعلقة بإجرام المرأة الجزائرية حيث أنه ولحد يومنا هذا لم يتم الرد على طلبي للحصول على هذه الإحصائيات، أضف إلى ذلك وعند تلقينا ردا من المصلحة العامة لإدارة السجون بالجزائر العاصمة طلبوا مني إرسال نسخة من الاستبيان، وأنه لا يسمح لي إلا باستخدام الاستبيان وليس دراسة الحالة مثلا أو غيرها من أدوات الدراسات الميدانية، وبعد مدة جاء ردهم إيجابي بالسماح لنا بإجراء الدراسة الميدانية وأنه علي أن أتوجه إلى المديرية العامة لإدارة السجون أين طلبوا مني توقيع تعهد خطي بعدم مقابلة السجينات داخل السجون مع إرسال نسخة من الرسالة بعد استكمالها.

إضافة إلى كل هذا فقد تم تحديد أفراد عينة الدراسة من قبلهم بحيث لم يسمحوا لنا إلا بعينة مكونة من 65 سجينة فقط في جميع المؤسسات العقابية التي طلبنا زيارتها، كما أنه واجهتنا مشكلة قلة المراجع وندرته حول إجرام المرأة .

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل كتمهيد لعرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية فقد اشتمل على التعريف بمنهج الدراسة ووصف عينة الدراسة من حيث حجمها وخصائصها وكيفية اختيارها وكذا التطرق إلى الأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة الميدانية والتي تمثلت في الاستمارتين بالإضافة إلى التعريف بالأساليب الإحصائية المختلفة التي تم الاعتماد عليها وفي الأخير التطرق إلى الصعوبات التي واجهت الدراسة.

الفصل السادس

عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

الفصل السادس:

عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا : عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة

1- في ضوء الدراسات السابقة

2- في ضوء الاتجاهات النظرية

3- في ضوء الفرضيات

ثالثا : النتائج العامة للدراسة

تمهيد

بعد أن قمنا بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، سنحاول في هذا الفصل عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية من خلال دراسة البيانات المتحصل عليها من المبحوثين للوصول إلى إجابة منطقية وموضوعية لتساؤلات الدراسة وصولاً إلى استخلاص النتائج العامة للدراسة والخروج باقتراحات وتوصيات.

أولاً: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية

الفرضية العامة الرئيسية الأولى : هناك عدة عوامل تدفع بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة مما

قد يفرز عدة نتائج

1- الفرضية الفرعية الأولى : العوامل الاجتماعية والثقافية التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى

ارتكاب الجريمة: وهي ما يعود إلى البيئة العائلية والوسط الاجتماعي المفروض على الإنسان منذ ولادته، ومنها ما يرجع إلى المحيط الاجتماعي وهو الوسط الذي يعيش فيه الفرد فترة زمنية معينة والذي يرتبط فيه بمهمة معينة وخاصة كالوسط المدرسي والمهني، ووسط العمل والأصدقاء، أما العوامل الثقافية فهي عناصر المستوى الحضاري بكل مقوماته والتي على أساسها يتشكل الضمير الفردي والجماعي في المجتمع (محمد صبحي نجم، 2006، ص80) وأهم عناصر الثقافة هي مستوى التعليم، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وسنحاول من خلال بيانات الدراسة الميدانية دراسة العلاقة بين كل عنصر من هذه العناصر والظاهرة الإجرامية لدى المرأة الجزائرية.

1-1 العوامل الاجتماعية: وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين

المرأة وغيرها من الناس في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها.

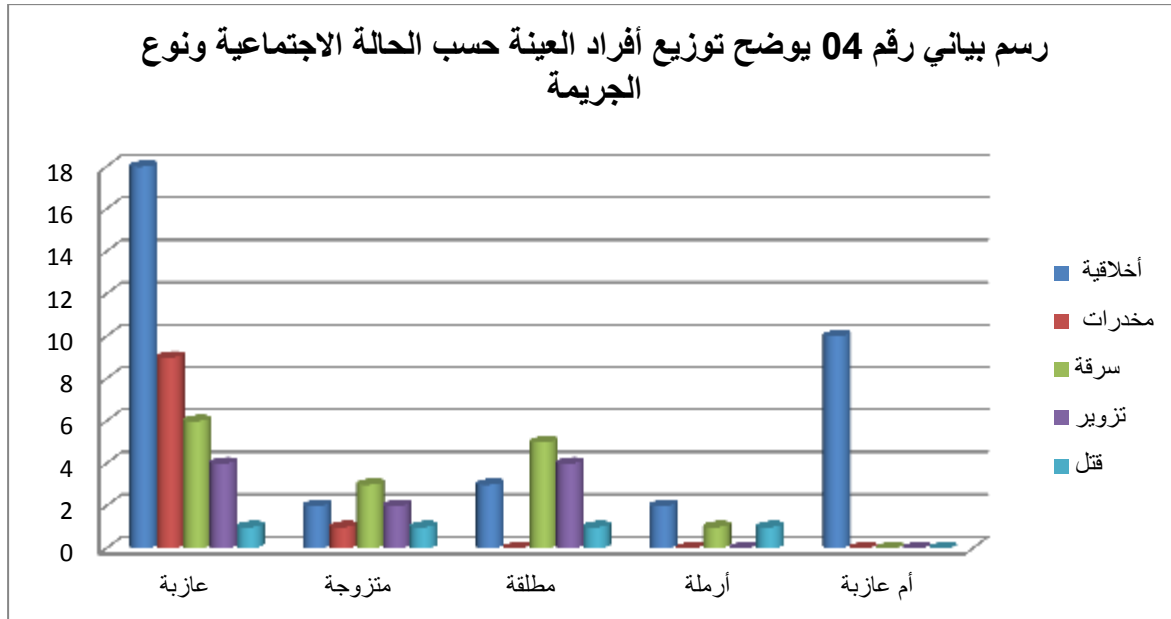
فالمرأة منذ ولادتها تمر بمجتمعات صغيرة في نطاق مجتمعها الكبير، وذلك خلال مراحل عمرها المختلفة، حيث تختلط بهذه المجتمعات الصغيرة اختلاطاً وثيقاً وتتفاعل مع أفرادها عبر علاقات اجتماعية وطيدة فيتأثر سلوكها بها إيجاباً أو سلباً، ومن أهم ه المجتمعات التي قد يكون لها تأثير سلبي على سلوك المرأة بوجه عام و منه السلوك الإجرامي بيئة الأسرة وبيئة جماعة الأصدقاء ولذلك سنبين تأثير هاتين البيئتين على إجرام المرأة على النحو التالي:

أ - العوامل الأسرية

الجدول رقم 04: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ونوع الجريمة

نوع الجريمة / الحالة الاجتماعية	أخلاقية	مخدرات	سرقة	تزوير	قتل	المجموع
عازية	18 %47.36	09 %23.68	06 %15.80	04 %10.52	01 %2.60	38 %58.48
متزوجة	02 %22.22	01 %11.11	03 %33.33	02 %22.22	01 %11.11	09 %13.84
مطلقة	03 %23.07	00 %00	05 %38.46	04 %30.76	01 %7.69	13 %20
أرملة	02 %50	00 %00	01 %25	00 %00	01 %25	04 %6.15
أم عازية	01 %100	00 %00	00 %00	00 %00	00 %00	01 %1.53

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة كانوا عازيات حيث مثلت نسبة النساء المجرمات العازيات 58.5% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بالحالات الاجتماعية الأخرى، حيث مثلت نسبة النساء المجرمات المطلقات عينة الدراسة 20% في حين جاءت في المرتبة الثالثة النساء المتزوجات بنسبة 14% أما نسبة الأرمال فقد كانت نسبتهن قليلة جدا حوالي 6.15% أما الأمهات العازيات فكانت هناك حالة واحدة فقط من مجموع 65 حالة .



من خلال هذه النسب يمكن القول أن النساء العازبات أكثر ميلا لممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي من النساء المتزوجات، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك ضعف في التماسك الاجتماعي بين النساء العازبات و أسرهن وكذا ضعف الروابط الاجتماعية التي تربطهم بأعضاء المجتمع، على عكس النساء المتزوجات فهن أكثر تمسكا بمعايير المجتمع وقيمه ومعاييريه الاجتماعية في أسرهن بهدف تنشئة اجتماعية سليمة.

كما يمكن القول أيضا أن أغلب جرائم العازبات كانت الجرائم الأخلاقية وجرائم المخدرات والسرقة، حيث نجد أن المرأة في سن معينة (سن الزواج) تكون بحاجة لإشباع الغريزة الجنسية لديها، أو ربما يكون دافعهم في ارتكاب الجرائم الأخلاقية هو البحث عن المال، أما بالنسبة للنساء المطلقات عينة الدراسة فلم تركز جرائمهم على نوع معين حيث نجد في كل أنواع الجرائم، ويمكن رد ذلك إلى نظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة على اعتبار أنها لقمة سهلة خاصة تلك التي لا تجد معيلا، فيستغلها بعض المترصدين لتحقيق رغباتهم أو لتوريطها في إدمان المخدرات للسيطرة عليها، فلا تستطيع الابتعاد عنهم.

كما أن تصرف أهل المطلقة معها بعد طلاقها يكون له دور كبير ودافع في ارتكاب الجريمة كرد فعل تجاه ذلك التصرف (أنظر الجدول رقم 01 في الملحق رقم 01) حيث نجد أن نسبة 77% من النساء المطلقات عينة الدراسة كانت معاملة عائلاتهم لهن بعد الطلاق سيئة، فثقافة المجتمع الجزائري دائما يحمل المرأة المطلقة السبب والمسؤولية عن الطلاق دون الرجل، حيث تصبح منبوذة من طرف العائلة وتلقى نفورا من بعض المحيطين بها، ويعزف الكثير من الشباب عن الزواج بها، وحتى لو أراد أحدهم ذلك فإنه يلقي الرفض من أهله، ومن هنا قد تدخل المرأة المطلقة في حالة اكتئاب وتؤنب نفسها

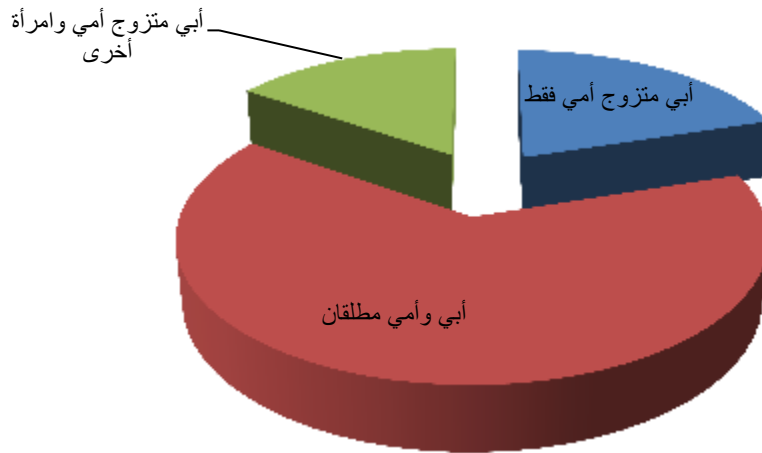
وأحيانا تعاني من الخوف والشك ومختلف الظروف النفسية بسبب خيبة الأمل والخوف من تكرار التجربة واتهامها بعدم الصبر، لذا نجد أن بعض النساء المطلقات من ضعف النفوس يلجأن إلى الاستقلالية فيقعن فريسة لمجتمع لا يرحم .

جدول رقم 05: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية للوالدين

الحالة الاجتماعية للوالدين	التكرار	النسبة المئوية
أبي متزوج أمي فقط	13	20%
أبي وأمي مطلقان	42	64.62%
أبي متزوج أمي وامرأة أخرى	10	15.38%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة 64.62 % من مجموع عينة الدراسة من أسر متصدعة بسبب الطلاق، بينما كانت نسبة 15.38 % من مجموع عينة الدراسة من أسر فيها تعدد الزوجات، في حين بلغت نسبة الآباء المتزوجون من الأم فقط 20% من مجموع عينة الدراسة .

رسم بياني رقم 05: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية لوالدي المسجونين



من خلال الجدول السابق الذي نحاول من خلاله تبيان مدى تفكك أو ترابط أسر المسجونين، نجد أن أغلب عائلاتهم هي أسر مفككة بسبب الطلاق أو ما يسمى بالتصدع المادي، والذي ربما كان له الأثر في ميلهن لارتكاب الجريمة، حيث أن الفتاة أكثر تأثراً بالظروف الاجتماعية المحيطة بها من الرجل، فتشعر بعدم الاستقرار وفقدان العاطفة والتأثر النفسي من انفصال الوالدين هذا من جهة، ومن

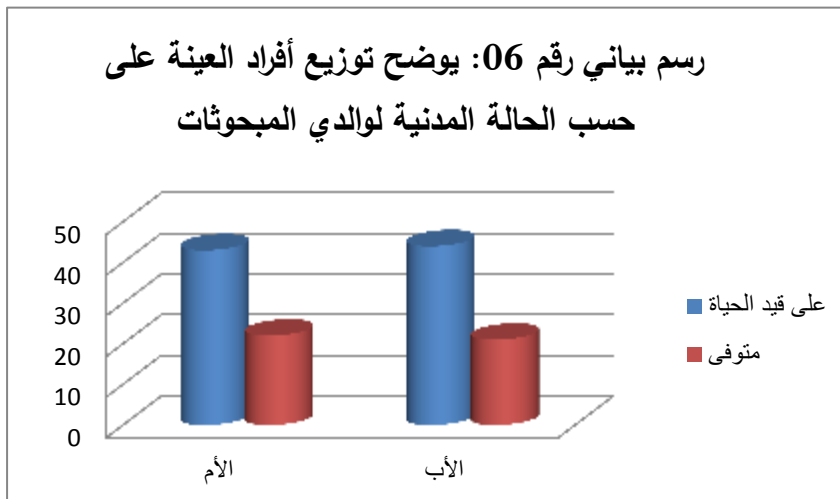
جهة أخرى نجد أن الفتاة تستغل انفصال الوالدين وانعدام الضبط الأسري فتتجه إلى القيام بما يحلو لها فتسقط في فخ الإجرام والسلوك المنحرف، بينما جاءت الأسر ذات الزوجة الواحدة ألا وهي أم المبحوثات في المرتبة الثانية فليس كل أب وأم على قيد الحياة ورابطة الزوجية قائمة بينهما ويعيشان مع أولادهم تسود بينهما علاقات جيدة فنجدهم دائماً في شجار مستمر أو يكون أحدهما أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء كإدمان الأب أو الأم المخدرات فينصرف عن العناية بأبنائه وتربيتهم وتهذيبهم وهو ما يسمى بالتصدع المعنوي .

أما فيما يخص الأسر التي فيها تعدد الزواج فيمكن رد ذلك إلى أنه يمكن أن يكون تفضيل لأبناء امرأة على أخرى فإما نجد الأب يعامل أطفاله بقسوة وشدة أو بإفراط في التدليل والمحبة وتوفير جميع الطلبات وفي كلا الحالتين يؤدي إلى عواقب وسلوكات انحرافية فالطفل المدلل يريد تلبية جميع رغباته حتى ولو بالسرقة في حين الطفل الذي عامله والداه بقسوة فيصبح قاسياً مستقبلاً مما يؤدي به إلى سلوكات انحرافية دون تأنيب من ضميره.

جدول رقم 06 : يبين الحالة المدنية لوالدي المبحوثات

الحالة المدنية	الأم	النسبة المئوية	الأب	النسبة المئوية
على قيد الحياة	43	%66.15	44	%67.70
متوفى	22	%33.84	21	%32.30
المجموع	65	%100	65	%100

يبين الجدول رقم 06 أن من أكثر ثلث عينة الدراسة بنسبة 33% والداهن متوفى سواء الأب أو الأم، أما ما نسبته 67% من والدي عينة الدراسة على قيد الحياة.



إن للوالدين دور كبير في الأسرة وفقدان الأب أو الأم أو كليهما له تأثير على الأبناء من جهة الرعاية والضبط ومن جهة العطف والحنان ومن جانب تأمين المعيشة والتربية والتوجيه وغيرها من وظائف الوالدين، خاصة الأم حيث أنه من المعلوم أهمية الأم خاصة للأنثى فهي تعتبر بالنسبة لها الأم والصديقة والأخت، ولكن نجد أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة والديها (الأم والأب) على قيد الحياة وهنا يمكن التساؤل هل الأب والأم يقومان بدورهما التربوي أم أنهما مفرطان، وهل هما قدوة حسنة لأبنائهما أم لا؟

فالتربية غير السليمة مثل الإهمال المطلق للفتاة أو القسوة البالغة في المعاملة وذلك بإهانتها أو ضربها لأتفه الأسباب مثل الضرب العنيف، وخاصة أمام الآخرين قد يؤدي في حالات كثيرة إلى نشوء عقد نفسية لديها، أو يدفعها ذلك للهروب من الوسط العائلي والالتفات حول المنحرفات أو الفاسدات أخلاقيا، مما يجعلها فريسة سهلة بيد من قد يستغلها في ارتكاب الجرائم، وخاصة جرائم الزنا والدعارة والتسول والسرقة من المحلات التجارية .

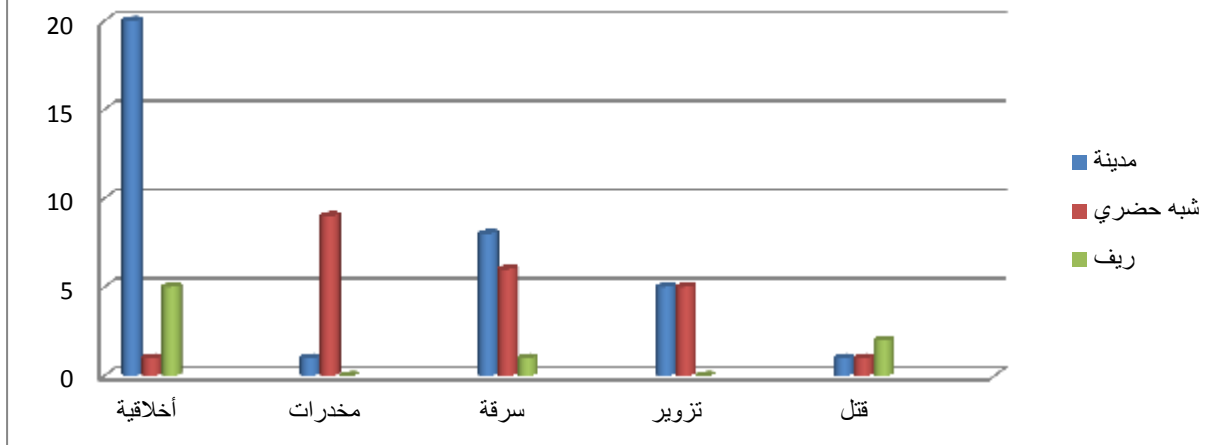
جدول رقم 07: يبين توزيع جرائم النساء حسب مكان السكن

مكان السكن / الجريمة	مدينة	شبه حضري	ريف	المجموع
أخلاقية	20 57.16%	01 4.76%	05 62.5%	26
مخدرات	01 2.85%	09 42.86%	00 00%	10
سرقة	08 22.86%	06 28.57%	01 12.5%	15
تزوير	05 14.28%	05 23.81%	00 00%	10
قتل	01 2.85%	01 4.76%	02 25%	04
المجموع	35 53.84%	21 32.30%	08 12.30%	65 100%

كا²=32.89 عند مستوى الدلالة 0.025 و درجة حرية 0.05

من خلال هذا الجدول يتبين أن ارتكاب المرأة للجريمة يكون في المدينة أكثر منه في الريف حيث احتلت نسبة جرائم النساء في المدينة 53.84%، ونسبة 32.30% في الوسط شبه الحضري في حين كانت نسبة جرائم النساء في الريف لا تتعدى 12.30% ويمكن رد ذلك إلى أن المرأة في المدينة أكثر تحرراً، إذ أن التحضر له علاقة بسوء التنظيم الاجتماعي، ولهذه العلاقة تأثيرها الواضح على السلوك الاجتماعي على الأفراد والجماعات، هذا فضلاً على أن هناك سمة مشتركة بين مجرمات المناطق الحضرية التي تتسم بالحراك والعلاقات غير الشخصية والاحتكاك بالجماعات المختلفة وغياب الرابطة بالمجتمع المحلي وزيادة ميل الأفراد لارتكاب الجرائم في إطار جماعة منظمة، في حين أن الريف يتسم بالعلاقات الشخصية ووضوح أدوات الضبط الاجتماعي باعتبارها معايير سائدة في الريف وإلى حد ما في المناطق شبه الحضرية وذلك عكس ما هو حادث في المناطق الحضرية، فيمكن تلخيص حياة المرأة الريفية في أنها محافظة على التمسك بالدين والاقتصاد في النفقات والشك في الغريب والثروة ومن الواضح أن كثرة السكان في المدينة وكثافتهم وتنوعهم كل ذلك يؤثر بالضرورة في العلاقات الاجتماعية التي تربط بين المرأة بأفراد المجتمع، والتي تربط الجماعات بعضها ببعض وهي علاقات تقوم على أساس المواجهة مع أفراد الأسرة والمدرسة وأهل الحي تؤثر فيه ويتأثر بها بحيث يبدو التفاعل بينهما واضحاً في سلوكها، وهناك عامل آخر يساعد على تفهم الفروق بين المرأة الحضرية والريفية هو "التنشئة الاجتماعية" حيث أن الأسرة في المجتمع الريفي هي أهم عماد لهذه التنشئة وعندما تتعزل المجتمعات الريفية وتستقر دون حراك تزداد شدة صلة القرابة بين أفرادها حتى يصبح هؤلاء الأفراد أقرباء بعد عدد قليل من الأجيال، ولصلة القرابة هذه احترامها كما أن المرأة في الريف طموحاتها محدودة فنجدها تكتفي وتقتنع بما لديها ولا تطلب كابنة المدينة حياة الترف والرخاء، وأيضاً نجد أن المرأة في الريف تكون متعاونة مع أفراد جماعتها وتقوم بمساعدتهم، حيث نجد أن المرأة الريفية تساعد العائلة والرجل بالفلاحة في الأرض ورعاية الأغنام و الأبقار، إلى جانب اعتنائها بأبنائها ومنزلها مما يقلص من وقت فراغها، كما أن الفتاة وبحكم انعدام أوقلة المؤسسات التعليمية كالمتوسطات والثانويات نجد أنها تنقطع عن الدراسة في مراحل مبكرة مما يقلص من احتكاكها بالأوساط الاجتماعية المختلفة كالوسط التعليمي ووسط العمل .

رسم بياني رقم 07: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب مكان السكن



كما نجد أن المرأة في المدينة تمارس كل أنواع الجرائم من جرائم أخلاقية، سرقة، مخدرات، وتزوير والقتل بينما نجد أنها تتخفف كلما اتجهنا إلى المناطق الريفية، وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي كانت قيمته تساوي 32.89 عند مستوى دلالة 0.025 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين الجرائم المختلفة و مكان السكن.

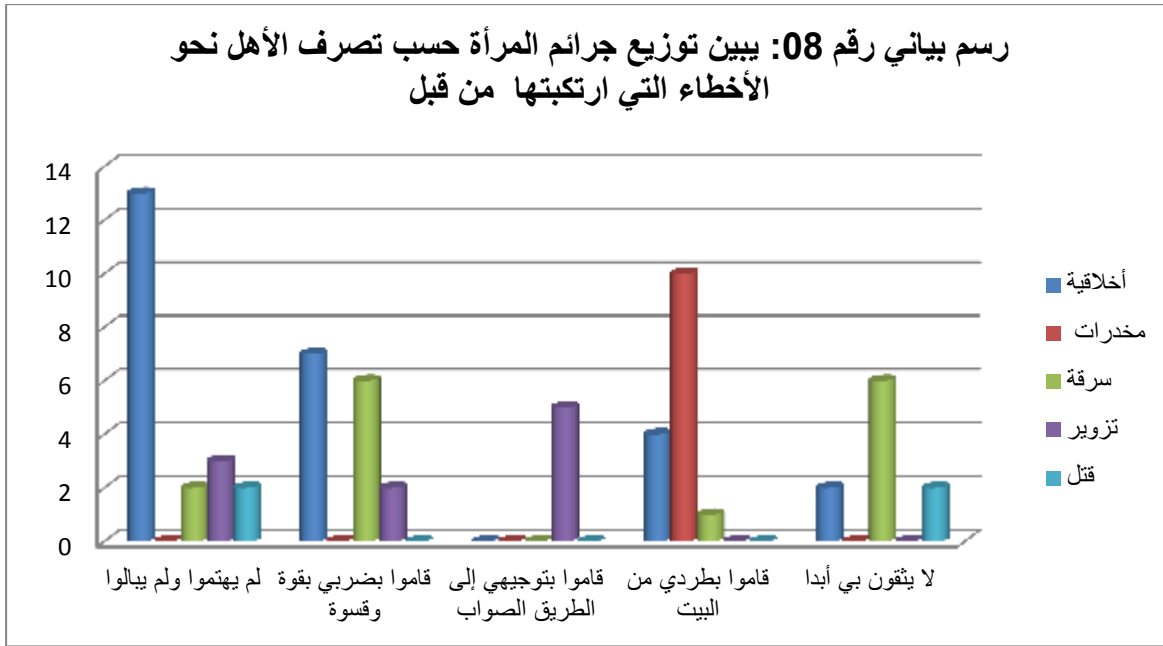
كما أن نوع الحي أيضا له دور في ارتكاب الجرائم (أنظر الجدول رقم 02 في الملحق رقم 01) حيث أن الأحياء الراقية أقل إجراما من الأحياء الشعبية والمتوسطة حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يسكن في أحياء شعبية 26% في حين تصدرت الأحياء المتوسطة الصدارة في نسبة جرائم النساء حيث بلغت 60% أما الأحياء الراقية فقد قدرت نسبة النساء المرتكبات للجريمة 13.8%، وهذا يمكن رده إلى الاحتكاك الكبير بين أفراد الأحياء الشعبية والمتوسطة عكس الأحياء الراقية، حيث أنه وفي الأحياء الشعبية والمتوسطة ونتيجة للاحتكاك الدائم مع الجيران تتولد بينهم النزاعات والمشاجرات حتى على أتفه الأسباب، زيادة على سوء الحالة النفسية والصحية للقاطنين في مثل هذه الظروف مما يؤدي بهم إلى محاولة الهروب منها وقضاء أغلب أوقاتهم خارجها مما يؤدي إلى انخراطهم في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الانزلاق نحو الجرائم الأخلاقية أو جرائم العنف بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي، وبذلك يلعب نوع الحي دورا كبيرا في نماذج السلوك التي يختلط بها الأفراد.

جدول رقم 08 يبين توزيع جرائم المرأة حسب تصرف الأهل نحو الأخطاء التي ارتكبتها من قبل

المجموع	قتل	تزوير	سرقة	مخدرات	أخلاقية	الجريمة تصرف الأهل
20 30.76%	02	03 %30	02 %13.3 3	00 %00	13 50%	لم يهتموا ولم يبالوا
15 23.07%	00 %00	02 %20	06 %40	00 %00	07 %27	قاموا بضربي بقوة وقسوة
05 7.69%	00 %00	05 %50	00 %00	00 %00	00 %00	قاموا بتوجيهي إلى الطريق الصواب
15 23.07%	00 %00	00 %00	01 %6.66	10 100%	04 15.38%	قاموا بطردي من البيت
10 15.38%	02	00 %00	06 %40	00 %00	02 %7.7	لا يتقون بي أبدا
65	04	10	15	10	26	المجموع

$\chi^2 = 35.9$ عند مستوى الدلالة 0.012

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن تعامل أسر النساء المبحوثات نحو الأخطاء التي ارتكبتها من قبل قد تنوعت، حيث أن 30.7% من أسر المبحوثات لم يهتموا ولم يبالوا ويهتموا بالسلوكات الخاطئة التي ارتكبتها بناتهن، في حين نجد أن 23% من أسر المبحوثات تعاملن معهن بالضرب والقسوة وبالطرد من البيت، أما ما نسبته 15% من أسر المبحوثات كن لا يتقن في بناتهن، في حين كان ما نسبته 7% قاموا بتوجيههن نحو الطريق الصواب .



تشير بيانات الجدول رقم 08 إلى أن الأسلوب الغالب في تعامل أسر المبحوثات مع أخطائهن السابقة هو عدم الاهتمام واللامبالاة وهو يتمثل في ترك الفتاة دون إرشاد أو توجيه إلى ما يجب أن تفعله أو تقوم به، أو إلى ما ينبغي أن تتجنبه، حيث ينظر إليها مجرد فرد يسكن في المنزل، مما يفقدها الانتماء للأسرة ويظهر على تصرفاتها التخبط، وذلك لعدم وضوح القواعد والقوانين المتعارف عليها، فتكون أكثر عرضة لتأثير جماعة الرفاق لما تلقاه من اهتمام من قبلهم مما يؤدي بها إلى الانحراف ومخالفة الأنظمة، كما نلاحظ أيضا أن الأسر التي استعملت هذا النوع من التصرف كانت معظم جرائم بناتها الجرائم الأخلاقية فالفتاة التي تلجأ إلى هذا النوع من الجرائم ينقصها الاهتمام والحنان فتلجأ إلى علاقات مشبوهة للبحث عن الحب والطمأنينة اللذان افتقدتهما في أسرتهما.

أما الأسلوب الثاني الذي اعتمدته أسر المبحوثات هو الضرب بقسوة وقوة ويمكن أن نسميه أيضا أسلوب القمع الأسري، وينتشر هذا النمط بين مختلف الأسر سواء الغنية أو الفقيرة، إلا أن المستوى الثقافي للأسرة يلعب دورا في الحد من استخدام هذا النمط من التنشئة، وغالبا ما نرى الابناء الذين يعاملهم أباءهم بالقوة يتسمون بالانطواء أو الانزواء أو الانسحاب من الحياة الاجتماعية، والشعور بالنقص وعدم الثقة بالنفس والشعور بالذنب وكره السلطة الوالديه، كما قد يتصفون بالعناد والعدوان والنشاط الزائد والفوضى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تكوين شخصية ضعيفة تشعر بالقلق والحيرة غير واثقة من نفسها تنزع إلى الخروج عن القواعد والأنظمة كتعويض عن الحرمان العاطفي وفقدان الاستقلالية، ونجد أن ابن خلدون ذهب في مقدمته إلى القول: "أن أساليب العسف والقهر من طرف المربين تقود إلى القهر وضيق النفس، والتقليل من نشاطها و فعلها، وبالتالي يقود ذلك إلى الكسل ويحمل على الكذب و الخبث،

والتظاهر بغير الحقيقة، خوفاً من القهر، فينشأ الطفل على المكر والخديعة، ويفسد خلقه وتفسد معالم الإنسانية فيه... وينبغي للمعلم في متعلمه، وللوالد في ولده، ألا يستبدا عليهما في التأديب." (ابراهيم عبد الكريم الحسين، 2002، ص75-76)

كما نلاحظ أن المبحوثات اللاتي تعاملت أسرهن معهن بعنف وقسوة لجأن إلى الجرائم الأخلاقية و السرقة ويمكن رد هذا إلى أن المرأة التي عاملتها أسرتها بعنف وقسوة تلجأ إلى هذا النوع من الجرائم للتمرد على السلطة الوالدية كما تنزع إلى الخروج عن القواعد والأنظمة كتعويض عن الحرمان العاطفي وفقدان الاستقلالية.

كما ونجد أيضاً أن هناك من أسر المبحوثات من تعاملت مع سلوكيات بناتهن بأسلوب الطرد من البيت وهو أسلوب يفتح مجالا كبيرا للفتاة للانحراف من أبوابه الواسعة، وهذا إن دل على شيء يدل على أن الأسرة تخلت عن أهم واجب لها ألا وهو رعاية الأبناء وحمايتهم واحتوائهم واحتواء مشاكلهم، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الأسرة هي السبب وراء انحراف هاته الفتاة، وأنه لا يمكن إلقاء اللوم على فتاة وجدت نفسها أمام مجتمع لا يرحم.

ومن أبرز الجرائم التي ترتكبها الفتاة التي عاملتها أسرتها بالطرد هو اللجوء إلى المخدرات سواء بالتعاطي للهروب من الواقع أو بالاتجار لمحاولة توفير متطلبات العيش .

كما وقد سجلنا أسلوب عدم الثقة بين الأهل و المبحوثات، فانعدام ثقة الأهل يولد لدى الفتاة شعورا بأن كل تصرفاتها مرفوضة من طرف الأهل حتى وإن كانت تصرفات صائبة، مما يجعلها تنتمرد لترتكب أفعال خاطئة لأنها لم تجد نوع من التقبل لأفعالها الصائبة لذا فلا يهتمها توبيخهم عند قيامها بأفعال منحرفة.

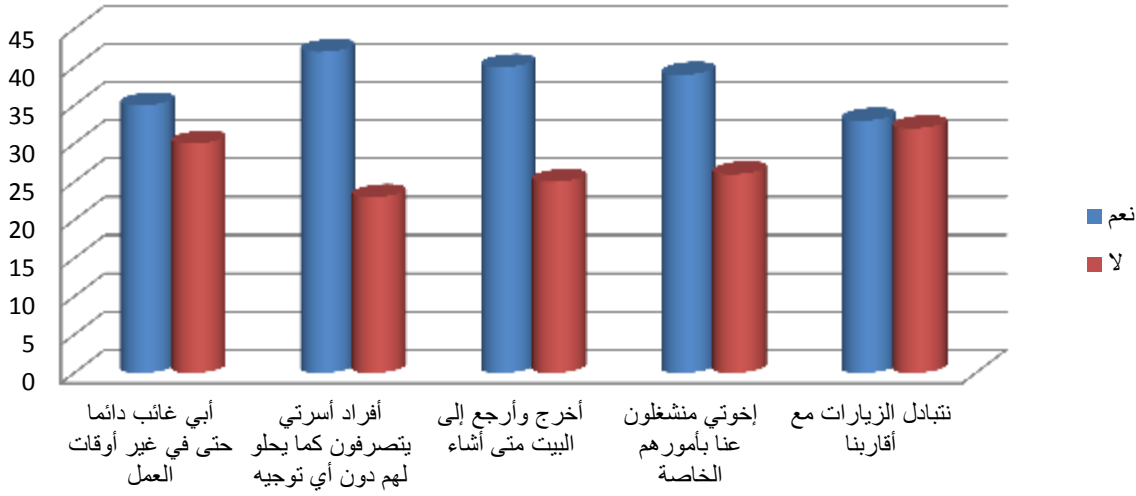
كما نجد أن قيمة $\chi^2 = 35.9$ عند مستوى الدلالة Sig 0.012 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين تصرف الأهل واتجاه المرأة نحو الانحراف والإجرام، أي أنه كلما كان تصرف الأهل متسامحا ومتفهما ومحتويا لمشاكل الفتاة كلما قل اتجاهها نحو الإجرام.

جدول رقم 09: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود الضبط الأسري من عدمه

الضبط الأسري		نعم		لا	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
35	53.84%	30	20%	أبي غائب دائما حتى في غير أوقات العمل	
42	64.61%	23	35.38%	أفراد أسرتي يتصرفون كما يحلو لهم دون أي توجيه	
40	61.53%	25	38.46%	أخرج وأرجع إلى البيت متى أشاء	
39	60%	26	40%	إخوتي منشغلون عنا بأمورهم الخاصة	
23	35.38%	42	64.61%	نتبادل الزيارات مع أقاربنا	

ما نستشفه من الجدول رقم 09 أن أغلب المبحوثات يعشن في أسر مستوى الضبط لديها متدني حيث نجد أن الأب غائب حتى في غير أوقات العمل بما نسبته 54 %، كما أن أفراد أسر المبحوثات يتصرفون كما يحلو لهم دون أي توجيه بنسبة 65 %، و أن الفتاة المبحوثة تدخل وتخرج من البيت كما يحلو لها بنسبة 62 % وأن كل فرد من الأسرة منشغل بأموره الخاصة بعيدا عن الأمور العائلية بنسبة 60 %، في حين نجد أن تبادل الزيارات مع الأهل والأقارب كان ضعيفا بنسبة 65 % لأن هذا يشير إلى عدم الترابط وصلة الأرحام بين المرأة المرتكبة للجريمة وإخوتها وأقاربها، لأننا نعلم أن المرأة تكون دائما في حاجة لمن يتفقد حالها ويقض حاجتها، وهذا ما أشار إليه هيراشي في أن عنصر الارتباط والاندماج لهما دور كبير في تقوية الروابط الاجتماعية التي تقوي عملية الضبط الاجتماعي عند الفرد.

رسم بياني رقم 09: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود الضبط الأسري من عدمه



حيث يعتبر الوالدان هما المسؤولان عن الجو الأسري العام، حيث يفرض عليهم الدين ضرورة تولي الإشراف الكامل على الأبناء، ومعرفة حاجاتهم، وضبط سلوكهم، وتوجيههم إلى الخير، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"**. وأن من أهم التكاليف المناطة بالوالدين: إقامة الانضباط الخلقي في الأسرة على جميع الأولاد، خاصة من كان منهم في مرحلة المراهقة وما بعدها في سن الشباب، فإنهم يحتاجون إلى مزيد رعاية، وضبط بحزم ودقة، حتى يكتمل نضجهم العام، وتبنى شخصياتهم.

فلتواجد الأب في البيت في غير أوقات العمل أهمية كبيرة باعتباره المسؤول الأول في عملية الضبط، فإذا كان متواجدا في البيت وقريبا من أبنائه كان على دراية بتصرفاتهم وميولهم، وعالما بمشاكلهم ومع من يقضون أوقات فراغهم، وفي نفس الوقت يكون الموجه والمرشد لهم، كما نجد أن الفتيات في سن الشباب غالبا ما يكن أكثر ميلا وامتثالا للسلطة الأسرية من الفتيان، وأكثر رضا عن نهج الوالدين وطريقتهم في الضبط الأسري، حيث يتكيفن مع القيم الأسرية، والطبيعة الاجتماعية، ويقبلن بدورهن الذي تحدده الأسرة، أكثر مما يبدیه أقرانهن من الذكور، ورغم هذا الانقياد الطبيعي عند الفتيات على وجه العموم، فإن بعضهن يغفل عن طبيعة دور الوالدين في الضبط الأسري، والمسؤولية المناطة بهما في ذلك، فيتصورون بأن دورهما كبت الحريات، وتقييد التصرفات، كأنهما يمارسان عمل السجانين.

كما أن سعي الوالدين في الضبط الأسري إنما يهدف إلى تحقيق نضجهم العقلي و الخلقي، فتدرك الفتاة أن استقامتها الخلقية: أسمى ما يطلبه الوالدان، ويسعيان له، فالشباب من الجنسين في هذه المرحلة

تتقوى لديهم الأحاسيس والمشاعر، مما قد يدفعهم في المواقف المختلفة إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، ومن هنا يستحسن تدخل الوالدين بالتوجيه و الضبط، فهذا الفهم لطبيعة دور الوالدين في الضبط الأسري: يعين الفتاة على القبول والرضى بدورهما القيادي في الأسرة، وأساليبهما في الضبط الخلقي وتستعين الفتاة على الامتثال بالضوابط الأسرية من خلال التعود عليها، فقد دلت الدراسات على أن التعود على امتثال الأوامر والقبول بها يأتي من خلال الممارسة والتدريب، حتى يصبح الامتثال جزءا من سلوك الفتاة يصدر عنها بيسر وسهولة، ونقل بالتالي معاناتها من أساليب الانضباط الأسري، ومنه نستنتج أهمية الضبط الأسري في حياة المرأة، حيث أنه كلما كان الضبط الأسري منعما أو ضعيفا كلما كثر ميلها للانحراف وارتكاب الجريمة، وهذا مؤيد لنظرية الضبط الاجتماعي التي تفترض أن الجريمة ترتكب عندما ينعدم أو يقل الضبط الاجتماعي، ومنه الضبط الأسري هو الأهم، كما أن درجة الضبط الأسري يجب أن تكون موزونة فلا يزداد الضبط في قوة وشدة ولا يتساهل فيه.

جدول رقم 10: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب وجود الضبط الأسري من عدمه

نوع الجريمة	أبي غائب دائما حتى في غير أوقات العمل		أفراد أسرتي يتصرفون كما يحلو لهم دون أي توجيه		أخرج وأرجع إلى البيت متى أشاء		إخوتي منشغلون عنا بأمورهم الخاصة		نتبادل الزيارات مع أقاربنا	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
أخلاقية	18 %	08 30.7 6%	20 76.93 %	06 23.07 %	22 84.61 %	04 15.38 %	23 88.46 %	03 11.53 %	10 38.46 %	16 61.5 3%
مخدرات	04 40%	06 60%	03 30%	07 70%	08 80%	02 20%	09 90%	01 10%	08 80%	02 20%
سرقة	10 66.66 %	05 33.3 3%	09 60%	06 40%	09 60%	06 40%	05 33.33 %	10 66.66 %	02 13.33 %	13 86.6 6%
تزوير	02 20%	08 80%	08 80%	02 20%	01 10%	09 90%	01 10%	09 90%	01 10%	09 90%
قتل	01 25%	03 75%	02 50%	02 50%	00 00%	04 100%	01 25%	03 75%	02 50%	02 50%
المجموع	35	30	42	23	40	25	39	26	23	42

كا² = 31.82 عند مستوى الدلالة 0.036

ومن خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن هناك ارتباطا كبيرا بين انعدام أو ضعف الضبط الأسري في حياة المرأة وارتكابها للجريمة وهذا ما أثبتته اختبار كا² والذي كانت قيمته تساوي 31.82 في مستوى دلالة Sig 0.036 وهي دلالة قوية لأنها أقل من 0.05.

حيث نلاحظ أن أعلى نسبة في عدم وجود الضبط الأسري أو ضعفه كانت لدى النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية، مما كان له الأثر في انحرافهن وارتكابهن لهذا النوع من الجرائم ذو الصلة بشرف العائلة، حيث نجد أنه وفي هذا النوع من الجرائم الغياب التام للأب عن البيت يكون له الأثر الأكبر في

غياب الضبط والمراقبة سواء في خروجهن من البيت متى يحلو لها أو غير ذلك، كما نجد أيضا أن هناك نوع من انعدام رقابة الإخوة، حيث أن 88.5% من إخوتهن مشغولون بأمورهم الخاصة، وأن ما نسبته 62% من مجموع النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية لا يزورون أهلهم وأقاربهم، حيث أن زيارة الأهل والأقارب تساعد بشكل كبير على الضبط الأسري من خلال تقوية العواطف الأسرية من تبادل الزيارات وحضور المناسبات، حيث يتكون نوع من الانتماء والضبط بين الأقارب فنجد أن المرأة تسعى لأن تكون سيرتها وسمعتها طيبة فتتجنب الكثير من الأمور المخلة بالعادات والتقاليد، كما أن هذه الزيارات تعمل على شغل وقت فراغ المرأة.

تلتها جرائم السرقة ف 66.66% من آباء النساء المتهمات بالسرقة غائبون عن المنزل حتى في غير أوقات العمل، وأنهن يخرجن من البيت كما يحلو لهن وأن 60% من إخوتهن منشغلون بأمورهم الخاصة وهذا إن دل على شيء يدل على عدم وجو ضبط أسري .

جدول رقم 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب عمر المرأة المتزوجة عينة الدراسة وأعمار أزواجهن وقت الزواج (المرأة المتزوجة+المطلقة+الأرملة)

عمر الزوج	عمر الزوجة	أقل من 16	17-22	23-28	29-34	أكثر من 35	المجموع
أقل من 30	09 %60	01 %12.5	00	00	00	00	10 %38.5
30-40	06 %40	03 %37.5	01 %100	01 %100	01 %100	01 %100	12 %46.15
أكثر من 40	00	04 50%	00	00	00	00	04 %15.38
المجموع	15 %57.69	08 %30.76	01 %3.84	01 %3.84	01 %3.84	01 %3.84	26 %100

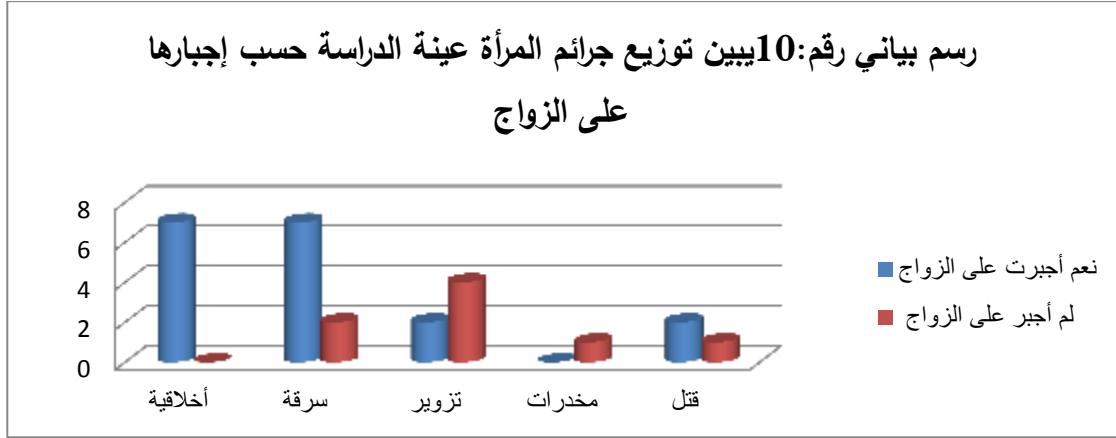
يبين الجدول رقم 11 أن 58 % من مجموع النساء المتزوجات عينة الدراسة قد تزوجن وأعمارهن لم تتجاوز 16 سنة، وهو ما يمكننا أن نعتبره سن صغيرة للزواج واختيار شريك الحياة، والمشكل هنا يكمن في أن أغلب الفتيات في هذا السن تكن غير قادرات على تحمل المسؤولية كما أنها غير مستعدة لبناء أسرة، وخصوصا إذا أجبرت على الزواج، مما تكون له عواقب في المستقبل كعدم التوافق والانسجام فإما يحصل الطلاق أو الخيانة والانحراف وخصوصا إذا تزوجت المرأة من رجل يكبرها كثيرا في السن حيث نجد أن 50% من النساء عينة الدراسة اللواتي أعمارهن تراوحت أعمارهن عند الزواج ما بين 17-22 سنة تزوجن من رجال أكبر من 40 سنة

جدول رقم 12: يبين توزيع جرائم المرأة عينة الدراسة حسب إجبارها على الزواج

نوع الجريمة		إجبار على الزواج		نعم أجبرت على الزواج		لم أجبر على الزواج	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
أخلاقية		38.8%	07	38.8%	07	00	00
سرقة		38.8%	07	38.8%	07	25%	02
تزوير		11.11%	02	11.11%	02	50%	04
مخدرات		00%	00	00%	00	12.5%	01
قتل		11.11%	02	11.11%	02	12.5%	01
المجموع		100%	18	100%	18	100%	08
		69.23%		30.76%			

$\chi^2 = 23.29$ عند مستوى دلالة 0.045

يبين الجدول رقم 12 أن 69% من مجموع النساء عينة الدراسة قد أجبرن على الزواج، بينما 31% فقط من مجموع النساء عينة الدراسة تزوجن بشخص يرغبن فيه.



إن زواج المرأة بشخص لا ترغب فيه أو أجبرت على الزواج منه يؤدي في الغالب إلى الفراغ العاطفي في العلاقة الزوجية وهو الحالة التي يشعر فيها أحد الزوجين بفقدان الحب من الطرف الآخر، فتتسأ لديه حالة من الاحتياج العاطفي، التي تسبب حالة من التوتر والقلق المستمر، التي لا تتوقف، أو تهدأ، إلا بإشباع ذلك الاحتياج العاطفي، وكذا الشعور بعدم الرضا والتكيف معه، فلا تكون في غالب الأحيان بينهما المودة والرحمة ولا السكينة ولا علاقات عاطفية مع زوجها لكونها لا تريده، فينتج عنه إما الطلاق أو البحث عن التعويض من شخص أجنبي عن طريق ارتكاب الزنا، وهذا ما أكدته الجدول رقم 12 حيث أن أغلب النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية من المتزوجات أجبرن على الزواج بشخص لا يرغبن فيه مما جعلهن يبحثن خارج منزل الزوجية عن شخص يعرضهن ما افتقدنه عند أزواجهن.

جدول رقم 13 : يبين انحرافات أزواج المرأة عينة الدراسة

	لا		نعم		انحرافات الزوج
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
المجموع	69.23%	18	26.92%	07	معاكسات
	42.30%	11	53.84%	14	سكر
	46.15%	12	53.84%	14	مخدرات
	84.61%	22	15.38%	04	سرقة
	61.53%	16	30.76%	08	انحرافات أخلاقية

من خلال الجدول رقم 13 يتبين لنا أن أغلب أزواج النساء عينة الدراسة يقومون بسلوكات منحرفة من معاكسات وشرب الخمر وتعاطي المخدرات وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى كراهية

الزوجة لزوجها وعدم الثقة به فترتكب بعض السلوكات المنحرفة كمخرج ومتنفس لها للهروب من الواقع المعاش أو للبحث عن العاطفة والحنان.

ومما يزيد الأمر سوءا إذا كان هذا الزوج مهملا لواجباته تجاه عائلته وبيته، أو يقوم بالاعتداء بالضرب على زوجته خصوصا في حالات السكر والتعاطي مما يزيد من معانات المرأة نفسيا، مما يجعلها لا تحس بالاستقرار والأمن .

جدول رقم 14: يبين توزيع أفراد العينة حسب طلب أزواجهن القيام بسلوكات منحرفة

طلب الزوج من الزوجة القيام بأفعال منحرفة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	05	19.23%
لا	21	80.76%
المجموع	26	100%

ما نستشفه من الجدول رقم 14 أن 81% من أزواج النساء عينة الدراسة لم يطلبوا منهن القيام بسلوكات منحرفة في حين أن 19% طلبوا من زوجاتهم القيام بسلوكات منحرفة ورغم قلة النسبة إلا أنه يمكن اعتبارها مؤشرا خطيرا يهدد الأسرة الجزائرية، فهذا يدل على أن الزوج لديه ميل انحرافي شديد لدرجة طلبه من زوجته القيام بانحرافات والتي من الممكن أن تتعدى حتى إلى طلبه هذا من أبنائه، وهذا منافي لفطرة الرجل التي تجعله غيورا على زوجته محافظا عليها وصائنا لعرضه وشرفه.

جدول رقم 15 : يبين توزيع أفراد العينة حسب السبب وراء تنفيذ رغبات وطلبات زوجها المنحرفة

لماذا كنت تنفذين طلباته	التكرار	النسبة
بدافع الحب	00	00%
لتجنب غضبه	03	60%
خوفا من الطلاق	01	20%
للحصول على المال	00	00%
يهددني	01	20%
المجموع	05	100%

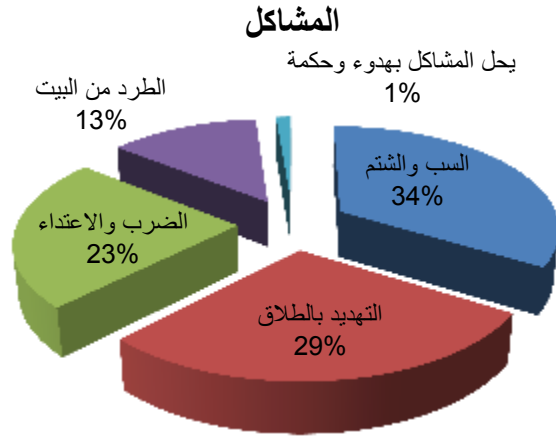
أغلب إجابات المبحوثات و بنسبة 60 % كانت مفادها تقادي وتجنب غضب الزوج، في حين كانت نسبة 20% لكل من إجابات عينة الدراسة حول الخوف من الطلاق أو لأنه يهددها، إما بإفشاء سر يعرفه عنها أو بتلقيق تهمة لها إن لم تطع أوامرهم، وهذا كله يمكنه أن يجبر المرأة إلى متاهات الإجرام والانحراف، ومنه يمكن القول أنه ليس كل امرأة في السجن ذهبت بإرادتها بل هناك عوامل عديدة جعلتها تجرم والتي من بينها إجبار زوجها لها على القيام بانحرافات سلوكية أدت بها إلى دخول السجن رغما عنها.

جدول رقم 16: يبين تعامل الزوج مع الزوجة عينة الدراسة أثناء حدوث المشاكل

المجموع	لا		نعم		تعامل الزوج مع الزوجة
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
26 %100	00%	00	100%	26	السب والشتم
	15.38%	04	84.61%	22	التهديد بالطلاق
	30.77%	08	69.23%	18	الضرب والاعتداء
	61.54%	16	38.46%	10	الطرد من البيت
	96.15%	25	3.84%	01	يحل المشاكل بهدوء وحكمة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 16 أن كل أزواج أفراد العينة بنسبة 100% يتعاملن بالسب والشتم أثناء المشاكل التي تواجهها أسرتهن وأن 85% يهددن زوجاتهم بالطلاق، كما أنه لا تقف عند التهديد والسب والشتم فقط بل يتعداها إلى الضرب والاعتداء بنسبة 69% والطرد من البيت بنسبة 38%، في حين نجد أن نسبة 4% فقط من الأزواج يحلون المشاكل بهدوء وحكمة وهي نسبة ضئيلة جدا باعتبار أنها هي السبيل الأمثل لحل المشاكل الزوجية التي لا تخلو من أي بيت.

رسم بياني رقم 11: يبين تعامل الزوج مع الزوجة عينة الدراسة أثناء حدوث



ومن خلال ما سبق نجد أن المرأة الجزائرية عينة الدراسة تتعرض لعنف لفظي أو ما يسمى بأسلوب إثارة الألم النفسي وغالبا ما يترتب عن هذا الأسلوب شخصيات انسحابية منطوية غير واثقة من نفسها، توجه عدوانها نحو ذاتها، كما تكون عرضة لعدد من الأمراض النفسية كالقلق، الهستيريا، وحتى أنه من الممكن إصابتها بالوسواس القهري الذي اتفق العلماء على أنه مرتبط بشكل عام بالحرمان من الحب، كما أن المرأة الجزائرية عينة الدراسة تتعرض أيضا إلى التهديد الدائم بالطلاق والطرد من البيت مما يجعلها دائما في خوف من المستقبل وحذر على عكس الحياة الطبيعية التي يجب أن يوفرها الزوج لزوجته من راحة نفسية والشعور بالأمان والاطمئنان، كما أنه من بين أساليب تعامل الزوج مع زوجته الضرب والاعتداء الذي يعد من الأمور التي توتر العلاقة الزوجية فتؤدي إلى الشعور باحتقار المرأة لزوجها وشعورها بالكره نحوه ومحاولة الانتقام منه بأي وسيلة .

من خلال ما سبق يتضح أن هناك ارتباط بين تعامل الزوج السيئ لزوجته تجاه الخلافات والمشاكل الأسرية وعدم التوافق الزوجي والذي يؤثر على شخصيتها و نفسيته، والذي ربما يدفعها إلى ارتكاب الجرائم والانحرافات للتعويض والتنفيس أو للانتقام والتشفي، أو لإشباع غريزة الحب والجنس عندها، وإما الانسحاب والهرب من هذا الواقع بتعاطي المخدرات.

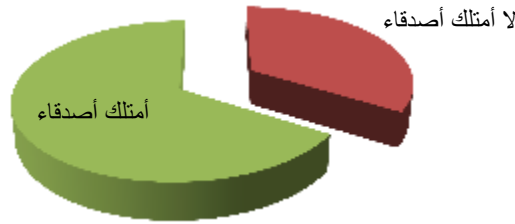
ب- جماعة الأصدقاء

جدول رقم 17: يبين توزيع أفراد العينة تبعا لامتلاكهم أصدقاء

امتلاك الأصدقاء والصديقات	التكرار	النسبة
أمتلك أصدقاء	43	66.2%
لا أمتلك أصدقاء	22	33.8%
المجموع	65	100%

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 17 هو أن أغلب أفراد العينة يمتلكون أصدقاء وصديقات بنسبة 66.2% في حين أن 33.8% لا يمتلكون أصدقاء

رسم بياني رقم 12: يوضح توزيع أفراد العينة تبعا لامتلاك الأصدقاء



فبالإضافة إلى الوسط العائلي، تتأثر المرأة بوسط الأصدقاء، حيث تختار المرأة أصدقاءها وصديقاتها إما من الحي الذي تقيم فيه أو من الوسط التعليمي أو من وسط العمل، ومما لاشك فيه أن وجود المرأة وسط مجموعة من الأصدقاء يحدث تأثيرا متبادلا، فكل منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر بدرجات متفاوتة حسب مقدرة كل منهم في الإقناع وقوة الشخصية. وعليه فإذا سادت داخل جماعة الأصدقاء قيم ومثل عليا وقيم سليمة انعكس ذلك على سلوكهم وغرائزهم، والعكس صحيح فكلما سادت بينهم انحرافات كلما كان اتجاههم نحو سلوك طريق الجريمة أكبر.

جدول رقم 18: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب قيام أصدقائهن بسلوكيات منحرفة

انحراف الأصدقاء	أخلاقية (معاكسات+تحرش)	سكر	سرقة	مخدرات	المجموع
جريمة المرأة المسجونة					
أخلاقية	08 %50	04 %25	01 %6.25	03 %18.75	16 %100
مخدرات	02 %15.38	03 23.07%	02 15.38%	06 %46.15	13 %100
سرقة	05 45.45%	01 %9.09	05 %45.45	00 %00	11 %100
تزوير	01 %50	00 %00	00 %00	01 %50	02 %100
قتل	00 %00	01 %100	00 %00	00 %00	01 %100
المجموع	16 %37.20	09 %20.94	08 %18.60	10 %23.26	43 %100

$\chi^2 = 38.92$ عند مستوى دلالة 0.002

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن جرائم المرأة عينة الدراسة تتأثر بشكل كبير بأصدقائه (ذكور وإناث) حيث نجد أن المرأة مرتكبة الجرائم الأخلاقية 50 % من أصدقائهن كانوا يقومون بانحرافات تمس الأخلاق كالمعاكسات والتحرش، والمرأة التي اتهمت في قضية مخدرات 46 % من أصدقائها من متعاطي المخدرات أو المتاجرين فيها.

وهذا إن دل على شيء يدل على أن المرأة الجزائرية مرتكبة الجريمة تتأثر بأصدقائها ويكون لديها ميل لارتكاب الجريمة، وفي الغالب ترتكب نفس الانحرافات التي يرتكبها أصدقاؤها وهذا ما أكدته اختبار χ^2 الذي بلغت قيمته 38.92 عند مستوى دلالة 0.002 وهي قوية جدا لأنها أقل من 0.05 وبالتالي فهناك ارتباط كبير بين انحرافات الأصدقاء والتنوعية جرائم المرأة عينة الدراسة، وهذا الافتراض مؤيد

لافتراضات نظرية التقليد في كون السلوك الإجرامي مكتسب ويتم تقليده من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد.

كما أن نظرية سذرلاند ونظرية ميرتون تشير إلى أهمية نوع الارتباط والانتماء مع الأصدقاء من حيث قوته وضعفه وبين عملية التفاعل فيما بينهم من ناحية التأثير والتقليد لتصرفات بعضهم البعض، فشعور الفرد بانتمائه وارتباطه تجاه أصدقائه يكون لعدة أسباب فإما يكون بسبب ارتياحه واندماجه معهم، أو بسبب شعوره بالثقة والتقدير من قبلهم أو بسبب حصوله على المتعة والتسلية معهم، كما أن وجود مصالح مادية معهم يجعلهم أكثر ارتباطاً، أو غير ذلك من الأسباب والمصالح التي يتحصل عليها الفرد من أصدقائه والتي تشكل نوعية وقوة الرابطة والانتماء إليهم، وهذا ما بينه الجدول 03 في الملحق رقم 01 حيث أن نسبة 46% يشعرون بالثقة والتقدير من قبل أصدقائهم، وأن 25% منهم يجدون المتعة والتسلية مع أصدقائهم، في حين أن 15% من مجموع العينة يشعرون أن أصدقاءهم يتسلطون ويسخرون منهم .

ويلاحظ أن الدافع لانتماء وارتباط المرأة المرتكبة للجريمة بأصدقاء هو إما شعورهن بالثقة والتقدير اللذان فقدناه من أسرهن، أو لكونهن يفضين لهن همومهن ومشاكلهن، أو لإيجاد المتعة والتسلية والبحث عن المغامرة، وكل هذا يجعلهن يشعرن بالانتماء لجماعة الأصدقاء ولما تقلد أفعالهم والتأثر بكلامهم وتصرفاتهم حتى ولو كانت منحرفة.

ومنه يمكن القول أن تأثير جماعة الأصدقاء له دور كبير على المرأة الجزائرية المرتكبة للجريمة وهذا يعتمد على قوة الانتماء والارتباط .

1-2 العوامل الثقافية

الجدول رقم 19: يبين المستوى التعليمي للمسجونات

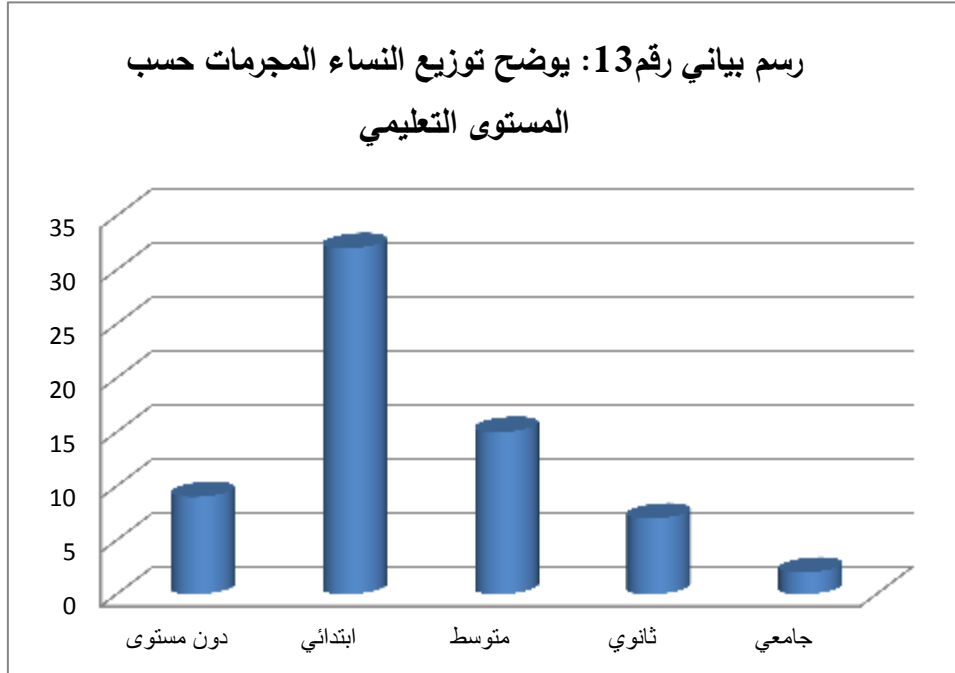
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دون مستوى	9	13.8%
ابتدائي	32	49.2%
متوسط	15	23.1%
ثانوي	07	10.8%
جامعي	02	3.1%
المجموع	65	100%

تشير معطيات الجدول رقم 19 إلى أن أغلب النساء المجرمات عينة الدراسة مستواهن التعليمي

ابتدائي حيث بلغت نسبتهن 50 %، تلاها المستوى المتوسط بنسبة 23% من مجموع النساء

المجرمات عينة الدراسة، في حين احتلت النساء الأميات نسبة 14 %، واحتل المستوى الثانوي نسبة

11% أما المستوى الجامعي فكان بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 3 %



ومرد ذلك إلى أن المستوى التعليمي يلعب دورا هاما، حيث أن هناك علاقة قوية بين الأمية و الجهل وتدني المستويات التعليمية لأفراد العينة وبين الإتجاه نحو السلوك الإجرامي، فكلما كانت المرأة على قدر من التعليم كلما زاد وعيها بفضاعة الجريمة وما يقابلها من عقوبة، فالمدرسة تلعب دور مهم في حياة الأفراد، فهي تعتبر الوسط الأول الذي ينضم له الفرد بعد طفولته الأولى التي يقضيها وسط أسرته، وهي المجتمع الذي يقضي فيه الطفل جانبا كبيرا من يومه، ويكون خلاله علاقات مع معلميه ورفاقه ويتلقى منهم معلومات ودراسات ترسم له الطريق السوي نحو حياته ومستقبله.

لذا نجد أنه وخلال القرن 19 نشرت عدة دراسات في بريطانيا حول دور التعليم والإكثار من المدارس كوسائل وطرق أساسية لمكافحة الجريمة أو للتقليل كحد أدنى من انتشارها، ولكن وفي ذات الصدد وجد أن التعليم في حد ذاته لا يكفي لحل المشكلة فكثرة المدارس قد يؤدي إلى كثرة المتعلمين الذين ليس لديهم فرص عمل ويصبحون بذلك عالة على المجتمع، حيث يحالون على البطالة التي تعتبر أحد عوامل الاندفاع نحو ارتكاب الجريمة، ويعتقد توبياس Tobias أن التوسع في نشر التعليم على

نطاق واسع في المجتمع دون توفير فرص عمل مناسبة وتزايد هذه الفرص باضطراب من شأنه أن يزيد الفرص أمام الأفراد لأن يصبحوا مجرمين .

ذلك لأن التعليم قد يجعل الشخص أكثر مهارة في الإجرام وأن التعليم في هذه الحالة سوف يعمل على تغيير خصائص الجريمة ولكنه لن يغير خصائص الشخص المجرم. (Tobias,1976; p174)

لكن لا يمكن تعميم القول أنه كلما تدنى المستوى التعليمي للمرأة كلما اتجهت وارتكبت جرائم بدليل النساء الأميات اللواتي لم يدخلن مدارس ومستوى تعليمهن متدني لكنهن لم يرتكبن أي نوع من الإجرام، و أن هناك مانسبته 3% من النساء الجامعيات عينة الدراسة اللواتي ارتكبن جرائم، ولم يمنعهن مستوى تعليمهن من ارتكاب الجرائم .

ومنه يمكن القول أن التعليم يشكل عاملا من عوامل الإجرام الكثيرة، لذلك يجب أن يكون هناك اهتمام بالتعليم بشكل موازي مع العوامل الأخرى للجريمة .

جدول رقم 20: يبين توزيع جرائم المرأة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	دون مستوى (أمية)	المستوى التعليمي الجريمة
26 %100	00 %00	01 %20	03 %20	18 %56.26	04 %44.44	أخلاقية
10 %100	02 %50	00 %00	01 %6.66	03 09.37%	04 %44.44	مخدرات
15 %100	00 %00	01 %20	05 %33.33	08 %25	01 %11.11	سرقة
10 %100	01 %25	01 %20	06 %40	02 %06.25	00 %0.00	تزوير
04 %100	01 %25	02 %40	00 %00	01 %3.12	00 %00	قتل

كا² = 41.38 عند مستوى دلالة 0.022

من خلال الجدول رقم 20 نلاحظ أنه كلما كان المستوى التعليمي منخفضا كلما زادت الجرائم الأخلاقية حيث أنه بلغت نسبة الأميات اللواتي ارتكبن الجرائم الأخلاقية 45 % و 56 % اللواتي مستواهن ابتدائي، في حين نجد أن جرائم المخدرات فكانت من نصيب الجامعيات حيث وصل إلى ما نسبته 50% و الأميات بنسبة 45% أما جرائم التزوير والسرقة فكانت النسبة الأكبر من نصيب النساء ذات المستوى المتوسط بنسبة 40% في حين أن جرائم القتل فاحتل المستوى الثانوي ما نسبته 40%.

ويمكن رد ذلك إلى أنه كلما كانت المرأة متوقفة عن الدراسة منذ وقت طويل فهذا يدل على وجود وقت فراغ طويل، فالمرأة التي تتلقى تعليمها نجدها منشغلة بالدراسة والمذاكرة والتخطيط للمستقبل، كما أن التعليم يركز كثيرا على زرع مبادئ وقيم دينية تمنع المرأة من ارتكاب الجرائم الأخلاقية، في حين يمكن مرد أن هناك بعض من الفتيات الجامعيات اللواتي ارتكبن الجرائم إلى الاختلاط ومرافقة أصدقاء السوء.

ومنه يمكن أن نستنتج أنه كلما كان المستوى التعليمي ضعيف ومتدني كلما كان ميل المرأة الجزائرية لارتكاب الجرائم كبيرا وهذا ما بينه معامل كا² حيث بلغت قيمته 41.38 عند مستوى الدلالة 0.022 وهو أقل من 0.05 فهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المستوى التعليمي ونمط الجريمة.

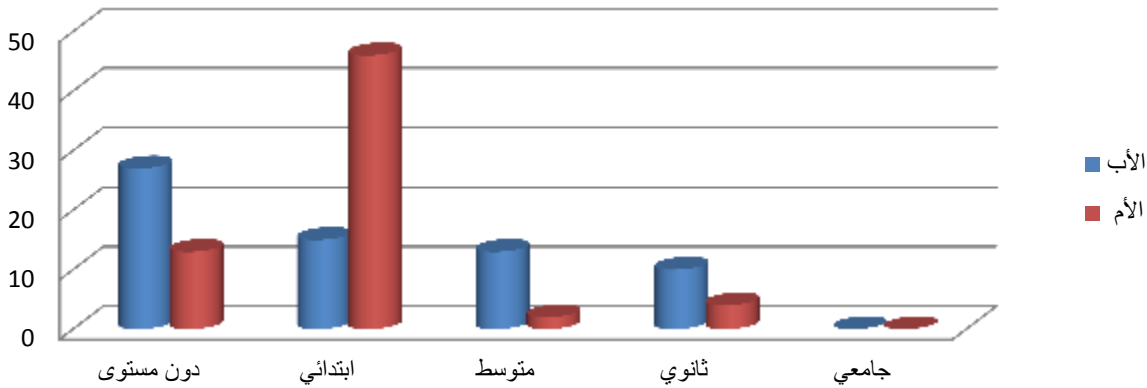
جدول رقم 21: يبين المستوى التعليمي لوالدي السجينات عينة الدراسة

الوالدين	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	27	41.5%	13	20%
ابتدائي	15	23.1%	46	70.8%
متوسط	13	20%	02	3.1%
ثانوي	10	15.4%	04	6.2%
جامعي	00	00%	00	00%
المجموع	65	100%	65	100%

تشير معطيات الجدول رقم 21 أن المستوى التعليمي لوالدي المبحوثات قد تراوح ما بين الأمية والتعليم الثانوي، حيث أن هناك 41.5% و 20% من الآباء والأمهات على الترتيب يعانون من الأمية إلا

أنه من الملاحظ ومن خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة الأمية منتشرة بكثرة نوعا ما عند الآباء أكثر منه عند الأمهات، في حين أن المستوى الابتدائي حيث وصلت نسبة الآباء 23.1% تقابله نسبة 46% لصالح الأمهات، أما المرحلة المتوسطة فقد حيث وصلت نسبة الآباء 20% في حين سجلت نسبة الأمهات 3.1% أما المرحلة الثانوية فقد سجلنا نسبة 15.4% لصالح الآباء، و نسبة 6.2% لصالح الأمهات، في حين لم يحظ المستوى الجامعي بأي نسبة.

رسم بياني رقم 14: يوضح المستوى التعليمي لوالدي السجنيات عينة الدراسة



ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن المستوى التعليمي للوالدين قد تراوح بين الأمية و التعليم الثانوي، وإن كانت هذه النسب متفاوتة بين الأمهات والآباء، إذ أنه توجد فروق كبيرة بين المستويات التعليمية لكل من الآباء والأمهات، حيث أن المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين يلعب دورا كبيرا في تحديد أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية للأبناء، فهو من العوامل المساعدة أو المثبطة على تقديم تنشئة سوية للأبناء، خاصة في مرحلة المراهقة، حيث أن الوالدين المتعلمين يعرفان حتى ولو القليل عن هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الابن كما يمكنهما التعرف على الأساليب التنشئية التي من الممكن أن تساهم و تجعل من ابنهما فردا فعالا في المجتمع.

ومن المعروف لدى معظم الباحثين الاجتماعيين والنفسانيين والتربويين أن الأسلوب الذي يسلكه الأبوان في معاملتهما مع الأبناء غالبا ما يترك رواسب سلبية أو إيجابية ذات أثر كبير على شخصية الطفل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور كبير في انحراف وإجرام المرأة الجزائرية عينة الدراسة، ولذلك يمكن اعتبار العامل الاجتماعي الثقافي عاملا أساسيا في انحراف وإجرام

المرأة الجزائرية ففي ظل غياب التنشئة الأسرية السليمة وانعدام الضبط الاجتماعي ومرافقة أصدقاء السوء والزواج بالإكراه والزواج بمنحرف و الجهل والأمية كلها تؤدي إلى انحراف وإجرام المرأة.

2- الفرضية الفرعية الثانية : هناك عوامل سيكولوجية تدفع بالمرأة الجزائرية إلى ارتكاب الجريمة

نقصد بالعوامل النفسية تلك العوامل المنبثقة من المرأة نفسها وسماتها العقلية والانفعالية والتكوينية وحالتها الجسمية، حيث أنها تختلف من امرأة لأخرى ومن شخص لآخر، فالسلوك الإنساني بشكل عام مقبولا أو غير مقبول هو نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته المحيطة به التي يعيش فيها ويتفاعل مع أفرادها كما أن الفروق الفردية بين الأشخاص واختلاف البيئات يؤدي إلى تفاعل الإنسان مع بيئته التي يعيش فيها وهذا بدوره وهذا يؤدي بدوره إلى وجود أسباب متعددة ومختلفة تعمل على زيادة احتمال ظهور أشكال العنف والجرائم عند بعض الأفراد دون غيرهم .

أ- جانب العطف والحنان

جدول رقم 22: يبين تصنيف عينة الدراسة من ناحية إحساسهن بالعطف والحنان أو الحرمان العاطفي

من قبل أسرهن

عطف أو حرمان		يوجد عطف وحنان		حرمان عاطفي	
القضية		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أخلاقية		50	21.92%	178	78.08%
مخدرات		61	61%	39	39%
سرقة		35	23.33%	115	76.66%
تزوير		49	49%	51	51%
قتل		12	30%	28	70%

$\chi^2 = 44.56$ عند مستوى دلالة 0.017

(لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول رقم 04 الملحق رقم 01)

نستشف من خلال الجدول رقم 22 أن معظم النساء عينة الدراسة يعانين من الحرمان العاطفي حيث كان معظم النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية يعانين من حرمان عاطفي بنسبة 78 % في حين كانت النساء اللواتي ارتكبن جرائم أخلاقية ممن يشعرن بالعطف والحنان من قبل أسرهن 22% فقط من

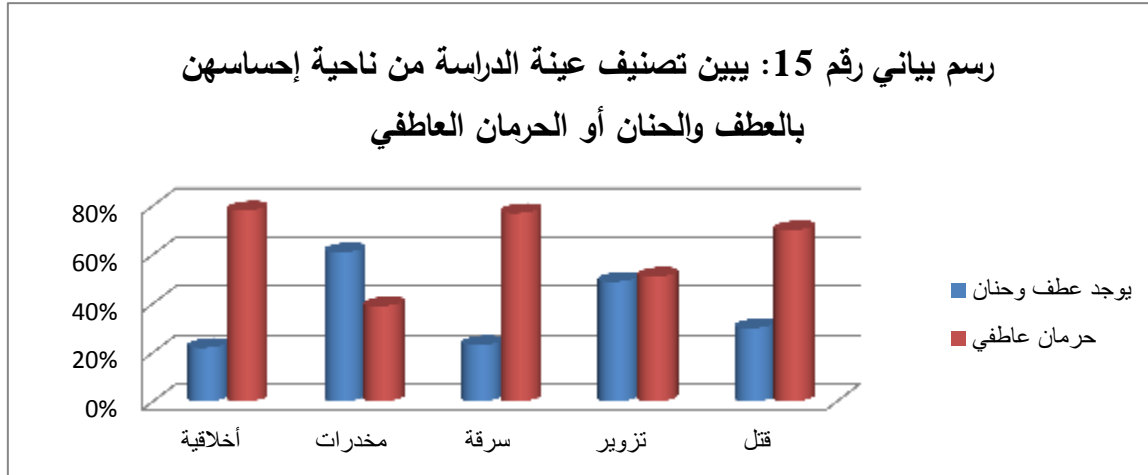
مجموع النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية، وهذا الحرمان العاطفي لديهن قد يكون الدافع للبحث عن يشعرهن بحنان وعطف خارج أسوار البيت وخارج نطاق الشرع والدين، وفي الغالب تكون الفتاة في هذه العلاقات تعيش تحت خدعة الحب بقصد الزواج .

كذلك يلاحظ أن 70% و 76% من النساء اللواتي ارتكبن جرائم القتل والسرقة على التوالي عانين من الحرمان العاطفي الذي يحدث عادة كما كشفت الدراسات النفسية والاجتماعية في المناخ الأسري غير السليم عندما تسود العلاقات السيئة وتضطرب بسبب المشاحنات والمشاجرات المستمرة والمناقشات الحادة بين الوالدين والأولاد أو بين الأزواج بعضهما مع بعض، نتيجة لعدم وجود انسجام وتوافق واحترام وتفاهم، وقد يصل الأمر إلى الضرب والكلمات الفاحشة والبذيئة والشقاق والتوتر وعدم الاستقرار والاجتماعي والأمان النفسي وفقدان الحنان العاطفة، فالقتل يعتبر من الجرائم العاطفية فالمرأة المرتكبة لجرائم القتل عينة الدراسة نجدها إما قتلت والدها أو صديققتها أو صديقها وبالتالي فهي مرتبطة عاطفياً بهؤلاء الأشخاص والسبب الذي قالته النساء المرتكبات لهذا النوع من الجرائم كان إما للقسوة والرعب الذي كن يعشن فيه معهم أو للانتقام في حين كانت امرأة واحدة فقط من كانت قضيتها الضرب المفضي للقتل والتي قالت أنها لم تكن تنوي قتلها.

كما أن السرقة قد تعبر عن الحرمان المادي والعاطفي فالمرأة التي تسرق قد تكون بحاجة إلى المال الذي لا تستطيع أسرتها توفيره كما أن غياب الرقابة الوالدية يكون دافعا في التمادي في هذا النوع من الجرائم فالأب أو الأم اللذان لا يسألان عن مصدر النقود التي لدى ابنتهما أو مصدر الأشياء التي تجلبها معها إلى المنزل يعبر عن عدم اهتمام وعدم اكتراث وكنوع من التشجيع على جرائم السرقة.

ومنه يمكن القول أن هناك ارتباطا كبيرا بين إحساس المرأة بالحرمان العاطفي الأسري وميلها لارتكاب معظم الجرائم، وهذا ما أكدته معامل الارتباط χ^2 الذي كانت قيمته 44.56 وهي دالة عند مستوى دلالة 0.012 .

ولإعطاء مزيد من التفاصيل حول تلك العلاقات الأسرية والتي تتكون من خلالها علاقة العاطفة والحنان أو الحرمان العاطفي من خلال الجدول رقم 05 في الملحق رقم 01 أين تبين أن مصدر الحنان والعطف هو الأم فلأمر دور هام في حياة المرأة فهي تحتاج إليها كثيرا في التوجيه والإرشاد وتبوح لها بكل أسرارها وتسألاتها، وكذلك فهي تلجأ إليها لحل مشاكلها الزوجية.



كما تبين أن تعرض المرأة للقسوة والشدة الزائدة من قبل الأب قد تؤدي إلى نتائج عكسية وخاصة أن الفتاة تحتاج إلى قليل من اللين والرفقة والحنان، إضافة إلى افتقادهن لمجالسة الآباء والحديث معهم فالأب ليس دوره فقط مادي بحت ولكن له جانب من الحنان والعطف مما يجعلهن يشعرن بالنقص والحرمان من مجالسة الآباء فسؤال الأب ابنته عن حالها ودراساتها وطموحها ومستقبلها يساهم في توجيه والإرشاد والإحساس بنوع من الاهتمام ومنه له دور في الضبط والرقابة.

فالفتاة التي لاتجد أي فرد يصغي إليها من أسرتها سواء الوالدين أو الإخوة، قد تلجأ إلى أصدقاء قد يكونون أصدقاء سوء فتتحرف إلى ما لا يحمد عقباه.

كما أن شعور الفتاة بعدم العدل في المعاملة مع بقية الإخوة سواء من الوالدين كليهما أو أحدهما مما له أكبر الأثر على نفسياتها، وقد يؤدي إلى الحقد والضغينة والكراهية وينمي الغيرة بين الإخوة وعدم الثقة بالجنس الآخر وهذا ما نلاحظه غالباً في الأسر الجزائرية أين نجد نوعاً من التفضيل والمحابة والتحيز وعدم المساواة بين الأبناء جميعهم في الرعاية والعناية ويكون التفضيل بينهم على أساس المركز أو الجنس أو السن أو اللون أو المرض أو لأي سبب آخر، ويتحلى السلوك الوالدي المتحيز أو المحابي بينهم بأن يبدي الوالدان أو أحدهما حبا أكبر لابن الأكبر أو الأصغر أو يفضل الذكور على الإناث أو العكس، أو أن يعطي أحد الأبناء أولوية وامتيازات مادية أو معنوية أكثر من باقي إخوانه، لذلك يجب على الوالدين أن يوزعا حبهما على جميع الأبناء وإن وجد أن كان حبهم لابن أكبر من الآخرين يجب أن يخفوه .

إضافة إلى كل هذا نجد المرأة كغيرها تحتاج إلى بعض الحاجات الضرورية سواء في البيت أو في المدرسة، لذا يجب أن يكون لها مصروف شخصي، فعندما لا تلبى لها تلك الحاجات قد تشعر بالحرمان

والنقص مما يضطرها إلى البحث عن المال بكل الطرق والتي منها ارتكاب جرائم السرقة سواء من البيت أو من خارجه.

ب- جانب الشعور بالاستقرار والأمان النفسي

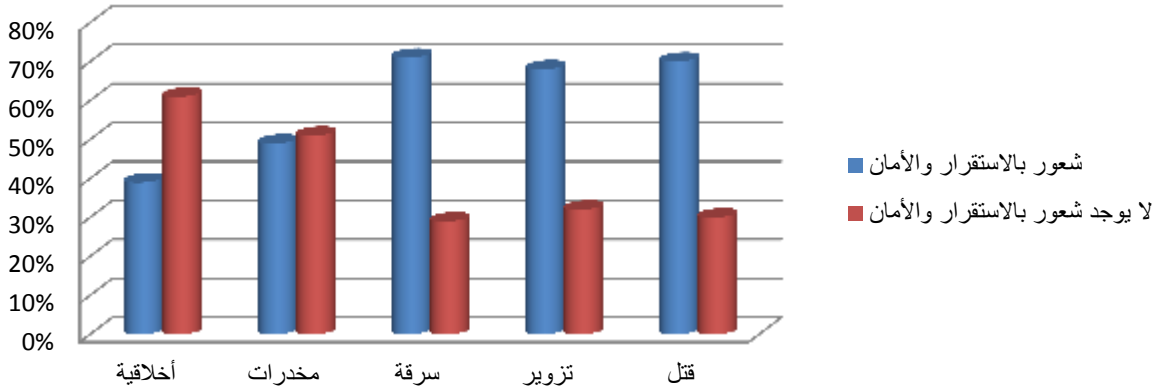
جدول رقم 23: يبين تصنيف جرائم عينة الدراسة حسب إحساسهن بالاستقرار و الأمان النفسي

القضية	استقرار وأمان		يوجد شعور بالاستقرار والأمان		لا يوجد شعور بالاستقرار والأمان	
	عدد الاجابات	النسبة المئوية	عدد الاجابات	النسبة المئوية	عدد الاجابات	النسبة المئوية
أخلاقية	50	%38.46	80	%61.54		
مخدرات	27	%49.09	28	%50.91		
سرقة	53	%70.66	22	%29.33		
تزوير	34	%68	16	%32		
قتل	14	%70	6	%30		
كا ² = 15.23 عند مستوى دلالة 0.032						

* (لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول 06 في الملحق رقم 01)

من خلال الجدول رقم 23 نلاحظ أن 54 % من مجموع أفراد العينة كان آباؤهم يهددون أمهاتهم
 أمامهن بالطلاق، وأن 60% من مجموع النساء عينة الدراسة كان والديهما يتشاجران على مرأى ومسمع
 أولادهم، وأن حوالي 45% من مجموع النساء عينة الدراسة كان آباءهن يضرب أمهاتهن أمام أعينهن.

رسم بياني رقم 16: يبين تصنيف عينة الدراسة من ناحية إحساسهم بالاستقرار والأمان النفسي



إن جميع الأسر الجزائرية تعاني من حين لآخر من المشاكل والمشاحنات بين الزوجين، ومن الصعب إخفاء هذه المشاحنات عن الأبناء وعادة ما يلتقط الأبناء هذه الخلافات حتى وإن لم تحدث على مرأى منهم، وللأسف فهذه المشاحنات تؤثر تأثيرا سلبيا شديدا على الأبناء، وقد يمتد هذا التأثير ويستمر مع الأبناء في حياتهم المستقبلية، ومن بين هاته التأثيرات الإصابة بالتوتر والضغط النفسي، فكلما نشأ الأبناء في بيئة جدلية محاطة بالمشاكل بين الأبوين فإنه من الممكن أن يصابوا بحالة من الاضطراب العاطفي أين تبدأ العديد من الأسئلة بالتلاعب بعقل الابن حول إذا ما كان والداه يحبانه أو إن كانا سينفصلان وماذا سيكون مصيرهم؟

وتختلف أعراض الاضطراب العاطفي عند الأبناء فالبعض قد يلجأ الى إيذاء نفسه، والبعض الآخر يتحول إلى شخصية عنيفة بينما يظهر بعض الأبناء علامات القلق المفرط مثل قلة الانتباه أو الإصابة بنوبات الغضب أكثر من أقرانهم.

عندما تكون النزاعات شائعة في المنزل، سواء كان ذلك ما بين الزوجين، أو بين الأهل والأبناء أو مزيج من النوعين، فكثيرا ما يصاب الأبناء بالمشاكل النفسية.

فالمعارك الكلامية المستمرة التي تصل إلى الازدراء والتحقير وليس فقط الصراخ، تضع الأبناء في خطر متزايد للإصابة بالمشاكل الاجتماعية و النفسية، بما في ذلك القلق، والاكتئاب، والعدوان، وانخفاض تقدير الذات وصعوبة الاندماج مع الأقران.

قد تبدو المشاكل العائلية صغيرة، ولكن آثارها يمكن أن تكون طويلة الأمد، فوفقا لدراسة نشرت في مجلة الأكاديمية الأمريكية للطب النفسي للأطفال و المراهقين، فالأطفال الذين ينشئون بين مشاكل

الأبوين المتكررة من المحتمل أن يتأثروا في مرحلة البلوغ حيث يكونون أكثر عرضة لخطر الاكتئاب، تعاطي المخدرات والكحول، القيام بالسلوكيات المعادية للمجتمع، مع مخاطر الفشل في العلاقات الشخصية والحياة المهنية حتى بعد تخطي سن المراهقة.

وتكمن المشكلة الحقيقية في أثر الخلافات الزوجية على الأبناء بعدم شعورهم بالأمان والاستقرار حيث أن وظيفة المنزل يجب أن تكون عكس ذلك تماما، فضلا عن شعورهم بالذنب وتنامي الإحساس لديهم بأنهم سبب الخلافات بين الوالدين، حتى ولو كانت خلافات الوالدين لا علاقة لها بهم إطلاقا، مما يدفعهم إلى الهرب من هذا الإحساس والهرب من أجواء البيت المشحونة فيقعون في شرك المخدرات وأصدقاء السوء، وكما نعلم كلنا أنه غالبا ما تكون الفتاة أكثر تأثرا من الذكور في مسألة الاستقرار والأمان النفسي لذا فهي تتأثر بالمشاكل العائلية أكثر من الذكور.

كما تبين أن حوالي 37% من أمهات النساء عينة الدراسة يتعاملن مع أزواجهن بطريقة سيئة، و أن حوالي 66% من أمهات النساء عينة الدراسة يجالسن صديقات سيئات السمعة، فكلنا نعلم أن الأم هي القدوة والنموذج الذي تحاول الفتاة أن تقلده، فإذا كانت هذه القدوة سيئة التعامل مع زوجها وتجالس صديقات السوء مما يجعل الأبناء عموما والفتاة بشكل خاص على اكتساب تلك التصرفات من أمهاتهن.

ت- جانب الثقة

في هذا الجانب سوف نتطرق إلى من تلجأ المرأة عينة الدراسة عند حدوث ضائقة أو مشكلة لديها، والتي كثيرا ما تعبر عن أزمة ثقة بين الفتاة وعائلتها في مجتمع أضحت فيه لغة الحوار و التواصل في الأسرة لغة شبه معدومة بين الآباء و الأبناء حيث أصبح اهتمام الآباء بأبنائهم اهتماما ماديا قائما على توفير كل متطلبات الحياة المادية من مأكلا ومشرب وملبس، حتى أصبح الحوار في وقتنا الحاضر عملة نادرة ومن المؤسف أن نلمس اتساع فجوة الصمت لتكبر شيئا فشيئا إلى عزلة تحول دون تواصل الأبناء مع الآباء.

جدول رقم 24 يبين توزيع النساء عينة الدراسة حسب الأشخاص الذين تلجأ إليهم عند حدوث المشاكل

الشخص الذي تلجأ إليه	التكرار	النسبة المئوية
أبي	02	2.43%
أمي	13	15.85%
أحد إخوتي الذكور	01	1.21%
إحدى أخواتي	23	28.05%
أصدقائي	18	21.96%
أحد الأقارب	12	14.63%
إلى زوجي	04	4.88%
لا ألجأ إلى أحد	09	10.98%

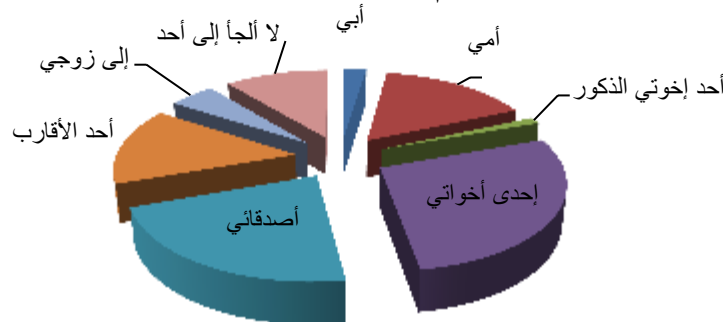
*ملاحظة: المجموع لا يساوي عدد أفراد العينة لأن هناك من قالت أنها تلجأ إلى أكثر من

شخص

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن المرأة عينة الدراسة تلجأ في حل المشكلات والعوائق التي تواجهها إلى إحدى أخواتها بالمرتبة الأولى والتي كانت نسبتها 28%، تلتها نسبة 22% ممن يلجأن إلى أصدقائهم، في حين جاءت الأم في المرتبة الثالثة بنسبة 16%، وهناك من النساء عينة الدراسة من لا تلجأ إلى أي أحد وتعتمد على نفسها في حل مشاكلها أما عن النساء المتزوجات فقد كانت نسبة لجوئهن إلى أزواجهن ضئيلة مقارنة بعددهن حيث أنه من 26 امرأة متزوجة نجد فقط 4 نساء بنسبة 5% من تلجأ إلى زوجها لحل مشاكلها.

رسم بياني رقم 17: يبين توزيع النساء عينة الدراسة حسب الأشخاص الذين تلجأ

إليهم عند حدوث المشاكل



فمن الملموس في عصرنا الراهن شكوى الآباء من صمت أبنائهم ؟ و اللجوء إلى أصدقائهم و إغلاق أبواب غرفهم و كأن البيت فندق من فنادق الدرجة الأولى يوفر لهم الطعام و الشراب و كل الخدمات الأساسية كما نجد تذرهم من إيمان أبنائهم من الجلوس لفترات طويلة حول الانترنت و الماسنجر انشغالهم بالألعاب الالكترونية و الفضائيات.

و على الضفة الأخرى نسمع استغاثة بعض الأبناء و لسانهم ينطق بحالهم حيث يتذمرون من تسلط آبائهم فهم لا يستمعون إليهم، ولا إلى مناقشاتهم، فيفرون من منهم بسبب لهجتهم و التي اصطبغت بصبغة الأمر الناهي حيث يفرضون عليهم آرائهم و يلغون ذواتهم متحكمين بقدراتهم و رغباتهم بحكم دورهم كآباء أو أمهات...

كما لا يغيب عن أذهاننا أن الحوار الأسرى من أهم وسائل الاتصال بين أفراد الأسرة فهو طريقة من طرق غرس المحبة و وسيلة من وسائل زرع المودة و الألفة و عاملا أساسيا في تعزيز العلاقة الأسرية فعبر الحوار نتمكن من إزالة حواجز العزلة و كسر أسوار الوحدة، و بناء جسور من الحب و التفاهم، من شأنها أن تعمل على توطيد العلاقة الأسرية فمما لا شك فيه أننا بحاجة ماسة للتواصل مع أبنائنا و هم بحاجة إلينا للاستماع لهم و غرس الثقة في نفوسهم فالحوار دعامة أساسية من دعائم استقرار الأسرة و تماسكها و عاملا أساسيا في بناء الشخصية المتوازنة للأبناء واللبنة الأساسية لبناء مجتمع إيجابي أفراده متحابين متعاونين منتجين، و لا يغيب عن أذهاننا أن للأب و الأم دورا رئيسيا و مهما في نشأة الحوار فهما اللذان يدفعان الأبناء نحو الحوار إما إيجابيا لاستخدامهم الحب والتفاهم و الحنان كوسيلة للاتصال بأبنائهم أو سلبيا لاستخدامهم السيطرة و الشدة و الصرامة و التنفير في معاملتهم مما يفرز العزلة و الانطواء و الصمت و بالتالي البعد عن محيط الأسرة و الانعزال عنها و التوقع على النفس.

ث- وقت الفراغ :

إن الفرد لابد أن يكون لديه وقت فراغ، وهذا الوقت تختلف مدته من شخص لآخر، ونوعية النشاط الذي يشغله فيه مختلف من شخص لآخر وكذلك المكان والأشخاص الذين يقضي معهم ذلك الوقت تختلف من شخص لآخر.

إن وقت الفراغ يعتبر مهما جدا في حياة الإنسان ونظرا لأهميته نجد رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم يأمرنا باستغلال وقت الفراغ في حديثه: "اغتم خمسا قبل خمس: حياتك قبل موتك وصحتك قبل سقمك وفراغك قبل شغلك وشبابك قبل هرمك وغناك قبل فقرك".

وتأتي أهمية الاهتمام بوقت الفراغ لاعتبارين هما: أن خطورته تزداد في مرحلة الشباب، ولاعتبار أن الشباب يمثلون القاعدة العريضة في الهرم السكاني للمجتمع الجزائري.

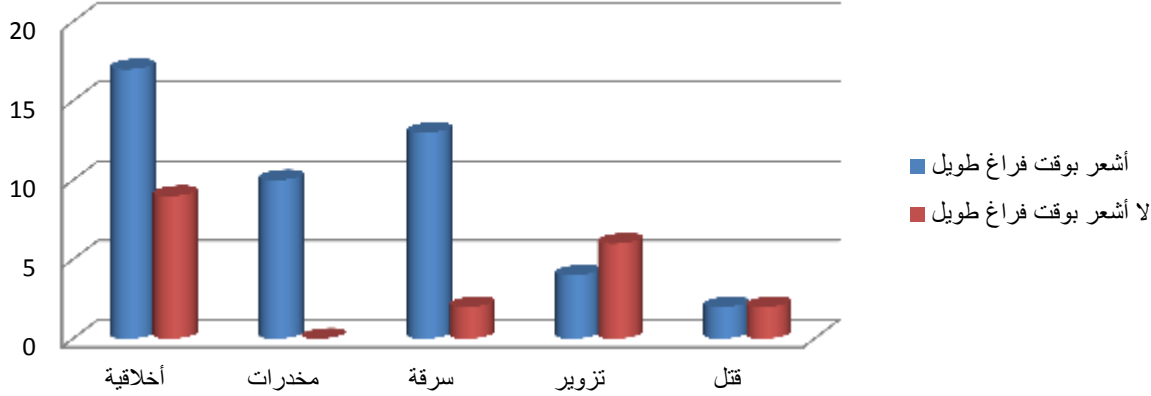
جدول رقم 25: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب شعورها بوجود وقت فراغ طويل لا تستفيد منه في حياتها أم لا

المجموع	لا أشعر بوقت فراغ طويل	أشعر بوقت فراغ طويل	وقت الفراغ / الجريمة
26 100%	09 34.62%	17 65.38%	أخلاقية
10 100%	00 %00	10 100%	مخدرات
15 100%	02 13.33%	13 86.66%	سرقة
10 100%	06 60%	04 40%	تزوير
04 100%	02 50%	02 50%	قتل
65 100%	19 29.23%	46 70.77%	المجموع

$\chi^2 = 11.21$ عند مستوى دلالة 0.001

نلاحظ من خلال الجدول رقم 25 أن 70% من مجموع أفراد العينة يحسون بوجود وقت فراغ طويل في حياتهم لا تستفيد منه وهو يمثل أكثر من نصف أفراد العينة في حين أن 29% فقط من مجموع أفراد العينة ليس لديهم شعور بأن لديهم وقت فراغ .

رسم بياني رقم 18: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب شعورها بوجود وقت فراغ طويل لا تستفيد منه في حياتها أم لا



إن مصطلح وقت الفراغ يختلف باختلاف طريقة حساب ذلك الوقت والاستفادة منه، فهناك من ينظر إليه على أنه الوقت الفائض عن العمل وواجبات الحياة مثل الأكل والنوم والضروريات الأخرى، حيث نجد أن **ناش Nash** يرى "أن وقت الفراغ هو الوقت الحر المتبقي بعد الانتهاء من أداة النشاطات الأساسية في حياة الفرد"، وهناك من ينظر إليه باعتباره نشاطا يستمتع به الفرد أي ينظر إلى الكيفية دون اعتبار للككم، حيث نجد **جرابي و بليجرينو Gray & Pelegirino** يعتبرانه على أنه "وقت اكتساب القيم حيث أن الفرد يقوم بعملية اختيار للنشاط الذي يقوم به"، في حين نجد أن **روبرتس Roberts** يرى أن وقت الفراغ هو الذي يكون فيه الفرد حرا من العمل والواجبات الأخرى، والذي يكون مفيدا للاسترخاء والتسلية والتكوين الاجتماعي أو النمو الشخصي (**عبد الله ناصر السدحان، 1994، ص 22**)

إن وقت الفراغ في العصر الحديث بعد أن طور الإنسان وسائل إنتاجه ومواصلاته واتصالاته وأنظمته المعيشية أصبح يحتل جانبا كبيرا من الحياة، وهو جانب إن أحسنا الاستفادة منه سارت حياتنا إلى بر الأمان، وإن أسأنا استغلاله وقعنا في ويلات الفراغ: الفسق، المجون، الخمر، الميسر، القتل، والسرقة، فهو بلا شك الارتداد إلى جاهلية تسحق المجتمعات، وما مشكلة المخدرات التي اجتاحت الولايات المتحدة في الستينات والتي بدأت تهدد بعض المجتمعات الإسلامية إلا جانب واحد من جوانب عدم توظيف أوقات الفراغ توظيفا بناء، فوقت الفراغ له علاقة بالجريمة والانحراف حيث تزدهر الجريمة والجناح عندما لا يجد الشباب والراشدون شيئا له أهمية يقومون به ومن هنا يتبين لنا أهمية وقت الفراغ في حياة الإنسان وعلى كيفية شغل هذا الوقت تترتب بعض الجوانب النفسية، وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم 26 حيث أن شعور المرأة عينة الدراسة بوجود وقت فراغ طويل جعلها إما أن تلجأ إلى المخدرات

حيث أن كل أفراد العينة الذين احتجزوا بتهمة المخدرات قلن أنهم يعيشون أوقات فراغ لا يجدون ما يفعلون فيه بنسبة 100% من مجموع المتهمات في جرائم المخدرات وذلك إما لملئ أوقات الفراغ أو حبا في التجربة، كما أن ما نسبته 65% من مجموع النساء عينة الدراسة المرتكبات لجرائم أخلاقية كن يشعرن بوقت فراغ طويل، وهو ما يجعل للشيطان طريقا نحو عقولهن بملئ هذا الفراغ بارتكاب الجرائم الأخلاقية.

تعتبر خبرة الاستغلال الجيد لوقت الفراغ مصدرا هاما من مصادر الرضا الذاتي والإحساس بالسعادة، وهذه الأنشطة تساعد الفرد على تنمية هويته الذاتية التي تعتبر هامة في المحافظة على صحة الفرد النفسية و البدنية، و تساعد أيضا على حل المشكلات واتخاذ القرارات والاتجاه نحو الإبداع وكذلك فإن أنشطة وقت الفراغ يمكن النظر إليها على أنها جوانب علاجية إذ أنها تساعد على تنمية الأساليب والمهارات التي يمكن الاستفادة بها في استعادة التوافق والتأهيل، كما يمكن استخدامها كأساليب وقائية تحرر الأفراد من التوترات المعيقة التي قد تمنعهم من المواجهة الناجحة والتعامل المناسب مع مهام الحياة ومطالبها اليومية.

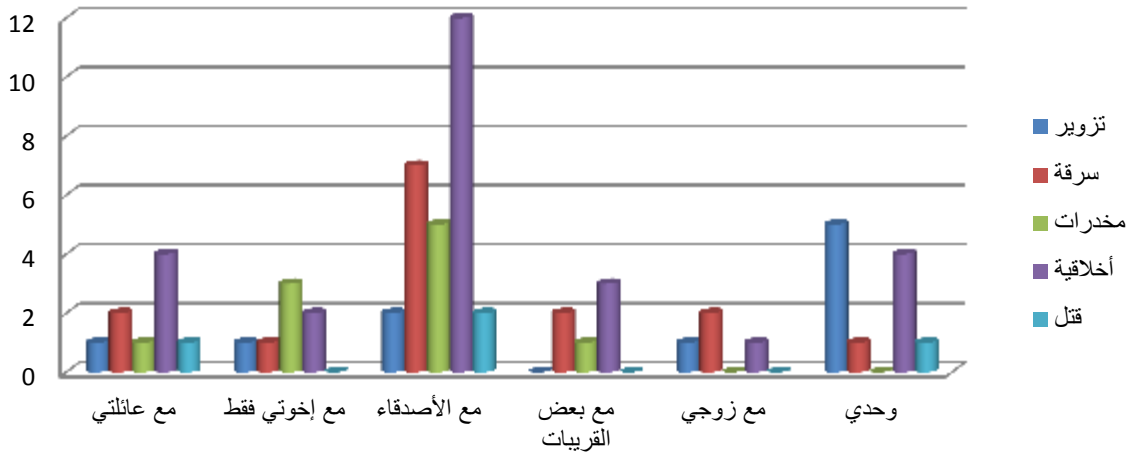
جدول رقم 26: يبين توزيع أفراد العينة حسب الشخص أو الأشخاص الذين كانت تقضي معهم وقت

الفراغ

المجموع	قتل	تزوير	سرقة	مخدرات	أخلاقية	الجريمة الشخص الذي تقضي معه وقت الفراغ
09 %13.84	01 %25	01 %10	02 %13.33	01 %10	04 %15.38	مع عائلتي
07 %10.76	00 %00	01 %10	01 %6.66	03 %30	02 %07.96	مع أخواتي فقط
28 %43.07	02 %50	02 %20	07 %46.66	05 %50	12 %46.15	مع الأصدقاء
06 %9.23	00 %00	00 %00	02 %13.33	01 %10	03 %11.53	مع بعض القريبات
04 %6.15	00 %00	01 %10	02 %13.33	00 %00	01 %03.84	مع زوجي
11 %16.92	01 %25	05 %50	01 %6.66	00 %00	04 %15.38	وحدتي
65 100%	04 100%	10 100%	15 100%	10 100%	26 100%	المجموع

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 26 أن حوالي 43% من مجموع النساء أفراد العينة كن يلجأن إلى أصدقائهن وصديقاتهن لقضاء أوقات الفراغ، وهذا قد يؤثر سلبا خصوصا عندما يكون سلوك الأصدقاء منحرفا، وأن ما نسبته 17% منهن لا يلجأن إلى أحد لقضاء وقت الفراغ ويفضلن قضاءه بمفردهن، وهذا إما لوجود انحرافات خفية تمارسها خفية لوحدها كمشاهدة الأفلام الإباحية أو لوجود مشاكل وخلافات

رسم بياني رقم 19: يبين توزيع أفراد العينة حسب الشخص أو الأشخاص الذين كانت تقضي معهم وقت الفراغ



أسرية تجعلها تهرب من واقعها لتتوقع على نفسها، أما النساء عينة الدراسة اللواتي كن يفضلن قضاء أوقات فراغهن مع أخواتهن فجاء بنسبة 10% فقط، ويمكن رد هذا إلى انشغال الأب والأم والإخوة الذكور عنهن فلا يجدن سوى أخواتهن الفتيات، وهذا الاقتصار على الأخوات فقط له سلبياته من حيث أنهن يقلدن بعضهن، كما نجد أنهن يتسترن على أخطاء بعضهن، ومنه يمكن أن يرتكبن الأخطاء عن طريق التقليد، في حين وجدنا أن قضاء وقت الفراغ وسط العائلة أو مع الزوج فكانت نسبته ضئيلة جدا، وهذا يشير إلى عدم وجود ترابط أو تعاطف بين المرأة مرتكبة الجريمة وأسرته، إما بسبب المشاكل الأسرية، أو بسبب انشغال كل منهم بشؤونه الخاصة، ما يدفعها إلى البحث إلى البحث عن شخص تجالسه وترتبط معه مما قد يقودها إلى الانحراف والجريمة.

وما نستشفه أن مرتكبات الجرائم الأخلاقية وجرائم السرقة عينة الدراسة يلجأن كثيرا إلى مجالسة الأصدقاء لقضاء أوقات الفراغ، حيث بلغت نسبتهن 46% و جرائم القتل والمخدرات بنسبة 50%، وهذا إن دل على شيء يدل على أن هذا النوع من الجرائم لا يأتي من العدم فهو بمثابة تراكم لخبرات الآخرين

عن طريق التقليد، كما وأنه يدل على أن معظم أصدقاء النساء عينة الدراسة من النوع المنحرف ما أدى إلى تأثرهن بهن وتقليدهن، أو أن أصدقاءهن ضغطن عليهن للسير في هذا النوع من الطرق المنحرفة.

ج- التوافق الزوجي :

يعد التوافق الزوجي أحد الحالات الهامة في التوافق العام، وهو العامل الأساسي لإقامة حياة أسرية سعيدة، حيث عرف على أنه عملية آخذة في النمو رغم حالة الركود التي تكون نتيجة الصراعات والتوترات الزوجية اليومية ومن أهم مكونات التوافق : التوافق في الرأي والتماسك الزوجي، التعبير العاطفي والإشباع الزوجي.

جدول رقم 27: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود التوافق الزوجي بين الزوجين

المجموع	الإجابة		العبارة
	لا	نعم	
26 %100	22 %84.62	04 %15.38	يحترمني زوجي
	11 %42.30	15 %57.70	يخرج زوجي من البيت في غير أوقات العمل
	14 %53.84	12 %46.15	أشعر أنني غير سعيدة مع زوجي
	20 %76.92	06 %23.08	لديه كل يوم سهرات طوال الليل خارج المنزل
	16 %61.15	10 %38.46	زوجي يعاني من البرود العاطفي
	04 %15.38	22 %84.61	مشاكلي مع زوجي كثيرة

كا² = 22.15 عند مستوى دلالة 0.001

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 27 أن أغلب أفراد العينة يعانون من قلة احترام من طرف أزواجهن بنسبة 84% وأن 46% منهم يشعرون بعدم السعادة مع أزواجهن وأن حوالي 85% من النساء عينة الدراسة يعانون من مشاكل كثيرة مع أزواجهن، أما فيما يخص خروج الزوج من البيت في غير أوقات العمل فكانت نسبته حوالي 58% .

فمن المعلوم أن كل امرأة تحب أن تعيش حياة زوجية سعيدة، ويكون زوجها متوافقا معها، ومنه فتشعر بالرضا والراحة النفسية إلى جانبه، فإن حدث العكس ولم تحقق المرأة التوافق الزوجي تتأثر حالتها النفسية والسلوكية مما قد يشعرها بالحرمان العاطفي الذي قد يجربها غالبا مع اتحاد عوامل أخرى إلى الانحراف، كما وأن من سلبيات عدم وجود توافق بين الزوجين إلى شعور المرأة بالملل والفراغ خاصة اللواتي قلن أن أزواجهن يخرج في غير أوقات العمل، كما تضعف العلاقة العاطفية بين الزوجين فيقل الترابط والتواصل بينهما، وكل هذا يؤثر على منزعج خطير في الحياة الزوجية إما بالطلاق أو الانحراف. ومنه يمكن القول أن هناك ارتباطا كبيرا بين التوافق الزوجي و جرائم المرأة وهذا ما أكدته اختبار كا² والذي كانت قيمته دالة عند مستوى دلالة 0.001 وهي أصغر من 0.05 .

د - الاستقرار والأمان النفسي بين الزوجين

جدول رقم 28: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود الاستقرار والأمان النفسي بين الزوجين

المجموع	الإجابة		العبارة
	لا	نعم	
26 %100	20 %76.92	06 %23.08	أجد أن زوجي حنون وودود
	16 %61.14	10 %38.46	أشعر أن زوجي يحميني من الآخرين
	23 %88.46	03 %11.54	يسافر زوجي ويتركني وحدي دائما
	13 %50	13 %50	يهمل زوجي واجباته معي وفي متابعة أمور البيت والأولاد
	10 %38.46	16 %61.14	يحرص زوجي على تلبية حاجياتي
	15 %57.70	11 %42.30	يسمح لأهله بالتدخل في حياتنا

كا² = 33.29 عند مستوى دلالة 0.018

ما نستشفه من الجدول رقم 28 هو أن المرأة المجرمة عينة الدراسة تعاني من عدم الاستقرار وانعدام الأمان النفسي مع زوجها وهذا ما أكدته قيمة اختبار كا² الذي كان دالا عند مستوى دلالة 0.018 التي هي أقل من 0.05 .

فمن خلال الجدول نلاحظ أن 77% من النساء عينة الدراسة لديهن حرمان عاطفي فلا يشعرن بحنان الزوج ولا محبته، وأن 61% من الزوجات عينة الدراسة لا يشعرن أن أزواجهن يحمينهن من الآخرين، كما مثلت نسبة النساء عينة الدراسة اللواتي يسافرن أزواجهن ويتركنهن لوحدهن ما يقارب 88% وكل هاته العوامل تعتبر من مصادر الأمان في الحياة الزوجية بالنسبة للمرأة فشعورها بحبه لها وحنانه عليها يضمن لها مصدري الأمان الباقيين وهما الحماية والكفاية فيحميها من المخاطر ويؤمن احتياجاتها المادية دون بخل.

كذلك نجد أن هناك من الأزواج من يترك أمور البيت ويهمل متابعة أمور الأولاد، فتنتقل المسؤولية إلى الزوجة، مما يعرضها للتعب والإرهاق والقلق الذي يؤثر على سلوكها، فالمرأة مهما بلغت قوتها فهي بحاجة إلى المساعدة وكتف تلجأ إليه .

كما نجد أن حوالي 42% من الأزواج من يسمح لأهله بالتدخل في حياته العائلية، فالعلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري تمثل نوعا من الروابط القربانية التي تظهر فيها العلاقة بين الأزواج والديهم بصورة عميقة وقوية، وتتحدد باعتبارات مختلفة حين يعتبر الوالدان أن الوصاية على ابنهما لا تزال قائمة ويقل اعترافهما باضطلاع هذا الابن بأدوار جديدة إضافية ومستقلة بهما الإصرار على توجيه الزوجين لاتخاذ قراراتهما التي تتعلق بمصلحتهما وعلاقتهم ويزيد مثل هذا التدخل كلما كان هناك نوع من عدم استقلالية الابن ماديا عن أهله، فيكون تدخلهما مقابل دعمهم المادي له، كما يمكن أن ينتج عن الارتباط الشديد وعدم المقدرة على الانفصال السيكولوجي عن الوالدين والذي يقود إلى طلب الأبناء أو موافقتهم على تدخل والديهم في حياتهم الزوجية ومن ثم حدوث مشكلات العلاقات بين الزوجين، فتحس المرأة أن القرار ليس بيد زوجها وإنما بيد أهله فتكون دوما في خوف من قرارات أهله تجاهها فتعيش في نوع من عدم الاستقرار واللامن .

فالأمان والاستقرار النفسي هو أحد اللوازم الضرورية للنفس الإنسانية حيث يكون الفرد مطمئنا على نفسه في حاضره وغده، متمتعا بالتكيف النفسي والشعور بالرضا عن ذاته وعن المجتمع، وهو كذلك أحد ضروريات الحياة الاجتماعية، فهو ليس حالة مطلقة، ولكنه شيء يفترض أن يكون مستمرا ومتواصلًا، حيث نجد أن العالم النفسي أبراهام ماسلو يرى أن سلم الحاجيات فيما لو شبه بالهرم بأنه

يستوي على قاعدة الحاجيات الأساسية البيولوجية، مثل الجوع والعطش والنوم، ثم تقوم مستويات جديدة فوقه، هي أربع حاجات جديدة، الأمن، والانتماء والحاجة إلى التقدير وتحقيق الذات، فالطابق الثاني مباشرة هو الإحساس بالأمن، لذلك فإن توفير الأمن يشكل مباشرة الحاجة الأساسية التي تعطي التوازن الروحي للإنسان عندما يرتبط بالمجتمع.

لذا فلا بد من أن يكون الإنسان متحررا من مشاعر الخوف والهلع والفرع والرغبة وعدم الأمن والأمان، يعود مجموعها على الفرد بالإحساس بالطمأنينة والثقة، وبالتالي القدرة على الإبداع والإنتاج وحسن التصرف في جميع مجالات الحياة عامة وفي الحياة الزوجية خاصة، حيث أن له دور رئيسي في استقرار الحياة الأسرية، وهو من أهم مقومات الأسرة معنويا، ومن هذا يتضح أن الأمن النفسي هو الشعور بالراحة مع من ترتبط به الزوجة، لأنها بحاجة إلى الدفء والحنان وثقة الزوج بها.

و من الأسباب التي تؤدي إلى القلق وعدم الاستقرار صعوبة المعيشة، الخيانة، الكذب، عدم توفير المسكن، عدم احترام كل من الطرفين للآخر، وانشغال الزوج ولهوه بأمور خارجية عن نطاق الأسرة، ولا مبالاة الزوج بالمسؤوليات المترتبة عليه مما يدعو إلى القلق ويشعر الزوجة بعدم الأمان.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للعوامل النفسية أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، ولذلك يمكن اعتبار العامل النفسي عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة، على اعتبار أن الحرمان العاطفي الذي تحسه المرأة سواء من الوالدين أو الزوج و إحساسها بعدم الاستقرار والأمان النفسي، وشعورها بالفراغ كلها تجعل المرأة تتجه إلى الإجرام والانحراف لتعبئة هذا الفراغ الذي تحسه.

3- الفرضية الفرعية الثالثة : هناك عوامل اقتصادية تدفع بالمرأة الجزائرية إلى ارتكاب الجريمة

من الناحية النظرية يفترض أن الأوضاع الاقتصادية السيئة توفر الدوافع بصورة أكبر لدى بعض السكان نحو اللجوء إلى الممارسات غير الشرعية مثل السرقة أو القتل أو غيرها من أشكال الجرائم المختلفة، ومع اتساع انتشار الأزمة ترتفع مستويات الجريمة وتتعدد أشكالها كاستجابة طبيعية من الأفراد لانخفاض مستويات الدخل التي يحصلون عليها وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تنتج عن ارتفاع معدلات البطالة بين السكان.

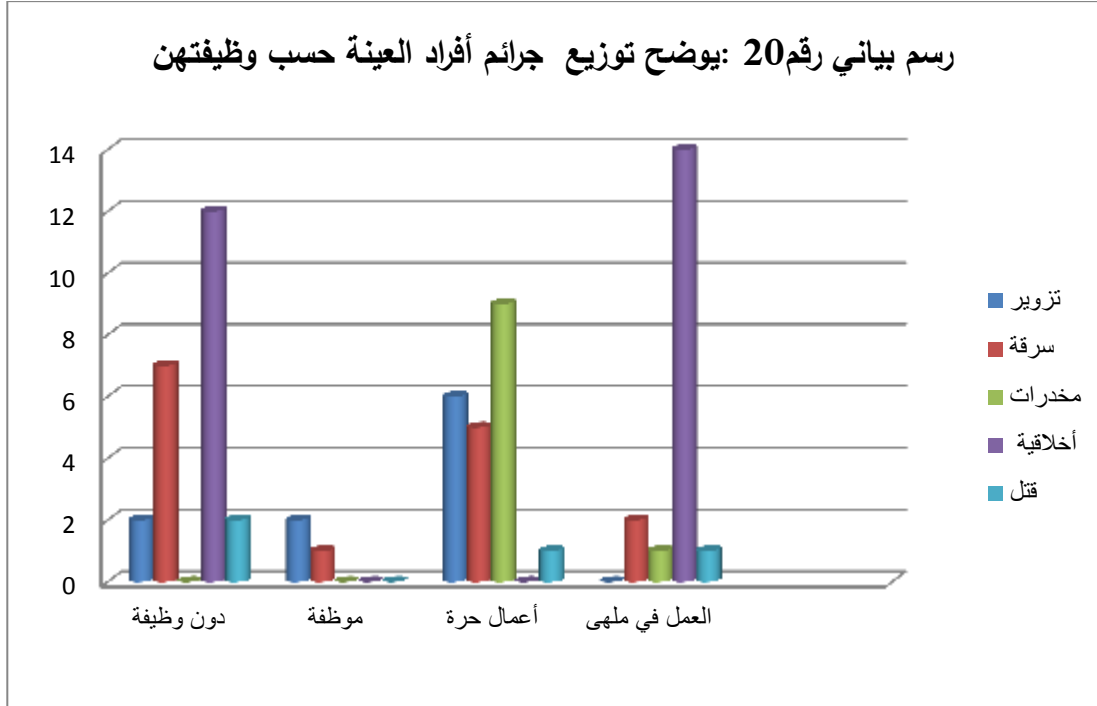
أ- وظيفة المرأة عينة الدراسة قبل دخولها السجن

الجدول رقم 29: يوضح توزيع جرائم أفراد العينة حسب الوظيفة

نوع الجريمة الوظيفة	أخلاقية	مخدرات	سرقة	تزوير	قتل	المجموع
دون وظيفة	12 %46.15	00 %00	07 %46.66	02 %20	02 %50	23 %35.38
موظفة	00 %00	00 %00	01 %06.66	02 %20	00 %00	03 %04.61
أعمال حرة	00 %00	09 %90	05 %33.33	06 %60	01 %25	21 %32.07
العمل في ملهى	14 %53.83	01 %10	02 %13.33	00 %00	01 %25	18 %27.69
المجموع	26 %100	10 %100	15 %100	10 %100	04 %100	65 100%

كا² = 44.35 عند مستوى الدلالة 0.001

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 29 أن وظائف النساء عينة الدراسة تراوحت بين دون وظيفة، وموظفة، أعمال حرة (كالحلاقة، الخياطة التجارة...) والعمل في ملهى ليلي، حيث قدرت نسبة النساء اللواتي قلن أنهن لا يشغلن أي وظيفة حوالي 35% كما بلغت نسبة الموظفات 5% أما اللواتي يمتنهن الأعمال الحرة فقد بلغت نسبتهن حوالي 32% واللواتي يشتغلن في ملاهي ليلية قدرت نسبتهن ب 28%.



ما نستشفه من خلال الجدول رقم 29 هو أن 46% من النساء المتهمات في جرائم أخلاقية كن دون وظائف وأنه حوالي 54% منهن كن يعملن في ملهى ليلي، فالمرأة التي لا تجد وظيفة نجدها قد تلجأ إلى هذا النوع من الجرائم للتكسب السهل، وأن 90% من اللواتي ارتبطن بجرائم المخدرات كن يعملن مهناً حرة كالخياطة والحلاقة وغيرها من المهن التي كانت بمثابة غطاء، كما كانت تسهل لهن العثور على المستهلكين والمستهلكات، في حين مثلت الجرائم المرتبطة بالمخدرات ما نسبته 10% من اللواتي يعملن في الملاهي وذلك نتيجة للاختلاط والمناخ الفاسد والانحرافات المتواجدة في هاته الأماكن، في حين أن جرائم التزوير بلغت نسبة كبيرة لدى النساء العاملات في المهن الحرة بلغت 60% وما نسبته 20% بالنسبة للنساء الموظفات واللاتي قلن أنهن تورطن في هذا النوع من الجرائم دون علمهن سواء من طرف مدرائهن أو من خلال موظفين آخرين استغلوا منصب هاته المرأة لتحقيق أغراضهم، أما جرائم القتل فقد تركزت في الفئة التي لا تعمل ولا تشغل أي وظيفة بنسبة 50%

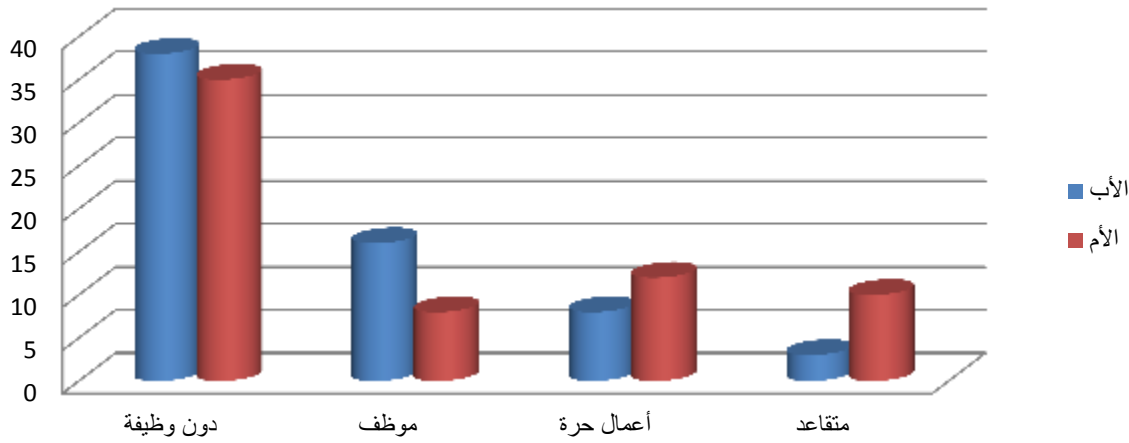
ومنه يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين نوع الجريمة والمهنة التي تمارسها المرأة عينة الدراسة، حيث أكد هذا اختبار كاي² الذي كان دالاً عند مستوى دلالة 0.001، ومنه يمكن القول أن جرائم المرأة تتنوع حسب الوظيفة التي تشغلها

ب- وظيفة الوالدين

جدول رقم 30: يبين توزيع أفراد العينة حسب وظيفة الوالدين

الوظيفة	دون وظيفة		موظف		أعمال حرة		متقاعد		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الأب	58.46%	38	24.62%	16	12.30%	08	04.62%	03	100%	65
الأم	53.84%	35	12.30%	08	18.47%	12	15.39%	10	100%	65

رسم بياني رقم 21: يبين توزيع أفراد العينة حسب وظيفة الوالدين



من خلال الجدول رقم 30 نلاحظ أن أغلب آباء وأمهات أفراد العينة دون عمل حيث بلغت نسبتهما على التوالي 58% للأب و 53% بالنسبة للأم، تلتها نسبة 25% من الآباء من هم موظفون ولدهم عمل قار تقابلها 12% من الأمهات الموظفات، و نسبة 12% من الآباء تقابلها نسبة 18% من الأمهات يشتغلون في الأعمال الحرة، في حين كانت نسبة 4% من الآباء تقابلها نسبة 15% من المتقاعدين .

أهم حجرين في بناء الأسرة هما الأب والأم، فمن اليوم الأول.. دور الأم واضح ألا وهو تربية الأبناء والعناية بهم وتدبير شؤون المنزل إلا أنه وفي الآونة الأخيرة اضطرت المرأة للنزول إلى العمل لصعوبة وغلاء المعيشة أو أنه دعتها الحاجة للقيام بالعمل كفقدان المعيل كالزوج مثلاً، إلا أنه وبالرغم من هذا فلا يعتبر عمل المرأة أساسياً بوجود الرجل حيث يعتبر عمل الأب أساسياً في الحياة الأسرية فهو العائل الأساسي للأسرة وفي نظر الأبناء هو الأمان الاقتصادي لديهم فإن تغير دوره وأهمه نجد أن الأبناء يبحثون عن ملجأ آخر لتأمين احتياجاتهم المادية فقد يلجؤون إلى السرقة أو للانحرافات الأخلاقية التي

تدر عليهم بالمال كالعمل في الملاهي أو في بيوت الدعارة أو الاتجار بالمخدرات والمهلوسات للتكسب السريع فيقعون في خيوط الجريمة، إلا أن هذا الكلام ليس مطلقاً فهناك من الأسر التي نجد فيها الأب متقاعساً عن أداء واجباته اتجاه أسرته إلا أن الأبناء حاولوا تعويض فشل آبائهم بالنجاح في العمل الشريف ومواجهة صعوبات الحياة، كما نجد أيضاً من الآباء اللذين قاموا بواجباتهم على أحسن وجه إلا أن أبنائهم اتجهوا للانحراف فالمال الكثير يؤدي للمغامرة في تجربة كل ممنوع كالتعاطي وتناول الخمور والمسكرات والانحرافات الأخلاقية كالزنا مثلاً. ومنه يمكن القول أن الحالة المادية للأسرة قد تؤثر على ظهور بعض الجرائم لدى الأبناء باجتماع عوامل أخرى كشخصية الأبناء ومدى تقبلهم لواقعهم المعاش لكنها ليست عاملاً أساسياً في الانحراف والجريمة.

ت- مصدر دخل الأسرة

جدول رقم 31 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب مصدر دخل الأسرة

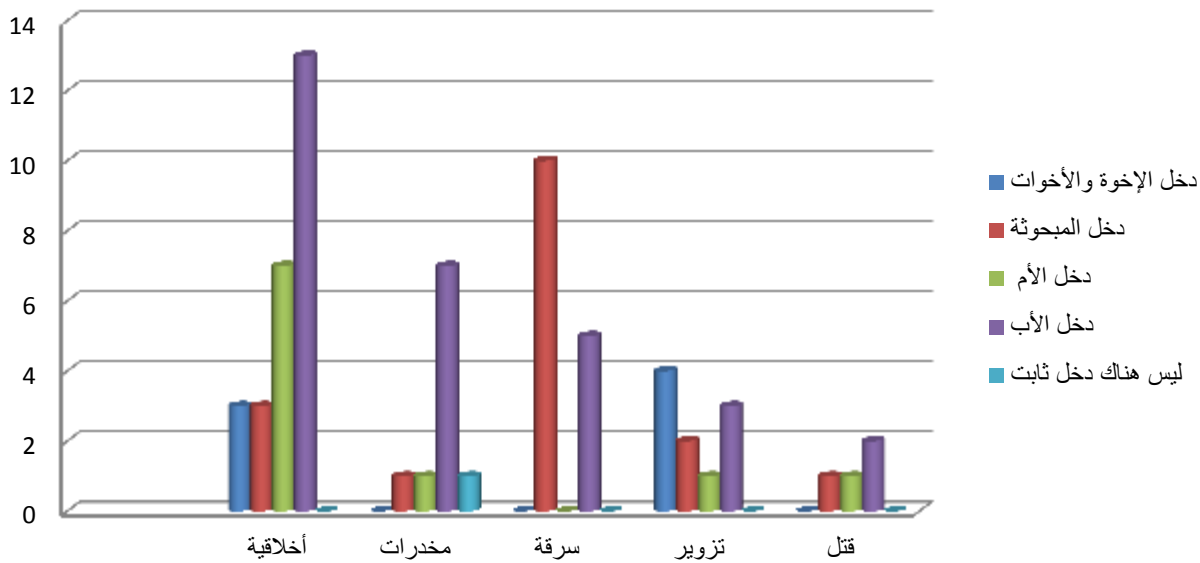
المجموع	دخل الزوج	ليس هناك دخل ثابت	دخل الإخوة والأخوات	دخل المبحوثة	دخل الأم	دخل الأب	دخل الأسرة نوع الجريمة
26 100%	01 03.84%	00 00%	03 11.54%	20 07.69%	07 26.92%	13 50%	أخلاقية
10 100%	00 00%	01 10%	00 00%	01 10%	01 10%	07 70%	مخدرات
15 100%	05 33.33%	00 00%	00 00%	06 40%	00 00%	04 26.66%	سرقة
10 100%	00 00%	00 00%	04 40%	02 20%	01 10%	30 30%	تزوير
04	00	00 00%	00 00%	01 25%	01 25%	02 50%	قتل
65 100%	06 09.23	01 01.54%	07 10.77%	12 18.46%	10 15.38%	29 44.61%	المجموع

$\chi^2 = 18.33$ عند مستوى دلالة 0.26

من خلال الجدول رقم 31 نلاحظ أن مصدر دخل أسر المبحوثات قد تعدد بين دخل الأب والأم، دخل المبحوثة ذاتها، دخل الزوج بالنسبة للمتزوجات وبين دخل الإخوة والأخوات أي الأبناء، حيث مثلت

نسبة 44 % اعتماد أسر المبحوثات على دخل الأب، وما نسبته 15% كان بالاعتماد على دخل الأم في حين كانت نسبة 18% من عينة الدراسة تعتمد عليها أسرته في إعالتهم شخصياً، ومثلت ما نسبته 10% الأسر التي تعتمد على دخل الأبناء بصفة عامة وإخوة وأخوات المبحوثات بصفة خاصة، أما بالنسبة للمتزوجات فقد مثلت نسبة 09% فقط من الأزواج الذين يعتبرون مصدر دخل أسرة المرأة المبحوثة عينة الدراسة.

رسم بياني رقم 22 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب مصدر دخل الأسرة



من خلال ما سبق يمكن القول أن أغلب أسر المبحوثات يعتمدون على دخل الأب في معيشتهم فالأب هو مصدر دخل الأسرة إلا أنه نلاحظ أنه في جرائم السرقة كانت المبحوثة هي التي تعيل عائلتها بنسبة 40 % وهو يدل على أن انحرافها وجريمتها كانت بسبب الحاجة لإعالة العائلة إلا أن هذا لا يعتبر مبرراً للجريمة فهناك أعمال يمكن أن تقوم بها المرأة لإعالة أسرته، ومنه يمكن القول أنه ليس هناك ارتباط بين مصدر دخل الأسرة وإجرام المرأة وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي كانت قيمته غير دالة عند مستوى دلالة 0.26 وهو أكبر من 0.05.

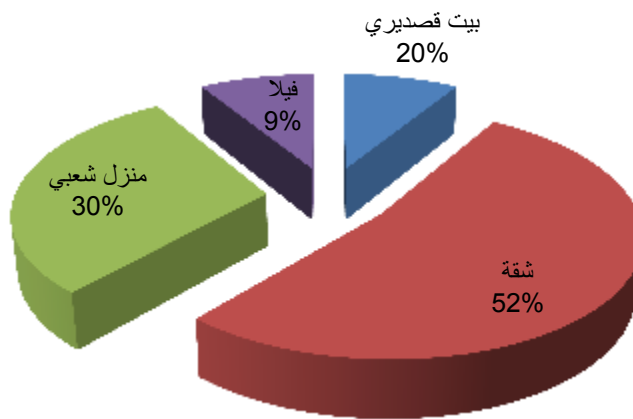
ث- نوع السكن

جدول رقم 32 : يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية
فيلا	05	07.93%
شقة	30	46.15%
منزل شعبي	17	26.15%
بيت قصديري	13	20%
المجموع	65	100%

إن لنوع السكن صلة وثيقة بالمستوى الاقتصادي حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 31 أن 46% من النساء عينة الدراسة المرتكبات للجريمة يسكن في شقق، تلاها 26% منهن يسكن في أحياء شعبية، و 7% منهن يسكن في فيلا في حين كانت نسبة اللواتي يسكن في أحياء قصديرية 20%، وهذا الجدول يعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، والذي هو متوسط في عمومته .

رسم بياني رقم 23: يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن



إن العيش في شقة أو في بيت شعبي أو في بيت قصديري دليل على تدني أو توسط مستوى المعيشة أو الحالة الاقتصادية لأسر النساء عينة الدراسة فهذا النوع من السكن يدل على الضيق وقلة الغرف فيه مما يقلل فرص الراحة فيه حيث يعتبر مشكل السكن من المشاكل الناتجة عن النمو الديموغرافي المتزايد والذي لا يقابل اقتصاديا أو اجتماعيا بمشاريع سكنية جديدة تلئم هذه الزيادة، كما أن

نوعية المسكن وعدم ملاءمته صحيا، له تأثير كبير على الحالة النفسية للأفراد، فالمنزل يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يتربع على مساحة تكون مناسبة مع عدد أفراد البيت.
- أن يتوفر على التهوية والإضاءة، وكل المرافق الضرورية كالغاز والكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحي.
- نوعية المسكن من حيث البناء فلا يجب أن يكون مبنيا من القصدير مثلا.
- موقع السكن ولا نقصد به أن يكون البيت في حي راقي، وفاخر أو أن لا يكون في حي شعبي، وإنما يجب أن لا يكون في موقع تنتشر فيه الرذيلة والمفاسد الخلقية والانحرافات.

ج- نوع الحي

جدول رقم 33 : يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع الحي الذي تسكن فيه

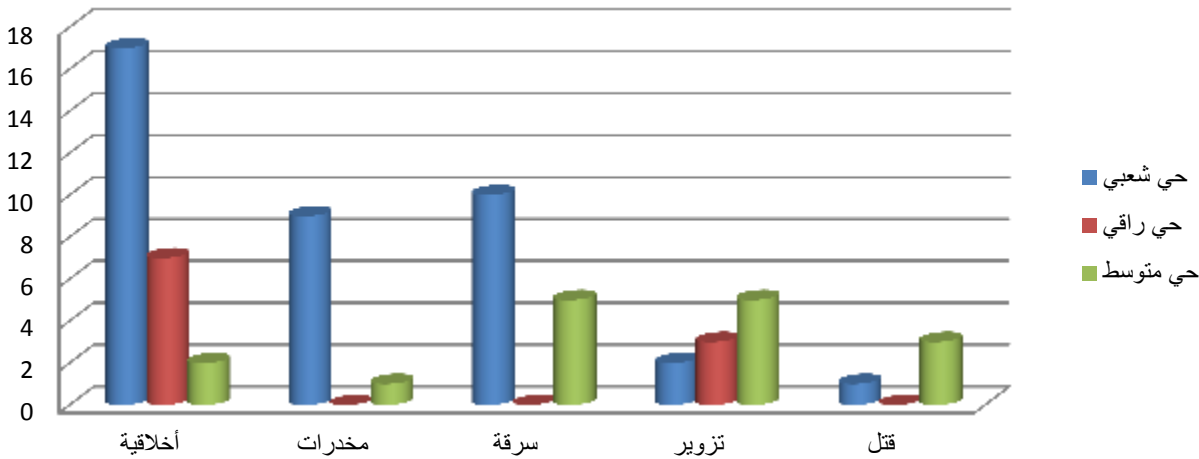
نوع الحي	حي راقي	حي شعبي	حي متوسط	المجموع
أخلاقية	07 26.92%	17 65.38%	02 7.70%	26 %100
مخدرات	00 %00	09 90%	01 10%	10 %100
سرقة	00 %00	10 66.66%	05 33.33%	15 %100
تزوير	03 30%	02 20%	05 50%	10 100%
قتل	00 %00	01 25%	03 75%	04 %100
المجموع	10 15.38%	39 60%	16 24.61%	65 %100

$\chi^2 = 14.5$ عند مستوى دلالة 0.001

من خلال الجدول رقم 33 نلاحظ أن النساء اللواتي يسكن في الأحياء الشعبية يمثلن 60% من مجموع أفراد العينة حيث نجد أنهن أكثر ميلا أكثر إلى جرائم السرقة والمخدرات والجرائم الأخلاقية حيث كانت نسبة النساء عينة الدراسة اللواتي اتهمن في جرائم أخلاقية واللواتي يسكن في الأحياء الشعبية 65 %، وأن ما مجموعه 90% من اللواتي سجن في قضايا مخدرات و حوالي 66% من مجموع أفراد العينة المتهمات بجرائم السرقة أيضا يسكن في الأحياء الشعبية.

أما جرائم التزوير فقد كانت نسبة 50% من المتهمات في هذا النوع من القضايا يسكن في أحياء متوسطة، وكذلك هو الحال بالنسبة للمتهمات في جرائم القتل .

رسم بياني رقم 24: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع الحي الذي تسكن فيه



إن نوع الحي يؤثر بشكل كبير على الأفراد فتوسط الحالة الاقتصادية والمادية يحتم على الأسر السكن في أماكن شعبية قديمة أو شقق صغير والتي توجد غالبا في الأحياء الشعبية أو المتوسطة، والأحياء التي تسكنها المرأة الجزائرية المرتكبة للجريمة هي في الغالب أحياء قديمة وشعبية أو متوسطة نوعا ما أين يكثر فيها السكان ويقل فيها الضبط الاجتماعي، مما يؤثر على المرأة في ارتكاب الجرائم وانحرافها وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي كانت قيمته دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.001، و هذا يعني أن هناك علاقة بين نوع الحي وجريمة المرأة، ولكن هذا ليس مطلقا حيث لا وجود لاحتمية بين الفقر والإجرام لأنه إذا كان معظم المجرمين من الفقراء فإنه ليس كل الفقراء من المجرمين فهناك من المجرمين أثرياء كثر ومنه يمكن اعتبار الفقر عاملا مساعدا فقط قد يهيئ الفرصة للإجرام في بعض الأحيان.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للعوامل الاقتصادية أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، حيث أنه وكلما كانت المرأة بحاجة للمال لجأت إلى كل الطرق سواء المشروعة أو غير المشروعة لتلبية رغباتها المادية في ظل عالمنا الذي أصبح ماديا بحتا ولذلك يمكن اعتبار العامل الاقتصادي من بين أهم العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى الانحراف والجريمة .

4 - الفرضية الفرعية الرابعة: لضعف الوازع الديني تأثير على ارتكاب المرأة الجزائرية جرائم

متنوعة و خاصة.

يقصد بالوازع الديني هنا هو درجة تمسك المرأة بتعاليم الدين الإسلامي ومدى قيامها بما أمرت به واجتنابها فإذا ضعف الإيمان سهل على الإنسان ارتكاب المعاصي والمنكرات حيث قال صلى الله عليه وسلم : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " رواه مسلم

حيث أن تمسك الفرد بتعاليم دينه يزيد من مستوى صحته النفسية ويساعده على التغلب على الكثير من مشكلاته النفسية، كما أن تركه لتلك التعاليم أو ضعفه في الالتزام بها يؤدي به للوقوع فريسة لكثير من تلك المشكلات .

أ- قوة وضعف الوازع الديني لدى المرأة عينة الدراسة

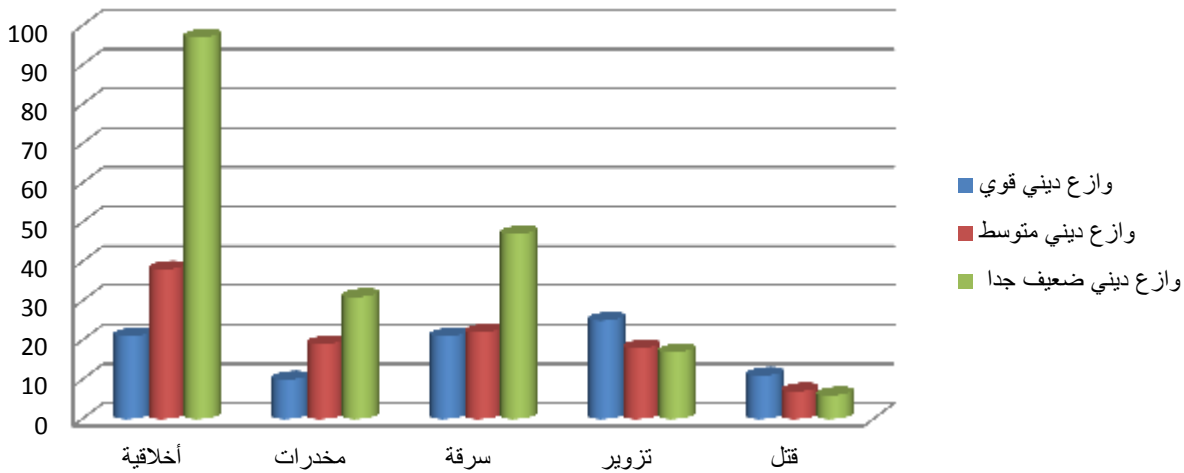
جدول رقم 34 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب قوة وضعف الوازع الديني لديهن

الوازع الديني الجريمة	وازع ديني قوي	وازع ديني متوسط	وازع ديني ضعيف جدا
	التكرار / النسبة	التكرار / النسبة	التكرار / النسبة
أخلاقية	21 %13.46	38 %24.35	97 %61.17
مخدرات	10 %16.66	19 %31.66	31 %51.66
سرقة	21 %23.33	22 %24.44	47 %52.22
تزوير	25 %41.66	18 %30	17 %28.33
قتل	11 %45.83	07 %29.16	06 %25
المجموع	88 %22.57	104 %26.66	198 %50.77

* لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول 07 في الملحق رقم 01

نلاحظ من خلال الجدول رقم 34 أن هناك نوع من ضعف الوازع الديني لدى المرأة المجرمة عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن 50.77% من النساء عينة الدراسة لديهن وازع ديني ضعيف جدا وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بأن الجزائر بلد يحكمه الدين الإسلامي كنهج وشرعية ونمط حياة.

رسم بياني رقم 25 : يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب قوة وضعف الوازع الديني لديهن



نلاحظ أن الوازع الديني لديه علاقة وطيدة مع إجرام وانحراف المرأة عينة الدراسة وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي كانت قيمته 32.5 وهو ذا دلالة قوية عند مستوى دلالة 0.001 مما يجعلنا نقول أنه كلما كان الوازع الديني ضعيف كلما كانت المرأة أكثر ميلا لارتكاب الجريمة .

فالملاحظ من خلال الجدول أن المرأة الجزائرية المرتكبة للجرائم الأخلاقية لديها وازع ديني ضعيف جدا بنسبة 61% مقارنة بباقي الجرائم المرتكبة من طرف النساء عينة الدراسة تلتها نسبة 51% و 52% للمخدرات والسرقة على التوالي من حيث ضعف الوازع الديني في حين أن باقي الجرائم كالتزوير والقتل فلم يكن الوازع الديني ضعيف مقارنة بالجرائم السابقة الذكر .

فالوازع الديني للشخص يعتبر الواقي بإذن الله من الانحراف والوقوع في الجريمة فالإيمان بالله له أهميته في الوقاية فالإيمان بالله هو عمود فقري لكافة ألوان الحياة فمن لا عقيدة له لا استقامة له ولا وازع يردعه عن ارتكاب أي جريمة سواء عوقب أم لم يعاقب عليها والإيمان بالله رقيب على كل عامل في أي مجال صناعي أو زراعي أو تعليمي أو وظيفي أو عسكري ويأتي بعد الإيمان بالله دور العبادة واستشعار هذه العبادة ولمن تؤدي وعظمة المعبود.

فالصلاة لها دور وقائي وهي من الوازع الديني لمن أداها على ما شرعه الله وما جاء على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم لقول الحق سبحانه وتعالى "وأقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر" (العنكبوت 45)

فالصلاة تنهى المصلي عن الفحشاء والمنكر وهي وسيلة فعالة من الوسائل الوقائية لمكافحة الجريمة إذا اقيمت لحقيقتها المشروعة فهي تقوي الصلة بين العبد وبين ربه، وهي مدرسة للتمرين على الطهارة والنزاهة والأمانة فهي تدفع العبد المسلم إلى الخير وتقيه من الشر والانزلاق في الجريمة.

والصيام سواء أكان فرضاً أم نفلاً وازع ديني للعبد المسلم يقيه من الوقوع في الجريمة فإذا صام المسلم عن المفطرات وصامت جوارحه اليد واللسان والرجل والعين حفظته من الانحراف واقتراف الجريمة، وكان الصيام وازعاً دينياً عندما تصوم جوارحه ولا يقع في الجريمة سواء أكانت قولاً أم فعلاً منتهياً عن قول الزور وفعل الزور وعن الغيبة والنميمة فتصوم يده عن التعدي على الغير وكذلك الرجل لا تمشي إلى الرذيلة و الفساد، وكذلك اللسان صومه عن الكلام المؤذي والتناول على الناس وصوم العين عن عفتها عن عورات الناس وصوم الأذن عن عدم سماع كل باطل.

وكذلك بقية أركان الإسلام مثل الحج والزكاة متى ما التزم بها المسلم كانت سبباً بإذن الله رادعاً عن الجريمة فالإسلام عالج الجريمة ووضع طرقاً لذلك، ليست عقابية فقط كما في القوانين الوضعية بل هي إصلاحية عقابية فالشريعة الإسلامية تحرص على علاج الجاني فمن ذلك العقوبة كما ذكر في كتاب الله بالنسبة لبعض الحدود والتي هي حق الله، فالتوبة طريق علاجي وليس عقابياً فعند النظر للقضايا ينظر لحال المتهم وهل هي أول قضية أم له سوابق في الجريمة نفسها أو غيرها وينظر لندمه وصدق توبته ومراعاة ذلك عند إيقاع العقوبة ولقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يزني الزاني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر وهو مؤمن..» فكما سلف بأن الإيمان و نقصانه أو انعدامه سبب الانحراف والوقوع في الجريمة واقترافها.

ب- مستوى تدين الأصدقاء

جدول رقم 35 : يبين توزيع أفراد العينة حسب مستوى تدين الأصدقاء

المجموع	الإجابة			العبارة
	أبدا	أحيانا	دائما	
65 %100	27 %41.15	16 %24.61	22 %33.84	أصدقائي يقومون بتسهيل وتزيين الأمور المحرمة أمامي
	36 %55.38	12 %18.46	17 %26.15	يشاركني أصدقائي أفعالي المحرمة
	25 %83.46	22 %33.84	18 %27.7	أصدقائي يقومون بنصحي وتوجيهي نحو الطريق الصحيح
	12 %18.84	20 %30.77	33 %50.76	أصدقائي لا يؤدون الصلاة

كا² = 22.15 عند مستوى دلالة 0.001

نلاحظ من خلال الجدول رقم 35 أن الوازع الديني لدى جماعة الأصدقاء لديه تأثير كبير على عينة الدراسة حيث أن قيمة كا² كانت دالة عند مستوى دلالة 0.001، أي أنه كلما انخفض مستوى الوازع الديني لدى جماعة الأصدقاء كلما أثر على ارتكاب المرأة عينة الدراسة للجريمة، حيث نلاحظ أن المرأة عينة الدراسة تتأثر كثيرا بجماعة الأصدقاء الذين يعتبرون كعامل مساعد على الولوج في عالم الجريمة من خلال تسهيل وتزيين الأمور المحرمة حيث بلغت نسبة الأصدقاء من هذا النوع 33% كما أن حوالي 26% من هؤلاء الأصدقاء يشاركون في الأفعال المحرمة كما أن حوالي 83% لا يساهمون في النصح والإرشاد إلى الطريق القويم و 18% من هؤلاء الأصدقاء يتهاونون في أداء الصلاة المفروضة وكل هذا جعل المرأة عينة الدراسة تنساق معهم في أفعال محرمة حيث أن الأصدقاء الذين لديهم وازع ديني قوي لا يأمرن إلا بالخير وينهين عن الشر، حيث يكونون ناصحون موجهون والعكس صحيح.

من كل ما سبق يمكن القول أن لضعف الوازع الديني لدى المرأة الجزائرية ولضعف الوازع الديني لأصدقائها أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، حيث أنه كلما ابتعدت المرأة عن

الالتزام الديني والانسياق وراء الأفعال المحرمة كلما كان انحرافها وإجرامها سهلا ودون أي تأنيب ضمير، ولذلك يمكن اعتبار العامل الديني عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة .

5- الفرضية الفرعية الخامسة: تساهم وسائل الإعلام لاسيما المرئية منها في ارتكاب المرأة الجزائرية لجرائمها.

يعتبر الإعلام محورا من محاور الثقافة بين الأفراد، ويلعب حاليا بعد التطور في وسائل الاتصال دورا كبيرا في حياة الناس، فالصحافة بما تتضمنه من صحف ومجلات والسينما والتلفزيون والمسرح، أصبحت من أهم الوسائل التي تنقل المعارف وتؤدي إلى كسب المزيد من الثقافة لكل من يتصل بها، سواء كان متعلما أو أميا.. وهذه الأجهزة هي التي تتولى تثقيف هذا الجيل في عصرنا هذا، ومده بمختلف وسائل المعارف، ويتأثر بها كل من يتصلون بهذه الوسائل من الصغار و الكبار، ودورها بلا شك مفيد جدا إذا أحسن توجيهها، ومدمرا إذا أسيء استخدامها، وقد ظهرت أخيرا وسيلة جديدة من وسائل الثقافة والإعلام بناء على ثورة الاتصالات وهو ما يعرف بالانترنت، وقد أسهمت بدور معين في ظهور أنواع جديدة من الجرائم بدلا من استغلالها في الثقافة.

أ- البرامج التي تتابعها المرأة عينة الدراسة

جدول رقم 36 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع البرامج التي تتابعها

المجموع	برامج سيئة غير هادفة		برامج جيدة هادفة		نوع البرامج الجريمة
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
92 %100	73.91%	68	26.09%	24	أخلاقية
40 %100	57.5%	23	42.5%	17	مخدرات
62 %100	62.90%	39	37.10%	23	سرقة
33 %100	48.48%	16	51.51%	17	تزوير
19 %100	52.63%	10	47.36%	9	قتل
246 %100	63.42%	156	36.58%	90	المجموع

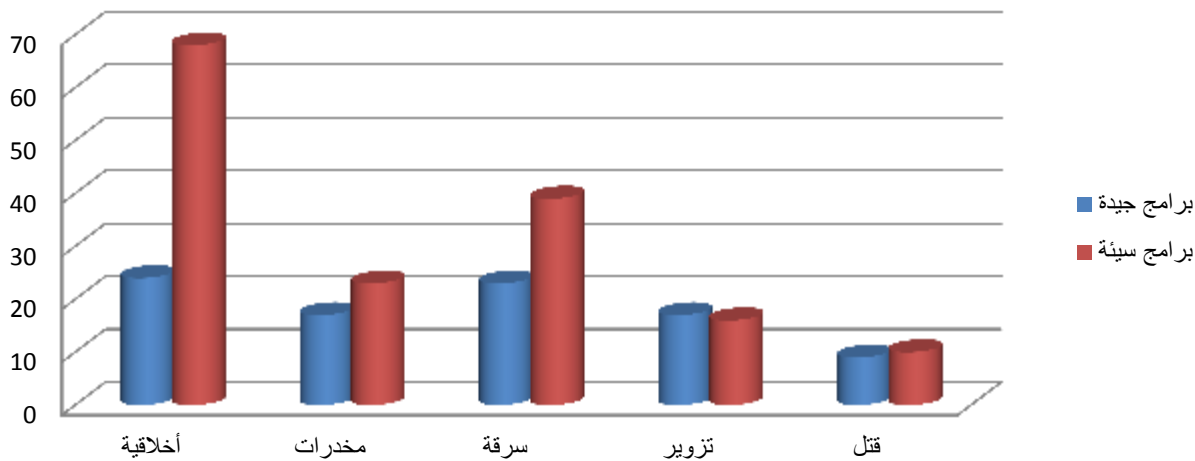
$\chi^2 = 19.84$ عند مستوى دلالة 0.001

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول رقم 08 في الملحق رقم 01

يبين الجدول رقم 36 أن 63% من مجموع أفراد العينة يفضلون متابعة البرامج المرئية السيئة غير الهادفة (المسلسلات التركية والكورية الغرامية وغير الواقعية، أفلام العنف، السهرات والمنوعات، الأفلام الإباحية) في حين أن 36% فقط منهم يتابعون البرامج الجيدة الهادفة (المسلسلات الاجتماعية، الأخبار الثقافية والبرامج الدينية)

وهاته المعطيات تشير إلى أن المرأة الجزائرية تقبل وتفضل مشاهدة البرامج السيئة غير الهادفة أكثر من البرامج الجيدة في وسائل الإعلام المرئية مما كان له الأثر السيئ على سلوكها من تعلم فنون الحب والغرام والعنف وإثارة الغرائز الجنسية لديها.

رسم بياني رقم 26: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب نوع البرامج التي تتابعها



ومنه يمكن القول أن هناك ارتباطا وثيقا وقويا بين مشاهدة المرأة الجزائرية للبرامج السيئة غير الهادفة في وسائل الإعلام المرئية وميلهن لارتكاب الجريمة، حيث يؤيد هذا الارتباط قيمة اختبار كا² الذي كان دالا عند مستوى دلالة 0.001 وهي قيمة دالة عند درجة حرية 0.05 .

فمثلا نلاحظ أن المرأة المرتكبة للجرائم الأخلاقية تتابع وتفضل مشاهدة البرامج السيئة بنسبة 73% والتي كان لها الأثر الكبير في إثارة غرائزها الجنسية مما هيا لها الميل لارتكاب هذا النوع من الجرائم، وكذلك هو الحال بالنسبة لباقي الجرائم إلا جرائم التزوير أين نجد أن المرأة المرتكبة لهذا النوع من الجرائم تحبذ متابعة البرامج الجيدة بنسبة 51% .

إن رسالة الإعلام ليست نزيهة في الغالب لأنها رسالة موجهة، وهي تختبئ في مكان ما في هذا البرنامج أو هذا الإعلان أو ذلك المسلسل أو هذا الفيلم، أو هذه الاستعراضات، فأكثر البرامج المخصصة للشباب تعمل على بلورة الشخصية الانحرافية لديه، حيث أن الدراسات الجنائية كشفت عن أن أحد

أسباب السرقة والعنف هو مشاهدة الأفلام التي يتفنن فيها السارقون باقتحام المنازل والبنوك، وأن أحد أسباب الدعارة والخلاعة هو الأفلام الهابطة وعرض الأزياء والحفلات الماجنة، وإن سببا مهما من أسباب السكر والتدخين وتعاطي المخدرات هو ظهور ممثلين و سينمائيين يزاولون ذلك وهم في حالة انتشاء، فتكرار أمثال هذه اللقطات، يعمل كمنبه أو كجرس يقرق بشكل دوري لمخاطبة الغريزة أو ما يسمى بالعواطف السفلية لدى الشبان والفتيات، فلم يبق شيء يرمز إلى الحياء والعفة والالتزام إلا وهتك التلفاز أستاره، وتأتي خطورة المنحى الإعلامي بالدرجة الأولى من أسلوب العرض المشوق والجذاب والمغري للدرجة التي تنطلي فيها الرسالة الإعلامية على المشاهد فلا يلمسها أو يقتنعها لأنه يسترخي ويستترسل أمام التلفاز فلا يحاكمه ولا ينتقده إلا نادرا، فالمشاهد عموما يستقبل مواد البث التلفازي كمسلّمات، الأمر الذي يزرع في وعيه أو لا وعيه ثقافة السرقة والعنف والغش والخداع والتهالك على المادة وشرب الخمر والدخان والمخدرات.

ب- تأثير المرأة عينة الدراسة بالإعلام المرئي

جدول رقم 37 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب تأثرهن بالإعلام المرئي (لتفاصيل أكثر أنظر

الجدول 09 في الملحق رقم 01)

المجموع	تأثر منعدم		تأثر متوسط		تأثر كبير		التأثر بالإعلام المرئي الجريمة
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
182 %100	51.64%	94	10.99%	20	37.36%	68	أخلاقية
70 %100	40%	28	21.43%	15	38.57%	27	مخدرات
105 %100	43.80%	46	17.14%	18	39.04%	41	سرقة
70 %100	54.28%	38	18.57%	13	27.14%	19	تزوير
28 %100	39.28%	11	21.42%	06	39.28%	11	قتل
455 %100	47.70%	217	15.82%	72	36.48%	166	المجموع

$\chi^2 = 20.87$ عند مستوى دلالة 0.014

من خلال الجدول رقم 37 نلاحظ أن المرأة عينة الدراسة قد تأثرت بالإعلام المرئي لكن هذا التأثير لم يكن كبيراً حيث مثلت نسبة التأثير الكبير 36% في حين كان عدم التأثير يقارب ما نسبته 48% أما التأثير المتوسط فقد مثل حوالي 16% ورغم وجود نسبة كبيرة لعدم التأثير بوسائل الإعلام المرئية إلا أن نسبة التأثير كانت كبيرة مقارنة بسن المبحوثات ومدى وعيهن بأن هاته البرامج ما هي إلا برامج استهلاكية تجارية فقط ولا صلة لها بالواقع الاجتماعي .

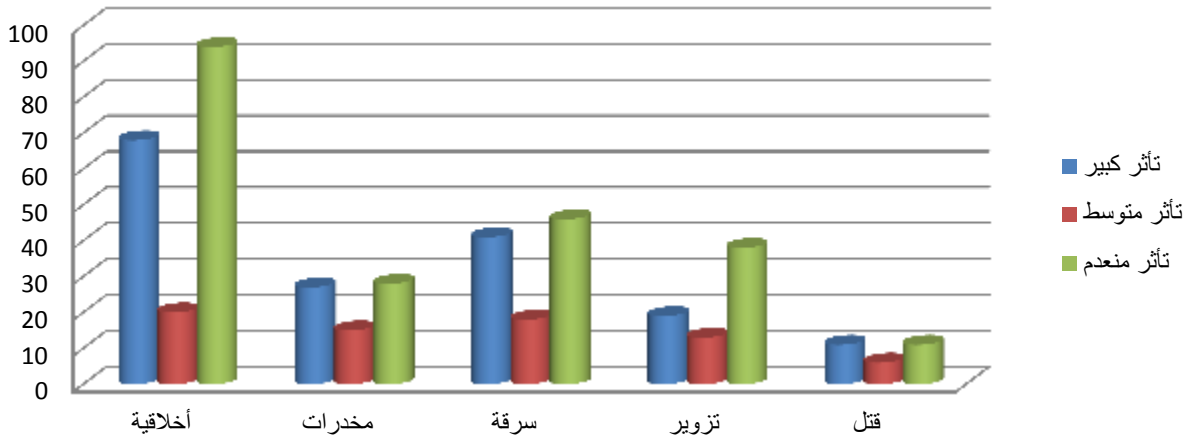
وبالنظر إلى قيمة كا² نجد أنها دالة عند مستوى دلالة 0.014 وهي تدل على وجود ارتباط قوي

بين التأثير ببرامج

الإعلام المرئي و ارتكاب الجريمة.

كما نجد أن 52% من النساء عينة الدراسة تهتم بمتابعة أخبار الجريمة في نشرات الأخبار و أن أكثر من 56% منهن يهتمن بمتابعة برامج التي تهتم بالجريمة والمجرمين كما أن حوالي 40% منهن يتابعن وبشكل يومي الأفلام الجنسية مما يجعل حوالي 58% يرغبن في ممارسة الزنا، في حين نجد أن ما نسبته 20% منهن اكتسبن أساليب السرقة من التلفاز، أما عن التأثير عند متابعة أفلام العنف ومحاكاة الشخصيات العنيفة فنجد أن المرأة عينة الدراسة لا تتأثر كثيراً بها ومرد هذا أن المرأة بطبيعتها لا تميل كثيراً إلى العنف والجرائم العنيفة.

رسم بياني رقم 27: يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب تأثرهن بالإعلام المرئي



ويلاحظ أن المرأة المرتكبة للجرائم الأخلاقية تتأثر أكثر عند متابعة الأفلام الجنسية بنسبة 65% مما يدفعها لممارسة الزنا بنسبة 88%، في حين أن المرأة المرتكبة لجرائم المخدرات نجدها تهتم بمتابعة برامج الجريمة، كما أنها تتأثر بمشاهدة الأفلام الجنسية مما يدفعها لممارسة الزنا.

في حين نجد أن المرأة عينة الدراسة المرتكبة لجرائم السرقة ترغب في متابعة أخبار الجريمة بنسبة 66% ومشاهدة برامج عن الجريمة بنسبة 73%، كما أن 40% من النساء المرتكبات لجرائم السرقة تعلمن أساليبها من التلفاز، أما عن جرائم التزوير فنجد أن حوالي 40% منهن قد اكتسبن بعض أساليب السرقة من التلفاز، في حين نجد أن المرأة عينة الدراسة المرتكبة لجرائم القتل تتأثر بمحاكاة الشخصيات العنيفة بنسبة 50% .

ومنه نستنتج أن للإعلام المرئي دور و أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي حيث أن البرامج التلفزية ومشاهدة الانترنت لها دور في الجريمة لكن بتوفر ظروف وعوامل أخرى مساعدة فليس كل متلقي لوسائل الإعلام المرئية سيرتكب جرائم أو هو مجرم فعلا فهناك الكثير من المتابعين لوسائل الإعلامية المرئية لكنهم أناس معتدلين .

ومنه يمكن القول أن إجرام المرأة الجزائرية هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل اجتماعية ثقافية، نفسية، اقتصادية، دينية وأن الفعل الإجرامي لا يمكن أن يحدث بمعزل عن هذه العوامل مجتمعة كلها أو بعضها. الفرضية الفرعية السادسة: ينتج عن إجرام المرأة عدة نتائج سلبية سواء على مستوى أسرتها أو على مستواها الشخصي وهو ما يمكننا أن نطلق عليه التكلفة التي يتكبدها الفرد والمجتمع من انتشار الجريمة فالتكلفة ليست مادية فقط وإنما هي مجموع الآثار السلبية المدمرة على النواحي الانسانية والاجتماعية لكافة فئات أفراد المجتمع وتتلخص فيما يلي :

1- على الصعيد الشخصي(النفسي) للمرأة المسجونة

إن خبرة الشعور بالوحدة النفسية تعد في حد ذاتها خبرة أليمة ومريرة وشاقة على النفس البشرية فما بالك بالمرأة التي تعتبر حساسة لأتفه الأشياء، حيث تعاني من جراء هذا الشعور البغيض والتعس من فقدان الحب والتقبل الأسري وكذلك الشعور بانعدام الثقة بالآخرين وفقدان التواصل الاجتماعي بل وفقدان أي هدف أو معنى للحياة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإحساس بأنها شخص غير مرغوب فيه أو أنه لا فائدة منها فتظهر لديها بعض الأعراض النفسية كالاكتئاب والاعترا ب الاجتماعي ...

أ- الأعراض الاكتئابية التي تتعرض لها المرأة المسجونة بعد دخولها السجن

جدول رقم 38 يبين الأعراض الاكتئابية التي تتعرض لها المرأة المسجونة بعد دخولها السجن

المجموع	الإجابة		أعراض اكتئابية
	لا	نعم	
65 %100	37 %56.93	28 %43.07	أشعر بالحزن والتكدر
	32 %49.23	33 %50.77	أفرح وأحزن بدون سبب واضح.
	30 %46.16	35 %53.84	مزاجي متقلب باستمرار.
	32 %49.23	33 %50.77	أحس أنني متضايقه بدون سبب واضح
	39 %60	26 %40	أشعر بالقلق بدون سبب واضح
	47 %72.30	18 %27.70	تأثيتني نوبات من الضحك أو البكاء بدون إرادتي
	21 %32.30	44 %67.70	أشعر أن لا أحد يفهمني
	53 %81.54	12 %18.46	أعاني من شعور بالذنب دون سبب واضح
	21 %32.30	44 %67.70	أشعر أن لا أحد يفهمني
585 %100	312 %53.33	273 %46.66	المجموع

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 38 أن حوالي 46.66% من النساء عينة الدراسة يعانين من أعراض اكتئابية داخل السجن، فالتواجد في السجن من الأمور التي تدعو السجين إلى الشعور بالحزن أو الاكتئاب وتزايد أعراضه بحيث يشعر السجين بتدني روحه المعنوية وهبوطها إلى درجة الصفر، وفي الحياة العادية خارج السجن فإن أي شخص معرض بالطبع للشعور بالاكتئاب لكنه يستطيع خارج السجن

أن يخفف شيئاً من التوتر عن نفسه بشيء من التسلية أو الترويح أو التماس صحبة من يرغب من الأهل والأصدقاء بل يمكنه زيارة الطبيب النفسي طالبا المشورة، لكن هذه المهدئات لأعراض الاكتئاب في الحياة اليومية خارج السجن ليست متاحة داخل السجن، ومن المظاهر التي يتخذها الاكتئاب عند السجناء العزلة عن الزملاء والانكفاء على الذات واجترار ذكريات الحياة خارج السجن.

وتبلغ نوبات الاكتئاب أوجها عند بعض السجناء بمحاولة الانتحار إذ قد يبادر السجين إلى قطع شرايينه أو إلقاء نفسه من مكان عال وتكون محاولة السجين للانتحار بسبب شعوره أن مدة المحكومية طويلة ويتصور لديه أنه لن يطول به العمر إلى أن يرى الحياة خارج أسوار السجن.

ب- مشاعر النقص لدى المرأة عينة الدراسة وعدم ثقتها بنفسها

جدول رقم 39 يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاعر النقص لديهم وعدم ثقتهم بأنفسهم بعد دخولهم

السجن

المجموع	الإجابة		مشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس
	لا	نعم	
65 %100	26 %40	39 %60	أشعر بأني عديمة الأهمية
	40 %51.54	25 %38.46	أشعر بأنني أقل قيمة من الآخرين
	23 %35.39	42 %64.61	نقتي بنفسي قليلة
195 %100	89 %45.65	106 %54.35	المجموع

ما نستشفه من خلال الجدول رقم 39 أن النساء عينة الدراسة يشعرن بالنقص وعدم الثقة بالنفس بنسبة 54.35% وهي نسبة كبيرة باعتبار أن الثقة بالنفس هي شعور الفرد بتقبل الآخرين له وكذلك شعوره بالكفاءة والجاذبية والقناعة وعدم التمرکز حول الذات، كما تعتبر الثقة بالنفس أساس لأنها جوهر النجاح للفرد في الحياة عموماً وأن ثقة الفرد بقدرته على النجاح شيء أساسي عند اكتساب أي مهارة، فالدخول إلى السجن يعتبر بمثابة حاجز لدى المرأة السجينة نحو التقدم والمضي قدماً في حياتها وأن

التفكير في المستقبل الآن خطوة مهمة يجب أن تتخطاها وتتجاوزها مع محاولة تصحيح وإصلاح ما يمكن إصلاحه فالسجن ليس نهاية الحياة الحياة بل هو فترة انتقالية في حياتها لمعاودة حساباتها لذا على المرأة المسجونة أن تثق في قدرتها على أن تكون فردا صالحا في المجتمع وأن لا تشعر بالنقص أبدا بل هي الآن في معركة من أجل إثبات ذاتها وليس العكس وهذا ما يمكن للأخصائي الاجتماعي والنفساني أن يركز عليه خلال فترة السجن.

جدول رقم 40 يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أعراض رهابية وشعورها بالاغتراب بعد دخولها إلى السجن

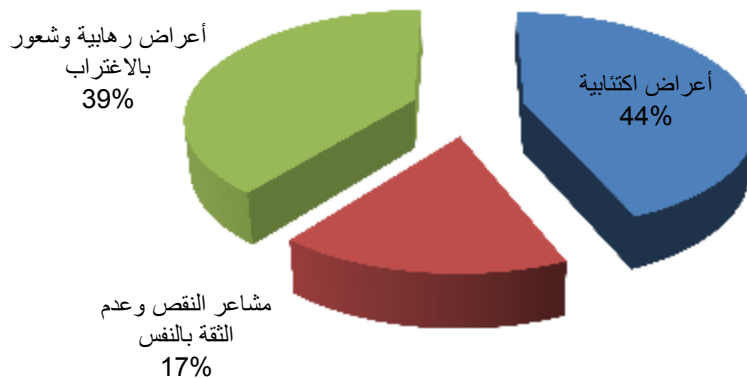
المجموع	الإجابة		العبارة
	لا	نعم	
65 %100	10 %15.38	55 %84.61	أخاف عند وجودي وحدي في مكان مغلق
	24 %36.93	41 %63.07	أفزع بسهولة حتى دون سبب معقول
	10 %15.38	55 %84.61	أخاف من الوحدة.
	12 %18.47	53 %81.53	أشعر بأني غريبة عن الناس والأشياء من حولي.
	40 %61.54	25 %38.46	أشعر بأني غريبة عن نفسي.
	48 %73.85	17 %26.15	أشعر بضعف شهيتي للطعام
390 %100	144 %36.93	246 %63.07	المجموع

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 40 أن المرأة المسجونة عينة الدراسة تعاني من أعراض رهابية ناتجة عن تواجدها في السجن فالرهاب من الأماكن المغلقة أهم تلك الأعراض بنسبة 84% حيث يشعر الشخص المصاب بهذا الرهاب بخوف شديد عند تواجده في مساحات ضيقة ومغلقة وبما أن السجن مكان مغلق فنجد أن المرأة المسجونة عينة الدراسة تحس بأعراض رهابية قد لاتزول حتى بعد خروجها من السجن.

كما أنه ومن الأعراض الرهابية أيضا والتي كان لها أثر كبير على المرأة بعد دخولها إلى السجن وهو أنها تفرع دون سبب بنسبة 63% حيث أن مشاعر الهلع والفرع تحدث في مواقف غير متوقعة من دون أي سبب وجيه فهي عادة ليست مرتبطة بذلك النوع من المواقف المثيرة للخوف فعادة ما تستثار نوبات الهلع بفكرة سلبية أو حلم يقظة مرعب فعند حدوث نوبة الهلع تغذى أفكارك، مشاعرك، والأعراض الجسدية كل منها الآخر في دورة مغلقة، يخفق قلبك وتتسابق أفكارك مع تصبب الأدرينالين في دمك فتنبهك هذه المشاعر وتجعلك تفكر قائلا: " شيء من المحتمل أن يكون خطأ " حتى إن هذه الفكرة تولد خوفا أكثر وأعراض جسدية مرعبة وفي نفس الوقت فإن أفكارك السلبية ومشاعرك يغذى كل منها الآخر، تشعر بقلق وتوتر شديد إن شيء ما خطأ .

كما أن آثار الهلع والفرع دون سبب تختلف بحسب تكوين شخصية المرأة، والعقد النفسية التي تشكل شخصيتها، لذلك فإن الفرع المرضي تتفاوت حدته وأعراضه من شخص إلى آخر، ويمكن أن يعيش بها الإنسان طيلة حياته، وأحيانا قد تتحول إلى مرض له أبعاد ونتائج وخيمة تؤثر على حياته الاجتماعية، وعلى حالته النفسية، بحيث يتولد لدى المصاب شعور بالاضطهاد والتخوف الاجتماعي، وقد تصل إلى حد الإصابة بأزمات نفسية أو بحالة اكتئاب...

رسم بياني رقم 28 يوضح نتائج إجرام المرأة ودخولها إلى السجن على صعيدها الشخصي



كما أن شعور المرأة بالاغتراب يمثل صعوبة تجاوزها مرحلة السجن ففي السجن يتشكل مجتمع صغير وضيق، غير ذاك المجتمع الخارجي، تحكم هذا المجتمع ثقافة، بالمعنى الحقيقي، ومعايير تتمركز حول الشعور بالظلم والغبن والعنف، وتتشكل قواعد رئيسية وخطوط عامة داخل السجن، من المحتمل إيجاد صعوبة كبيرة في تجاوزها بعد الخروج، لاسيما في ظل جهود كبيرة عانى منها السجناء في التأقلم والتكيف مع وضعهم داخل السجن، وبهذا فإن السجن يجد نفسه مضطرا إلى إعادة إنتاج وخلق آليات تمكنه من التعاطي مع العالم الخارجي، لأن هذه المشكلة هي مشكلته، حسب القيم والمعايير المجتمعية وهي، بالتأكيد، جهود مضاعفة بالمقارنة مع الفرد الذي لم يعان من تجربة السجن والانعزال عن المجتمع. فالمرأة المسجونة تفقد الثقة بالمجتمع كما يجعلها تصاب بالاغتراب الاجتماعي والشعور بعد الانتماء للمجتمع الذي أدار لها ظهره.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه ينتج عن إجرام المرأة عدة نتائج سلبية سواء على مستوى أسرتها أو على مستواها الشخصي، على مستوى أسرتها من خلال عدم تقبلهم لها بعد خروجها من السجن والتبري منها أو من خلال تطليق زوجها لها ومنع أولادها من زيارتها وعلى مستواها الشخصي من خلال شعورها بالوحدة النفسية التي تعد في حد ذاتها خبرة أليمة ومريرة وشاقة على النفس البشرية فما بالك بالمرأة التي تعتبر حساسة لأتفه الأشياء، حيث تعاني من جراء هذا الشعور البغيض والتعس من فقدان الحب والتقبل الأسري وكذلك الشعور بانعدام الثقة بالآخرين وفقدان التواصل الاجتماعي بل وفقدان أي هدف أو معنى للحياة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإحساس بأنها شخص غير مرغوب فيه أو أنه لا فائدة منها فتظهر لديها بعض الأعراض النفسية كالاكتئاب والاغتراب الاجتماعي...

2- على الصعيد الأسري الاجتماعي للمرأة المجرمة:

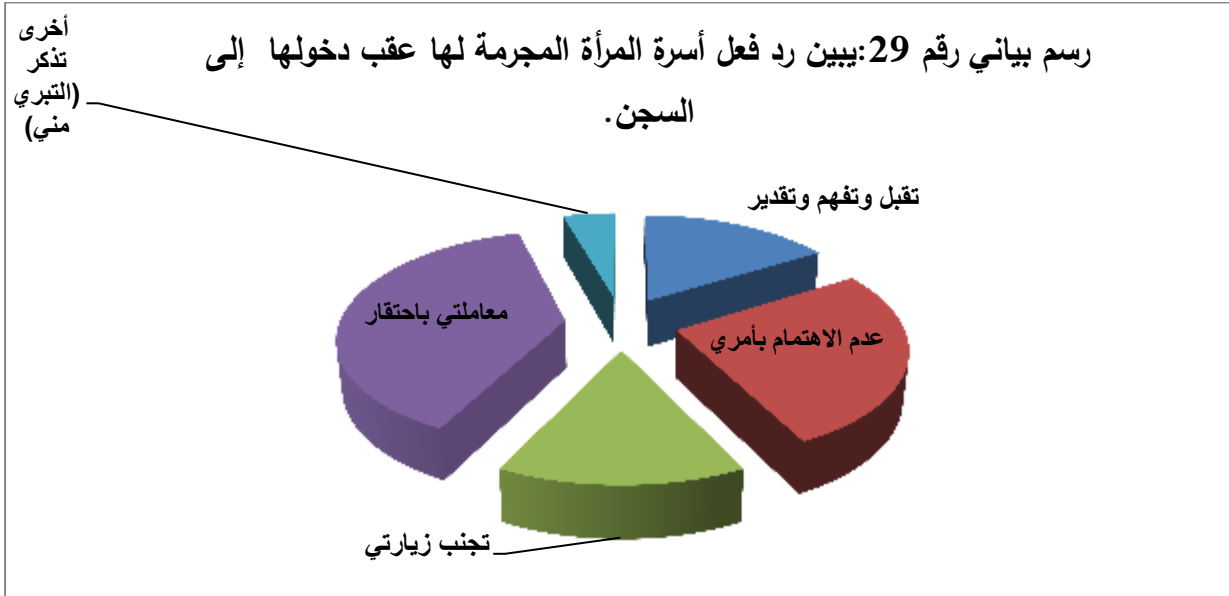
بالعودة إلى محيط السجينة الأسري والاجتماعي (الأهل والزوج والزوج والأبناء والأصدقاء)، نرى أن بنية العلاقات في مجتمعنا تسهم، سلبا وإيجابا، في تكريس أو تجاوز مشكلة علاقة السجن مع محيطه المجتمعي، والتخفيف من الآثار النفسية المحتملة والمتوقعة؛ بل لها الدور الأساس في تجاوز أزمات ما بعد الخروج من السجن، لما لها من دور فاعل في حياة الفرد، رغم التغيرات التي طالت الأسرة الجزائرية وعلى هذا، فإن درجة قبول وتفهم المحيط لتجربة السجن، من شأنها تجنيبه الوقوع في أزمات اجتماعية- نفسية- فكرية.

أ- تقبل أسرة المرأة المجرمة لها عقب دخولها إلى السجن

جدول رقم 41: يبين رد فعل أسرة المرأة المجرمة لها عقب دخولها إلى السجن.

النسبة	التكرار	مدى تقبل الأسرة
16.92%	11	تقبل وتفهم وتقدير
27.70%	18	عدم الاهتمام بأمرى
15.38%	10	تجنب زيارتي
35.38%	23	معاملتي باحتقار
04.61%	03	أخرى تذكر (التبري مني)
100%	65	المجموع

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 41 أن أسرة المرأة المجرمة عينة الدراسة تعاملها باحتقار عقب دخولها إلى السجن بنسبة 35% وهذا من وجهة نظرها وأن حوالي 28% من النساء عينة الدراسة قلن أن أسرهن لا يهتمون بأمرها لأن 15% يتجنبون زيارتهن في السجن في حين كانت نسبة أسر السجينات اللواتي يتقبلنهن ويقدرنهن بنسبة 16%.



فالأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً، فهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية وتعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، في حين أن أسرة المرأة المسجونة هي ملاذها وملجؤها بعد الإفراج عنها، وداعماً وسنداً لها أثناء وجودها في السجن ومن ثم فإن

مد يد العون لها أثناء تنفيذ العقوبة أمر بديهي و هام، حيث يجب على الأسرة تقبل المرأة المسجونة واستقبالها بعد الإفراج عنها حيث أنها تعد نقطة بدء لحياتها في المجتمع، فإما أن تكون أسرة المرأة المسجونة دافعا لها للاستمرار في مناخ يبعدها عن العود للتجربة المريرة مرة أخرى، وإما أن تكون سببا كافيا لأن يجرب الألم بعد أن فقد الأمل في حياته في أسرة تحنو عليه وتتقبله وترضى به عائلا يرجى منه الخير مرة أخرى.

وهذا ما لم نلاحظه في عائلات السجينات عينة الدراسة حيث نجد أن أغلب الأسر لا يتقبلن المرأة المسجونة خاصة على غرار الذكور الذين نجدهم يتقبلونهم وينسون أخطاءهم مهما كانت شنيعة في حين أن المرأة عندما تخطئ فأخطاؤها لا تغتفر، لذا يعتبر عدم تقبل الأسرة للمرأة المسجونة من الآثار السلبية ذات الأثر الكبير على المرأة المسجونة حيث أنها لا تجد من يساندها في محنتها فتبحث عن ملجأ آخر والذي قد يكون رفيقات السوء في السجن مما قد يساهم في اكتساب المزيد من السلوكات المنحرفة مستقبلا.

ب- خسارة المرأة المسجونة بعد الدخول إلى السجن حسب ظنها

جدول رقم 42 يبين الشيء الذي تضمن المرأة المسجونة عينة الدراسة أنها قد خسرت بعد دخولها إلى

السجن

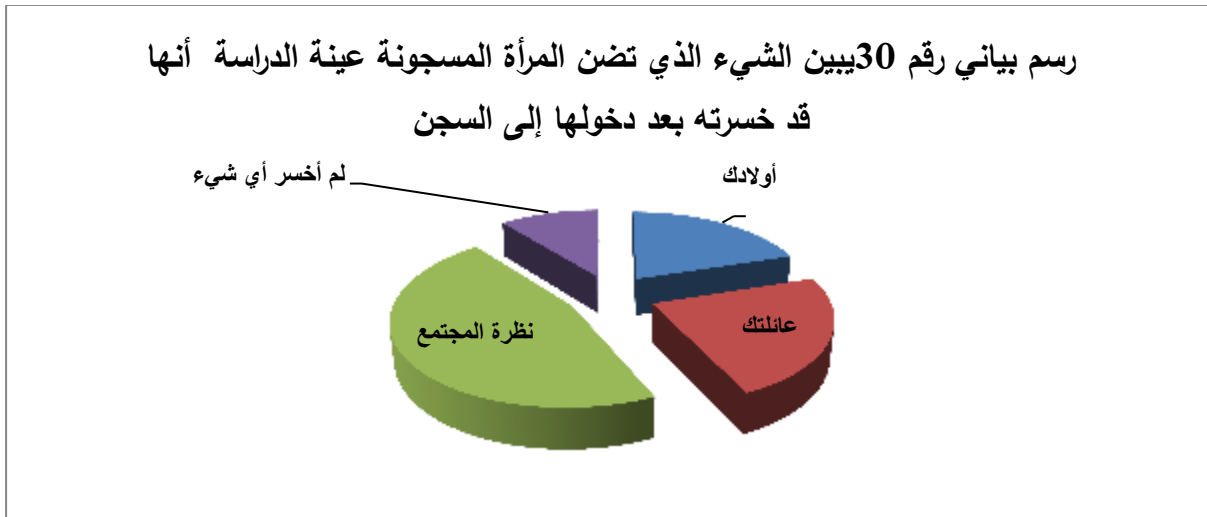
النسبة	التكرار	الشيء الذي خسرت
20%	13	أولادك
23.07%	15	عائلتك
46.15%	30	نظرة المجتمع الإيجابية
10.76%	07	لم أخسر أي شيء
100%	65	المجموع

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 42 أن أكثر شيء تحس المرأة أنها خسرت بعد دخولها إلى السجن هو نظرة المجتمع الإيجابية لها حيث كانت نسبتها 46% في حين جاءت خسارة العائلة في المرتبة الثانية بنسبة 23% وما نسبته 20% فيما يخص خسارة الأولاد في حين نجد أن 10% منهن قلن أنهن لم يخسرن أي شيء .

يعتبر السجن من أسوأ التجارب المرة للرجل والمرأة على حد سواء .. لكن نظرة المجتمع إلى المرأة السجينة تملؤها الريبة والشك وتعد وصمة عار بخلاف المجتمعات الغربية التي تتعامل مع قضية سجن المرأة بشكل مرن قد لا يؤثر في مستقبلها حيث تخرج المرأة بعد تأديتها العقوبة لتمارس حياتها بصورة طبيعية، فلا يجب أن يحكم الناس والمجتمع والزمن على السجينات من النساء فربما يكون دخولهن إلى السجن شيئاً مدبراً أو هي صدفة أرادها القدر أو ربما ظلماً، وأن عدم تقبلهن واعتبارهن وصمة عار شيء يجعل المرأة مريضة نفسياً وله نتائج سلبية على نفسياتها.

فذلك السجن قد يكون إصلاحاً وتأهيلاً لهن، فالكثير منهن دخلن السجن مرغبات وليس مخيرات، وعلى المجتمع والناس أن يتركوهن يعيشن بسلام وأن يكون هناك بعض الدعم المعنوي والنفسي لهن حتى يتمكن من الاستمرار في الحياة ومواصلة العيش بشكل عادي، وعلى أسرهن أن تتقبلهن كما هن ويجب أن يعرفوا شيئاً واحداً أن الإنسان قد يخطئ أحياناً وأن من خلقنا على هذه الأرض يغفر لمن يشاء في حين عباده مليئون بالحق والكراهية لبعضهم البعض .

كما أنه أيضاً من النتائج السلبية التي لها آثار على المستوى الشخصي للمرأة المجرمة هو فقدانها لعائلتها سواء من خلال التبري منها أو من خلال تطليقها إذا كانت متزوجة أو محاولة افتراس أولادها منها وحرمانهم من رؤيتها وتشويه صورتها لديهم وكل هذا له بالغ الأثر على المرأة المجرمة.



فالعلاقات الاجتماعية أهم مصدر من مصادر الدعم الاجتماعي، والحماية من تأثير الضغوطات، بحيث تشكل للفرد درعاً واقياً من الانحرافات والعزلة، مما تجعله يعيش مطمئناً، هادئ النفس كما تساعد على أن يكون شخصاً فعالاً في المجتمع، فالمرأة التي تفقد علاقاتها الاجتماعية مع أسرته بعد دخولها إلى السجن تشعر بنوع من الوحدة النفسية وهذه الأخيرة لها صلة وثيقة بفقدان الأمن النفسي والتي تتضمن

انخفاض كل من السلوك التوكيدي وتقدير الذات، فأى خلل يمكن أن يعوق المرأة عن تحقيق تفاعلها الاجتماعي قد يقودها إلى الدخول في دائرة الاضطرابات النفسية والاجتماعية، ويمكن اعتبار السجن بمثابة عائق لتحقيق التفاعل الاجتماعي مع أسرتها خاصة مما قد يقودها إلى بعض الاضطرابات النفسية.

كما يؤدي الاتجاه العدائي من جانب المجتمع إلى المزيد من الانحراف، فمهما كانت فداحة الجريمة التي ارتكبتها المرأة فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم تصل إليها بعد، فإذا شعرت بأن المجتمع يتصرف نحوها بطريقة طاغية وعنيفة فالنتيجة الطبيعية لذلك هي الشعور بالاغتراب عن المجتمع والنظر إلى زميلاتها من المجرمات بوصفهن الأشخاص الذين يعاملونها باحترام ورفق، لذا قد تغادر المرأة السجينة السجن وهي تعتبر المجتمع كعدو لها، وأكثر ميلا عن ذي قبل إلى مواصلة الانحراف الاجرامي. لذا نجد أن ليمرت Limert أكد على أن رد الفعل المجتمعي إزاء السلوك المنحرف غالبا ما يفضي إلى تقويته وليس اختزاله .

الفرضية الرئيسية الثانية: للمؤسسات العقابية دور في إعادة تأهيل المرأة المجرمة وإدماجها في المجتمع كفرد صالح.

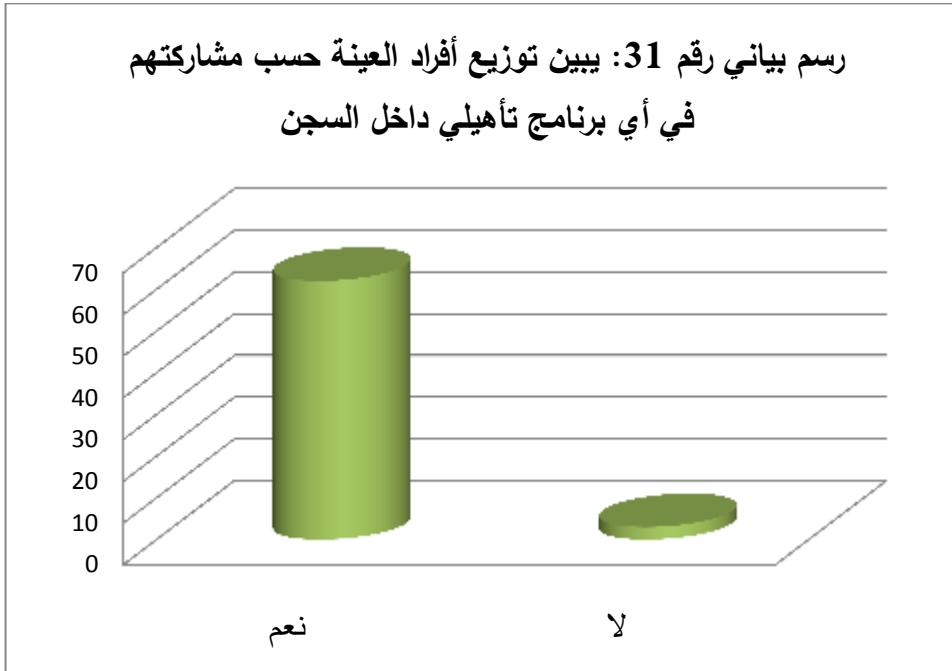
مع تطور السياسات العقابية، وظهور العقوبات السالبة للحرية، أنشئت السجون كمكان ملائم لتنفيذ تلك العقوبات، فهي المؤسسة العقابية التي تترجم فلسفة وأهداف ووظيفة العقوبة، إلى واقع تنفيذي ملموس، من خلال تطبيق البرامج الإصلاحية و التأهيلية، المتمثلة بتهذيب سلوك الجاني، وتنقيفه مهنيا، ودينيا، وتأهيله نفسيا، ورعايته اجتماعيا، لإعادة اندماجه في المجتمع، وتكشف الدراسات الميدانية المتخصصة في هذا المجال، ضعف فاعلية المؤسسات العقابية في إصلاح الجناة و تأهيلهم، وأن تأثيراتها السلبية على النزول تفوق الإيجابية بكثير، وأنها لم تصل إلى الحدود المقبولة والمعقولة في إعادة تأهيل المحكوم عليهم، فأصبحت بذلك مدارس لتعليم أساليب الإجرام، بدلا من أن تكون أماكن للإصلاح والتأهيل، وقد انعكس ذلك على معدلات الجريمة، الأمر الذي دفع إلى البحث عن نظم إدارية حديثة لإدارة المؤسسات العقابية.

جدول رقم 43 يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهن في البرامج التأهيلية داخل السجن

المشاركة في البرامج التأهيلية	التكرار	النسبة
نعم	62	%95.38
لا	03	%04.62
المجموع	65	%100

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 43 أن أغلب أفراد العينة يشاركون في البرامج التأهيلية داخل السجن بنسبة 95% في حين أن 4% فقط من النساء عينة الدراسة لا يشاركن في البرامج التأهيلية المقدمة من طرف إدارة السجن، حيث يمكن رد اهتمام المسجونات بالبرامج التأهيلية إلى عوامل كثيرة مشجعة على الانضمام لهاته البرامج التأهيلية والتي أهمها الحالة الاقتصادية، حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادي لدى النزليات يجعلهن يسعين لتعلم أية حرفة أو مهنة تقيهن من العوز المادي وتساعدن في توفير النفقات اللازمة لهن و لأهلن بعد الخروج من السجن، كما أنهن يلجأن للبرامج التأهيلية من أجل شغل أوقات الفراغ الذي يشعرن به، ولمحاربة الضجر والملل .

رسم بياني رقم 31: يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهن في أي برنامج تأهيلي داخل السجن



جدول رقم 44 يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب عدم المشاركة في البرامج التأهيلية

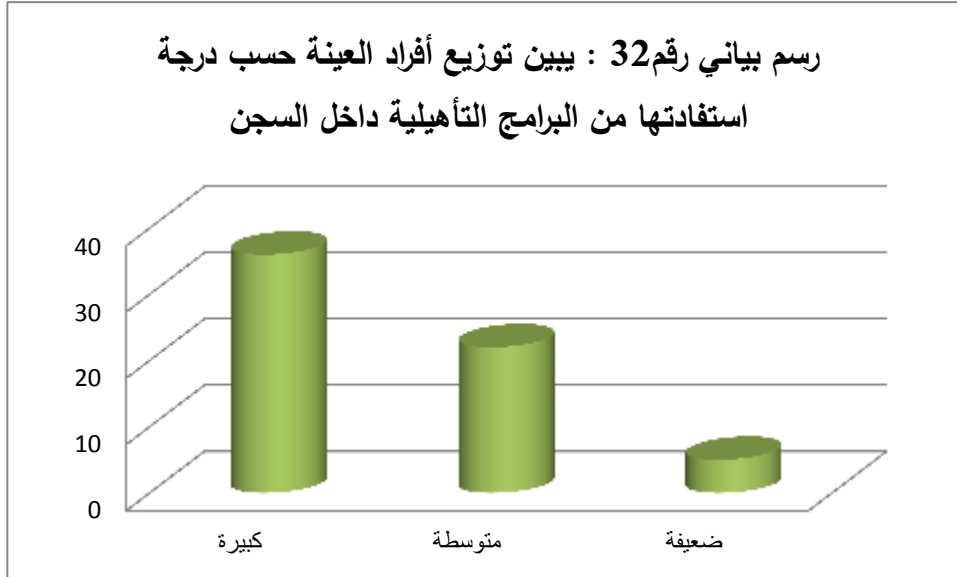
النسبة	التكرار	سبب عدم المشاركة في البرامج التأهيلية
00%	00	عدم وجود برامج تأهيلية داخل السجن.
00%	00	عدم وجود برامج تأهيلية مفيدة لي داخل السجن
33.33%	01	عدم اهتمامي الشخصي بالبرامج التأهيلية داخل السجن
00%	00	عدم وجود وقت كافٍ للتعلم داخل السجن
66.67%	02	شعوري بالتعب طوال اليوم
00%	00	عدم وجود مدرسين أكفاء مؤهلين لذلك
00%	00	عدم اهتمام إدارة السجن بالتأهيل
100%	03	المجموع

فمن خلال الجدول رقم 44 نلاحظ أن النساء المسجونات عينة الدراسة لا يشاركن في البرامج التأهيلية لشعورهن بالتعب طوال اليوم بنسبة 66% في حين أن 33% والتي تمثل حالة واحدة التي أبدت عدم اهتمامها بالبرامج التأهيلية داخل السجن ويمكن أن يكون رفض الالتحاق بالبرامج التأهيلية كأسلوب دفاعي لعقاب النفس وحرمانها من الاختلاط بأفراد المجتمع في حدها الأدنى، حيث أن رفض المرأة السجينة للالتحاق بالبرامج التأهيلية يكون ناتجا عن اعتبار هاته البرامج عبئا لا جدوى منه خاصة أنها متيقنة أنها مرفوضة من قبل المجتمع بعد الخروج من السجن حيث يلاحقها الوصم الاجتماعي الذي يجعل من البرامج التأهيلية مضيعة للوقت فهي لن تستفيد منها في كل الأحوال.

جدول رقم 45 يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة استفادتها من البرامج التأهيلية داخل السجن

النسبة	التكرار	درجة الاستفادة
55.38%	36	كبيرة
33.84%	22	متوسطة
10.78%	07	ضعيفة
100%	65	المجموع

من خلال الجدول رقم 45 نلاحظ أن حوالي 55% من النساء عينة الدراسة قلن أن استفادتهن من البرامج التأهيلية داخل السجن كانت كبيرة، في حين كانت نسبة النساء اللواتي قلن أن درجة استفادتهن من البرامج التأهيلية كانت متوسطة 33% أما مانسبته 10% قلن أن درجة استفادتهن كانت ضعيفة.



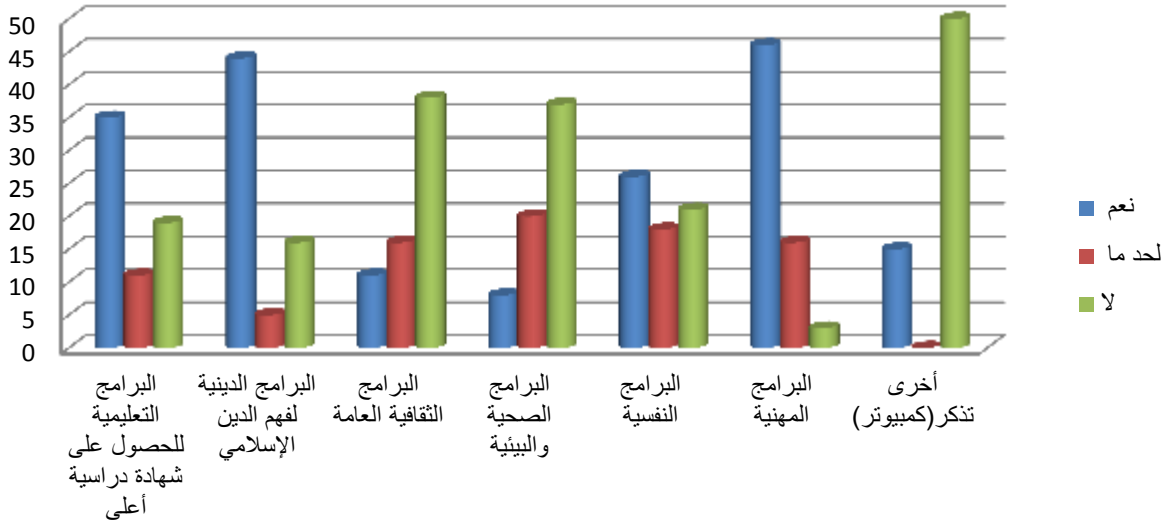
ويمكن رد هذا التنوع في درجة الاستفادة إلى اختلاف مستويات التعليم لدى النساء المجرمات عينة الدراسة والتي قلنا أنها تراوحت بين الأمية و المستوى الجامعي فأغلب الظن أن البرامج التأهيلية في السجن موجهة بدرجة كبيرة إلى النساء اللواتي مستواه التعليمي متدني حيث نجد أن أغلب النساء عينة الدراسة واللاتي يقبلن على البرامج التأهيلية هن من فئة الأميات وذوات المستوى الابتدائي والمتوسط، حيث نجدهن يحاولن تعويض ما فاتهن من تعليم عن طريق التعليم بالمراسلة أو تعلم مهن وحرف تساعدن على العمل بعد خروجهن من السجن لكن النساء اللواتي مستواه التعليمي ثانوي أو جامعي هن اللواتي قلن أن درجة استفادتهن من البرامج التأهيلية داخل السجن وذلك إما لأنهن قمنا بدورات في التكوين المهني من قبل أو لأنهن لا يهتمن بهذا النوع من البرامج المتاحة داخل السجن.

جدول رقم 46 يبين توزيع أفراد العينة حسب البرامج التي يرغبون ويقبلون عليها في السجن

المجموع	لا	لحد ما	نعم	البرامج
65 %100	19 %29.23	11 %16.93	35 %53.84	البرامج التعليمية للحصول على شهادة دراسية أعلى
	16 %24.61	05 %07.70	44 %67.69	البرامج الدينية لفهم الدين الإسلامي
	38 %58.46	16 %24.61	11 %16.93	البرامج الثقافية العامة
	37 %56.93	20 %30.77	08 %12.30	البرامج الصحية والبيئية
	21 %32.30	18 %27.70	26 %40	البرامج النفسية
	03 %04.62	16 %24.61	46 %70.77	البرامج المهنية
	50 %76.93	00 %00	15 %23.07	أخرى تذكر (كمبيوتر)

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 46 أن هناك أنواع معينة من البرامج التأهيلية التي تقبل عليها النساء عينة الدراسة وترغب فيها حيث نجد أن أغلب أفراد العينة يرغبون في البرامج المهنية بنسبة 70%، تلتها الإقبال على البرامج الدينية من حفظ للقرآن والأحاديث الدينية وسماع المواعظ بنسبة 67%، ثم جاءت بعدها البرامج التعليمية كالدراسة عن بعد للحصول على شهادة دراسية أعلى بنسبة 53%، في حين احتلت البرامج النفسية ما نسبته 40%، أما البرامج الثقافية فهي لا تلقى إقبالا كبيرا من طرف السجينات حيث كانت نسبة النساء التي لا تود هذا النوع من البرامج بنسبة 56% وكذلك هو الحال بالنسبة للبرامج الصحية والبيئية، أما عن دورات الكمبيوتر فقد طلبت مجموعة من النساء عينة الدراسة هذا النوع من البرامج والتي لم نذكرها في الخيارات التي قدمناها لها فجاءت على أساس اختيارات أخرى تذكر حيث كانت نسبة النساء اللواتي طلبن دورات في الكمبيوتر 23%.

رسم بياني رقم 33: يبين توزيع أفراد العينة حسب البرامج التي يرغبون ويقبلون عليها في السجن

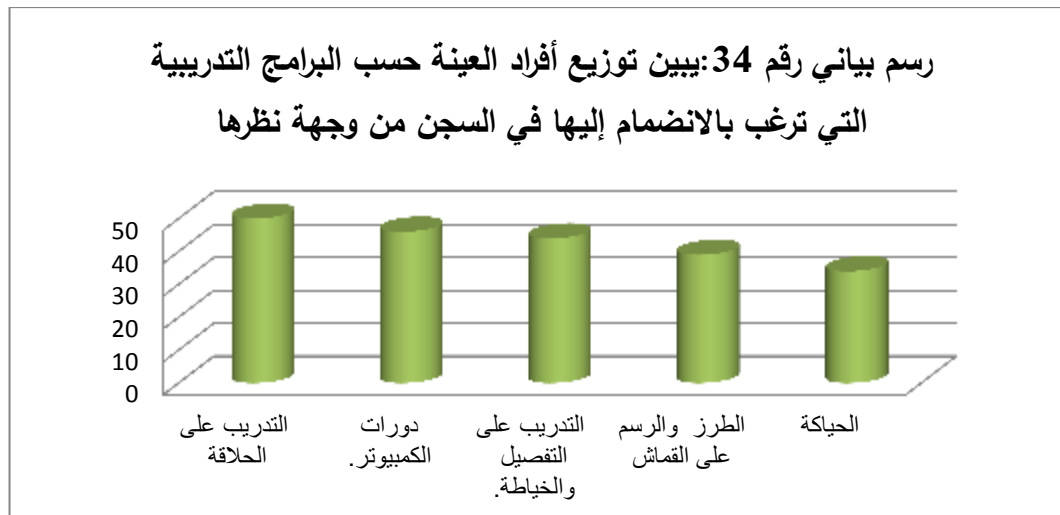


ومرد الإقبال الكبير على بعض البرامج والنفور من البعض الآخر إلى أن النساء عينة الدراسة تحاول الاستفادة من وجودها في السجن لتعلم شيء ينفعها عند خروجها منه حيث أن أغلبهن يقبلن على برامج التكوين المهني لتعلم الحرف والمهن التي يمكن أن تكون لها سندا بعد خروجها من السجن وكذلك هو الحال بالنسبة للنساء اللواتي يردن الحصول على شهادة دراسية أعلى، أما بالنسبة للبرامج الدينية فهي تعتبر كنوع من سد الفراغ الروحي الذي تعيشه السجينة، حيث نجد أن السجينات يعانين من الاضطرابات النفسية، والصراع الداخلي، فتحتاج إلى ما يعيد إليها الطمأنينة، والارتياح النفسي، بلجوئها إلى حلق القرآن والتي لها آثار جليلة واضحة وصدق الله العظيم "ألا بذكر الله تطمئن القلوب" (سورة الرعد 28)، أما عن اتجاه السجينات نحو البرامج النفسية فهو بمثابة ملجأ لهن لتجاوز الاضطرابات النفسية التي قلنا سابقاً أن النساء المسجونات يعانين منها بعد دخولهن السجن لتخفيف الضغط النفسي لديهن، في حين أن الإقبال يكون أقل على البرامج البيئية والصحية والبرامج الثقافية وذلك نظراً لعدم أهميتها في نظرهن مستقبلاً، وهذا لا يمنع من أهمية هاته البرامج في الترويج على السجينات وإنشاء جو من المرح والترفيه عنهن داخل أسوار السجن.

جدول رقم 47 يبين توزيع أفراد العينة حسب البرامج التدريبية التي ترغب بالانضمام إليها في السجن من وجهة نظرها

الترتيب	البرامج	التكرار		المجموع
		نعم	لا	
02	دورات الكمبيوتر	46 %70.77	19 %29.23	65
03	التدريب على التفصيل والخياطة	44 %67.70	21 %32.30	%100
01	التدريب على الحلاقة	50 %76.92	15 %23.07	
04	الطرز والرسم على القماش	39 %60	26 %40	
05	الحياكة	34 %52.30	31 %47.70	

نلاحظ من خلال الجدول رقم 47 أن التدريب على الحلاقة احتل المرتبة الأولى بنسبة 76% تلاها دورات الكمبيوتر بنسبة 70% وجاء برنامج التفصيل والخياطة في المرتبة الثالثة بنسبة 67% كما احتل برنامج الطرز والرسم على القماش المرتبة الرابعة بنسبة 60% أما الحياكة فجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 52%.



ويمكن رد هذا الترتيب لكون مهنة الحلاقة مريحة أكثر من المهن الأخرى وأقل مجهوداً، أما دورات الكمبيوتر فهي أكثر طلباً في السوق لما للكمبيوتر من أهمية في كل المجالات، أما الخياطة والتفصيل فهي من المهن المريحة أيضاً لكنها متعبة وشاقة لذا كان الطلب عليها أقل في حين أن الطرز والرسم على القماش يعتبر فناً لذا فهو لا يستهوي كل المسجونين إلا الفئة التي تمتلك الموهبة والرغبة في تعلمه أما الحكاية فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة لوجود عدد كبير من المصانع المنتجة لهاته المنتجات وبالتالي فإن اللجوء إلى هذا النوع من المهن يكون أقل، كما أن المجتمع الجزائري يعزف عن المنتجات المصنوعة يدوياً لتكلفتها الباهضة مقارنة بالمنتجات الصناعية الأقل ثمناً.

جدول رقم 48 يبين توزيع أفراد العينة حسب استفادتهن من تعلم مهنة أو حرفة داخل السجن في حياتهن العملية بعد السجن.

درجة الاستفادة	التكرار	النسبة
نعم	55	84.61%
لحد ما	02	3.77%
لا	08	12.30%
المجموع	65	100%

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 48 أن النساء عينة الدراسة يرون أن استغلال وقتهن في تعلم مهنة أو حرفة في السجن سيساعدهن كثيراً بعد خروجهن من السجن بنسبة 84% ولهذا على إدارة السجون الجزائرية الاهتمام أكثر بالبرامج التأهيلية عموماً والتكوين المهني والتعليم خصوصاً وذلك لما له من فائدة على السجينات فيما بعد للبحث عن سبل رزق حلال والاعتماد على النفس في حياتهن وبالتالي عدم العود إلى الجرائم حيث أن العمل يجعلهن منشغلات دائماً ويملاً أوقات الفراغ التي رصدنا أنها من بين العوامل المساهمة في إجرام وانحراف المرأة الجزائرية.

الفرضية الفرعية الأولى: للمؤسسات العقابية دور في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة المجرمة من أجل تحديد دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة المجرمة عينة الدراسة فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة لكل فقرة على حدة وترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب أعلى قيم لمتوسطاتها الحسابية وحسب أقل قيم للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي كما هو مبين في الجدول رقم 49.

جدول رقم 49 يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن النفسي والاجتماعي

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي *	الإجابة			العبارة
			نادرا	أحيانا	دائما	
02	0.45	2.70	00 %00	19 %29.2	46 %70.8	يقوم الأخصائي النفسي والاجتماعي بمساعدتنا على حل المشكلات
01	0.55	2.76	04 %06.2	07 %10.8	54 %83.1	يقوم الأخصائي النفسي والاجتماعي بمساعدتنا على تنمية القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات.
02	0.45	2.70	03 %4.6	24 %36.9	38 %58.5	يساعدنا الأخصائي النفسي والاجتماعي على تحقيق التكيف مع جو السجن
09	0.47	2.10	04 %6.2	50 %76.9	11 %16.9	الوقت الذي يخصصه لنا الأخصائي النفسي والاجتماعي لحل المشكلات التي نعانيها يعد كافيا
06	0.68	2.41	07 %10.8	24 %36.9	34 %52.3	يساعدنا الأخصائي النفسي والاجتماعي على تحقيق تنمية مهارات التفاعل الإيجابي مع الآخرين
03	0.49	2.69	01 %1.5	18 %27.7	46 %70.8	يساعدنا الأخصائي النفسي والاجتماعي على الاستفادة من خبرات الآخرين الإيجابية للتعلم
05	0.70	2.53	08 %12.3	14 %21.5	43 %66.2	ينبهننا الأخصائي النفسي والاجتماعي إلى عدم الاختلاط برفقاء السوء
07	0.60	2.36	4 %6.2	33 %50.8	28 %43.1	أشعر بعدم تلبية حاجياتي لقلة عدد الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين
10	0.46	1.30	45 %69.2	20 %30.8	00 %00	تهتم الأخصائية النفسية والاجتماعية بالسؤال عني
04	0.58	2.53	03 %4.6	24 %36.9	38 %58.5	تساعد الأنشطة الاجتماعية التي يوفرها السجن في تكوين علاقات جيدة مع زميلاتنا داخل السجن
08	0.64	2.26	07 %10.8	34 %52.3	24 %36.9	يساعدني الأخصائي النفسي والاجتماعي على المشاركة في برامج التدريب ورصد الحوافز للتعلم

المتوسط الحسابي العام للمحور = 2.39

* المتوسط الحسابي من 3 درجات

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 49 أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي قد تراوحت بين (2.76) و (1.30) وأن المتوسط الحسابي العام لدور الأخصائي النفسي والاجتماعي في التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة المجرمة كان كبيرا من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي العام 2.39 من ثلاث نقاط في توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن إدارة المؤسسات العقابية تقوم بدور فعال وكبير في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة المجرمة عينة الدراسة، حيث أنه وحسب إجابات النساء المجرمات عينة الدراسة فإن الأخصائي النفسي والاجتماعي يقوم بمساعدتها على تنمية القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات حيث جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 2.76 وانحراف معياري 0.55 أين كانت النسبة الأعلى لمن أجابوا دائما بنسبة 83% يليها أحيانا بنسبة 10% في حين أن نسبة الذين أجابوا نادرا كانت ضئيلة بلغت 6% وهذا وإن دل على شيء يدل على أن النساء عينة الدراسة راضيات على خدمات الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين المتواجدين بالمؤسسات العقابية وأن دورهم كبير في تنمية القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات، في حين جاءت عبارتي أن الأخصائي النفسي والاجتماعي يقوم بمساعدتها على حل المشكلات ويساعدهن على تحقيق التكيف مع جو السجن في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ 2.70 وانحراف معياري 0.45 وهذا يدل على مدى مساهمة الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في المؤسسات العقابية على حل مشكلات النساء السجينات، والمساهمة الفعالة في مساعدتها على تخطي عقبة الدخول إلى السجن وتحقيق التكيف مع الجو العام للسجن.

كما وقد جاءت العبارة التي تعبر عن مساعدة الأخصائي النفسي والاجتماعي للنساء عينة الدراسة على الاستفادة من خبرات الآخرين الإيجابية للتعلم في المرتبة الثالثة، حيث كانت نسبة النساء عينة الدراسة اللاتي أجبن على هذه العبارة بـ دائما ما يتلقين مساعدات من الأخصائي النفسي والاجتماعي للاستفادة من تجارب الفشل والنجاح للآخرين على حد سواء 70%، تلتها في المرتبة الرابعة العبارة التي تدل كيف أن الأنشطة الاجتماعية التي يوفرها السجن تساعد في تكوين علاقات جيدة مع الزميلات داخل السجن كما وجاءت عبارة أن الأخصائي النفسي والاجتماعي ينبهها إلى عدم الاختلاط برفقاء السوء حيث سجلنا نسبة 66% أجبن بالتنبيه الدائم للأخصائي النفسي بعدم مرافقة أصدقاء السوء داخل السجن.

كما جاءت عبارة كيف أن يساعد الأخصائي النفسي والاجتماعي على تنمية مهارات التفاعل الإيجابي مع الآخرين في المرتبة السادسة بنسبة 52% وانحراف معياري قدر بـ 2.41، فيما كانت إجابات المبحوثات أن قلة عدد الأخصائيين الأخصائي النفسي والاجتماعي يجعلها تشعر بعدم تلبية حاجياتها بمتوسط حسابي 2.36 وانحراف معياري قدر بـ 0.60.

وفي المرتبة الثامنة جاءت عبارة كيف يساعد الأخصائي النفسي والاجتماعي المرأة عينة الدراسة على المشاركة في برامج التدريب ورصد الحوافز للتعلم بمتوسط حسابي 2.26 وفي المرتبة التاسعة عبارة أن الوقت الذي يخصصه لها الأخصائي النفسي والاجتماعي لحل المشكلات التي تعانيها يعد كافيا بمتوسط حسابي 2.10 أما عبارة اهتمام الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بالسؤال عن المبحوثات فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدر بـ 1.30.

مما سبق يتضح أن أكثر أدوار المؤسسات العقابية من ناحية إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي يتمثل في مساعدتها على تنمية القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات، تحقيق التكيف مع جو السجن والمساعدة على حل المشكلات، وأن هناك عوائق للقيام بالتأهيل والتي منها عدم اهتمام الأخصائيين بالسؤال عن المبحوثات وأن الوقت الذي يخصصه الأخصائي لحل المشكلات لا يعد كافيا نظرا لقلة عدد الأخصائيين في المؤسسات العقابية.

ومنه يمكن القول أن الأخصائي النفسي والاجتماعي له دور كبير في إعادة تأهيل المرأة المسجونة في نظرها بنسبة كبيرة حيث كانت نسبة 66% من النساء عينة الدراسة قلن أن الأخصائي النفسي والاجتماعي ساعدهن داخل السجن (أنظر الملحق رقم 10)، حيث يبدأ دور الأخصائي النفسي والاجتماعي منذ دخول السجينة فيقوم بالتعرف عليها ومحاولة معرفة وضع أسرتها وما تحتاج إليه من خدمات خلال فترة سجنها، ويظل متابعا لحالة السجينة من حيث اندماجها مع بيئة السجن ومع بقية المسجونات، وتكوين علاقات إيجابية معهم ودراسة المشكلات التي قد تحدث داخل السجن ومن ثم وضع خطط للتعامل معها وفق أسلوب علمي، كما يقترح الأخصائي النفسي والاجتماعي خطة شاملة للتخفيف من الضغوط النفسية والتوترات وفي الأخير يتولى تهيئة السجينة قبل إطلاق سراحها للحياة الاجتماعية خارج السجن .

لكن هذا لا يعني أنه لا توجد بعض النقائص والتي من بينها نقص وقلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين داخل السجن بحيث لا يتناسب وعدد النزيلات ومن ثم لا يتم تقديم الخدمات بصورة كافية تشبع احتياجاتهن ولا يعطى لكل نزيلة حقها من الاهتمام والرعاية ذلك أن الرعاية تخفف من

حدة القلق والتوتر وتزيل الضغوط النفسية على النزيلة بمساعدتها في الحد من مشكلاتها من جميع النواحي وتهيئتها للالتحاق ببرامج إصلاحي تأهيلي وتدريب مما قد يساهم في استقامتها لاحقا.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن للمؤسسات العقابية دور كبير في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة المجرمة عينة الدراسة، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لوجهات نظر المرأة عينة الدراسة في إجاباتهم على عبارات المحور الأول، إذ حصلت جميع العبارات في المحور على متوسطات حسابية عالية وهذا يدل على الاهتمام الكبير من قبل المؤسسات العقابية بإعادة التأهيل النفسي اجتماعي للمرأة المجرمة عينة الدراسة، والذي ينعكس إيجابا على الصحة النفسية للنزيلات مما يقلل من خطورة المشكلات التي تحدث نتيجة للاضطرابات النفسية .

الفرضية الفرعية الثانية : للبرنامج الثقافي التعليمي داخل المؤسسة العقابية دور في إعادة

تأهيل المرأة المجرمة

يعتبر التأهيل الثقافي والتعليمي من أهم الوسائل الإصلاحية المتبعة في المؤسسات العقابية، على اعتبار أن برامج التعليم تهدف إلى إعادة تشكيل شخصية السجين واتجاهاته وقدراته حتى يتمكن من شق طريقه في الحياة والعودة إلى مجتمعه كمواطن صالح، فيصبح لديه دافع قوي لانتهاج الطريق السوي فيعرف حقوقه وواجباته وحتى يكون قادرا على خلق علاقات طبيعية مع الآخرين.

وما من شك أن الثقافة تشمل مختلف المعارف التي تؤثر في الإنسان ويتأثر بها في مختلف مجالات الحياة وتهدف البرامج التأهيلية الثقافية إلى توجيه السجناء وإحداث الأثر الإيجابي والفعال في سلوكهم وتصرفاتهم داخل السجن وبعد الخروج منه، فمن وسائل الثقافة العامة التي توفر لجميع السجناء بصورة شبه دائمة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وكذلك إقامة المحاضرات والندوات كما يقوم مجموعة من الدعاة والمرشدين سواء المتطوعين منهم أو الرسميين بزيارات للسجون بصفة دورية لإلقاء المحاضرات وتوزيع الأشرطة الدينية والكتيبات.

جدول رقم 50 يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن الثقافي والتعليمي

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي *	الإجابة			العبارة
			نادرا	أحيانا	دائما	
40	0.93	2.32	21 %32.3	02 %3.1	42 %64.6	تساعدني البرامج الثقافية داخل السجن في التخفيف من الضغوط النفسية التي أعانيها
30	0.84	2.43	15 %23.1	07 %10.8	43 %66.2	تنظم إدارة السجن المحاضرات والندوات الثقافية باستمرار
50	1.73	2.32	10 %15.4	23 %35.4	32 %49.2	ساعدتني البرامج الثقافية في تعميق الانتماء للجماعات الصالحة داخل السجن
02	0.68	2.43	07 %10.8	23 %35.4	35 %53.8	تتوفر داخل السجن وسائل تعليمية حديثة (كمبيوتر ...)
03	0.73	2.35	10 %15.4	22 %33.8	33 %50.8	أفادتني المحاضرات والندوات الثقافية في تكوين أفكار إيجابية نحو المجتمع.
01	0.73	2.50	09 %13.8	14 %21.5	42 %64.6	تعمل إدارة السجن على توفير الجو المناسب للمذاكرة لمن يرغب في التعليم
10	0.91	1.93	28 %43.1	12 %18.5	25 %38.5	اهتمام إدارة السجن بالمكتبة وتزويدها بالعديد من الكتب والمجلات العلمية الحديثة
70	0.99	2.16	27 %41.5	–	38 %85.5	يوجد فصول مخصصة ومجهزة لمحو الأمية
80	0.81	2.01	19 %29.2	24 %36.9	22 %33.8	تسمح إدارة السجن بالذهاب إلى المكتبة للقراءة والإطلاع
90	1.00	2.01	32 %49.2	–	33 %50.8	اهتمام إدارة السجن باستكمال دراستي في مراحل التعليم المختلفة

المتوسط الحسابي العام للمحور = 2.24

*المتوسط الحسابي من 3 درجات

ما نستشفه من الجدول رقم 50 أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الثقافي والتعليمي للمرأة المجرمة عينة الدراسة قد تراوحت بين (2.50) و (1.93) وأن المتوسط الحسابي العام لدور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الثقافي والتعليمي كان كبيرا جدا من

وجهة نظر مجتمع الدراسة إذ بلغ 2.24 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تساهم وبشكل كبير في إعادة تأهيل المرأة المجرمة عينة الدراسة ثقافيا وتعليميا، ومنحها فرصة أخرى لاستكمال دراستها حيث نجد أن المشرع الجزائري أولى عناية بالتعليم في نظام البيئة المغلقة، و ذلك بتنظيمه حلقات محو أمية بالنسبة للمحكوم عليهم الأميين بنسبة 85 %، ومتوسط حسابي بلغ 2.16 كما اهتم بالتعليم حيث وضع أسس تنظيم تعليم ابتدائي يقود المحكوم عليها إلى التقدم إلى امتحان شهادة التعليم الابتدائي و اعتنى بالتعليم الثانوي - التقني منه و العام - و ذلك في جميع مراحله حتى تقدم المحكوم عليها إلى امتحان شهادة البكالوريا كما اهتم بمرحلة التعليم العالي الذي يكون عن طريق المراسلة و ذلك بالنسبة للمحكوم عليهم الحاصلين على شهادة البكالوريا، حيث بلغت نسبة النساء عينة الدراسة اللواتي أجبن أن المؤسسة العقابية تهتم باستكمال دراستها في كل مراحل التعليم المختلفة بـ 50% وبمتوسط حسابي بلغ 2.01.

كما نجد أن قواعد الحد الأدنى لا سيما **القاعدة 77 الفقرة 25** تنص على "وجوب العمل على توفير وسائل تنمية تعليم المساجين". من خلال تهيئة وتوفير الجو المناسب للمذاكرة لمن يرغب في التعليم حيث أجابت عينة الدراسة أن المؤسسة تهتم بهذا بنسبة 64 % حيث جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 2.50، وأيضا من خلال تزويد المكتبة بالكتب والمجلات العلمية وكل ما تحتاجه السجينة للمطالعة والمذاكرة حيث كانت إجابات عينة الدراسة على هذه النقطة بنسبة قليلة حيث أتت في المرتبة الأخير بمتوسط حسابي ضعيف نوعا ما قدر بـ 1.93 وانحراف معياري 0.91، ومنه فحسب رأي النساء عينة الدراسة أن إدارة السجن مقصرة في هذا الجانب، في حين أن النزيلات قلن بأن المؤسسة توفر وسائل تعليمية حديثة بنسبة 53% كتوفير الكمبيوتر والانترنت.

كما احتلت العبارة التي تقول أن إدارة المؤسسات العقابية تنظم المحاضرات والندوات الثقافية المرتبة الثالثة تلتها عبارة أن تلك المحاضرات والندوات الثقافية تفيد المرأة المجرمة عينة الدراسة في تكوين أفكار إيجابية نحو المجتمع وأن البرامج الثقافية داخل السجن تساهم في التخفيف من الضغوط النفسية التي تعانيها النساء عينة الدراسة بـ 64%.

ومنه يمكن اعتبار البرنامج الثقافي بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة من الأساليب التي تساهم في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إصلاح المحبوس و إعادة إدماجه في المجتمع من خلال تحقيق فوائد كثيرة نذكر منها:

- توسيع مدارك المحبوس و ملكاته الذهنية.

- التخفيف من العوامل الدافعة إلى السلوك الإجرامي لدى المحبوس لا سيما تلك المتصلة بالجهل و الأمية.

- مساعدة المحبوس على التكيف مع المجتمع.

- فتح أبواب العمل للمحبوس لا سيما بعد حصوله على شهادة نجاح.

- يجعل المحبوس أكثر قدرة على ضبط نفسه و التحكم في غرائزه.

ومما سبق يتضح أن أكثر أدوار المؤسسات العقابية في البرامج الثقافية والتعليمية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة يتمثل في توفير الجو المناسب للمذاكرة والمطالعة ومحاولة توفير الوسائل التعليمية الحديثة وإلقاء المحاضرات والندوات بصفة دورية، وأن أقل الأدوار في هاته البرامج يتمثل في تقصير المؤسسة العقابية على توفير الكتب والمجلات العلمية الحديثة للمكتبة .

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية لها دور كبير جدا في إعادة التأهيل التعليمي والثقافي، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني إذ حصلت 09 عبارات من مجموع 10 عبارات على درجة كبيرة ويظهر هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي تجاوز 2 من 3 نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير من قبل إدارة السجون في الجزائر بالجانب التعليمي الثقافي للنزيلات والذي ينعكس إيجابا على حياتهن بعد الخروج من السجن وإسهامهن في تطوير وتنمية المجتمع.

الفرضية الفرعية الثالثة: للمؤسسات العقابية دور وأثر كبير في إعادة التأهيل الديني للمرأة

المجرمة.

يلعب التأهيل الديني دورا فعالا في عملية الإصلاح والتأهيل للنزيلات إذ لا بد أن الدين يوقظ الضمير ويعدل ويغير أفكار النزيل وأنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئة إلى سلوكيات واتجاهات مقبولة من المجتمع، كما أن غرس مخافة الله في نفس النزيل من أهم الأسس التي تمنعها من ارتكاب الجرائم والعودة إليها، فالتأهيل الديني في المؤسسات العقابية سوف يؤدي إلى استئصال عامل مهم من عوامل الانحراف والجريمة الذي هو ضعف الوازع الديني

جدول رقم 51 يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن الديني

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي *	الإجابة			العبارة
			نادرا	أحيانا	دائما	
07	0.65	2.60	06 %9.3	14 %21.5	45 %69.2	يتم توفير الوسائل المساعدة (آلات التسجيل وساعات الأذن) على حفظ القرآن الكريم داخل السجن وقت الفراغ
03	0.58	2.76	05 %7.7	05 %7.7	55 %84.6	توفر إدارة السجن عددا كافيا من المرشدين الدينيين
01	0.38	2.90	02 %3.08	02 %3.08	61 %93.8	تنظيم محاضرات ودروس دينية منتظمة لتوعية النزليات
02	0.51	2.83	04 %06.16	03 %04.61	58 %89.23	ساعدتني الأنشطة الدينية على اكتساب القيم الدينية والأخلاقية
04	0.70	2.70	09 %13.84	01 %1.53	55 84.61%	أفادتي برامج التوعية الدينية في التعامل مع مواقف الحياة المختلفة
05	0.61	2.67	05 %7.7	11 16.92%	49 %75.38	ساعدتني الأنشطة الدينية على القضاء على التصرفات الخاطئة والسلوكيات غير السوي
09	0.91	1.83	34 52.32%	09 %13.84	22 %33.84	أفادني حفظ القرآن الكريم داخل السجن في تهذيب سلوكي
08	0.76	2.43	12 %18.46	14 %21.54	39 %60	ساعدتني البرامج الدينية في الالتزام بمواقيت الصلاة
06	0.77	2.62	13 %20	22 %33.84	30 %46.15	تهتم إدارة السجن بتنوع الأنشطة الدينية داخل السجن (تحفيظ القرآن، محاضرات، ندوات، مسابقات دينية)

المتوسط الحسابي العام للمحور=2.55

* المتوسط الحسابي من 3 درجات

يتضح من خلال الجدول رقم 51 أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الديني للمرأة الجزائرية المجرمة قد تراوحت بين 2.90 و 1.83 وأن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور كان كبيرا من وجهة نظر النساء عينة الدراسة إذ بلغ 2.55 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تقوم بدور كبير جدا في إعادة التأهيل الديني للمرأة الجزائرية السجينة.

ويتضح من خلال الجدول رقم 51 أن درجة دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الديني كانت كبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاءت عبارات هذا المحور مرتبة ترتيبا تنازليا حسب أعلى قيم لمتوسطاتها الحسابية، وحسب أقل قيم للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري على النحو التالي

1- تنظيم محاضرات ودروس دينية منتظمة لتوعية النزليات: جاءت هذه العبارة في المرتبة

الأولى حيث كانت نسبة اللاتي أجبن دائما 93% وبمتوسط حسابي بلغ 2.90

2- ساعدتني الأنشطة الدينية على اكتساب القيم الدينية والأخلاقية : وفي هذه العبارة جاءت

أعلى نسبة للاتي أجبن دائما حيث بلغت نسبتهن 89% و بمتوسط حسابي بلغ 2.83

3- جاءت عبارة أن إدارة السجن توفر عددا كافيا من المرشدين الدينيين في المرتبة الثالثة

بمتوسط حسابي بلغ 2.76

4- أفادتنني برامج التوعية الدينية في التعامل مع مواقف الحياة المختلفة: في هذه العبارة اتضح

أن أعلى نسبة كانت للاتي أجبن ب دائما بنسبة 84% بمتوسط حسابي قدر ب 2.70

5- ساعدتني الأنشطة الدينية على القضاء على التصرفات الخاطئة والسلوكات غير السوي :

حصلت هذه العبارة على نسبة 75% للاتي أجبن ب دائما و بمتوسط حسابي قدر ب 2.67

6- تهتم إدارة السجن بتنوع الأنشطة الدينية داخل السجن (تحفيظ القرآن، محاضرات، ندوات،

مسابقات دينية) : حصلت هذه العبارة على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدر ب 2.62

7- يتم توفير الوسائل المساعدة (آلات التسجيل وسماعات الأذن) على حفظ القرآن الكريم داخل

السجن وقت الفراغ : جاءت هاته العبارة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر ب 2.60

8- ساعدتني البرامج الدينية في الالتزام بمواقيت الصلاة: بمتوسط حسابي قدر ب 2.43

9- أفادني حفظ القرآن الكريم داخل السجن في تهذيب سلوكي: بمتوسط حسابي قدر ب 1.83

فالتغيير في سلوكات واتجاهات النزليات يعد الهدف الذي يسعى إليه مخططوا البرامج التأهيلية والإصلاحية، فأغلب علماء الشريعة وعلماء الدين والمصلحون الاجتماعيون وعلماء النفس يتفقون على أن التمسك بالقيم الدينية له تأثير على الأفراد وسلوكهم وارتباط ذلك بالحد من وقوع الجرائم في المجتمع. ومما سبق يتضح أن أكثر أدوار المؤسسات العقابية في البرامج الدينية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة يتمثل في تنظيم محاضرات ودروس دينية منتظمة لتوعية النزليات و أن إدارة السجن توفر عددا كافيا من المرشدين الدينيين، وأن أقل الأدوار في هاته البرامج يتمثل في أن حفظ القرآن لم يفد النزليات في تهذيب سلوكهن.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية لها دور كبير جدا في إعادة التأهيل الديني، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث إذ حصلت 08 عبارات من أصل 09 عبارات على درجة كبيرة ويظهر هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي تجاوز 2 من 3 نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجن في الجزائر بالجانب الديني للنزليات والذي ينعكس إيجابا على سلوكات النزليات، ويساعدهن على إزالة عوامل الإجرام وتهذيب أنفسهن عندما يخرجن إلى الحياة العادية بعد السجن.

الفرضية الفرعية الرابعة: للمؤسسات العقابية دور وأثر كبير في إعادة التأهيل الصحي للمرأة المجرمة.

تعتبر الرعاية الصحية في السجن ضرورة تستلزمها عملية التأهيل و الإصلاح، فعلاج المحكوم عليهم من الأمراض البدنية والعقلية والنفسية والإشراف على حالته الصحية يساهم في إعدادهم لتقبل برامج السجن والتفاعل معها في التعليم والتأهيل، بالإضافة إلى أن هذه الرعاية الصحية تشعره بإنسانيته وثقته في نفسه و في المجتمع.

ويوجد نوعان من الرعاية الصحية :

- الرعاية الصحية الوقائية : تشمل تطعيم السجناء ضد الأمراض المعدية والحرص على تبديل ملابس السجناء وتزويدهم ببعض الإرشادات الطبية، والكشف على النزلاء بصفة دورية لمتابعة حالتهم الصحية

- الرعاية الصحية العلاجية : تتمثل في تحويل السجناء عندما تستدعي حالته إلى المستشفيات لتتم متابعة حالته فيها.

جدول رقم 52 يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن الصحي

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي *	الإجابة			العبارة
			نادرا	أحيانا	دائما	
01	0.17	2.96	00	02 %3.1	63 %96.9	تقوم إدارة السجن بالتفتيش الدوري للتأكد من نظافة العنابر داخل السجن
03	0.47	2.84	03 %4.6	04 %6.2	58 %89.2	تهتم إدارة السجن بتوفير كافة الأدوات الصحية اللازمة للعيادة الطبية
02	0.40	2.89	02 %3.1	03 %4.6	60 %92.3	يتم تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل سريع
05	0.73	2.53	09 %13.3	12 %18.5	44 %67.7	يتم الكشف الطبي علينا عند الدخول إلى السجن لأول مرة
04	0.68	2.69	08 %12.3	04 %6.2	53 %81.5	تقدم الرعاية الخاصة بالأمراض المزمنة مثل السكر والضغط والأمراض النفسية
08	0.84	1.55	44 %67.7	06 %9.2	15 %23.1	يتم إجراء تحاليل طبية لجميع النزيلات بصفة دورية للوقاية من الأمراض المختلفة
07	0.91	1.81	34 %52.3	09 %13.8	22 %33.8	توفر إدارة السجن المواد اللازمة للعناية الشخصية
06	0.81	2.10	18 %27.7	22 %33.8	25 %38.5	تساعد إدارة السجن المدمنات على المخدرات على تخطي نوبات الإدمان وتساعدنهم على الشفاء

المتوسط الحسابي العام للمحور = 2.42

* المتوسط الحسابي من 3 درجات

يتضح من خلال الجدول رقم 52 أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الصحي للمرأة الجزائرية المجرمة قد تراوحت بين 1.55 و 2.96 وأن المتوسط

الحسابي العام لهذا المحور كان كبيرا جدا من وجهة نظر النساء عينة الدراسة إذ بلغ 2.42 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تقوم بدور كبير جدا في إعادة التأهيل الصحي للمرأة الجزائرية السجينة.

وما نلاحظه من خلال الجدول رقم 52 أن درجة دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الصحي كانت كبيرة جدا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاءت عبارات هذا المحور مرتبة ترتيبا تنازليا حسب أعلى قيم لمتوسطاتها الحسابية، وحسب أقل قيم للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري، حيث جاءت عبارة أن إدارة السجن تقوم بالتفتيش الدوري للتأكد من نظافة العنابر داخل السجن في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قريب جدا من 3 وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تولي أهمية كبيرة للنظافة داخل السجن لأن النظافة أساس الصحة، تلتها عبارة تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل سريع بمتوسط حسابي بلغ 2.89 وهذا دليل على سرعة الاستجابة لرعاية الحالات الصحية بشكل سريع وكذا توفير كافة الأدوات الصحية اللازمة للعيادة الطبية بمتوسط حسابي بلغ 2.84، كما أنه تقدم خدمات لرعاية الحالات المصابة بأمراض مزمنة كالسكري والضغط وبعض الأمراض النفسية كالقلق.

بالإضافة إلى كل هذا نجد وأن المؤسسات العقابية تقوم بإجراء كشف طبي على السجينات عند الدخول إلى السجن، كما تساعد النزيلات على تخطي نوبات الإدمان إلى غاية الشفاء النهائي، أما في المراتب الأخيرة جاءت عبارتي أن المؤسسة العقابية توفر بعض المواد للعناية الشخصية، حيث أن هذه المواد توفرها عائلات السجينات أو يمكن شراؤها لهن، وعبارة أنه يتم إجراء تحاليل طبية بصفة دورية للوقاية من الأمراض المختلفة، حيث أنه لا تكون بصفة دورية بل عند اللزوم فقط، ومن هنا يتضح أن أكثر أدوار المؤسسات العقابية في برامج الرعاية الصحية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة يتمثل في المحافظة على نظافة العنابر ومحاولة تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل سريع، وأن أقل الأدوار في هاته البرامج يتمثل في توفير بعض مواد الرعاية الشخصية، وإجراء التحاليل بصفة دورية.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل الصحي، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع إذ حصلت 06 عبارات من أصل 08 عبارات على درجة كبيرة ويظهر هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي تجاوز 2 من 3 نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بالجانب الصحي للنزيلات والذي ينعكس إيجابا على صحتهم العامة، مما يقلل من خطورة انتشار الأمراض بينهم وخصوصا الأمراض المعدية.

الفرضية الفرعية الخامسة: للمؤسسات العقابية دور وأثر كبير في إعادة التأهيل المهني للمرأة المجرمة

يعد التكوين المهني من أنجع الطرق لتحقيق التأهيل الاجتماعي في الوسط المغلق، و قد خصه المشرع بعناية خاصة من خلال النص عليه في المواد 106-109 من قانون إصلاح السجون و إعادة تربية المساجين، إذ نصت على تنظيم تكوين مهني لصالح المحكوم عليهم داخل هذه المؤسسات العقابية على أن تهيئ لذلك المنشآت اللازمة، مع توفير أجهزة تسيير العملية و عند الضرورة إنشاء ملحقات للقيام بهذه العملية و في هذا الإطار يمكن للمحكوم عليه أن يتلقى الجانب النظري للتكوين و جانبه العملي داخل المؤسسة أو خارجها.

كما أن التعديل الجديد المتعلق بقانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين نص في مادته 95 على أنه يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية أو في معامل المؤسسات العقابية أو في الورشات الخارجية أو في مراكز التكوين المهني.

جدول رقم 53 يبين توزيع أفراد العينة حسب دور المؤسسة العقابية في إعادة تأهيلهن المهني

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي *	الإجابة			العبارة
			نادرا	أحيانا	دائما	
09	0.81	2.09	18 %27.7	23 %35.4	24 %36.9	تقي المهنة التي أتدرب عليها بحاجاتي المادية بعد الخروج من السجن
06	0.80	2.27	15 %23.1	17 %26.2	33 %50.8	يتم إشراك منتجاتي اليدوية في معارض السجون
05	0.70	2.53	08 %12.3	14 %21.5	43 %66.2	نتلقى التشجيع والدعم من قبل إدارة السجن حول منتجاتنا اليدوية
04	0.66	2.67	07 %10.8	07 %10.8	51 %78.5	ساعدتني برامج التأهيل المهني على التغلب على شعوري باليأس الذي أعانيه داخل السجن
08	0.56	2.20	05 %7.7	42 %64.6	18 %27.7	توفر إدارة السجن معظم الأشغال اليدوية التي أرغب بها
10	0.80	2.06	19 %29.2	23 %35.4	23 %35.4	ساعدتني برامج التأهيل المهني على تهيئتي للعودة إلى المجتمع
01	0.41	2.83	01 %1.5	09 %13.8	55 %84.6	تعلمنا إدارة السجن للالتحاق بالدورات التدريبية المختلفة للتأهيل
02	0.48	2.83	03 %4.6	05 %7.7	57 %87.7	يتوفر بالسجن مدربات للخياطة والحلاقة والأشغال اليدوية
03	0.45	2.72	00	18 %27.7	47 %72.3	تتوافق المهن التي يتم التدريب عليها مع رغباتي وميولي
07	0.87	2.26	18 %27.7	12 %18.5	35 %53.5	فترة التدريب والتأهيل كافية لكي أتعلم

المتوسط الحسابي العام للمحور=2.46

* المتوسط الحسابي من 3 درجات

يتضح من خلال الجدول رقم 53 أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل المهني للمرأة الجزائرية المجرمة قد تراوحت بين 2.83 و 2.06 وأن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور كان كبيرا من وجهة نظر النساء عينة الدراسة إذ بلغ 2.46 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تقوم بدور كبير جدا في إعادة التأهيل المهني للمرأة الجزائرية السجينة.

وقد جاءت العبارات مرتبة كما هو مبين في الجدول أعلاه، حيث أن المؤسسات العقابية تهتم اهتماما بالغا بالتكوين المهني للسجينات، حيث نجد أن المؤسسة تبلغ النزيلات بوجود دورات تدريبية ومهنية بصفة دورية، كما توفر مدرّبات متخصصات في بعض المهن كالخياطة والحلاقة والأشغال اليدوية، وهذه البرامج المهنية تساعد النزيلات على التغلب على شعور اليأس وتشغل أوقات فراغهم فبدل التفكير في الوحدة داخل السجن نجدها تهتم بأنشطة مختلفة تشغل فراغها، والمنتجات التي تنتجها النزيلات تباع أو تؤخذ إلى معارض بين المؤسسات العقابية وهذا تشجيعا للنزيلات على مجهوداتهن وبالتالي تشجيعهن للقيام بالتكوين والانخراط في برامج التأهيل المهني، لكن في مقابل كل هذا نجد أن فترة التكوين تعتبر في نظر النزيلات غير كافية للتعلم، كما أن بعض النزيلات يشكين من عدم وجود بعض البرامج التي يرغبن فيها وأن بعض هاته المهن لا تلبي حاجاتها المادية بعد خروجها من السجن، كما انه وفي نظر النزيلات عينة الدراسة فهاته البرامج المهنية لا تهيئها للخروج والعودة إلى المجتمع، فالعودة إلى المجتمع ليست مرتبطة ببرنامج تأهيلي واحد وإنما هي مترابطة بعضها ببعض فبرامج التأهيل النفسي والاجتماعي التعليمي، الصحي والمهني تمثل وحدة متكاملة لا نستطيع الفصل بينها .

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل المهني، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس إذ حصلت 10 عبارات من أصل 10 عبارات على درجة كبيرة ويظهر هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي تجاوز 2 من 3 نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بجانب التأهيل المهني للنزيلات والذي ينعكس إيجابا على حياتهن بعد الخروج من السجن، فالتأهيل المهني يعتبر وسيلة فعالة لإكساب النزيلات المهارات اللازمة لإتقان حرفة أو مهنة للتكسب بها بعد قضاء فترة العقوبة وضمان عدم العودة لارتكاب الجريمة.

جدول رقم 54 يبين ترتيب البرامج التأهيلية حسب متوسطاتها الحسابية ترتيبا تنازليا

الترتيب	المتوسط الحسابي*	المحور
04	2.39	دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي
05	2.24	دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الثقافي التعليمي
01	2.55	دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الديني
03	2.42	دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الصحي
02	2.46	دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل المهني
	2.41	الدرجة الكلية

* المتوسط الحسابي من 3 درجات

يتضح من الجدول رقم 54 أن الدرجة الكلية لدور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيل المرأة المجرمة عينة الدراسة كانت كبيرة جدا من وجهة نظر النزيلات عينة الدراسة إذ بلغ متوسطها الحسابي 2.41 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في المقياس، حيث يتضح أن أكثر الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العقابية تتمثل في إعادة التأهيل الديني وأن أقل الأدوار تتمثل في إعادة التأهيل التعليمي والثقافي وهذا من وجهة نظر النزيلات عينة الدراسة وهذا ربما يعود إلى عدم إقبال السجينات على البرامج التعليمية وعدم رغبتهن في الدراسة.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية في الجزائر تلعب دورا كبيرا جدا في إعادة تأهيل المرأة المجرمة، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة للمتوسطات العامة لمحاور إعادة التأهيل، حيث حصلت جميع المحاور على درجة كبيرة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه المؤسسات العقابية بإعادة تأهيل المرأة المجرمة، وأن السجن هو مؤسسة إصلاحية في المقام الأول قبل أن يكون مكانا لقضاء فترات العقوبة.

ثانيا : مناقشة نتائج الدراسة

1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

بعد استعراض بعض الدراسات السابقة، التي تناولت موضوع اجرام المرأة، و التي حاولت الكشف عن العوامل المؤدية إليه، توصلت معظم هذه الدراسات إلى أن أسباب الانحراف والجريمة عديدة اجتماعية وثقافية ونفسية و اقتصادية، سوف نحاول مناقشة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة التي تعرضت إليها.

1-1 الدراسات المتعلقة بإجرام المرأة

أ- في ضوء الدراسات الأجنبية

وقد توصلت هذه الدراسات إلى:

- أن من أسباب الجريمة والعنف لدى المرأة هو العنف الذي تتعرض له فينتج عنه ما يسمى بالعنف المضاد.
- أن من أسباب الجريمة هو التغيرات الهرمونية التي تحدث لديها أثناء فترة الطمث .
- غياب الأب طوال الوقت عامل من عوامل انحراف وإجرام المرأة.
- نساء دفعتهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والتفكك للانحراف والاجرام.
- انحراف وإجرام المرأة يعود لرغبتهم في الهروب من المشكلات التي يعانون منها.
- انحراف وإجرام المرأة يعود إلى وجود مشكلات نفسية واجتماعية كالاهمال الأسري أو تعرضهن للاغتصاب.

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن أغلب المبحوثات يعشن في أسر مستوى الضبط لديها متدني حيث نجد أن الأب غائب حتى في غير أوقات العمل، حيث يعتبر الوالدان هما المسؤولين عن الجو الأسري العام، حيث يفرض عليهم الدين ضرورة تولي الإشراف الكامل على الأبناء، ومعرفة حاجاتهم، وضبط سلوكهم، وتوجيههم إلى الخير، وأن من أهم التكاليف المناطة بالوالدين: إقامة الانضباط الخلقي في الأسرة على جميع الأولاد، خاصة من كان منهم في مرحلة المراهقة وما بعدها في سن الشباب، فإنهم يحتاجون إلى مزيد رعاية، وضبط بحزم و دقة، حتى يكتمل نضجهم العام، وتبنى شخصياتهم.

كما كشفت الدراسة الحالية أن نجد أن أغلب عائلاتهم هي أسر مفككة بسبب الطلاق أو ما يسمى بالتصدع المادي، والذي ربما كان له الأثر في ميلهن لارتكاب الجريمة، حيث أن الفتاة أكثر تأثراً

بالظروف الاجتماعية المحيطة بها من الرجل، فتشعر بعدم الاستقرار وفقدان العاطفة والتأثير النفسي من انفصال الوالدين هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الفتاة تستغل انفصال الوالدين وانعدام الضبط الأسري فتتجه إلى القيام بما يحلو لها فتسقط في فخ الإجرام والسلوك المنحرف.

كما تبين أيضا من خلال الدراسة الحالية أن المرأة الجزائرية عينة الدراسة تتعرض لعنف لفظي أو ما يسمى بأسلوب إثارة الألم النفسي وغالبا ما يترتب عن هذا الأسلوب شخصيات انسحابية منطوية غير واثقة من نفسها، توجه عدوانها نحو ذاتها، كما تكون عرضة لعدد من الأمراض النفسية كالقلق، الهستيريا، وحتى أنه من الممكن إصابتها بالوسواس القهري و الذي اتفق العلماء على أنه مرتبط بشكل عام بالحرمان من الحب، كما وجدنا أيضا أن المرأة الجزائرية عينة الدراسة تتعرض إلى التهديد الدائم بالطلاق والطرده من البيت مما يجعلها دائما في حذر و خوف من المستقبل على عكس الحياة الطبيعية التي يجب أن يوفرها الزوج لزوجته من راحة نفسية والشعور بالأمان والاطمئنان، كما أنه من بين أساليب تعامل الزوج مع زوجته الضرب والاعتداء الذي يعد من الأمور التي توتر العلاقة الزوجية فتؤدي إلى الشعور باحتقار المرأة لزوجها وشعورها بالكره نحوه ومحاولة الانتقام منه بأي وسيلة وهو ما يسمى بالعنف والعنف المضاد.

ومن كل ما سبق يتبين أن ما توصلت إليه الدراسة الحالية يمكن اعتباره منظورا شاملا للدراسات الأجنبية مجتمعة، حيث تناول كل منها جانب أو جانبين من العوامل المسببة لانحراف وإجرام المرأة، وأغفل باقي الجوانب، وهو ما يبين اتساع أفق هذه الدراسة ونظرتها المتكاملة في البحث عن عوامل إجرام المرأة

ب- في ضوء الدراسات العربية

وقد توصلت هذه الدراسات إلى النتائج التالية:

- 1- أن إجرام المرأة يعود لظروف عائلية سيئة في ظل التفكك الأسري.
- 2- من بين أهم العوامل المسببة لانحراف وإجرام المرأة الأمراض النفسية
- 3- تؤثر العوامل النفسية، الاجتماعية والثقافية والمادية في السلوك الإجرامي للمرأة، إلى جانب تأثير عامل الطقس والمستوى الدراسي و تأثير التغيرات الفيزيولوجية التي تطرأ على المرأة وانعكاساتها على حالتها النفسية وارتباط ذلك بسلوكها الإجرامي.
- 4- هناك ضعف في الحالة الاقتصادية كتدني دخل أسر النساء المجرمات، أو السكن في أماكن ضيقة أو الأحياء الشعبية.

5- ترافق المرأة المجرمة صديقات السوء من المرتكبات للجرائم واللواتي دخلن أكثر من مرة إلى السجون مما أثر على انحرافهن.

5- ضعف تدوين النساء عينة الدراسة له تأثير قوي في ميلهن لارتكاب الجريمة

6- كما تبين أن وقت الفراغ لدى المرأة المجرمة طويل ولا تستفيد منه، بالإضافة إلى أن معظمهن لا يقضين وقت فراغهن مع أفراد أسرهن بل في أماكن يقل فيها الضبط الأسري.

7- تبين أيضا من خلال هذه الدراسات أن نوعية البرامج التي تتابعها النساء عينة الدراسة عبر وسائل الإعلام المختلفة لها تأثير على ميلهن لارتكاب الجرائم فمعظمهن تتابعن برامج مثيرة ومؤجبة للعواطف والشهوات الجنسية.

6- أن عدم التوافق الزوجي مع الأزواج يؤثر وبشكل كبير على انحراف المرأة .

7- أن النساء المجرمات ينتمين إلى أسر مفككة متصدعة، و عشن في ظل محيط وجداني اجتماعي ثقافي مضطرب و من دلائل هذا الاضطراب التفكك العائلي و سوء المعاملة و القسوة و الإهمال العاطفي و المادي.

وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية حيث وجدنا أن المرأة الجزائرية المجرمة تتجه نحو الإجرام

نتيجة تظافر عدة عوامل :

1- **عوامل اجتماعية وثقافية** تحقق كنتيجة لغياب التنشئة الأسرية السليمة وانعدام الضبط

الاجتماعي ومرافقة أصدقاء السوء والزواج بالإكراه والزواج بمنحرف و الجهل والأمية .

2- **للعوامل النفسية** أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي و الإجرامي، ولذلك يمكن

اعتبار العامل النفسي عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة، على اعتبار أن الحرمان العاطفي الذي تحسه المرأة سواء من الوالدين أو الزوج و إحساسها بعدم الاستقرار والأمان النفسي، وشعورها بالفراغ كلها تجعل المرأة تتجه إلى الإجرام والانحراف لتعبئة هذا الفراغ الذي تحسه.

3- **عوامل اقتصادية:** حيث وجدنا أنه وكلما كانت المرأة بحاجة للمال لجأت إلى كل الطرق

سواء المشروعة أو غير المشروعة لتلبية رغباتها المادية في ظل عالمنا الذي أصبح ماديًا بحتًا ولذلك يمكن اعتبار العامل الاقتصادي من بين أهم العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى الانحراف والجريمة.

4- تجرم المرأة نتيجة لضعف الوازع الديني حيث أنه كلما ابتعدت المرأة عن الالتزام الديني

والانسياق وراء الأفعال المحرمة كلما كان انحرافها وإجرامها سهلا ودون أي تأنيب ضمير، ولذلك يمكن

اعتبار العامل الديني عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة.

5- للإعلام المرئي دور و أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي حيث أن البرامج التلفزية ومشاهدة الانترنت لها دور في الجريمة لكن بتوفر ظروف وعوامل أخرى مساعدة وأن الفعل الإجرامي لا يمكن أن يحدث بمعزل عن هذه العوامل مجتمعة كلها أو بعضها.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الدراسة الحالية لا تخرج من حيث مضمونها وأهدافها وحتى نتائجها عن ما توصلت إليه هذه الدراسات التي تشترك مع الدراسة الحالية في خاصية مهمة ألا وهي التقارب في القيم والمعايير والقواعد الاجتماعية التي تحددها للسلوك الفردي، وما ينبغي التأكيد عليه في هذا الإطار هو محاولة هذه الدراسة معالجة طابو إجرام المرأة الجزائرية من زاوية شمولية من خلال محاولة معرفة العوامل والظروف المهيئة لولوج المرأة الجزائرية عالم الجريمة والانحراف من جهة والنتائج المترتبة عن إجرامها سواء على مستواها الشخصي أو على مستوى عائلتها والمجتمع ككل إضافة إلى محاولة هذه الدراسة إلى التطرق إلى موضوع إعادة تأهيل المرأة داخل المؤسسة العقابية والذي يعتبر أساسيا لإعادة إدماجها بعد خروجها من السجن داخل المجتمع لتكون فردا صالحا وبالتالي الحد من عودتها إلى الجريمة والانحراف.

1-2 الدراسات المتعلقة بدور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل

وقد توصلت هذه الدراسات إلى النتائج التالية:

- أن المشاركة في البرامج التأهيلية يساهم في التخفيف من الضغوط والتوتر .
- تساهم البرامج الدينية على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم
- تساهم البرامج الثقافية على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم
- تساهم البرامج الاجتماعية على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم
- تساهم برامج التدريب المهني على تغيير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم
- تحرص إدارة السجون على حث النزلاء للالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.
- تحرص إدارة السجون على منح النزلاء شهادات مهنية في حال مشاركتهم في تدريب مهني داخل السجن وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بشأن التدريب المهني.
- تحرص إدارة السجون على وجود عيادة صحية أو مركز رعاية أولية داخل السجن للكشف عن الحالات الصحية الطارئة للنزلاء وعلاجها، ونقل النزلاء الذين يعانون من مشكلات نفسية حادة إلى المستشفيات المتخصصة

أن ما يتعلمه السجناء من تدريب ملائم للواقع أو ملائم بعض الشيء و أن المدربين أكفاء، كما يعتقد النزلاء أن عدد المدربين كاف .

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الدراسة الحالية لا تخرج من حيث مضمونها وأهدافها وحتى نتائجها عن ما توصلت إليه هذه الدراسات التي تشترك مع الدراسة الحالية في كونها تبحث عن أهمية ودور البرامج التأهيلية والإصلاحية داخل المؤسسات العقابية ومدى فعاليتها و نجاعتها في تكوين المجرم لجعله فردا صالحا في المجتمع، لكن مما يمكن ملاحظته أن أغلب هذه الدراسات كان أفراد عينتها من الذكور فهي لم تركز على المرأة المجرمة بل ركزت على الرجل، وبما أن احتياجات الرجل والمرأة مختلفة ارتأت هذه الدراسة التركيز أكثر على الجانب النفسي الاجتماعي باعتبار أن المرأة عند دخولها السجن توصم عكس الرجل الذي لا يتأثر كثيرا بدخوله السجن، فالمرأة تنبذ من المجتمع وحتى من طرف أسرتها، لذا فإعادة تأهيلها له دور كبير في استعادتها لثقتها بنفسها و إصلاحها وجعلها فردا منتجا فعلا في المجتمع وبالتالي عدم عودتها للجريمة.

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن أكثر أدوار المؤسسات العقابية من ناحية إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة الجزائرية المجرمة عينة الدراسة يتمثل في مساعدتها على تنمية القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات، تحقيق التكيف مع جو السجن والمساعدة على حل المشكلات، وأن هناك عوائق للقيام بالتأهيل والتي منها عدم اهتمام الأخصائيين بالسؤال عن المبحوثات وأن الوقت الذي يخصصه الأخصائي لحل المشكلات لا يعد كافيا نظرا لقلة عدد الأخصائيين في المؤسسات العقابية.

كما يلعب التأهيل الديني دورا فعالا في عملية الإصلاح والتأهيل للنزيلات إذ لا بد أن الدين يوظف الضمير ويعدل ويغير أفكار النزيل وأنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئة إلى سلوكيات واتجاهات مقبولة من المجتمع، كما أن غرس مخافة الله في نفس النزيل من أهم الأسس التي تمنعها من ارتكاب الجرائم والعودة إليها، فالتأهيل الديني في المؤسسات العقابية سوف يؤدي إلى استئصال عامل مهم من عوامل الانحراف والجريمة الذي هو ضعف الوازع الديني وكل هذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه المؤسسات العقابية بإعادة تأهيل المرأة المجرمة، وأن السجن هو مؤسسة إصلاحية في المقام الأول قبل أن يكون مكانا لقضاء فترات العقوبة.

2 - مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الاتجاهات النظرية

تعددت الاتجاهات النظرية التي تم استخدامها والتطرق إليها في هذه الدراسة، حيث أن كل منها اهتم بتفسير موضوع الإجرام من الزاوية التي يراها مناسبة لذلك، فمنها من ركز على الجوانب النفسية

والشخصية والعقلية للمجرم، ومنها من ركز على الجوانب البيولوجية في تفسير هذه الظاهرة، ومنها من ركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومنها من حاول الجمع بين العوامل كلها، كما هو الشأن بالنسبة للاتجاه التكاملي الإسلامي، وقد حاولت هذه الدراسة تناول موضوع إجرام المرأة من زاوية أكثر شمولية، شملت كل الجوانب التي قد تكون سببا في الانحراف والإجرام بشكل أو بآخر، لذلك ركزت على الجوانب الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية وحتى الثقافية والدينية لتأثيرها الكبير على شخصية الإنسان .

1- النظريات الكلاسيكية:

✓ ترى أن المرأة المجرمة أقرب إلى الرجال المجرمين و الأسوياء منها إلى المرأة.

✓ يرى لومبروزو أن مرادف الجانح بين الرجال، البغي بين النساء.

✓ إجرام الاناث يبلغ أقصى ارتفاع في سن الرشد بينما ينخفض في السن المتقدمة وفي مرحلة الطفولة وهي المرحلة التي لا تكون الخصائص الجنسية قد نمت تماما، في حين أنه في المرحلة الأخرى تكون هذه الخصائص على وشك الذبول.

✓ مهما تطورت جريمة المرأة يبقى الحجم الحقيقي ليس بالصورة التي تعكسها الإحصائيات الرسمية حيث أن النساء أكثر إجراما مما هو على الجداول بحكم أن للمرأة من القدرة و البراعة ما يجعلها تخفي جرائمها أو تتملص منها بطريقة أو بأخرى

وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن المرأة المجرمة تمارس الجرائم الجنسية في المرتبة الأولى بنسبة 40% من مجموع الجرائم فهي تلجأ لهذا النوع من الجرائم لإشباع غرائزها، فالنساء اللواتي يمارسن هذا النوع من الجرائم كانت لهن حياة عائلية مضطربة في طفولتهن ومشحونة بالكراهية مما يؤدي إلى العديد من الاضطرابات النفسية والجنسية لديهن و هذا ما قد يفسر أن الغالبية منهن يعانين من كراهية جنس الرجال و بالتالي يمارسن البغاء كتنفيس عن هذه الكراهية باستغلال الرجال جنسيا خاصة، لكن هذا لا يعني أن جرائم المرأة تتوقف إلا على الجرائم الجنسية بل تعدتها للسرقة والاتجار بالمخدرات وتعاطيها والتزوير ووصلت حتى إلى القتل.

كما تبين أيضا من خلال الدراسة الميدانية أن المرأة ترتكب الجرائم في سن الشباب ثم يدل على أن حيث أن نسبة 63 % من مجموع أفراد العينة أقل من سن 30، وأن نسبة 21.5% من مجموع أفراد العينة أعمارهم بين 30 و 39 سنة ويشير ذلك إلى أن عمر النساء المرتكبات للجريمة يتمركز في سن الشباب و سن النضج، حيث أن نسبة 84 % من مجموع عينة الدراسة أعمارهن بين 19 و 39 سنة فقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن الجريمة النسوية تقل مع تقدم العمر حيث أن نسبة 4.60 % من مجموع

أفراد عينة الدراسة أعمارهم فوق الخمسين سنة وهذا مؤشر يدل على قلة نسبة جرائم النساء المسنات مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وهذه النسبة القليلة ترجع لعدة عوامل منها الاحترام والتقدير التي تتلقاها المرأة المسنة في المجتمع ويتعاطف معها ويساعدها بكل ما تريد مما يحد من انحرافها وارتكابها للجريمة، وتزيد نسبة إجرامها في مرحلة الشباب أين تتميز بصفات وخصائص معينة، وذلك من خلال ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها، وزيادة غريزتها الجنسية، مما يجعلها عرضة للاغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، وكل هذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا والبغاء والدعارة، خاصة في ظل عدم نضوجها النفسي و العقلي، بالإضافة إلى اتسام المرأة في هذه المرحلة العمرية بنوع من التهور وعدم المبالاة وحب المغامرة وتقلب المزاج وقلة خبرتها في الحياة .

من خلال الدراسة الميدانية ثبت أن المرأة لا تمارس الجرائم الجنسية فقط، حيث سجلنا جرائم متعددة تقوم بها المرأة الجزائرية والتي من بينها جرائم المخدرات السرقة والتزوير وحتى القتل، كما بينت الدراسة الميدانية أن الجريمة تقل مع تقدم المرأة في السن وتزيد في مرحلة النضج والشباب عكس ما جاءت به هذه النظرية.

ومنه يمكن القول أن هذه الدراسة لم تؤكد ما جاءت به هذه النظرية .

2- النظريات النفسية

حاولت هذه النظرية الكشف عن أن :

✓ السلوك الإجرامي يفسر على أساس الصراع القائم في النفس الشعورية إما بسبب غلبة الذات الدنيا على الذات العليا، وإما بسبب عقدة من العقد الكامنة في اللاشعور، فينجم من ذلك كله انطلاق الدوافع والنزعات والميول الكامنة منذ الطفولة بغير قيود ويحدث الاضطراب النفسي الذي يؤدي إلى خلل عصابي أو سلوك إجرامي.

✓ المرأة من الناحية النفسية تتعرض لظروف خاصة بها، تؤثر على نفسياتها وتدفعها إلى ارتكاب بعض الجرائم كحالات الحمل والوضع والرضاعة والحيض.

✓ تعزو النزعة الإجرامية لنوع من الصراع الداخلي أو الصراعات الداخلية والمشكلات الانفعالية والدوافع اللاشعورية بعدم الإجابة وكذلك عدم المواءمة ومشاعر النقص والدونية، ولذلك يعتبرون السلوك الإجرامي عرض ناتج عن مشاكل انفعالية.

✓ يرجع السلوك الإجرامي إلى الصراعات الداخلية والمشاكل الانفعالية والمشاعر غير الشعورية بالخوف وعدم الأمان وعدم المواءمة والشعور بالنقص.

✓ أن السلوك الإجرامي يحدث نتيجة الصراع النفسي والاضطرابات العاطفية.

وقد دلت الدراسة الميدانية على وجود تأثير ماضي الفتاة خاصة في العلاقة بالوالدين على الإجرام، حيث أن شعور الفتاة بعدم العدل في المعاملة مع بقية الإخوة سواء من الوالدين كليهما أو أحدهما له أكبر الأثر على نفسيتهما، وقد يؤدي إلى الحقد والضغينة والكراهية وينمي الغيرة بين الإخوة وعدم الثقة بالجنس الآخر وهذا ما نلاحظه غالباً في الأسر الجزائرية أين نجد نوعاً من التفضيل والمحابة والتحيز وعدم المساواة بين الأبناء جميعهم في الرعاية والعناية ويكون التفضيل بينهم على أساس المركز أو الجنس أو السن أو اللون أو المرض أو لأي سبب آخر، كما أن معظم النساء عينة الدراسة يعانين من الحرمان العاطفي حيث كان معظم النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية يعانين من حرمان عاطفي بنسبة 78% في حين كانت النساء اللواتي ارتكبن جرائم أخلاقية ممن يشعرن بالعطف والحنان من قبل أسرهن 22% فقط من مجموع النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية، وهذا الحرمان العاطفي لديهن قد يكون الدافع للبحث عن يشعرن بحنان وعطف خارج أسوار البيت وخارج نطاق الشرع والدين، وفي الغالب تكون الفتاة في هذه العلاقات تعيش تحت خدعة الحب بقصد الزواج.

كما تبين أن تعرض المرأة للقسوة والشدة الزائدة من قبل الأب قد تؤدي إلى نتائج عكسية وخاصة أن الفتاة تحتاج إلى قليل من اللين والرفقة والحنان، إضافة إلى افتقادهن لمجالسة الآباء والحديث معهم فالأب ليس دوره فقط مادي بحث ولكن له جانب من الحنان والعطف مما يجعلهن يشعرن بالنقص والحرمان من مجالسة الآباء فسؤال الأب ابنته عن حالها ودراساتها وطموحها ومستقبلها يساهم في توجيه والإرشاد والإحساس بنوع من الاهتمام ومنه له دور في الضبط والرقابة.

✓ قد تبدو المشاكل العائلية صغيرة، ولكن آثارها يمكن أن تكون طويلة الأمد، فالأطفال الذين ينشئون بين مشاكل الأبوين المتكررة من المحتمل أن يتأثروا في مرحلة البلوغ حيث يكونون أكثر عرضة لخطر الاكتئاب، تعاطي المخدرات والكحول، القيام بالسلوكيات المعادية للمجتمع، مع مخاطر الفشل في العلاقات الشخصية والحياة المهنية حتى بعد تخطي سن المراهقة.

وتكمن المشكلة الحقيقية في أثر **الخلافت الزوجية على الأبناء** بعدم شعورهم بالأمان والاستقرار حيث أن وظيفة المنزل يجب أن تكون عكس ذلك تماماً، فضلاً عن شعورهم بالذنب وتنامي الإحساس لديهم بأنهم سبب الخلافت بين الوالدين، حتى ولو كانت خلافت الوالدين لا علاقة لها بهم إطلاقاً، مما يدفعهم إلى الهرب من هذا الإحساس والهرب من أجواء البيت المشحونة فيقعون في شرك المخدرات

وأصدقاء السوء، وكما نعلم كلنا أنه غالبا ما تكون الفتاة أكثر تأثرا من الذكور في مسألة الاستقرار والأمان النفسي لذا فهي تتأثر بالمشاكل العائلية أكثر من الذكور.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة جاءت متقاربة إلى حد ما مع تفسيرات النظرية النفسية التي تركز على أهمية مرحلة الطفولة في عملية التنشئة الاجتماعية ودور كل من الأب والأم في صقل شخصية الطفل كما أن الإحساس بالحرمان العاطفي وعدم الشعور بالأمان والاستقرار النفسي من أهم العوامل النفسية الدافعة للجريمة

3- النظرية الاقتصادية: كشفت هذه النظرية

✓ أن الجريمة وليدة بعض الظروف الاقتصادية وفي مقدمتها العوز والبطالة وسوء الأحوال الاقتصادية

✓ انخفاض مستوى المعيشة والحرمان يؤدي إلى صعوبة العيش، مما يدفع بالأفراد إلى انتهاج أساليب غير مشروعة لإشباع حاجاتهم.

✓ أن الوضع الاقتصادي للأسرة عامل مهم في دفع أفرادها نحو ارتكاب الجرائم.

وقد دلت الدراسة الميدانية على أن الوضع والظروف الاقتصادية كانت عاملا مهما في دفع المرأة لارتكاب الجرائم حيث بينت نتائج الدراسة الميدانية أن النساء اللواتي يسكن في الأحياء الشعبية يمثلن 60% من مجموع أفراد العينة حيث نجد أنهن أكثر ميلا أكثر إلى جرائم السرقة والمخدرات والجرائم الأخلاقية حيث كانت نسبة النساء عينة الدراسة اللواتي اتهمن في جرائم أخلاقية واللواتي يسكن في الأحياء الشعبية 65 %، فتوسط الحالة الاقتصادية والمادية يحتم على الأسر السكن في أماكن شعبية قديمة أو شقق صغير والتي توجد غالبا في الأحياء الشعبية أو المتوسطة، والأحياء التي تسكنها المرأة الجزائرية المرتكبة للجريمة هي في الغالب أحياء قديمة وشعبية أو متوسطة نوعا ما أين يكثر فيها السكان ويقل فيها الضبط الاجتماعي، مما يؤثر على المرأة في ارتكاب الجرائم وانحرافها، كما نجد أن أغلب النساء عينة الدراسة كان الأب أو الزوج هو المعيل حيث يعتبر عمل الأب أساسيا في الحياة الأسرية فهو العائل الأساسي للأسرة وفي نظر الأبناء وهو الأمان الاقتصادي لديهم فإن تغير دوره وأهمه نجد أن الأبناء يبحثون عن ملجأ آخر لتأمين احتياجاتهم المادية فقد يلجؤون إلى السرقة أو للانحرافات الأخلاقية التي تدر عليهم بالمال كالعمل في الملاهي أو في بيوت الدعارة أو الاتجار بالمخدرات و المهلوسات للتكسب السريع فيقعون في خيوط الجريمة.

4- النظريات الاجتماعية ويمكن تلخيص أهم نقاطها في:

- ✓ أن السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي فالاختلاط بالمجرمين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة.
- ✓ كلما كانت ممارسات التنشئة الاجتماعية فعالة وسليمة، كلما يكون الفرد قادرا على الضبط الذاتي للنفس، فهناك ارتباط بين انخفاض الضبط الذاتي للنفس والجريمة، فكلما كانت المرأة على قدر كبير من الحرية كلما زاد إجرامها.
- ✓ تحدث الجريمة عندما يرى الفرد أن الوصول إلى أهدافه الشخصية معرض للخطر، فالذين لم تكن لديهم الوسائل لتحقيق أهدافهم (ليس لديهم مستوى تعليمي أو قدرة جسدية للحصول على عمل بأجر كافي) يتجهون مباشرة إلى الجريمة
- ✓ أن هناك ارتباطا بين تحكم الوالدين و الجريمة، سواء بالنسبة للنساء أو الرجال، حيث أن تحكم الوالدين له تأثير على الضبط الذاتي للنفس.
- ✓ أن انحراف الإناث يكون نتيجة لشيوع حالة الأنومي Anomie "الاغتراب الاجتماعي" في المجتمع وتولد الضغوط لدى الأفراد عندما يفشل المجتمع في تقديم الفرصة للأفراد لتحقيق أهدافهم مما يؤدي إلى الإحباط وبالتالي الانحراف والإجرام
- ✓ وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن النساء العازيات أكثر ميلا لممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي من النساء المتزوجات، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك ضعف في التماسك الاجتماعي بين النساء العازيات و أسرهن وكذا ضعف الروابط الاجتماعية التي تربطهم بأعضاء المجتمع، على عكس النساء المتزوجات فهن أكثر تمسكا بمعايير المجتمع وقيمه ومعاييره الاجتماعية، كما دلت الدراسة الميدانية أن أغلب عائلات النساء عينة الدراسة أسر مفككة بسبب الطلاق أو ما يسمى بالتصدع المادي، والذي ربما كان له الأثر في ميلهن لارتكاب الجريمة حيث نجد أن الفتاة تستغل انفصال الوالدين وانعدام الضبط الأسري فتتجه إلى القيام بما يحلو لها فتسقط في فخ الإجرام والسلوك المنحرف
- تبين أن ارتكاب المرأة للجريمة يكون في المدينة أكثر منه في الريف حيث احتلت نسبة جرائم النساء في المدينة 53.84%، ونسبة 32.30% في الوسط شبه الحضري في حين كانت نسبة جرائم النساء في الريف لا تتعدى 12.30% ويمكن رد ذلك إلى أن المرأة في المدينة أكثر تحملا إذ أن التحضر على علاقة بسوء التنظيم الاجتماعي، كما تبين أن نوع الحي أيضا له دور في ارتكاب الجرائم حيث أن الأحياء الراقية أقل إجراما من الأحياء الشعبية والمتوسطة حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يسكن

في أحياء شعبية 26% في حين تصدرت الأحياء المتوسطة الصدارة في نسبة جرائم النساء حيث بلغت 60% أما الأحياء الراقية فقد قدرت نسبة النساء المرتكبات للجريمة 13.8%، وهذا يمكن رده إلى الاحتكاك الكبير بين أفراد الأحياء الشعبية والمتوسطة عكس الأحياء الراقية، حيث أنه وفي الأحياء الشعبية والمتوسطة ونتيجة للاحتكاك الدائم مع الجيران تتولد بينهم النزاعات والمشاجرات حتى على أتفه الأسباب، زيادة على سوء الحالة النفسية والصحية للقاطنين في مثل هذه الظروف مما يؤدي بهم إلى محاولة الهروب منها وقضاء أغلب أوقاتهم خارجها مما يؤدي إلى انخراطهم في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الانزلاق نحو الجرائم الأخلاقية أو جرائم العنف بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي، وبذلك يلعب نوع الحي دورا كبيرا في نماذج السلوك التي يختلط بها الأفراد.

✓ كما وجدنا أيضا أن تعامل أسر النساء المبحوثات نحو الأخطاء التي ارتكبتها من قبل قد تنوعت، حيث أن 30.7% من أسر المبحوثات لم يهتموا ولم يبالوا ويهتموا بالسلوكات الخاطئة التي ارتكبتها بناتهن، في حين نجد أن 23% من أسر المبحوثات تعاملن معهن بالضرب والقسوة وبالطرد من البيت، أما ما نسبته 15% من أسر المبحوثات كن لا يثقن في بناتهن، في حين كان ما نسبته 7% قاموا بتوجيهن نحو الطريق الصواب / حيث أن الأسلوب الغالب في تعامل أسر المبحوثات مع أخطائهن السابقة هو عدم الاهتمام واللامبالاة وهو يتمثل في ترك الابن دون إرشاد أو توجيه إلى ما يجب أن يفعله أو يقوم به، أو إلى ما ينبغي أن يتجنبه، حيث ينظر إليها مجرد فرد يسكن في المنزل، مما يفقدها الانتماء للأسرة ويظهر على تصرفاتها التخبط، وذلك لعدم وضوح القواعد والقوانين المتعارف عليها، فتكون أكثر عرضة لتأثير جماعة الرفاق لما تلقاه من اهتمام من قبلهم مما يؤدي بها إلى الانحراف ومخالفة الأنظمة.

✓ دلت الدراسة الميدانية أيضا أن أغلب المبحوثات يعشن في أسر مستوى الضبط لديها متدني حيث نجد أن الأب غائب حتى في غير أوقات العمل بما نسبته 54%، كما أن أفراد أسر المبحوثات يتصرفون كما يحلو لهم دون أي توجيه بنسبة 65%، و أن الفتاة المبحوثة تدخل وتخرج من البيت كما يحلو لها بنسبة 62% وأن كل فرد من الأسرة منشغل بأموره الخاصة بعيدا عن الأمور العائلية بنسبة 60%، في حين نجد أن تبادل الزيارات مع الأهل والأقارب كان ضعيفا بنسبة 65% لأن هذا يشير إلى عدم الترابط وصلة الأرحام بين المرأة المرتكبة للجريمة وإخوتها وأقاربها، لأننا نعلم أن المرأة تكون دائما في حاجة لمن يتفقد حالها ويقض حاجتها.

✓ وقد ثبت من خلال الدراسة الميدانية أن 19% طلبوا من زوجاتهم القيام بسلوكات منحرفة ورغم قلة النسبة إلا أنه يمكن اعتبارها مؤشرا خطيرا يهدد الأسرة الجزائرية، فهذا يدل على أن الزوج لديه ميل انحرافي شديد لدرجة طلبه من زوجته القيام بانحرافات والتي من الممكن أن تتعدى حتى إلى طلبه هذا من أبنائه، وهذا منافي لفطرة الرجل التي تجعله غيورا على زوجته محافظا عليها وصائنا لعرضه وشرفه.

✓ كما لاحظنا أن جرائم المرأة عينة الدراسة تتأثر بشكل كبير بأصدقائها (ذكور وإناث) حيث نجد أن المرأة مرتكبة الجرائم الأخلاقية 50 % من أصدقائهن كانوا يقومون بانحرافات تمس الأخلاق كالمعاكسات والتحرش، والمرأة التي اتهمت في قضية مخدرات 46% من أصدقائها من متعاطي المخدرات أو المتاجرين فيها.

وهذا إن دل على شيء يدل على أن المرأة الجزائرية مرتكبة الجريمة تتأثر بأصدقائها ويكون لديها ميل لارتكاب الجريمة، وفي الغالب ترتكب نفس الانحرافات التي يرتكبها أصدقائها ويلاحظ أن الدافع لانتماء وارتباط المرأة المرتكبة للجريمة بأصدقاء هو إما شعورهن بالثقة والتقدير اللذان فقدناه من أسرهن، أو لكونهن يفضين لهن همومهن ومشاكلهن، أو لإيجاد المتعة والتسلية والبحث عن المغامرة، وكل هذا يجعلهن يشعرن بالانتماء لجماعة الأصدقاء ولما تقلد أفعالهم والتأثر بكلامهم وتصرفاتهم حتى ولو كانت منحرفة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع النتائج أو التفسيرات والتحليلات التي قدمتها النظريات الاجتماعية وخاصة التفسيرات والتحليلات التي قدمتها نظرية الضبط الاجتماعي و اللامعيارية ونظرية التفكك الاجتماعي ونظرية انخفاض التحكم في الذات ونظرية التعلم الاجتماعي لبندورا والتي تقضي بأن السلوك الاجتماعي سلوك متعلم من المحيط الاجتماعي والذي ما هو إلا تقليد لنموذج معين وكذا نظرية الاختلاط التفاضلي.

5- التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي:

كشفت النظرية الإسلامية أن انعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد، و وجود فوارق طبقية من أهم الأسباب التي تؤدي للانحراف والجريمة

- أن من أسباب الانحراف انعدام المساواة في العقوبة والتعويض بين الأفراد، لذلك نادى الإسلام بضرورة تساوي الجميع أمام الشريعة والقانون،

وقد دلت الدراسة الميدانية أن المرأة الجزائرية المرتكبة للجرائم الأخلاقية لديها وازع ديني ضعيف جدا بنسبة 61 % مقارنة بباقي الجرائم المرتكبة من طرف النساء عينة الدراسة تلتها نسبة 51% و 52%

للمخدرات والسرقة على التوالي من حيث ضعف الوازع الديني في حين أن باقي الجرائم كالتزوير والقتل فلم يكن الوازع الديني ضعيف مقارنة بالجرائم السابقة الذكر.

فالوازع الديني للشخص يعتبر الواقي بإذن الله من الانحراف والوقوع في الجريمة فالإيمان بالله له أهميته في الوقاية بالإيمان بالله هو عمود فقري لكافة ألوان الحياة فمن لا عقيدة له لا استقامة له ولا وازع يردعه عن ارتكاب أي جريمة سواء عوقب أم لم يعاقب عليها، فالصلاة تنهي المصلي عن الفحشاء والمنكر وهي وسيلة فعالة من الوسائل الوقائية لمكافحة الجريمة إذا اقيمت لحقيقتها المشروعة فهي تقوي الصلة بين العبد وبين ربه، وهي مدرسة للتمرين على الطهارة والنزاهة والأمانة حيث تدفع العبد المسلم إلى الخير وتقيه من شر الانزلاق نحو الجريمة.

وكذلك هو الأمر بالنسبة للصيام سواء أكان فرضاً أم نفلاً فإذا صام المسلم عن المفطرات وصامت جوارحه حفظته من الانحراف واقتارف الجريمة وكذلك بقية أركان الإسلام مثل الحج والزكاة متى ما التزم بها المسلم كانت سبباً بإذن الله رادعاً عن الجريمة.

أعطى لنا هذا الاتجاه تحليلاً متكاملاً ودقيقاً عن دوافع الانحراف والجريمة في المجتمع وهذا يدل على تكامل الدين الإسلامي وشموليته وعدالته في معالجة الانحرافات الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها، وقد حدد النظام الإسلامي من أجل القضاء على الانحراف والجريمة ومكافحتها من جذورها، عقوبات متنوعة حسب نوع الانحراف والجريمة، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية حيث أنه كلما ابتعدنا عن تعاليم هذا الدين كلما كنا أكثر عرضة للانحراف والاجرام.

3- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى : هناك عدة عوامل تدفع بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة مما قد يفرز عدة نتائج.

الفرضية الفرعية الأولى - هناك عوامل اجتماعية وثقافية تدفع بالمرأة الجزائرية إلى ارتكاب الجريمة.

من خلال معطيات الدراسة الميدانية تبين أن هناك عدة عوامل تدفع بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة وقد تمت دراسة هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:

أ - العوامل الاجتماعية

1- العوامل الأسرية

➤ الحالة الاجتماعية

➤ الحالة المدنية

➤ مكان السكن

➤ تصرف الأهل نحو الأخطاء التي ارتكبتها من قبل

➤ الضبط الأسري

➤ سن الزواج بالنسبة للمتزوجات

➤ الإكراه على الزواج

➤ انحرافات الزوج

2- جماعة الأصدقاء وانحرافاتهم

ب- العوامل الثقافية : تتمثل في المستوى التعليمي للمرأة عينة الدراسة والوالدين

✓ أن النساء العازيات أكثر ميلا لممارسة الجريمة والسلوك الانحرافي من النساء المتزوجات.

✓ أغلب جرائم العازيات كانت الجرائم الأخلاقية وجرائم المخدرات والسرقة.

✓ تصرف أهل المطلقة معها بعد طلاقها يكون له دور كبير ودافع في ارتكاب الجريمة.

✓ معظم النساء عينة الدراسة من أسر متصدعة بسبب الطلاق أو من أسر فيها تعدد الزوجات.

✓ أن أكثر من ثلث عينة الدراسة والداهن متوفي سواء الأب أو الأم .

✓ أن الفتاة أكثر تأثرا بالظروف الاجتماعية المحيطة بها من الرجل.

✓ أن ارتكاب المرأة للجريمة يكون في المدينة أكثر منه في الريف.

✓ أن المرأة في المدينة تمارس كل أنواع الجرائم من جرائم أخلاقية، سرقة، مخدرات، وتزوير

والقتل بينما نجدتها تنخفض كلما اتجهنا إلى المناطق الريفية .

✓ أن نوع الحي أيضا له دور في ارتكاب الجرائم حيث أن الأحياء الراقية أقل إجراما من الأحياء

الشعبية والمتوسطة وفي الأحياء الشعبية والمتوسطة .

✓ أن الأسلوب الغالب في تعامل أسر المبحوثات مع أخطائهن السابقة هو عدم الاهتمام

واللامبالاة وهو يتمثل في ترك الفتاة دون إرشاد أو توجيه إلى ما يجب أن تفعله أو تقوم به، أو إلى ما

ينبغي أن تتجنبه.

✓ اعتماد أسر المبحوثات أسلوب الضرب بقسوة وقوة ويمكن أن نسميه أيضا أسلوب القمع الأسري.

✓ أن المبحوثات اللاتي تعاملت أسرهن معهن بعنف وقسوة لجأن إلى الجرائم الأخلاقية و السرقة .
✓ أن هناك من أسر المبحوثات من تعاملت مع سلوكيات بناتهن بأسلوب الطرد من البيت وهو أسلوب يفتح مجالا كبيرا للفتاة للانحراف من أبوابه الواسعة .

✓ أبرز الجرائم التي ترتكبها الفتاة التي عاملتها أسرتها بالطرد هو اللجوء إلى المخدرات سواء بالتعاطي للهروب من الواقع أو بالاتجار لمحاولة توفير متطلبات العيش .

✓ اعتماد أسر المبحوثات على أسلوب عدم الثقة، الذي يولد لدى الفتاة شعورا بأن كل تصرفاتها مرفوضة من طرف الأهل حتى وإن كانت تصرفات صائبة، مما يجعلها تنتمرد لتركب أفعال خاطئة لأنها لم تجد نوع من التقبل لأفعالها الصائبة لذا فلا يهمنها توبيخهم عند قيامها بأفعال منحرفة.

✓ تبين وجود علاقة بين تصرف الأهل واتجاه المرأة نحو الانحراف والإجرام، أي أنه كلما كان تصرف الأهل متسامحا ومتفهما ومحتويا لمشاكل الفتاة كلما قل اتجاهها نحو الإجرام.

✓ تبين أن أغلب المبحوثات يعشن في أسر مستوى الضبط لديها متدني حيث أنه كلما كان الضبط الأسري منعدما أو ضعيفا كلما كثر ميلها للانحراف وارتكاب الجريمة، أي أن هناك ارتباطا كبيرا بين انعدام أو ضعف الضبط الأسري في حياة المرأة وارتكابها للجريمة وهذا ما أثبتته اختبار كاي²الذي كانت قيمته تساوي 31.82 في مستوى دلالة 0.036 Sig وهي دلالة قوية لأنها أقل من 0.05.

✓ تبين أن أعلى نسبة في انعدام أو ضعف الضبط الأسري كانت لدى النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية، مما كان له الأثر في انحرافهن وارتكابهن لهذا النوع من الجرائم ذو الصلة بشرف العائلة.

✓ تبين أن نسبة كبيرة من آباء النساء المتهمات بالسرقة غائبون عن المنزل حتى في غير أوقات العمل، وأنهن يخرجن من البيت كما يحلو لهن وأن 60% من إخوتهن منشغلون بأمورهم الخاصة وهذا إن دل على شيء يدل على عدم وجو ضبط أسري

✓ تبين أن أغلب النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية من المتزوجات أجبرن على الزواج بشخص لا يرغب فيه مما جعلهن يبحثن خارج منزل الزوجية عن شخص يعوضهن ما افتقدنه عند أزواجهن.

✓ تبين أن أغلب أزواج النساء عينة الدراسة يقومون بسلوكات منحرفة من معاكسات وشرب الخمر وتعاطي المخدرات وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى كراهية الزوجة لزوجها وعدم الثقة به

فترتكب بعض السلوكات المنحرفة كمخرج ومتنفس لها للهروب من الواقع المعاش أو للبحث عن العاطفة والحنان.

✓ أن 19% طلبوا من زوجاتهم القيام بسلوكات منحرفة ورغم قلة النسبة إلا أنه يمكن اعتبارها مؤشرا خطيرا يهدد الأسرة الجزائرية

✓ اتضح أن المرأة الجزائرية عينة الدراسة تتعرض لعنف لفظي أو ما يسمى بأسلوب إثارة الألم النفسي وغالبا ما يترتب عن هذا الأسلوب شخصيات انسحابية منطوية غير واثقة من نفسها.

✓ اتضح أن المرأة الجزائرية عينة الدراسة تتعرض أيضا إلى التهديد الدائم بالطلاق والطرده من البيت مما يجعلها دائما في خوف من المستقبل وحذر.

✓ تعامل الزوج مع زوجته بالضرب والاعتداء الذي يعد من الأمور التي توتر العلاقة الزوجية فتؤدي إلى الشعور باحتقار المرأة لزوجها وشعورها بالكراهة نحوه ومحاولة الانتقام منه بأي وسيلة .

✓ هناك ارتباط بين تعامل الزوج السيئ لزوجته تجاه الخلافات والمشاكل الأسرية وعدم التوافق الزوجي والذي يؤثر على شخصيتها و نفسيته، والذي ربما يدفعها إلى ارتكاب الجرائم والانحرافات للتعويض والتنفيس أو للانتقام والتشفي، أو لإشباع غريزة الحب والجنس عندها، وإما الانسحاب والهرب من هذا الواقع بتعاطي المخدرات.

✓ تبين أيضا أنه كلما سادت داخل جماعة أصدقاء المرأة عينة الدراسة انحرافات كلما كان اتجاههم نحو سلوك طريق الجريمة أكبر.

✓ تبين أن المرأة الجزائرية مرتكبة الجريمة تتأثر بأصدقائها ويكون لديها ميل لارتكاب الجريمة، وفي الغالب ترتكب نفس الانحرافات التي يرتكبها أصدقائها وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي بلغت قيمته 38.92 عند مستوى دلالة 0.002 وهي قوية جدا لأنها أقل من 0.05 وبالتالي فهناك ارتباط كبير بين انحرافات الأصدقاء والنوعية جرائم المرأة عينة الدراسة.

✓ أن الدافع لانتماء وارتباط المرأة المرتكبة للجريمة بأصدقاء هو إما شعورهن بالثقة والتقدير اللذان فقدناه من أسرهن، أو لكونهن يفضين لهن همومهن ومشاكلهن، أو لإيجاد المتعة والتسلية والبحث عن المغامرة، وكل هذا يجعلهن يشعرن بالانتماء لجماعة الأصدقاء ولم لا تقليد أفعالهم والتأثر بكلامهم وتصرفاتهم حتى ولو كانت منحرفة فلجماعة الأصدقاء تأثير و دور كبير على المرأة الجزائرية المرتكبة للجريمة وهذا يعتمد على قوة الانتماء والارتباط .

✓ تبين أن هناك علاقة بين الأمية و الجهل وتدني المستويات التعليمية لأفراد العينة وبين الإتجاه نحو السلوك الإجرامي، فكلما كانت المرأة على قدر من التعليم كلما زاد وعيها بفضاعة الجريمة وما يقابلها من عقوبة، إلا أنه لا يمكن تعميم القول أنه كلما تدنى المستوى التعليمي للمرأة كلما اتجهت وارتكبت جرائم بدليل النساء الأميات اللواتي لم يدخلن مدارس ومستوى تعليمهن متدني لكنهن لم يرتكبن أي نوع من الإجرام، و أن هناك مانسبته 3% من النساء الجامعيات عينة الدراسة اللواتي ارتكبن جرائم، ولم يمنعهن مستوى تعليمهن من ارتكاب الجرائم ومنه يمكن القول أن التعليم يشكل عاملا من عوامل الإجرام الكثيرة، لذلك يجب أن يكون هناك اهتمام بالتعليم بشكل موازي مع العوامل الأخرى للجريمة .

✓ كلما كان المستوى التعليمي منخفضا كلما زادت الجرائم الأخلاقية حيث أنه بلغت نسبة الأميات اللواتي ارتكبن الجرائم الأخلاقية 45 % و 56 % اللواتي مستواه ابتدائي، في حين نجد أن جرائم المخدرات فكانت من نصيب الجامعيات حيث وصل إلى ما نسبته 50% و الأميات بنسبة 45% أما جرائم التزوير والسرقة فكانت النسبة الأكبر من نصيب النساء ذات المستوى المتوسط بنسبة 40% في حين أن جرائم القتل فاحتل المستوى الثانوي ما نسبته 40%.

✓ أنه كلما كان المستوى التعليمي ضعيف ومتدني كلما كان ميل المرأة الجزائرية لارتكاب الجرائم كبيرا وهذا ما بينه معامل كاس² حيث بلغت قيمته 41.38 عند مستوى الدلالة 0.022 وهو أقل من 0.05 فهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المستوى التعليمي ونمط الجريمة.

✓ أن المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين يلعب دورا كبيرا في تحديد أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية للأبناء، فهو من العوامل المساعدة أو المثبطة على تقديم تنشئة سوية للأبناء، خاصة في مرحلة المراهقة، حيث أن الوالدين المتعلمين يعرفان حتى ولو القليل عن هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الابن كما يمكنهما التعرف على الأساليب التنشئية التي من الممكن أن تساهم و تجعل من ابنهما فردا فعالا في المجتمع.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور كبير في انحراف وإجرام المرأة الجزائرية عينة الدراسة، ولذلك يمكن اعتبار العامل الاجتماعي الثقافي عاملا أساسيا في انحراف وإجرام المرأة الجزائرية ففي ظل غياب التنشئة الأسرية السليمة وانعدام الضبط الاجتماعي ومرافقة أصدقاء السوء والزواج بالإكراه أو بمنحرف، الجهل والأمية كلها تؤدي إلى انحراف وإجرام المرأة

الفرضية الفرعية الثانية: هناك عوامل سيكولوجية تدفع بالمرأة الجزائرية إلى ارتكاب الجريمة.

وقد تم قياس هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:

➤ جانب العطف والحنان

➤ جانب الشعور بالاستقرار والأمان النفسي

➤ جانب الثقة

➤ وقت الفراغ

➤ التوافق الزوجي

✓ تبين أن معظم النساء عينة الدراسة يعانين من الحرمان العاطفي حيث كان معظم النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية يعانين من حرمان عاطفي بنسبة 78 % في حين كانت النساء اللواتي ارتكبن جرائم أخلاقية ممن يشعرن بالعطف والحنان من قبل أسرهن 22% فقط من مجموع النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية، وهذا الحرمان العاطفي لديهن قد يكون الدافع للبحث عن يشعرهن بحنان وعطف خارج أسوار البيت وخارج نطاق الشرع والدين

✓ أن هناك ارتباطا كبيرا بين إحساس المرأة بالحرمان العاطفي الأسري وميلها لارتكاب معظم الجرائم، وهذا ما أكدته معامل الارتباط r^2 الذي كانت قيمته 44.56 وهي دالة عند مستوى دلالة 0.012

✓ أن الفتاة التي لا تجد أي فرد يصغي إليها من أسرتها سواء الوالدين أو الإخوة، قد تلجأ إلى أصدقاء قد يكونون أصدقاء سوء فتتحرف إلى ما لا يحمد عقباه.

✓ نجد المرأة كغيرها تحتاج إلى بعض الحاجات الضرورية سواء في البيت أو خارجه، لذا يجب أن يكون لها مصروف شخصي، فعندما لا تلبى لها تلك الحاجات قد تشعر بالحرمان والنقص مما يضطرها إلى البحث عن المال بكل الطرق والتي منها ارتكاب جرائم السرقة سواء من البيت أو من خارجه.

✓ قد تبدو المشاكل العائلية صغيرة، ولكن آثارها يمكن أن تكون طويلة الأمد، فالأطفال الذين ينشئون بين مشاكل الأبوين المتكررة من المحتمل أن يتأثروا في مرحلة البلوغ حيث يكونون أكثر عرضة لخطر الاكتئاب، تعاطي المخدرات والكحول، القيام بالسلوكيات المعادية للمجتمع، مع مخاطر الفشل في العلاقات الشخصية والحياة المهنية حتى بعد تخطي سن المراهقة.

✓ غالبا ما تكون الفتاة أكثر تأثرا من الذكور في مسألة الاستقرار والأمان النفسي لذا فهي تتأثر بالمشاكل العائلية أكثر من الذكور.

✓ تبين أن حوالي 37% من أمهات النساء عينة الدراسة يتعاملن مع أزواجهن بطريقة سيئة، و أن حوالي 66% من أمهات النساء عينة الدراسة يجالسن صديقات سيئات السمعة، فالأم هي القدوة والنموذج

الذي تحاول الفتاة أن تقلده، فإذا كانت هذه القدوة سيئة التعامل مع زوجها وتجالس صديقات السوء مما يجعل الأبناء عموماً والفتاة بشكل خاص على اكتساب تلك التصرفات من أمهاتهن.

✓ أن شعور المرأة عينة الدراسة بوجود وقت فراغ طويل جعلها تلجأ إلى المخدرات حيث أن كل أفراد العينة الذين احتجزوا بتهمة المخدرات صرحن أنهم يعيشون أوقات فراغ بنسبة 100% من مجموع المتهمات في جرائم المخدرات وذلك إما لملئ أوقات الفراغ أو حبا في التجربة، كما أن ما نسبته إلى 65% من مجموع النساء عينة الدراسة المرتكبات لجرائم أخلاقية كن يشعرن بوقت فراغ طويل، وهو ما يجعل للشيطان طريقاً نحو عقولهن بملئ هذا الفراغ بارتكاب الجرائم الأخلاقية.

✓ أن حوالي 43% من مجموع النساء أفراد العينة كن يلجأن إلى أصدقائهن وصديقاتهن لقضاء أوقات الفراغ، وهذا قد يؤثر سلباً خصوصاً عندما يكون سلوك الأصدقاء منحرفاً، وأن ما نسبته 17% منهن لا يلجأن إلى أحد لقضاء وقت الفراغ ويفضلن قضاءه بمفردهن، وهذا إما لوجود انحرافات خفية تمارسها خفية لوحدها كمشاهدة الأفلام الإباحية أو لوجود مشاكل وخلافات أسرية تجعلها تهرب من واقعها لتتوقع على نفسها.

✓ تبين أن مرتكبات الجرائم الأخلاقية وجرائم السرقة عينة الدراسة يلجأن كثيراً إلى مجالسة الأصدقاء لقضاء أوقات الفراغ، حيث بلغت نسبتهن 46% و جرائم القتل والمخدرات بنسبة 50%، وهذا إن دل على شيء يدل على أن هذا النوع من الجرائم لا يأتي من العدم فهو بمثابة تراكم لخبرات الآخرين عن طريق التقليد، كما وأنه يدل على أن معظم أصدقاء النساء عينة الدراسة من النوع المنحرف ما أدى إلى تأثرهن بهن وتقليدهن، أو أن أصدقاءهن ضغطن عليهن للسير في هذا النوع من الطرق المنحرفة.

✓ أن هناك ارتباطاً كبيراً بين التوافق الزوجي و جرائم المرأة وهذا ما أكدته اختبار كا² والذي كانت قيمته دالة عند مستوى دلالة 0.001 وهي أصغر من 0.05 حيث أن أغلب أفراد العينة يعانون من قلة احترام من طرف أزواجهن ومنهن من يشعرن بعدم السعادة مع أزواجهن .

✓ أن المرأة المجرمة عينة الدراسة تعاني من عدم الاستقرار وانعدام الأمان النفسي مع زوجها وهذا ما أكدته قيمة اختبار كا² الذي كان دالاً عند مستوى دلالة 0.018 التي هي أقل من 0.05 حيث أن أغلب النساء عينة الدراسة لديهن حرمان عاطفي فلا يشعرن بحنان الزوج ولا محبته .

✓ تبين أن النساء المتهمات في جرائم أخلاقية كن دون وظائف وأن نسبة كبيرة منهن كن يعملن في ملهى ليلي، فالمرأة التي لا تجد وظيفة قد تلجأ إلى هذا النوع من الجرائم للتكسب السهل، وأن أغلب

النساء اللواتي ارتبطن بجرائم المخدرات كن يعملن مهنا حرة كالخياطة والحلاقة وغيرها من المهن التي كانت بمثابة غطاء، كما كانت تسهل لهن العثور على المستهلكين والمستهلكات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للعوامل النفسية أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، ولذلك يمكن اعتبار العامل النفسي عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة، على اعتبار أن الحرمان العاطفي الذي تحسه المرأة سواء من الوالدين أو الزوج و إحساسها بعدم الاستقرار والأمان النفسي، وشعورها بالفراغ كلها تجعل المرأة تتجه إلى الإجرام والانحراف لتعبئة هذا الفراغ الذي تحسه.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك عوامل اقتصادية تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة

تمت دراستها من خلال المؤشرات التالية

➤ وظيفة المبحوثات

➤ وظيفة الوالدين

➤ مصدر دخل الأسرة

➤ نوع السكن

➤ نوع الحي

➤ تبين أن هناك علاقة قوية بين نوع الجريمة والمهنة التي تمارسها المرأة عينة الدراسة، من خلال اختبار كا² الذي كان دالا عند مستوى دلالة 0.001، ومنه يمكن القول أن جرائم المرأة تنتوع حسب الوظيفة التي تشغلها.

➤ تبين انعدام الارتباط بين مصدر دخل الأسرة وإجرام المرأة وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي كانت

قيمتها غير دالة عند مستوى دلالة 0.26 وهو أكبر من 0.05

➤ تبين أن الأحياء التي تسكنها المرأة الجزائرية المرتكبة للجريمة هي في الغالب أحياء قديمة

وشعبية أو متوسطة نوعا ما أين يكثر فيها السكان ويقل فيها الضبط الاجتماعي، مما يؤثر على المرأة في ارتكاب الجرائم وانحرافها وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي كانت قيمته دالة إحصائية، من خلال ك² المحسوبة التي تساوي 14.5 أكبر من المجدولة والتي تساوي 6.63 عند مستوى الدلالة 0.001، ويعني

هذا أن هناك علاقة بين نوع الحي وجريمة المرأة المرتكبة للجريمة

➤ للعوامل الاقتصادية أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، حيث أنه وكما كانت المرأة بحاجة للمال لجأت إلى كل الطرق سواء المشروعة أو غير المشروعة لتلبية رغباتها المادية في عالمنا الذي أصبح ماديا بحتا ولذلك يمكن اعتبار العامل الاقتصادي من بين أهم العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى الانحراف والجريمة

ومنه فيمكن القول أن للعوامل الاقتصادية أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، حيث أنه وكما كانت المرأة بحاجة للمال لجأت إلى كل الطرق سواء المشروعة أو غير المشروعة لتلبية رغباتها المادية في ظل عالمنا الذي أصبح ماديا بحتا ولذلك يمكن اعتبار العامل الاقتصادي من بين أهم العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى الانحراف والجريمة .

الفرضية الفرعية الرابعة: لضعف الوازع الديني تأثير على ارتكاب المرأة الجزائرية جرائم متنوعة

وخاصة.

وقد تمت دراستها من خلال المؤشرات التالية

➤ قوة وضعف الوازع الديني لدى المبحوثات

➤ مستوى تدين الأصدقاء

✓ تبين من خلال الدراسة الميدانية أن هناك نوع من ضعف الوازع الديني لدى المرأة المجرمة عينة الدراسة، حيث وجدنا أن 50% من النساء عينة الدراسة لديهن وازع ديني ضعيف جدا وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بأن الجزائر بلد يحكمه الدين الإسلامي كنهج وشرعية ونمط حياة.

✓ فالمرأة الجزائرية المرتكبة للجرائم الأخلاقية لديها وازع ديني ضعيف جدا بنسبة 61 % مقارنة بباقي الجرائم المرتكبة من طرف النساء عينة الدراسة تلتها نسبة 51% و 52% للمخدرات والسرقة على التوالي من حيث ضعف الوازع الديني في حين أن باقي الجرائم كالتزوير والقتل فلم يكن الوازع الديني ضعيف مقارنة بالجرائم السابقة الذكر.

✓ ونحن نعلم أن الصلاة لها دور وقائي فهي تنهي المصلي عن الفحشاء والمنكر وهي وسيلة فعالة من الوسائل الوقائية لمكافحة الجريمة، والصيام سواء أكان فرضا أم نفلا وازع ديني للعبد المسلم يقيه من الوقوع في الجريمة فإذا صام المسلم عن المفطرات وصامت جوارحه اليد واللسان والرجل والعين حفظته من الانحراف واقتراف الجريمة وكذلك بقية أركان الإسلام مثل الحج والزكاة إذا التزم بها المسلم كانت سببا بإذن الله رادعا عن الجريمة فالإسلام عالج الجريمة ووضع طرقا لذلك، ليست عقابية فقط كما في القوانين الوضعية بل هي إصلاحية عقابية فالشريعة الإسلامية تحرص على علاج الجاني

✓ فالوازع الديني لديه علاقة وطيدة مع إجرام وانحراف المرأة عينة الدراسة وهذا ما أكدته اختبار كا² الذي كانت قيمته 32.5 وهو ذا دلالة قوية عند درجة حرية 0.05 مما يجعلنا نقول أنه كلما كان الوازع الديني ضعيف كلما كانت المرأة أكثر ميلا لارتكاب الجريمة .

✓ أما عن مستوى تدين الأصدقاء كان له تأثير كبير على عينة الدراسة حيث أن قيمة كا² كانت دالة عند درجة حرية 0.05، أي أنه كلما انخفض مستوى الوازع الديني لدى جماعة الأصدقاء كلما أثر على ارتكاب المرأة عينة الدراسة للجريمة، حيث نلاحظ أن المرأة عينة الدراسة تتأثر كثيرا بجماعة الأصدقاء الذين يعتبرون كعامل مساعد على الولوج في عالم الجريمة من خلال تسهيل وتزيين الأمور المحرمة ومشاركتها هؤلاء الأصدقاء في الأفعال المحرمة في حين أن هؤلاء الأصدقاء لا يساهمون في النصيح والإرشاد إلى الطريق القويم كما أن هؤلاء الأصدقاء يتهاونون في آداء الصلاة المفروضة وكل هذا جعل المرأة عينة الدراسة تتساق معهم في أفعال محرمة حيث أن الأصدقاء الذين لديهم وازع ديني قوي لا يأمرن إلا بالخير وينهين عن الشر، حيث يكونون ناصحون موجهون والعكس صحيح.

وعليه يمكن القول أن لضعف الوازع الديني لدى المرأة الجزائرية ولضعف الوازع الديني لأصدقائها أثر بالغ على انتهاج المرأة الجزائرية السلوك الانحرافي الإجرامي، حيث أنه كلما ابتعدت المرأة عن الالتزام الديني والانسياق وراء الأفعال المحرمة كلما كان انحرافها وإجرامها سهلا ودون أي تأنيب ضمير، ولذلك يمكن اعتبار العامل الديني عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة .

الفرضية الفرعية الخامسة: تساهم وسائل الإعلام لاسيما المرئية منها في ارتكاب المرأة الجزائرية لجرائمها.

تمت دراستها من خلال المؤشرات التالية

➤ نوع البرامج التي تتابعها

➤ التأثير بالإعلام المرئي

✓ تبين لنا أن 63% من مجموع أفراد العينة يفضلون متابعة البرامج المرئية السيئة(المسلسلات الغرامية وغير الواقعية، أفلام العنف، السهرات والمنوعات، الأفلام الإباحية) في حين أن 36% فقط منهم يتابعن البرامج الهادفة(كالمسلسلات الاجتماعية، الأخبار الثقافية والبرامج الدينية)

✓ فمثلا نلاحظ أن المرأة المرتكبة للجرائم الأخلاقية تتابع وتفضل مشاهدة البرامج غير الهادفة بنسبة 73 % والتي كان لها الأثر الكبير في إثارة غرائزها الجنسية مما هيا لها الميول لارتكاب هذا النوع

من الجرائم، وكذلك هو الحال بالنسبة لباقي الجرائم إلا جرائم التزوير أين نجد أن المرأة المرتكبة لهذا النوع من الجرائم تحبذ متابعة البرامج الهادفة المفيدة بنسبة 51 % .

✓ فرسالة الإعلام ليست نزيهة في الغالب لأنها رسالة موجهة، فأكثر البرامج المخصصة للشباب تعمل على بلورة الشخصية الانحرافية لديه، حيث أن الدراسات الجنائية كشفت عن أن أحد أسباب السرقة والعنف هو مشاهدة الأفلام التي يتقن فيها السارقون باقتحام المنازل والبنوك، وأن أحد أسباب الدعارة والخلاعة هو الأفلام الهابطة وعرض الأزياء والحفلات الماجنة، وإن سببا مهما من أسباب السكر والتدخين وتعاطي المخدرات هو ظهور ممثلين و سينمائيين يزولون ذلك وهم في حالة انتشاء، فتكرار أمثال هذه اللقطات، يعمل كمنبه أو كجرس يقرع بشكل دوري لمخاطبة الغريزة أو ما يسمى بالعواطف السفلية لدى الشبان والفتيات، فلم يبق شيء يرمز إلى الحياء والعفة والالتزام إلا وهتك التلفاز أستاذه، وتأتي خطوة المنحى الإعلامي بالدرجة الأولى من أسلوب العرض المشوق وال جذاب والمغري للدرجة التي تتطلي فيها الرسالة الإعلامية على المشاهد فلا يلمسها أو يقتنعها لأنه يسترخي ويسترسل أمام التلفاز فلا يحاكمه ولا ينتقده إلا نادرا، فالمشاهد عموما يستقبل مواد البث التلفازي كمسلمات، الأمر الذي يزرع في وعيه أو لا وعيه ثقافة السرقة والعنف والغش والخداع والتهالك على المادة وشرب الخمر والتدخين والمخدرات ومنه فيمكن القول أن هناك ارتباطا وثيقا وقويا بين مشاهدة المرأة الجزائرية للبرامج السيئة في وسائل الإعلام المرئية وميلهن لارتكاب الجريمة، حيث يؤيد هذا الارتباط قيمة اختبار كا² الذي كان دالا عند مستوى دلالة 0.001 وهي قيمة دالة عند درجة حرية 0.05 .

✓ أما من ناحية تأثير المرأة عينة الدراسة بالإعلام المرئي فقد تبين أن المرأة عينة الدراسة قد تأثرت بالإعلام المرئي لكن هذا التأثير لم يكن كبيرا حيث مثلت نسبة التأثير 36% في حين كان عدم التأثير يقارب ما نسبته 48% أما التأثير المتوسط فقد مثل حوالي 16% ورغم وجود نسبة كبيرة لم تتأثر بوسائل الإعلام المرئية إلا أن نسبة التأثير كانت كبيرة مقارنة بسن المبحوثات ومدى وعيهن بأن هاته البرامج ما هي إلا برامج استهلاكية تجارية فقط ولا صلة لها بالواقع الاجتماعي .

✓ وبالنظر إلى قيمة كا² نجد أنها دالة عند مستوى دلالة 0.014 وهي تدل على وجود ارتباط قوي بين التأثير ببرامج الإعلام المرئي و ارتكاب الجريمة.

✓ كما تبين أن 52% من النساء عينة الدراسة تهتم بمتابعة أخبار الجريمة في نشرات الأخبار و أن أكثر من 56% منهن يهتمن بمتابعة برامج التي تهتم بالجريمة والمجرمين كما أن حوالي 40% منهن يتابعن ويشكل يومي الأفلام الجنسية مما يجعل حوالي 58% يرغبن في ممارسة الزنا، في حين

نجد أن ما نسبته 20% منهن اكتسبن أساليب السرقة من التلفاز، أما عن التأثير عند متابعة أفلام العنف ومحاكاة الشخصيات العنيفة فنجد أن المرأة عينة الدراسة لا تتأثر كثيرا بها ومرد هذا أن المرأة بطبيعتها لا تميل كثيرا إلى العنف والجرائم العنيفة.

✓ تبين أن المرأة المرتكبة للجرائم الأخلاقية تتأثر أكثر عند متابعة الأفلام الجنسية بنسبة 65% مما يدفعها لممارسة الزنا بنسبة 88%، في حين أن المرأة المرتكبة لجرائم المخدرات نجدها تهتم بمتابعة برامج الجريمة، كما أنها تتأثر بمشاهدة الأفلام الجنسية مما يدفعها لممارسة الزنا.

✓ في حين نجد أن المرأة عينة الدراسة المرتكبة لجرائم السرقة ترغب في متابعة أخبار الجريمة بنسبة 66% ومشاهدة برامج عن الجريمة بنسبة 73%، كما أن 40% من النساء المرتكبات لجرائم السرقة تعلمن أساليبها من التلفاز، أما عن جرائم التزوير فنجد أن حوالي 40% منهن قد اكتسبن بعض أساليب السرقة من التلفاز، في حين نجد أن المرأة عينة الدراسة المرتكبة لجرائم القتل تتأثر بمحاكاة الشخصيات العنيفة بنسبة 50% .

ومن هنا نستنتج أن للإعلام المرئي دور و أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي حيث أن البرامج التلفزية ومشاهدة الانترنت لها دور في الجريمة لكن بتوفر ظروف وعوامل أخرى مساعدة فليس كل متلقي لوسائل الإعلام المرئية سيرتكب جرائم أو هو مجرم فعلا فهناك الكثير من المتابعين لوسائل الإعلامية المرئية لكنهم أناس معتدلين .

الفرضية الفرعية السادسة: ينتج عن إجرام المرأة عدة نتائج سلبية سواء على مستوى أسرتها

أو على مستواها الشخصي

تمت دراستها من خلال المؤشرات التالية

1- على الصعيد الشخصي (النفسي)

2- على الصعيد الأسري الاجتماعي للمرأة المجرمة

✓ من النتائج السلبية التي لها آثار على المستوى الشخصي للمرأة المجرمة هو فقدانها لعائلتها سواء من خلال التبري منها أو من خلال تطليقها إذا كانت متزوجة أو محاولة اقتكاك أولادها منها وحرمانهم من رؤيتها وتشويه صورتها لديهم وكل هذا له بالغ الأثر على المرأة المجرمة.

✓ أن الاتجاه العدائي من جانب المجتمع يؤدي إلى المزيد من الانحراف، فمهما كانت فداحة الجريمة التي ارتكبتها المرأة فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم تصل إليها بعد، فإذا شعرت بأن المجتمع يتصرف نحوها بطريقة طاغية وعنيفة فالنتيجة الطبيعية لذلك هي الشعور بالاغتراب عن

المجتمع والنظر إلى زميلاتها من المجرمات بوصفهن الأشخاص الذين يعاملنها باحترام ورفق، لذا قد تغادر المرأة السجينة السجن وهي تعتبر المجتمع كعدو لها، وأكثر ميلا عن ذي قبل إلى مواصلة الانحراف الاجرامي.

✓ ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 39 أن حوالي 46.66% من النساء عينة الدراسة يعانون من أعراض اكتئابية داخل السجن، فالتواجد في السجن من الأمور التي تدعو السجين إلى الشعور بالحزن أو الاكتئاب وتزايد أعراضه بحيث يشعر السجين بتدني روحه المعنوية وهبوطها إلى درجة الصفر، وفي الحياة العادية خارج السجن فإن أي شخص معرض بالطبع للشعور بالاكتئاب لكنه يستطيع أن يخفف شيئاً من التوتر عن نفسه بشيء من التسلية أو الترويح أو التماس صحبة من يرغب من الأهل والأصدقاء بل يمكنه زيارة الطبيب النفسي طالبا المشورة، لكن هذه المهدئات لأعراض الاكتئاب في الحياة اليومية خارج السجن ليست متاحة داخل السجن، ومن المظاهر التي يتخذها الاكتئاب عند السجناء العزلة عن الزملاء والانكفاء على الذات واجترار ذكريات الحياة خارج السجن.

✓ تبلغ نوبات الاكتئاب أوجها عند بعض السجناء بمحاولة الانتحار إذ قد يبادر السجين إلى قطع شرايينه أو إلقاء نفسه من مكان عال، و محاولة السجين للانتحار تكون بسبب شعوره أن مدة المحكومية طويلة ويتصور لديه أنه لن يطول به العمر إلى أن يرى الحياة خارج أسوار السجن.

✓ من خلال الجدول رقم 40 لاحظنا أن النساء عينة الدراسة يشعرن بالنقص وعدم الثقة بالنفس بنسبة 54.35% وهي نسبة كبيرة باعتبار أن الثقة بالنفس هي شعور الفرد بتقبل الآخرين له وكذلك شعوره بالكفاءة والجاذبية والقناعة وعدم التمرکز حول الذات، فالدخول إلى السجن يعتبر بمثابة حاجز لدى المرأة السجينة نحو التقدم والمضي قدما في حياتها وأن التفكير في المستقبل الآن خطوة مهمة يجب أن تتخطاها وتتجاوزها مع محاولة تصحيح وإصلاح ما يمكن إصلاحه فالسجن ليس نهاية الحياة بل هو فترة انتقالية في حياتها لمعاودة حساباتها لذا على المرأة المسجونة أن تثق في قدرتها على أن تكون فردا صالحا في المجتمع وأن لا تشعر بالنقص أبدا بل هي الآن في معركة من أجل إثبات ذاتها وليس العكس وهذا ما يمكن للأخصائي الاجتماعي والنفساني أن يركز عليه خلال فترة السجن.

✓ من خلال الجدول رقم 41 أن المرأة المسجونة عينة الدراسة تعاني من أعراض رهابية ناتجة عن تواجدها في السجن فالرهاب من الأماكن المغلقة أهم تلك الأعراض بنسبة 84% حيث يشعر الشخص المصاب بهذا الرهاب بخوف شديد عند تواجده في مساحات ضيقة ومغلقة وبما أن السجن مكان

مغلق فنجد أن المرأة المسجونة عينة الدراسة تحس بأعراض رهابية قد لاتزول حتى بعد خروجها من السجن.

✓ كما أنه ومن الأعراض الرهابية أيضا والتي كان لها أثر كبير على المرأة بعد دخولها إلى السجن وهو أنها تفرع دون سبب بنسبة 63 % حيث أن مشاعر الهلع والفرع تحدث في مواقف غير متوقعة من دون أي سبب وجيه فهي عادة ليست مرتبطة بذلك النوع من المواقف المثيرة للخوف كما أن آثار الهلع والفرع دون سبب تختلف بحسب تكوين شخصية المرأة، والعقد النفسية التي تشكل شخصيتها، لذلك فإن الفرع المرضي تتفاوت حدته وأعراضه من شخص إلى آخر، ويمكن أن يعيش بها الإنسان طيلة حياته، وأحيانا قد تتحول إلى مرض له أبعاد ونتائج وخيمة تؤثر على حياته الاجتماعية، وعلى حالته النفسية، بحيث يتولد لدى المصاب شعور بالاضطهاد والتخوف الاجتماعي، وقد تصل إلى حد الإصابة بأزمات نفسية أو بحالة اكتئاب...

✓ شعور المرأة بالاغتراب والذي يتمثل في صعوبة تجاوزها مرحلة الاحتجاز، ففي السجن يتشكل مجتمع صغير وضيق، غير ذاك المجتمع الخارجي، تحكم هذا المجتمع ثقافة، بالمعنى الحقيقي، ومعايير تتمركز حول الشعور بالظلم والغبن والعنف، وتتشكل قواعد رئيسية وخطوط عامة داخل السجن، من المحتمل إيجاد صعوبة كبيرة في تجاوزها بعد الخروج، لاسيما في ظل جهود كبيرة عانى منها السجناء في التأقلم والتكيف مع وضعهم داخل السجن، وبهذا فإن السجين يجد نفسه مضطرا إلى إعادة إنتاج وخلق آليات تمكنه من التعاطي مع العالم الخارجي، لأن هذه المشكلة هي مشكلته، حسب القيم والمعايير المجتمعية وهي، بالتأكيد، جهود مضاعفة بالمقارنة مع الفرد الذي لم يعان من تجربة السجن والانعزال عن المجتمع.

فالمرأة المسجونة تفقد الثقة بالمجتمع كما يجعلها تصاب بالاغتراب الاجتماعي والشعور بعد الانتماء للمجتمع الذي أدار لها ظهره.

✓ تبين من خلال الجدول رقم 42 أن أسرة المرأة المجرمة عينة الدراسة تعاملها باحتقار عقب دخولها إلى السجن بنسبة 35% وهذا من وجهة نظرها وأن حوالي 28% من النساء عينة الدراسة قلن أن أسرهن لا يهتمون بأمرها لأن 15% يتجنبون زيارتهن في السجن في حين كانت نسبة أسر السجينات اللواتي يتقبلنهن ويقدرنهن بنسبة 16%.

✓ تبين أن عائلات السجينات عينة الدراسة لا يتقبلن المرأة المسجونة خاصة على غرار الذكور الذين نجدهم يتقبلونهم وينسون أخطاءهم مهما كانت شنيعة في حين أن المرأة عندما تخطئ فأخطاؤها لا

تغتر، لذا يعتبر عدم تقبل الأسرة للمرأة المسجونة من الآثار السلبية ذات الأثر الكبير على المرأة المسجونة حيث لا تجد من يساندها في محنتها فتبحث عن ملجأ آخر والذي قد يكون رفيقات السوء في السجن مما قد يساهم في اكتساب المزيد من السلوكات المنحرفة مستقبلاً.

✓ من خلال الجدول رقم 43 أن أكثر شيء تحس المرأة أنها خسرت بعد دخولها إلى السجن هو نظرة المجتمع الإيجابية لها حيث كانت نسبتها 46% في حين جاءت خسارة العائلة في المرتبة الثانية بنسبة 23% وما نسبته 20% فيما يخص خسارة الأولاد في حين نجد أن 10% منهم قلن أنهم لم يخسروا أي شيء، فالسجن يعتبر من أسوأ التجارب المرة للرجل والمرأة على حد سواء . لكن نظرة المجتمع إلى المرأة السجينة تملؤها الريبة والشك وتعد وصمة عار بخلاف المجتمعات الغربية، التي تتعامل مع قضية سجن المرأة بشكل مرن فلا يؤثر في مستقبلها، حيث تخرج المرأة بعد تأديتها العقوبة لتمارس حياتها بصورة طبيعية، فلا يجب أن يحكم الناس والمجتمع والزمن على السجينات من النساء فربما يكون دخولهن إلى السجن شيئاً مدبراً أو هي صدفة أرادها القدر أو ربما ظلماً، وأن عدم تقبلهن واعتبارهن وصمة عار شيء يجعل المرأة مريضة نفسياً وله نتائج سلبية على نفسياتها.

فعلى أسرهن أن تتقبلهن كما هن ويجب أن يعرفوا شيئاً واحداً أن الإنسان قد يخطئ أحياناً وأن من خلقنا على هذه الأرض يغفر لمن يشاء في حين عباده مليئون بالحق والكرهية لبعضهم البعض . يمكن القول أنه ينتج عن إجرام المرأة عدة نتائج سلبية سواء على مستوى أسرته أو على مستواها الشخصي، على مستوى أسرته من خلال عدم تقبلهم لها بعد خروجها من السجن والتبري منها أو من خلال تطليق زوجها لها ومنع أولادها من زيارتها وعلى مستواها الشخصي من خلال شعورها بالوحدة النفسية التي تعد في حد ذاتها خبرة أليمة ومريرة وشاقة على النفس البشرية فما بالك بالمرأة التي تعتبر حساسة لأتفه الأشياء، حيث تعاني من جراء هذا الشعور البغيض والتعس من فقدان الحب والتقبل الأسري وكذلك الشعور بانعدام الثقة بالآخرين وفقدان التواصل الاجتماعي بل وفقدان أي هدف أو معنى للحياة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإحساس بأنها شخص غير مرغوب فيه أو أنه لا فائدة منها فتظهر لديها بعض الأعراض النفسية كالإكتئاب والاعترا ب الاجتماعي...

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفرضية القائلة بأن هناك عدة عوامل تدفع بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة مما قد يفرز عدة نتائج قد تحققت حيث أن إجرام المرأة هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل اجتماعية ثقافية، نفسية، اقتصادية، دينية... وأن الفعل الإجرامي لا يمكن أن يحدث بمعزل عن هذه العوامل مجتمعة كلها أو بعضها .

الفرضية الرئيسية الثانية: للمؤسسات العقابية دور في إعادة تأهيل المرأة المجرمة وإدماجها في المجتمع كفرد صالح من خلال عدة برامج.

1- مشاركة المرأة عينة الدراسة من عدمها في البرامج التأهيلية داخل السجن

تبين من خلال الجدول رقم 44 وجدنا أن أغلب أفراد العينة يشاركون في البرامج التأهيلية داخل السجن بنسبة 95% في حين أن 4% فقط من النساء عينة الدراسة لا يشاركن في البرامج التأهيلية المقدمة من طرف إدارة السجن، حيث يمكن رد اهتمام المسجونات بالبرامج التأهيلية إلى عوامل كثيرة مشجعة على الانضمام لهاته البرامج التأهيلية والتي أهمها الحالة الاقتصادية، حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادي لدى النزيلات يجعلهن يسعين لتعلم أية حرفة أو مهنة تقيهن من العوز المادي وتساعدن في توفير النفقات اللازمة لهن و لأهلن بعد الخروج من السجن، كما أنهن يلجأن للبرامج التأهيلية من أجل شغل أوقات الفراغ الذي يشعرن به، ولمحاربة الضجر والملل .

2- سبب عدم المشاركة في البرامج التأهيلية

وجدنا من خلال نتائج الجدول رقم 45 أن النساء المسجونات عينة الدراسة لا يشاركن في البرامج التأهيلية لشعورهن بالتعب طوال اليوم بنسبة 66% في حين أن 33% والتي تمثل حالة واحدة التي أبدت عدم اهتمامها بالبرامج التأهيلية داخل السجن ويمكن أن يكون رفض الالتحاق بالبرامج التأهيلية كأسلوب دفاعي لعقاب النفس وحرمانها من الاختلاط بأفراد المجتمع في حدها الأدنى، حيث أن رفض المرأة السجينة للالتحاق بالبرامج التأهيلية يكون ناتجا عن اعتبار هاته البرامج عبئا لا جدوى منه خاصة أنها متيقنة أنها مرفوضة من قبل المجتمع بعد الخروج من السجن حيث يلاحقها الوصم الاجتماعي الذي يجعل من البرامج التأهيلية مضيعة للوقت فهي لن تستفيد منها في كل الأحوال.

3- درجة استفادة المرأة عينة الدراسة من البرامج التأهيلية داخل السجن

اتضح أن حوالي 57% من النساء عينة الدراسة صرحن أن استفادتهن من البرامج التأهيلية داخل السجن كانت كبيرة، في حين كانت نسبة النساء اللواتي صرحن أن درجة استفادتهن من البرامج التأهيلية كانت متوسطة 34% أما مانسبته 7% صرحن أن درجة استفادتهن كانت ضعيفة.

ويمكن رد هذا التنوع في درجة الاستفادة إلى اختلاف مستويات التعليم لدى النساء المجرمات عينة الدراسة والتي صرحن أنها تراوحت بين الأمية و المستوى الجامعي فأغلب الظن أن البرامج التأهيلية في السجن موجهة بدرجة كبيرة إلى النساء اللواتي مستواهن التعليمي متدني حيث نجد أن أغلب النساء عينة الدراسة واللاتي يقبلن على البرامج التأهيلية هن من فئة الأميات وذوات المستوى الابتدائي والمتوسط،

حيث نجدهن يحاولن تعويض ما فاتهن من تعليم عن طريق التعليم بالمراسلة أو تعلم مهن وحرف تساعدن على العمل بعد خروجهن من السجن لكن النساء اللواتي مستواهن التعليمي ثانوي أو جامعي هن اللواتي قلن أن درجة استفادتهن من البرامج التأهيلية داخل السجن وذلك إما لأنهن قمنا بدورات في التكوين المهني من قبل أو لأنهن لا يهتمن بهذا النوع من البرامج المتاحة داخل السجن.

4- البرامج التي ترغب المرأة عينة الدراسة وتقبل عليها في السجن

تبين أن أغلب أفراد العينة يرغبن في البرامج المهنية بنسبة 70%، تلتها الإقبال على البرامج الدينية من حفظ للقرآن والأحاديث الدينية وسماع المواعظ بنسبة 67%، ثم جاءت بعدها البرامج التعليمية كالدراسة عن بعد للحصول على شهادة دراسية أعلى بنسبة 53%، في حين احتلت البرامج النفسية ما نسبته 40%، أما البرامج الثقافية فهي لا تلقى إقبالا كبيرا من طرف السجينات حيث كانت نسبة النساء التي لا تود هذا النوع من البرامج بنسبة 56% وكذلك هو الحال بالنسبة للبرامج الصحية والبيئية وكذا دورات الكمبيوتر بنسبة 23 %

ومرد الإقبال الكبير على بعض البرامج والنفور من البعض الآخر إلى أن النساء عينة الدراسة تحاول الاستفادة من وجودها في السجن لتعلم شيء ينفعها عند خروجها منه، حيث أن أغلبهن يقبلن على برامج التكوين المهني لتعلم الحرف والمهن التي يمكن أن تكون لها سندا بعد خروجها من السجن وكذلك هو الحال بالنسبة للنساء اللواتي يردن الحصول على شهادة دراسية أعلى، أما بالنسبة للبرامج الدينية فهي تعتبر كنوع من سد الفراغ الروحي الذي تعيشه السجينة، أما عن اتجاه السجينات نحو البرامج النفسية فهو بمثابة ملجأ لهن لتجاوز الاضطرابات النفسية التي قلنا سابقا أن النساء المسجونات يعانين منها بعد دخولهن السجن لتخفيف الضغط النفسي لديهن، في حين أن الإقبال يكون أقل على البرامج البيئية والصحية والبرامج الثقافية وذلك نظرا لعدم أهميتها في نظرهن مستقبلا، وهذا لا يمنع من أهمية هاته البرامج في الترويح على السجينات وإنشاء جو من المرح والترفيه عنهن داخل أسوار السجن.

4- البرامج التدريبية التي ترغب المرأة عينة الدراسة بالانضمام إليها في السجن من وجهة

نظرها

احتل التدريب على الحلاقة المرتبة الأولى بنسبة 76% تلاها دورات الكمبيوتر بنسبة 70% وجاء برنامج التفصيل والخياطة في المرتبة الثالثة بنسبة 67% كما احتل برنامج الطرز والرسم على القماش المرتبة الرابعة بنسبة 60% أما الحياكة فجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 52%.

ويمكن رد هذا الترتيب لكون مهنة الحلاقة مريحة أكثر من المهن الأخرى وأقل مجهوداً، أما دورات الكمبيوتر فهي أكثر طلباً في السوق لما للكمبيوتر من أهمية في كل المجالات، أما الخياطة والتفصيل فهي من المهن المريحة أيضاً لكنها متعبة وشاقة لذا كان الطلب عليها أقل في حين أن الطرز والرسم على القماش يعتبر فناً لذا فهو لا يستهوي كل المسجونين إلا الفئة التي تمتلك الموهبة والرغبة في تعلمه أما الحياكة فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة لوجود عدد كبير من المصانع المنتجة لهاته المنتجات وبالتالي فإن اللجوء إلى هذا النوع من المهن يكون أقل .

كما أنه و من خلال الجدول رقم 49 وجدنا أن النساء عينة الدراسة يرون أن استغلال وقتهم في تعلم مهنة أو حرفة في السجن سيساعدهن كثيراً بعد خروجهن من السجن بنسبة 84% ولهذا على إدارة السجون الجزائرية الاهتمام أكثر بالبرامج التأهيلية عموماً والتكوين المهني والتعليم خصوصاً وذلك لما له من فائدة على السجينات فيما بعد للبحث عن سبل رزق حلال والاعتماد على النفس في حياتهن وبالتالي عدم العود إلى الجرائم حيث أن العمل يجعلهن منشغلات دائماً ويملاً أوقات الفراغ التي رصدنا أنها من بين العوامل المساهمة في إجرام وانحراف المرأة الجزائرية.

الفرضية الفرعية الأولى: للمؤسسات العقابية دور في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة

المجربة

تبين أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الثقافي والتعليمي للمرأة المجرمة عينة الدراسة قد تراوحت بين (2.50) و (1.93) وأن المتوسط الحسابي العام لدور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الثقافي والتعليمي كان كبيراً جداً من وجهة نظر مجتمع الدراسة إذ بلغ 2.24 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تساهم وبشكل كبير في إعادة تأهيل المرأة المجرمة عينة الدراسة ثقافياً وتعليمياً، وأن أكثر أدوار المؤسسات العقابية في البرامج الثقافية والتعليمية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة يتمثل في توفير الجو المناسب للمذاكرة والمطالعة ومحاولة توفير الوسائل التعليمية الحديثة وإلقاء المحاضرات والندوات بصفة دورية، وأن أقل الأدوار في هاته البرامج يتمثل في تقصير المؤسسة العقابية على توفير الكتب والمجلات العلمية الحديثة للمكتبة .

ومنه يمكن القول أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل التعليمي والثقافي، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني وهذا يدل على

الاهتمام الكبير من قبل إدارة السجون في الجزائر بالجانب التعليمي الثقافي للنزيلات والذي ينعكس إيجاباً على حياتهن بعد الخروج من السجن وإسهامهن في تطوير وتنمية المجتمع.

الفرضية الفرعية الثالثة: للمؤسسات العقابية دور وأثر كبير في إعادة التأهيل الديني للمرأة المجرمة.

وجدنا من خلال الجدول رقم 52 أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الديني للمرأة الجزائرية المجرمة قد تراوحت بين 2.90 و 1.83 وأن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور كان كبيراً جداً من وجهة نظر النساء عينة الدراسة إذ بلغ 2.55 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تقوم بدور كبير جداً في إعادة التأهيل الديني للمرأة الجزائرية السجينة.

فالتغيير في سلوكات واتجاهات النزليات يعد الهدف الذي يسعى إليه مخططوا البرامج التأهيلية والإصلاحية، فأغلب علماء الشريعة و الدين والمصلحون الاجتماعيون وعلماء النفس يتفقون على أن التمسك بالقيم الدينية له تأثير على الأفراد وسلوكهم وارتباط ذلك بالحد من وقوع الجرائم في المجتمع. ومما سبق يتضح أن أكثر أدوار المؤسسات العقابية في البرامج الدينية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة يتمثل في تنظيم محاضرات ودروس دينية منتظمة لتوعية النزليات و أن إدارة السجن توفر عدداً كافياً من المرشدين الدينيين .

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل الديني، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بالجانب الديني للنزيلات والذي ينعكس إيجاباً على سلوكات النزليات، ويساعدهن على إزالة عوامل الإجرام وتهذيب أنفسهن عندما يخرجن إلى الحياة العادية بعد السجن .

الفرضية الفرعية الرابعة: للمؤسسات العقابية دور وأثر كبير في إعادة التأهيل الصحي للمرأة المجرمة.

من خلال الجدول رقم 53 تبين أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل الصحي للمرأة الجزائرية المجرمة قد تراوحت بين 2.96 و 1.55 وأن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور كان كبيراً جداً من وجهة نظر النساء عينة الدراسة إذ بلغ 2.42 من ثلاث نقاط في

ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تقوم بدور كبير جدا في إعادة التأهيل الصحي للمرأة الجزائرية السجينة.

حيث أن أكثر أدوار المؤسسات العقابية في برامج الرعاية الصحية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة يتمثل في المحافظة على نظافة العنابر ومحاولة تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل سريع، وأن أقل الأدوار في هاته البرامج يتمثل في توفير بعض مواد الرعاية الشخصية، وإجراء التحاليل بصفة دورية.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية تلعب دور كبير في إعادة التأهيل الصحي، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بالجانب الصحي للنزيلات والذي ينعكس إيجابا على صحتهم العامة، مما يقلل من خطورة انتشار الأمراض بينهم وخصوصا الأمراض المعدية.

الفرضية الفرعية الخامسة: للمؤسسات العقابية دور وأثر كبير في إعادة التأهيل المهني للمرأة

المجربة

اتضح من خلال الجدول رقم 54 أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور المؤسسات العقابية في إعادة التأهيل المهني للمرأة الجزائرية المجرمة قد تراوحت بين 2.83 و 2.06 وأن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور كان كبيرا من وجهة نظر النساء عينة الدراسة إذ بلغ 2.46 من ثلاث نقاط في ضوء توزيع أطوال الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسات العقابية تقوم بدور كبير في إعادة التأهيل المهني للمرأة الجزائرية السجينة.

فالمؤسسات العقابية تهتم اهتماما بالغا بالتكوين المهني للسجينات، حيث نجد أن المؤسسة تبلغ النزيلات بوجود دورات تدريبية ومهنية بصفة دورية، كما توفر مدربات متخصصات في بعض المهن كالخياطة والحلاقة والأشغال اليدوية، وهذه البرامج المهنية تساعد النزيلات على التغلب على شعور اليأس وتشغل أوقات فراغهم فبدل التفكير في الوحدة داخل السجن نجدها تهتم بأنشطة مختلفة تشغل فراغها، والمنتجات التي تنتجها النزيلات تباع أو تؤخذ إلى معارض بين المؤسسات العقابية وهذا تشجيعا للنزيلات على مجهوداتهن وبالتالي تشجيعهن للقيام بالتكوين والانخراط في برامج التأهيل المهني، لكن في مقابل كل هذا نجد أن فترة التكوين تعتبر في نظر النزيلات غير كافية للتعلم، كما أن بعض النزيلات يشتكين من عدم وجود بعض البرامج التي يرغبن فيها وأن بعض هاته المهن لا تلبي حاجاتها المادية بعد خروجها

من السجن، كما انه وفي نظر النزليات عينة الدراسة فهاته البرامج المهنية لا تهيؤها للخروج والعودة إلى المجتمع، فالعودة إلى المجتمع ليست مرتبطة ببرنامج تأهيلي واحد وإنما هي مترابطة بعضها ببعض فبرامج التأهيل النفسي و الاجتماعي التعليمي، الصحي والمهني تمثل وحدة متكاملة لا نستطيع الفصل بينها .

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل المهني، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بجانب التأهيل المهني للنزليات والذي ينعكس إيجابا على حياتهن بعد.

أما من خلال الجدول رقم 55 فقد وجدنا أن أكثر الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العقابية تتمثل في إعادة التأهيل الديني وأن أقل الأدوار تتمثل في إعادة التأهيل التعليمي والثقافي وهذا من وجهة نظر النزليات عينة الدراسة وهذا ربما يعود إلى عدم إقبال السجينات على البرامج التعليمية وعدم رغبتهن في الدراسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفرضية القائلة بأن للمؤسسات العقابية دور في إعادة تأهيل المرأة المجرمة وإدماجها في المجتمع كفرد صالح من خلال عدة برامج نفسية اجتماعية، مهنية، دينية، صحية قد تحققت حيث أن المؤسسات العقابية في الجزائر تلعب دورا كبيرا في إعادة تأهيل المرأة المجرمة حيث أن السجن هو مؤسسة إصلاحية في المقام الأول قبل أن يكون مكانا لقضاء فترات العقوبة.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

من خلال الدراسة الميدانية في كل من المؤسسات العقابية سطيف بجاية باتنة وبعد اختبار الفرضيات توصلت الدراسة الحالية إلى عدة نتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

❖ أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور كبير في انحراف وإجرام المرأة الجزائرية عينة الدراسة، وأنه

يمكن اعتبار العامل الاجتماعي الثقافي عاملا أساسيا في انحراف وإجرام المرأة الجزائرية ففي ظل غياب التنشئة الأسرية السليمة وانعدام الضبط الاجتماعي ومرافقة أصدقاء السوء والزواج بالإكراه والزواج بمنحرف و الجهل والأمية كلها تؤدي إلى انحراف وإجرام المرأة

❖ تبين أن للعوامل النفسية أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، ولذلك يمكن اعتبار العامل النفسي عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة، على اعتبار أن الحرمان العاطفي الذي تحسه المرأة سواء من الوالدين أو الزوج و إحساسها بعدم الاستقرار والأمان النفسي، وشعورها بالفراغ كلها تجعل المرأة تتجه إلى الإجرام والانحراف لتعبئة هذا الفراغ الذي تحسه.

❖ تبين أن للعوامل الاقتصادية أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي، حيث أنه وكلما كانت المرأة بحاجة للمال لجأت إلى كل الطرق سواء المشروعة أو غير المشروعة لتلبية رغباتها المادية ولذلك يمكن اعتبار العامل الاقتصادي من بين أهم العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى الانحراف والجريمة .

❖ تبين أن لضعف الوازع الديني لدى المرأة الجزائرية ولضعف الوازع الديني لأصدقائها أثر بالغ على انتهاج المرأة الجزائرية السلوك الانحرافي الإجرامي، حيث أنه كلما ابتعدت المرأة عن الالتزام الديني والانسياق وراء الأفعال المحرمة كلما كان انحرافها وإجرامها سهلا ودون أي تأنيب ضمير، ولذلك يمكن اعتبار العامل الديني عاملا أساسيا في انحراف المرأة الجزائرية عينة الدراسة.

❖ تبين أن للإعلام المرئي دور و أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي حيث أن البرامج التلفزية ومشاهدة الانترنت لها دور في الجريمة لكن بتوفر ظروف وعوامل أخرى مساعدة فليس كل متلقي لوسائل الإعلام المرئية سيرتكب جرائم أو هو مجرم فعلا فهناك الكثير من المتابعين لوسائل الإعلام المرئية لكنهم أناس صالحين.

❖ تبين أنه ينتج عن إجرام المرأة عدة نتائج سلبية سواء على مستوى أسرتها أو على مستواها الشخصي، على مستوى أسرتها من خلال عدم تقبلهم لها بعد خروجها من السجن والتبري منها أو من خلال تطليق زوجها لها ومنع أولادها من زيارتها وعلى مستواها الشخصي من خلال شعورها بالوحدة

النفسية التي تعد في حد ذاتها خبرة أليمة ومريرة وشاقة على النفس البشرية فما بالك بالمرأة التي تعتبر حساسة لأتفه الأشياء، حيث تعاني من جراء هذا الشعور البغيض والتعس من فقدان الحب والتقبل الأسري وكذلك الشعور بانعدام الثقة بالآخرين وفقدان التواصل الاجتماعي بل وفقدان أي هدف أو معنى للحياة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإحساس بأنها شخص غير مرغوب فيه أو أنه لا فائدة منها فتظهر لديها بعض الأعراض النفسية كالاكتئاب والاغتراب الاجتماعي...

❖ توصلنا إلى أن الفرضية القائلة بأن هناك عدة عوامل تدفع بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة مما قد يفرز عدة نتائج قد تحققت حيث أن إجرام المرأة هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل اجتماعية ثقافية، نفسية، اقتصادية، دينية... وأن الفعل الإجرامي لا يمكن أن يحدث بمعزل عن هذه العوامل مجتمعة كلها أو بعضها .

❖ تبين أن للمؤسسات العقابية دور كبير في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمرأة المجرمة عينة الدراسة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير من قبل المؤسسات العقابية بإعادة التأهيل النفسي الاجتماعي للمرأة المجرمة عينة الدراسة، والذي ينعكس إيجابا على الصحة النفسية للنزيلات مما يقلل من خطورة المشكلات التي تحدث نتيجة للاضطرابات النفسية .

❖ تبين أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل التعليمي والثقافي، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني وهذا يدل على الاهتمام الكبير من قبل إدارة السجون في الجزائر بالجانب التعليمي الثقافي للنزيلات والذي ينعكس إيجابا على حياتهن بعد الخروج من السجن وإسهامهن في تطوير وتنمية المجتمع.

❖ تبين أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل الديني، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بالجانب الديني للنزيلات والذي ينعكس إيجابا على سلوكيات النزيلات، ويساعدهن على إزالة عوامل الإجرام وتهذيب أنفسهن عندما يخرجن إلى الحياة العادية بعد السجن .

❖ تبين أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل الصحي، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بالجانب الصحي للنزيلات والذي ينعكس إيجابا على صحتهم العامة، مما يقلل من خطورة انتشار الأمراض بينهم وخصوصا الأمراض المعدية.

❖ تبين أن المؤسسات العقابية لها دور كبير في إعادة التأهيل المهني، وقد اتضح ذلك من خلال الدرجات المرتفعة لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه إدارة السجون في الجزائر بجانب التأهيل المهني للنزيلات والذي ينعكس إيجاباً على حياتهن بعد

❖ وقد توصلنا إلى أن الفرضية القائلة بأن للمؤسسات العقابية دور في إعادة تأهيل المرأة المجرمة وإدماجها في المجتمع كفرد صالح من خلال عدة برامج نفسية اجتماعية، مهنية، دينية، صحية قد تحققت حيث أن المؤسسات العقابية في الجزائر تلعب دوراً كبيراً جداً في إعادة تأهيل المرأة المجرمة حيث أن السجن هو مؤسسة إصلاحية في المقام الأول قبل أن يكون مكاناً لقضاء فترات العقوبة.

❖ وفي الأخير يمكن القول القول أن إجرام المرأة الجزائرية هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل اجتماعية ثقافية، نفسية، اقتصادية، دينية وأن الفعل الإجرامي لا يمكن أن يحدث بمعزل عن هذه العوامل مجتمعة كلها أو بعضها والذي يفرز عدة نتائج سلبية سواء على المستوى الأسري المجتمعي أو على مستواها الشخصي، و أن المؤسسات العقابية في الجزائر تلعب دوراً كبيراً في إعادة تأهيلها: اجتماعياً نفسياً دينياً صحياً ومهنياً.

الاقتراحات والتوصيات

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراسة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة

الاقتراحات والتوصيات

لقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن المرأة الجزائرية ولجت عالم الجريمة من أوسع الأبواب وذلك بتطافر عدة عوامل اجتماعية ثقافية اقتصادية، دينية ... وأن إجرامها أفرز عدة نتائج سلبية على المستوى الأسري المجتمعي أو على مستواها الشخصي وفي النهاية يمكن أن نضع بعض الاقتراحات في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ومن هذه الاقتراحات نذكر:

1- على مستوى الأسرة

- ينبغي على الأسرة توعية الأنثى وتوجيهها نحو اختيار أفضل الصديقات بما يتفق مع قيم الأسرة ومعاييرها.
- ينبغي تعاون الوالدين في تنشئة الأبناء وتوظيف الأسلوب الصحيح لذلك من خلال خلق روح الديمقراطية بين الوالدين والأبناء من دون التمييز بين الذكر والأنثى من خلال إعطائها حرية التعبير عن رأيها واخذ القرارات التي تتعلق بشؤون حياتها الشخصية إلى جانب توعيتها وتوجيهها نحو ما هو صواب في سلوكها أو اتجاهاتها وهذا ما يساعد على بناء شخصية متكيفة وواثقة من نفسها غير هامشية .
- التركيز على الوازع الديني والأخلاقي وتنميته بقوة لدى الأنثى وتعميق القيم السوية التي تؤكد على الاستقامة والأمانة والسلوك الجيد والتأكيد على إدراك وتعليم العقائد الدينية منذ عمرا مبكرا.
- توجيه الأسرة وتوعيتها إلى أن استقرار السلوك واتزان الشخصية وبدرجة أساسية بإشباع حاجات الأفراد الأساسية فضغوط الحاجة تدفع نحو مسالك الانحراف السلوكي الاجتماعي .
- على الأسرة إعطاء مكانة للمرأة التي كانت تحتلها سابقا أو قريبه منها خاصة بان المرأة السجينة تقوم بأغلب الأعمال المنزلية التي تحاول وتهدف من خلالها إعادة العلاقات الاجتماعية الطبيعية معها داخل الاسرة ومن ثم تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي لها .

2- على مستوى المجتمع

- إعطاء فرصة للمرأة التي دخلت إلى السجن من قبل فرصة للانخراط والاندماج من جديد دون وصمها، كي لا تعود من جديد لطريق الانحراف والجريمة.
- إقامة دورات دينية من قبل المساجد خاصة بالنساء في كل حي سكني تهدف الى تعليم العقائد ومبادئ الدين الإسلامي وكيفية ممارسة تعاليمه وذلك لان بتقوية الجانب الديني للفرد أساس التكيف النفسي والاجتماعي

➤ التأكيد على تعليم المرأة وخلق حالة الوعي لدى الجمهور بضرورة أكمال المرأة لدراساتها لان ذلك احد الضمانات الأكيدة التي تجعل من المرأة قادرة على الاعتماد على ذاتها في حالة إذا ما اضطرتها الظروف لتعيل نفسها أو غيرها من خلال أمكانية توظيف الشهادة العلمية في العمل والذي يعد احد سبل التكيف الاجتماعي لها.

➤ ربط المواد الدراسية في أثناء تعليمها للطلاب بالواقع الاجتماعي وكيفية استثمار ما يتعلمه الطلاب مع هذا الواقع ومواجهة مشاكله واقتراح الحلول لذلك وبهذه الطريقة يتم توظيف العقل البشري وآلياته لخدمة الفرد الوصول إلى التكيف .

➤ على المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع فرض المزيد من الوعي القانوني لدى المرأة في كل حالة تواجهها في المجتمع .

➤ لابد للمؤسسات والدوائر من إعطائها فرصة أخرى للعودة إلى عملها ومسامحة خطأها الأول، وإعادة النظر بما تقدمه من نشاطات وفعاليات وإنجازات تحتاجها المؤسسات والدوائر .

➤ العمل على إيجاد آلية مناسبة وقاعدة دائمة لتأمين الوظائف للمفرج عنهم بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ويمكن الاستفادة من القطاع الخاص بهذه المهمة .

3- على مستوى المؤسسات العقابية

➤ تنشيط فعالية البرامج الإصلاحية كافة من دون التأكيد على برامج التأهيل المهني الذي يقوم بتدريب النزليات على الأعمال البسيطة فقط بالإضافة إلى توفير الوسائل العلمية والعملية المتخصصة.

➤ ضرورة العمل بقانون الرعاية اللاحقة وذلك لفائدة النزيلة خاصة بعد إطلاق سراحها لأنه يعد حلقة وصل بين النزيلة والمجتمع وكيفية العودة إليه.

➤ ضرورة اعطاء محاضرات مكثفة للنزليات قبل اطلاق سراحن بثلاثة اشهر تقريبا وذلك لتنمية الاستعداد النفسي والفردى والاجتماعى للتكيف مع العالم الخارجى.

➤ متابعة التعليم بعد الإفراج عن المحكوم عليه و ذلك بقيام المؤسسة العقابية بالتعاون مع جمعيات رعاية السجين و المؤسسات التعليمية و المهنية بتهيئة سبل اندماج المفرج عنهم ضمن برامجها فيكمل ما سبق و حصل عليه أثناء حبسه، فالمتابعة عامل أساسي في توفير الظروف الملائمة للإندماج الإجماعي و في توظيف المعلومات و التقنيات المكتسبة أثناء الفترة التعليمية و التأهيلية التي قضتها المفرج عنها في المؤسسة العقابية.

➤ اتخاذ برامج العلاج والإصلاح والتأهيل لنزلاء المؤسسات العقابية طريقة التفريد وليس التوحيد
أي دراسة حالة كل نزيلة على حدى كي تقدم لها الرعاية والتأهيل المناسبين لحالتها النفسية وظروفها
الاجتماعية الاقتصادية والثقافية

كما وقد خلصت هذه الدراسة بعدة توصيات علمية والمتمثلة في:

- القيام بدراسة ميدانية حول تأثير البرامج التلفزيونية على انحراف المرأة الجزائرية
- القيام بدراسة ميدانية حول علاقة ضعف الوازع الديني لدى المرأة بإجرامها
- القيام بدراسة ميدانية حول أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بظهور السلوك الانحرافي لدى المراهقات.
- بناء برنامج تأهيلي خاص لنزيلات السجون.

خاتمة

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراستة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة

خاتمة

تعتبر جريمة المرأة ظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة ولا تقل أهمية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية التي تلعب المرأة في حركتها دورا بارزا، وبطبيعة الحال تؤثر تأثيرا واضحا في أمن المجتمع واستقراره بدرجة لا تقل عن تأثير إجرام الرجل، حيث بينت الدراسات الاجتماعية والنفسية أن المرأة تلعب دورا خطيرا في حياة أبنائها، يفوق في الأهمية والتأثير الدور الذي يقوم به الرجل، حيث تبذل مجهودا كبيرا من أجل استمرار المجتمع وتقدمه من خلال رعايتها لأبنائها وتنشئتهم؛ مما لم يعد يبرر إهمالنا لشأنها وتغاضينا عن دراسة سلوكها ونشاطها سواء كان مشروعا أو غير مشروع، وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية حيث أن الجريمة تنشأ بتظافر عدة عوامل ساهمت في اتجاه المرأة الجزائرية نحو الانحراف والإجرام، حيث تبين أن للعوامل الاجتماعية الثقافية، النفسية تأثيرا كبيرا وقويا في دفع المرأة الجزائرية نحو السلوك الإجرامي فالفتاة أكثر تأثرا بالظروف الاجتماعية المحيطة بها من الرجل، فتشعر بعدم الاستقرار وفقدان العاطفة والتأثير النفسي من انفصال الوالدين هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الفتاة تستغل انفصال الوالدين وانعدام الضبط الأسري فتتجه إلى القيام بما يحلو لها فتسقط في فخ الإجرام والسلوك المنحرف كما أكدت هذه الدراسة أن العوامل الاجتماعية، والتربوية، والمتمثلة في الجهل، الأمية، سوء التنشئة الاجتماعية، ريفيات سوء، والتفكك الأسري وانهيار البناء الاجتماعي للأسرة، وانخفاض المستوى التعليمي للفتيات، كلها تعد عوامل رئيسة تحد من نجاح مواجهة استمرارية ارتكاب الجرائم من قبل الفتيات المراهقات في الجزائر كما أن العوامل الاقتصادية تسهم في ارتكاب الجريمة فكلما كانت المرأة بحاجة للمال لجأت إلى كل الطرق سواء المشروعة أو غير المشروعة لتلبية رغباتها المادية في ظل عالمنا الذي أصبح ماديًا بحثا حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية أن هناك نوع من ضعف الوازع الديني لدى المرأة المجرمة عينة الدراسة وأصدقائها حيث أنه كلما ابتعدت المرأة عن الالتزام الديني والانسياق وراء الأفعال المحرمة كلما كان انحرافها وإجرامها سهلا ودون أي تأنيب ضمير.

كما خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن للإعلام المرئي دور و أثر بالغ على انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الإجرامي حيث أن البرامج التلفزية ومشاهدة الانترنت لها دور في الجريمة فرسالة الإعلام ليست نزيفة في الغالب لأنها رسالة موجهة كما أن هاته البرامج ما هي إلا برامج استهلاكية تجارية فقط ولا صلة لها بالواقع الاجتماعي .

كما أنه قد تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك عدة نتائج سلبية تنتج عن إجرام المرأة سواء على مستوى أسرتها من خلال عدم تقبلهم لها بعد خروجها من السجن والتبري منها أو من خلال تطبيق

زوجها لها ومنع أولادها من زيارتها وعلى مستواها الشخصي من خلال شعورها بالوحدة النفسية التي تعد في حد ذاتها خبرة أليمة ومريرة وشاقة على النفس البشرية فما بالك بالمرأة التي تعتبر حساسة لأنفقه الأشياء، حيث تعاني من جراء هذا الشعور البغيض والتعس من فقدان الحب والتقبل الأسري وكذلك الشعور بانعدام الثقة بالآخرين وفقدان التواصل الاجتماعي بل وفقدان أي هدف أو معنى للحياة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإحساس بأنها شخص غير مرغوب فيه أو أنه لا فائدة منها فتظهر لديها بعض الأعراض النفسية كالإكتئاب والاعترااب الاجتماعي...

إضافة إلى أن هذه الدراسة تطرقت إلى موضوع إعادة تأهيل المرأة داخل المؤسسة العقابية والذي يعتبر أساسيا لإعادة إدماجها داخل المجتمع بعد خروجها من السجن لتكون فردا صالحا وبالتالي الحد من عودتها إلى الجريمة والانحراف خاصة وأن احتياجات الرجل والمرأة مختلفة باعتبار أن المرأة عند دخولها السجن توصم عكس الرجل الذي لا يتأثر كثيرا بدخوله السجن، فالمرأة تنبذ من المجتمع وحتى من طرف أسرته، لذا فإعادة تأهيلها له دور كبير في استعادتها لثقتها بنفسها و إصلاحها وجعلها فردا منتجا فعالا في المجتمع وبالتالي عدم عودتها للجريمة.

ومما سبق نرى أن عملية الوقاية من السلوك الاجرامي تستلزم تضافر جهود كل المؤسسات المحيطة بالمرأة أولها الأسرة والحي لتمتد لكل المؤسسات الحضارية الأخرى، لتجد لها حياة ذات معنى إنساني بما يشكل هويتها التشكيل الخلاق المتفاعل والمتوافق مع النسيج الحضاري المحيط بها، هذا ويجب التأكيد على أهمية إدماج من دخلوا في خط الانحراف وقرروا الرجوع عن هذا الخط، بشكل سليم في المجتمع، وعدم التعامل معهم على أساس غير إنساني، واضعين نصب أعيننا قول رسولنا الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم: "كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون.."

المراجع

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراستة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة

المصادر

القرآن الكريم

الحديث الشريف

أولا :المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم الطخيس: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض 1982
2. أبو عامر محمد زكي، الشاذلي فتوح عبد الله: علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية، 2002.
3. إبراهيم عبد الفتاح كاميليا: سيكولوجية المرأة العاملة دار النهضة العربية ، بيروت لبنان 1984
4. أحسن طالب: سوسيولوجيا الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية بيروت دار الطليعة 2002
5. أحمد الألفي: تخصيص المؤسسات العقابية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، العدد الثالث، المجلد الخامس، نوفمبر 1962
6. أحمد الربابعة : أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، دراسة مقدمة من طرف المركز العربي للدراسات والتدريب الرياض 1983
7. أحمد بهنسي، العقوبة في الفقه الإسلامي : مكتبة دار العروبة 1961
8. أحمد حسني أحمد طه: حماية الشعور الشخصي للمحكوم عليه في مرحلة تنفيذ العقوبة في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2007، مصر
9. أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان، 1977
10. أحمد شوقي أبو خطوة، أصول علمي الإجرام والعقاب، 2002.
11. أحمد عبادة سرحان " طرق التحليل الإحصائي "مصر، دار المعارف، 1972
12. أحمد عوض بلال : علم الإجرام، النظرية العامة والتطبيقات، ط1، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر
13. أحمد لطفي السيد: المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب، دون دار نشر، دون سنة
14. أحمد مجدوب: المرأة والجريمة، دار النهضة العربية القاهرة 1976
15. إسحاق إبراهيم منصور موجز في علم الاجرام والعقاب، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 1991

16. إسحاق ابراهيم منصور: موجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
17. اسكندر نبيل رمزي، الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
18. التير مصطفى عمر : مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الأنماء العربي، ليبيا، 1987
19. السمالوطي نبيل، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة 1982.
20. السمالوطي نبيل: علم اجتماع العقاب، الجزء الأول، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1983
21. السيد عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصرة دار الفكر العربي، القاهرة 1996
22. السيد رمضان: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1985.
23. السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون و أجهزة الرعاية اللاحقة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995
24. الشاذلي فتوح عبد الله: أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.
25. الضحيان سعود بن ضحيان: البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، الرياض، 2001.
26. العفيفي عبد الحكيم، الاكتئاب والانتحار: دراسة اجتماعية تحليلية، الدار المصرية اللبنانية. 1982.
27. القهوجي علي عبد القادر: الشاذلي فتوح عبد الله: علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية مصر، 1999.
28. المشهداني محمد أحمد: أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان الأردن، 2008.
29. أنور علي يسر، عثمان عبد الرحيم آمال، أصول علمي الإجرام والعقاب دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة 1999.
30. بريك الطاهر: فلسفة النظام العقابي في الجزائر وحقوق السجين على ضوء القواعد الدولية والتشريع الجزائري والنصوص التنظيمية، المتخذة لتطبيقه، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

31. بكار حاتم: الاتجاهات المعاصرة في استقصاء عوامل الإجرام وتقويم المجرمين دراسة تحليلية لأصول علمي الإجرام والعقاب في ضوء الموجهات العامة للتشريع الجنائي الليبي، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2001.
32. توفيق عبد المنعم : سيكولوجية الاغتصاب، الاسكندرية دار الفكر الجامعي 1993
33. ثروت جلال: الظاهرة الاجرامية، دراسة في علم العقاب دون دار نشر، دون سنة
34. جابر سامية محمد، القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990
35. جعفر علي محمد: الإجرام وسياسة مكافحة عوامل الجريمة والسياسة العقابية في التشريع الليبي والمقارن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993
36. جعفر العلوي : علم الإجرام، مكتبة المعارف الجامعية الليدو، فاس 2005
37. جعفر على محمد: فلسفة العقوبات في القانون والشرع الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان، 1997
38. جلال ثروت : الظاهرة الإجرامية مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية مصر 1982
39. جليل وديع شكور، العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت 1998
40. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ط1، الجزء2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1973
41. حسن أبوغدة: أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، مكتبة المنار، الكويت، 1987
42. حسن امتثال محمد وآخرون، مبادئ الاحصاء، جامعة الاسكندرية، مطابع كلية التجارة الاسكندرية 2002
43. حسن عبد الحميد أحمد رشوان: العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1982
44. حسن عبد الحميد أحمد رشوان: الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995.
45. حسن محمد ربيع ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، مطابع البيان التجارية، دبي الامارات المتحدة 1991
46. حسني محمود نجيب: علم العقاب، دار النهضة العربية الطبعة الثانية القاهرة 1973، مصر.
47. حسين محمود: دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، الكتاب الجامعي، القاهرة، دون طبعة، دون سنة

48. حسين نجيب محمود: علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996
49. خوري عمر: السياسة العقابية في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى القاهرة 2009.
50. دردوس مكي: الموجز في علم العقاب ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية الجزائر 1991.
51. رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي القاهرة مصر، 1977
52. رمضان الألفي: نحو سياسة جنائية فاعلة تسهم في تحقيق العدالة الجنائية وحماية حقوق الإنسان وحياته، دار الفكر العربي، دون سنة.
53. رمسيس بهنام - علم الإجرام: منشأة المعارف النشر الإسكندرية، الجزء الأول، مصر 1970
54. رمسيس بهنام: الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، الاسكندرية مركز الدلتا للطباعة مصر 1996
55. رمسيس بهنام، علم تفسير الإجرام ، منشأة المعارف، بالاسكندرية، 1993
56. زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية والجنود التاريخية والاجتماعية لقضايا المعاصرة، معهد الإنماء العربي بيروت 1976
57. سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1986
58. سامية محمد جابر : الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر 1998
59. سامية محمد جابر : الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.
60. سامية مصطفى الخشاب : المرأة والجريمة -دراسة اجتماعية ميدانية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1984
61. سعد المغربي: الجريمة والعلم، انحراف الصغار دار المعارف للنشر مصر 1960
62. سعيد بن مسفر الوادعي: فقه السجن والسجناء، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ، الرياض، 2004
63. سلام خياط: البغاء عبر العصور: أقدم مهنة في التاريخ، رياض الريس للكتب والنشر لندن، 1992
64. سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001
65. سهير كامل محمد، دراسات في سيكولوجية الشخصية: مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر 1998

66. شلدون كاشدان :ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة :علم نفس الشواذ القاهرة دار الشروق 1984
67. عباس أبو شامة عبد المحمود، محمد الأمين البشري إحصاءات الجريمة في الدول العربية مصادرها وجمعها وتحليلها: ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2010
68. عبد الفتاح خضر: تطور مفهوم السجن ووظيفته، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ندوة السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، أبحاث الندوة العلمية الأولى، الرياض، 1984
69. عبد الفتاح الصيفي: الجزاء والعقاب، دار النهضة العربية بيروت 1972
70. عبدالرحيم صدقي، مبادئ علم الكريمونولوجي، علم الإجرام في الفكر الحديث، الطبعة الأولى، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1985
71. عبد الرحمان أبو توتة :علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2001
72. عبدالرحمن عيسوي : معالم علم النفس، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية 1979
73. عبد الرحمن محمد أبوتوتة: علم الإجرام. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
74. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: التدابير المجتمعية كبداية للعقوبات السالبة للحرية جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2003
75. عبد الله بن ناصر السدحان: الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الإسلامي والجنايا المعاصر دراسة مقارنة، جامعة نايف للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، الرياض، 2006.
76. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998
77. عبدالله عبد الغني غانم: جرائم العنف وسبل المواجهة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ط1، 2004
78. عبد الله حسين الخليفة: المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على مدينة الرياض، مركز أبحاث الجريمة، الرياض، 2002
79. عبد المجيد مصطفى كاره: السجن كمؤسسة اجتماعية، دراسة عن ظاهرة العود، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض 1987.
80. عبد المنعم العوضي، المبادئ لدراسة الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي 1985 .
81. عبود السراج : الوجيز في علم الإجرام والعقاب، جامعة الكويت 1986

82. عبود السراج: علم الإجرام والعقاب، دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، ذات السلاسل، 1990.
83. عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان دار الفكر 1999
84. عدلي السمرى، علم الإجرام النسوي، دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة 2002
85. عدلي السمرى، محمد الجوهرى، السلوك الاجرامي النظريات دار المعرفة الجامعية 1996
86. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ذات السلاسل، جامعة الكويت 1973
87. عدنان الدوري: علم العقاب ومعاملة المذنبين، ذات السلاسل، الكويت 1989
88. عفاف محمد عبد المنعم، الإدمان دراسة نفسية لأسبابه ونتاجه، دار المعرفة الجامعية، مصر 2003
89. علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2000.
90. علي عبد القادر القهوجي، أصول علم الأجرام و العقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002
91. علي عبد القادر القهوجي، فتوح الشاذلي، علم الإجرام والعقاب الطبعة 1 منشأة المعارف بالإسكندرية 2002
92. علي عبد القادر القهوجي: علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت د سنة
93. علياء شكري وآخرون، المرأة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1998
94. عماد محمد ربيع، الفاعوري فتحي توفيق، العفيف محمد عبد الكريم: أصول علم الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى الأردن، 2010
95. عوض محمد، مبادئ علم الإجرام، المكتبة الوطنية، بنغازي ليبيا، 1973
96. عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجماعية، 1980
97. غانم عبد الله عبد الغني: أثر السجن في سلوك النزير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 1999.
98. غانم عبد الله عبد الغني: التأهيل والسياسة العقابية القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز البحوث والدراسات 1999
99. غباري محمد سلامة محمد: أدوار الأخصائي الاجتماعي في مجال الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، مصر 2004

100. غريب عبد الفتاح غريب: علم النفس الجنائي، مكتبة سيد عبد الله وهبة القاهرة 1987
101. فتوح عبدالله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2007
102. فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام الطبعة 1، ، دار النهضة العربية 1991
103. فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، 2000
104. فتوح عبدالله الشاذلي : علم الاجرام "، منشأة المعارف، الاسكندرية 1993
105. فوزية عبد الستار : مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ط5، دار النهضة العربية، 1985
106. كشك، محمد بهجت : مبادئ الاحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار الطباعة الحرة 1996
107. ليلي عبد الوهاب : الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت 1994
108. مأمون سلامة، قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، 1979.
109. مأمون سلامة، أصول علمي الاجرام والعقاب دار الفكر العربي، 1975
110. محمد إبراهيم زيد: علم الإجرام والسلوك الاجتماعي دار الثقافة، القاهرة، 1978
111. محمد الجوهري و عبد الله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، ط3، دار الكتاب للتوزيع، مصر، 1982
112. محمد الجوهري و عدلي السمري : دراسة المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993
113. محمد حسين أبو سمرة، علم النفس الجنائي دار الريبة للنشر والتوزيع الاردن عمان 2010
114. محمد سلامة محمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998
115. محمد سلامة غباري، رعاية المنحرفين من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 2004
116. محمد زكي أبو عامر : علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، 1987
117. محمد عارف: الجريمة في المجتمع، ط1، مكتبة الأنجلو - مصرية، مصر، 1975.
118. محمد عبد الله الوريكات: أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2009.

119. محمد محمود مصطفى: الدفاع الاجتماعي، النظرية والممارسة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001
120. محمد محي الدين عوض علم الاجرام والعقاب 1971
121. محمود نجيب حسنى : دروس في علم الاحرام والعقاب، دار النهضة العربية، 1988
122. محمود شمال حسن: سيكولوجية الفرد في المجتمع ، ط1 دار الافاق العربية القاهرة مصر 2001
123. محمد ياسر خواجة: الانحراف والمجتمع دار المصطفى للنشر والتوزيع، القاهرة 2005
124. محسن عبد العزيز محمد، حماية حقوق الإنسان في مرحلة تنفيذ الأحكام الجنائية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة 2004.
125. محمد نيازي حتاتة: عن مشكلة البغاء في الواقع وفي نظر القانون دراسة مقارنة، مكتبة القاهرة ط2 1961
126. مصطفى العوجي، التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية .مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع بيروت لبنان ،الطبعة الأولى .
127. مصطفى العوجي :التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية بيروت، مؤسسة بحسون للنشر و التوزيع 1993
128. مصطفى عبد المجيد تارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، منشورات معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت 1985
129. مصباح عامر: التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية. طبعة 1 شركة دار الأمة، برج الكفان، الجزائر، 2003
130. مصطفى العوجي، دروس في العمل الجنائي، الجريمة والمجرم، الجزء الأول، مؤسسة نوفل بيروت 1980
131. مصطفى بوتفنوشت، ترجمة ميري أحمد: العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984
132. مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت معهد الإنماء العربي، 1976
133. معن خليل العمر: التخصص المهني في مجال الرعاية اللاحقة، جامعة نايف للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث، الطبعة الأولى الرياض، 2006.

134. مكي دردوس، الموجز في علم الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006
135. مينا فرج نظير: الموجز في علمي الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، 1993، الجزائر
136. ناصر ميزاب: مدخل إلى سيكولوجية الجنوح. ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2005
137. نبيل السمالوطي: علم اجتماع العقاب، الجزء الثاني، دار الشروق، جدة 1983
138. نجم محمد صبحي: المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن 1988
139. نجم محمد صبحي: أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دراسة تحليلية وصفية موجزة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2006
140. نجوى عبد الوهاب: رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2004
141. نجية اسحاق عبد الله محمد: سيكولوجية البغاء، دراسة نظرية ميدانية، مكتبة الخانجي القاهرة 1984 .
142. وزير عبد العظيم مرسى: دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978.
143. هبة رؤوف عزت: المرأة و العمل السياسي رؤية إسلامية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم 18، الطبعة الأولى 1995
144. يسري أنور علي و آمال عبد الرحيم عثمان: علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970
145. يوسف جمعة سيد : النظريات الحديثة في تفسير الأمراض النفسية ، ط1، القاهرة، دار غريب للطباعة (2001)
146. يوسف مراد : مبادئ علم النفس العام القاهرة دار المعارف 1966

ثانيا: المراجع الأجنبية

147. Abdul-Aziz el yousef Abdullah: **Realité des établissements pénitentiaires de réhabilitation et méthodes de modernisation de son régime administratif dans les pays arabes**; Riad; 1999;
148. BANDURA « A » ; traduit par : RONDAL « A » ; **L'apprentissage social**; MOUDAGA ; EDATEUR ; sans pays ; 1976
149. Barker, J: **Women and the Criminal Justice System: A Canadian Perspective**. Toronto, ON: Emond Montgomery Publications Limited(2009).
150. Beziz .A, Boesel. A, Delphine: **Droit de l'exécution de la sanction pénale**; Paris: éditions Lamy. 2010
151. BENATIA, FROUK. **le travail féminin en Algérie**. Alger : Société Nationale D'édition et diffusion, sansDate,
152. Blackwell, B.S & Piquero, A.R. **On the Relationships Between Gender, Power Control, Self-control, and Crime**. Journal of Criminal Justice(2005)
153. Bloch Herbert & Gilbert and Geis Man :**Crime and society**; Random House; 1970
154. Claire Chamberland : **violence parentale et violence conjugale** ;des réalités plurielles multidimensionnelle et interalliées. presses de l'université du Québec 2003
155. Clinard, B.M: **Anomie and Deviant Behavior**, New York: The Free Press, 1971
156. Dans J. Barker (Ed.). **Women and the Criminal Justice System : A Canadian Perspective** Toronto:2009
157. E; leonard; xomen ;**crime and society**;NY.LONGMAN1982
158. E , Lemert , **Primary and Secondary deviation** . New York , McGraw Hill, 1975
159. frank p Williams ; Marilyn d mc Shane : **Criminological Theory** (5th Edition Prentice Hall publisher
160. James William Coleman and Donald R. Cressy, **Social Problems** third edition, New York Harper and Ro publishers,
161. Harratis Sonia , Vavassorid David, Loick M Villerbu :**étude des caractéristiques psychopathologiques et psycho criminologiques d'un echantillon de 40 femmes criminelles**”,L'information Psychiatrique (2007)
162. Henri, Mendras. **élément des sociologies**. paris : ed : Armand colin saint méchel, sans date
163. Henri MENDRAS; FORSE Michel: **Le changement social tendances et paradigme**. Paris : Armand colin collection, 1983
164. Larguier jean; **Criminologie et science pénitentiaire**, Dalloz 9eme édition
1. Martine.Kaluszynski "**Penser la violence des Femmes**, Coline Cardi et geneviève Pruvost (Ed);2012
2. Maryse Choisy ; **psychoanalysis of prostitute**, new york, A pyramid book;1960
3. Marshol clinard, **sociology of deniant behaviou**. 1968

165. MICHEL, ANDREE. **Activité professionnelle de la femme et vie conjugale**. Paris : Centre Nationale de Recherche Scientifique, Sans date
166. P. Bouzat et J. Pinatel, **Traité de droit pénal de criminologie** , T. III, Dalloz, 1975
167. **Pierre darbida**: Le maintien des relations familiales des détenus en Europe; **revue des sciences criminelles et droit pénale comparé** n 03 juillet / septembre; Dalloz; 1998
168. Pinatel J. **Le phénomène criminel** éditions MA Paris; 1987
169. Pinatel V. J. **Criminologie**, Ed. Dalloz, 3è éd. 1975
170. Ramsy clark: **crime in america**; Smith & Schuster: 3rd edition ; New York 1970
171. R.K. MERTON; **social problems & sociological theory**; New York Harcourt; Brace world; 1961.
172. RICHARD JESSOR; **society; personality; & deviant behaviour**; Holt; Rinehart & Winston; Inc; 1968
173. Louis Martin ; **Analyse et Traitement de données avec spss**, les éditions SMG ; 2ème édition ; 1986
174. Siegel and Senna, **Juvenile Delinquency** 1988 West Group; 3 Sub édition
175. SILLAMY ; NORBERT : **DICTIONNAIRE DE PSYCHOLOGIE** PARIS.-4 BORDAS. 1980
176. **Tappan Paul Wilbur** : Crime, justice and correction, **McGraw Hill book, New York; 1960**
177. **La criminalité des femmes** », journée régionale de criminologie tenue à Bayonne le 14-2-86, érès, 1986

ثالثا المجالات:

178. أحمد فوزي الصادي: رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية الثامنة عشر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986، الرياض.
179. أحمد عبد الرحمان البار: الخدمة الاجتماعية في المؤسسات العقابية، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية العدد 18، أكتوبر / نوفمبر 2000.
180. الفاضل بلقاسم: السياسة الجنائية العقابية الواقع والقانون، الأعمال التحضيرية للمناظرة الوطنية حول: السياسة الجنائية بالمغرب واقع وآفاق، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، الطبعة الثانية، العدد 3 المجلد الأول، 2004.
181. الكسواني سالم: دور المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الوقاية من الجريمة، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي الصادرة عن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، العدد السادس عشر، جانفي 1981.
182. المركز العربي للمصادر والمعلومات - العنف ضد المرأة - تحقيقات وآراء - بحث منشور على موقع أمان، جويلية 23 / 07 / 2003
183. أميرة بهي الدين: ظاهرة المرأة العنف والعنف المضاد ورقة مقدمة لإدارة برامج المرأة في اليونيسيف نوفمبر 1993
- 184.
185. جلال عبد العال: دراسة للعوامل النفسية التي تكمن وراء جريمة القتل عند القاتلات المصريات. مجلة علم النفس العدد الثاني 1987. الهيئة المصرية للكتاب مصر
186. دحام مصطفى: فلسفة و أهداف البرامج الإصلاحية بالمؤسسات السجنية، مجلة إدماج تعنى بشؤون السجون و إبداعات نزلائها الصادرة عن مديرية إدارة السجون و إعادة الإدماج المغربية، العدد الثامن، 2004.
187. عاطف أحمد فؤاد : دور الدين في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي تصدرها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة الرباط المغرب، العدد 15
188. غسائي فوزية: الخطاب حول المرأة، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط. سلسلة ندوات ومناظرات ؛ رقم 65 الرباط، 1997

189. ماجدة فؤاد : المرأة وجرائم المخدرات في المجتمع المصري، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان و المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، القاهرة 2009 .
190. محمد عياض: الرعاية اللاحقة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية، بعض جوانب فلسفتها وتطبيقها، مجلة الملحق القضائي، العدد 31 جويلية 1996.
191. مصطفى دحام، الاكتظاظ كعائق للدور الإصلاحي للسجون، مجلة إدماج (مجلة تعنى بشؤون السجون) مديرية إدارة السجون وإعادة الإدماج، المغرب، العدد2، 2002
192. معمر داوود: سوسيولوجية المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، عنابة، الجزائر، جوان .2000
193. مجلة رسالة الادماج: المديرية العامة لإدارة السجون و إعادة الادماج، العدد الثاني لسنة، دار الهدى للطباعة و النشر، 2005
- رابعا الرسائل العلمية الأكاديمية :
194. إيمان شريف محمد قائد: سيكولوجية قتل الأقارب، دراسة نفسية اجتماعية لمرتكبي قتل الأقارب.دراسة إمبيريقية اكلينيكية مقارنة.رسالة دكتوراه قسم علم النفس غير منشورة .كلية الآداب جامعة عين الشمس القاهرة سنة 1998
195. العتيبي مناجي صالح: أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود إلى الجريمة" رسالة ماجستير المركز العربي للدراسات الأمنية الرياض 1995 pdf
196. براش تموشت فوزية: الصراع النفسي للمرأة المطلقة، ماجستير علم النفس الاجتماعي جامعة الجزائر 1989 رسالة ماجستير غير منشورة
197. جمال معتوق: وجوه من العنف ضد النساء خارج بيتهن، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الثقافي جامعة الجزائر 1993-1994
198. سامية إبراهيم : جريمة تعاطي المخدرات والجرائم المترتبة عليها عند المرأة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب . جامعة طنطا، 1996
199. سعدو صورية: الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الإستقلال: ماجستير علم الاجتماع العائلي جامعة الجزائر 1995

200. محمد إبراهيم الريدي: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي: رسالة ماجستير 2003 pdf
201. مزوز بركو فوزية إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة منتوري قسنطينة، 2008
202. علي بن عبيد الرشيد: " دور إدارة السجون في تأهيل السجناء في منطقة المدينة المنورة " رسالة ماجستير في العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2011(pdf)
203. عثمانية خميسي: السياسة العقابية في الجزائر والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008.
204. نجيب علي سيف الجميل المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي " (دراسة قانونية - اجتماعية - ميدانية 1999 pdf

خامسا مواقع الكترونية:

205. مجلس قضاء سطيف (2013/02/28)
<http://www.courdesetif.mjustice.dz/?p=penitentier>
206. مجلس قضاء بجاية <http://www.courdebejaia.mjustice.dz/?p=penitentier> 2013/02/28
207. مجلس قضاء باتنة <http://www.courdebatna.mjustice.dz/?p=penitentier-batna> 2013/02/28
208. جازية سليمان جرائيات يرتكبن الجرائم 2015/11/07
<http://www.alaraby.co.uk/society/2015/2/1>
209. تعليمة توجيهية للنشاط الأمن العمومي العام

الملاحق

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها
دراسة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



عنوان الأطروحة

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها

دراسة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية وباتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس
تخصص: علم النفس الاجتماعي

إشراف الأستاذ الدكتور:

نصر الدين جابر

إعداد الطالبة :

زرارة فضيلة

السنة الجامعية 2015 - 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

- 1- أرجو منك قراءة الأسئلة والأجوبة جيدا ثم اختيار الجواب المناسب لك بكل صراحة ودقة
- 2- أرجو عدم ترك أي سؤال دون إجابة
- 3- ضعي علامة (x) أما الإجابة المناسبة

ملحق رقم 01

استمارة رقم 1: عوامل وأسباب إجرام المرأة

أولاً : البيانات الشخصية :

الاسم واللقب : ترميز الحروف الأولى

1- السن: ☐ 29-20 ☐ 30 - 39 ☐ 40 - 49 ☐ 50 فما فوق ☐

2- المستوى الدراسي : بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3- عدد الإخوة والأخوات: 2 أو أقل ☐ 3-5 إخوة ☐ أكثر من 6 ☐

4- ترتيبك بين الإخوة والأخوات:

5- مهنتك قبل الدخول إلى السجن: دون مهنة ☐ موظفة ☐ أعمال حرة ☐

أخرى تذكر.....

6- هل سبق وأن دخلت السجن قبل هذه المرة؟

☐ نعم ☐ لا

7- كم كان عمرك حينها؟.....سنة

8- ما نوع القضية التي أدخلت بسببها إلى السجن(القضية الحالية)

☐ أخلاقية ☐ سرقة ☐ قتل

☐ مخدرات ☐ سكر

أخرى تذكر.....

9- الحالة الاجتماعية:

☐ عازبة (لم أتزوج بعد) ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة

10- الحالة الاجتماعية للوالدين:

☐ أبي متزوج أمي فقط

☐ أبي متزوج أمي وامرأة أخرى

☐ والداي مطلقان

11- هل والداك على قيد الحياة؟

بالنسبة لأبي	على قيد الحياة <input type="checkbox"/>	متوفي <input type="checkbox"/>
بالنسبة لأمي	على قيد الحياة <input type="checkbox"/>	متوفي <input type="checkbox"/>

12- المستوى التعليمي للأب: ☐ دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي

13- مهنة الأب: دون عمل ☐ موظف ☐ أعمال حرة ☐ متقاعد ☐ أخرى تذكر.....

14- المستوى التعليمي للأم: ☐ دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

15- مهنة الأم: دون عمل ☐ موظفة ☐ أعمال حرة ☐ متقاعدة ☐ أخرى تذكر.....

ملحق رقم 01

16- يعتمد دخل الأسرة على:

- ☐ دخل الأب ☐ دخل الإخوة والأخوات
☐ دخل الأم ☐ دخلي أنا
☐ لا يوجد دخل ثابت ☐ دخل الزوج (للمتزوجات)
☐ السكن الحالي في: ☐ المدينة ☐ شبه حضري ☐ الريف

17- نوع السكن:

- ☐ فيلا ☐ شقة ☐ بيت شعبي ☐ بيت قصديري

أخرى تذكر

18- نوع الحي الذي كنت تعيشين فيه: ☐ حي شعبي ☐ حي راقى ☐ حي متوسط

19- هل سبق لأحد أفراد أسرتك أن دخل إلى السجن أو مركز رعاية الأحداث؟

- ☐ نعم ☐ لا

20- ضعي علامة (x) أمام السلوكيات والانحرافات التالية إذا كان أحد أفراد العائلة يقوم بفعلها

	تناول الخمر (المسكرات)	تعاطي المخدرات	سرقة	أخلاقيات (زنا مثلاً)
الأب				
الأم				
الإخوة				
الأخوات				

21- عندما ارتكبت أول سلوك منحرف في حياتك في السابق ، كيف كان تصرف أفراد أسرتك معك تجاه

ذلك العمل؟

- ☐ لم يهتموا ولم يبالوا ☐ قاموا بتوجيهي إلى الطريق الصواب
☐ قاموا بضربي بقوة وقسوة ☐ قاموا بطردي من البيت
☐ لا يتقون بي أبدا

قاموا بتصرف آخر أذكره.....

22-ضعي علامة (x) في الخانة المناسبة لك أمام كل فقرة

لا	نعم	العبارة
		أشعر أنني محرومة من حنان وعطف الأم
		كنت أجد من أُمي الشدة والقسوة في صغري
		أُمي منشغلة عني وعن إخوتي
		كان أُمي جد قاسي في صغري
		نفقند لمجالسة أُمي في البيت والتحدث إليه
		يميز والداي أو أحدهما بيني وبين إخوتي في المعاملة
		يحاول والداي تلبية حاجياتنا الضرورية
		يعطيني والدي بعض المصروف الشخصي
		يهتم أُمي بأُمري ويسأل عني
		أسرتي غير قادرة على توفير جميع الحاجات الضرورية
		يهدد أُمي دائما أُمي بالطلاق أمانا
		يتشاجر والداي دائما أمانا
		يضرب أُمي دائما أمانا
		تتعامل أُمي بطريقة سيئة مع أُمي
		لأُمي صديقات سيئات السمعة
		أُمي غائب دائما حتى في غير أوقات العمل
		أفراد أسرتي يتصرفون كما يحلو لهم دون أي توجيه
		أخرج وأرجع إلى البيت متى أشاء
		إخوتي منشغلون عنا بأُمورهم الخاصة
		نتبادل الزيارات مع أُمينا

23- عند حدوث أي ضائقة أو مشكلة لديك إلى من كنت تلجئ في حلها قبل دخولك إلى السجن؟

- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| <input type="checkbox"/> إلى أُمي | <input type="checkbox"/> إلى أُمي |
| <input type="checkbox"/> إلى أُمي | <input type="checkbox"/> إلى أُمي |
| <input type="checkbox"/> إلى أُمي | <input type="checkbox"/> إلى أُمي |
| <input type="checkbox"/> إلى أُمي | <input type="checkbox"/> إلى أُمي |

إلى آخرين وهم

ملحق رقم 01

24- هل لديك صديقات أو أصدقاء؟ ☐ نعم ☐ لا

25- إذا كان الجواب نعم فهل كانوا يقومون بفعل بعض هذه السلوكيات المنحرفة؟

☐ سكر ☐ مخدرات ☐ سرقة ☐ أخلاقية ☐ لا يوجد

26- هل لديك صديقات أو أصدقاء دخلوا إلى السجن أو مركز الأحداث؟ ☐ نعم ☐ لا

27- ما هو شعورك عندما تكونين برفقة أصدقائك؟

☐ الثقة والتقدير من قبلهم ☐ أحكي لهم جميع مشاكلي

☐ أشعر أنهم يتسلطون ويسخرون مني ☐ يستغلونني في تحقيق مصالحهم

☐ أتسلى وأستمتع بوقتي معهم ☐ يدعمونني ماديا

28- ضعي علامة (X) في الخانة المناسبة لك أمام كل فقرة

العبارة	دائما	أحيانا	نادرا
أصدقائي يقومون بتسهيل وتزوين الأمور المحرمة أمامي			
يشاركني أصدقائي أفعالي المحرمة			
أصدقائي يقومون بنصحي وتوجيهي نحو الطريق الصحيح			
أصدقائي لا يؤدون الصلاة			

29- هل كنت تشعرين أن لديك وقت فراغ طويل لا تستفيدين منه؟ ☐ نعم ☐ لا

30- مع من كنت تقضين وقت فراغك؟

☐ مع عائلتي ☐ مع بعض القريبات

☐ مع إخوتي فقط ☐ مع زوجي

☐ مع الأصدقاء ☐ وحدي

مع آخرين وهم.....

31- من بين البرامج التي تفضلين متابعتها في وسائل الإعلام المرئية المتنوعة (تلفزيون، انترنت...) (

☐ مسلسلات الدراما (التركية ، الكورية..) ☐ البرامج الدينية

☐ المسلسلات الاجتماعية ☐ السهرات والمنوعات الغنائية

☐ أفلام العنف والرعب ☐ الأفلام الإباحية

☐ الأخبار والثقافة العامة

☐ برامج أخرى أذكرها.....

العبارة	دائماً	أحياناً	أبداً
هل تتأثرين عند مشاهدة أفلام العنف			
تحاولين محاكاة بعض الشخصيات التي تتصف بالعنف			
ترغبين في قراءة أخبار الجريمة ومتابعتها في نشرات الأخبار والصحف والمجلات			
متابعة بعض البرامج التي تهتم بالجريمة			
لديك الرغبة في متابعة الأفلام الجنسية بصورة شبه يومية			
اكتسبت من التلفاز بعض أساليب السرقة			
الرغبة في الزنا بعد مشاهدة أفلام جنسية			

ضعي علامة (X) في الخانة المناسبة لك أمام كل فقرة

<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	أحرص على سماع المواعض والأشرطة الدينية قبل دخولي إلى السجن
<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	تسيطر علي وساوس الشيطان حتى تدفعني لارتكاب المحرمات
<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	أقوم بأعمال أعلم أنها محرمة ولكن لا تستطيع نفسي تركها
<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	ألجأ إلى الكذب لتحقيق أغراضي الشخصية
<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	أفطر رمضان دون عذر شرعي
<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	أحرص على الصلاة المفروضة

☐ لا

33- هل ترين أنك اكتسبت السلوك المنحرف من أحد؟ ☐ نعم

34- إذا كان الجواب نعم ، فمن اكتسبت ذلك السلوك؟

- | | |
|---|------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> من زوجي | <input type="checkbox"/> من أبي |
| <input type="checkbox"/> من أصدقائي في الحي | <input type="checkbox"/> من أمي |
| <input type="checkbox"/> من بعض الأقارب | <input type="checkbox"/> من إخوتي |
| <input type="checkbox"/> من وسائل الإعلام | <input type="checkbox"/> من أخواتي |
| <input type="checkbox"/> من آخرين وهم..... | |

35- ارتكبت جريمتي والتي أدخلت من أجلها إلى السجن من أجل:

- ☐ الحصول على المال لسد حاجتي ☐ الحصول على المال للثراء
- ☐ البحث عن اللذة وإشباع الغريزة ☐ البحث عن مشاعر الحب والحنان
- ☐ إشغال وقت الفراغ ☐ حبا في التجربة
- ☐ هروبا من مشاكل وخلافات والداي ☐ تمردا و هروبا من قسوة والداي
- ☐ هروبا من مشاكل و خلافات زوجي ☐ من أجل الانتقام
- ☐ التعويض عن فشلي في حياتي الزوجية ☐ من أجل كراهيتي لزوجي
- ☐ إحساسي بالظلم والقهر
- ☐ أخرى تذكر.....

36- إذا كنت لم تتزوجي بعد فما سبب ذلك؟

- ☐ ليس لدي الرغبة في الزواج ☐ لم يتقدم أحد لخطبتي
- ☐ بسبب سمعة أهلي السيئة

بسبب آخر هو.....

أسئلة خاصة بالمتزوجات والمطلقات والأرامل

37- كم كان عمرك عند الزواج : سنة

38- كم كان عمر زوجك عند الزواج: سنة

39- هل أجبرت على الزواج به؟ ☐ نعم ☐ لا

40- هل لدى زوجك زوجات أخرى؟ ☐ نعم ☐ لا

41- هل يقوم زوجك بالأفعال التالية:

☐ معاكسات ☐ سكر ☐ مخدرات ☐ سرقة ☐ انحرافات أخلاقية

42- هل سبق لزوجك أن دخل السجن؟ ☐ نعم ☐ لا

43- هل طلب منك زوجك القيام معه أو بمفردك القيام بأعمال غير شرعية و منافية للأخلاق؟

☐ نعم ☐ لا

44- إذا كان الجواب نعم فلماذا كنت تتفدين تلك الطلبات؟

☐ بدافع حبك له ☐ للحصول على المال

☐ لتجنب غضبه وعقابه ☐ يهددني

☐ خوفا من الطلاق

☐ من أجل أمور أخرى أذكرها.....

ملحق رقم 01

45- إذا حدث خلاف أو مشاجرة مع زوجي يقوم ب:

- ☐ السب والشتم ☐ التهديد بالطلاق
- ☐ الضرب والاعتداء ☐ يحل المشاكل بهدوء وحكمة
- ☐ يطردني من البيت ☐ أفعال أخرى هي

46- ضعي علامة (x) في الخانة المناسبة لك أمام كل فقرة

لا	نعم	العبارة
		يحترمني زوجي
		يخرج زوجي من البيت في غير أوقات العمل
		أشعر أنني غير سعيدة مع زوجي
		مشاكلي مع زوجي كثيرة
		زوجي يعاني من البرود العاطفي
		لديه كل يوم سهرات طوال الليل خارج المنزل
		أجد أن زوجي حنون وودود
		أشعر أن زوجي يحميني من الآخرين
		يسافر زوجي ويتركني وحدي دائما
		يحرص زوجي على تلبية حاجياتي
		يهمل زوجي واجباته معي وفي متابعة أمور البيت والأولاد
		يسمح لأهله بالتدخل في حياتنا

47

سؤال خاص بالمطلقات

48- كيف كان تصرف أهلك معك بعد الطلاق

- ☐ سيئة ☐ عادية ☐ جيدة

49- في رأيك ما الذي جعلك تقومين بهذه الجريمة؟.....

.....

.....

ملحق رقم 01

ما مدى تقبل أسرتك لك عقب دخولك إلى السجن.

1- تقبل وتفهم وتقدير

2- عدم الاهتمام بأمري

3- تجنب زيارتي

4- معاملتي باحتقار

5- أخرى تذكر

.....

ما هو شعورك بعد ارتكابك لجريمتك

☐

الندم

☐

اللامبالاة

ما الشيء الذي تضنن أنك قد خسرتيه بعد دخولك إلى السجن

☐

نظرة المجتمع إليك

☐

عائلتك

☐

أولادك

هل تشعرين بهذا الشعور بعد دخولك السجن

لا	نعم	الشعور
		أشعر بالحزن والتكدر.
		أفرح وأحزن.
		مزاجي متقلب باستمرار.
		أحس أنني متضايقة
		أشعر بالقلق
		تأتيني نوبات من الضحك أو البكاء بدون إرادتي
		أشعر أن لا أحد يفهمني
		أعاني من شعور بالذنب
		أشعر بأنني عديمة الأهمية
		أشعر بأنني أقل قيمة من الآخرين
		نقتي بنفسي قليلة
		أخاف عند وجودي وحدي في مكان مغلق
		أفزع بسهولة حتى دون سبب معقول.
		أخاف من الوحدة.
		أشعر بأنني غريبة عن الناس والأشياء من حولي.
		أشعر بأنني غريبة عن نفسي.
		أشعر بضعف شهيتي للطعام



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



عنوان الأطروحة

عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها

دراسة ميدانية على عينات من النزليات في كل من سجن: سطيف، بجاية و باتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس
تخصص: علم النفس الاجتماعي

إشراف الأستاذ الدكتور:

نصر الدين جابر

إعداد الطالبة :

زرارة فضيلة

السنة الجامعية 2015 - 2016 م

استمارة رقم: 02 دور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيل المرأة المجرمة

الاسم واللقب : ترميز الحروف الأولى

1- هل شاركت في أي برنامج تأهيلي داخل السجن؟

☐ نعم ☐ لا

2- في حالة المشاركة ما مدى درجة الاستفادة من هذا البرنامج؟

☐ كبيرة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة

3- في حالة عدم مشاركتك لأي برنامج تأهيلي أذكر السبب؟

- ☐ عدم وجود برامج تأهيلية داخل السجن.
- ☐ عدم وجود برامج تأهيلية مفيدة لي داخل السجن
- ☐ عدم اهتمامي الشخصي بالبرامج التأهيلية داخل السجن
- ☐ عدم وجود وقت كافٍ للتعلم داخل السجن.
- ☐ شعوري بالتعب طوال اليوم
- ☐ عدم وجود مدرسين أكفاء مؤهلين لذلك
- ☐ عدم اهتمام إدارة السجن بالتأهيل.

4- ما هي البرامج التي ترغبين وتقبلين عليها في السجن ؟ ضعي علامة (x) في المكان المناسب

البرامج	نعم	لحد ما	لا
البرامج التعليمية للحصول على شهادة دراسية أعلى			
البرامج الدينية لفهم الدين الإسلامي			
البرامج الثقافية العامة			
البرامج الصحية والبيئية			
البرامج النفسية			
البرامج المهنية			

أخرى تذكر

6- في حالة عدم مشاركتك في أي برنامج للتدريب ما هو السبب؟ ضعي علامة (x) في المكان المناسب

السبب	
عدم وجود برامج تدريب على الحرف أو المهن داخل السجن	
عدم وجود برامج تدريب مفيدة لي شخصياً داخل السجن	
عدم اهتمامي بهذه البرامج	
لعدم وجود وقت كافٍ للتدريب داخل السجن	
لشعوري بالتعب والإرهاق بعد يوم السجن المتعب	
لعدم اهتمام إدارة السجن ببرامج التدريب	

أخرى تذكر.....

8- ما هي البرامج التدريبية التي ترغبين بالانضمام إليها في السجن من وجهة نظرك؟

☐ دورات الكمبيوتر .

☐ التدريب على التفصيل والخياطة.

☐ التدريب على الحلاقة

☐ الطرز والرسم على القماش

☐ الحياكة

-أخرى تذكر؟

9- هل تشعرين أن تعلم مهنة أو حرفة داخل السجن يمكن أن يجعلك تنجحين في حياتك العملية بعد

السجن؟

☐ نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا

10- في رأيك هل ساعدك الأخصائي النفسي والاجتماعي داخل السجن؟

☐ كثيرا ☐ إلى حد ما ☐ لا

11- ضعي علامة (x) في الخانة المناسبة لك أمام كل فقرة

نادرًا	أحيانًا	دائمًا	العبارة	
			يقوم الأخصائي النفسي والاجتماعي بمساعدتنا على حل المشكلات	1
			يقوم الأخصائي النفسي والاجتماعي بمساعدتنا على تنمية القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات.	2
			يساعدنا الأخصائي النفسي والاجتماعي على تحقيق التكيف مع جو السجن	3
			الوقت الذي يخصصه لنا الأخصائي النفسي والاجتماعي لحل المشكلات التي نعانيها يعد كافيًا	4
			يساعدنا الأخصائي النفسي والاجتماعي على تحقيق تنمية مهارات التفاعل الإيجابي مع الآخرين	5
			يتواجد الأخصائي النفسي والاجتماعي باستمرار عند طلبنا للمساعدة	6
			يساعدنا الأخصائي النفسي والاجتماعي على الاستفادة من خبرات الآخرين الإيجابية للتعلم	7
			تساعد الأنشطة الاجتماعية التي يوفرها السجن في تكوين علاقات جيدة مع زميلتنا داخل السجن	8
			يساعدني الأخصائي النفسي والاجتماعي على المشاركة في برامج التدريب ورصد الحوافز للتعلم	9
			تساعدني البرامج الثقافية داخل السجن في التخفيف من الضغوط النفسية التي أعانيها	10
			تنظم إدارة السجن المحاضرات والندوات الثقافية باستمرار	11
			ساعدتني البرامج الثقافية في تعميق الانتماء للجماعات الصالحة داخل السجن	12
			تتوفر داخل السجن وسائل تعليمية حديثة (كمبيوتر ...)	13
			أفادتي المحاضرات والندوات الثقافية في تكوين أفكار إيجابية نحو المجتمع.	14
			تعمل إدارة السجن على توفير الجو المناسب للذاكرة لمن يرغب في التعليم	15
			اهتمام إدارة السجن بالمكتبة وتزويدها بالعديد من الكتب والمجلات العلمية الحديثة	16
			يوجد فصول مخصصة ومجهزة لمحو الأمية	17
			تسمح إدارة السجن بالذهاب إلى المكتبة للقراءة والإطلاع	18
			اهتمام إدارة السجن باستكمال دراستي في مراحل التعليم المختلفة	19
			تقي المهنة التي أتعلم عليها بحاجاتي المادية بعد الخروج من السجن	20
			يتم إشراك منتجاتي اليدوية في معارض السجون	21
			نتلقى التشجيع والدعم من قبل إدارة السجن حول منتجاتنا اليدوية	

نادرًا	أحيانًا	دائمًا	العبارة	
			ساعدتني برامج التأهيل المهني على التغلب على شعوري باليأس الذي أعانيه داخل السجن	22
			توفر إدارة السجن معظم الأشغال اليدوية التي أرغب بها	23
			ساعدتني برامج التأهيل المهني على تهيئتي للعودة إلى المجتمع	24
			تقوم إدارة السجن بالتفتيش الدوري للتأكد من نظافة العنابر داخل السجن	25
			تهتم إدارة السجن بتوفير كافة الأدوات الصحية اللازمة للعيادة الطبية	26
			يتم تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل سريع	27
			يتم الكشف الطبي علينا عند الحضور لأول مرة وقبل الدخول إلى السجن	28
			تقدم الرعاية الخاصة بالأمراض المزمنة مثل السكر والضغط والأمراض النفسية	29
			يتم إجراء تحاليل طبية لجميع النزليات بصفة دورية للوقاية من الأمراض المختلفة	30
			توفر إدارة السجن المواد اللازمة للعناية الشخصية	31
			تساعد إدارة السجن المدمنات على المخدرات على تخطي نوبات الإدمان وتساعدنهم على الشفاء	32
			يتم توفير الوسائل المساعدة (آلات التسجيل وساعات الأذن) على حفظ القرآن الكريم داخل السجن وقت الفراغ	33
			توفر إدارة السجن عددا كافيا من المرشدين الدينيين	34
			تنظيم محاضرات ودروس دينية منتظمة لتوعية النزليات	35
			ساعدتني الأنشطة الدينية على اكتساب القيم الدينية والأخلاقية	36
			أفادنتي برامج التوعية الدينية في التعامل مع مواقف الحياة المختلفة	37
			ساعدتني الأنشطة الدينية على القضاء على التصرفات الخاطئة والسلوكيات غير السوية	38
			أفادني حفظ القرآن الكريم داخل السجن في تهذيب سلوكي	39
			ساعدتني البرامج الدينية في الالتزام بمواقيت الصلاة	40
			تهتم إدارة السجن بتنويع الأنشطة الدينية داخل السجن (تحفيظ القرآن ، محاضرات، ندوات، مسابقات دينية)	41

جدول رقم 01: جدول يبين تصرف الأهل مع المرأة بعد طلاقها

النسبة المئوية	التكرار	تصرف الأهل
76.92%	10	سيئ
15.38%	02	عادي
7.69%	01	جيد

جدول رقم 02: يبين نوع الحي الذي تسكن فيه النساء المجرمات

النسبة المئوية	التكرار	نوع الحي
26.15%	17	حي شعبي
13.8%	09	حي راقي
60%	39	حي متوسط
100%	65	المجموع

جدول رقم 03: يبين تصنيف قوة ارتباط وانتماء النساء عينة الدراسة بأصدقائهم

النسبة المئوية	التكرار	قوة ونوع الارتباط
46.15%	30	الثقة والتقدير من قبلهم
15.38%	10	أشعر أنهم يتسلطون ويسخرون مني
24.61%	16	أتسلى وأستمتع بوقتي معهم
9.23%	06	أحكي لهم جميع مشاكلي
1.53%	01	يستغلونني في تحقيق مصالحهم
4.61%	03	يدعمونني ماديا
100%	65	المجموع

جدول رقم 04: يبين تصنيف جرائم عينة الدراسة حسب إحساسهن بالعطف والحنان أو الحرمان العاطفي

العطف والحنان الأسري		أشعر أنني محرومة من حنان وعطف الأم		كنت أجد من أمي الشدة والقسوة في صغري		أمي منشغلة عني وعن إخوتي		كان أبي جد قاسي في صغري		نفتقد لمجالسة أبي في البيت والتحدث إليه	
القضية		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
أخلاقية		22 %84.61	04 %15.38	19 %73.07	07 %26.92	24 %92.30	02 %30.76	18 %29.23	08 %30.77	16 %61.53	10 %38.46
مخدرات		02 %20	08 %80	05 %50	05 %50	04 %40	06 %60	01 %10	09 %90	04 %40	06 %60
سرقة		12 %80	03 %20	11 %73.33	04 %26.66	14 %93.33	01 %6.66	09 %60	06 %40	08 %53.33	07 %46.66
تزوير		01 %10	09 %90	00 %00	10 %100	03 %30	07 %70	04 %40	06 %60	07 %70	03 %30
قتل		03 %90	01 %10	04 %100	00 %00	02 %50	02 %50	04 %100	00 %00	04 %100	00 %00
المجموع		40 %61.5	25 %38.5	39 %60	26 %40	47 %72.30	18 %27.70	36 %55.38	29 %44.62	39 %60	26 %40

تابع لجدول رقم 04

القضية		يتميز والداي أو أحدهما بيني وبين إخوتي في المعاملة		يحاول والداي تلبية حاجياتنا الضرورية		يعطيني والدي بعض المصروف الشخصي		يهتم أبي بأمرى ويسأل عني		أسرتي غير قادرة على توفير جميع الحاجات الضرورية	
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
أخلاقية		18	08	04	22	02	24	03	23	24	02
		%69.23	%30.77	%15.38	%84.62	%7.70	%92.30	%11.5	%88.46	%92.30	%7.70
مخدرات		08	02	06	04	09	01	04	06	04	06
		%80	%20	%60	%40	%90	%10	%40	%60	%40	%60
سرقة		13	02	05	10	01	14	04	11	13	02
		%86.66	%13.33	%33.33	%66.66	%6.66	%93.33	%26.66	%73.33	%86.66	%13.33
تزوير		06	04	02	08	02	08	05	05	09	01
		%60	%40	%20	%80	%20	%80	%50	%50	%90	%10
قتل		01	03	04	00	01	03	01	03	04	00
		%25	%75	%100	%00	%25	%75	%25	%75	%100	%00
المجموع		46	19	21	44	15	50	17	48	54	11
		%70.77	%29.23	%32.30	%67.70	%23.07	%76.93	%26.15	%73.85	%83.07	%16.92

جدول رقم 05 يبين تصنيف جرائم عينة الدراسة حسب إحساسهن بالاستقرار والأمان النفسي

الاستقرار والأمان النفسي		يهدد أبي دائما أمي بالطلاق أمانا		يتشاجر والداي دائما أمانا		يضرب أبي أمي دائما أمانا		تتعامل أمي بطريقة سيئة مع أبي		لأمي صديقات سيئات السمعة	
القضية		لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
أخلاقية		16	10	08	18	15	11	07	19	22	04
		61.54	%38.46	%30.77	%69.23	%57.70	42.30	26.93	%73.07	%84.61	%15.39
مخدرات		03	07	01	09	04	06	08	02	07	03
		%30	%70	%10	%90	%40	%60	%80	%20	%70	%30
سرقة		02	13	08	07	06	09	03	12	11	04
		%13.33	%86.66	%53.33	%46.66	%40	%60	%20	%80	%73.33	%26.66
تزوير		07	03	06	04	09	01	10	00	02	08
		%70	%30	%60	%40	%90	%10	%100	%00	%20	%80
قتل		02	02	03	01	02	02	04	00	01	03
		%50	%50	%75	%25	%50	%50	%100	%00	%25	%75
المجموع		30	35	26	39	36	29	41	24	43	22
		%46.15	%53.84	%40	%60	%55.38	%44.62	%63.03	%36.93	%66.16	%33.84

جدول رقم 06 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب قوة وضعف الوازع الديني لديهم

الوازع الديني القضية	أحرص على سماع المواعض والأشرطة الدينية قبل دخولي إلى السجن			تسيطر علي وساوس الشيطان حتى تدفعني لارتكاب المحرمات			أقوم بأعمال أعلم أنها محرمة ولكن لا تستطيع نفسي تركها			ألجأ إلى الكذب لتحقيق أغراضي الشخصية			أفطر رمضان دون عذر شرعي			أحرص على الصلاة المفروضة		
	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	
أخلاقية	04 15.38 %	08 30.76 %	14 53.84 %	19 73.07 %	05 19.23 %	02 07.70 %	22 84.61 %	04 15.38 %	00 %00	11 42.30 %	12 46.15 %	03 11.53 %	10 38.46 %	04 15.38 %	12 46.15 %	00 %00	21 46.15 %	
مخدرات	01 %10	04 %40	05 %50	03 %30	05 %50	02 %20	06 %60	02 %20	02 %20	07 %70	02 %20	01 %10	05 %50	03 %30	02 %20	02 %20	05 %50	
سرقة	01 6.66 %	07 46.66 %	07 46.66 %	09 %60	04 26.66 %	02 13.33 %	11 73.33 %	03 %20	01 06.66 %	12 %80	02 13.33 %	01 06.67 %	02 13.33 %	02 13.33 %	11 73.33 %	05 33.33 %	06 %40	
تزوير	02 %20	03 %30	05 %50	04 %40	02 %20	04 %40	02 %20	05 %50	03 %30	03 %30	04 %40	03 %30	00 %00	02 %20	08 %80	05 %50	03 %30	
قتل	00 %00	01 %25	03 %75	00 %00	02 %50	02 %50	00 %00	03 %75	01 %25	01 %25	00 %00	03 %75	00 %00	00 %00	04 %100	01 %25	02 %50	
المجموع	08 12.3 %	23 35.38 %	34 52.30 %	35 53.84 %	18 27.69 %	12 18.46 %	41 63.07 %	17 26.15 %	07 10.76 %	34 52.30 %	20 30.76 %	11 16.92 %	17 26.15 %	11 16.92 %	37 56.92 %	13 %20	37 56.92 %	

جدول رقم 07 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب البرامج التي تتابعها

نوع البرامج	القضية	مسلسلات الدراما العاطفية (التركية، الكورية..)		البرامج الدينية		المسلسلات الاجتماعية		السهرات والمنوعات الغنائية		أفلام العنف والرعب		الأفلام الإباحية		الأخبار والثقافة العامة	
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
أخلاقية		18 %69.23	08 %30.77	06 %23.07	20 %76.93	11 %42.30	15 %57.70	22 %84.61	04 %15.39	05 %19.23	21 %80.77	23 %88.46	03 %11.54	07 %26.92	19 %73.08
مخدرات		04 %40	06 %60	06 %60	04 %40	06 %60	04 %40	08 %80	02 %20	07 %70	03 %30	04 %40	06 %60	05 %50	05 %50
سرقة		09 %60	06 %40	03 %20	12 %80	11 %73.33	04 %26.66	14 %93.33	01 %06.66	11 %73.33	04 %26.66	05 %33.33	10 %66.66	09 %60	06 %40
تزوير		03 %30	07 %70	04 %40	06 %60	07 %70	03 %30	06 %60	04 %40	04 %40	06 %60	03 %30	07 %70	06 %60	04 %40
قتل		02 %50	02 %50	01 %25	03 %75	04 %100	00 %00	03 %75	01 %25	03 %75	01 %25	02 %50	02 %50	04 %100	00 %00
المجموع		36 %55.38	29 %44.62	20 %30.77	45 %69.23	39 %60	26 %40	53 %81.53	12 %18.46	30 %46.15	35 %53.85	37 %56.92	28 %43.08	31 %47.70	34 %52.30

تابع للجدول رقم 08 يبين توزيع جرائم أفراد العينة حسب تأثرهن بالإعلام المرئي

التأثر بالبرامج المرئية	هل تتأثرين عند مشاهدة أفلام العنف			تحاولين محاكاة بعض الشخصيات التي تتصف بالعنف			ترغبين في قراءة أخبار الجريمة ومتابعتها في نشرات الأخبار والصحف والمجلات			متابعة بعض البرامج التي تهتم بالجريمة			لديك الرغبة في متابعة الأفلام الجنسية بصورة شبه يومية			اكتسب من التلفاز بعض أساليب السرقه			الرغبة في ممارسة الزنا بعد مشاهدة أفلام جنسية		
	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا	دائما	أحيانا	أبدا
أخلاقية	02 07.69 %	04 15.3 %8	20 76.92 %	01 03.84 %	02 07.69 %	23 88.46 %	11 42.30 %	01 03.84 %	14 42.30 %	13 50 %	04 15.38 %	09 34.61 %	17 65.38 %	05 19.23 %	04 15.38 %	01 03.84 %	02 07.69 %	23 88.46 %	02 07.69 %	23 88.46 %	
مخدرات	04 %40	02 %20	04 %40	02 %20	02 %20	06 %60	03 %30	02 20%	05 50%	06 %60	02 %20	02 %20	03 %30	02 %20	05 %50	02 %20	03 %30	05 %50	07 %70	02 %20	
سرقه	02 13.33 %	05 33.3 %3	08 53.33 %	02 13.33 %	01 06.66 %	12 %80	10 66.66 %	02 13.33 %	03 %20	11 73.33 %	01 06.66 %	03 %20	04 26.66 %	01 06.66 %	10 %66.66	06 %66.66	04 26.66 %	05 33.33 %	04 26.66 %	06 %40	
تزوير	02 %20	01 %10	07 %70	00 %00	01 %10	09 %90	06 %60	01 %10	03 %30	05 %50	03 %30	02 %20	01 %10	03 %30	06 %60	04 %40	02 %20	04 %40	02 %20	01 %10	
قتل	01 %25	02 %50	01 %25	02 %50	01 %25	01 %25	04 %100	00 %00	00 %00	02 %50	02 %50	00 %00	01 %25	00 %00	03 %75	00 %00	01 %25	03 %75	00 %00	01 %25	
المجموع	11 16.92 %	14 21.5 %3	40 61.54 %	07 10.77 %	07 10.77 %	51 78.46 %	34 52.30 %	06 09.23 %	25 38.46 %	37 56.92 %	12 18.46 %	16 24.61 %	26 %40	11 16.92 %	38 %58.46	13 %20	12 18.46 %	40 61.54 %	10 15.38 %	38 58.46 %	

جدول رقم 09: دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في إعادة تأهيل المرأة المجرمة حسب رأيها

سأعذك الأخصائي النفسي والاجتماعي داخل السجن	التكرار	النسبة
كثيرا	43	%66.16
لحد ما	13	%20
لا	09	%13.84
المجموع	65	%100

جدول رقم 10: يبين دوافع ارتكاب المرأة لجريمتها حسب رأيها

دوافعها حسب رأيها		الإجابة
النسبة	التكرار	
%06.15	04	الحصول على المال للثراء
%07.69	05	الحصول على المال لسد حاجتي
%21.54	14	البحث عن اللذة وإشباع الغريزة
%15.38	10	البحث عن مشاعر الحب والحنان
%01.53	01	إشغال وقت الفراغ
%03.07	02	حبا في التجربة
%04.61	03	هروبا من مشاكل وخلافات والداي
%01.53	01	تمردا و هروبا من قسوة والداي
%03.07	02	هروبا من مشاكل و خلافات زوجي
%03.07	02	من أجل الانتقام
%12.30	08	التعويض عن فشلي في حياتي الزوجية
%03.07	02	من أجل كراهيتي لزوجي
%06.15	04	إحساسي بالظلم والقهر
%10.77	07	أخرى تذكر (لم أقصد ارتكاب جريمتي)
%100	65	المجموع